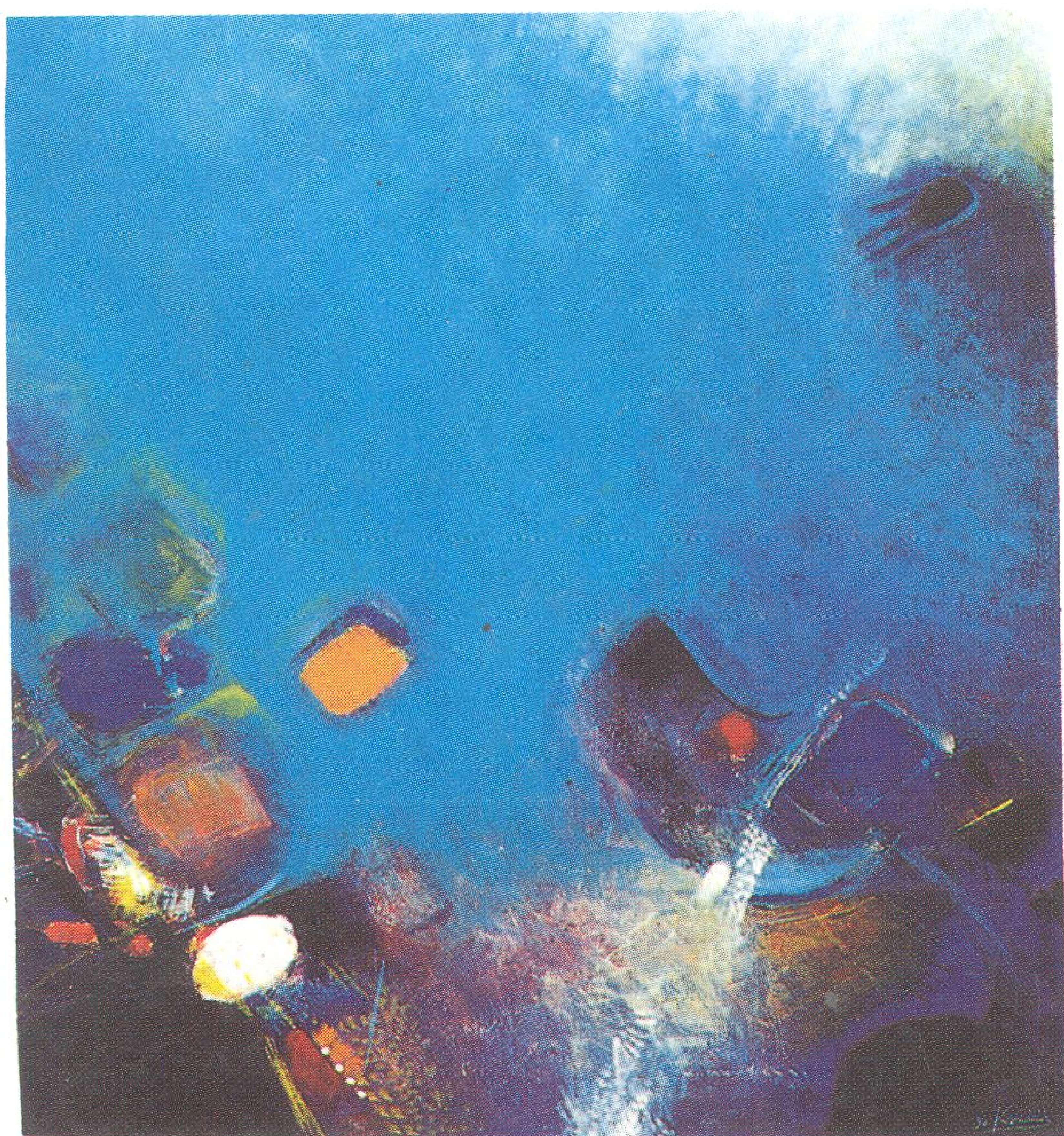
# أبعاد

مجلة الدراسات اللبنانية والعربية

Abaad - No. 2, November 1994 العدد الثاني: تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤



المحور

## الاقتصاد اللبناني في ظل حكومة الانماء وإعادة الاعمار

جورج قرم — ألبير نصر — سهام بوّاب
سمير مقدسي — فادي عسيران — نجيب عيسى
يوسف الخليل — طلال البابا — بيار أبو عزّة
إيلي يشوعي — مروان إسكندر — كمال حمدان
غالب أبو مصلح — غازي يوسف — أنيس أبي فرح
أنطوان شويري — سعد العنداري — إيلي عسّاف

- **الادلوجات السياسية: مقاربة نظرية ومنهجية**
  رشيد شقير
- **المواجهة بين التربية والأعلام**
  نهوند القادري عيسى
- **إقتصاد "السلام" في الشرق الأوسط**
  هرفيه غايمار



المركز اللبناني للدراسات
THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

# اللجنة الاستشارية



■ الآراء الواردة في المجلة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز


■ لوحة الغلاف للفنان اللبناني عادل قديح ■ خطوط : حسين ماجد

# أبعاد

مجلة الدراسات اللبنانية والعربية

المشرف العام : بول سالم

مدير التحرير : فارس أبي صعب

المدير المسؤول : جبولة اسحق

ISSN : 1023 - 9626





المركز اللبناني للدراسات

THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

العدد الثاني : تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤


## المحتـــويات

بسول سالم

# أبعاد.. ومتطلبات التنمية

من الطبيعي في حياة كل الدوريات أن تنمو أهدافها ومهامها وتنضج مع مرور الوقت. ولعل الذين قرأوا افتتاحية العدد الماضي من مجلتنا هذه يذكرون مدى اتساع مقاربتها للشؤون اللبنانية والعربية. ولحسن الحظ، فقد حدث ما هو مفترض بهكذا مطبوعة ان تستثيره، ووردنا من قبل عدد من الزملاء والقراء، بعض التعليقات على الافتتاحية تطالب بالمزيد من التركيز وتتساءل عما هو بالضبط الهدف المحدد لهذه الدورية. فهناك العديد من المجلات المماثلة في لبنان والعالم العربي، وغيرها الكثير مما انطلق أو توقف في السنوات الماضية، فما هي بالتالي المساهمة المحددة التي ستتقدم بها هذه الدورية وما الذي يميزها عن غيرها من الدوريات؟

السؤال هو في موضعه تماماً، والجواب عنه انما يكمن في الأهداف والمبادئ العامة للمركز اللبناني للدراسات الذي تصدر هذه المجلة عنه. فهو، أي المركز، إضافة إلى كونه مركز دراسات مستقلاً ولا يبغي الربح ويهتم بقضايا لبنان والعالم العربي، فإن هدفه الرئيسي يتمثل بتوفير خلفية ثقافية وبحثية لتطوير سياسات تعنى بمعالجة الشؤون العامة، تتسم بكونها أفضل وأكثر تنوراً. وهو، بتعبير آخر، يرى نفسه في موقع الوسط بين المجتمع من ناحية وبين الحكم وصانعي القرار من ناحية أخرى. فليس في وسع صانعي القرار أن يطوروا سياسات تستند الى دراية ومعرفة وتحظى بتأييد واسع وتكون فاعلة على المدى البعيد من دون جهود الخبراء المؤهلين ومن دون مشاركة المجتمع المدني. كما انه ليس في وسع الخبراء واعضاء المجتمع المدني ان يؤدوا دوراً بناء في صوغ السياسات من دون بذل الجهود المضنية ومن دون فهم الخيارات الصعبة

# إفتتاحية

التي يواجهها صانعو القـرار، ومن دون تقدير الموارد المتوافرة لدى التعامل مع القضايا العامة.

وهكذا فان هدف هذه المجلة هو توفير منبر للخبراء والأكاديميين والقادة في المجتمع المدني، فـضلاً عن صانعي القرار والرأي العام، لبـحث القضايا العامة الملحة بطريقة جدية وهادفة بحيث تدرس دقائق الوضع وتفصيلاته كافة، وتزن الإيجابيـات والسلبيات وتحاول أن تطور مقاربات سـليمة لها. وبالتالي فـإن هدفهـا ليس مجرد تطوير الابحـاث وتعزيزها فـحسب، ولا يتمثل أيضاً بالنقد الأعمى لصانـعي القرار والحكومة، ولكنها تهدف أساساً الى تعزيـز التعاون بين كل الذين يمـلكون القدرة والحق في المسـاهمة في مناقـشة السـياسـات العامـة، ومحـاولة التوصل الى أفـضل الحلول التي تتوافق مع حاجات مجتمعاتنا.

وهكذا فـإن مـجلتنا هي مـجلة تبـحث عن حلول وتسـعى للافـادة من وجـهـات نظر كل من له عـلاقـة بعملـية صـوغ القـرارات من المسـؤولين الحكوميين الى المـشرعين والخبـراء والأكاديميين وممثلي المجـتمع المدني. فمشـروع بناء دولة حديثة في نهـاية القرن العشرين لم يعـد أمراً يعنى به بضـعة مـسـؤولين حكوميين، بل هـو لن يؤتي ثماره إذا اعـتـمد مـثل هذا الاسلوب. إنه مـشروع مـجتـمع بأكمله يسـعى لبناء دولة تعكس هويتـه ومصالحه وتعزز حياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

*****

يركز عـددنا الثاني هذا علـى الإقتصـاد اللبناني في ظل حكومـة إعادة

الإنماء والاعمار، ولقد جمعنا في مؤتمر خاص عقدناه لبحث هذا الموضوع ما يزيد على ٢٢ باحثاً ومتخصصاً من كبار الاقتصاديين اللبنانيين لكي يتعرضوا لمختلف أوجه الوضع الاقتصادي اللبناني. فبعد ١٥ سنة من الحرب الداخلية، وبعد التغيرات المختلفة على المستويين الإقليمي والعربي، يكتسب التقويم الجاد والمتزن لحقائق الوضع الاقتصادي في لبنان وآفاق مرحلة ما بعد الحرب أهمية قصوى. فهل سيستأنف لبنان الدور الذي أداه قبل الحرب كمركز للسياحة والتعليم والصيرفة وغيرها من الخدمات أم أنه لم يعد في وسعه القيام بهذا الدور بعدما تولاه آخرون؟ وهل يملك لبنان مستقبلاً صناعياً أو زراعياً أم أن قطاع الخدمات سيبقى القطاع الوحيد الفاعل؟ وهل ستوفر التنمية الاقتصادية توزيعاً عادلاً للدخل أم انها ستزيد من التفاوت وهو الذي أدى الى نشوب الحرب عام ١٩٧٥ ؟ وهل ستتبع الدولة اللبنانية استراتيجية إقتصادية تعتمد على الاكتفاء بأدنى حد ممكن من المبادرة الاقتصادية أم ستعمد الى الإستثمار في مجالات مثل تنمية الموارد البشرية والتعليم التي تؤلف قاعدة أي تنمية طويلة الأمد ؟ وهل يشجع القطاع المصرفي على قيادة عملية نمو القطاع الانتاجي أم ستبقى موارده غارقة في سندات الخزينة والإستثمار العقاري غير المنتج ؟

إلا أننا اكتشفنا، حتى قبل الوصول الى مستوى مناقشة السياسات المتبعة، أن ثمة نقصاً حاداً في مجالي المعلومات والرؤية. فمن الصعب جداً البحث في قضايا اقتصادية معقدة من دون الاعتماد على معلومات وبيانات شاملة ودقيقة وحديثة. ولسوء الحظ، ففي غياب جهد مركزي تجميعي تقوم به الدولة فإن مثل هذه المعطيات الوطنية التي يمكن الركون اليها غير متوافرة. فثمة غياب لمعطيات رئيسية أولية حول الناتج الوطني العام واجمالي الناتج المحلي، والانتاج الصناعي والانتاج الزراعي والبطالة ومعدلات النمو ... الخ. وفي ظل غياب مثل هذه المعلومات يصبح أي بحث

أو مناقشة إقتصادية، ومنها تلك التي نقدمها في هذا العدد، محكوماً بأن يفتقد الدقة والمتانة. والى أن تقوم الدولة باحراز تقدم جدي في مجالي جمع المعلومات ونشرها فإن أغلب الأبحاث والتخطيطات الاقتصادية ستبقى تقديرية، ولا يمكن الاعتماد عليها كلياً. اما في ما يتعلق بالرؤية، فمن غير المجدي أيضاً مناقشة السياسات الاقتصادية من دون رؤية واضحة للهيكلية الاقتصادية الأساسية للبلاد وللخط الذي ستنتهجه في المستقبل. فهل سيصبح لبنان مثل هونغ كونغ أو سنغافوره أو اندونيسيا، أم أنه سيكون نسخة عن لبنان ما قبل عام ١٩٧٥ ؟ وهل ستصدر خدمات لبنان الى الخارج أم ستأتي بالمستهلكين الى داخل البلاد ؟ وهل ستتمحور السياسة الصناعية اللبنانية على المنتوجات المعدة للتصدير أم على المنتوجات الموجهة إلى السوق المحلية ؟ وهل ستتركز السياسة الزراعية للبنان على الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي أم انها ستعتمد على التصدير للأسواق الخارجية ؟ وهل ستقوم الدولة بدور تنموي، أم أن دورها سينحصر بجبي الضرائب وتقديم بعض الخدمات ؟ ثمة العديد من الأسئلة المماثلة التي تدور حول صورة المستقبل الاقتصادي للبنان يمكن طرحها ومناقشتها قبل الدخول في الأبحاث المتعلقة بالسياسات والخيارات التي ينبغي اتخاذها. ونحن نفتقد في الوقت الحاضر البيانات بالمقدار نفسه الذي نفتقد فيه الرؤية، وعلى الرغم من أننا نحرز تقدماً بطيئاً في إعادة بناء البنية التحتية وتوفير بعض الاستقرار الاقتصادي فإن نمو الاقتصاد لا يزال بطيئاً، ولا يوجد ما يدل على أننا على وشك الاقلاع اقتصادياً. إذ إن ذلك يتطلب رؤية اقتصادية واضحة ينطوي كل العناصر الأخرى في إطارها التوحيدي الشامل. فالسياسات التي ترتكز على الاغفال او الارتجال ليست ناجحة ولا يمكنها ان تنجح.

ولقد خلصت الأبحاث الإقتصادية الأخيرة في مجال التنمية الاقتصادية

الى أنه لا بد لتحقيق تنمية سريعة ومتواصلة من توافر عدد من الشروط الرئيسية، نجد أنه من المفيد مراجعة بعضها قبل الشروع في دراسة الحالة اللبنانية.

١ - يجب على السلطات المالية ان تعمل على تأمين بيئة اقتصاد كلي مستقرة (Macro Economic Stability). وهذا يعني أساساً تثبيت العملة الوطنية على سعر دولي مستقر ودائم، وخفض معدلات التضخم الى الأرقام الأحادية المنخفضة. كذلك ينبغي خفض نسب الفائدة بحيث تتوافق مع النسب العالمية تحاشياً لأي اضطراب في الاستثمار وتوزيع الموارد، علماً أن الدولة أدت اداءً حسناً في الجانب الأول المتعلق باستقرار العملة.

إلا أن ما يهدد استقرار الإقتصاد الكلي هو استمرار نسبة العجز المرتفع في الموازنة والتزايد السريع في الامدادات النقدية. صحيح أن نسبة التضخم قد خفضت مقابلة بالنسب المرتفعة جداً التي سادت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، إلا أنها لا تزال أعلى كثيراً من النسب المرغوب فيها، ولقد لجأت الدولة، حفاظاً على الطلب على العملة اللبنانية، الى الحفاظ على فوائد مرتفعة في سندات الخزينة، الأمر الذي يؤدي ليس الى استمرار الفوائد المرتفعة جداً في القطاع المصرفي الخاص فحسب، بل إنه يستنفد الموارد المالية التي كان يمكن استخدامها في الإستثمار الإنتاجي. وهكذا فإنه يتعين على الدولة أن تعزز الاستقرار في الاقتصاد الكلي من خلال القضاء السريع على العجز في الموازنة والتخفيف التدريجي من الاعتماد على سندات الخزينة ذات الفوائد المرتفعة وغيرها من الأدوات التي تلجأ الحكومة اليها للحفاظ على الطلب على الليرة.

٢ - ينبغي أن تطور البلاد نظماً مالية فاعلة ومحكمة. وفي هذا السياق فإن القطاع المصرفي هو عصب أي قطاع انتاجي، وبالتالي فإن لفاعليته

وديناميته أثاراً إيجابية مباشرة في نمو أي قطاع انتاجي. ولكن النظام المصرفي اللبناني، الذي كان ذات يوم مفخرة الشرق الأوسط، قد بات متخلفاً جداً إن من حيث الحجم أو من حيث الموارد البشرية والتقدم التقاني والمبادرات الإستثمارية. ولا بد من أن يستمر المصرف المركزي المنظمَ الرئيسي للقطاع المصرفي، في دمجه وتوحيده للمصارف الصغيرة وفي تدريب موظفي المصارف وتعزيزهم بحيث يتمكن من ايصالهم الى مستوى عالمي تنافسي، وإدخال احدث ما توصلت اليه التقانة في خدمة العمل المصرفي واعادة توجيه رأس المال المصرفي بحيث يتحول عن سندات الخزينة والحسابات بالعملات الأجنبية وغيرها من الاستخدامات غير الانتاجية نحو الإستثمار في المشاريع الانتاجية التي يمكنها توفير فرص العمل والعملات الأجنبية. كما أن التحسينات في الأنظمة المالية في البلاد تشمل إقامة بورصة فاعلة تتعامل مع أسهم العديد من الشركات (وليس اسهم شركة واحدة كما هو متبع حالياً)، الى ادوات مالية اخرى كفيلة بجلب رأس المال الى التماس مع المشاريع الاقتصادية المنتجة.

٣- بحلول نهاية القرن العشرين أصبح انتقال رأس المال والتقانة والمواد الأولية عملية فائقة السهولة والسرعة، لذا أصبح رأس المال البشري العنصر الرئيسي في النمو السريع. ففي هذا العالم لم يعد هناك إقتصاد (باستثناء اقتصادات الدول المصدرة للمواد الأولية كالدول النفطية) قوي إلا بمقدار قوة قواه العاملة. ولئن كان معظم اللبنانيين يتباهى بالمستوى الرفيع للعامل اللبناني فإن التدقيق الموضوعي يكشف أن القوة العاملة اللبنانية باتت متخلفة عن القوى العاملة في الاقتصادات المتسارعة النمو على غير صعيد، كالانضباط والمثابرة والاتكالية والانتباه الى التفاصيل والمهارة والكفاءة العلمية والتقنية في بعض المجالات. فالحرب لم تسفر عن خسارة القوى العاملة بعض طاقتها فحسب بفعل الموت او الهجرة، فضلاً

عن خسارتها قرابة العقدين من تطور المهارات، بل كان لها تأثيرات سلبية مباشرة أيضاً في طبيعة العاملين بحيث باتوا أقل انتاجية. وسيكون صانعو القرار الحاليون مخطئين فيما لو اعتقدوا ان اصلاح البنية التحتية من هاتف وكهرباء وطرقات سوف يؤدي الى التنمية، في ظل عدم اعادة تأهيل القوى البشرية.

٤ ـ من مفاتيح التنمية السريعة كذلك مجموعة العناصر المرتبطة بحسن أداء الدولة. وحتى في ظل الاقتصاد الحر ثمة دور مهم للدولة في الاستثمار في المشاريع الطويلة الأمد (كالبنية التحتية والتنمية البشرية) وإدارة الموارد والسهر على سلامة عمل السوق، وضمان المنافسة والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والبحث عن فرص اقتصادية على المستويين الاقليمي والعالمي ...الخ. ولعله من الأهمية بمكان ، حتى في ظل أكثر الأنظمة الاقتصادية الحديثة ليبرالية، ان تقوم الدولة بدور كبير، سواء على صعيد الاشتراك في الاقتصاد عبر القطاع العام او على صعيد المراقبة والتنظيم للحياة الاجتماعية والاقتصادية عبر سلطاتها التشريعية والتنفيذية. وبكلمة، لا يمكن أن يوجد اقتصاد جيد من دون حكومة جيدة. وحالة بلدان شرق آسيا هي البرهان الأحدث على أن النمو الاقتصادي السريع لا يمكن ان يتحقق في غياب إدارة قديرة وديناميكية ومرنة وخيرة وفاعلة وذات افق مستقبلي في تفكيرها. وينبغي ان تتوافر في الادارة القادرة على تحقيق التنمية عناصر أساسية عدة منها:

أ ـ الخدمة المدنية (الموظفون)، وهؤلاء، نظراً الى كونهم مسؤولين عن ادارة مروحة من المصالح هي الأكثر اتساعاً وأهمية، لا بد من ان يكونوا من ارفع النوعيات في ما يتصل بقدراتهم المهنية والتقنية. ويجب توظيف أفضل العناصر وأكثرها ذكاء لقيادة جهاز الخدمة المدنية في كل فروعه.

ويجب ان يتمتع اي مسؤول إداري كفؤ بالنزاهة الشخصية والاستقامة الخلقية. بتعبير آخر فإن الفساد هو من أولى الدلالات على غياب المهنية والفاعلية، ونحن في لبنان لا نزال بعيدين جداً من مثل هذا الوضع. فلدينا جهاز خدمة مدنية تعود آخر محاولة لتجديده الى أوائل الثمانينات، وهي إدارة عصف بها اهمال رؤساء الجمهورية والحكومات منذ أوائل الستينات ثم ما لبثت ان قضت عليها الحرب المدمرة. الى ذلك فإن معظم العاملين في الحقل السياسي او في القطاع الخاص فضلاً عن الرأي العام يؤمن بأن الادارة، على الرغم من مساوئها، لا يمكن ان تقف في طريق نمو القطاع الخاص ولا تأثير لها في التنمية الاقتصادية الا بحدود. وقد انعكس ذلك على موقف الحكومة الحالية التي وضعت الاصلاح الاداري في الدرجات السفلى من سلم اولوياتها. غير أن ما نحتاج اليه في الحقيقة ليس الاصلاح الاداري، بل ثورة ادارية. ويجب ان يدرك كل قطاعات المجتمع انه من دون جهاز خدمة مدنية عصري وشاب وفاعل ومرن وتحديثي ومهني فإن لبنان سيبقى واقعاً في إسار اشكال مختلفة من التخلف وعدم الكفاية، ولن يصلح في أحسن الأحوال إلا كمخزن للتوزيع لحساب رجال الأعمال وأصحاب المشاريع الذين يقومون بمعظم اعمالهم في بلد آخر.

ب - ينبغي أن نفهم أن دور مثل هذه الادارة يجب أن يعاد تعريفه بحيث ينسلخ عن الدور القديم المتمثل بقبض رسوم الإيجارات وبيع التراخيص وفرض الضرائب وتحديد التعرفات فحسب حتى ولو كانت لقاء خدمات معينة، ويتبنى دوراً جديداً هو دور تسهيل النمو الاقتصادي وتشجيع التنمية والبحث عن فرص جديدة للاستثمار وتقديم الخدمات الأساسية التي يعجز القطاع الخاص عن توفيرها. أي انه على الدولة، بدلاً من ان تحول دون التنمية الاقتصادية عبر نظام معقد من الضرائب والرسوم والتعرفات الجمركية وبيع التراخيص، ان تقوم بدور قيادي في عملية

التنمـــيـــة. وهذا لا يعني أبداً تـخلي الدولة عن دورهـا في تأمين العـــدالة الاجتماعـية والاقتصادية، فـذلك الدور هو من أهم وظائف الدولة الحديثة، كمـا أنه شرط من شـروط التنمـية الطويلة الأمـد، فالتـوازن الاقتـصادي الداخلي ينشط السوق المحلية، كـما انه يفتح المجال امام تطوير مـهمات اليد العاملـة المحلية. وفي هذه الحال لن يـكون مقبـولاً ان تكون الدولة هي أقل مؤسسات المجتمع كفاية وديـنامية في آن. وهنا أيضاً من المفيد التعلم من مثال بلدان شـرق آسيا بأجهـزة الخدمة المدنية القوية والفـاعلة التي لديها. ففي هذه البلدان كـانت الادارة ولا تزال تأخذ زمام المبـادرة في البحث عن الفرص الاقتصادية الجدية واستغلالها. اما في لبنان فلا نزال متأثرين الى حد كـبير بالنظامــين العثمـاني والفرنسي اللذين عدنا وطـورناهما الى فن يقوم على عـصر الإيجـارات والموارد من اقتصـاد ضعيف ومـنهك، وفتح جيوب البـيروقراطيين والسيـاسيين والدفاع عن النظام ككل بالتـذكير بأن الدولة توفر بعض الخدمات (وإن بشكل سيىء كثيراً).

ج - إن أحد الـشروط المهـمة لتطوير جـهاز إداري تكنوقـراطي من هذا النوع وضمـان نموه الفاعل والمستـمر يتمثل بتـأمين عزله عن السيـاسيين وعن مصالحـهم المتغيرة ونزاعـاتهم. إن جهاز الخدمة المـدنية هو أحد اهم المحركات الرئيـسية للتغييـر والتقدم في المجتمع الحـديث، وينبغي ألا يبقى كـبار كـادرات هذا الجـهاز بعـد اختـيـارهم وتدريبـهم تحت رحمـة انواء الخصـومات السياسـية الداخلية. وليس المرء بحـاجة الى تذكيـر القارىء بالاختراق المحزن لـلنفوذ السياسي لكل مستـويات الادارة اللبنانية بطريقة هي الأسوأ من حيث عـدم تنظيمها وعـدم خضوعها لأي ضـوابط أو قيود. ولن يكون في وسـعنا ان نبني نواة من كـادرات الادارة الذين يحـترمـون انفسـهم ويتمتعون بمكانة اجتماعية عالية فضلاً عن امتلاكهم روح الجماعة ما دام يمكن أحد الاتبـاع الأقل كفاءة لأي زعيم سيـاسـي أن يتعين في أعلى

مناصب الادارة من دون اعتراض مجلس النواب أو الرأي العام أو القضاء.

د ـ إضافة الى المهمات الادارية البديهية، التي يفترض بالادارة ذات التوجه التنموي الاضطلاع بها، ثمة مهمة فكرية فائقة الأهمية ملقاة على عاتقها، وتتمثل بقيادة جهود البحوث الاجتماعية والاقتصادية وإيجاد قاعدة علمية لتحليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية واعداد الخطط الاستراتيجية الطويلة الأمد ووضع السياسات المرتكزة على هذه المعايير الموضوعية والتحليلية ومراقبة أداء الاقتصاد بكل تفاصيله، في سبيل توفير المعلومات لا لنفسها ولمخططي السياسات التابعين لها فحسب، بل للقطاع الخاص كذلك، الذي لا يمكنه ان يخطط وينمو بشكل صحيح من دون معلومات اقتصادية حول الاقتصاد والقوة العاملة والمتغيرات المالية والتقويمات على المديين القصير والبعيد... الخ. ففي هذا العصر، على مشارف القرن الحادي والعشرين، باتت المعرفة هي مصدر القوة الأساسي، ولا يتعين على الإدارة أن تتصرف وتعمل بفاعلية فحسب بل ينبغي ان يكون لها سبق الزيادة في انتاج وتخزين المعرفة والمعلومات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية. وفي هذا الاطار فإن الأجهزة البحثية المهترئة التي تمتلكها الدولة ليست مجرد وصمة عار على الوطن، بل انها تمثل تهديداً خطيراً للمستقبل الاقتصادي للبلاد. والى أن يتم تجنيد خبرة العقول في البلاد وتوظيفها في المراكز الرئيسية للإدارة وتعزيزها بنظم معلوماتية آلية مركزية ومعيارية تفيد من آخر ما توصل اليه التقدم العلمي والتقاني في هذا المجال، فان سفينة الدولة ستبقى سائرة على غير هدى من دون ان تمتلك الأدوات التي تتيح لها تحديد موقعها وخط سيرها، ناهيك عن وصولها الى بر الأمان.

ه ـ إضافة الى الحاجة الى تعزيز الادارة، فمن العناصر الرئيسية التي

ينبغي توافرها لتحقيق نمو اقتصادي سريع هو الالتزام السياسي للنخبة السياسية الحاكمة بالتنمية، فهي، سواء أحببنا ذلك أم لم نحبه، تمتلك من القوة ما يجعلها تسيطر على الدولة والمجتمع. ففي النهاية لا يمكن حصول تنمية اقتصادية سريعة من دون أن تتخذ القيادة السياسية القرارات الصعبة وان تدفع الدولة والمجتمع في هذا الاتجاه. فالتنمية الاقتصادية لا تحدث بالمصادفة أو من تلقاء نفسها، بل هي نتيجة العمل الجاد والخيارات الجادة. ومن الضروري أن تضع القيادة السياسية هدف التنمية الاقتصادية على رأس قائمة أهدافها وأن تكون متفقة في ما بينها على الخطوط الرئيسة للتنمية في البلاد، لئلا تشل خلافاتها ونزاعاتها أي امكان جدي للتنمية السريعة.

وعلى هذا الصعيد، فإن الحالة اللبنانية تطرح عدداً من التساؤلات والشكوك الباعثة على القلق، فالقيادة السياسية الحالية تتألف في معظمها من زعماء ميليشيات سابقين، وممثلين لأحزاب سياسية وسياسيين تقليديين متعلقين بنظام الخدمات، وحفنة من رجال الأعمال، دون أن ينفي هذا التنوع المرجعي السمة الطبقية الواحدة لمعظمهم. وفي حين أنه من البديهي أن تفتقد المجموعات الثلاث الأولى أي التزام بالتنمية الاقتصادية، فإنه لا يمكن المرء أن يتوقع كثيراً ان تأتي قيادة عملية التنمية الشاملة من الفئة الرابعة، التي يطغى عليها قطاع المقاولات، إذ على الرغم من أهمية هذا القطاع وأهمية تنميته في مرحلة بناء البنية التحتية المادية للبلاد، فإن ممثليه لا يتمتعون بالرؤية الاقتصادية الشاملة وبالدوافع الكافية التي تجعلهم يساهمون في إعادة إحياء القطاعات الاقتصادية المنتجة، كالصناعة والزراعة والخدمات. كما انهم لا يتمتعون برؤية نافذة في ما يتصل بضرورة إعادة بناء الادارة لتؤدي دورها القيادي في إعادة إحياء هذه القطاعات الاقتصادية المنتجة. وبالتالي فعلى الذين يساهمون في صنع

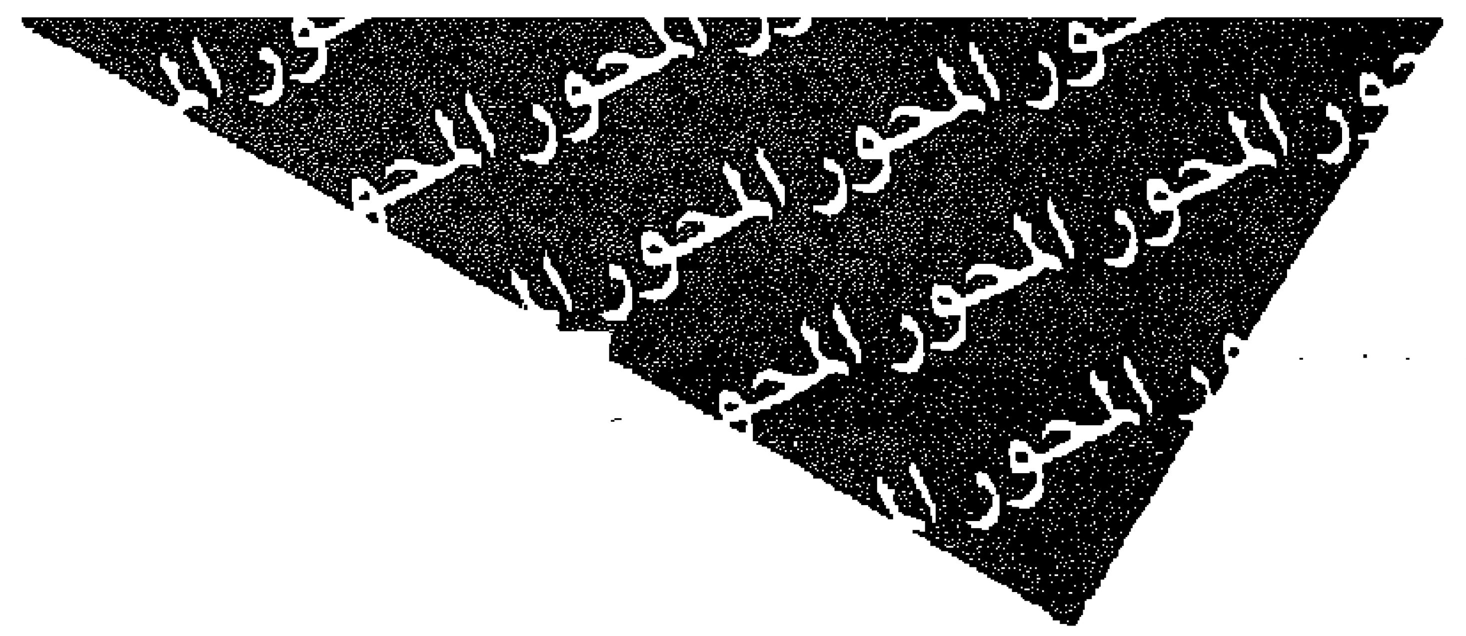
الرأي العام، وعلى الناس عموماً، ان يدركوا أهمية اختيار، أو حتى انتخاب ، ومساندة النخبة السياسية التي يمكنها القيام بهذه المهمة. فالميليشيات الطائفية والنخب الميليشياوية العسكرية لن تتولى قيادة عملية التنمية الاقتصادية، التي تتطلب قياديين ذوي خبرة ورؤية إنمائية والتزام بالقيام بالمهمة المعقدة المتمثلة بإعادة بناء الدولة والمجتمع بما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة وسريعة.

٦- أخيراً، ليست التنمية الاقتصادية مجرد شأن الاقتصاديين والاداريين والنخب السياسية. ففي النهاية، ان مجموع المواطنين العاملين ودافعي الضرائب، هم الذين سيقومون أو لا يقومون ببذل التضحيات، وشغل الوظائف، والقيام بالمشاريع، وشراء المنتوجات التي ستحقق في مجموعها التنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة والسريعة، فليس في وسع القيادة السياسية والحكومات سوى ان توجه وتقترح، في حين ان الناس هم الذين يتفهمون هذا المشروع الوطني ويمنحونه دعمهم وتأييدهم ويتعاونون في سبيل إنجاحه. وهذا يعني عملياً أنه لا يمكن أي سياسة تنموية أن تنجح ما لم تحظ بدعم قطاع واسع من المواطنين، وما لم يكن الرأي العام قد أدرك أبعادها بحيث تدفعه الى القيام بما هو مطلوب منه لإنجاحها. وهذا يتطلب بدوره نظاماً ديمقراطياً حقاً يوفر تكافؤ الفرص أمام الجميع ويخضع عملية التوظيف وشغل المراكز الادارية لقاعدة الشخص المناسب في المكان المناسب، وهذا ما زال يصطدم بخطوط ومقاييس طائفية تحول دون تحقيقه.

وهذا يعني أيضاً أنه لا يمكن تحقيق التنمية في المجالس المغلقة. فالتنمية مشروع وطني عام يتطلب خطاباً جديداً وتقبل الناس لنظام قيم جديد وأولويات جديدة. ويجب ان نتخلى عن لغة الحرب وعن الطائفية

والولاءات والسياسات الضيقة، ونفتح فصلاً جديداً من الحوار الوطني حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية وحول السبل التي تمكننا كمجتمع عام من إعادة بناء طرائق عيشنا وعملنا بما يسمح بالبدء في إيجاد حلول لهذه المشاكل والوصول بمجتمعنا ليس الى ما كان عليه في الستينات وأوائل السبعينات بل الى ما يجب أن يكون عليه في القرن الحادي والعشرين. وهو هدف يمكن تحقيقه ويستحق الجهد المبذول في سبيل ذلك. فشعب لبنان يتميز بقدرته على التكيف والتعلم. ولبنان يتميز كما يقول البعض بموقع استراتيجي مساعد، لكن ما لم يهدف تكيفنا وتعلمنا الى السير في طريق التقدم العقلاني فإن موقعنا الاستراتيجي سيستحيل عبئاً علينا، وسيتحول معظم طاقات شعبنا، كما كانت الحال منذ عام ١٩٧٥، الى إذكاء النزاعات الداخلية اللاعقلانية، بدلاً من بناء مستقبل زاهر وذي قاعدة صلبة.

أجل، يمكن تحقيق هذه المهمة إلا أن ما نفتقده هو الرؤية المشتركة والدافع المشترك. وآمل ان تساهم المقالات المنشورة في محور هذا العدد في إعادة توجيه الحوار الوطني نحو العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فمع نجاح مثل هذه التنمية ستتضاءل تدريجاً أهمية معظم النزاعات التي تطغى على حياتنا السياسية، أو لعلها ستجد طريقها الى الحل النهائي، ففي النهاية ليست السياسة سوى الملاذ الأخير لحل مشكلات الناس التي هي في أكثر الحالات مشكلات اقتصادية ومعيشية يومية.




# الاقتصادُ اللبناني

## في ظلّ حكومةِ الانماءِ وإعادةِ الإعمار

بـــاتت

دراسة حال الاقتصاد اللبناني مسألة ملحة بعدما طوى لبنان مرحلة الحرب، التي شلّ خلالها معظم قطاعاته الاقتصادية، وترهلت بناه التحتية الرئيسية، وعم الفساد إدارته، وتراجع مستوى أداء مؤسساته التربوية والصحية، وخصوصاً الرسمية منها، وفقدت عملته الوطنية معظم قيمتها، ففقد أصحاب الدخل المحدود خصوصاً جزءاً كبيراً من دخلهم وزادت الهوة بين الفئات الاجتماعية فيه... وبات لبنان بحاجة الى عملية نهوض اقتصادي شاملة تستجيب للتطورات المجتمعية الكمية والبنيوية التي شهدها، كما للتطورات الخارجية الإقليمية والعالمية، التي تستوجب مواجهتها أو التكيف معها.

فهل أن عملية النهوض التي تنتهجها الحكومة الحالية، المركزة أساساً على الخطة العشرية، تمثل منطلقاً صحيحاً لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ؟

يدرس هذا المحور السياسات الاقتصادية في ظل حكومة «الإنماء وإعادة الإعمار»، فيتناول هذه السياسات في مختلف القطاعات الاقتصادية، كل على حدة. ومع أهمية دراسة هذه السياسات قطاعياً، فإن قراءة مترابطة وشاملة لمجمل هذه الموضوعات تظهر الخيارات العامة التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية للحكومة والتصور العام الذي يحكم رؤيتها إلى دور لبنان الاقتصادي في المستقبل

جورج قرم (*)

# السِّياسَة الإعمارية للجُمهوريّة الثانيَة

كثر الكلام في السنوات الثلاث الأخيرة على المشاريع الإعمارية في لبنان، وخصوصاً مشروع إعادة إعمار الوسط التجاري لمدينة بيروت، وقلّ الكلام نسبياً على السياسة الإعمارية المتّبعة في البلاد. والحقيقة أن ضخامة المشاريع المطروحة وأساليبها القانونية والمالية هي التي أثارت اللغط والجدل، الأمر الذي أدّى إلى فقدان الرؤية حول السياسة الإعمارية العامة، سواء بالنسبة إلى الرؤية الإنمائية والخيارات الأساسية في إعادة الإعمار أم بالنسبة إلى مقومات ودعائم وسبل تحقيق إعادة الإعمار وتأمين التنمية. ويعود فقدان الرؤية هذا إلى عوامل عديدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

**إن صانعي القرار الاقتصادي في لبنان متأثرون إلى أبعد الحدود بالتيار الدولي المسمى «الليبرالية الجديدة»**

- عدم اهتمام الحكومات المتتالية، منذ إنشاء الجمهورية الثانية، بطرح رؤية إنمائية شاملة للبنان ترتكز على مفهوم إنمائي واضح، كما كان قد حصل في عهد الشهابية بعد اضطرابات عام ١٩٥٨.

- شدة الموجة العالمية (الموضة) نحو تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والقيام بعمليات «الخصخصة» وإنشاء أساليب قانونية - مالية جديدة لجلب المدخرات في أسواق المال المحلية والدولية. وقد بدا واضحاً أن صانعي القرار الاقتصادي في لبنان متأثرون إلى أبعد الحدود بهذا التيار الدولي المسمى الليبرالية الجديدة.

- وجود وفرة من الأموال والمدخرات الخاصة الخليجية واللبنانية، وهي أموال تبحث عن فرص الربح والاستثمار، وخصوصاً في مجال العقارات والسياحة، وهي أموال تكونت بصورة عملاقة على مر سنين معدودة خلال فترة الطفرة النفطية في بلدان الخليج العربي.

---

(*) كاتب وخبير اقتصادي.

ـ شحة موارد الدولة وتردّي أوضاع القطاع العام من جراء ويلات سني الحرب الطويلة وسيطرة الميليشيات والقوى السياسية الميدانية على معظم مقومات الدولة.

ـ طي مشروع الصندوق الدولي لإعادة إعمار لبنان الذي وضع خلال فترة اختمار اتفاق الطائف، وعُدَّ حينئذ جزءاً أساسياً في عملية إنهاء القتال وتأسيس الوفاق الوطني، وقد ذهب هذا المشروع أدراج رياح حرب الخليج المأساوية، في حين ظهر استعداد المدخَرات الخاصة الخليجية للدخول في عمليات الإعمار اللبنانية بدلاً من الأموال المؤسسية العربية والدولية.

## أولاً: الأجواء الدولية المتحكّمة برسم السياسات الإعمارية اللبنانية

**الغريب في أمر السياسة الإعمارية أنها لم تقم بدراسة الحاجات الاجتماعية بدقة وتفصيل، على الرغم مما أصاب اللبنانيين من ويلات متتالية خلال سنين الحرب.**

تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسات والأساليب الإنمائية، في أي بلد كان، لا تجري في الفراغ، بل هي تستلهم، علناً أو ضمناً، من الأجواء الدولية والإقليمية الاقتصادية والمالية السائدة والمهيمنة. وهذا صحيح بخاصة في الدول الصغيرة الحجم التي تتأثر أكثر من سواها من الدول الكبيرة الحجم بالتيارات والمفاهيم السائدة في الساحة الدولية.

أنا لا أذكر ذلك للتخفيف من هفوات السياسات الإعمارية اللبنانية التي سآتي على ذكرها في ما بعد، بل سعياً لفهم الآلية المؤدية إلى اتخاذ الخيارات والأساليب الإعمارية المتبعة في الجمهورية الثانية، التي سأسعى لتوضيحها وتقويمها بروحية موضوعية بعيدة من أي تشنج سياسي أو عقائدي. ونحن في الحقيقة نرى اليوم أساليب إنمائية مشابهة مطبقة في أنحاء عدّة من العالم بتأييد حماسي من قبل الدول الرئيسية في تسيير النظام الاقتصادي والمالي العالمي وكبريات مؤسسات التمويل الدولية.

ولنذكر هنا أن السياسات الإنمائية في لبنان في عهد فؤاد شهاب قد جرى وضع مقوماتها وأساليبها وآلياتها في جو اقتصادي ومالي دولي مختلف تماماً عن الأجواء التي نعيشها اليوم. فالعقائد التنموية التي سادت حينذاك كانت تدعو إلى تقوية أجهزة الدولة وتدخُّلها في الآليات الاقتصادية وإلى توسع القطاع العام في تقديم الخدمات الأساسية إلى المواطنين في مجال التربية والنقل والمواصلات وتوفير الطاقة في شتى

أشكالها وتقديم الحماية الاجتماعية إلى المواطنين كافة، إضافة إلى فرض سياسات ضريبية تهدف إلى تحقيق إعادة توزيع الدخل في ما بينهم. وكانت الدول الليبرالية، وخصوصاً الأوروبية منها، تعمل على هذه المبادىء. وكذلك كانت أجهزة التمويل الدولية تقدم القروض والتسهيلات المختلفة إلى دول العالم الثالث ضمن هذا المنطق، وتشجّع الحكومات على إنشاء مؤسسات جديدة لتنمية القطاع العام. وقد امتازت السياسات الإنمائية الشهابية بتوجهها نحو مساندة الفئات الشعبية المهمشة في الدورة الاقتصادية وتقوية أجهزة الدولة والقطاع العام وتوسعها لكي تؤمن الخدمات العامة ومقومات النمو الاقتصادي والمالي العام في البلاد. وللإنصاف لا بد من الإشارة إلى أن الأسلوب الإنمائي للشهابية لم يكن وليد الأجواء الإنمائية الدولية فقط، إنما كان نابعاً من رؤية سياسية واضحة المعالم في سبل معالجة الآفات المزمنة للكيان اللبناني. فقد رأى رئيس الجمهورية في ذلك الحين أن الدخول في أسلوب إنمائي، يهدف إلى إدخال كل الفئات الاجتماعية وكل المناطق اللبنانية في دورة النمو الاقتصادي، هو الوحيد الكفيل بالقضاء على أشكال التذمر الطائفي المتنوعة التي تهدد استقرار الكيان والنظام، وخصوصاً في فترات التوتر الإقليمي وصراع الدول الكبرى على منطقة الشرق الأوسط. فالولاء للنظام والكيان هو ـ كما في أي بلد آخر ـ رهن بتأمين العيش الكريم لجميع الفئات والمناطق اللبنانية. ويمكن أن يقال في الحقيقة إن الدعائم الاقتصادية والمالية التي أرستها الشهابية في البلاد أمّنت نمواً إقتصادياً بارزاً للبنان، وإن بقي الكثير من تفاوت الدخل بين المناطق، الأمر الذي ساهم في إيجاد الأرض الممهدة للأحداث الأليمة التي ألمت بالبلاد منذ عام ١٩٧٥.

**إن تركيز الجهد الإعماري بكثافة على إعادة بيروت إلى سابق عهدها كسوق إقليمية رئيسية تجارياً، ومصرفياً، هي سياسة إنمائية لا تخلو من المخاطر ويستحسن تعديلها تدريجاً**

أما اليوم، فإن الجو الاقتصادي الدولي المهيمن هو جو معكوس تماماً بالنسبة إلى الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠. فأفكار الليبرالية الجديدة هي التي عمّت الساحة الاقتصادية والمالية في كل أنحاء العالم، والأسلوب التنموي الناتج من هذه الأفكار يقتضي تقليص دور الدولة في الآليات الاقتصادية وبيع منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص، وكذلك الحدّ، بل التراجع في تقديم الحماية الاجتماعية وقيام الدولة بإعطاء الحوافز الضريبية إلى المستثمرين في القطاع الخاص وإلى أصحاب التوظيفات في الأسواق المالية المحلية. وهذا الأسلوب التنموي الجديد أصبح معمولاً به في كل أقطار العالم بالحماسة نفسها التي طبق بها الأسلوب التنموي القديم، وبتجاهل تام لمعطيات

الاقتصادات المختلفة والبنى الاجتماعية الخاصة بكل بلد. وهذا هو الجو الذي نشأت فيه الجمهورية الثانية في لبنان وتأثرت به في وضع أسلوبها وتصوراتها التنموية المعلنة أو الضمنية. وقد يكون من المفيد هنا عرض الخيارات التنموية الأساسية التي تم الإجماع عليها من قبل السلطات الدستورية في البلاد. كما لا بد هنا من الإشارة إلى أن الحكومات المتتالية والمجلسين النيابيين قد عملت صفاً واحداً من أجل تكريس التصور التنموي العام وما يرافقه من أساليب مالية وقانونية جديدة في الأنظمة، وفي البنية المؤسسية اللبنانية، وذلك منذ أواخر عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من بروز معارضة سياسية وتقنية للتصور التنموي وأساليبه، فإن تعاضد السلطتين التشريعية والتنفيذية في الحفاظ على جوهر التصور دون تعديله لهو أمر ثابت يدل بوضوح على قناعة هاتين السلطتين بجدوى هذا التصور وفائدته لتأمين مستقبل البلاد.

## ثانياً: سمات السياسة الإعمارية

إن أهم مميزات هذا التصور يمكن تلخيصها في الأمور التالية:

١ ـ إن هذا التصور هو تصور إعماري وليس تصوراً إنمائياً، بل يمكن القول إن التصور الإعماري هو الذي رسم وفرض ملامح الأساليب الإنمائية، وليس العكس كما يستحسن أن تكون الأمور.

٢ ـ لقد حصر التصور الإعماري بالبنية المادية المدمَّرة واستبعدت منه الحاجات الاجتماعية والإنسانية والتربوية، على الرغم مما أصاب اللبنانيين على مدى خمسة عشر عاماً من ويلات متتالية، وتهميش لكل من بقي في البلاد عن التطورات العلمية والإنسانية والتقنية الإقليمية والدولية، ومن انقلاب في الأوضاع المعيشية لفئات واسعة من اللبنانيين.

٣ ـ ضمن هذا التصور أعطيت الأولوية المطلقة لإعمار الوسط التجاري والتاريخي لمدينة بيروت بأساليب إقتصادية ومالية وقانونية جديدة أثارت كثيراً من التحفظ من نواح متعددة ومن فئات مختلفة غير أصحاب الحقوق، دون أن يؤثر ذلك في السلطات الدستورية. وكان واضحاً أن هذه الأولوية ناتجة من رغبة صانعي القرار في الجمهورية الثانية في إعادة مدينة بيروت إلى سابق عهدها، كأكبر مركز تجاري ومالي في الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من كل التطورات العملاقة التي حصلت في المنطقة، من ناحية تقدم الأقطار العربية تقدماً هائلاً في تطوير البنى التحتية وشبكات

النقل والمواصلات، وإنشاء الجامعات الحديثة والمستشفيات والمرافق العامة السياحية.

٤ ـ أتت بعد ذلك الخطة الإعمارية العامة (خطة السنوات العشر) لتؤكد مركزية دور الوسط التجاري لمدينة بيروت في التصور التنموي، نظراً إلى ثقل الإنفاق على إنشاء الأوتسترادات حول بيروت وانطلاقاً منها نحو المناطق المجاورة، وتوسيع المطار ومدّ شبكات اتصالات هاتفية ضخمة. وقد بدا واضحاً أن رهان صانعي القرار هو حصول السلام في المنطقة في الأمد القريب وفتح الحدود وتحقيق الليبرالية الجديدة في التبادلات بين أقطار المنطقة، الأمر الذي يتطلب بالتالي الإسراع في تهيئة مدينة بيروت لتنافس عواصم المنطقة في استجلاب الرساميل والشركات والحركة التجارية والمالية الإقليمية. وقد كثر الكلام على إنشاء سوق مالية إقليمية في بيروت.

٥ ـ كثر الكلام أيضاً على ضرورة القيام بتخصيص المرافق العامة الرئيسية في البلاد لتقليص دور الدولة والقطاع العام في البنية الاقتصادية، كما بدأت السلطات العمل بأسلوب الـ BOT في مجال الهاتف الخليوي، مع أنه لم يتم وضع خطة واضحة ومعلنة في شأن برنامج تدريجي لإجراء عمليات نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ولا نعلم إذا تم وضع أي دراسة تبحث في الطرائق والأساليب التي ستطبق بالنسبة إلى العمليات هذه.

٦ ـ تمّ خفض الضرائب المباشرة جذرياً، وكذلك أعفيت شركة سوليدير من دفع الضرائب لمدة عشر سنين، وذلك في إطار سياسة تشجيع الاستثمار من جهة، ولتشجيع اللبنانيين على دفع ضريبة الدخل بمستوى متدن جداً، أي ١٠ في المئة، من جهة أخرى.

هذه السمات الست التي تميز السياسة الإعمارية في البلاد وترسم لنا مقوماتها وخياراتها الرئيسية المعلنة والضمنية، هي في الحقيقة نتاج الأجواء الاقتصادية الدولية التي ذكرتها سابقاً، وهي بالتالي مطابقة لعقيدة الليبرالية الجديدة ونماذجها وآلياتها. أما الخلفية السياسية لهذه السياسة فهي مطابقة كذلك للأجواء الإقليمية والعربية المتميزة بالأمل في السلام القريب وتعميم سياسات الإنفتاح الاقتصادي بين أقطار المنطقة والأمل في جذب استثمارات وتوظيفات عربية ودولية ضخمة، بعدما بقيت المنطقة العربية منطقة هامشية في حركة تدفق الأموال الدولية، بسبب استفحال الصراع العربي ـ الإسرائيلي وانغلاق بعض الاقتصادات العربية في أنظمة «إشتراكية» والتضييق بشكل عام على المبادرات الفردية، سواء بسبب هيمنة بيروقراطيات القطاع العام على الحياة الاقتصادية وعدم ملاءمة القوانين لمتطلبات القطاع الخاص أم بسبب

عدم الاستقرار السياسي. هذا التطابق بين مقومات السياسة الإعمارية اللبنانية والأجواء الرسمية الاقتصادية والسياسية الدولية هو الذي أدّى إلى الارتياح الكبير والتأييد اللذين تحظى بهما مثل هذه السياسة في الدوائر الرسمية الدولية، وكذلك في قطاع المال الدولي والعربي. وهذا التأييد يزيد السلطات الدستورية ثقة بخططها الإعمارية وأساليبها التنفيذية القانونية والمالية، على الرغم من التحفظات المتعددة التي يبديها بعض اللبنانيين، وخصوصاً تلك النابعة من اعتبارات فنية أو رشدانية لا علاقة لها بأي نوع من أنواع الصراع على السلطة.

## ثالثاً: محاور التحفظات في شأن المعادلة الإعمارية

سأسعى هنا لتلخيص تلك التحفظات بترتيبها في ثلاثة محاور رئيسية، الأول يتعلق بالرهان على عودة السلام إلى المنطقة سريعاً وعلى إمكان استعادة لبنان الدور التجاري الذي احتله في السابق؛ والثاني يتعلق بالرهان على أن النمو الاقتصادي الذي سيحققه لبنان من جراء النجاح في الرهان الأول سيقضي على التبرّم الاجتماعي وحالات التهميش الاقتصادي؛ أما الثالث فهو يتعلق بالنتائج المالية الايجابية التي سيحققها الاقتصاد اللبناني من جراء النجاح في الرهانين الأول والثاني، الأمر الذي سيسمح بتأمين جميع الحاجات التمويلية دون تفاقم الدين العام الداخلي والخارجي ودون الوقوع في أزمة مالية شرسة تعرّض المكاسب المنتظرة للسياسة الإعمارية.

### ١ ـ الرهان على السلام القريب واستعادة لبنان دوره كوسيط تجاري ومالي إقليمي

لن أطيل الحديث في موضوع السلام في الشرق الأوسط، وخصوصاً في حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي يمس لبنان في صميم كيانه ووحدته. فبعد أكثر من ثلاث سنوات من الدخول في مسار مدريد التفاوضي بين العرب وإسرائيل، وبعد ستة أشهر من توقيع إتفاقات أوسلو، يبدو جلياً أن الأمور ليست بالبساطة التي تروج لها الصحافة العالمية، وأن دولة إسرائيل لم تدخل بعد في جو سلام حقيقي، إذ لا تزال تمارس أشد الأساليب القمعية في الأراضي المحتلة وفي جنوب لبنان. وعلى أي حال، فالسؤال الطبيعي الذي يتبادر إلى الذهن هو مدى صحة أي سياسة تعتمد على خيار واحد ولا تأخذ في الحسبان إمكان حصول تطورات معاكسة للتصور الرئيسي

والمحوري. فالرهان على الحصول الحتمي للتصور المفضّل ليس رهاناً موزوناً يطمئن العقل إليه. ويتبادر هنا إلى الذهن تساؤلات عدّة حول ما ستؤول إليه السياسة الإعمارية الحالية في حال استمرار المنطقة في وضع غير مستقر يتميز بحالة السلام البارد أو حالة الحرب على نار خفيفة وبأنواع أخرى من الحالات التي لا تزال تعيشها الساحة اللبنانية. إن تركيز الجهد الإعماري بكثافة على إعادة بيروت إلى سابق عهدها كسوق إقليمية رئيسية تجارياً ومصرفياً ومالياً، وكذلك توجيه الاستثمارات العامة والخاصة في هذا الخيار الأحادي الجانب، لهي سياسة إعمارية وإنمائية لا تخلو من المخاطر ويستحسن تعديلها تدريجاً، ليس بسبب هشاشة الوضع الإقليمي فحسب بل لاعتبارات أخرى أيضاً لا تقل أهمية، وهي تتعلق بالتطورات الاقتصادية العملاقة التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط.

إن خيار إعادة بيروت إلى ما كانت عليه من عاصمة إقليمية تجارية ومصرفية إعلامية وسياحية لأمر يدغدغ عواطف وحنين كل لبناني تجاه الوضع القائم منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٧٥. وهذا ربما يفسر التأييد العفوي الذي تحظى به السياسة الإعمارية بشكلها الإعلامي المثير. لكن الأمور هنا ليست بهذه البساطة، فالأقطار العربية المجاورة خرجت جميعها من تخلفها في بناء البنى التحتية الأساسية في النقل والمواصلات والمناطق الحرة الصناعية والتجارية، وقد أصبح لها أساطيل بحرية وبرية وجوية ولها شبكات هاتفية متطورة وأنشأت أو طوّرت البورصات المحلية، ولها اتصالات عالمية واسعة، فضلاً عن الجامعات والمستشفيات الحديثة والمرافق السياحية المهمة. فالحقيقة أنه يصعب فهم هذا المحور في السياسة الإعمارية اللبنانية، إن من جهة أولويته بالنسبة إلى خيارات أخرى متوافرة، كما سنأتي على ذكره في ما بعد، أم من جهة واقعية الخيار وقابليته إلى تلبية الحاجات الرئيسية للإقتصاد اللبناني، وخصوصاً في مجال العمالة وتوافر فرص التوظيف.

ويظهر جلياً في السياسة الإعمارية تركُّز الجهد الإستثماري في بناء قاعدة خدماتية ضخمة محصورة الفوائد في التجارة والمال والعمليات العقارية ذات الطابع السياحي والسكني لذوي الدخل العالي والشركات العالمية. ويبدو أن صانعي القرار رأوا دون دراسة جادة أن هذا الخيار سيؤمن فرص التوظيف الكافية للعاطلين من العمل حالياً ولعشرات الآلاف ممن يتخرجون سنوياً من المدارس أو الجامعات. وقد يكون ذلك صحيحاً، غير أنه لم تتوافر أي دراسة بالأرقام حول قدرة السياسة الإعمارية وخياراتها التنموية في استيعاب طلبات الاستخدام في السنين المقبلة، وخصوصاً في

غياب أي سياسة صناعية تساهم في زيادة الإنتاجية العامة للإقتصاد اللبناني. وتجدر الإشارة هنا إلى مساهمة القطاع الصناعي في فترة ما قبل الحرب في النمو العام وفي خلق فرص الاستخدام وفي تصدير أكثر من مليار دولار عام ١٩٧٤ من المنتوجات الصناعية اللبنانية.

إن قطاع الخدمات لا بد من أن يرتكز على اقتصاد متين يتميز بقدرة تقنية في التكيف السريع بتغيير الأنماط الإستهلاكية العالمية، وهذه هي الحال في بلدان مثل سويسرا وهولندا، حيث يوجد قطاع صناعي عالي الفعالية والإنتاجية لتفعيل قطاع الخدمات، وخصوصاً في مجال التجارة والمال، فضلاً عن تنوع وتعدد المراكز المدينية والتجمعات السكنية وعدم تركز التسهيلات الخدماتية والسكنية في العاصمة. ويخشى في الخيارات الإعمارية المعتمدة كما وصفتها أعلاه أن تنقصها فعلياً القدرة التنافسية الحقيقية الطويلة الأمد تجاه المراكز الخدماتية الأخرى في المنطقة، وذلك في حال حصول السلام الشامل وتحقيق انفتاح اقتصادي واسع بين جميع أقطار المنطقة.

## ٢ ـ القضاء على التبرم الاجتماعي وحالات التهميش الاقتصادي

الرهان الثاني الضمني في المعادلة الإعمارية يفترض أن يولِّد الخيار الرئيسي في الإعمار معدلات نمو عالية جداً، بحيث ترتفع حال الرخاء العامة وتقضي على حال التبرُّم الاجتماعي العام في البلاد. هذا مع الإشارة إلى أن معدل النمو السنوي المنتظر في الخطة العشرية يدور في حدود ٧ في المئة فقط. والغريب في أمر السياسة الإعمارية أنها لم تقم بدراسة الحاجات الاجتماعية بدقة وتفصيل على الرغم مما أصاب جميع الفئات اللبنانية من ويلات متتالية خلال سنين الحرب. ولا بد هنا من التنويه بالأعمال الميدانية التي كانت بعثة إرفد قد قامت بها بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٢ لحساب وزارة التصميم العام لتحديد مواقع الخلل الاجتماعي والتربوي والصحي في كلّ قضاء من أقضية لبنان. وهذا المسح الميداني الضخم هو الذي تمّ الإستناد إليه لتحديد الخيارات الرئيسية في السياسة الإنمائية والخطة الرباعية الأولى في عهد الرئيس شهاب. أما السياسات الإعمارية الحالية فقد استلهمت وجهاتها من الأجواء الدولية ونموذج الليبرالية الجديدة دون أن تسعى لتكييف هذه التوجهات مع وضع بلد عانى على مر ١٧ عاماً حروباً شعواء متتالية مع ما تركته هذه الحروب من مشاكل إجتماعية ضخمة.

وقد أشرنا في ما سبق إلى قضية العمالة وفرص الاستخدام، وهي قضية مستعصية في غياب سياسة واضحة المعالم في شأن إعادة تأهيل اليد العاملة وإنشاء برامج مكثفة للتعليم التقني والمهني. فاليد العاملة والأطر الفنية اللبنانية ظلت على مر السنوات العشرين الماضية منقطعة عن العالم الخارجي وعن التطورات التقنية العملاقة الحاصلة في جميع الميادين الإنتاجية والخدماتية. وإذا كان بعض الشركات الخاصة تمكن من الإنفتاح على الخارج ومتابعة التقدم التقني الحاصل في بعض الميادين، فإن أغلبية المنشآت الاقتصادية في البلاد عانت التقوقع والتراجع ودُمِّر بعض أجهزتها الإنتاجية دون التمكن من تبديله وتجديده. ويشهد الاقتصاد اللبناني ظواهر شاذة عديدة في سوق العمالة، إذ إن وجود البطالة المحلية يتعايش مع مزيد من استعمال اليد العاملة غير اللبنانية الرخيصة، على الرغم من تدني مستويات الرواتب مقابلة بما كانت عليه عام ١٩٧٥. إن تجاهل السياسة الإعمارية هذه المشاكل الرئيسية ناتج من تجاهلها ضرورة إعادة تأهيل البنية الصناعية في البلاد، كما ذكرنا سابقاً، على الرغم من إلحاح الصناعيين وتقديمهم اقتراحات عديدة بناءة إلى السلطات المذكورة.

**يجب أن يكون الهم الاجتماعي من الخيارات الأساسية في السياسة الإعمارية من أجل تأمين اللحمة بين اللبنانيين لمواجهة الأخطار السياسية التي لا تزال تحيط بنا**

ولن ندخل هنا في سرد المعضلات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي ستعرقل السياسة الإعمارية الحالية، مثل غلاء المعيشة وأزمة السكن وزيادة التكاليف في معظم القطاعات، وكذلك قضية التعليم والصحة بالنسبة إلى الفئات المحدودة الدخل، فهي جميعها معضلات قد تتفاقم مستقبلاً في غياب تصور إنمائي شامل يأخذ في الحسبان الحاجات الفعلية للبنانيين قبل الأخذ في الأجواء الدولية والإقليمية المؤدية إلى الخيار الأحادي الجانب في السياسة الإعمارية. وفي هذا المضمار لا بد أيضاً من التنويه بغياب أي جهد يذكر في مجال إعادة تأهيل البلديات في البلاد وإعادة تدريب كادراتها وموظفيها لكي تتمكن من تلبية الحاجات الأساسية للسكان. إن مصدر الرقي في معظم البلدان يستند إلى كفاءة الأجهزة البلدية والمناطقية في تقديم الخدمات العامة الأساسية وتنظيم حياة المدن والبلدات تنظيماً فعّالاً.

إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى ضرورة الحدّ من تخمة الإدارات العامة المركزية عن طريق برامج خاصة توفّر للموظفين إمكان ترك الوظيفة بعد تلقي تدريب عصري يؤهلهم للعمل في القطاع الخاص أو لإنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة الحجم كما هو معمول به في كثير من الدول.

يبدو أن هذه الضرورات لم تؤخذ في الحسبان بعد في رسم السياسات الإعمارية. ويستحسن أن تركز الجهود عليها مستقبلاً لئلاّ تزيد القلاقل الاجتماعية مع ما يستتبع ذلك من احتمال تحول التوتر الاجتماعي إلى توتر طائفي، وفق نموذج يتكرر حصوله بشكل مؤسف ومأساوي في التاريخ اللبناني الحديث. وفي حال عدم حصول «السلام» الشامل والسريع في المنطقة، يجب أن يكون الهمّ الاجتماعي من الخيارات الأساسية في السياسة الإعمارية من أجل تأمين اللحمة بين اللبنانيين لمواجهة الأخطار السياسية التي لا تزال تحيط بنا.

## ٣ ـ تأمين التوازن المالي في السياسة الإعمارية

المعادلة الإعمارية المعمول بها حالياً تفترض أن يجري تأمين جميع نفقات الخطة العشرية عن طريق القروض وفائض الميزانية العامة ابتداءً من السنة الرابعة من الخطة. وقد فاجأت الخطة معظم الخبراء الماليين في البلاد الذين لا يرون أي دراسة مقنعة حول إمكان حصول فائض في ميزانية الدولة ابتداء من عام ١٩٩٥ يزيد بشكل كبير في السنين التالية ليبلغ ٩ في المئة من الناتج الوطني قبل نهاية القرن. ولن أطيل الحديث حول الأوجه المالية في السياسات الإعمارية، إذ إن هذا الموضوع سيعالج في دراسات وتعقيبات أخرى في هذا المحور. لكن يمكن القول إن اللغط الكبير يدور حول السياسة المالية المرافقة لسياسة الإعمار التي تقتضي تجهيز أموال ضخمة للحد من المديونية المفرطة والميول التضخمية. ويمكن تلخيص مقومات السياسة المالية بالمعطيات البارزة الآتية:

ـ خفض ضريبة الدخل والضرائب المباشرة بحدة.

ـ زيادة الضرائب غير المباشرة بحدّة أيضاً.

ـ الحفاظ على مستويات عالية جداً للفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، الأمر الذي يزيد من أعباء الخزينة بشكل غير صحي، ويحدّ من حركة التسليف لمصلحة القطاع الخاص.

ـ إصدار أسهم شركة سوليدير بالدولار الأميركي على الرغم من كون كل موجوداتها من العقارات في وسط العاصمة، الأمر الذي لا يعرض المستثمر لتقلبات أسعار القطع إلا موقتاً.

ـ مشروع إصدار سندات خزينة بالدولار بأسعار فائدة عالية نسبياً.

وتبدو لي هذه المعادلة المالية شبه مستحيلة لتأمين مسار إعماري دون عقبات نقدية

ومالية، ولا يمكن تفسير هذه المعادلة إلا إذا عدنا إلى التصور الأساسي وراء الخيارات الإعمارية، أي حصول «سلام» سريع وعودة معظم الرساميل اللبنانية الهاربة خلال الحرب وقدوم رساميل عربية ودولية ضخمة للإستثمار في لبنان، الأمر الذي يؤدي إلى حصول فورة إقتصادية مستمرة تزيد من موارد الدولة وتسمح لها بتسديد ديونها بانتظام ودون أي عرقلة. فالمعادلة الإعمارية المالية هي، كما المعادلة الإعمارية الاجتماعية، رهان على المعادلة السياسية في المنطقة وعلى قدرة لبنان من جراء خياراته الإعمارية على استرجاع موقع مميز في الإقتصاد الإقليمي، كما كانت الحال قبل الحرب. ويمكن هنا أن أردد بشكل معدل قول الخبير البلجيكي فان زيلاند (Van Zee-land) الذي استقدمته الدولة في بداية عهد الاستقلال، وهو يعبر عن رأيه في الآليات الإقتصادية اللبنانية، فأقول في شأن السياسة الإعمارية الحالية: «لم أفهم كيف ستعمل إنما ليتها تعمل!». ومن الأمور اللافتة للنظر هنا أننا نعيش في لبنان في غياب الجهاز الإحصائي الذي يمكننا من إبداء آراء تستند إلى معطيات رقمية موثوق بها، وخصوصاً في ما يتعلق بالدخل الوطني وتعدد السكان وتكوين سوق العمل، إلى غير ذلك من هذه المعطيات الجوهرية في بناء أي سياسة إعمارية. لذلك يصعب مناقشة الفرضيات والخيارات إلا بناء على حقائق وأرقام، فالتقويم الذي قدمته للسياسة الإعمارية مبني على نوع من الرشدانية والواقعية والخبرة العملية. وعلى خلاف فان زيلاند الذي قال للسلطات اللبنانية حينئذ «لا تفعلوا شيئاً فالآلية ماشية»، فبودي أن يصار تدريجاً إلى إجراء تعديل في الأولويات والخيارات لاستدراك ما يمكن أن يصيب المعادلة الإعمارية من معرقلات وهفوات مستقبلاً.

وقد سعيت هنا لفهم الخيارات المعلنة والضمنية في السياسة الإعمارية وسردها، على أمل إطلاق مناقشة بناءة لمستقبل بلدنا الجريح. ولا بد هنا قبل ختام هذه الورقة من ذكر الأعمال المتواصلة لندوة الدراسات الإنمائية التي أسسها حسن صعب، فهي تراث غني يجب عدم نسيانه في تحديد السياسات الاجتماعية التي لا بد منها في أي سياسة إعمارية، كما أودّ أن أذكّر بالعمل الذي قام به أحد رواد السياسة الإعمارية، وهو جبرايل منسى الذي ألّف عام ١٩٤٨ كتاباً ضخماً حول خطة إعمار الاقتصاد اللبناني واصلاح الدولة، وهو عمل ذو التوجه الليبرالي الواضح والصريح. وقد لفتت المقدمة إنتباهي، أقتطع منها بعض السطور ذات الدلالة المثيرة في ظروف اليوم، حين يقول المؤلف: «إن نهاية الحرب [أي نهاية الحرب العالمية الثانية] تكشف لنا صعوبات متعددة على الصعيد الإقتصادي؛ فإعادة التأهيل الإقتصادية والإجتماعية التي لا مناص منها تقتضي المزيد من العلم والتقنية وكذلك تنظيم أفضل لإدارتنا... وهناك مسألتان تقلقنا بإلحاح: الأولى هي الوسائل التي من خلالها سنؤمن تكييفنا إلى

الوضع الإقتصادي الدولي الجديد والثانية هي كيف سيعيش لبنان إقتصادياً بعد الحرب وكيف سيحافظ على مستويات المعيشة. هناك عدد لا يحصى من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي لا بد من حلّها حلولاً تقنية وعلمية. إن القرار السريع والعشوائي قد ينجح في الأمور السياسية بعض الأحيان، أما في مجالنا فهو لا يؤدي إلى أي نتيجة مرضية».

إن السياسة الإعمارية الحالية ليست نتيجة قرار سريع وعشوائي بل هي نابعة من خيارات واضحة تتمسك بها السلطات الدستورية، وقد سعيت لتوضيح منطق هذه الخيارات لكي نتمكن من مناقشتها بالروح الموضوعية المجردة حفاظاً على مصلحة لبنان وجميع أبنائه.

سمير مقدسي (*)

# السياسة الاعمارية للجمهورية الثانية

# تعقيب

سأبدأ تعقيبي باستخلاص بعض النقاط الرئيسية لورقة جورج قرم. ويمكن عرضها كما يلي:

**إن السياسة الإعمارية الحالية المبنية على الليبرالية الجديدة لا تتوافق مع حلول جدية للمشكلات والقضايا الإجتماعية التي ولدتها الحرب**

١ - إن الأجواء الإقتصادية والسياسية الدولية المهيمنة تؤثر تأثيراً كبيراً في توجهات السياسة الإقتصادية الداخلية. وهذا - كما يقول قرم - يفسّر توجه العهد الشهابي في الستينات نحو تفعيل دور الدولة ومؤسساتها في العملية التنموية، مقابلة بعهد ما بعد الطائف حيث التركيز على الليبرالية الإقتصادية، بما في ذلك التوجه نحو التخصصية، على أقله في بعض مرافق القطاع العام والتركيز على الاستثمار الخاص في عملية التنمية، وذلك تمشياً مع التطورات الإقتصادية الدولية الحالية.

٢ - يحدّد قرم السياسة الإعمارية اللبنانية الحالية بأنها سياسة تصوّر إعماري - مع إعطاء الأولوية للوسط التجاري - وليست سياسة تصور إنمائي شامل، وخصوصاً في ما يتعلق بالقضايا والسياسات الإجتماعية. وهذه السياسة ترتكز أساساً على رهان حصول «السلام» في المنطقة في الأمد القريب، وفتح الحدود، وبالتالي فهي تعتمد على خلق الحوافز لاستثمارات القطاع الخاص (بما في ذلك خفض معدّل الضرائب المباشرة)، وتخصيص المرافق العامة وإعادة سوق بيروت كسوق إقليمية. بكلمة أخرى، تعكس هذه السياسة تقليصاً لدور الدولة مع عدم إعطاء مسألة توزيع الدخل الإهتمام الكافي.

---

(*) وزير سابق والرئيس المنتدب للجامعة الأميركية في بيروت.

٣ ـ بناء على ما تقدّم يخلص قـرم إلى بعض الاستنتاجات التي يطرحهـا للمناقشة ومنها.

أ ـ إن الرهان على احـتمـال سلمٍ قريبٍ في المنطقـة ربما لا يتحـقق، وبالتالـي فإن التركيز على إعادة بيروت كسوق إقليمـية ـ تجارياً ومصرفياً ومالياً ـ ربما لا يخلو من مخـاطر يجب أن نأخذها في الحسـبان، وخصـوصاً بعدما نأخـذ في الحسبـان كذلك التطورات المالية والإقتصادية التي شهدتها بلدان المنطقة. وبالتالي يتوجب إعادة تقويم أولوية هذا التركـيز ضمن إطار السيـاسة الإعمارية، وفي ضـوء تلبية حـاجات سوق العمل اللبنانية. إن التركيز المفرط على قطاع الخدمات لا يلبّي الحاجات التنموية للبنان، وخصوصا أن تنمية القطاع الصناعي لا تبدو ذات أهمية في السياسة الإعمارية المتّبعة.

ب ـ إن السيـاسة الإعمـارية الحاليـة المبنية على الليبـرالية الجـديدة، لا تتوافق مع حلول جدِّية للمشكلات والقضـايا الإجتماعية التي ولّدتها الحـرب. والهم الإجتماعي ـ كما يشدِّد قرم ـ يعد من الخيارات الأساسية لأي سياسة إعمارية.

ج ـ إن السيـاسة المالية المتبـعة ـ خفض الضـرائب المباشرة وزيادة الضرائب غـير المباشـرة، والمستويات العـالية للفوائد، وإصدار أسـهم سوليدير بالدولار، ومـشروع اصـدار سندات خزينة بالدولار بـأسعـار فائدة عـالية ـ لا تـتمـشى مع تأمين مسـار إعماري دون عقبات نقـدية ومالية كبيرة. هذه السياسة، كمـا يقول قرم، ترتكز أساساً على رهان المعادلة السياسية في المنطقة وقـدرة لبنان على استقطاب الرساميل العربية والدولية الخاصة واسترجاع موقع مميّز للاقتصاد اللبناني في المنطقة. بكلمة أخرى ـ وهذا ما اعتـقد أن المحاضر يقـوله ضمناً ـ قد ينتج من هذه السـياسة اختـلالات مالية كبيرة، وخصوصاً إذا لم تتحقق افتراضاتها الضمنية.

في ضوء مـا تقدم كنت أود أن أتقـدم بملاحظات عديدة حـول مسيـرة الإقتـصاد اللبناني في المستقبل وحول السياسـة الإعمارية. إلا أنه نظراً إلى ضيق المجال سأكتفي بثلاث ملاحظات مقتضبة:

(١) لا شك في أن التطورات الإقـتصادية والسـياسيـة الدولية تؤثر في توجـهات السياسة الإقتصادية الداخلية. ولولا انهيـار الاتحاد السوفياتي لربما كان التوجه نحو التخصصية وتقليص دور الدولة المبـاشر أقل شأناً مما هو عليه الآن. أقول دور الدولة المباشر، أي تملك الدولة كلياً أو جـزئياً بعض القطاعات الإقتصادية مـقابلة بدورها غير المباشر، وذلك عبر السيـاسات الإقتصادية التي تتبعها، وتحديداً السـياسة الإقتصادية الكلية. فـلا بد من التمييز بـين هذين الدورين. فالتوجه نحـو الليبرالية الإقـتصادية أو

الإعتماد على آلية السوق يجب ألاّ يُفهما أبداً على أنهما تخلٍ عن رسم السياسات الإقتصادية والمالية التي تؤثر في مسار الإقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق فإن السياسة الإعمارية الحالية في لبنان قد تكون بحاجة ماسة إلى توضيح ترابطها أو تناغمها مع السياسة الإقتصادية الكلية، ليس من الناحية الإجتماعية التي يركز عليها قرم فحسب ـ وأنا أوافقه تماماً على هذه الناحية ـ بل من ناحية تثبيت أسس الاستقرار المالي والنقدي أيضاً على المديين المتوسط والبعيد. وكملاحظة هامشية لقد قامت في الماضي محاولات لتنسيق السياسات الإعمارية والمالية والنقدية.

لقد تخوف قرم أن ارتكاز السياسة الإعمارية الحالية ـ مع تركيزها على الوسط التجاري ـ على فرضية استتباب السلم في المنطقة على المدى القريب له مخاطره. فالعملية السلمية ربما لا تتم على المدى القريب. وربما أن الإجابة عن هذا التخوف هو أن تكون السياسة الإقتصادية اللبنانية منفتحة على خيارات متعددة بالنسبة إلى المستقبل السياسي والإقتصادي للمنطقة، بحيث يمكن تعديلها في ضوء التطورات الحاصلة، فلا تكون مرتهنة لخيار واحد. أما مسألة الأولويات في السياسة الإعمارية فقد يتوجب إعادة النظر فيها بغض النظر عن أي افتراضات للتطورات المستقبلية في المنطقة، فالقضايا الإجتماعية، على سبيل المثال لا الحصر، يتوجب معالجتها في مطلق الأحوال.

(٢) إن عملية التخصيص التي أشار إليها قرم قد تناولتها ندوات عدة وأبحاث ومقالات متعددة. وكما نعلم لعملية التخصيص أوجه متعددة. فهي لا تعني بالضرورة نقل الملكية إلى القطاع الخاص. والمهم أن تكون أي عملية للتخصيص جزءاً من سياسة إعمارية ـ تنموية ـ اجتماعية ذات أهداف واضحة تبغي استعمالاً أفضل للموارد المتاحة في الإقتصاد الوطني. وهنالك تساؤلات عدة يجب الإجابة عنها في هذا الشأن، منها على سبيل المثال: ما هو الشكل الذي ستأخذه مشاركة القطاع الخاص؟ كيف نضمن وجود الضوابط التي تخدم المصلحة العامة في أداء هذه المؤسسات، وكيف بالتالي نؤمن عدم انتقال احتكار مؤسسة عامة إلى إحتكار مؤسسة خاصة؟ وفي حال مشاركة القطاع الخاص في التملك، كيف نقوّم موجودات المؤسسات العامة المرشحة لهذه المشاركة؟ هل يتوجب أولاً إعادة تأهيلها قبل إشراك القطاع الخاص؟ وكيف نؤمن مشاركة واسعة من قبل هذا القطاع؟ وهل يفتح مجال التملك لرساميل غير لبنانية؟ وفي هذه الحال ما هي حدوده؟ بكلمة أخرى إن قضية التخصيص يجب أن ينظر إليها ضمن سياسة إعمارية ـ إنمائية ـ إجتماعية شاملة وليس كعملية مستقلة عن الأهداف الإعمارية ـ التنموية للبنان.

(٣) إن للجانب الإقليمي للسياسة الإعمارية اللبنانية أهمية كبرى كما أوضح قرم. فقد لفت النظر إلى أن تغيّر الإفتراضات حول تطورات الأوضاع الإقليمية السياسية قد يؤثر سلبا في السياسة الإعمارية المتّبعة. كما أنه لفت النظر إلى أن التطورات الإقتصادية والمالية في دول المنطقة منذ عام ١٩٧٥ قد يجعل من إعادة بيروت كمركز إقليمي أكثر صعوبة مما قد يتصوّره البعض. ولا شك في أنه يجب أخذ هذه الناحية في الحسبان حين توضع خطط السياسات الإعمارية المستقبلية. إلا أنني، في هذا الخصوص، أود أن أركز على ناحية إضافية حول انعكاسات العملية السلمية المرتقبة على الإقتصاد اللبناني والسياسة الإعمارية ـ التنموية.

في نظري إن السؤال الذي يتوجب طرحه هو: كيف نطور قدراتنا الذاتية لمواجهة المرحلة المقبلة؟ وتندرج تحت هذا السؤال مسائل متعددة، منها رفع مستوى إنتاجية القطاعين الصناعي والزراعي وقدراتهما التنافسية وإعادة بناء البنية التحتية، وتطوير الكفاءات البشرية اللبنانية تقانياً وعلمياً، وتحديث الادارة اللبنانية ومؤسسات القطاع العام وجعلها أكثر كفاءة وإنتاجية، وكذلك توسيع المجال الإقتصادي العربي المشترك الذي يعود بالفائدة على لبنان.

**من المهم أن تكون أي عملية تخصيص جزءاً من سياسة اعمارية ـ تنموية ـ إجتماعية ذات أهداف واضحة تبغي استعمالاً أفضل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني**

وما أود التركيز عليه هنا هو أهمية توسيع هذا المجال بالنسبة إلى لبنان، مع الإبقاء على انفتاح الإقتصاد اللبناني عبر نظام القطع الحرّ وتأكيد الدور الرئيسي للقطاع الخاص في الإقتصاد الوطني. إن التعاون الإقتصادي العربي مطلوب لبنانياً من أجل المساهمة في فتح المجالات أمام توسيع الطاقة الإنتاجية في لبنان ورفع مستوى التقانة اللبنانية في المرحلة المقبلة. فلا ننس أن الميز النسبية المستقبلية للإقتصاد اللبناني تكمن في طاقاته البشرية وفي بناء قاعدة تقانية ومعلوماتية، لا بد منها في لبنان، كما في الدول العربية الأخرى، إذا كنا نريد، على المديين القصير والبعيد مواجهة بروز نموذج شرق أوسطي تكون إسرائيل قاعدته التقانية وركيزته الصناعية المتقدمة بموازاة تطور صناعي ـ تقاني ـ معلوماتي أقل شأناً في لبنان والدول العربية المجاورة. فبالنسبة إلى لبنان بالذات إن القضية الأساسية في هذا المجال لا تنبع من كونه بلد خدمات مالية وتجارية وغيرها كما يردد دائماً. فمع تأكيد أهمية هذه الخدمات في الإقتصاد اللبناني تتعلق القضية التي يواجهها لبنان على المدى الأبعد ببناء قاعدة تقانية ـ علمية تشمل جميع القطاعات ـ بما فيها الخدمات ـ وتقرر مدى استعداد الإقتصاد اللبناني لولوج باب المنافسة الإقليمية والدولية. والعمل على توسيع المجال الإقتصادي العربي على

الأسس التي ذكرتها آنفاً يصب في خانة المصلحة الإقتصادية الإعمارية ـ التنموية اللبنانية.

تواجه السياسة الإعمارية ـ التنموية في لبنان تحديات كثيرة، ومن أهمها في المرحلة «السلمية» المرتقبة التطوير المتواصل والمدروس للعنصر البشري اللبناني ثقافياً وعلمياً وتقانياً في اقتصاد يرتكز أساساً على مبادرات القطاع الخاص. هذا التطوير هو الذي يقرر مصير اقتصادنا ومصير صناعتنا وزراعتنا ودورنا المالي في المنطقة. أما المناخ والطبيعة الجميلة اللذان نفخر بهما أمام العالم فهما كذلك مزايا يمكننا الاعتماد عليها مستقبلاً، كما كانت الحال في الماضي، شرط أن نتمكن كمجتمع من إيقاف عملية تشويه جمال لبنان الطبيعي وضرب بيئته تجاوباً مع مكاسب فردية آنية.

يوسف الخليل(*)

# السّياسَة الزراعيّة

## مقدمة

مضى على تعيين الحكومة الحالية نحو سنتين. وقد ارتبط هذا التعيين بالتفاؤل الكبير بتغييرات جذرية على صعيدي تفعيل الاقتصاد المحلي وتحسين أداء الإدارة العامة.

وهناك ضرورة إلى ربط التفعيل الاقتصادي بأداء الإدارة العامة في لبنان. ولا بد للدولة وجهازها الإداري من القيام بدور أساسي بعد سنوات الحرب الطويلة مع ما شهدته من دمار على صعيدي البنية التحتية ومؤسسات الإنتاج، وإهمال في شؤون الطاقات البشرية من تعليم وتأهيل وطبابة، وغياب لدور الدولة التنظيمي على مختلف الصعد. وتزداد أهمية هذا الربط في ظل تفاقم الدين العام خلال سنوات الحرب وعجز خزينة الدولة، مع تغليب طابع الإنفاق الحكومي للمشاريع غير المنتجة ذات الطابع التضخمي.

**إن الزراعة في لبنان لم تحظ بنصيبها من الاهتمام الرسمي تاريخياً ومنذ الاستقلال، على الرغم من تمثيلها جزءاً مهماً من الاقتصاد**

## ١ ـ القطاع الزراعي والسياسات الرسمية

أما الزراعة في لبنان فلم تحظ بنصيبها من الاهتمام الرسمي تاريخياً ومنذ الاستقلال على الرغم من تمثيلها جزءاً مهماً من الاقتصاد. وقد انخفضت حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي من نحو ٢٠ في المئة عام ١٩٥٠ مع استيعابها أكثر من ٥٠ في المئة من اليد العاملة، إلى نحو ٩ في المئة في أواخر الثمانينات، مستوعبة أكثر من

(*) مدير العمليات المالية في مصرف لبنان وأستاذ الإنماء الزراعي والاقتصادي في الجامعة الاميركية في بيروت.

٢٠ في المئة من اليد العاملة، في حين شهد قطاع الخدمات نمواً مستطرداً ليمثل نحو ثلثي الناتج المحلي منذ منتصف السبعينات. واستقطب قطاع الخدمات اهتمام المسؤولين والكثير من المفكرين منذ الاستقلال، فعدته الأكثرية الركيزة الأساسية لإنماء الوطن، بل ذهب البعض إلى ربط هذا القطاع بالدور الطبيعي للبنان في هذا الجزء من العالم في ظل التطورات الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة من حروب وتأميمات اقتصادية جعلت من لبنان مركزاً تجارياً ومالياً أساسياً وسمحت له بمواكبة الطفرة النفطية. وسمحت هذه العوامل بنمو اقتصادي مستمر، ففاقت نسب تزايد الناتج المحلي الحقيقي الـ ١٦ في المئة منذ أوائل السبعينات وحتى عام ١٩٧٥ مع تسجيل فوائض مهمة في ميزان المدفوعات حتى في معظم سنوات الحرب.

وقد قوت التطورات قناعات المسؤولين بجدوى التركيز على قطاع الخدمات والمحافظة على ليبرالية اقتصادية أقرب ما تكون إلى التنحي الكلي عن أي دور اقتصادي أو (laissez - faire)، فغابت الدولة عن الاهتمام الجدي بقطاعات أساسية كالتعليم والصناعة والزراعة.

**أكيدة تقوي جدوى التركيز على إنمائه، إذ يتمتع لبنان بتنوع مهم على الصعيدين الجغرافي والمناخي في لبنان إمكانات نجاح لقطاع الزراعة**

ومن البديهي القول إن الحكومة الحالية تؤمن بقوة بالدور الخدماتي والتجاري للبنان وعاصمته وبالإمكانات الطليعية للوطن في هذا المجال. ويمكن استنتاج ذلك من جميع التصريحات والمشاريع الحكومية والرسمية.

ولم تستفد وزارة الزراعة، كما في الأعوام السابقة، إلا من حصة ضئيلة من الأموال المرصودة للميزانية. فلم تتخط حصة الوزارة الـ ١ في المئة من مجمل الموازنة العامة للعام ١٩٩٤ (ما يقارب المليوني دولار أميركي) علماً أن هذه الحصة بلغت ١ في المئة عام ١٩٩٣ و٢ في المئة عام ١٩٩٢.

أما من ناحية القروض الخارجية (وهي مؤشر أساسي في لبنان نظراً إلى محدودية الميزانية العامة وإلى رصد جزء أساسي منها للرواتب والأجور) فلا تحظى الزراعة بأكثر من ٣ في المئة من مجمل البروتوكولات الموقعة مع الخارج، في حين تبلغ حصة القطاع من القروض المستفاد منها فعلياً ٠,٧ في المئة.

أما المشاكل التي تعانيها وزارة الزراعة فهي مشابهة إلى درجة كبيرة لمشاكل الإدارات العامة، من غياب الخطط طويلة الأجل إلى التغيير الجذري في الأولويات مع تغيير الوزراء، إلى النقص في التنسيق بين أجهزة الوزارة المختلفة وبين سائر أجهزة الإدارات العامة. وتعاني وزارة الزراعة كذلك نقصاً حاداً في جهازها الإداري حيث

يعمل عـدد كبيـر من مصــالح الوزارة بأقل من ٥٠ في المئة من العـدد الأساسي أو من العدد المطلوب للأداء السلـيم، وخصوصاً في مـا يتعلق ببعض الاخـتصاصــات. فعلى سبيل المثـال لا الحصر، وفي مجال التحريج والـبيئة، يفترض أن يكون قـد تقاعد آخر مهندس غـابات من الوزارة في ١٩٩٤/٦/٣٠، دون إمكان استـبداله حـتى الآن. وقد استــقال ثمانيــة مهندسين رؤســاء مصلحة من أصل عـشرة تم تعيـينهم في السنوات الثلاث الماضـية، إذ إن سلسلة رواتب الوزارة لا تسمـح براتب أعلى من ٢٠٠٠٠٠ ليرة شـهرياً لمهندس حائز درجــة ماجستير أو براتب أعلى من ٣٥٠٠٠٠ ليـرة لإختصاصي حائز شـهادة دكتوراه.

ويحد النقص الحـاد على مســتوى الكادرات في الوزارة من امكانات هذه المؤســسة ويفوّت على لبـنان فرص تفاعل كـثيرة مع مـؤسسـات دوليـة تتطلب درجة مـعينة من الكفاءات التقنية من حيث إعداد الملفات والتنظيم والمتابعة.

## ٢ ـ أهمية الاهتمام بالقطاع الزراعي

يحظى قطاع الزراعــة في العالم وخصــوصـاً في الدول الناميــة باهتمـام شديد في يومنا هذا، إذ ترى النظرة الاقـتصــادية الحديثة في القطــاع الزراعي مفصــلاً أساســياً للنمو الاقـتصادي مـقابلة بالنظرة الكلاسيكيـة التي ركزت في الستـينات على القطاع الصناعي والمدينة، فجيّرت في كثير من الأحيان المقدرات الوطنية لمصلحة صناعات غير قابلـة للعيـش دون الاعتمــاد المستمـر علــى دعـم الدولــة وحمايتها ضمن مـــا عـرف بالـ "Import Substitution Policies". وأدى ذلك إلى نمو غـير مـتوازن أفقـر الريف دون تمكين المدينة من استيـعاب اليد العاملة التي هاجرت إليهـا، فارتفعت نسب البطالة وتوسعت أحزمة البـؤس مع ما يرافقها من أزمات سـياسية واجتماعـية. ويبقى لبنان مثالا قويا لنتائج تركيز السياســات الحكومية على المدينة عبر السنين، إذ ارتفعت نسبة القاطنين في العاصمة من مجـمل السكان من أقل من ٢٠ في المئة في أوائل الخمسـينات إلى أكثـر من ٦٠ في المئة قـبيل الحرب الأهلـية عام ١٩٧٥، وارتفـعت نسبـة العائلات القاطنة بمنازل مكتظة من ٢٢ في المئة إلى أكثر من ٥٥ في المئة للفترة نفسـها.

وقد يصــبو الإنماء الزراعي إلى أهداف عديدة، كـرفع المستوى المعـيشي في الريف ورفع مداخيل المزارعين لتخفيف التـفاوت بين الريف والمدينة، وبالتالي الحد من وتيرة الهجرة الداخلية. فقد قدّرت منظمة الفاو معدل دخل الفرد في الريف اللبناني بـ ٣٥ في المئة من معدل دخل الفرد في لبنان عموماً عام ١٩٨٠. وقد يهدف الإنماء الزراعي أيضاً

إلى تحقيق مستوى أعلى من الأمن الغذائـي، وخصوصاً أن لبنان يستورد ٨٥ في المئة من حاجاته الغذائية الأساسـية من قمح ونجيليات وحليب وسكر ولحم، أو يهدف إلى رفع حجم الصادرات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وتحقيق مداخيل أكبر من العملات الأجنبيـة. كذلك تبرز أهمية التشديد على الإنماء الزراعي في لبنان لأسباب محددة، ومنها برامج إعادة المهجرين إلى قراهم الريفية وضرورة إيجاد الظروف الفضلى لعـودتهم وتأمين بقائهم من خلال خطة إنماء شاملة وإيـجاد البدائل المريحة للمزارعين بعد تدمير حقول الـزراعات الممنوعة من خشخاش وحشيش، كي لا يضطروا إلى مزاولة زراعتهم السابقة. علماً أنه قـد مضى على تدمير هذه الحقول نحو سنتين.

ولقطاع الزراعة في لبنان امكانات نجاح أكيدة تقوي من جدوى التركيز على إنمائه، إذ يتمتع لبنان بتنوع مهم على الصـعيدين الجغرافي والمناخي فتمتـد سهوله الساحلية على طول ٢٢٠ كلم، فـضلاً عن سلـسلتين جبليـتين تتـمتـعان بارتفـاعات ومناخـات مختلفة، إلى سـهل البقاع الذي ينبسط على نحو ثلث الوطن مؤلفاً منطقـة زراعية مثلى من حيث خصوبة الأرض والإرتفاع والمناخ. وتقدر مساحة الأراضـي الصـالحة للزراعة بـ ٣٠٠٠٠٠ هكتار، منها نحو ٣١ في المئة ذات إنتاجيـة عالية و١٢ في المئة ذات إنتاجية معتدلة.

ويزيد من إمكانات الزراعة في لبنان الثروة المائية التي تقدر بـ ٥ مليارات م٣ تهدر بأكثرها ولا تعطى الاهتـمام الكافي، حماية واستعمـالاً صـحيحاً، فلا تتجـاوز مساحة الأراضـي المروية ٦٨٠٠٠ هكتار، أي أقل من ربع الأراضـي الزراعية (٢٢,٦ في المئة).

هذا وتهتم الجامعـات في لبنان بالزراعة وتخرج أربع كليات للزراعة أعـداداً كبيرة من المهندسين والمتخصصين في هذا الحقل.

وتشير الدراسات كـافة إلى إمكان زيادة الإنتاجية الزراعية في لبنان بنسـبة كبيرة من خلال تحـسين شبكات الري وتأمـين الإمكانات التقنيـة. وقد لحظت دراسة لـكلية الزراعة في الجامعة الاميـركية في بيروت عام ١٩٧٩ إمكان زيادة الإنتاج الزراعي في لبنان بنسبة ٥٠ في المئة.

وتكمن في الأسواق العربية فرص إضافية للقطاع الزراعي، علماً أن مستوى الطلب في تلك الأسواق سيزداد بقـوة مستقبلاً، إذ إن نسب النمـو السكاني في العالم العربي هي من الأعلى في العالم.

## ٣ ـ مشاكل القطاع الزراعي في لبنان

يتطلب الأداء الأفضل للقطاع الزراعي في لبنان وزيادة ربحية المزارع معالجة المشاكل التي يواجهها هذا القطاع، وهي في أغلبيتها بنيوية تتطلب تدخل الدولة التنظيمي لتفعيل قوى السوق وتأمين المستلزمات الأساسية لتدعيم الإنتاجية الزراعية. ويمكن إدراج تلك المشاكل ضمن فئات أساسية ثلاث تتعلق بالتسليف والتسويق والملكية الزراعية.

### أ ـ التسليف

من المشاكل الأساسية التي يعانيها القطاع الزراعي في لبنان هي مشكلة التسليف الذي يكاد يكون معدوماً بالنسبة إلى صغار المزارعين ومتوسطيهم، وخصوصاً بعد فشل تجربة المصارف المتخصصة في التسليف الزراعي المتوسط والطويل الأجل، كالتجمع الوطني للتسليف التعاوني وبنك التسليف التعاوني وبنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري. أما المصارف التجارية، وعلى الرغم من وفرة عددها في لبنان (٨٥ مصرفاً مع نحو ٦٣٠ فرعاً في المحافظات والأقضية كافة) فهي لا تتعاطى التسليف الزراعي بما يكفي. ولم تتجاوز نسبة الإقراض الزراعي من مجمل تسليفات هذه المصارف للقطاعات المحلية الـ ١,٢ في المئة عام ١٩٩٣ (٤٠ مليون دولار) ذهبت في معظمها لمصلحة كبار المزارعين. ويعود تلكؤ المصارف عن الإقراض الزراعي إلى عوامل عدة منها:

١ ـ مجاراة قوانين النقد والتسليف من حيث الموازاة بين آجال ودائع المصارف القصيرة الأجل وتسليفاتها، الأمر الذي يحد من إمكانات منحها قروضاً متوسطة وطويلة الأجل.

٢ ـ تركيبة الاقتصاد الوطني وتركيبة المصارف التجارية التي فضلت تاريخياً التوظيف في الأسواق الخارجية والتسليف لقطاع الخدمات داخلياً. فنسبة التسليف الزراعي من مجمل الودائع المصرفية بلغت ٠,٥ في المئة عام ١٩٩٣ فيما حصل قطاع الخدمات والتجارة على أكثر من ٧٠ في المئة من مجمل التسليفات المحلية.

٣ ـ الكلفة الباهظة نسبياً لإدارة القروض الزراعية، وخصوصاً بالنسبة إلى صغار المزارعين، مع الإلمام المتواضع للمصارف اللبنانية بهذا المجال.

٤ ـ المخاطر التي تواجهها الاستثمارات الزراعية وقلة الربح وارتفاع المخاطر التسويقية بالنسبة إلى الزراعة الوطنية.

## ب ـ التسويق

يفتقر القطاع الزراعي في لبنان إلى شبكات تسويق داخلية وخارجية فاعلة، وهو يعاني مشاكل عديدة تعيق إنماءه، ومنها:

١ ـ التقلبات الحادة في أسعار السلع الزراعية مع انعدام اتباع طرائق تسويق تعاقدي يخفف من أخطار هذه التقلبات.

٢ ـ عدم ازدهار الصناعات الغذائية التي تستطيع امتصاص جزء كبير من المحاصيل التي تسوق.

٣ ـ النقص الحاد في خدمات التخزين والتبريد، الذي يدفع المزارع إلى التخلص من محصوله بسرعة تضعف من قدرته على التأثير في الأسعار لمصلحته، مع وجود الاحتكارات على صعيد تسويق المنتوج التي تؤدي إلى تحكم قلة بأسعار السوق.

**تتطلب سياسة الانماء الزراعي في لبنان دراسة جدوى اقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني يحدد فيها دور لبنان في المرحلة المقبلة وإمكان نمو قطاعاته**

٤ ـ قلة المنافسة بين الشركات المستوردة لمدخلات ومواد التجهيز الزراعية، الأمر الذي مكّنها من فرض أسعار عالية وتحقيق هوامش ربح واسعة. ويزيد من قدرة هذه الشركات الدور الذي تؤديه كمصدر أساسي للإرشاد والإقراض في ظل غياب مصادر أخرى.

٥ ـ إغراق الأسواق المحلية بمنتوجات مدعومة بكثافة في بلدان المنشأ، الأمر الذي يكاد يقضي على أمل الاستثمار الزراعي في كثير من الأحيان.

٦ ـ عدم تأمين الخدمات الضرورية، من رقابة صحية ونوعية للمنتوجات والصادرات الزراعية، وعدم تأمين عمليات التوضيب.

## ج ـ الملكية

يعاني لبنان في مجال آخر تركيزاً حاداً في الملكية الزراعية، فتشير آخر احصاءات رسمية نشرت عام ١٩٧٠ إلى أن ٦٥ في المئة من الحيازات الزراعية لا تتعدى مساحتها الهكتارين للحيازة الواحدة، وهي تمثل نحو ١٠ في المئة من الأراضي الزراعية كافة، في حين تحوز ١٢ في المئة من الحيازات الزراعية أكثر من ١٠ هكتارات للحيازة الواحدة وهي تمثل نسبة ٦٠ في المئة من جميع الأراضي الزراعية. وفي حين أن صغر حجم الملكيات الزراعية يمثل عائقاً أمام زيادة الإنتاج الزراعي بسبب عدم تمكنه من إنشاء شبكات ري ذات إنتاجية عالية، نجد أن بعض الملكيات الكبيرة لا يعطي

الاراضي الزراعيــة الرعاية والاهتمام المطلــوبين. ويزيد من حدة هذه المشاكل الإفتــقار إلى برامج تثقيف وإرشاد زراعــية تطلع المزارع على التقنيات الكيميائيــة والبيولوجية البديلة والإفـتقار إلى هيـئات تمكن صغار المزارعين من إتــباع المكننة والري في نطاق تعــاوني واسـع. وتمثل المضــاربات الـعقــارية وبـنـاء المســاكن والمبــاني في الأراضـي الزراعيــة من ناحية أخـرى عائقاً أمـام الإنماء الزراعي في لبنان. وقد نصــحت منظمة الفاو منذ عام ١٩٨٠ بإدخــال قوانين وموانع في الأسـواق العقارية لوقف التـعمير في الأراضي الزراعية.

## ٤ ـ السياسة الزراعية المنشودة

تتطلب سيــاسة الإنماء الزراعي في لبنان دراسة جدوى اقــتصادية على مـستوى الاقتصاد الوطني يحدد فيهـا دور لبنان في المرحلة المقبلة وامكان نمو قطاعاته المختلفة مع الأخذ في الحسبان بالنسبة إلى الزراعة أموراً عديدة، كإنماء المناطق الريفية وزيادة الإنتاج فيها أو زيادة الصادرات الزراعــية أو مكافحة المخدرات. وينبغي على خطة دعم الزراعة في لبنان التوجه إلى المشاكل المدرجة أعــلاه من خلال تأمين مستلزمات البنية التحتــية، من ري وطرقات زراعية، وتبني التـشريعات والخطط لتأمين فـرص التفاعل الأجدى بين المزارعين والمؤســسات المختلفة من وزارة وتعــاونيات وجامعــات ومعاهد وشركات المدخــلات الزراعية ومصارف ومــؤسسات إنمائية لزيادة أرباح الاستــثمار الزراعي والتخفيف من درجة مخاطره.

إن قرار دعم القطاعات المنتجة في لبنان، ومنها الزراعة، هو قرار بالـغ الأهمية يدل، إن حصل، على تغيــير جذري في المسيرة الاقتــصادية والسياسية. فيــتعين أن تشارك في اتخاذ هذا القرار الشــريحة الأوسـع من المجتمع اللبناني ضمن مناقـشة شاملة على الصعيد الوطني لتحديد أولويات الخطة الإنمائية في لبنان.

إيلي يشوعي (*)

# السياسة الصناعية

## أولاً: «السياسة الصناعية» في سياسة الحكومة الحالية

في إطار الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء، وضع مجلس الإنماء والإعمار برنامجاً للقطاع الصناعي يحتوي على وصف للوضع الحالي وعلى رسم استراتيجية لتطوير هذا القطاع وعلى مجموعة مشروعات للنهوض بالصناعة الوطنية، وقد استندت تقديراته للأكلاف إلى مستوى أسعار عام ١٩٩٢.

**تحدد استراتيجية التنمية الصناعية أهدافاً طويلة الأجل لتقدم الإنتاج الصناعي، مع التركيز على أولويات وأفضليات لهذا الإنتاج بحسب الأهداف الإجتماعية والإقتصادية**

### ١ - الوضع الحالي

لقد أذاب التضخم السريع القاعدة الترسملية في القطاع الصناعي من جهة، وانعكس انخفاضاً في القيمة الحقيقية للأجور من جهة أخرى، وأدّى بالصناعات التي تعتمد على اليد العاملة إلى الانتعاش وإلى ارتفاع صادراتها. وتعاني الصناعة حالياً نقصاً في التمويل التشغيلي والترسملي لتحقيق استعمال نوعي للطاقة المتاحة، وعدم وجود مناطق صناعية، ومنافسة شديدة في الأسواق الخارجية، وغياب استراتيجية إنتاج وتصنيع، ونقصاً في الإحصاءات، وفي اليد العاملة الماهرة، وفي المعلومات حول أسواق التصدير وإمكان

(*) أستاذ في جامعة القديس يوسف وعضو مجلس إدارة المجلس الوطني للبحوث العلمية - بيروت.

دخـول أسواق جـديدة، كمـا تعاني شلل مـؤسـسـة البـحوث الصناعـية ومـؤسسـة المواصفات والمقاييس ونقصاً في خدمات البنى التحتية وصعوبة المعاملات الرسمية.

وتعدّ وزارة الـصناعة والنفط مـسؤولة عن القطاع الصناعي وتـنظيمه، مـن حيث التـرخيص لمصـانع جـديدة وتطوير مصـانع قـائمة وحـمـاية الإنتاج المحلي وتحـديد مواصفاته ومقاييسه ومراقبة الجودة والنوعية ومراقبة أسعار البيع على باب المصنع، ووضع الإحصاءات الصناعية، والاشتراك بالمعـارض الدولية واخضاع استيراد الآلات والمعـدات الصناعيـة والمواد الأوليـة لنظام الإجازة المسـبـقة، وانشـاء وإدارة مراكـز التـجمّـعات الصناعـية. وهناك نيـة لتفـعيل عـمل المصـرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحـي والمؤسسة الوطنية لضـمان الاستثمـارات لتحقيق التمويل الطويل الأجل وضمان مخاطر الحرب.

## ٢ ـ أهداف الخطة

تقتـضي أهداف خطة النهوض الـصناعي تطوير فعـالية الإنتاج الصـناعي ودرجة مساهمته في عملية إعادة البناء، ورفع مساهمة هذا القطاع في خفض العجز في الميزان التجاري عبـر تنشيط الصادرات الصناعية من جـهة، والاستغناء عن بعض السلع المستوردة من جهـة أخرى، وفي المسـاهمة في تحقـيق الإنماء المتوازن عـبر إنشـاء المشاريع الصنـاعية القـابلة للحـياة في المناطق الريفـية الـتي تحدّ من النزوح السكاني نحـو المدن وتحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المناطق؛ وايجاد تكامليـة بين القطاع الصنـاعي والقطاعـات الأخرى، كـالصناعـة السيـاحيـة والزراعة والقطاع الـتعليـمي والجامعـي، الأمر الذي يحسن من استعمال القطاع الصناعي لطاقـاته المتاحة، وبالتالي يخفض اكلاف الإنتاج؛ وتحسين نوعية الإنتاج وضـبط مواصفاته ومقاييسه لحمـاية المستهلك وتعزيز الطلب الداخلي والخارجي عليه؛ واستحداث مناطق صناعـية بعيدة من المناطق السكنية، الآمر الذي يؤدي إلى إيجـاد ظروف التكامل الصناعي والخـدمات الحديثـة للبنى التـحتـية؛ ووضع إطار اسـتثمـاري وتشريعي يسـهل جمـيع المعامـلات العائدة للاسـتثـمارات الصناعية الجديدة أو توسيع المصانع القائمة، وللمعاملات الجمركية والمالية والحصول على الرخص القانونية وغيـرها؛ وتشجيع قيام صناعات ذات تقنيـات متطورة وتوفير فـرص عمل للمـزيد من المهـارات في جمـيع المناطق، والمسـاهمة في تحـسن مداخـيل الخزينة.

**إن السياسة الصناعية الناجحة هي التي تربي عقلاً صناعياً خلاقاً وثقافة صناعية واسعة وتوجد المناخ الملائم للتطور الصناعي وللإبداع الإنساني**

## ٣ ـ المشاريع المقترحة

باستثناء مشروع المسح الصناعي الذي كان من المفترض المباشرة به خلال شهر نيسان/ ابريل ١٩٩٤، لم تتم المباشرة بتنفيذ أي من المشاريع الرسمية المقترحة للقطاع الصناعي. لكن وفق موازنة عام ١٩٩٣، خصص لإعادة تأهيل معهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات ٦٠ ألف دولار أميركي، كما خصص لاستحداث مناطق صناعية وفق القانون رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٣ مبلغ ٣٧ مليون دولار، إضافة إلى ٣٠ ألف دولار لإعادة تأهيل المديرية العامة للصناعة والنفط.

أما التمويل الخارجي فهو غير متوافر بعد للمشاريع المقترحة لقطاع الصناعة. وقد بلغ مجموع الاستثمارات في الخطة الخمسية ٥٨,٣ مليون دولار للاستثمارات المادية و٦,٦ ملايين دولار للمساعدات التقنية و٥٠ مليون دولار للتسليفات.

**إن البلدان الأكثر قدرة على التنافس والأكثر تصديراً هي التي ضمنت نموها الصناعي بفضل مجموعة اجراءات منسقة وهادفة صبت كلها في مصلحة الصناعة**

أما البرنامج الاستثماري للأعوام الستة إلى العشرة القادمة، فيقضي بتوسيع نطاق المناطق الصناعية، وإضافة مناطق جديدة، وذلك بمجموع يقدر بـ ١٨٠ مليون دولار، إضافة إلى تسليفات للقطاع بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

ويبلغ مجموع قيمة المشاريع المدرجة في الخطة العشرية نحو ٣٩٥ مليون دولار موزعة بين ٢٣٨,٤ مليون دولار للتوظيفات و٦,٦ ملايين دولار للمساعدة التقنية و١٥٠ مليون دولار للتسليفات.

وقد تمّ تقسيم اجمالي الإنفاق على برنامج قطاع الصناعة إلى مجموعات ثلاث:

**المجموعة الأولى** تتمثل بالمشاريع ذات الصفة العامة، مثل اعادة تأهيل وزارة الصناعة والنفط وإعادة تأهيل مركز البحوث الصناعية والمسح الصناعي وترشيد استعمال الطاقة. وتقدر أكلافها بـ ١٢,٧ مليون دولار، وهي لم يتم توزيعها جغرافياً لعدم جدوى مثل هذا التوزيع.

**المجموعة الثانية** تعنى بالانفاق الاستثماري غير المادي الذي يتمثل بتسليفات الصناعة، وتقدر تكاليفه بـ ١٥٠ مليون دولار.

**المجموعة الثالثة** تشمل المشاريع القابلة للتوزيع الجغرافي وتنحصر بمشروع استحداث المناطق الصناعية بقيمة مقدّرة بـ ٢٣٢ مليون دولار، وتبلغ نحو ٥٩ في المئة

من إجمالي الإنفاق على هذا القطاع. وقد توزعت على المحافظات على الشكل التالي:

| الجهة | النفقة | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| بيروت | ٣١.٦ مليون دولار | ١٣ في المئة |
| ضواحي بيروت | ٧١.٣ مليون دولار | ٣١ في المئة |
| جبل لبنان «من دون الضواحي» | ٣٤.٤ مليون دولار | ١٥ في المئة |
| الشمال | ٢٢.٥ مليون دولار | ١٠ في المئة |
| النبطية | ١٣.٨ مليون دولار | ٦ في المئة |
| الجنوب | ٢٤.٧ مليون دولار | ١١ في المئة |
| البقاع | ٣٣.٧ مليون دولار | ١٤ في المئة |

## ٤ ـ ملخص ووصف المشاريع

**المشروع الأول: دراسة ترشيد استعمال الطاقة:** تقدر أكلاف المشروع بمليون ونصف المليون دولار، والمدة الإجمالية لتنفيذه ١٨ شهراً. هدفه مراقبة استهلاك الطاقة من قبل الصناعات من أجل تحديد مقدار الوفورات في التكاليف، وإقامة برامج إيضاحية حول استهلاك الطاقة وتشجيع تطوير الصناعات المنتجة لمعدات حفظ الطاقة (مواد بناء عازلة، سخانات شمسية)، وخصوصاً أن معظم القاعدة الصناعية الثقيلة قد أقيم في مطلع السبعينات فيما كانت أسعار الطاقة زهيدة نسبياً.

أما الفوائد التي يمكن تحقيقها من هذا المشروع فهي خفض استهلاك الطاقة لكل وحدة إنتاج مقابلة بالنسب العالمية، وخفض قيمة فاتورة استيراد المشتقات النفطية، وايجاد فرص صناعية جديدة بالنسبة إلى معدات حفظ الطاقة.

**المشروع الثاني: دراسة الإطار القانوني والضرائبي للصناعة:** تقدّر أكلاف المشروع بـ ٧٠٠ ألف دولار ومدة تنفيذه ١٨ شهراً. هدف المشروع تقديم إطار عمل قانوني وضريبي عصري إلى الصناعة يشجع تطوير الصناعات وتفعيل بنيتها المالية وزيادة احتياطيها. وهناك حالياً ما يقدّر بنحو ٢٥ في المئة من الشركات العاملة لم تسجَل في وزارة الصناعة، الأمر الذي يستوجب تطوير نظام إعطاء الرخص والتسجيل. وسيفيد القطاع الصناعي من الحوافز التي سيقدّمها المشروع من الضرائب المستقبلية

**المشروع الثالث: المسح الصناعي:** تقدّر كلفة المشروع بنصف مليون دولار ومدة انجازه ١٢ شهراً. هدف المشـروع هو تقديم صورة حقيقيـة عن الأنشطة الصناعية في لبنان بتصميـم استمارة إحصائية تعطـي إجابات موثوقاً بها وغير قـابلة للتحريف. إن آخر إحـصاء صناعي جرى عام ١٩٨٥، لكن بـسبب الظروف لم يأتِ الإحصاء كـاملاً. وقد شـوّه بعض المعلومات التي جـمعت بفـعل التضـخم أو بواقع أغراض التـهرّب من الضرائب.

**المشروع الرابع: المساعدة التقنية لتحسين الأداء الإداري لوزارة الصناعة:** تقدّر تكاليف المشـروع بـ ٤٠٠ ألف دولار ومـدة تنفـيذه ٦ أشـهر. هـدف المشروع تـحـديد المهمات الحـيوية والمهمة للوزارة وأفضـل السبل لتنظيم إدارتها حتى تتـمكن من تنفيذ هذه المهمات بصورة أفعل والقيام بدورها المستقبلي.

**المشروع الخـامس: دورات تدريبـية في الإدارة:** تقدّر أكـلاف المشروع بـ ٧٠٠ ألف دولار ومـدة تنفـيـذه ٦ أشـهـر. هدف المشـروع تنظيم دورات تدريبـيـة لإطلاع الصناعيين على الأسـاليب الحديثة في الإدارة والمال والإنتـاج والتسويق ونقل الخبرات المتوافرة إلى أكبر قدر ممكن من الصناعيين في مرحلة النهوض، من أجل تسريع عودة الصناعة إلى وضعها الطبيعي وتجنيب المسـتثمرين في الصناعة الأخطار التي وقع بها الآخرون في مثل الوضع القائم.

**المشروع السادس: استـحداث المناطق الصناعية:** تقدّر أكلاف المشروع بـ ٢٣٢ مليون دولار، منها ٥٢ مليون دولار خلال السنوات الثلاث الأولى و١٨٠ مليون دولار في السنوات الست إلى العشر.

يرمي هذا المشـروع إلى توفيـر مناطق صناعـية خـارج المناطق السكنيـة تتضـمن مصانع صغيرة ومتوسطة تحظى بالخـدمات العامة، يصار أولاً إلى تأجير المباني ومن ثم إلى عرضهـا للبيع، إما إلى المستـأجرين أو إلى الشركات العـقارية، ويعاد استـثمار العائد في برنامج مناطق صناعـية أخرى. وسيعـمل المشروع على إنشاء ٢٠٠ ألف م٢ مباني لصناعات خفيفة في السنوات الثلاث الأولى، كما يلحظ توسيع المناطق الصناعية بإضـافـة نحو ٧٠٠ ألف م٢ إلى المساحـات المبنية للغـايات الصناعيـة خلال السنوات الست إلى العشر. إن المستفيدين من هذا المشروع هم سكان الأحياء السكنية التي تقوم الوحدات الصناعية فـيها حالياً. كمـا أن الفائدة ستعود للصناعيين الذين سـتتوافر لهم وحدات صناعيـة جاهزة، مع شروط تنقل وتصنيع ملائمـة بسبب إمكانات التكامل مع صناعات أخرى وبسبب الخدمات التحتية المتطورة.

**المشروع السابع: دراسة تمويل القطاع الصناعي:** تقدّر أكلاف المشروع بنصف مليون دولار ومدة تنفيذه ٢٤ شهراً. هدف المشروع توفير الإطار التشريعي والتنظيمي للتمويل المتوسط والطويل الأجل للمصروفات الترسملية وتمويل التصدير. إن قطاع المصارف التجارية كان نشطاً في تقديم قروض رأسمال تشغيلي للصناعة، لكن تمويل التصدير والمعدات والمباني الصناعية ظلّ صعباً ونادراً من قبل هذه المصارف بسبب وجوب تطابق تسليفاتها مع ايداعاتها.

**المشروع الثامن: إعاده تأهيل معهد البحوث الصناعية:** تقدّر أكلاف المشروع بـ ٤,٩ ملايين دولار ومدة تنفيذه ١٨ شهراً. هدف المشروع إنشاء مركز اختبار معتمد لإصدار الشهادات للبضائع اللبنانية، لأن الصناعة اللبنانية تحتاج إلى سلطة مصادقة بالنسبة إلى المواصفات والمقاييس مناسبة لكلّ من الأسواق التصديرية والسوق المحلية. وقد أدى هذا الدور في الماضي معهد البحوث الصناعية، إلا أن هذه المؤسسة أهملت خلال الحرب وعانت أضراراً بالغة في معداتها وأبنيتها، الأمر الذي يوجب إعادة تأهيلها. وتضمن هذه المؤسسة للصناعة اللبنانية الدخول بشكل أفضل إلى الأسواق التصديرية كما تضمن للمستهلك اللبناني جودة أكبر للمنتوجات اللبنانية.

**المشروع التاسع: دراسة استراتيجية التنمية الصناعية:** تقدّر كلفة المشروع بـ ٢,٤ مليون دولار ومدة تنفيذه ٢٠ شهراً. وهدفه تحديد مسار التنمية الملائم لبناء قوة انتاجية حقيقية. ومن ركائز هذه التنمية سياسة مناسبة للتعليم الأكاديمي والمهني وللمشاريع الصناعية لدعم التوازن المناطقي وتحقيق العلاقات بين القطاعين الصناعي والسياحي والصناعي والزراعي، وكذلك العلاقات المهنية مع الجامعات.

**المشروع العاشر: التسليف الصناعي:** تقدّر موازنة برنامج التمويل المطلوب بـ ١٥٠ مليون دولار، ٥٠ مليون دولار منها خلال السنوات الثلاث الأولى، و١٠٠ مليون دولار خلال السنوات الست إلى العشر.

يهدف المشروع إلى تمويل القطاع الصناعي لآجال طويلة وبشروط ميسّرة: تمويل رأس المال التشغيلي، وتمويل تطوير مصانع قائمة أو اقامة مصانع جديدة. وللمشروع هدف آخر هو إعادة تنظيم القطاع الصناعي، مثل مراقبة تسديد الضرائب، وتنظيم الأوضاع القانونية للشركات، لجهة التراخيص وغيرها، وتشجيع البرامج الاجتماعية للعمال من طبابة وسكن ونقل، وتنظيم انتقال بعض المصانع إلى المناطق الصناعية التي ستستحدث.

**المشروع الحادي عشر: إعادة تأهيل وتجهيز مبنى وزارة الصناعة والنفط:** تقدّر كلفة المشروع بـ ١,٣ مليون دولار ومدة التنفيذ ١٨ شهراً. يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل المبنى الذي تقع الوزارة فيه من الناحيتين المادية (بناء، أثاث، تجهيزات، مكاتب، كومبيوتر) والبشرية عبر إعادة تأهيل الكادرات العاملة لتتمكن من تأدية وظائفها بشكل منتج وفعّال.

كما أن هناك مشروعاً لإنشاء مجلس خاص لتنمية الصادرات اقترحته جمعية الصناعيين. هدف هذا المجلس تنسيق أنشطة المؤسسات الأعضاء في تخطيط وتنفيذ برامج تسويقية مشتركة، سواء على صعيد تصريف الإنتاج أو على صعيد شراء المواد الأولية والآلات والمعدات الصناعية، وجمع المعلومات التسويقية ووضعها بتصرف الأعضاء، وايجاد مكاتب تمثيل خارجية، والقيام بمسوحات ميدانية للأسواق غير التقليدية، وتنظيم الوفود الصناعية إلى الخارج والمشاركة في المعارض الدولية والمحلية، وإبداء الرأي في سياسة الحكومة التجارية.

## ثانياً: السياسة الصناعية ودور الحكومة الحالية فيها

### ١ ـ مفهوم السياسة الصناعية

إن البلدان الأكثر قدرة على التنافس والأكثر تصديراً هي التي ضمنت نموها الصناعي بفضل مجموعة إجراءات منسّقة وهادفة صبّت كلّها في مصلحة الصناعة. فعلى الرغم من الحريات الاقتصادية وحرية عمل المؤسسات، تتضمن السياسات الاقتصادية للدول تدخلات مباشرة في شروط عمل الصناعات وفي استراتيجيات التصنيع. وبين الخطاب الاقتصادي والواقع، نلاحظ ندرة الكلام على وجود الدولة في هذا الخطاب، في حين نرى الدول تتدخل أكثر فأكثر في الشأن الإنتاجي.

لجميع الدول سياسات صناعية مهما فعلت لإخفاء تدخلها المباشر في مسارات الإنتاج. فالسياسة الصناعية، بحسب دراسات وأبحاث المؤسسات الدولية، هي مجموعة قرارات وإجراءات واضحة وانتقائية تهدف إلى مساعدة المؤسسات الصناعية في مختلف أوجه نشاطها. وتتخذ الحكومات هذه التدابير للتأثير في هيكليات وطبيعة الصناعات الوطنية بوساطة الموارد المتاحة، بغية تفعيل خصائص الإنتاج في مجالات معينة.

إن انتقائية السياسة الصناعية تفرض عدم اتخاذ إجراءات تعني دائماً جميع الصناعات من دون تمييز، بل قرارات تخص قطاعات صناعية معينة وتعالج أوجهاً محددة من النشاط الصناعي.

وللسياسة الصناعية أهداف عامة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة بمسألة النمو الاقتصادي ومسألة الاستخدام وخفض عجز الميزان التجاري والمحافظة على البيئة، وأهداف استراتيجية محدّدة، كزيادة الموارد المتاحة، الإنسانية والمالية والمادية، وزيادة الإنتاجية ورفع مستوى التقانة المعتمدة والنوعية المنتجة. ولا بد من أن يسبق وضع أي سياسة صناعية تأمين الدولة شروطاً أساسية ليس في إمكان المؤسسات الصناعية توفيرها، كالبنية التحتية المادية والإدارية والتنظيم التشريعي والمدني لهذه المهنة.

## ٢ ـ مضمون السياسة الصناعية

تؤدي الصناعة دوراً مركزياً في النمو الاقتصادي العام نتيجة تفاعل التوظيف المالي مع الإنتاجية والتوسّع. وتؤثر الصناعة ايجاباً في بقية القطاعات، إلى درجة أن الأزمات الاقتصادية باتت في واقعها أزمات إنتاجية. وتأخذ الحكومات على عاتقها دائماً مسؤولية إدارة وتنظيم التنمية الصناعية. وغالباً ما يتعارض عمل السياسة الصناعية مع عمل السوق، بمعنى أن الأسواق في اقتصاد السوق تعترضها شوائب وعيوب بالنسبة إلى مواجهات العرض مع الطلب للموارد الأوليّة والمنتوجات النهائية، فتأتي السياسة الصناعية لتصحح شوائب السوق وهيكليات الإنتاج لمنع الصناعات والاقتصاد من الوقوع في الأزمات.

والأسواق تختلف في طبيعة عملها، فسوق النفط تختلف عن سوق الحديد. كما يختلف عمل سوق الحديد مثلاً عن عمل سوق المواد الاستهلاكية من حيث طبيعة المنافسة والإنتاج والطلب. لكن، على أي حال، يجب أن تحافظ السياسة الصناعية على حد أدنى من المنافسة وعلى وفرة العرض في الأسواق منعاً لاتحاد الاحتكارات بين الشركات.

## ٣ ـ مكونات السياسة الصناعية

تتكوّن السياسة الصناعية من عنصرين أساسيين: استراتيجية التنمية الصناعية والسياسة العلمية والتقانية:

### أ ـ استراتيجية التنمية الصناعية

تحدّد استراتيجية التنمية الصناعية أهدافاً طويلة الأجل لتقدم الإنتاج الصناعي، مع التركيز على أولويات وأفضليات لهذا الإنتاج بحسب الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وتنظم هذه الاستراتيجية هيكليات الإنتاج، بمعنى أنها تدفع بالعلاقات بين الشركات الصناعية نحو عمليات التكامل والدمج والتركز الصناعي أو اندماج عدد من الصناعات في كتلة واحدة، لمواجهة المنافسة الإقليمية والدولية وتكييف الآلة الإنتاجية معها واحتلال موقع جيد في الأسواق الخارجية. فكما لدينا قانون الدمج المصرفي يمكن أن نسن أيضاً قانوناً للدمج وللتركز الصناعي.

ومن شأن استراتيجية التنمية الصناعية أن تشجّع تبادل الخبرات مع المنتجين وفي ما بينهم، والتوظيفات الكفيلة بتحديث الإنتاج، وأن تساعد على اعتماد الأساليب الحديثة في إدارة المصانع، وأن تضع أنظمة تقنية للمنتوجات، من أوزان ومواصفات ومقاييس ومعايير تقنية وشروط تصنيع، حفاظاً على مصلحة المستهلك وعلى نظافة البيئة وتوفيراً لاستهلاك الطاقة، وأن ترسي قواعد المنافسة الفعلية وقواعد زيادة الأجور وقواعد مراقبة الأسعار، وأن تنظّم دخول صناعات جديدة إلى مختلف القطاعات وأن تساهم في تسويق المنتوجات عبر السياسة الجمركية واتفاقات التبادل التجاري، ومن شأن استراتيجية التنمية الصناعية أيضاً اتخاذ إجراءات تحفيزية تشجّع ضريبياً الاستثمار الصناعي والقيام بالأبحاث التطبيقية داخل المصانع، وأن تهتم بالتأهيل الإداري والتقني للكادرات والعمال، وأن تحدّد تعرفات خاصة بالصناعة للخدمات العامة، وأن تفتح أسواق الإدارات العامة أمام الصناعة الوطنية مع نظام أفضلية محدّد، وأن تقدّم المساعدات والجعالات كلما وفّرت الصناعات وظائف جديدة وأقدمت على التجديد المميّز في انتاجها أو ارتفعت صادراتها.

كما تُعنى استراتيجية التنمية الصناعية بتوفير التمويل الملائم للإنتاج الصناعي وتقديم القروض المدعومة إلى بعض القطاعات وإنشاء المناطق الصناعية، والقيام بوظائف مكلفة جداً بالنسبة إلى الصناعات، كوظيفة الأبحاث الأساسية وتأمين الصادرات والتعليم المهني وتدريب الكادرات.

ويظلّ الهدف الأبرز لاستراتيجية التنمية الصناعية الذي تتجه نحوه جميع عناصر هذه الاستراتيجية، ارتفاع الإنتاجية الإجمالية للمصانع لما لها من فوائد اقتصادية واجتماعية حين يتوزع هذا الارتفاع زيادةً في الأجور واستقراراً في الأسعار وخدمات أفضل للمستهلكين وملاءة أعلى للشركات وقدرة أكبر على النمو والتوسّع.

### ب ـ السياسة العلمية والتقانية

إن هدف السياسة العلمية هو رفع القدرة التنافسية للصناعات، والتفتيش عن حلول بوساطة التقانة والتجديد. لقد بدأت المفاهيم تتغيّر في العقد الأخير من القرن العشرين. فالهدف الرئيسي للسياسة العلمية والتقانية هو أن تكون هذه السياسة متكيفة بكلّيتها مع الحاجات الصناعية وموجهة مباشرة نحو النمو الصناعي، الأمر الذي يعني أن السياسة العلمية لكي تكون عملية وفعالة يجب أن تندرج في إطار استراتيجية التنمية الصناعية وأن تكون عنصراً مركزياً في استراتيجية غزو الأسواق الخارجية وفي القدرة التنافسية للمنتوجات الداخلية.

إن مساعدة الأبحاث ومساعدة قطاعات صناعية معينة على تخطي صعوباتها التقنية هي في أساس عمل السياسة العلمية. هناك في البلدان الصناعية قطاعات واسعة تضعف أو تختفي تحت التأثير المزدوج لانخفاض الطلب ولظهور منافسين أقوياء في السوق الدولية (كقطاع السيارات والجلد والنسيج وبناء البواخر وصلب المعادن)، وتحل محلّها قطاعات أخرى ناتجة من الاكتشافات العلمية الحديثة في مجال الكيمياء والبيولوجيا والمعلوماتية.

## ٤ ـ التقاطع بين السياسة الصناعية والسياسات الأخرى للدولة

يظهر التقاطع بين السياسة الصناعية والسياسات العلمية والتقانية والتجارية والاقتصادية والمناطقية من خلال الجدول التالي:

| السياسة العلمية والتقانية | السياسة التجارية | السياسة الصناعية | السياسة الاقتصادية | السياسة المناطقية |
|---|---|---|---|---|
| ـ البحوث العلمية<br>ـ الدراسات التطبيقية<br>ـ التعليم الأكاديمي والمهني<br>ـ التأهيل المستمر<br>**تقاطع:**<br>ـ تطبيق نتائج البحوث والدراسات في التقانية الصناعية والتجديد في الإنتاج<br>ـ تحضير الكادرات والمهارات اللازمة للإنتاج الصناعي | ـ المفاوضات الدولية<br>ـ الاتفاقات التجارية<br>ـ المجموعات التجارية العالمية الغات<br>**تقاطع:**<br>ـ المساعدة على التصدير<br>ـ الحمايات الجمركية<br>ـ المواصفات | ـ إعادة هيكلة الصناعة<br>ـ الخطط والتنظيمات القطاعية<br>ـ تخصيص أو عدم تخصيص الخدمات العامة ذات الطابع الإنتاجي<br>ـ سياسة المنافسة والحواجز أمام الدخول إلى القطاعات<br>ـ المساعدة على التوظيف الإنتاجي وعلى إنشاء الصناعات<br>ـ سياسة الأكلاف الصناعية<br>ـ سياسة التمويل<br>ـ تشجيع تصفية الصناعات غير القابلة للحياة بأسعار السوق والتحول نحو صناعات ذات عائد أفضل | ـ السياسة النقدية وسياسة الإقراض<br>ـ الميزان التجاري وميزان المدفوعات<br>ـ النمو<br>ـ الاستخدام والبطالة<br>ـ التضخم والأسعار<br>**تقاطع:**<br>ـ فتح الأسواق العامة أمام الإنتاج المحلي | ـ تجهيزات وبنية تحتية<br>ـ توزيع الأنشطة على الأرض<br>**تقاطع:**<br>ـ تشجيع إقامة الصناعات في المناطق<br>ـ إنشاء المناطق الصناعية المناطقية |

## ٥ ـ تقويم السياسة الحالية

نلاحظ أولاً أن كلفة بعض مشاريع الدراسات مرتفعة جداً، كدراسة الإطار القانوني والضريبي للصناعة (٧٠٠ ألف دولار)، وإقامة الدورات التدريبية في إدارة المصانع (٧٠٠ ألف دولار)، ودراسة تمويل القطاع الصناعي الذي يختلف عن التسليف (٥٠٠ ألف دولار)، ودراسة استراتيجية التنمية الصناعية (٢,٤ مليون دولار).

صحيح أن السياسة الصناعية للحكومة تبدو إنتقائية، لكنها من دون أولويات وأفضليات للإنتاج الصناعي المستقبلي، وخصوصاً أن استراتيجيتها للتنمية الصناعية تركز أساساً على السياسة التعليمية والتوزع الجغرافي للصناعات من دون الخوض في النواحي التقنية للإنتاج. كما أنها لا تعالج مسألة تكييف الآلة الإنتاجية مع المنافسة الإقليمية والدولية عبر إعادة هيكلية الصناعات (الدمج والتركز)، ولا تعرض لمسألة قواعد المنافسة الفعالة في الداخل ولا تتخذ الإجراءات التحفيزية لجهة التوظيف والاستخدام والتصدير، ولا تضع سلم أفضليات المشروعات المقترحة الذي يجب أن يعطي الأولوية، في رأينا، للتسليف الصناعي ومن ثم لتقوية التبادل التجاري ودعم التصدير وأخيراً للمناطق الصناعية.

كذلك تفتقر السياسة الصناعية للحكومة إلى الإهتمام الكافي بالسياسة العلمية المولج بوضعها المجلس الوطني للبحوث العلمية عبر تعزيز موازنة هذا المجلس لكي يستطيع تمويل الأبحاث والدراسات في شتى الميادين خدمة للقطاعات الإنتاجية ولأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن ما يحدّ من فعالية السياسة الصناعية هو درجة كفاءة وخبرة واختصاص الإدارات المعنية بها وبوضعها وتطبيقها. وتكون لهذه الإدارات طاقة التشخيص والتحليل ووضع الاستراتيجيات البديلة بالسرعة والمسؤولية والعملانية المطلوبة، بقدر ما تساهم السياسة الصناعية فعلياً في تحريك قطاعات الإنتاج وزيادة التصدير.

حين بدأت الشركات الأميركية بالاختفاء من السوق الدولية وعجز الميزان التجاري الأميركي يتعاظم، جهدت الإدارة الأميركية بتحليل هذا الحدث وتوصلت إلى اكتشاف السبب عبر التعرف إلى مضمون السياسات الصناعية الأوروبية واليابانية التي كانت تختار قطاعاً صناعياً محورياً تعاني مؤسساته نقصاً في ميزاتها بالنسبة إلى الشركات الأميركية، فتقدم إليه مساعدة مالية وتحمي سوقه المحلية إلى أن تتوصل مؤسساته إلى مواجهة الشركات الأميركية في السوق الدولية. وتبين أن حماية السوق

الداخلية كانت تسمح للشركات الأوروبية واليابانية بتحديد أسعار مرتفعة كافية لتغطية خفض أسعارها في الأسواق الدولية من أجل المنافسة.

وكان من نتيجة هذه السياسة أن تغلبت الشركات الأوروبية واليابانية على الشركات الأميركية وتسبّبت في ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة وتزايد عجزها التجاري. وكان اختفاء الشركات الأميركية يسمح للشركات الأوروبية واليابانية بالسيطرة على السوق الدولية ورفع أسعارها من جديد.

غالب أبو مصلح (*)

# السياسة المصرفية

تُعرِّف **دائرة المعارف** المصرف بأنه «المؤسسة التي تتعامل بالأموال وبدائلها، وتؤمن خدمات مالية أخرى».

ويُعرِّف قانون النقد والتسليف المصرف (المادة ١٢١) فيقول: «تدعى مصرفاً المؤسسة التي موضوعها الأساسي أن تستعمل لحسابها الخاص في عمليات تسليف الأموال التي تتلقاها من الجمهور».

**إن تركيز البنى التحتية في المنطقة وجعل اسرائيل عقدة هذه البنى ومركزها، وطبيعة التشتت العربي والتحالفات المطلة برأسها لا توحي باعطاء أمل كبير لدور إقليمي لقطاع المال اللبناني**

فالمصرف هو إحدى المؤسسات الإقتصادية المندمجة بالنشاط الإقتصادي الشامل. لذلك يبقى الكلام على سياسة مصرفية كلاماً عاماً يصعب حصره، بسبب تداخل المؤسسات والقطاعات والأنشطة الإقتصادية، ولكون نشاط المجتمع على الصعيد الإقتصادي متداخلاً مع أنشطته الأخرى على الصعد السياسية والقانونية والثقافية.

ولما لم أستطع العثور على تحديد للسياسة المصرفية، فقد اقترحت التعريف التالي:

السياسة المصرفية تعني توجهات أو أهداف القطاع المصرفي، النابعة من قراءته لمسيرة الإقتصاد، وللعلاقة الجدلية بين بنية القطاع الذاتية وبين محيطه الإقتصادي والقانوني والسياسي، الداخلي أولاً ثم الخارجي، بمقدار انكشاف الداخل وما تسمح به القوانين والأنظمة.

(*) مدير التفتيش في مصرف لبنان.

هذا التعريف غير الدقيق، يهدف فقط إلى اعطاء الإطار الواسع جداً لمفهوم السياسة المصرفية لكي لا نقع في التجريد التعسفي الذي لا يساعد إطلاقاً على الرؤية العلمية للواقع.

والسؤال التالي هو: من يضع السياسة المصرفية؟ والجواب يرتبط بتحديد السياسة المصرفية الواردة أعلاه، إذ ليست هناك جهة واحدة تقرر السياسة المصرفية، بل إن مراكز القرار متشعبة ومتداخلة، منها المباشر ومنها غير المباشر، وبالإمكان، وبكثير من التعسف، تحديد سلسلة من مراكز اتخاذ القرار الصانعة للسياسة المصرفية:

١ ـ **إدارات المصارف**: فإدارات المصارف، في ضوء رؤيتها وأهدافها، تأخذ القرارات المتعلقة بإدارة ميزانية المصرف ـ المطلوبات والموجودات ـ بحيث تعطي هذه الإدارة أكبر قدر ممكن من الربح والسلطة، بأقّل قدر ممكن من المخاطر.

٢ ـ **المؤسسات المالية والسوق المالية الثانوية**: حيث يمكن أن تتكامل المصارف مع السوق المالية، أو أن تتزاحم معها وتسعى لتحلّ مكانها. أي يمكن المصارف أن تركّز على السوق النقدية وتترك السوق المالية لهذه المؤسسات، وأن تبني علاقة تكاملية معها، أو أن تزاحمها على المدخرات والتوظيف الطويل الأجل.

٣ ـ **المصرف المركزي**: يؤثر المصرف المركزي في قرارات الإدارة المصرفية ويسعى لتوجيه أنشطتها ضمن رؤيته إلى حاجات الإقتصاد وإلى السياسة المالية للحكومة، وبما ينسجم مع سياسته النقدية وأهدافها، وذلك من خلال تحكمه إلى حد ما بالسيولة المتاحة للمصارف من ناحية، وباستعمالات هذه السيولة من ناحية أخرى.

٤ ـ **السياسة المالية للحكومة من حيث الواردات والانفاق والعجز وطريقة تمويله**: يمكن هذا النشاط المالي للحكومة أن يعطي السياسة المالية تأثيراً كبيراً في السياسة النقدية، وفي النشاط الإقتصادي العام، كالتجارة الخارجية والبطالة وإعادة توزيع الناتج المحلي القائم وما لكل ذلك من آثار اجتماعية وسياسية. فالميزانية العامة، بوارداتها من ناحية ـ حجم الواردات وتوزيع الأعباء الضريبية ـ وإنفاقها ـ حجم الانفاق وتوزيعه بين الانفاق الجاري والتوظيف، وتوزيع التوظيف لتلبية القطاعات الإقتصادية ـ تعكس البنية الطبقية لأصحاب السلطة وسياستهم الإقتصادية الشاملة، التي لا يستطيع القطاع المصرفي إلاّ أن يتأثر بها ويعمل مع تيارها العام.

٥ ـ **دور المحيط والخارج**: ونعني بالمحيط بشكل خاص دول المشرق العربي

وبالخارج بقـية العـالم. ويتزايد دور المحيط والخـارج مع مقدار انـكشاف الإقتـصاد. وتُظهر نسبـة التجارة الخارجيـة للناتج المحلي مقدار الانكشاف في الإقـتصاد اللبناني، كما يُظهر تاريخ لبنان الإقـتصادي أهمية المحيط في تطور جميع قطـاعاته، وخصوصاً قطاع الخدمـات. فتطورات الأسـواق المالية في المحيـط تعكس نفسهـا على السيـاسات المصرفية الداخلية، من حيث تطور الأسواق والمؤسسات والبضائع والتقنيات.

بعد هذه المقدمة النظرية سأخرج عن سـياق البحث المنطقي والعلمي لاستبق النتائج وأقول إنه ليست هـناك سياسة مصـرفية لبنانية بالمعنى الشـامل للسياسة المصـرفية المذكورة أعلاه.

فلتحـديد سياسة ما، علـينا أن نحدّد الأهداف، منطلقين من واقع ثابت ومسـتقر أو واقع مـعلوم على أقلّ تقـدير. كـذلك من الضـروري أن نميّـز في الأهداف بين مـا هو مرغوب فيه، وما هو مسموح به، وما هو ممكن.

ما زال لبنان يسـعى للخروج اقتـصادياً من الحرب الأهليـة، عبر ترمـيم ميزانيـته العامة، وبنيته التحتية، وعملته الوطنيـة التي فقدت صفة النقد، ونظامه التربوي البعيد من حاجات الإقـتصاد، وقاعدته الإنتاجـية، وهيكلية الإدارات العامة، واسـتعادة بعض الحيوية للدورة السياسية. وما أنجز من كلّ ذلك ضئيل حتى الآن.

من ناحيـة ثانية، إن الزلزال الـذي عصف بالنظام العـالمي القديم، أدّى إلى سـقوط النظام العربي. ونشهد الآن محاولة بناء نظام شرق أوسطي جديد لم تتضح معالمه بعد ولا نعرف مـحتواه ومـوقعنا فـيه. ولبنان لم يكن لاعبـاً أساسيـاً على ساحـة المشرق العربي، وهو فـقد الكثير من قـواه خلال حقبتـين ماضيتين. وجدليـة الداخل والخارج ترسم دوره المستقبلي على صعيد المنطقة.

في ضـوء ما تقـدم سأسـعى في دراستي لرصـد أهم المتغـيرات، ولقـراءة الواقع اللبناني على بعض الصعد، ثم اقتراح ما هو مستبعد وما هو ممكن ومطلوب مصرفياً.

## أولاً: متغيرات المحيط وأثرها في القطاع المصرفي اللبناني

### ١ ـ المتغيرات الإقتصادية

نما الإقتصاد اللبناني بعامة وقطاع المصارف بخاصة في ظلّ علاقة حميمة بالمحيط العربي، إذ أعـطت متغـيرات المحـيط، منذ الحرب العالميـة الثانيـة، دفقـات من المهارات

البشرية والرساميل والمؤسسات التي اعتمد عليها القطاع المصرفي في نموه. فسقوط فلسطين، وقيام دولة إسرائيل، ثم الانقلابات العسكرية في العديد من البلدان العربية المشرقية، وقيام حكومات راديكالية فيها، أدّت إلى هروب العديد من المهارات والكفاءات. وهجرة الكثير من الرساميل إلى لبنان، مستفيدة من استقراره ومن المناخ الليبرالي الديمقراطي فيه. كذلك أدّت الفورات النفطية العربية والطلب على العمالة اللبنانية الماهرة إلى تدفقات نقدية كبيرة، أفاد منها الإقتصاد اللبناني، وقطاع المصارف بخاصة، دون أن يستطيع توطين هذه التدفقات، بل اكتفى بضخ معظمها إلى السوق المالية العالمية.

وتعرّض المحيط العربي خلال الحرب الأهلية اللبنانية لمتغيرات كبيرة:

أ ـ لم يعد بإمكان القطاع المصرفي اللبناني أن يؤدي دور الوسيط بين المدخرات العربية والأسواق العالمية. فقد نمت أسواق مالية عربية عديدة تجاوزت في قدرتها، من حيث البنية التحتية وطبيعة المؤسسات والتقنيات المعتمدة، ما هو قائم في لبنان.

**إن سقوط النظام العربي عقب حرب الخليج الثانية فتح المجال لبناء نظام شرق أوسطي جديد، لإسرائيل فيه مكان محوري. فمن المهم معرفة سمات هذا النظام الموعود والدور المسموح للبنان فيه**

ب ـ بدأت بلدان النفط العربية بعد الفورة النفطية الكبيرة في السبعينات التي راكمت فوائض مالية ضخمة لدى هذه البلدان، تعاني عجزاً في انفاقها العام، نتيجة هبوط أسعار النفط من ناحية، ونمو الإنفاق غير المجدي لهذه البلدان من ناحية ثانية، وخصوصاً الإنفاق العسكري، على معدّات لن تستعملها ولا يُسمح لها باستعمالها إلاّ لقمع الداخل وللإقتتال في ما بينها. كذلك تقلّص الطلب على العمالة اللبنانية التي مثلت تحويلاتها في أواخر السبعينات (خلال الحرب الأهلية) ما يقارب نصف الدخل الوطني الصافي (لبعض السنوات).

ج ـ السيطرة الأميركية الكاملة والشاملة على اقتصادات بلدان النفط، من ناحية تقرير كميات الإنتاج وبالتالي أسعاره، ومن ناحية تقرير التصرّف بالفوائض السابقة المتراكمة (حربا الخليج، سياسات التسلح، التوظيف الداخلي والخارجي، المقاولات، التجارة الخارجية، المساعدات الخارجية... الخ).

ذلك لا يعني أن المحيط قد فقد تأثيره، ولكن ايجابيات متغيرات المحيط على الوضع الإقتصادي اللبناني قد سقطت وانقلبت إلى سلبيات نسبية. فالأسواق والتوظيفات العربية ستبقى الأهم للبنان، والسياحة والاصطياف وما يتبعهما سيعتمدان في نموهما المستقبلي على المحيط العربي قبل غيره.

## ٢ ـ المتغيرات السياسية في المنطقة

إن سقوط النظام العربي نتيجة حرب الخليج الثانية، فتح المجال لبناء نظام شرق أوسطي جديد، لإسرائيل فيه مكان محوري. ومن المهم معرفة سمات هذا النظام الموعود، والدور المسموح للبنان فيه، والدور الممكن أن يأخذه بالنسبة إلى قدراته الإقتصادية القائمة والكامنة. ومن الضروري الإجابة في هذا الإطار عن بعض الأسئلة أو محاولة ترجيح بعض الإجابات، وأهمها:

أ ـ أي صلح سيتمّ بين العرب وإسرائيل؟ وهل سينتهي الصراع، أي أن ينتهي التناقض بين قوميتين وحضارتين، أم سيستمر التناقض وبالتالي الصراع، ولو بأشكال أخرى تتلاءم مع متغيرات النظام العالمي، ومتغيرات موازين القوى المحلية؟ إلى أي مدى ستتقبل الشعوب هذا «السلام»؟ وكيف سيؤثر رفضها أو قبولها له في محتواه الحقيقي؟

ب ـ كيف سيترجم هذا «السلام» الموعود إلى علاقات اقتصادية جديدة على صعيد المنطقة؟ وأي سوق اقتصادية ستخرج إلى الوجود؟ هل ستكون سوقاً مفتوحة لحركة البضائع والرساميل والأفراد أم أن التنقل الحرّ أو التنقل باتجاه واحد سيكون للسلع والرساميل دون الأفراد، فيقود ذلك بالتالي إلى نشوء علاقات امبريالية استغلالية بين المركز الإسرائيلي والأطراف العربية.

ج ـ على صعيد أسواق الأموال، هل سيسمح توازن القوى المترجم اقتصادياً بين العرب وإسرائيل، وكذلك النمو والنضوج المتفاوت لاقتصادات دول المنطقة، في ظلّ هيمنة أميركية كاملة، بنمو أسواق ومراكز مالية تتزاحم ديمقراطياً وبحرية، أو تتكامل في ما بينها؟ وهل سيسمح للسوق المالية اللبنانية أن تؤدي أي دور على صعيد المنطقة؟ وإذا سمح لها بذلك هل تستطيع القيام بذلك؟

إن قراءة سريعة لما يجري من تركيز البنى التحتية في المنطقة، لجعل إسرائيل عقدة هذه البنى ومركزها، وكذلك لطبيعة التشتّت العربي والتحالفات المطلّة برأسها في المنطقة، لا توحي بإعطاء أمل كبير لدور إقليمي لقطاع المال اللبناني، غير المهيأ حتى الآن للمنافسة.

# ثانياً: أولويات النظام اللبناني

كان قطاع الخدمات في السابق ركيزة الإقتصاد اللبناني، ونما بمعدلات مرتفعة نسبياً، وطغى بالتالي على بقية القطاعات. بل إن نمو قطاع الخدمات كان على حساب

نمو سائر القطاعات، وخصوصاً قطاعات الإنتاج السلعي. لذلك توجّهت المصارف إلى التوظيف في قطاع الخدمات والتجارة بخاصة، وفي تمويل المضاربات العقارية حين زاد عرض الأموال على الطلب في قطاع الخدمات.

إن السياسة المصرفية، والبنية المصرفية اللبنانية، التي عززتها تشريعات خاصة كانت تتلاءم مع مهمات النظام اللبناني المركنتيلي الخدماتي والوسيط بين فوائض الأموال العربية والأسواق العالمية، لم تعمل على توطين التدفّقات الرأسمالية على لبنان ولو جزئياً، على الرغم من أن بنية الإقتصاد اللبناني في نهاية الحرب العالمية الثانية كانت مهيأة للإفادة من هذا الدفق المالي للتوظيف في قطاع الصناعة بشكل خاص.

فبعد حرب أهلية طويلة، وبعد تغيرات المحيط السابق ذكرها، ما هي السمة الأساسية للاقتصاد اللبناني المنوي بناؤه؟ إذا كنّا غير قادرين على إعادة إنتاج الماضي، فأي مستقبل سنصنع؟ ما هو دور قطاع الخدمات وحجمه؟ وما هو دور قطاعات الإنتاج السلعي وحجمها؟ أي خدمات وأي سلع سننتج بناءً لقدراتنا التنافسية وحاجات الداخل والمحيط؟ وبالتالي أي بنية تحتية لها الأولوية، والقادرة على تلبية حاجات الإقتصاد؟ وأي بنية مصرفية ومالية؟ وما هي السياسة المصرفية المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف في بناء قطاعات الإنتاج؟ وهل يكفي تطوير السوق النقدية أم من الضروري تطوير السوق المالية والسوق الثانوية؟ أي سوق مالية سنبني؟ هل ستكون هذه السوق المالية متلائمة مع حاجات المؤسسات الإنتاجية اللبنانية، الصغيرة الحجم بأكثريتها الساحقة، المتخلفة نسبياً والمتواضعة الانتاجية، أم المشاريع الضخمة ومشاريع البنية التحتية الطموحة جداً، التي تتجاوز قدرات الإقتصاد اللبناني وحاجاته؟

إن قراءة سريعة للتركيبة السياسية والطبقية للسلطة القائمة، وكذلك لبرامجها وأولوياتها التوظيفية في البنية التحتية، تجعلنا نميل إلى الاعتقاد أن التوجه الأساسي هو نحو إعادة بناء قطاع الخدمات والمضاربات العقارية وليس نحو قطاعات الإنتاج السلعي الذي يحتاج في بنائه إلى تحديد أولويات أخرى وإلى توجهات أخرى في بناء قطاع المال والمصارف منه بشكل خاص.

## ١ ـ السياسة المالية

تظهر السياسة المالية للدولة توجهات النظام على الصعيدين الإقتصادي والاجتماعي. وللجبايات كما للانفاق توجهاتها الاجتماعية والإقتصادية.

وكـان العـجز في الإنفـاق العـام منذ بداية الثـمـانينات، وخـصوصـاً منذ الغـزو الإسرائيلي للبنان، الظاهرة الأخطر في السياسة المالية. وعلى الرغـم من عودة السلام إلى معظم لبنان، على الصعيد الأمني على الأقل، وتوحيد السلطة فيه، وانحلال سلطات الميليشيات، ما زال العجز في الإنفاق العام غير مقبول، لا كنسبة من الإنفاق ولا كنسبة من الناتج المحلّي القائم.

ففي حين مثّل الإنفاق، المتوازي مع الجبايات في بداية السبعينات، نحو ١٤ في المئة من الناتج المحلي القائم، خصص نصفه للإنفاق الجاري والنصف الآخر للتوظيف في البنية التحتية، فإن الإنفاق العام ارتفع في السنوات الماضية إلى ما يزيد على ٣٠ في المئة من الناتج المحلي القائم المقدر وصُرف بكامله على الإنفاق الجاري.

إن هذا النمو في الإنفاق الجاري يعبر عن مدى التراجع الحقيقي في الناتج المحلي القائم، كما يعبر عن نمو حجم السلطة دون نمو فعاليتها. وهذا التطور في الإنفاق الجاري يرهق الإقتصاد اللبناني ويعيق نموه، ويرفع من كلفة إنتاج السلع والخدمات وقدرة الإقتصاد اللبناني على المزاحمة والمنافسة في محيطه.

وعلى الرغم من كلّ الجهود المبذولة من قبل وزارة المالية، لم تستطع الوزارة تقليص العجز بنسب كافية، ضمن التوجه نحو إلغائه. ويبدو أن العجز في الإنفاق سيستمر، وبوتائر مرتفعة؛ وتمويل هذا العجز من موارد داخلية وربما خارجية سيستمر أيضاً. أما الآثار التضخمية لهذا التمويل فكانت واضحة في الماضي، وهي كامنة الآن تطمسها أو تكبحها الفوائد الحقيقية المرتفعة على العملة اللبنانية، التي يمثل مردود سندات الخزينة مرجعيتها الأساسية. فالفوائد الحقيقية المرتفعة هي ثمن مخاطر تغير سعر الصرف، والطلب الكبير على الأموال من قبل الخزينة.

وقد خلق هذا الوضع طلباً مرتفعاً لدى الجمهور ولدى الخارج على السيولة بالعملة اللبنانية ذات المردود الحقيقي المرتفع جداً، وليس من أجل توظيف هذه العملة في قطاعات الإقتصاد. فقد أزاحت الخزينة القطاع الخاص من سوق الطلب على العملة اللبنانية، وزادت من دولرة اقتراض هذا القطاع. وفوق ذلك، فإن ارتفاع الفائدة الحقيقية على العملة اللبنانية دفع العديد من المدّخرين إلى التحويل من العملات الأجنبية إلى العملة اللبنانية، وبالتالي فقد تقلص عرض العملات الأجنبية وارتفعت فائدة الإقراض عليها، الأمر الذي وضع أعباء مرتفعة على قطاعات الإنتاج التي تتمول بالعملات الأجنبية. فالهوة المرتفعة بين الفائدتين الدائنة والمدينة بالدولار في سوق بيروت يعود بعض تفسيرها إلى ارتفاع الفائدة الحقيقية على العملة اللبنانية.

كما أن نمو الدين العام الداخلي، وإدارة هذا الدين، خلقا سوقاً مالية لبنانية جديدة نسبياً، ونمت مؤسسات وآليات جديدة في السوق تستطيع قطاعات الإنتاج، وكذلك بعض مؤسسات القطاع العام، تمويل برامجها المستقبلية من خلالها.

وإذا كانت المصارف التجارية، التقليدية والشديدة المحافظة بطبيعتها، قد عارضت نمو هذه السوق، ورفضت التعامل معها بانفتاح، وخصوصاً في ما يتعلق ببيع سندات الخزينة للجمهور والمتاجرة بهذه السندات، فلا بد من أن تعيد المصارف النظر بهذه السياسة، وخصوصاً بعد استقرار السوق وتقلص التشوهات فيها، لتتكامل مع مؤسسات الأسواق المالية، وتستفيد من آلياتها وطاقاتها في المستقبل.

## ٢ ـ مصرف لبنان

كأي مصرف مركزي، يؤدي مصرف لبنان دوراً أساسياً في توجيه القطاع المصرفي. وقد حدّدت المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف (كما عدّلت بتاريخ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣) مهمات المصرف على الشكل التالي:

«مهمة المصرف العامة هي المحافظة على النقد لتأمين أساس نمو اقتصادي واجتماعي دائم. وتتضمن مهمة المصرف بشكل خاص:

- المحافظة على سلامة النقد اللبناني.
- المحافظة على الإستقرار الإقتصادي.
- المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي.
- تطوير السوق النقدية والمالية».

أعتقد أن تراتبية طرح المهمات تشير إلى أولويات مهمات المصرف. فالهدف الأساسي هو تأمين نمو اقتصادي واجتماعي دائم من خلال المحافظة على سلامة النقد اللبناني بغية المحافظة على الاستقرار الإقتصادي، ومن أجل ذلك، العمل على تأمين سلامة أوضاع النظام المصرفي، والعمل على تطوير السوق النقدية والمالية.

فالنظام المصرفي، والأسواق النقدية والمالية ليست أهدافاً بحد ذاتها، بل هي أدوات ووسائط لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي دائم. ومهمّة مصرف لبنان ضبط هذه الأدوات وتطويرها ودفعها إلى تحقيق الغاية الأساسية.

وإذا كان لمصرف لبنان الاهتمام الشامل بالنمو الإقتصادي والاجتماعي، وبالتالي

إذا كان له رؤيته الخاصة، من خلال موقعه، إلى السياسات الإقتصادية والمالية والاجتماعية الملائمة، فإنه ليس حرّاً بالمطلق في فرض سياسات على المصارف وأسواق المال تنسجم مع قناعاته، بل من مهماته التعاون مع الدولة، أي السلطة السياسية والتشريعية، في تحديد توجهاته.

تقول المادة ٧١ من قانون النقد والتسليف: «يتعاون المصرف المركزي مع الحكومة، ويقدم لها مشورة تتعلق بالسياسة المالية والإقتصادية. بغية تأمين الانسجام الأوفر بين مهمته وأهداف الحكومة».

وتقول المادة ٧٢: «للمصرف أن يقترح على الحكومة التدابير التي يرى أن من شأنها التأثير المفيد على ميزان المدفوعات وحركة الأسعار والمالية العامة وعلى النمو الإقتصادي بصورة عامة. ويطلع المصرف «الحكومة» على الأمور التي يعتبرها مضرة بالإقتصاد وبالنقد».

**التطور في الانفاق الجاري يرهق الإقتصاد اللبناني ويعيق نموه ويرفع من كلفة إنتاج السلع والخدمات وقدرة الإقتصاد اللبناني على المنافسة والمزاحمة في محيطه**

فالمصرف المركزي يقترح على الحكومة ويعطيها المشورة على الصعد المالية والإقتصادية، وعليه أن يؤمن الانسجام بين مهمته وأهداف الحكومة. فمهمّة مصرف لبنان المتعلقة بالمحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي، وتطوير السوق المالية والنقدية، تأتي ضمن التوجهات والأهداف العامة للحكم، التي تمّ بحثها سابقاً، ولا تجري بمعزل عن هذه التوجهات. فوق ذلك، فإن السياسة المالية، ونسبة العجز في الإنفاق العام، ومهمّة مصرف لبنان في تأمين تمويل هذا العجز، تعطي السياسة المالية للدولة الأثر الطاغي في توجيه السياسة النقدية. وهذه السياسة تترجم من قبل مصرف لبنان إلى تعاميم وتوجهات تختص بسقوف التسليف والاحتياطيات الإلزامية النقدية وغير النقدية، وإلى تحديد معدلات فوائد الحسم والإقراض، بحيث تبدو للمصارف في كثير من الأحيان إجراءات ظالمة وغير منطقية ومناقضة لمصلحة القطاع المصرفي، ومنتقصة من حريته.

ويسعى مصرف لبنان في طرح سياسته المصرفية لاقناع الجسم المصرفي وضمان تعاونه، إذ من دون ذلك لا تعطي إجراءات مصرف لبنان وتوجيهاته أثراً كبيراً في مسيرة الإقتصاد. وعلى السياسات المقترحة من مصرف لبنان أن تؤمن ربحية المصارف دون تعرضها لمخاطر في الإقراض والسيولة، وتؤمن تمويل حاجات القطاع العام الضرورية كما تراها الدولة وليس كما يراها مصرف لبنان فقط؛ فضلاً عن تأمين

حاجات قطاعات الإقتصاد اللبناني إلى التمويل القصير والمتوسط والطويل الأجل، بكلفة تستطيع قطاعات الإقتصاد تحمّلها وتمكّنها من المنافسة الداخلية والخارجية. كل ذلك على قاعدة استقرار النقد اللبناني. وكثيراً ما تتعارض وتتناقض مصالح الدولة في تأمين التمويل مع مصالح قطاعات الإقتصاد ومع مصالح قطاع المصارف، وعلى مصرف لبنان أن ينهج سياسة لا ترضي وجهات النظر الثلاث، الأمر الذي يعرضه لنقد من جميع الاتجاهات وذلك دون تمكنه من تأمين الاستقرار النقدي المطلوب في جميع الأوقات.

## ثالثاً: نحو سياسة نقدية للنهوض الإقتصادي

في ظل هذا الواقع ما هي السياسة المصرفية المطلوبة من مصرف لبنان؟ وكيف يستطيع المصرف تنفيذ هذه السياسة؟

إنّ ما سأقترحه لا يعبّر بالضرورة عن رؤية مصرف لبنان بل عن رأي شخصي فقط،ولا يلزم أحداً به، في الوقت الذي يرحب المصرف بأي مناقشة علمية وجدية تساعده على توسيع وتعميق رؤيته للسوق المالية.

إن اقتراح سياسة مصرفية تلبّي حاجات النهوض الإقتصادي لا بدّ من أن تستند إلى فرضيات عديدة أهمها:

أ ـ الاستقرار السياسي والأمني وإعادة الحيوية والديمقراطية للدورة السياسية.

ب ـ خفض عجز الموازنة العامة، وخصوصاً العجز في الانفاق الجاري، بغية إزالة الضغوط التضخمية. وإعادة الاستقرار لسعر صرف العملة اللبنانية.

ج ـ تطوير البنية التحتية بما يمكّن السوق المالية من التطور والتكامل والتداخل مع الخارج.

من ناحية أخرى علينا أن نبدأ في بناء نظام مصرفي يلبي حاجة الداخل اللبناني، وإذا ما أثبتت المصارف اللبنانية قدرتها وكفاءتها في الداخل، وبمقدار ما تحقق ذلك، تستطيع التطلع إلى دور اقليمي. والدور الاقليمي الذي تستطيع المصارف اللبنانية أن تقوم به له علاقة وثيقة بالموازين السياسية والعسكرية في المنطقة. ومرتبط بقدرات ونضوج وحجوم اقتصادات دول المنطقة أيضاً.

ويمكن وضع أولويات السياسة المصرفية على الشكل التالي: تطوير المصارف؛

إزالة التشوهات من السوق المالية؛ تطوير دور المصارف في الإقراض وتكاملها مع الأسواق المالية.

## ١ ـ تطوير المصارف

يتّصف قطاع المصارف في لبنان بعدد كبير من المصارف التجارية، لا يتلاءم مع حجم السوق المالية. وتتفاوت حجوم هذه المصارف بحيث تستقطب أكبر ١٠ مصارف ٦١,٠٩ في المئة من الودائع بالليرة اللبنانية. ولحجم المؤسسة المصرفية علاقة مباشرة بكلفة الوساطة المالية التي تقوم بها، بحيث تزيد هذه الكلفة لدى المصارف الصغيرة على ضعفي ما هي عليه في المصارف الكبيرة. وقد عمد مصرف لبنان إلى تشجيع سياسة الدمج المصرفي. ولكن عوامل بنيوية حدّت من نجاح هذه السياسة. فللمصارف الصغيرة بخاصة طابعها العائلي ويرتبط المركز الاجتماعي عادة بملكية المصرف، وذلك يعطي للعوامل غير الإقتصادية الدور الأول في اتخاذ قرارات المشاركة أو التخلّي عن الملكية.

**إن قراءة سريعة للتركيبة السياسية والطبقية للسلطة الحاكمة تجعلنا نميل إلى الاعتقاد ان التوجه الأساسي للسلطة هو نحو قطاع الخدمات والمضاربات العقارية وليس نحو قطاعات الإنتاج السلعي**

إن تطور السوق المالية اللبنانية، واشتداد المنافسة في المستقبل، سيفرض المتغيرات التالية:

١ ـ تراجع الطابع العائلي للمصارف، لمصلحة الملكية المساهمة والحرّة.

٢ ـ الفصل بين الملكية والإدارة المصرفية، بحيث تصبح الإدارة أكثر تقنية وعلمية وقدرة على التحرر من شبكة العلاقات العائلية والمعرفة الشخصية في التوظيف والإقراض.

٣ ـ سقوط أو اندماج المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة لعدم قدرتها على المكننة واستقطاب الكفاءات المصرفية العالية الكلفة، التي لا تنسجم مع كمية الأموال الخاصة لهذه المصارف وقاعدة الودائع لديها.

وعلى مصرف لبنان أن يدفع في هذه الاتجاهات باقتراح القوانين والأنظمة الملائمة وتخليه عن الدفاع عن المؤسسة العاجزة والمعيقة للتطور، ثم عليه تحديث بنيته البشرية وتقنيات وآليات العمل لديه، بحيث يدفع المصارف إلى مواكبته.

## ٢ ـ إزالة التشوهات من السوق المالية

نتيجة العمل في ظروف غير اعتيادية خلال سنوات الحرب الأهلية والاجتياح

الإسرائيلي، دخلت السوق المالية اللبنانية تشوهات عديدة، أبعدت عوامل المنافسة الحرّة، وأقصت عوامل السوق المالية عن تحديد الفوائد وسعر الصرف، ودفعت الإقتصاد إلى معدلات عالية من الدولرة، الأمر الذي همش العملة اللبنانية ودور مصرف لبنان النقدي وإمكاناته في تمويل التنمية.

أدى تحديد الفوائد على سندات الخزينة من قبل وزارة المالية، وفرض إحتياطي إلزامي نقداً وبالسندات بمعدلات مرتفعة على الودائع لدى المصارف، إلى تشويه هذه السوق ودولرتها. وقد جعلت هذه السياسة الفوائد الحقيقية والمردود الحقيقي لسندات الخزينة سلبية وبمعدلات سنوية مرتفعة، فدفع ذلك بالمدخرين إلى الهروب من العملة اللبنانية إلى العملات الأجنبية وخصوصاً الدولار، الأمر الذي زاد من تدهور سعر صرف الليرة وتهميشها.

ويعمل مصرف لبنان الآن على إعادة الثقة بثبات سعر صرف العملة اللبنانية، ولو بكلفة عالية من حيث المردود الحقيقي لسندات الخزينة. فالفائدة الحقيقية المرتفعة على الليرة بالنسبة إلى العملات الأجنبية، لا تمثل المخاطر المستقبلية على إمكانات تغير سعر الصرف فقط، بل انعدام الثقة أيضاً نتيجة التجارب الماضية لدى المدخرين بالعملة اللبنانية. والطريقة المتّبعة في إعادة الثقة تتمثل أساساً بطرح سندات الخزينة اللبنانية بالمناقصة، والإلغاء التدريجي للاحتياطي الإلزامي بسندات الخزينة، للسماح لعوامل العرض والطلب في تحديد معدّلات الفائدة، أو بالأحرى في تصحيح هذه المعدّلات وبشكل تدريجي يضمن تصاعد الطلب على العملة اللبنانية في الوقت الذي تتناقص الفائدة عليها.

إن عملية التصحيح هذه، التي تواكب طلباً مرتفعاً على الأموال من القطاع العام، أخرجت القطاع الخاص من سوق العملة اللبنانية، إذ لا يستطيع هذا القطاع دفع كلفة حقيقية تزيد على ٢٠ في المئة سنوياً على الأموال.

فعودة الفوائد الحقيقية على العملة الوطنية إلى معدّلات لا تتجاوز الخمسة أو الستة في المئة ربما كانت شرطاً أساسياً لعودة طلب قطاعات الإقتصاد على العملة اللبنانية، وشرطاً لعودة مصرف لبنان إلى المساهمة الجدية في تمويل التنمية.

وقد أدت تشوهات الفوائد على الليرة اللبنانية، واتساع الهوة بين الفائدتين الدائنة والمدينة، واشتداد الطلب على السيولة بالعملة اللبنانية إلى ارتفاع الطلب على الدولار وتناقص عرضه، الأمر الذي سمح للمصارف برفع الفائدة المدينة على الدولار إلى ضعفي ما هي عليه في الخارج، والإلتزام بالفائدة الدائنة السائدة في الأسواق

الأوروبية أو بما دون هذه الفائدة.

إن ارتفاع كلفة الإقراض بجميع العـملات في السوق المالية اللبنانية، دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الـفوائد على الودائع، كمـا هو سائد عـالمياً، بغيـة استـقطاب أموال من الخارج، أدّى إلى تعطـيل تلاقي منحنيات العـرض والطلب على الأموال، بحـيث يسمح هذا التـقاطـع بتفـعـيل السوق والإفـادة القـصـوى منها، كلّ ذلك سـاهم في الركـود الإقتصادي الحالي إلى حدّ بعيد.

لتصحيح هذا الوضع على مصرف لبنان أن يساعد على خفض المردود على سندات الخزينة بحـيث يتلاءم هذا الخـفض مع استمـرار الطلب على الليرة بمقـدار يكفي لسدّ عجز الموازنة لا أكثر، إلى أن تصبح الفوائد الحقيقـية على الليرة كالفوائد الحقيقية على الدولار، ليتمكن القطاع الخاص من دخول السوق المالية للعملة اللبنانية من ناحية. ومن ناحيـة ثانية على مصـرف لبنان أن يأخذ بعض الاجراءات التي تشـجع المصـارف على رفع معدلات اقراضـها من العملات الأجنبية، وذلك عن طريق رفع الـسقف المسموح به للاقراض بالعـملات الأجنبـية لاستـقطاب مزيد من هذه الودائع من الخـارج، وخفض معدلات الـفوائد على الاقراض، بحيث لا تكون الهـوة بين الفائدتين أكثر من ثلاث أو أربع نقاط كحدّ أقصى.

**إن إعادة الفوائد الحقيقية على العملة الوطنية إلى حدود ٥ أو ٦ في المئة ربما يكون شرطاً أساسياً لعودة طلب قطاعات الإقتصاد على العملة اللبنانية**

أما معدّلات الدولرة المرتفعة حالياً، وخصوصاً بإقراض القطاع الخاص، فلن تزول إلاّ بعد مدة من زوال العوامل التي أدّت إلى هذه الدولرة.

أريد أن أضـيـف في هذا المجـال أهمـيـة البنيـة الإحـتكارية للمصـارف التي تمثلهـا جمعية المصـارف رسـمياً. فالجمعـية تعمل علناً على فرض معدلات من الفائدتين الدائنة والمدينة للعملة اللبنانية والعملات الأجنبية، الأمر الذي يقلص من التنافس بين المصارف ويحد من عـوامل السوق الحرّة في تحديد الفوائد، وذلك لمصلحة القطاع المصرفي على المدى القريب وعلى حساب بقية القطاعات. وأعتـقد أن من واجب مـصرف لبنان أن يعـمل بكلّ ما في وسـعه لإزالة هذا التـشويه الخطير للسوق المالية.

## ٣ ـ تطوير دور المصارف في الإقراض

إن شكوى ضـيق إمكانات الاقـراض المتـوسط والـطويل الأجل في الســوق الماليـة اللبنانية يعود تاريخيـاً إلى الستينات وربما إلى ما قبل هذه الحقبـة. فقد فشلت البنوك المتخصصة التي ظهرت في بداية السبـعينات في تأمين هذه الحاجة، ويعود فشلها إلى

شروط عملها وطبيعة الودائع في السوق المالية، وانعدام مؤسسات وآليات الأسواق المالية القادرة على السماح للمدخرات القصيرة في التعامل بأوراق الأموال المتوسطة والطويلة الأجل، وكذلك نتيجة ظروف تاريخية غير ملائمة، وآليات عمل متخلّفة عن العصر، التزمتها هذه المصارف وخسرت من جرائها كل أموالها نتيجة التضخم. والآن يعود الطلب بإلحاح على تأمين هذا النوع من الإقراض الذي يعد شرطاً لإعادة النهوض الإقتصادي. وقد دب النشاط في الآونة الأخيرة لتنظيم السوق المالية خارج اطار البورصة بغية تأمين هذا النوع من الإقراض. فهل يمكن أن يحقق هذا الجهد السوق القادرة على تلبية حاجات الإقتصاد إلى التوظيف المالي؟

وإذا ما تجاوزنا الشروط الضرورية لتأمين نمو أسواق مالية حديثة، ومن أهمها تطوير قوانين وأنظمة المحاسبة، ورفع مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق، وتأمين الشفافية للمؤسسات العارضة ديونها أو أسهمها في السوق، وتأمين لجان المراقبة الرسمية القادرة على ضبط المؤسسات المالية العاملة، ومراقبة العاملين فيها، فهل تصبح هذه السوق الادارة المطلوبة للتمويل؟

**النظام المصرفي والأسواق النقدية والمالية ليست أهدافاً بحد ذاتها بل هي أدوات ووسائط لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي**

إن السوق المالية هذه تمثل الوسيط بين كبار المدخرين وكبار المقترضين في الأسواق العالمية. وصغار المدخرين يفضلون وضع مدخراتهم في المصارف التي تشتت مخاطر الودائع لديها بتشتيت مخاطر التوظيفات، كما أن الودائع لدى المصارف تشملها برامج ضمان الودائع أو التأمين عليها من صغار المؤسسات المقترضة، فلا تستطيع الإفادة من السوق المالية بسبب حجمها وشرط طرح أسهم المؤسسات والشركات في السوق المالية.

إن الصناعة اللبنانية تتّسم بصغر حجم المؤسسات، ولا يزيد معدّل رأس المال العامل في الوحدة الصناعية اللبنانية مثلاً على ١٥٠ ألف دولار في أحسن حال، فلا أمل إلاّ لعدد قليل جداً من المؤسسات الصناعية في الدخول إلى هذه السوق. وربما استطاع بعض الشركات العقارية القائمة والتي ستقام، وكذلك بعض مؤسسات القطاع العام المعرض للخصخصة، الإفادة من هذه السوق.

تبقى المصارف هي القادرة وحدها على تلبية هذه الحاجات. وتجربة الدول التي عانت الحروب والدمار ثم أقامت نهضتها الإقتصادية، مثل المانيا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية، ركّزت على اعتماد المصارف التجارية أساساً للاقراض المتوسط والطويل الأجل، وكانت الأسواق المالية مكملة لدور المصارف لا بديلاً من هذا الدور.

ويمكن المصارف التجارية أن تطور أدوات وآليات مكملة للسوق المالية، مثل إصدار

شهادات إيداع، تمول بها إقراضها المتوسط وطويل الأجل شرط وجود سوق تؤمن تسييل هذه البضاعة وعلاقات مصرفية تدفع المصارف إلى تداولها وحسمها بكلفة مقبولة من حامل هذه الشهادات.

كذلك يمكن للمصارف إعطاء قروض متوسطة وطويلة الأجل من ودائع قصيرة الأجل لديها. وذلك بحاجة إلى دعم واضح من المصرف المركزي وإلى آليات جديدة في الإقراض.

يستطيع المصرف المركزي أن يتحمل مخاطر السيولة في قبوله حسم سندات الدين هذه بفوائد منخفضة نسبياً. كما أن مخاطر تذبذبات الفائدة في السوق، يمكن تلافيها بإعطاء هذه القروض بفوائد عائمة، وليس بفوائد ثابتة.

كذلك يمكن تغيير القوانين والتشريعات، وخصوصاً بعض بنود قانون النقد والتسليف، بحيث يسمح للمصارف التجارية التي تعطي قروضاً متوسطة وطويلة الأجل من تملك موجودات ثابتة بشكل موقت أو دائم دون أن تمثل هذه الموجودات استيفاء لديون جامدة أو هالكة. والتجربة الألمانية رائدة ومهمّة في هذا الصدد، ولها فوائدها في تقريب المصارف من الصناعة وفهم حاجات وسلامة مؤسساتها، واستمرار مراقبتها من كثب.

أنطوان شويري (*)

# السوق المالية

من الثابت أن نمو السوق المالية يتطلب مناخاً سياسياً مستقراً متزامناً مع توازن اقتصادي ـ اجتماعي متكامل.

وتنشط السوق بفضل اعتماد مؤسسات على درجة عالية من التخصص، تختار الأدوات والتقنيات الأكثر تقدماً والأكثر تجاوباً مع متطلبات الاقتصاد الوطني، شرط أن تخدم هذه السوق أهداف الخطط الإنمائية الواضحة المعالم، وإلا استحالت مركزاً للمضاربات المالية، كما حصل في سوق المناخ في الكويت وفي أماكن أخرى.

**لقيام سوق مالية يفترض وجود حاجة تمويل ترسملية إلى جانب توافر فائض مدخرات يستجدي مردوداً مستقراً ويكون خارجاً عن نطاق تأثيرات السياسة النقدية في معدلات الفوائد**

ولقيام سوق مالية يفترض وجود حاجة تمويل ترسملية إلى جانب توافر فائض مدخرات يستجدي مردوداً مستقراً ويكون خارجاً عن نطاق تأثيرات السياسة النقدية في معدلات الفوائد.

من هنا نستطيع القول إن السوق المالية تؤدي دور الوسيط بين طالب المال ومالكه لبلوغ أهداف تنموية معينة، في ظل القوانين والتشريعات المرعية الموجودة أو التي قد توجد لحماية المدخر في الدرجة الأولى وللمحافظة على سلامة توجهات الاقتصاد الوطني في الدرجة الثانية.

---

(*) مدير عام وعضو مجلس إدارة بنك لبنان والكويت ـ بيروت.

ما هي السوق المالية؟

تتكون السوق المالية من سوق أولية وسوق ثانوية.

## ١ ـ السوق الأولية

وهي مصدر الصكوك المالية من أسهم وسندات مالية. وتتألف هذه السوق من: الشركات الخاصة المقيمة، والشركات المختلطة المقيمة، والدولة ومؤسساتها، والسلطات المحلية (بلديات وغيرها) والمؤسسات غير المقيمة (صكوك مالية وعقود آجلة لسلع ومواد أولية).

وتلجأ هذه المؤسسات إلى طلب التمويل في حالتين اثنتين: الأولى، حين تطرح أسهمها للإكتتاب لتكوين رأس المال أو لزيادة رأس المال؛ والثانية، حين تطرح سندات دين لتمويل غرض معين خلال فترة معينة وبشروط معينة. وعادة ما يكون هذا الغرض توسعاً في البنية الإنتاجية للمؤسسة.

في ما عدا المؤسسات غير المقيمة يدخل هذا النوع من التمويل في الدورة الاقتصادية الوطنية وبالتالي يخدم الاقتصاد والمجتمع.

## ٢ ـ السوق الثانوية

تشتمل السوق الثانوية على أقنية تداول صكوك السوق الأولية، وهي المؤسسات المتخصصة التي تعنى بترويج هذه الصكوك؛ من أسهم وسندات، وتشرف على تداولها وانتقال ملكيتها.

ومن مؤسسات هذه السوق البورصة أولاً، ثم المؤسسات الرديفة والموازية، كشركة لبنان المالية مثلاً، على سبيل الذكر لا الحصر.

ومن ضرورات قيام سوق ثانوية وجود سوق أولية مصدرة للصكوك.

## ٣ ـ تطور السوق الثانوية اللبنانية

حين أسس الإنتداب الفرنسي بورصة بيروت عام ١٩٢٠، واختار بيروت مركزاً لها، كان يهدف من ذلك إلى تسويق صكوك المؤسسات الفرنسية المنهكة من جراء الحرب العالمية الأولى وإيجاد أسواق جديدة لبورصة باريس، إضافة إلى شد الروابط بين رأس المال اللبناني وبين سلطات الإنتداب، وخصوصاً عبر شركات الإمتياز التي أنشأها لاستثمار مؤسسات المنفعة العامة الأساسية، من مياه واتصالات وطاقة

وكهرباء ونقل وغيرها من المنافع الحيوية لأمن المواطن.

في تلك الفترة لم يكن الاقتصاد اللبناني، عقب حرب عالمية أعقبت بدورها أربعة قرون من الحكم العثماني، في وضع يبرر وجود بورصة، ولا كانت الشركات اللبنانية التي يغلب عليها الطابع العائلي ترغب في الاستدانة عبر السوق المالية. كذلك لم تكن القوانين المرعية تستوعب التقنيات والأدوات المالية واجراءات نقل وانتقال ملكية الصكوك المالية.

بقي هذا الوضع على حاله حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تبعها من متغيرات جيوسياسية إقليمية، أفاد لبنان منها بفضل نظامه السياسي والاقتصادي الحر، بحيث استقطب رأس المال والخبرات الوافدة من دول المنطقة التي شهدت تغيراً في أنظمتها أو تلك التي تدفقت إليها الثروة.

دامت هذه الحقبة الذهبية حتى عشية الحرب اللبنانية. ولم تتمكن بورصة بيروت خلال هذه الفترة من الإرتقاء إلى مصاف البورصات العالمية لأسباب بنيوية عائدة إلى ذهنية المؤسسات اللبنانية بخاصة، من ناحية، وإلى أسباب إدارية لا تخرج عن ذهنية الإدارة اللبنانية، من ناحية أخرى، التي جعلت من لجنة إدارة البورصة مركز نفوذ يدخل في حساب الاستزلام للسياسي أو للمرجع المسؤول، الأمر الذي أدى إلى انحرافات عدة أضرّت بجدٍّ عملِ البورصة وحرفت مسارها، فشوّهت سمعة التداول في السوق المالية.

**لا بد من التحذير من الاتجاه العام السائد حالياً لجهة مزاحمة القطاع الخاص في استقطاب المدخرات المحلية لأغراض تمويل الاستثمارات الخاصة والعامة التي ترتبها خطة النهوض الإقتصادي**

وبانسحاب مؤسسات الوساطة من السوق النقدية، اضطلع مصرف لبنان بمسؤولية توازن العرض والطلب على العملات بما فيها تقنيات (Swaps) خاصة لدى وجود أزمة سيولة بالعملات الأجنبية ناجمة عن التدني الهائل في تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية تجاه الليرة اللبنانية. كذلك اعتمد مصرف لبنان تقنية جديدة لامتصاص فائض السيولة بالليرة اللبنانية عن طريق حسم سندات الخزينة القريبة الاستحقاق، مشترطاً الاكتتاب بسندات جديدة ذات استحقاقات أطول. إضافة إلى أسلوب جديد في تحديد معدل الفائدة على السندات عن طريق المزاد.

أطل مصرف لبنان من نافذة المادة ٧٠ من قانون التسليف ليقوم بدور أكبر في تطوير وتوجيه السوق المالية تلبية لحاجات الاقتصاد كما تراها خطة النهوض للمرحلة المقبلة. وتزامنت هذه المبادرة مع مشاريع الحكومة لتحويل بعض المؤسسات ذات

المنفعة العامة إلى شركات مختلطة. فهل يكون التوجه إلى إنشاء سوق ثانوية رديفة لبورصة بيروت يقصد منه محورة التمويل حول شركة أنشئت أخيراً وشركات سوف تنشأ بموجب مشروع قانون الشركات المختلطة؟

أعدّ مصرف لبنان أخيراً مشروع قانون العقود الائتمانية الذي تتحول المدخرات بموجبه من ودائع لدى المصارف إلى أموال بعهدة هذه المصارف أو بعضها، تدار لحساب المنشيء وعلى مسؤوليته. والأرجح أن تُوَجَّه هذه الأموال للمساهمة في الشركات المختلطة، أو للاكتتاب في سندات الدين التي تصدرها هذه الشركات، إضافة إلى شركة سوليدير أو مشاريع أخرى. كما أن مشروع السوق الثانوية لأسهم سوليدير الذي حدد معالم السوق الثانوية جعل من مصرف لبنان سلطة توجيه ورقابة وإشراف على هذه السوق. ونرى أن مصرف لبنان بقراره ٥٣٩٣ تاريخ ١٩٩٤/٣/٧، المتعلق بنظام التسليف مقابل سندات قيم منقولة، يشترط أن تكون سندات القيم المعنية متداولة في الأسواق المالية اللبنانية وهذا ما يؤكد التوجه المشار إليه أعلاه.

**إن سوق الأسهم مرتبطة بمستويات النمو الإقتصادي، مما يحتم أن تكون ادارة السوق بإشراف لجنة متخصصة ومستقاة من أطراف السوق ومعينة من قبل السلطات السياسية**

وقد يكون أي مشروع لتنظيم السوق الثانوية الرديفة لبورصة بيروت في صدد إعطاء مصرف لبنان سلطات رقابية وتدبيرية قد تعرض سمعة هذا المصرف وتحمله مسؤولية معنوية ومادية كبيرة إذا ما أقدم القيمون على هذه السوق على ارتكاب أخطاء فادحة. أضف إلى ذلك أن سوق الأسهم مرتبطة مباشرة بمستويات النمو الإقتصادي، الأمر الذي يحتم أن تكون إدارة السوق بإشراف لجنة متخصصة ومستقاة من أطراف السوق ومعينة من قبل السلطات السياسية لعلاقتها بالأمن الاقتصادي والشروط الوطنية. ولعل المنطق الذي يحكم السوق الثانوية المزمع انشاؤها عبر شركة لبنان المالية وقاعدتها تداول أسهم سوليدير، يستند إلى التجربة السويسرية التي تدعو إلى إبرام اتفاقية رضائية جماعية تنفيذية إجرائية تحدد إطار التزامات كل طرف وإجراءات رقابة تقيد الطرف المذكور بالتزاماته وبالجزاء الرضائي في حال الإخلال بهذه الإلتزامات.

ويرى المنظرون لهذه الإتفاقية التي يرعاها المصرف المركزي أنها تشمل بعض المزايا التي تؤمن حضوراً فاعلاً لبعض المصارف اللبنانية في كل المسائل التي لم ينص القانون صراحة على دقائق تدخله فيها، حيث أصبح المصرف وسيطاً ولاعباً في السوق في آن معاً. وتجعل هذه الاتفاقية أطراف السوق، ومنها بعض الشركات المالية فضلاً

عن بعض المصارف، أكثر التزاماً لكون هذه المصارف مشاركة أساسية في هذا المشروع وموقعة له. كما تعالج هذه الاتفاقية بشكل منظور القصور التشريعي لبورصة بيروت في مجال التنظيم، الأمر الذي يسهل اعطاء المصرف المركزي سلطة جديدة غير منصوص عليها صراحة، ولكنها اعتبرت تفسيراً لا بد منه لقيام هذه السوق. وأخيراً قد تساعد هذه التجربة الرضائية المشرِّع على إصدار القانون الملائم لعمل السوق على أنها فترة إنتقالية قبل وضع قانون نهائي مستوحى من هذه الاتفاقية الرضائية وبعيدة منذ البداية من التجاذب السياسي الذي عطل عمل البورصة كما يعتقد منظرو هذا المشروع.

هذا المشروع المقترح بقصد توجيه المدخرات المقيمة وغير المقيمة نحو تمويل السوق الأولية والسوق الثانوية (أسهم وسندات دين) يضع أدوات التوجيه والرقابة والإشراف والتنفيذ والإجراءات الجزائية في لجنة واحدة تؤلف من قبل أطراف السوق. بما فيها مصرف لبنان. وهذا يذكرنا إلى حد كبير بمجلس الإنماء والإعمار الذي حصر التخطيط والتمويل أو التلزيم والمراقبة في يد واحدة.

هل يعتقد منظرو الاتفاقات الرضائية الذين يعدون هذا المشروع انهم قد تمكنوا من تخطي الحلقة المغلقة للمتعاملين في هذه السوق، التي من ميزاتها تضارب المصالح وتسرب المعلومات والتلاعب بعروض البيع أو الشراء وتحديد الأسعار.

وهل يعتقدون أنهم استطاعوا تجاوز الأسباب التي أعاقت نمو بورصة بيروت، ومنها الذهنية العائلية للشركات وشفافية المعلومات وغياب الإعلام الصحيح وصورية الميزانيات الحاسبية وتلاعب الوسطاء وعدم التمكن من التلاعب بمدخرات صغار المستثمرين وغياب قانون عقوبات حازم لمدققي الحسابات؟

وهل يعتقدون أنهم وفّروا لحاملي محفظة الأسهم والسندات إمكان تسييل جزئي أو كلي للمحفظة دون التعرض لخسائر كبيرة عبر نظام (Fixing) المزمع اعتماده؟

وهل يعتقدون أنه بإمكان مشروعهم منع التلاعب من قبل كبار المساهمين وأصحاب القرار بموجودات الشركة أو الشركات التي يتولون رئاستها من الافادة المباشرة وعلى حساب صغار المساهمين، تماماً كما حصل مع روجيه تمرز أيام توليه رئاسة إنترا للاستثمار، التي كانت أكبر وأهم شركة مساهمة لبنانية آنذاك بما لها من امتدادات متنوعة الأنشطة.

## ٤ ـ ما هي الحلول؟

في اعتقادنا أن هذه المخاطر لا تزال قائمة في ظل المشروع المقترح، والحل الأفضل يكمن في:

**أ ـ تفعيل السوق الأولية:** يمكن تفعيل السوق الأولية عن طريق عصرنة القوانين اللبنانية المنظمة للأعمال التجارية، والتي لم تعد تتناسب مع متطلبات العصر. مع ضرورة تبسيط الإجراءات وتأمين الحماية للمستثمر.

كما أن تشجيع قيام مصارف أعمال وصناديق استثمار يزيد من فرص قيام شركات متوسطة وكبيرة الحجم ويغذي السوق بالصكوك المالية من أسهم وسندات.

هذه الخطوات تعطي فرصة أكبر للمستثمرين للاسهام في الشركات والتعامل بالصكوك المالية. فلا يبقى التعامل محصوراً ضمن نطاق مجموعة ضيقة.

كذلك نرى أنه على القانون اللبناني الزام الشركات القائمة، أو التي قد تنشأ، تسجيل جزء من اسهمها في التداول لا يقل عن ٢٥ إلى ٣٠ في المئة من مجموع رأس مالها.

**ب ـ تفعيل بورصة بيروت:** إن البورصة التي توقفت عن العمل في منتصف السبعينات، لا يزال قانونها ساري المفعول، وهو عُدِّل عام ١٩٨٥. وفي اعتقادنا أن الإبقاء على بورصة بيروت مع إدخال تعديلات جديدة على قانونها يلحظ المتغيرات والمعطيات الحالية يبقى أفضل من إنشاء سوق موازية عبر شركة لبنان المالية.

ومن التعديلات التي نراها ضرورية وملحة لتأمين حسن سير البورصة هي:

ـ إنشاء هيئة رقابة مستقلة عن لجنة إدارة البورصة تعيَّن من قبل السلطات السياسية ويتم اختيار أعضائها من بين أهل الاختصاص، على ألاَّ يتعاطى أي منهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتداول الصكوك والأوراق المالية ولا يكون مرتبطاً بأي من أطراف السوق.

ـ تقوم هذه الهيئة بالرقابة الفعلية والميدانية على أعمال لجنة الإدارة وعلى صحة المعلومات المالية العائدة للشركات المسجلة في البورصة. ويكون من المهام الأساسية لهذه الهيئة حماية المستثمر من التلاعبات والحفاظ على قدرة السوق الإستيعابية للحد من الانهيارات المالية.

ـ إن تحديد المخاطر واجب وطني لتحاشي ما حصل مع نامورا سكيوريتز (Na-moura Securities) التي شجعت على تملك أسهم في الموجودات العقارية للهيئة المشرفة على مؤسسات الادخار والتمويل (Saving and Loans) في الولايات المتحدة، حيث فرضت الحكومة اليابانية على هذه الشركة التعويض الكامل مقابل التوظيف

بالأسهم، لأنها لم توضح المخاطر سلفاً لحملة الأسهم بصورة واضحة ولم تتقيد بموجبات الاعلام الصارمة التي توجب توضيح مخاطر الاستثمار.

وهذا ما حصل في لبنان أواسط الستينات بسبب فقدان الرقابة حين أفلست شركة I.O.S وشركة «المستثمرون المتحدون» والحقتا بالمستثمر اللبناني خسائر فادحة. ولم يعاقب أي من المسؤولين عن هاتين الشركتين.

ـ ولما كانت السوق المالية في طبيعتها سوقاً ترسملية وفي ظاهرها سوقاً تضاربية، فإن وجود هيئة الرقابة يؤمن توازناً بين العرض والطلب ويحد من مفاعيل المضاربين والمتلاعبين.

ـ أخيراً، نرى أن لبنان اليوم يحتاج أكثر من أي وقت مضى، إلى سوق مالية سليمة تتكامل مع القطاع المصرفي لتأمين الحاجات التمويلية لإعادة رسملة الشركات وتطوير قدراتها الإنتاجية.

ولا بد من التحذير من الإتجاه العام السائد حالياً لجهة مزاحمة القطاع الخاص في استقطاب المدخرات المحلية لأغراض تمويل الاستثمارات الخاصة والعامة التي ترتبها خطة النهوض الاقتصادي المقدرة بأكثر من ١٨ مليار دولار. وإذا كان لا بد من انفاق من قبل القطاع الخاص على استثماراته بشكل مضاعف لحجم البرنامج الاستثماري العام، فهذا يستدعي توفير المدخرات الخاصة وما ينجم عنها من سيولة لتوظيفها في الدورة الاقتصادية المنتجة التي عمادها الشركات الصغرى والمتوسطة والكبرى، التي بنينا نظامنا للسوق تلبية لحاجاتها التمويلية.

وفي رأينا أن الإشراف والرقابة الفعليين من قبل مصرف لبنان على تنظيم العمليات الائتمانية والسوق الثانوية الرديفة قد يؤديان إلى تغيير جذري في طبيعة عمل مصرف لبنان النقدية أولاً وآخراً، من جهة، وإلى خلق نوع من أدوات التمويل المستندة إلى إجراء خاص يحمل مخاطر جمة على توازن السوق الإقراضي والإئتماني والإسنادي، الذي ينجم عنه توجيه المدخرات نحو مشاريع واستثمارات محددة، وذلك على حساب دفع الدورة الاقتصادية وتحفيزها نحو مرحلة النمو.

على الرغم من المحاولات الحثيثة لخلق توازن في موازنة الدولة فإن العجز لا يزال سمة المرحلة، وبالتالي فإن سندات الخزينة ستبقى العامل المؤثر الأساسي في السوق المالية. ومن هنا أهمية التركيز على الجهاز المصرفي لكونه الأداة الأكثر تمرساً في هذا الحقل، وبالتالي تكريس الإهتمام الكبير لحماية هذا الجهاز بموارده واستعمالاتها.

وفي رأينا أن إحـياء بورصة بـيروت بعد إدخـال التعـديلات المطلوبة على نظامـها يتكامل مع توجهات القطـاع المصرفي ليسـاهم في تفعيـل الشركات بحجومهـا المختلفة التي تكوّن العمود الفقري لنظامنا الاقتصادي الحر. هذا مع التأكيد أن القطاع المصرفي مجهـز بالخبرات والمعلومات التي تؤهله لتقـدير الحاجات التمويليـة لمختلف القطاعات الاقتصادية وتلبيتها.

ألبير نصر (*)

# السوق المالية
# تعقيب

في هذه المداخلة المقتضبة، وتعقيباً على بحث أعطى الموضوع حقه تحليلاً ورؤية، سوف أحاول التمييز بين الضرورة الاقتصادية إلى قيام الأسواق المالية وبين مشروع السوق الثانوية ومخاطر انحرافه عن أهدافه.

الأسواق المالية هي أساساً سبيل تحقيق الإنماء والنمو، لأن لهذه الأسواق دوراً طاغياً في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستعمالات الاستثمارية الأجدى اقتصادياً. وتمثل هذه الأسواق رافداً تمويلياً رديفاً ومكملاً للتسليف المصرفي، ومن الطبيعي أن يؤدي نشوؤها وتقدم نشاطها إلى إحداث تحول في دور المصارف التجارية في عملية الوساطة بين الإدخار والاستثمار (Disintermediation). غير أن دور الأسواق المالية في دفع النمو الاقتصادي مرهون بقدرتها على تحويل المدخرات إلى أدوات تمويل يفيد منها المستثمرون لتنفيذ مشاريع بآفاق مالية طويلة. والأسواق المالية النشطة والمنتظمة تؤلف قطباً جاذباً للموارد المالية من الخارج، وبذا تتيح مجالات أوسع للإنماء والنمو. هذه هي في الواقع الركائز الأهم التي تدعم التوجه نحو إنشاء أسواق مالية يكون لها دور فاعل في تمويل إعادة الإعمار.

**إن دور الأسواق المالية في دفع النمو الإقتصادي مرهون بقدرتها على تحويل المدخرات إلى أدوات تمويل يفيد منها المستثمرون لتنفيذ مشاريع بآفاق مالية طويلة**

ومن هذه المنطلقات نفهم أيضاً المخاوف التي يثيرها أصحاب النيات الحسنة، والتي سوف نلخصها ونعلق عليها بالآتي:

١ ـ هنالك تخوف أن يتحول التداول بالأدوات المالية من سندات وأسهم إلى عمليات

---

(*) مستشار اقتصادي ـ بيروت.

مضــاربة تأتي على المدخرات المتـواضعة وتعطل الدور الإقـتصادي للأســواق المالية، عنينا دورها في توفـير التـمويل الطويل الأجل ودورها في توجـيه الموارد الماليـة نحو الاستثمارات الأجدى.

طبعاً هذا التخوف مبرر، وخصوصاً في غيـاب ما يصح تسميته «تراث» الاستثمار المالي لدى جمهور المدخرين. ومن هنا ضرورة توعية هذا الجمهور على المخاطر الملازمة لكل أداة مالـية تطرح للتـداول وعلى مخاطر الإنـزلاق إلى غمار المضــاربة، ولكن لا بد أيضاً من توعية جمهور المدخرين على إمكانات تحقـيق مردود مجزٍ نتيجة خيار صائب لأدوات مالية آمنة وحافظة للقيمة.

أما المضاربة المحترفـة التي توجهها توقعات مبنية على تحـليل اقتصادي أو مالي أو تقني، فلا بد من التسليم بأن دورها ليس سلبياً بالمطـلق. فالرساميل المضاربة لها دور في تنشـيط الأسواق وجعلـها أكثـر سيـولة. وشرح هذه المفـارقة بسيط، فالمضــاربون هم تلك الفئة من المتعــاملين في الأسواق الذين يتحملون مخاطر يسعى المستثمرون لدفعها عن مراكزهم السوقية. وفي غياب المضاربة المحترفة ينـقطع التداول وتفقد الأسواق مقداراً مهمـاً من مرونتها وسـيولتها. من هنا نقـول إن على السلطة الرقابية أن تقـمع حصراً المضاربة غير المشروعة وهذه تحددها قوانين السوق.

**لا بد من قيام أسواق مالية ترعاها سلطة إدارية وسلطة رقابية مستقلتان**

٢ ـ قد يتخوف الـبعض من تراجع في النشاط المصرفي لا يخدم متطلبـات التمويل في حقبة الإعمار. وفي هذا السياق يمكن تأكيد ما يلي:

أ ـ لن يؤدي نشوء أسواق مـالية إلى تراجع حجم الودائع في حـال تحويل جزء من هذه الودائع إلى أسهم وسندات لمؤسســات وشركات مقيمة، إذ إن هذا الـتحويل يحدث تغييراً في بنية الودائع المصرفية فحسب.

ب ـ الأسواق المالية النشطة سوف تفتح لـلمصارف آفاق «تسنيد» أو «سندنة» (أي التحويل إلى سنـدات) أجزاء من مطلوباتها ـ بشكل شهـادات إيداع ـ وكذلك أجزاء من موجوداتها ـ بشكل سندات ـ عـمادها محفظة التسليفـات. هذه العملية تمكن المصارف القادرة على تسويق سنداتها من المحافظـة على حجم دورها الوسيطي أو حتى التوسـع من خلال الأسواق المالية.

٣ ـ يشير البعض إلـى أن الأسواق المالية المنفتحة على الخـارج سوف تسهل توجه الرساميل المحليـة نحو الاستثمار في أدوات مـالية تصدرها شركات ومؤسـسات غير مقـيمـة، فتفـقد البـلاد جزءاً من مـواردها. هذا صحيـح، ولكن الصحيـح أيضاً هو أن

الأسواق المالية المنفتحة، التي ترعاها أنظمة وقوانين يأمن إليها المستثمرون الأجانب، لا بد من أن تتطور لتصبح منافذ للاستقراض العام والخاص من الأسواق العالمية للسندات. وهذا خيار لا بد من أن نأخذ فيه، وخصوصاً بعدما أثبتت تجربة العام المنصرم (١٩٩٣) صعوبة تأمين الموارد المالية المطلوبة في هذه الحقبة من خلال اتفاقات الإقراض الثنائية.

لكل ما سبق نرى ضرورة اقتصادية ملحة إلى قيام أسواق مالية ترعاها سلطة إدارية وسلطة رقابية مستقلتان. غير أنه بين الأسواق المالية التي نرى فيها منصة انطلاق الإعمار والتعافي الاقتصادي وبين السوق الثانوية التي يُخطط لإنشائها فارق شاسع. وفي هذا السياق لا يسعني إلا أن أضيف إلى الإنتقادات التي وردت في ورقة انطوان شويري ما يأتي:

(١) في غياب الإطار التشريعي المتكامل وفي غياب السوابق والأعراف في الممارسات المالية، لا نستبعد أن تجنح السوق الثانوية عن الأهداف التي وضعتها السلطات النقدية لها لتستحيل حقل تجارب قد نستخلص منه العبر وقد نسن بناءً على تطوراته القوانين، ولكن بأي ثمن؟ فالبعد القانوني والرقابي في إطار الأسواق المالية يسعى لتأمين هدفين أساسيين: (أ) حماية مدخرات المتعاملين من غير المضاربين، و(ب) تحصين السوق من مخاطر الإنهيار الملازمة لدينامية التداول (The Endemic Risk of Failure).

(٢) نورد ههنا تساؤلات لم نجد لها شروحات وافية ومنطقية:

- في غياب المراجع القانونية والسوابق والأعراف، كيف ستعاقب المخالفات والتجاوزات والممارسات الجانحة المتعلقة بالتداول، سواء ارتكبها مساهمون أو ارتكبها وسطاء أو مضاربون؟ وأساساً، من هي الجهة التي ستحدد ما هو التصرف الذي يعد مخالفاً لقانون لم يَرَ النور بعد؟ فهل هناك مثلاً بند قانوني يعرف المضاربة غير المشروعة وبنود جزائية تلحظ لكل حالة عقاب؟

- كيف سيكون تصرف السلطة السوقية - أيًّا كانت هذه السلطة - إذا ما انهار التداول ولم يلتزم صانعو السوق (Market Makers) تعهداتهم؟

(٣) إن مشروع السوق الثانوية جاء ليتيح إمكان تسييل أسهم اكتتب فيها مستثمرون لبنانيون وعرب، وتأمين سيولة الأدوات المالية هو من الحقوق البديهية لحاملي هذه الأدوات، غير أن السؤال الأساس يبقى: هل تسرعنا في إطلاق عمليات السوق المالية أم أننا تباطأنا في رسم الإطار التشريعي والرقابي لهذه العمليات؟

فادي عسيران (*)

# السياسة النقدية

## مقدمة

يشهد القطاع المصرفي في لبنان حالياً موجة من طلب تحويل المدخرات بالعملات الأجنبية، إلى ودائع بالليرة اللبنانية. وقد بدأت هذه الموجة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ في إثر تولي رفيق الحريري مهام رئاسة الحكومة. ولا تزال هذه الموجة مستمرة منذ ذلك الحين، فخلال شهر تشرين الأول/اكتوبر وحده تم تحويل ما يقارب المليار دولار إلى ليرات لبنانية، فانخفضت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى مجموع الودائع من نحو ٨٧ في المئة أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إلى ٧٠ في المئة أواخر تشرين الأول/اكتوبر.

**إن استمرار موجة تحويل الودائع من عملات أجنبية إلى الليرة اللبنانية تفرض على المصرف المركزي مراجعة سياسته النقدية من حيث أهدافها ووسائلها**

وقد انخفضت وتيرة التحويل إلى الليرة اللبنانية بعد «أثر الحريري» (Hariri Effect) دون أن تتوقف نهائياً. فبقيت النسبة ٧٠ في المئة. إلا أن هذه الوتيرة أخذت في التزايد منذ مطلع العام ١٩٩٤، محدثة تغييراً بنيوياً في تركيبة موارد القطاع المصرفي.

إن لبننة الودائع (على عكس ما سمي الدولرة) لها انعكاسات عديدة ومهمة على صعيد المؤشرات النقدية، من سعر الصرف إلى سعر الفوائد وحجم الكتلة النقدية والسيولة المتوافرة للمصارف، كما أنها تؤثر في حجم الاكتتاب في سندات الخزينة وفي ربحية المصارف عبر تعديلها هامش الفوائد.

كما ان استمرار موجة تحويل الودائع من عملات أجنبية إلى الليرة اللبنانية تفرض

(*) مدير عام بنك لبنان والمهجر.

على المصرف المركزي مراجعة سياسته النقدية من حيث أهدافها ووسائلها، كما تفرض على المصارف التجارية مراجعة إدارة محفظتها وسيولتها محررة بالعملات الأجنبية أو بالليرة اللبنانية.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الأضواء على الموضوعات التي تثيرها عملية تحويل المدخرات هذه وسبل تدارك آثارها السلبية، وخصوصاً على المدى القصير حيث يتبين أن هناك كلفة لفترة التأقلم (Adjustment Period) وبالتالي يجب توضيح سبل توزيع هذه الكلفة ومن يتحمل أعباءها.

## ١ ـ هدف السياسة النقدية

إن هدف السياسة النقدية المعلنة من قبل حاكمية مصرف لبنان، الذي يمكن استنتاجه من الممارسة اليومية في الأسواق النقدية، يتلخص بالمحافظة على استقرار سعر صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية في حال تعرض الليرة لضغوط سلبية، والسماح بالتحسن التدريجي في سعر الصرف في حال تعرض الليرة لضغوط إيجابية. وبالفعل فإن التوقعات الإيجابية أدت إلى موجة تحويل في المدخرات بالعملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية دون أن تؤدي في المقابل إلى تحسين كبير في سعر الصرف. فباستثناء الربع الأخير من عام ١٩٩٢ حيث تحسن سعر الصرف ٢٤ في المئة أو ما يعادل ٧٢ في المئة سنوياً، فقد تحسن سعر الصرف خلال عام ١٩٩٣ بمعدل ٧ في المئة فقط، ليقفل سعر صرف الدولار على ١٧١١ ليرة في نهاية العام. كما أن الضغوط السلبية التي واجهتها الليرة اللبنانية في شباط/ فبراير ١٩٩٣ لم تؤد إلى تراجع سعر الصرف، بل إلى خسارة المصرف المركزي احتياطياً كبيراً من مخزونه من القطع تلبية للطلب عليه ودعماً لسياسة المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة. وإذا كان هدف السياسة النقدية المتبعة يصب في خانة دعم الاستقرار الاقتصادي وتوفير مناخ من الثقة للمستثمرين والمدخرين كما يصبو إلى لجم التضخم النقدي، فإن استقرار سعر الصرف لا يؤدي إلى الأهداف الاقتصادية المذكورة إلا على المدى المتوسط، أي حين يتأكد المدخر والمستثمر على حد سواء أن المصرف المركزي لديه المصداقية الكافية لتنفيذ أهداف السياسة النقدية، على الرغم من الضغوطات التي سيتعرض لها. والامتحان الحقيقي لنجاح السياسة النقدية، يكمن إذاً في عامل الوقت، أي في حال مرور فترة زمنية معينة مشوبة بالضغوطات وبقاء سعر الصرف مستقراً يمكننا القول إن السياسة النقدية نجحت في تحقيق أهدافها.

## ٢ ـ سياسة سعر الصرف

إن الهدف المرسوم للسياسة النقدية حالياً يملي على حاكمية مصرف لبنان استعمال التدخل في سوق القطع كأداة أساسية من أدوات السياسة النقدية. فيقوم مصرف لبنان يومياً بشراء الفائض من العملات الأجنبية المعروضة في السوق بأسعار يخفف بها من سرعة تدهور سعر الصرف إذا ما تركت السوق تتوازن تلقائياً. وفي المقابل يؤدي هذا التدخل إلى ضخ سيولة نقدية بالعملة اللبنانية تتحول في نهاية المطاف إلى شراء سندات خزينة في السوق الأولية. فالمصارف التجارية التي لا تريد تحمّل مخاطر قطع تجاه زبائنها، والتي لا يخولها القانون القيام به إلا ضمن شروط وحدود معينة، لا مفر من أن تبيع موجوداتها بالعملات الأجنبية وتحصل على سيولة بالليرة. ونظرياً يمكن المصارف استعمال هذه السيولة إما في زيادة القروض أو في شراء سندات خزينة. وبالفعل فإن المصارف التجارية تمكنت من زيادة قروضها بالعملة المحلية، فارتفعت القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية من ٤٥٠ مليار ليرة لبنانية في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ إلى ما يقارب ٦٣٠ مليار ليرة في نهاية عام ١٩٩٣، أو ما يعادل ١٨٠ مليار ليرة لبنانية من أصل ما يعادل ١٣٠٠ مليار ليرة.

إلا أن نسبة هذه القروض المعقودة بالليرة إلى مجمل القروض لا تزال منخفضة؛ فمن ٦,٨ في المئة في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وصلت هذه النسبة إلى ١٠,٧ في المئة في نهاية عام ١٩٩٣. وعدم اتساع رقعة القروض بالعملة المحلية سببه ارتفاع الفوائد المدينة على الليرة، وهذا ما يفرض على المصارف اللجوء إلى شراء سندات خزينة لاستعمال هذه السيولة الفائضة. إلا أن اللافت للنظر هنا أن نسبة السندات هذه إلى الودائع المحررة بالليرة اللبنانية تفوق الاحتياطي المفروض عليها، أي ما يعادل ٦٣ في المئة. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ كانت نسبة السندات إلى الودائع تساوي نحو ٧١ في المئة، وبلغت في نهاية عام ١٩٩٣، ٨٤ في المئة، أي أن المصارف التجارية زادت محفظتها من السندات على احتياطيها الالزامي من ٨ إلى ٢١ في المئة. ومن هنا فإن الكلام على خفض الاحتياطي الالزامي في ما يخص سندات الخزينة ليس له قيمة آنية لتنشيط القروض. فلو كانت المصارف تحتفظ بنسبة قريبة من الاحتياطي المفروض عليها لأمكننا القول إن تدبيراً كهذا (خفض الاحتياطي) من شأنه تحفيز المصارف على الإقراض بالليرة اللبنانية وإن المصارف لا تقدم عليه بسبب الاحتياطي.

## ٣ ـ سياسة سعر الفوائد

إذاً في غياب الطلب على القروض بالليرة اللبنانية تحاول المصارف الإفادة من

السيولة المتوافرة لديها بالاكتتاب في سندات الخزينة. ومن المعروف أن الحكومة اللبنانية أقدمت خلال العام ١٩٩٣ على استعمال أسلوب المناقصة في تحديد الفوائد في إصدار سنداتها لفترة ثلاثة أشهر وستة أشهر واثني عشر شهراً، وأبقت على تحديدها هي للفائدة على سندات فئة السنتين. ولا شك في أن هذا التدبير يتلاقى مع هدف تحرير الفوائد وجعلها تعبر عن واقع السوق النقدية. كما أن لهذا التدبير حسنات إضافية، أهمها جعل سعر الفائدة السعر المتحرك الذي يوازن بين حاجات السوق بدل أن يكون سعر الصرف هو المتحرك(١).

إلا أن هناك ملاحظات يجب ذكرها كي نحصل على صورة أدق لسوق السندات وأسعار الفوائد. فإن أسلوب المناقصة لا يمكن أن يكون فعالاً دون تحديد حاجة الدولة إلى حجم السندات ضمن كل فئة من الفئات المصدرة. لرب قائلٍ يقول: إن حاجة الدولة هي أقل منها ما تكتتب المصارف به حالياً، وبالتالي فإن عدم استعمال المصارف التجارية ما لديها من فائض سيؤدي إلى فقدان مورد أساسي لها. هذا صحيح، إلا أنه لا يمنع أن يقوم المصرف المركزي بإصدار سندات دين، وخصوصاً من الفئات المتوسطة المدى، أي من ثلاث إلى خمس سنوات، يمكنه بها امتصاص السيولة الفائضة.

**الامتحان الحقيقي لنجاح السياسة النقدية يكمن في عامل الوقت، أي في حال مرور فترة زمنية معينة مشوبة بالضغوطات وبقاء سعر الصرف مستقراً**

من جهة أخرى فإن تحديد الفائدة من قبل الخزينة على فئة سندات السنتين وضعت سقفاً على سائر الفوائد يصعب تجاوزه. وفي غياب سوق نقدية نشطة ووجود احتياطي الزامي مكون من سندات باتت فئة السنتين الملاذ الأخير للمصارف التي لا تتمكن عبر عروضها في المناقصة من الاكتتاب في فئات السندات التي هي أقل من سنة. فإذا تقدم مصرف ما للاكتتاب في سندات إحدى هذه الفئات ولم يتمكن من الاكتتاب لكون أسعاره لم تؤخذ في المناقصة، فما عليه إلا أن يكتتب على الأقل بالكمية الواجب أن يكتتب بها (بسبب الاحتياطي الالزامي) في فئة سندات السنتين. وهذا ما لمسناه في الآونة الأخيرة، حيث إن معظم الاكتتاب يذهب إلى هذه الفئة من السندات. وهذا الأمر يحمِّل المصارف مخاطر من نوع جديد، وهي ما يسمى مخاطر الآجال (Maturity Risk). فالمعلوم أن الودائع في

(١) انظر: فادي عسيران، «تقويم السياسة الاقتصادية للجمهورية الثانية،» في: **وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاقتصادي** (بيروت: مركز الدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٠٧ ـ ١٤١.

معظمها قصيرة الأجل (تقدر إحدى الدراسات معدل آجال الودائع بنحو الأربعين يوماً) في حين توظف المصارف هذه الودائع (عدد الاحتياطي النقدي والقروض) بسندات تذهب أكثريتها إلى فئة السنتين.

إن استمرار موجة التحويل إلى الليرة اللبنانية ووجود فوائض في السيولة يخفف من خطورة الآجال. إن أي تغيير مفاجىء في التوقعات وعودة الطلب على العملات الأجنبية سيسبب إرباكاً لدى المصارف التجارية، بسبب عدم تجانس المطلوبات والموجودات من حيث الآجال. ولا شك في أن المصرف المركزي يمكنه دائماً أن يحتاط لهذا الأمر ويحسم سندات الخزينة لديه. إلا أن تجربة الجهاز المصرفي في هذا الصدد ليست مشجعة (وإن كان يجب عدم تحميل وزر الحاكمية الحالية سياسات الحاكميات السابقة) وخصوصاً أن أي تحويل إلى الدولار يمكن أن يحمل في طياته موضوعاً سياسياً، وبالتالي تصبح السياسة النقدية أداةً لتنفيس احتقان شعبي. وقد راوحت التجربة السابقة ما بين رفع سعر حسم السندات إلى فوائد غير طبيعية وبين منع الحسم كلياً. ولا يمكن الحكم على سياسة حاكمية مصرف لبنان الحالية لكونها لم تتعرض لضغوط سلبية، وبالتالي لا يمكن معرفة رد فعلها، ولذلك لا يمكن إلا القول إن المصارف التجارية تتحمل مخاطر آجال بسبب توظيفاتها في سندات فئة السنتين.

**إن أي تغيير مفاجىء في التوقعات وعودة الطلب على العملات الأجنبية سيسبب إرباكاً لدى المصارف التجارية، بسبب عدم تجانس المطلوبات والموجودات من حيث الآجال**

ومن هنا تكمن أهمية بروز سوق ثانوية فعلية للسندات. وهذه السوق لا يمكن أن تقوم بوجود اتجاه واحد في السوق، سواء أكان طلباً أم كان عرضاً، كما كانت الحال ولا تزال حتى الآن. كما أن غياب الطلب على القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية ينفي الحاجة إلى حسم السندات. علماً أن مصرف لبنان بدأ بتشجيع عمليات المقايضة (Swap) في سندات الخزينة ضمن سياسته الآيلة إلى تطوير السوق المالية[٢]. وفي هذا الإطار يكمن دور المصرف المركزي في مجالين: الأول، أن يقايض بعضاً من سنداته بسندات المصارف؛ والثاني، أن يشتري من المصارف سندات بأسعار معينة (أسعار تشجيعية حتى الآن) تاركاً لهذه المصارف الاكتتاب في السوق الأولية بسندات ذات آجال أنسب.

(٢) انظر: يوسف الخليل، «بعض المواضيع المطروحة في اللقاء مع المصارف الذي انعقد في مصرف لبنان بتاريخ ١٩٩٣/٩/٧،» (بحث غير منشور).

من الواضح أن المصارف يمكنها أن تحقق ربحاً ترسملياً في حال بيع السند لمصرف لبنان، لكون معدلات الفوائد انخفضت عنها حين تم الاكتتاب الأولي، إلا أن المصارف (بغياب الطلب على توظيفات أخرى) ستعاود الاكتتاب في سندات جديدة ولكن بفوائد منخفضة.

أدت زيادة حجم الاكتتاب بسندات الخزينة (وبغياب تحديد حاجة الخزينة) إلى فائض في حساب الحكومة اللبنانية لدى المصرف المركزي. ففي حين كان هذا الحساب[٣] مديناً بمبلغ ٥٢٠ مليار ليرة في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ فهو أصبح دائناً بنحو ١٤٠٠ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ١٩٩٣. وقد حدا هذا الوضع بوزارة المالية إلى خفض المردود على سند السنتين من ٣٩,٢٠ في المئة في أواخر شهر آب/أغسطس ١٩٩٢ إلى ٢٤ في المئة في نهاية عام ١٩٩٣.

لا شك في أن سياسة خفض الفوائد مبررة، لكون حجم الاكتتاب يفوق حاجة الخزينة نظرياً، وبالتالي على الحكومة أن تخفض كلفتها للاقتراض، وخصوصاً أن بند الفوائد يمثل ٣٢ في المئة من مجموع موازنة عام ١٩٩٤، وقد بلغ حجمها ١٣٥٨ مليار ليرة (أي نحو ٨٠٠ مليون دولار سنوياً بمعدل صرف يساوي ١٧٠٠ ليرة للدولار).

أما الهدف الثاني لسياسة الفوائد فهي جعل الليرة اللبنانية أداة نقدية للتداول. ولتحقيق هذا الهدف لا بد من أن تعود سوق الإقراض بالعملة المحلية إلى سابق عهدها. وهذا لن يتم إلا في حال انخفاض الفائدة المدينة. وبما أن أسعار الفوائد مترابطة في ما بينها فإن الخفض التدريجي في فائدة السندات لا بد من أن ينعكس انخفاضاً تدريجياً على الفوائد الدائنة على حد سواء. إلا أن عامل الوقت مهم هنا. فالاقراض الفعلي بالليرة اللبنانية لن يبدأ قبل أن تصبح الفائدة المدينة على الليرة اللبنانية تساوي الفائدة المدينة على الدولار أو أكثر قليلاً (وخصوصاً في ظل اتجاه السوق إلى تحسين سعر صرف الليرة). وبالتالي، لا بد من مرور فترة زمنية ربما قاربت السنة قبل أن تحفز الفوائد الاقتراض بالليرة اللبنانية. وإن فترة التأقلم هذه لا بد من أن تلقي بظلالها على العمل المصرفي وربحيته.

---

(٣) أعني بهذا الحساب التسهيلات الممنوحة لدى الحكومة والمؤسسات الحكومية ناقص ودائع الخزينة وصندوق الضمان الاجتماعي دون احتساب فروقات القطع.

## ٤ ـ آثار السياسة النقدية في المصارف التجارية

إن الانخفاض التدريجي للفائدة على السندات سينعكس على الفائدة الدائنة والمدينة لدى المصارف التجارية. إلا أن الانخفاض على الفائدة المدينة، كما رأينا، ليس ذا قيمة قبل فترة معينة، لذلك فإن الهامش بين فائدة السندات والفائدة الدائنة هو الذي سيؤثر في ربحية المصارف في الفترة هذه. إلا أن اللافت هو أن هامش الفائدة هذا سينخفض كلما انخفضت فوائد السندات. فعلى المصارف أن تودع ١٠ في المئة من وديعتها دون مقابل (احتياطي نقدي) و٣ في المئة بفائدة منخفضة تصل إلى ٦ في المئة (سندات خاصة). كما أن معدل الاحتياطي الذي تحتفظ المصارف به لحاجاتها التشغيلية يصل إلى أكثر من ٢ في المئة. وهذا يعني أنه من أصل الوديعة الجديدة بالليرة اللبنانية هناك ١٥ في المئة تقريباً توظف دون مقابل، في حين توظف الـ ٨٥ في المئة الباقية في سندات خزينة. هذا يعني أن على الفائدة الدائنة أن تساوي ٨٥ في المئة من فائدة السندات كي لا يتحمل المصرف أية خسارة من حيث التوظيف.

إن وجود الاحتياطي النقدي يحتم انخفاض هامش الفائدة كلما انخفضت فائدة السندات. ولكن كيف يتم ذلك؟ إذا كانت فائدة السندات تساوي ٢٠ في المئة تحتم أن تكون الفائدة الدائنة ١٧ في المئة على الأكثر (أي ٨٥ في المئة من فائدة السندات) وبالتالي، كان الهامش ٣ في المئة. وانخفاض فائدة السندات إلى ١٧ في المئة يعني انخفاض الفائدة الدائنة إلى ١٤,٤٥ في المئة، وبالتالي، انخفاض الهامش إلى ٢,٥٥ في المئة. وكما نعلم، فإن الأعباء التشغيلية للمصارف من أجور موظفين وأعباء أخرى، تمثل نسبة ثابتة من كلفة الودائع. فإذا احتسبنا هذه الكلفة على أساس ٢ في المئة من كلفة الودائع لتبين لنا أن ربحية المصارف انخفضت تلقائياً من ١ في المئة من مجموع الودائع الممنوحة بالليرة اللبنانية إلى ٠,٥٥ في المئة. هذا الأمر يكون مصدر قلق للمصارف التجارية وخصوصاً إذا ما تعاظمت أهمية الودائع بالليرة اللبنانية ونسبتها إلى مجموع الودائع.

لا شك في أن المنافسة بين المصارف التجارية تمنع انخفاض الفوائد الدائنة أكثر من نسبة انخفاض فوائد السندات. إلا أن المهم أكثر هو منافسة المصرف المركزي للمصارف التجارية في هذا الصدد. فانخفاض معدلات الفائدة تحفز المودع على التفتيش عن الفوائد العالية نسبياً. وبما أن لدى المودع القدرة على الاكتتاب بسندات خزينة تساوي حدود الوديعة الصغيرة جداً (عشرة آلاف ليرة) فإن الخوف من خروجه من الجهاز المصرفي (Disintermediation) وشراء سندات خزينة مباشرة

يفرض على المصارف عـدم خفض معدلات الفوائد الدائنة أكـثر مما تفعل. إن بيع السند للجمهور بالفـوائد نفسها التي يتلقاها المصرف حق مـن حقوق المودع، إلا أنه يؤخر في تعميم هذا الانخـفاض. وفي هذا الصدد لا بد من الاقتـراح على حاكميـة مصرف لبنان ووزارة المالية رفع السقف الذي يمكن الجمهور أن يشـتري به سند خزينة مباشرة من المصـرف المركـزي إلى ١٠٠ مليـون ليـرة مـثلاً، أو أخـذ عـمـولة تسـاوي على الأقل الاحتياطي النقدي المفروض على المصارف التجارية.

طلال البابا (*)



# السياسة النقدية

## تعقيب

تتسم ورقة فادي عسيران بالطابع العلمي في معالجة الموضوع وبالخبرة الوفيرة في السياسة النقدية وشؤون القطاع المصرفي. وهذا ما جعل الورقة تركز على الناحية التقنية المحضة لمسألة السياسة النقدية. وانطلاقاً من ذلك سأحاول التركيز على الإنعكاسات الإقتصادية للسياسة النقدية على مجمل الإقتصاد الوطني.

من المعروف أن السياسة النقدية تمارس تأثيراً كبيراً في الإقتصاد الوطني، وخصوصاً خلال الأزمة التضخمية التي يعانيها الاقتصاد، وتأثيرها ينطلق من طبيعة العلاقات المتشعبة التي تربط السياسة النقدية بمختلف أنشطة السوق.

لذلك تتحمل السياسة النقدية مسؤولية كبيرة في إنقاذ الإقتصاد من الحالة التضخمية وإرساء أسسٍ نقدية سليمة تمكنها من دفع عجلة الإقتصاد نحو النمو وتهيئة الظروف الضرورية لنشاط القطاع المصرفي اللبناني ودوره في إعادة بناء وإعمار الإقتصاد اللبناني. كما أن أي خطأ في السياسة النقدية، في ظروف لبنان الحالية، قد يؤدي إلى خسائر ضخمة للإقتصاد ويؤثر سلباً في عملية النهوض وفي حياة اللبنانيين.

**هل الاستقرار في سعر صرف الليرة الذي تأمن حتى الآن هو المستوى المطلوب لتأمين نمو اقتصادي واجتماعي في هذه المرحلة من نهوض الإقتصاد اللبناني**

يقول عسيران إنه خلال شهرين من تولي رفيق الحريري رئاسة الحكومة تم تحويل مليار دولار إلى النقد اللبناني، فانخفضت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية من نحو ٨٧ في المئة إلى ٧٠ في المئة. وفي نهاية عام ١٩٩٣، أي بعد سنة وشهرين من وصولها إلى ٧٠ في المئة من الودائع بالعملات الأجنبية، أصبحت

(*) أستاذ في كلية الإقتصاد وإدارة الأعمال ـ الجامعة اللبنانية.

هذه النسبة ٦٨ في المئة والودائع بالليرة اللبنانية ٣٢ في المئة. وقد وصلت نسبة الودائع بالليرة اللبنانية في نهاية شباط/ فبراير ١٩٩٤ إلى ٣٨ في المئة في مقابل ٦٢ في المئة بالعملات الأجنبية. والحقيقة أن الأغلبية الساحقة من الاقتصاديين لا تشير إلى مصدر الإحصاءات والأرقام. وهذه المسألة تحتاج إلى الدقة التي قد تكون غير متوافرة في الظروف الراهنة.

لكن عسيران لم يشر لاحقاً، إلى ما هو سبب تدني نسبة التحويل إلى النقد اللبناني: فهل هو اخفاق للسياسة النقدية أم انه إخفاق للسياسة الإقتصادية والمالية العامة؟ إن هذا التدني الكبير في وتيرة التحويل إلى النقد اللبناني ذو مدلول مهم، وهو، ولا شك، مرتبط بأمور كثيرة تتعلق بجوهر السياسة الإقتصادية والمالية وإنجازاتها في كل المجالات الإنتاجية والخدماتية.

إن هدف السياسة النقدية هو المحافظة على النقد لتأمين نمو اقتصادي واجتماعي دائم. وذلك يتم عبر:

١ـ المحافظة على سلامة النقد اللبناني.

٢ـ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

٣ـ المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي.

٤ـ تطوير السوق النقدية والمالية.

لا شك في أن الإنجاز الأهم للسياسة النقدية يتجسد في تأمين الاستقرار في سعر صرف الليرة. وفي هذا المجال حققت السياسة النقدية أحد أهدافها المهمة.

لكن السؤال الذي نطرحه هو التالي: هل الإستقرار الذي تأمن، حتى الآن، في سعر صرف الليرة هو المستوى المطلوب لتأمين نمو إقتصادي واجتماعي في هذه المرحلة من نهوض الإقتصاد اللبناني؟

في رأينا أن التحسن البطيء جداً لسعر صرف الليرة (وعندما أقول البطيء جداً فلا أعني أنه يجب أن يكون هذا التحسن سريعاً جداً) هو مسألة خاطئة تماماً، بل إنها تمارس تأثيراً سلبياً في السوق، والجميع يعرف الحالة التي تعانيها السوق حالياً. فالانخفاض الهادىء جداً لسعر صرف الدولار يقابله ارتفاع مستمر للأسعار على معظم السلع الترسملية والإستهلاكية. وهذا التحسن البطيء جداً لسعر صرف الليرة سيؤدي حتماً في ظل هذا الوضع، إلى وصول الأسعار إلى المستوى الذي كانت عليه

حين كـان الـدولار بحـدود الـ ١٧٠٠ ليـرة، في حين يكون الصـرف قـد وصل إلى مستويات أقل مما هو عليه اليوم.

لذلك إن تغييـر وتيرة الانخفاض لسعر صـرف الدولار سيغير بمستـوى الأسـعار هبوطاً، كما حـدث حين حصل التحسن الكبير لسعر صـرف الليرة، وليس كما هو الآن ارتفاعاً.

كما ان تحسن سعر صرف الليرة يعني:

١ـ عودة الثقة الثابتة والقوية إلى الإقتصاد اللبناني.

٢ـ القضاء بنسبة كبـيرة على الدولرة، إلى جانب إصدار أوراق نقدية جديدة. وهذا ما تنوي السلطة النقدية القيام به.

٣ـ رفع القدرة الشرائية للبنانيين.

٤ـ تحريك السوق.

٥ـ لجم موجة التضخم.

٦ـ الابتعـاد مع ضبط الأسعار، من زيادة كـمية للأجـور يمكن أن تدخلنا من جديد في الحلقة الجهنمية للتضخم.

إنطلاقاً من كل ذلك يمكننا طرح التساؤل التالي:

**إن ضخ مصرف لبنان كتلة نقدية هائلة من أجل شراء الدولار يحمل في طياته خطورة كبيرة، واصراره على ذلك ليس من دون أهداف أو مبرر**

هل تؤمن السيـاسـة النقدية الحالـية في ما يتعلق بالتـحسن البطيء لسعر صرف الليرة، أساساً لنمـو اقتصادي واجتماعي دائم كما هو هدفها الرئيسي؟ ألا يزرع مصرف لبنان عبر إقدامه على شـراء الدولار وعدم السـماح بالتـوازن التلقائي للـسوق، بذور موجة تضـخمية هائلة ومرعـبة هذه المرة؟ لأن أي تحـويل إلى دولار يمكن أن يحمل في طياته موضوعاً سياسياً، وبالتالي تصبح السياســة النقدية أداة لتنفيس احتقان شعـبي، كما يقول عسـيران. إن ضخ المصرف المركزي لكتـلة نقدية هائلة من أجل شراء الـدولار يحمل في طيـاته خطورة كبـيرة، وإن إصـراره على ذلك ليس من دون أهداف أو مبرر.

يقول عـسيـران إن المصارف التجـارية تمكنت من زيادة قروضـها بالعمـلة المحلية نتيـجة توافر هذه السيـولة، فارتفعت القـروض الممنوحة بالليرة من ٤٥٠ مليـار ليرة

لبنانية في نهاية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ إلى ما يقارب ٦٣٠ مليار ليرة في نهاية العام ١٩٩٣، أي ما يساوي ١٨٠ مليار ليرة من أصل ١٣٠٠ مليار ليرة. ثم يستطرد عسيران فيقول: إن عدم اتساع رقعة القروض بالعملة المحلية سببه ارتفاع الفوائد المدينة على الليرة، وهذا ما يفرض على المصارف اللجوء إلى شراء سندات خزينة لاستعمال هذه السيولة الفائضة.

لكننا لا نجد حلاً لمسألة الفوائد على الليرة اللبنانية ومقابلتها بالفوائد على العملات الأجنبية. فهل يجب أن تنخفض الفائدة على الليرة حتى تتوازن مع الفائدة على الدولار، وحينئذ تعود التحويلات نشطة إلى العملات الأجنبية؟ أم أن هناك حلاً آخر يمكن استنباطه ويمكن من الحفاظ على اتساع القروض وتنشيط التوظيفات واستمرار تحسن سعر صرف الليرة اللبنانية (وجعلها أداة نقدية للتداول كما يقول عسيران)؟

إن الجواب عن هذه التساؤلات قد يتجسد في عاملين:

**العامل الأول**، أنه لا مبرر لنقد يتحسن سعر صرفه بالاحتفاظ بفوائد مرتفعة عليه، وبالهامش الكبير المتبع حالياً بالنسبة إلى الليرة على الدولار بواقع فرق يساوي بين ١٤ و١٥ في المئة.

**العامل الثاني**، مع انخفاض العجز في الموازنة العامة بشكل ملحوظ يجب إعادة النظر في نسبة الاكتتاب الإلزامي بهدف تحرير الاحتياطي بالليرة وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج.

إن هذين العاملين سيخفضان منطقياً وتلقائياً كلفة الإقتراض بالليرة اللبنانية دون التأثير في سلامتها.

**إن التحسن البطيء جداً لسعر صرف الليرة هو مسألة خاطئة تماماً، بل إنها تمارس تأثيراً سلبياً في السوق**

في الأمس القريب قيل إن نسبة الإكتتاب الإلزامي للمصارف في سندات الخزينة بلغت حدوداً مرتفعة جداً، الأمر الذي عطّل على المصارف القيام بدورها التقليدي المطلوب منها، وهو تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والتوظيف المجدي بما يزيد من الناتج الوطني ويفعّل الحركة الإقتصادية. وكانت المطالبة بتحرير المصارف من الاكتتاب الإلزامي بسندات الخزينة.

واليوم يقول عسيران إن الكلام على خفض الاحتياطي الإلزامي في ما يخص سندات الخزينة ليس له قيمة آنية لتنشيط القروض. فلو كانت المصارف تحتفظ بنسبة قريبة من الاحتياطي المفروض عليها لأمكننا القول إن تدبيراً كهذا (خفض الاحتياطي)

من شأنه تحفيز المصارف على الإقراض بالليرة اللبنانية، وإن المصارف لا تقدم عليه بسبب الاحتياطي هذا. إذاً، يستطرد عسيران، في غياب الطلب على القروض بالليرة اللبنانية تحاول المصارف الإفادة من السيولة المتوافرة لديها بالإكتتاب في سندات الخزينة.

وكما نرى، تقدم المصارف اليوم، طوعاً، على الإكتتاب في سندات الخزينة.

وفي كلتا الحالتين يتبين أن الهدف الأساسي من توظيف ودائعها هو الحصول على أكبر نسبة من الربح، سواء أكان ذلك عبر سندات الخزينة أم عبر الإستثمار والتوظيف المجدي.

طبعاً من الأفضل إيجاد تشريع يلزم المصارف إقراض نسبة معينة من ودائعها من أجل التوظيف والإستثمار المنتجين. فبذلك تنشط السوق وتتأمن مصلحة الإقتصاد الوطني في آن. لكن المهم هو ألاّ تتحمل المصارف التجارية أي مخاطر وإرباك بسبب توظيفها، سواء في سندات خزينة أم في الاستثمار والتوظيف المنتجين.

مروان اسكندر (*)

# السياسة الانفاقية

لتقدير أسباب التدهور السريع في سعر صرف الليرة اللبنانية، يجب معرفة أسس النظام النقدي في لبنان وبعض جوانب السوق المالية فيه.

وجدت العملة اللبنانية عام ١٩٢١، وكانت مرتبطة بالليرة السورية على أساس الفرنك الفرنسي. وعقب تأسيس بنك سوريا ولبنان سنة ١٩٣٩، دأب هذا المصرف على القيام بأعمال المصرف المركزي حتى تأسيس مصرف لبنان عام ١٩٦٤، مع اعطائه الحق الحصري بإصدار العملة والحفاظ على المال العام.

وأدى اتفاق ١٩٤٨ الذي اقترحته فرنسا إلى زوال الوحدة الجمركية بين لبنان وسوريا، في إثر رفض سوريا توقيع الاتفاق المذكور. وقد أدى ذلك إلى انفصال العملتين وإلى استقلالية تامة للعملة اللبنانية أول مرة في تاريخ لبنان المالي. ومنذ توقيع الاتفاق بين فرنسا ولبنان اتبع لبنان سياسة تعمد إلى تقوية سعر صرف الليرة اللبنانية، فقام قانون النقد عام ١٩٤٩، المدعوم بالتغطية الذهبية لليرة اللبنانية، بالتخلص من كل احتياطي النقد الأجنبي الموجود. ولما كان قانون النقد يفرض التغطية الذهبية لليرة اللبنانية حتى ٥٠ في المئة، عمد المصرف المركزي إلى تكديس العملات الأجنبية وحافظ على التغطية الذهبية حتى ٨٠ في المئة. أما العشرون في المئة المتبقية فقد تمثلت باحتياطي من العملات القوية لتمويل العجز في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي في السوق المحلية.

**إن سعر صرف الليرة كمؤشر نقدي يتأثر كثيراً بمتغيرات نسب نمو الكتلة النقدية ونسب التضخم التي تنتج من اعتماد سياسات نقدية معينة**

(*) خبير ومعلق اقتصادي - بيروت.

وفي ١٧ أيار/ مايو ١٩٥٢ صدر المرسوم رقم ٨٣٠٠ الذي أدى إلى حرية التداول النقدي في لبنان. ومنذ ذلك الحين لم يتغير نظام التداول بالعملات الأجنبية في لبنان، وهو نظام مرن لا يحمل قيوداً أو ضرائب على تحويل العملات.

وقد أدت هذه السياسة المتحررة إلى تحسين الاقتصاد في الخمسينات، وأفاد لبنان من مداخيل استثمار النفط في البلدان العربية. وبسبب انفتاح الاقتصاد اللبناني كانت تقلبات سعر صرف الليرة تظهر قوى السوق، على الرغم من بعض التدخل من السلطات النقدية الذي كان في الغالب للحد من تحسن سعر صرف الليرة. أما فوائض النقد الأجنبي فكانت تحول إلى ذهب لتغطية النقد المتداول. وكانت أهداف السياسة النقدية تحفيز السوق النقدية بدلاً من محاولة السيطرة عليها. وهذه السياسة قد أثرت ايجاباً في ميزان المدفوعات الذي تحسن باطراد. كما ساهم قانون سرية المصارف الصادر في أواخر الخمسينات في تحسين مركز لبنان المصرفي في المنطقة.

وبين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢ حافظ ميزان المدفوعات على تحسنه، ما عدا سنة ١٩٧٨، الأمر الذي دل على استمرار تدفق العملات الصعبة إلى السوق المالية المحلية، وذلك لأسباب مختلفة، منها تزايد النفقات في بلدان الخليج وإفادة المصدرين والمقاولين اللبنانيين منها. وبدءاً من عام ١٩٨٣ انخفضت أسعار النفط في الوقت الذي كان تعرض لبنان للإجتياح الإسرائيلي في حزيران/ يونيو ١٩٨٢. وتدخل مصرف لبنان في سوق النقد للمحافظة على قيمة الليرة التي بدأت بالتدهور. وقد سبب العجز في ميزان المدفوعات انخفاضاً في احتياطي النقد الأجنبي، الذي استعمل لمحاولة تثبيت سعر صرف الليرة ولتمويل مصاريف العائلات التي غادرت لبنان بأعداد كبيرة، كما في تغطية نفقات التسلح ودعم الطحين والمحروقات.

وتجدر الإشارة إلى أن لبنان دأب في هذه الفترة على المحافظة على حرية التعامل بالنقد، ومع أن مصرف لبنان لم يتدخل كمشارك في السوق النقدية فهو لم يضع عراقيل في وجه حرية التعامل بالنقد. وهذه السياسة تستمر حتى الآن.

وفي ما يلي خلاصة أهم مميزات سوق العملات في بيروت منذ بدء الحرب عام ١٩٧٥.

ـ تتميز السوق بانفتاحها وحرية التعامل فيها، بمعنى أن لا قيود في وجه تحريك الرساميل من لبنان وإليه، وأن أسعار صرف العملة تعكس حجم هذه الحركة وحركة الأسواق العالمية.

ـ وللسوق تطلعات على صـعيد المنطقة العربيـة ككل. فمع أن دور بيروت المالي في المنطقة تقلص كثيراً في أيام الحرب، دأبت بيروت على تقديم بعض الخدمات المهمة إلى متمولي المنطقة.

ـ السوق حسـاسة جداً حيـال التأثيرات السيـاسية المحلية، وهذا مـتوقع في ضوء المآسي التي ألمت بلبنان. فمـع التأثيرات الاجتـماعية والاقـتصادية للحرب وانخـفاض احتياطي مصرف لبنان من النقد الأجنبي، يتأثر سعر صرف الليرة بالثقة التي تعتري المتعاملين والمدخرين بالوضع السياسي العام ومستقبل البلاد.

لقـد تضافـرت تلك العناصـر بشدة، لأن السـوق المحلية ضـيـقة وسـريعة التـأثر بالتوقعات السياسية. وضيق السوق يظهـر من حجم العمليات وعددها المحدود نسبياً. ظل مصرف لبنان حتى عام ١٩٨٤ ضعـيف التأثير في إدارة النقد الوطني، فلم تتدخل الحكومة في النـظام النقدي. ومع اضطراب الوضع الأمني في العـاصمة في شـباط/ فبـراير ١٩٨٤، واجه مصرف لبنان وضـعاً صعبـاً جداً، إذ كان عليه اعـتماد سيـاسة نقدية تحـمي سعـر صرف الليـرة مع عدم تمكنه من اعـتمـاد سياسـة ماليـة لخروج ايرادات البلد عن سلطة الحكومة. وقـد أدى التشرذم السياسي إلى ازدواجيـة النفقات مع تضاؤل الأمل بعـصر النفقات. وتقلص احـتياطي مصـرف لبنان من النقد الأجنبي بدءاً من آخر عـام ١٩٨٣، إذ بلغ ١٨٨٢,٧ مليون دولار ثم انخفض إلى أدنى مـستوى له في آخر عام ١٩٨٧ إلى ٣٣٦,٤ مليون دولار.

## ١ ـ المتغيرات والأسباب المهمة

يظهر السرد التالي وصفاً وتحليلاً لتدخل مصرف لبنان وأسباب التدهور في سعر صرف الليرة.

فمن المؤكـد أن لا ثبات في سعر الليـرة من دون سياسة مـالية فاعلة ومسـاعدات خارجيـة. وفي النهاية يعتمد سـعر صرف الليرة على توازن ميـزان المدفوعات ونسب التضخم. فإذا استـمر العجز في ميزان المدفوعات زادت العوامل التضـخمية وانخفض سعر صرف الليرة. والمطلوب تدفق الرساميـل إلى لبنان وسياسـات مالية أفضل. ومن المؤكد أن السـياسات النقدية الخـاطئة عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ أدت إلى أكـبر تدهور في سعر الليرة من ٧٩,٨ ليرة لـلدولار إلى ٤٥٥ ليرة للدولار. وقد بلغت الليرة نصف في المئة من قيمتهـا قبل التدهور وأصبحت خيالاً لنفسها. أما أسبـاب هذا التدهور فمعقدة

جداً وتحليلها يعطي جزءاً من الصورة لما حصل.

إن استمرار الحرب الداخلية وتدمير البنية الترسملية وعدم الاستقرار السياسي وغياب الدولة مع استمرار العجز المالي، كل ذلك أدى إلى تدهور سعر صرف الليرة. أضف إلى ذلك أن النقد تأثر بالسياسات النقدية الخاطئة. فمع اعتبار التأثيرات السلبية للعجز المالي وأداء الاقتصاد والعوامل غير الاقتصادية في سعر صرف الليرة، تبقى السياسة النقدية أهم عامل في التأثير في قيمة الليرة، لأن سعر صرف الليرة كمؤشر نقدي يتأثر كثيراً بمتغيرات نسب نمو الكتلة النقدية ونسب التضخم التي تنتج من اعتماد سياسات نقدية معينة. وكانت أخطاء هذه السياسات النقدية قد أدت إلى تدهور قيمة الليرة.

## ٢ ـ التدخل في سوق العملات

ظل التدخل في سوق العملات لمدة طويلة الجهد الأساسي لمصرف لبنان في محاولته الحد من تدهور سعر صرف الليرة. وهذه الطريقة هي من أسهل الطرائق البديهية لعلاج المشكلة.

وقد اعتمد مصرف لبنان سياسة مستمرة لدعم الليرة لمدة ١٤ شهراً من آخر عام ١٩٨٣ إلى آخر عام ١٩٨٤، وقد خسرت الليرة ٤٥ في المئة من قيمتها في هذه الفترة، وبلغ ثمن تدخل مصرف لبنان ٩٠٠ مليون دولار من قيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي.

**تدخل السلطات النقدية في سوق العملات الأجنبية هو للمحافظة على قيمة النقد في ظروف معينة وليس للجم التحولات الإقتصادية البنيوية أو لتثبيت أسعار صرف غير مبررة اقتصادياً**

وفي نهاية عام ١٩٨٤ انخفض هذا الاحتياطي إلى أدنى مستوى، بحيث أصبح لا يكفي لتمويل مشتريات الدولة الخارجية لأكثر من أربعة أشهر. فتوقف الدعم لليرة وخسرت ٥٥ في المئة من قيمتها في الفصل الأول من عام ١٩٨٥. وأدى تدفق الأموال المستعملة لتمويل الحروب المحلية في الفصلين الثاني والثالث إلى استقرار نسبي في السوق النقدية مع تحسن في سعر الليرة، وإعادة تكوين احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية، الذي بلغ في آخر عام ١٩٨٥ نحو ١,٠٥ مليار دولار مع تحسن ملحوظ في سعر الليرة.

وخسرت الليرة في أول شهر من عام ١٩٨٦، ٢٨ في المئة من قيمتها. وعاد مصرف لبنان إلى التدخل لدعم الليرة لاعتقاده بجدوى هذه السياسة في حماية النقد

الوطني. وعلى مدى شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٨٦ باع مصرف لبنان الدولار بكثرة في السوق المحلية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر الدولار تجاه الليرة ٢٢ في المئة، مع قرار لمصرف لبنان بتثبيت سعر الدولار على مدى كل أيام العمل في الشهر، على سعر ١٩,٤٥ ليرة شراء و١٩,٥٠ ليرة مبيعاً. وفي الفترة نفسها عمد مصرف لبنان إلى تسويق سندات الخزينة فأقبل المدخرون عليها لشعورهم بثبات سعر صرف الليرة.

وكان ثمن هذا التدخل عالياً، إذ انخفض احتياطي العملات الأجنبية في آخر آذار/ مارس إلى ٥٠٢ مليون دولار، أي بخسارة ٥٥٩ مليون دولار وما نسبته ٥٣ في المئة عن مستويات كانون الثاني/ يناير من العام نفسه، الأمر الذي اضطر مصرف لبنان إلى وقف تدخله، فخسرت الليرة ١٨ في المئة من قيمتها في يوم واحد واستمر الانخفاض حتى بلغ ٧٩ في المئة في تلك السنة. وكانت هذه آخر محاولة لمصرف لبنان للتدخل القوي في سوق العملة.

وفي عام ١٩٨٧ وصل تدهور سعر صرف الليرة إلى مستويات قياسية، فقد انخفضت قيمة الليرة إلى أكثر من ٨٥ في المئة في تشرين الأول/ أكتوبر، نسبة إلى قيمتها في أول السنة ومع التحويلات الكبيرة في المدخرات إلى العملات الأجنبية، التي بلغت ٩٢ في المئة من إجمالي المدخرات في آخر السنة، الأمر الذي أدى إلى فقدان سيطرة المصرف المركزي على الكتلة النقدية. وكان تدخل مصرف لبنان في سوق العملات خجولاً وغير مجدٍ في تلك السنة، وبلغ احتياطيه من العملات الأجنبية ٣٣٥ مليون دولار في آخرها. وتمكن مصرف لبنان من إعادة تكوين احتياطيه من العملات الأجنبية في أول ثمانية أشهر من عام ١٩٨٨، التي تحسن سعر صرف الليرة فيها نحو ٣٠ في المئة، بسبب تضافر عوامل مالية واقتصادية حسنت التوقعات. فقد اشترى المصرف المركزي ما يقارب ١,٣ مليار دولار في تلك الفترة وبلغ احتياطيه من النقد الأجنبي في آخر الفصل الثالث من السنة ١,١ مليار دولار. وكان تدخل مصرف لبنان في سوق العملات انتقائياً، وهدفه إعادة الثقة بالليرة اللبنانية إلى السوق. فكان المصرف يتدخل باستمرار شارياً الدولار حين كانت الظروف السياسية الجيدة تؤدي إلى تحسن في سعر صرف الليرة. وهذا النوع من التدخل كان من أفضل الوسائل وأنجحها لتثبيت سعر صرف الليرة، إذ من السهل لمصرف لبنان بيع الليرة وهو يسيطر على كمياتها، ومن الصعب له بيع الدولار، واحتياطيه منه محدود. وبالتالي، فإن التدخل لشراء الدولار حين تؤدي المضاربة إلى تحسن الليرة يعطي نتائج حسنة

في تثبيت سعر الليرة وتحسين الاحتياطي من العملات الأجنبية.

إن تدخل مصرف لبنان داعماً الليرة اللبنانية بالشكل الذي اتخذه، كان مصيره الفشل للأسباب التالية:

- إن التدخل في سوق العملات الأجنبية هو من صلاحيات السلطات النقدية، التي يجب استعمالها للمحافظة على قيمة النقد في ظروف مرحلية أو آنية، أو في مواجهة عمليات مضاربة وليست أداة للجم التحولات الاقتصادية البنيوية، أو لتثبيت أسعار صرف غير مبررة اقتصادياً، كما حاول مصرف لبنان أن يفعل.

- أدى التدخل في بعض المراحل إلى زعزعة السوق النقدية كما التدخل غير المشروط وغير المبرر عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ وعام ١٩٨٦، بحيث كان ثمن هذا التدخل آنذاك غالياً جداً، وأدى إلى نقص حاد في احتياطي العملات الأجنبية. ثم دفع النقصُ مصرفَ لبنان إلى الإستدانة من السوق المحلية، فأدى ذلك إلى تزايد الضغوط على الليرة اللبنانية.

- لم يستطع مصرف لبنان التحكم بالسوق، وفشل في وقف المضاربة. وعلى عكس الشعور العام فإن المضاربة عادة تصحح نفسها بنفسها ومن المستطاع التحكم فيها من قِبل السلطات النقدية. إلا أن أخطاء السياسة النقدية أدت إلى استفحال المضاربة بالشكل الذي حصل.

- لم يكن التدخل بالشكل الذي اتخذ يوماً جزءاً من سياسة نقدية متكاملة، إذا ما وجدت، فقد استعمل مصرف لبنان تدخله كوسيلة اعتباطية للحفاظ على الليرة.

كان الفشل الذريع لهذا التدخل في سوق العملات السبب الرئيسي في فقدان ثقة الرأي العام بقدرة السلطات النقدية على السيطرة على وضع الليرة. وقد أدى ذلك إلى دولرة الاقتصاد اللبناني في جميع قطاعاته وخسارة الليرة اللبنانية موقعها كوسيلة ادخار.

### ٣ - تمويل العجز العام بمراسيم

من القرارات الأكثر ضرراً على الاقتصاد اللبناني التدابير النقدية الخاطئة التي فرضها مصرف لبنان على المصارف التجارية.

ومن هذه التدابير إجبار المصارف التجارية تمويل العجز العام في الموازنة، الأمر

الذي أثر سلبا في الاقتصاد والقطاع المصرفي وسعر صرف الليرة. وقد ربط هذا التدبير نمو ودائع المصارف بالليرة اللبنانية بالنفقات العامة، مؤدياً إلى تزايد التدفق الدائري بين النفقات العامة، التي أدت إلى تزايد الودائع الذي أدى بدوره إلى تمويل نفقات جديدة. ونتج من ذلك نمو مطرد في الكتلة النقدية لم يوازه نمو في الإنتاج الإقتصادي، إذ تمنعت المصارف عن تمويل الاستثمار في القطاع الخاص ومولت بالفعل نفقات القطاع العام. فكيف قامت تلك الوصفة الخاطئة التي أدت إلى التضخم والركود؟

في عام ١٩٨٦ دأبت السلطات النقدية على تحقيق هدفين متناقضين، أي تثبيت سعر صرف الليرة وتمويل العجز العام المتراكم، وذلك عن طريق احتفاظ مصرف لبنان بسندات الخزينة الفائضة عن اكتتابات المصارف التجارية، فكونت تلك السندات مع ديون مصرف لبنان للخزينة الجزء النقدي من الدين العام، أي الجزء الذي يترجم تزايدا مباشراً في الكتلة النقدية خلافاً للجزء الممول من الدين الذي يتكون من التحويلات المالية إلى الخزينة.

ومن الواضح أن الجزء النقدي من الدين العام يؤدي إلى تضخم مضاعف، وتحاول السلطات النقدية الحد منه من خلال تمويل الدين العام مباشرة.

وإذا كان تمويل الدين العام مرادفاً لتسويق سندات الخزينة، فقد قرر مصرف لبنان في أوائل عام ١٩٨٦ رفع معدلات الفائدة على سندات الخزينة لاستقطاب الإكتتاب من قبل المصارف التجارية. كما سوق مصرف لبنان تلك السندات لجمهور المدخرين. وقد أرادت السلطات النقدية من إصدار سندات الخزينة والإقبال عليها تمويل العجز العام المتراكم وسحب السيولة الفائضة التي سببت المضاربة على الليرة اللبنانية. إلا أن تدهور الليرة السريع وعدم تأثير التدخل الكثيف لمصرف لبنان في الحد من هذا التدهور، أديا إلى تفاقم التوقعات المتشائمة بمستقبل الليرة. ومع استمرار هذه التوقعات، لم تنفع معدلات الفائدة العالية على سندات الخزينة في استقطاب المدخرين. فانخفضت مبيعات سندات الخزينة ولم تلب حاجات الخزينة المالية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الجزء النقدي من الدين العام المشار إليه أعلاه. فبلغت ديون المصرف المركزي للخزينة ٢٢ مليار دولار في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ بزيادة نسبتها ٤١ في المئة عن أول السنة.

ومع تزايد المضاربة على الليرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، أصدر مصرف لبنان التعميمات التالية:

ـ رفع نسبة الاحتياطي القانوني بالعملة الوطنية في المصارف التجارية إلى ١٢ في المئة.

ـ رفع محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة إلى ٣٠ في المئة من ودائعها بالليرة اللبنانية، إذا كانت تلك الودائع أقل من مليار دولار، وإلى ٤٥ في المئة إذا فاقت تلك الودائع المليار دولار. ثم إن ٦٠ في المئة من مجمل الودائع المودعة بعد ٤ كانون الأول/ ديسمبر وجب استثمارها في سندات الخزينة.

وقد أدت هذه التدابير إلى فرض تمويل الدين العام على المصارف التجارية والحد من قدرتها على إقراض القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى التضخم السريع والركود الاقتصادي. ففي عام ١٩٨٩ ضمرت فرص استدانة القطاع الخاص بالليرة اللبنانية من المصارف التجارية، إذ ازدادت الودائع بالليرة اللبنانية ٣٤١ مليار ليرة، في حين لم تتخط القروض المعطاة إلى القطاع الخاص ٧٦ مليار ليرة، وازدادت محفظة سندات الخزينة في المصارف التجارية ٢٥٥ مليار ليرة. بتعبير آخر توزعت ٢٢ في المئة من قيمة الودائع بالليرة اللبنانية قروضاً للقطاع الخاص و٧٥ في المئة سندات خزينة.

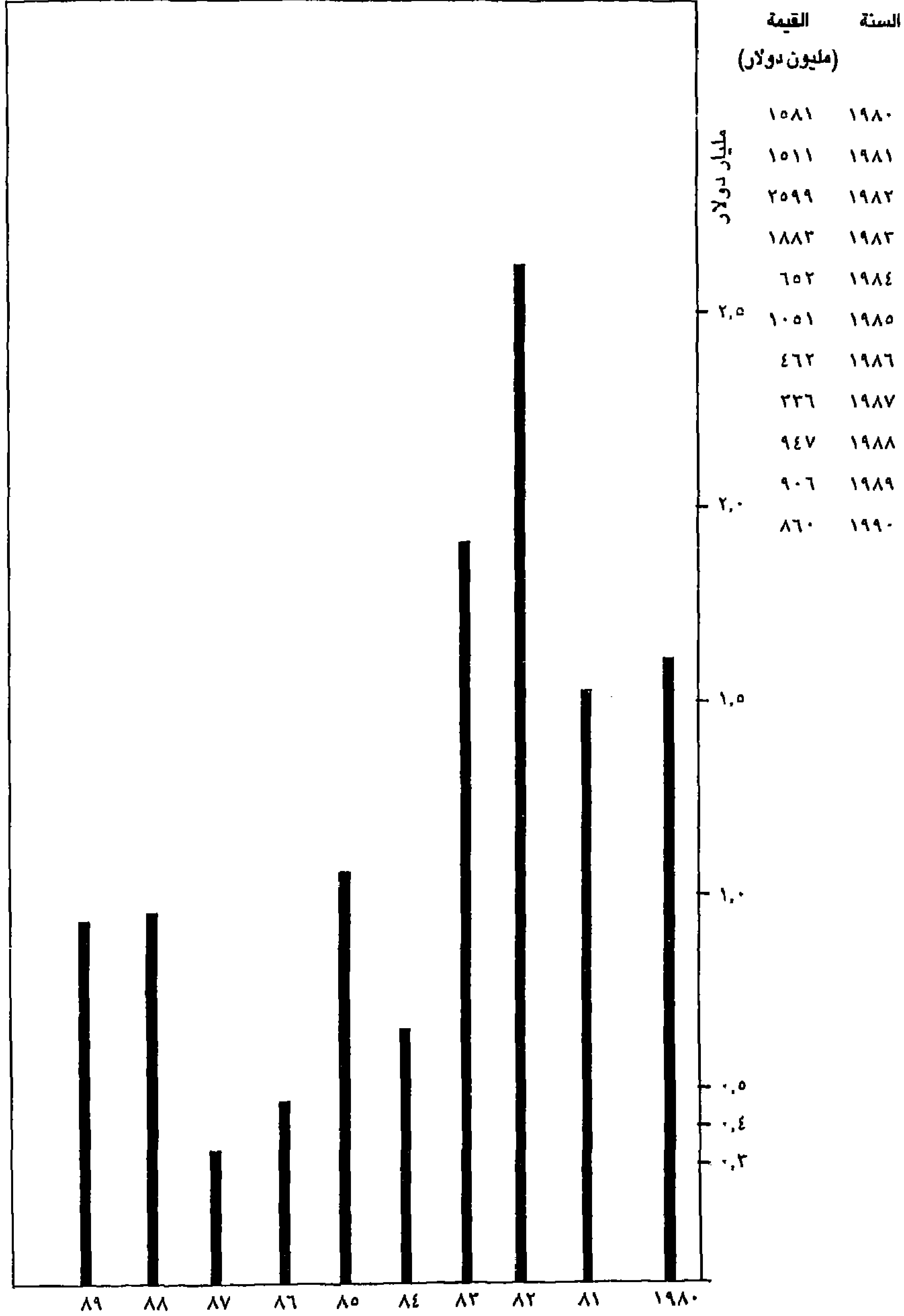
وفي عام ١٩٨٨ تضرر القطاع الخاص أكثر، إذ إنه من أصل زيادة ٢٥١ مليار ليرة ودائع بالليرة اللبنانية توزع ٨,٦ في المئة منها قروضاً للقطاع الخاص، و٧٦ في المئة سندات خزينة. ومنذ عام ١٩٨٧، تاريخ بدء العمل بتعاميم مصرف لبنان المذكورة أعلاه، حتى آخر عام ١٩٨٩، زادت ودائع المصارف التجارية بالليرة اللبنانية ٣٠ مليار دولار فقط، بما نسبته ٧,٧ في المئة إلى مجمل الودائع، وهو رقم قياسي. وكان ذلك بسبب هروب المودعين من الليرة اللبنانية التي خسرت ٨٥ في المئة من قيمتها عام ١٩٨٧، ونتيجة ذلك بلغت ديون القطاع الخاص ٦٢ في المئة من ٣٠ مليار دولار في عام ١٩٨٧.

**كان من نتيجة التخلي عن السياسات النقدية الفاعلة أن جعل مصرف لبنان الليرة اللبنانية عرضة للتضخم الناتج من تمويل الدين العام**

على مستوى السياسة المالية العامة، أدى قرار تمويل العجز العام بوساطة نسبة مفروضة على ودائع المصارف التجارية إلى تحويل السلطة النقدية إلى دور مراقبة وإدارة تحويل الموارد المالية إلى القطاع العام، الأمر الذي حرم النقد اللبناني دفاعاته الأخيرة المتمثلة بالسياسة النقدية الصائبة. ولم تستطع السلطات النقدية رفع القيود القانونية على المصارف لإيقاف النمو في الكتلة النقدية، إذ كان معظم موجودات

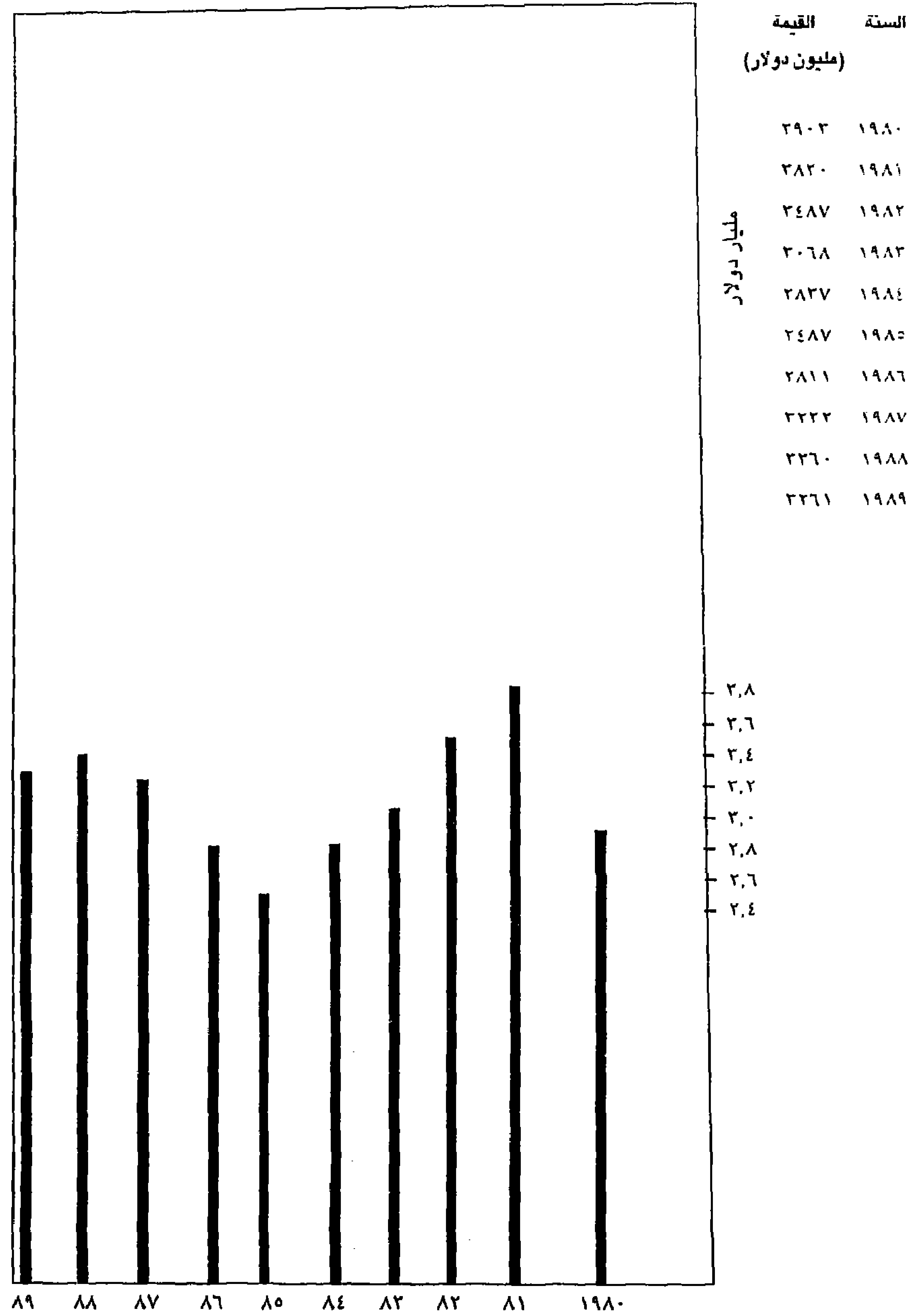
المصارف التـجارية من العملة اللبنانية مـجمداً في الاحتـياطي الالزامي، أو في سندات الخزينة. وقد أدى ذلك أيضاً إلى حصر التعـامل بسندات الخزينة في السوق العامة، أما معدل الفـائدة فلم يعد بالمستطاع استـعماله كأداة فـي السياسة النقديـة، إذ انحصرت سيولة المصارف التجارية بسندات الخزينة التي ربطت بنسبة الودائع. وكان من نتيجه التخلي عن السيـاسات النقدية الفاعلة، أن جـعل مصرف لبنان الليرة اللبنانيـة عرضة للتضـخم الناتج من تمويل الدين العام.

## الموجودات بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان



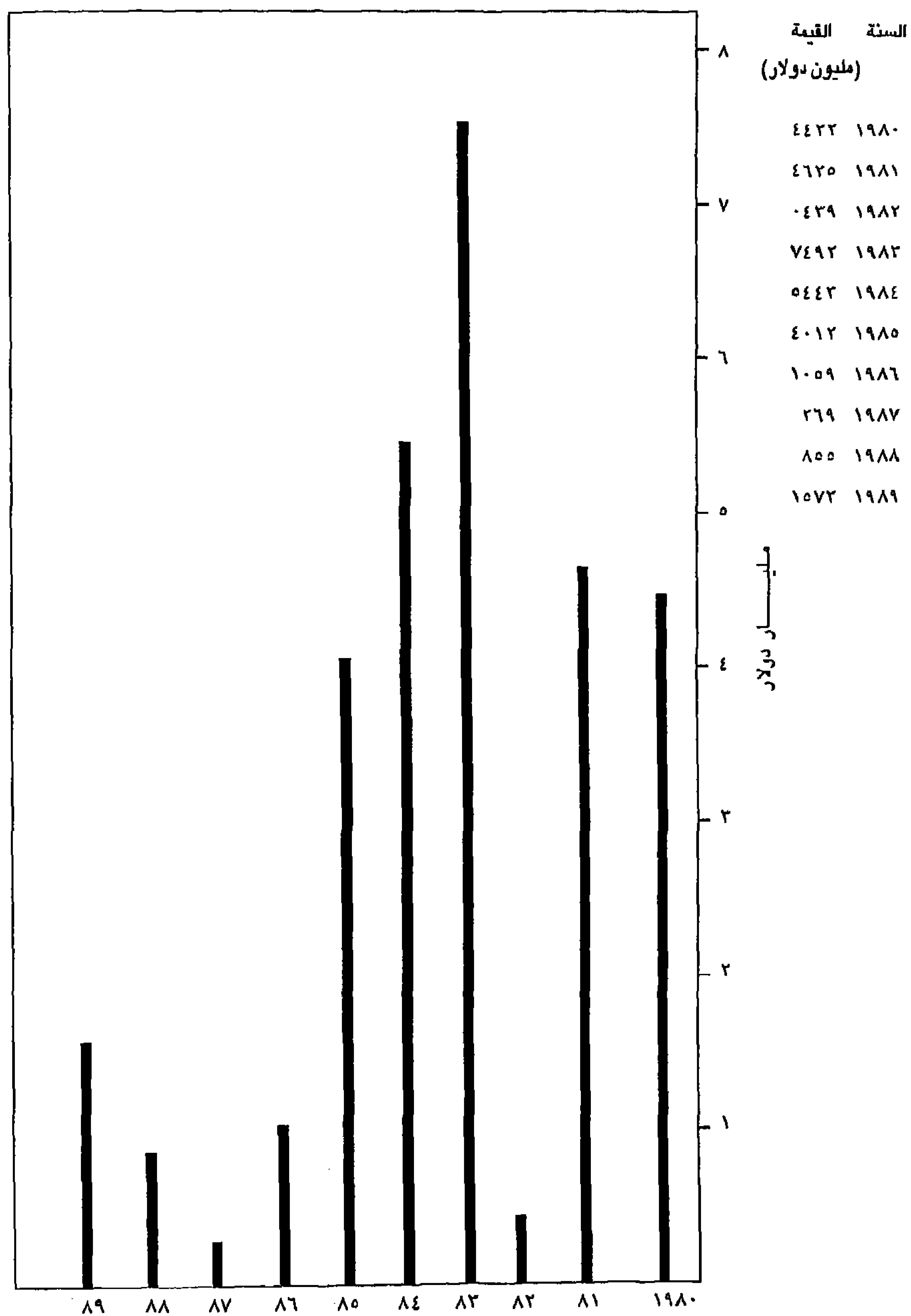

| السنة | القيمة (مليون دولار) |
|---|---|
| ١٩٨٠ | ١٥٨١ |
| ١٩٨١ | ١٥١١ |
| ١٩٨٢ | ٢٥٩٩ |
| ١٩٨٣ | ١٨٨٣ |
| ١٩٨٤ | ٦٥٢ |
| ١٩٨٥ | ١٠٥١ |
| ١٩٨٦ | ٤٦٢ |
| ١٩٨٧ | ٣٣٦ |
| ١٩٨٨ | ٩٤٧ |
| ١٩٨٩ | ٩٠٦ |
| ١٩٩٠ | ٨٦٠ |

## الودائع بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية



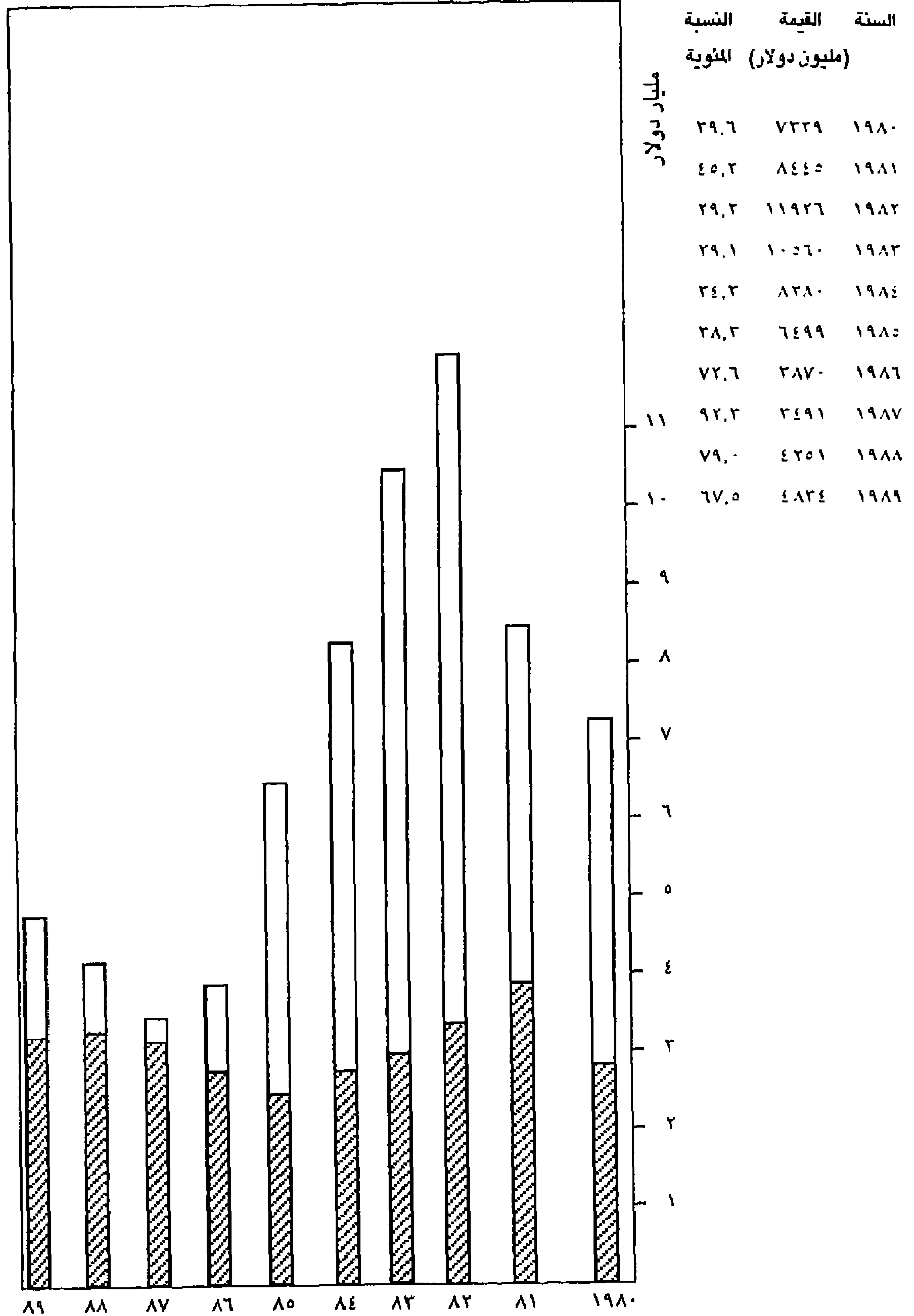
| السنة | القيمة (مليون دولار) |
| --- | --- |
| ١٩٨٠ | ٢٩٠٣ |
| ١٩٨١ | ٣٨٢٠ |
| ١٩٨٢ | ٣٤٨٧ |
| ١٩٨٣ | ٣٠٦٨ |
| ١٩٨٤ | ٢٨٣٧ |
| ١٩٨٥ | ٢٤٨٧ |
| ١٩٨٦ | ٢٨١١ |
| ١٩٨٧ | ٣٢٢٣ |
| ١٩٨٨ | ٣٣٦٠ |
| ١٩٨٩ | ٣٢٦١ |

## الودائع بالليرة اللبنانية لدى المصارف التجارية




| السنة | القيمة (مليون دولار) |
|---|---|
| ١٩٨٠ | ٤٤٢٢ |
| ١٩٨١ | ٤٦٢٥ |
| ١٩٨٢ | ٠٤٣٩ |
| ١٩٨٣ | ٧٤٩٢ |
| ١٩٨٤ | ٥٤٤٣ |
| ١٩٨٥ | ٤٠١٢ |
| ١٩٨٦ | ١٠٥٩ |
| ١٩٨٧ | ٢٦٩ |
| ١٩٨٨ | ٨٥٥ |
| ١٩٨٩ | ١٥٧٢ |

## نسبة الودائع بالعملة الأجنبية لمجمل الودائع لدى المصارف التجارية




| السنة | القيمة (مليون دولار) | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ٧٣٢٩ | ٣٩,٦ |
| ١٩٨١ | ٨٤٤٥ | ٤٥,٢ |
| ١٩٨٢ | ١١٩٢٦ | ٢٩,٢ |
| ١٩٨٣ | ١٠٥٦٠ | ٢٩,١ |
| ١٩٨٤ | ٨٢٨٠ | ٣٤,٣ |
| ١٩٨٥ | ٦٤٩٩ | ٣٨,٣ |
| ١٩٨٦ | ٣٨٧٠ | ٧٢,٦ |
| ١٩٨٧ | ٣٤٩١ | ٩٢,٣ |
| ١٩٨٨ | ٤٢٥١ | ٧٩,٠ |
| ١٩٨٩ | ٤٨٣٤ | ٦٧,٥ |

غازي يوسف (*)



# السياسة الانفاقية

# تعقيب

لقد أظهر مروان اسكندر في بحثه القيم أن سياسة الدولة في تمويل إنفاقها من جهة الاقتراض وسياستها المالية المتبعة في الماضي، أدت إلى ما عانيناه ولا نزال من تضخم في الأسعار ومن انخفاض في سعر صرف الليرة اللبنانية. والأهم في نظري أنه حان الوقت الذي يجب أن نتطلع فيه إلى آفاق جديدة في السياسة الإنفاقية للدولة، إن من جهة المشاريع الممولة أو من جهة تمويلها.

**على القيمين على السياسة المالية أن يحافظوا على كتلة نقدية موازية لمتطلباتنا الانفاقية وأن يحافظوا على معدلات ارتفاع الكتلة النقدية بتوازٍ مع ارتفاعات المعدلات الإنتاجية**

١ ـ فيجب على الدولة أن تضع سلم أولويات في إنفاقها على مشاريع مجدية، أي المشاريع التي تؤمن فرص عمل في الأسواق اللبنانية، منها سوق العمالة في جميع أقسامها والأسواق الأخرى، من رأس مال إلى تجهيزات صناعية وزراعية... الخ، (Capital Markets, Durable Goods Markets) حتى مع عدم وجود خطة إنمائية شاملة وصريحة. لقد بدأت الدولة بالإنفاق على بعض المشاريع الإنمائية الضرورية، من إعمار وخدمات وبنية تحتية، فمن الناحية الاقتصادية المحضة، كل ليرة تصرف في هذه المجالات تعود على اللبنانيين بأضعاف عن طريق «مضاعف الإنفاق» (Spending Multiplier) إذا صح التعبير، الذي يترجم إلى ارتفاع في مستوى الدخل القومي وإلى ارتفاع في مستوى المعيشة.

٢ ـ بالنسبة إلى سياسة الدولة في تمويل هذه المشاريع فلا يسعني إلا أن أتحدث عن شقَّي التمويل المباشر وغير المباشر:

---

(*) أستاذ في معهد العلوم الإدارية في الجامعة الأميركية في بيروت.

فمن الجهة الأولى لا تزال الدولة تتبع سياسة مصادرة الرساميل من المودعين عن طريق فرض احتياطي في سندات الخزينة، الأمر الذي يعني نقص الأسواق المالية لجزء مهم من التمويل المحلي. وهنا أوافق مروان اسكندر الرأي. فهذه السياسة المتبعة أدت إلى قيام السلطة المالية في لبنان بدور مراقبة وإدارة تحويل الموارد المالية إلى القطاع العام، فمن المستحسن إنشاء سوق مالية حرة حيث يمكن القطاع الخاص أن ينافس القطاع العام في الحصول على القروض المالية المحلية، كما يمكن السياسة المالية أن تكون غير تضخمية إذا كانت المشاريع الممولة تعود على الاقتصاد اللبناني بزيادة في الإنتاجية الفعلية (Real Productivity Gains) أي يجب أن تنفق على إعادة تأهيل الفرد العامل، صناعياً كان أم خدماتياً أم زراعياً، وذلك في القطاعين الخاص والعام.

فبرامج التدريب والمكننة يجب أن تكون من أولويات سياسة الدولة الإنفاقية. وما يحدّ أيضاً من هذا التضخم اتباع أسس التحويل الذاتي لبعض المشاريع التي تقود بدورها إلى تقليص تدريجي للعجز.

**يمكن السياسة المالية أن تكون غير تضخمية إذا كانت المشاريع الممولة تعود على الاقتصاد اللبناني بزيادة في الإنتاجية الفعلية**

أما الشق غير المباشر فهو يكمن في سياسة الدولة الضريبية التي تطرق إليها كل من سعد العنداري وسهام بواب، والتي بدأت في نظري تعطي نتائج إيجابية في شقها غير المباشر، وخصوصاً من جهة خفض الضرائب على الشركات. فمثل هذه السياسة تعطي الدفع والحافز للشركات المحلية والأجنبية على الاستثمارات المنتجة في أسواقنا.

كما تقضي التخفيضات الضريبية المباشرة الأخرى إلى خفض الأعباء المعيشية على المواطنين وإلى ارتفاع في المداخيل الحقيقية التي تؤدي بدورها إلى تزايد في الطلب، وبالتالي إلى تزايد في العرض. وهكذا تتواصل عجلة الاقتصاد إلى نمو وازدهار.

أخيراً لا يسعني إلا أن أنبّه القيمين على السياسة المالية أن يحافظوا على كتلة نقدية موازية لمتطلباتنا الإنفاقية وأن يحافظوا على معدلات ارتفاع الكتلة النقدية بتوازٍ مع ارتفاعات المعدلات الإنتاجية.

سعد العنداري (*)

# السياسة الضريبية

## مقدمة

سأحاول في هذا البحث إلقاء الضوء على السياسة الضريبية في لبنان بعد تشريع الإصلاح الضريبي ومباشرة العمل به منذ مطلع عام ١٩٩٤. وهو ينقسم إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول منه يراجع تجربة الإصلاحات الضريبية العالمية، ويعرض الجزء الثاني خلفية النظام الضريبي في لبنان، ويتطرق الجزء الثالث إلى أهم جوانب إصلاح ضريبة الدخل ويقوِّم قدرته على تحفيز النمو الاقتصادي الذي يُعد الهدف الرئيسي المعلن لتطبيقه.

## ١ - تجربة الإصلاحات الضريبية العالمية

يعد إصلاح ضريبة الدخل الذي اعتمد في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٨٦ (The Tax Reform Act of 1986) من أكثر الإصلاحات طموحاً في أي من الدول الصناعية. وهو يشبه، في عناصر عدة منه، الإصلاح الضريبي الذي اعتمد في وقت سابق في بريطانيا. وقد أعطي مشروع قانون هذا الإصلاح عنواناً يلخص أهدافه العامة، وهو «الإصلاح الضريبي من أجل العدالة والتبسيط والنمو الاقتصادي»[1].

**إن تطبيق ضريبة كضريبة الأرباح الرأسمالية، أو تطوير رسوم التسجيل على العقارات، لا بد من أن يحدّا من حوافز المضاربات المضرة بسوق الإسكان**

(*) مدير معهد العلوم المالية والمصرفية في الجامعة الأميركية في بيروت.

(١) الخزينة الأميركية، مشروع قانون الاصلاح الضريبي المرفوع إلى الكونغرس، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤.

يرتكز هذا الإصلاح القاضي بخفض معدّلات ضريبة الدخل على مبدأ الحياد الاقتصادي (Economic Neutrality) للنظام الضريبي. وقد أوضح هذا المبدأ الرئيس الأميركي رونالد ريغان في خطاب ألقاه في الكونغرس الأميركي عام ١٩٨١ حين قال: «إن سلطة الحكومة في فرض الضريبة [...] يجب ألاّ تستخدم لتنظيم الاقتصاد أو إحداث تغيير اجتماعي».

وقد أدّى هذا الإصلاح إلى تعديل حصة ضريبة الدخل من إجمالي الواردات الضريبية من نسبة ٤٥ ـ ٥٥ في المئة في السبعينات وأوائل الثمانينات إلى نسبة ٤٠ في المئة عام ١٩٨٧، مقابلة بنسبة ٤٣ في المئة في بريطانيا و٤٧ في المئة في اليابان، كما هو مبين في الجدول رقم (١). ويقابل هذه النسبة متوسط يراوح بين ١٧ و٢٠ في المئة في بعض الدول النامية. وتظهر هذه النسب أنه على الرغم من جد الإصلاحات، فإن ضريبة الدخل ما زالت تحتفظ بوزن كبير في واردات الموازنة العامة، وخصوصاً إذا ما قوبلت بضريبة الدخل في الدول النامية. وهي إن أصبحت أكثر حيادية بعد إجراء الإصلاح، فلا تزال بنسبها التصاعدية المرتفعة، تحتفظ بوظيفتها الأساسية ألا وهي «تحقيق المساواة» (Equity) من خلال إعادة توزيع المداخيل (Income Redistribution) من حيث إنها تقتطع نسباً مرتفعة من مداخيل الأثرياء، وتعيد توزيعها عبر مشاريع إنمائية عامة وبرامج اجتماعية مختلفة.

**إن خفض ضريبة الدخل يجب أن يترافق مع تطوير إطار الوعاء الضريبي بحيث يتحول هذا الوعاء من نظام الضريبة الجدولية إلى نظام مدمج يمنع التسربات غير المبررة في الواردات الضريبية**

وتؤكد النتائج الأولية لهذه التجربة الحديثة العهد أن «التركيبة البنيوية» للمالية العامة وضخامة جهاز الإدارة العامة لم تسمح بإحداث التغيرات الجذرية المرجوة. فقد اضطرت الحكومة الأميركية، وتبعتها البريطانية، إلى التعويض من انخفاض واردات ضريبة الدخل باللجوء إلى الاقتراض. وقد أدى تنامي الاقتراض بدوره إلى انخفاض حجم المدخرات الوطنية الذي انعكس سلباً على حجم الاستثمارات، وتالياً على النمو الاقتصادي، الأمر الذي عطل، أو أقله أخّر، مسيرة هذه الإصلاحات.

## جدول رقم (١)
## نسبة ضريبة الدخل إلى إجمالي الضرائب في لبنان
## وبعض الدول المتقدمة والنامية
## (نسب مئوية)

| الدول | | السنة | نسبة ضريبة الدخل الى إجمالي الضرائب |
|---|---|---|---|
| لبنان | | ١٩٥٥ - ١٩٥٩ | ١٢،٢ |
| | | ١٩٧٤ | ١٦ |
| | | ١٩٩٢ | ٢٦،٩ |
| | | ١٩٩٣ (*) | ١٢،٤ |
| | | ١٩٩٤ (*) | ١٠،٦ |
| دول متطورة | الولايات المتحدة الأميركية | ١٩٨٧ | ٤٠ |
| | اليابان | | ٤٧ |
| | بريطانيا | | ٤٣ |
| دول نامية | تونس | ١٩٨٧ | ١٧ |
| | الهند | | ١٩ |
| | تايلاند | | ٢٠ |

المصدر Sana Sobh, "Income Taxation in Lebanon," ( Beirut : MMB Dissertation , A.U.B, 1993). And IME, *Government Finance, Statistics Yearbook,* Vol. 15, 1991.

(*) أرقام تقديرية.

### ٢ ـ خلفية النظام الضريبي في لبنان

إن القوانين الضريبية المعمول بها في لبنان منذ الاستقلال أعطت الضرائب المباشرة ـ ومنها ضريبة الدخل ـ دوراً يهدف إلى تحقيق قدر من المساواة في توزيع المداخيل (Equity) عبر توزيع تصاعدي لنسب الضرائب يحمل العبء الضريبي الأكبر (Tax Burden) للمداخيل المرتفعة. غير أن تطبيق هذه القوانين لم ينجح في تعبئة الضرائب المباشرة بشكل فعال، نظراً إلى تمرس المُكلَّف وخصوصاً في البابين الأول والثالث (أرباح وشركات) في التهرب من دفع الضريبة (Tax Evasion). وتركز العبء الضريبي في ضرائب غير مباشرة ورسوم لا تميز بين مستهلك فقير وآخر غني، بمعنى أنها تعد ضريبياً محايدة (Tax Neutral).

وقد استمر هذا الوضع حتى أوائل الثمانينات، حين انتقل التحصيل الضريبي من الدولة إلى القوى المهيمنة على الأرض. وقد اضطرت الدولة، مع فقدان قدرتها على الجباية، إلى اللجوء إلى الاقتراض لتمويل عملياتها، فانعكس تنامي هذا الاقتراض

ارتفاعاً كبيراً في أسعار السلع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى خفض القدرة الشرائية للمستهلك. وهكذا تم تمويل موازنات خلال العقد الممتد بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٢ باستخدام وسيلة هي أشبه بضريبة غير مباشرة هي ضريبة التضخم (The Inflation Tax)، تحمّل القدر الأكبر من أعبائها ذوو الدخل المحدود. وكان من نتائجها إعادة توزيع المداخيل بشكل رجعي (Regressive Redistribution) من ذوي الدخل المحدود إلى أصحاب المداخيل المتغيرة (أرباح، فوائد... الخ) لاغية في طريقها شرائح واسعة من طبقة متوسطي الدخل التي كان لها الدور الأبرز في صوغ لبنان الاقتصادي في الخمسينات والستينات.

وقد تنبهت الحكومة الحالية إلى هذا الخلل وإلى مخاطره على البنية والإستقرار الإجتماعيين، فاقتصرت أولى خطواتها على معالجة سبب الخلل، أي عجز الموازنة.وجاءت هذه المعالجة من خلال تأخير عرض مشروع الموازنة لعام ١٩٩٣ على المجلس النيابي إلى الربع الأخير من السنة، للإفادة من تطبيق القاعدة الإثني عشرية التي تستخدم أرقام السنة السابقة سقفاً للإنفاق، من جهة، ومن خلال تفعيل الجباية، من جهة أخرى، لترتفع واردات الخزينة من ٩٧٦ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٢ إلى ١٧٠٢ مليار ليرة عام ١٩٩٣[٢]. وهكذا أمكن خفض العجز إلى دون الخمسين في المئة من إجمالي أرقام الموازنة. وتشير أرقام مشروع موازنة عام ١٩٩٤ إلى إمكان خفض هذا العجز إلى ٤٢,٢ في المئة على الرغم من ارتفاع أرقام الموازنة (راجع الجدول رقم (٢)).

توزعت الواردات الضريبية عام ١٩٩٢ بنسب متساوية تقريباً بين الضرائب المباشرة (٥١ في المئة) وتلك غير المباشرة (٤٩ في المئة). وبلغت حصة ضريبة الدخل نحو ٢٧ في المئة من إجمالي الواردات الضريبية. وتضاعفت أرقام الواردات الضريبية لعام ١٩٩٣ وارتفعت معها حصة الضرائب غير المباشرة إلى نحو ٥٨ في المئة نتيجة الزيادة التي طرأت على الواردات الجمركية بعد تعديل سعر صرف الدولار الجمركي وضبط الجباية. في المقابل تراجعت حصة ضريبة الدخل إلى ١٢,٤ في المئة من إجمالي الواردات الضريبية. وفي مشروع موازنة عام ١٩٩٤ توقعت الخزينة أن تتراجع حصة ضريبة الدخل إلى ١٠,٦ في المئة من إجمالي الواردات الضريبية.

(٢) مرسوم رقم ٣٩٩٥، إحالة مشروع قانون إلى مجلس الوزراء يتعلق بمشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٣.

## جدول رقم (٢)
## واردات الموازنة للفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤
## (مليار ليرة لبنانية)

| | ١٩٩٢ | | ١٩٩٣(*) | | ١٩٩٤(*) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة |
| ١ ـ واردات ضريبية | ٧٤٣ | ١٠٠ | ١٤٩٦ | ١٠٠ | ١٨٨٩ | ١٠٠ |
| (أ) ضرائب مباشرة | ٣٧٩ | ٥١ | ٦٣٢ | ٤٢,٣ | ٨٤٥ | ٤٤,٧ |
| ـ منها ضريبة الدخل | (٢٠٠) | (٢٦,٩) | (١٨٥) | (١٢,٤) | (٢٠٠) | (١٠,٦) |
| (ب) ضرائب غير مباشرة | ٣٦٤ | ٤٩ | ٨٦٤ | ٥٧,٧ | ١٠٤٤ | ٥٥,٣ |
| المجموع | | | | | | |
| ٢ ـ واردات غير ضريبية متفرقة | ٢٣٤ | | ٢٠٦ | | ٣٠٦ | |
| ٣ ـ مجموع واردات الجزء الأول (١ + ٢) | ٩٧٧ | | ١٧٠٢ | | ٢١٩٥ | |
| ٤ ـ مجموع واردات الجزء الثاني (قروض) | ٦٧٨ | | ١٦٩٨ | | ١٦٠٩ | |
| ٥ ـ أجمالي الواردات (٣) + (٤) | ١٦٥٥ | | ٣٤٠٠ | | ٣٨٠٠ | |
| موازنات ملحقة | غ ـ م | | ٤١٦ | | ٤٩٧ | |
| (*) أرقام تقديرية | | | | | | |
| النسبة المئوية للعجز | ٤٠,٩٧ | | | ٤٩,٩٤ | | ٤٢,٢ |

المصدر: مشروع موازنتي ١٩٩٣ و ١٩٩٤

## ٣ ـ الإصلاح الضريبي

جاء الإصلاح الضـريبي في لبنان ليعكس الوضـع الفعلي لتطبـيق النظام الضريبي المعمول به منذ الاسـتقلال. ويظهر الجدول رقم (٣) أن النسب الجـدية لضريبة الدخل على الرواتب والأجور قـد خفضت، اعـتباراً من مطلع عـام ١٩٩٤، من ٢ ـ ٣٢ في المئة إلى ٢ ـ ١٠ في المئـة، وأن عدد الشطور الضـريبـية قـد خفـضت من ١٣ شطراً إلى ٥ شطور. أما الضريبة على الأرباح فقد خفضت من ٦ ـ ٥٠ في المئة إلى ١٠ في المئة ومن ١٢ شطراً إلى أربعة شطور؛ وخفـضت الضريبة على شركـات الأموال من ٢٢ في المئة (يضـاف إليها ١٥ في المئـة بلدية) إلى ١٠ في المئة، وضريبة توزيع الأرباح من ١٢ في المئة (يضـاف إليهـا ٣ في المئة تعـمير) إلى ٥ في المـئة. وكانت شـركة إعـمار الوسط التجاري سوليـدير قد منحت عام ١٩٩٣ إعفاءً ضريبيـاً لمدة عشر سنوات على الأرباح التي ستتحـقق وعلى توزيع عائدات أسهمها. في المقابل تضـاعفت الرسوم والضرائب غير المباشرة مرات عدة.

## جدول رقم (٣)
## ضريبة الدخل على الرواتب والأجور
## (١٩٧٤، ١٩٩١، ١٩٩٤)

| ١٩٧٤ | | ١٩٩١ | | ١٩٩٤ | |
|---|---|---|---|---|---|
| النسبة المئوية | الأجر ل.ل. | النسبة المئوية | الأجر ل.ل. | النسبة المئوية | الأجر ل.ل. |
| ٢ | ٤٨٠٠ | ٢ | ٤٥٠٠٠ | ٢ | ٥٠٠٠٠٠٠ |
| ٣ | ٢٦٠٠ | ٣ | ٧٥٠٠٠ | ٤ | ١٠٠٠٠٠٠٠ |
| ٤ | ٢٦٠٠ | ٤ | ١٠٥٠٠٠ | ٦ | ١٠٠٠٠٠٠٠ |
| ٥ | ١٢٠٠٠ | ٦ | ١٣٥٠٠٠ | ٨ | ٥٠٠٠٠٠٠٠ |
| ٦ | ١٢٠٠٠ | ٨ | ١٦٥٠٠٠ | ١٠ ما زاد على | ٧٥٠٠٠٠٠٠ |
| ٩ | ١٢٠٠٠ | ١٠ | ١٩٥٠٠٠٠ | | |
| ١٢ | ١٢٠٠٠ | ١٣ | ٢٢٥٠٠٠٠ | تنزيل أعزب | ٣٠٠٠٠٠٠ |
| ١٥ | ١٥٠٠٠ | ١٦ | ٢٧٠٠٠٠٠ | متزوج | ٤٥٠٠٠٠٠ |
| ١٨ | ١٥٠٠٠ | ١٩ | ٣١٥٠٠٠٠ | مع ولد | ٤٨٠٠٠٠٠ |
| ٢١ ما فوق | ٩٠٠٠٠ | ٢٢ | ٣٧٥٠٠٠٠ | | |
| تنزيل أعزب | ١٥٠٠ | ٢٥ | ٤٥٠٠٠٠٠ | ألغيت العلاوات على ضريبة | |
| متزوج دون أولاد | ٢٤٠٠ | ٢٨ | ٥٢٥٠٠٠٠ | الدخل (بلديات + تعمير) | |
| متزوج + ولد واحد | ٣٠٠٠ | ٣٢ ما فوق | ٢٨٨٠٠٠٠٠ | | |
| علاوة ٣ في المئة من أصل | | تنزيل أعزب | ٩٠٠٠٠٠ | | |
| الضريبة | | متزوج دون أولاد | | | |
| ضريبة تعمير إذا تجاوز | | متزوج + ولد واحد | | | |
| أصل الضريبة ١٠٠٠ ل.ل. | | علاوة ٣ بالمئة مهما يكن الأصل | | | |

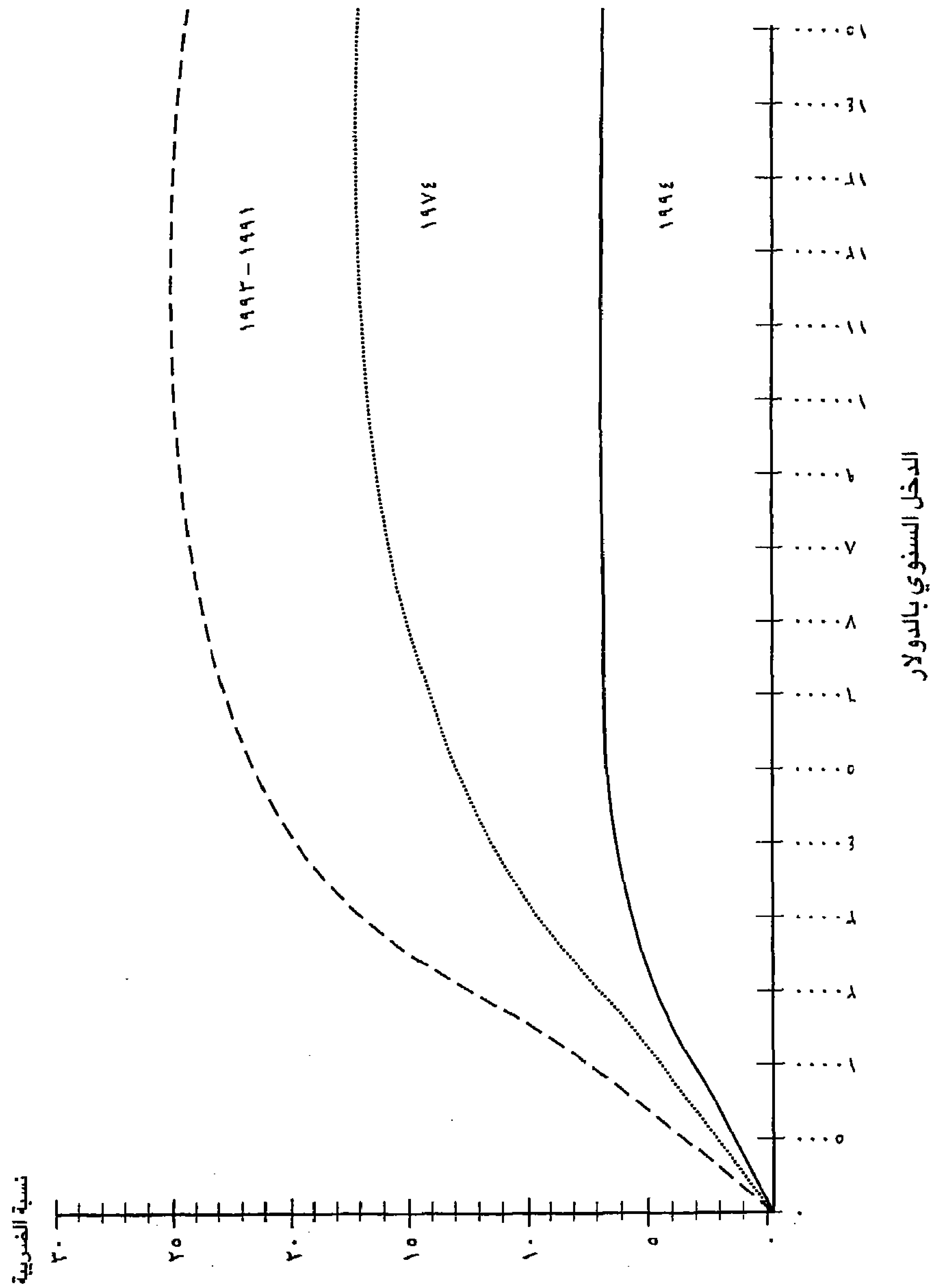
كما أسلفنا، إن تمويل عـجز الخزينة أشبه مـا يكون بالضريبة غير المبـاشرة، فإذا أضيفت أرقامها إلى أرقام الرسوم والضـرائب غير المباشرة ترتفع أعباء هذا النوع من الضرائب من ٦٢,٩ في المئة من إجمالي واردات الموازنة عام ١٩٩٢ إلى ٧٥,٤ في المئة عام ١٩٩٣. وهذا يعني أن الضريبة غير المباشرة سوف تستحوذ على تمويل الموازنات القادمـة. ومع توقع عقـد صفقـات لتنفيـذ مشاريـع إنمائية إبتداء بعـقود مـقدرة في

مشروع موازنة ١٩٩٤ بقيمة ١٠٠٠ مليار ليرة لبنانية تمّول بقروض خارجية (فذلكة مشروع موازنة)، فإن كلفة تمويل الموازنات الحالية واللاحقة، مع توقع تنامي الإقتراض الخارجي مستقبلاً، ستتوزع بشكل أساسي بين الجيل الحالي (فوائد خدمة الدين) والأجيال القادمة (تسديد أصل الدين) وخصوصاً من ذوي الدخل المحدود. وسيتراجع دور ضريبة الدخل في تمويل الموازنة بدوره من ١٢ في المئة عام ١٩٩٢ إلى نسبة ٥,٤ في المئة عام ١٩٩٣ و٥,٣ في المئة عام ١٩٩٤.

إن هذا التحول في تمويل الموازنات العامة لا يُعد تحولاً جذرياً قياساً على الموازنات السابقة. فإذا أخذنا الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٩ وكذلك عام ١٩٩٣، وهي أعوام تعد من ناحية الجباية الضريبية أعواماً طبيعية، نجد أن حصة ضريبة الدخل من التمويل الضريبي لم تتجاوز ١٢ في المئة (انظر الجدول رقم (١)). وهذا يعني أنه حتى مع اعتماد لبنان نسباً حدية (Marginal Rates) مرتفعة حتى نهاية ١٩٩٣ فإن التحصيل لم يرق يوماً إلى تلك النسب النظرية بسبب التهرب من دفع الضرائب. من هنا جاء الإصلاح ليوفق بين النسب النظرية لضريبة الدخل وواقع جبايتها. وهو إذا طبق لا يحدث خللاً (Distortion) في «التركيبة البنيوية» لواردات الخزينة كما حصل في أميركا وبريطانيا، بل يعترف بها ويشرعها.

يقابل الرسم البياني المدرج أدناه بين تصاعدية (Progressivity) النسب الضريبية المقتطعة من الرواتب والأجور (الباب الثاني) للأعوام ١٩٧٤ و١٩٩١ ـ ١٩٩٣ و١٩٩٤ لكون هذا الباب يشمل شرائح أوسع من المكلفين (Tax Payers) مما يشمله الباب الأول (ضريبة دخل الشركات). ولتسهيل المقابلة بين سنوات متفاوتة ترجمت الرواتب والأجور إلى الدولار الأميركي. يُظهر الرسم أن ضريبة الدخل (الممثلة بالباب الثاني) المعمول بها حتى نهاية ١٩٩٣ كانت الأكثر تصاعدية لذوي المداخيل المرتفعة والأقل إنصافاً لذوي الدخل المحدود من قبيل عدم مرونتها لتغيرات الأسعار. ويليه النظام الضريبي لعام ١٩٧٤ الذي كان أكثر مرونة بالنسبة إلى تغيرات الأسعار، وحقق، ولو نظرياً، قدراً أكبر من المساواة بين شطور المداخيل المختلفة. أما الإصلاح الضريبي فقد تحول بشطور الدخل التي تتجاوز ٣٠٠٠٠ دولار سنوياً إلى نسب حدية مسطحة (Flat Rates). ومع أنه خفض الأعباء الملقاة على ذوي الدخل المحدود (دخلها السنوي دون ١٠٠٠٠ دولار)، الذين يسدد الموظفون منهم في القطاع المنظم كامل تكليفهم الضريبي، بنسبة ٣,٥ في المئة (من ٦ في المئة إلى ٢,٥ في المئة)، فإن النظام الجديد منح ذوي الدخل المرتفع إعفاءات ضريبية أوسع تصل إلى ١٨,٥ في المئة (من ٢٧ في المئة إلى ٨,٥ في المئة) لمكلفين تتجاوز مداخيلهم ١٠٠٠٠٠ دولار سنوياً.

## ضريبة الدخل على الرواتب والأجور في لبنان



وهكذا يكون النظام الجديد قد تطور من واقع ضريبي حقق في الماضي إعادة توزيع للمداخيل رجعية - أي من الفقير إلى الغني - إلى واقع ضريبي محايد (Tax Neutral) لا بد من أن يكون أقل رجعية وأكثر عدالة من سابقه إذا أحسن تطبيقه. وهو يكون قد اقترب من تحقيق أهداف الإصلاح الضريبي الذي اقتبسته الولايات المتحدة الأميركية من بريطانيا ولحقهما فيه العديد من الدول الصناعية (أستراليا وكندا ونيوزيلندا وفرنسا على سبيل المثال). الهدف الأول، أي التبسيط، تحقق فعلاً. والهدف الثاني، العدالة (Fairness) (وليس المساواة (Equity)) يتوقف تحقيقه على كفاءة الإدارة الضريبية. وهذان الهدفان يعدان داخليين (Endogenous) من حيث إن تحقيقهما هو في متناول وزارة المالية. أما الهدف الثالث، أي النمو الاقتصادي، فهو في نطاق جباية ضريبة الدخل، يعد خارجاً عن قدرة الوزارة في التأثير فيه، في حين أنه في متناولها في نطاق جباية الضرائب والرسوم الأخرى. ففي إطار ضريبة الدخل، لن يتوصل هذا الإصلاح إلى تحفيز النمو الاقتصادي، إذ إن خفض النسب الضريبية لن يحرر مداخيل مهمة للقطاع الخاص الذي كان يتهرب من تسديدها أصلاً. لكن القدرة الشرائية لذوي المداخيل الثابتة - وهي متدنية عادة - سوف تتعزز (وهو ما يعرف اقتصادياً بأثر الدخل Income Effect) علماً أن أثرها في زيادة الطلب الإجمالي سيكون هامشياً. أما ارتفاع الواردات من الضرائب والرسوم المختلفة فمنها - كالجمارك - ما سيكون له أثر إحلالي (Sub-stitution Effect) يوازي أثر الدخل. فزيادة الواردات الجمركية سوف تؤثر سلباً في الطلب المحلي على السلع المستوردة وتخفض تسرب المداخيل إلى الخارج. ويحتمل أن يكون من إيجابياتها الأخرى حماية وتطوير الصناعات الإحلالية محلياً.

**إن الإستثمارات العقارية، في ظل عدم توافر ضوابط ضريبية، لها مفاعيل اجتماعية في غاية السلبية يجب التنبه إلى عواقبها**

وهنالك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العوامل الضريبية، ومنها ما هو مرتبط بها. فعلى سبيل المثال، إن الفوائد على الليرة اللبنانية ما زالت ضمن نطاق تحكم الخزينة. على الرغم من تطبيق نظام المناقصات في شراء المصارف لسندات الخزينة للاستحقاقات قصيرة الأجل، كما أن استمرار العجز في الموازنة سيجبر مصرف لبنان على الاستمرار في تطبيق الزامية الاكتتاب بالسندات التي تحجب عن القطاع الخاص ما لا يقل عن ٧٣ في المئة من المدخرات المصرفية بالليرة اللبنانية. ومع الاعتراف بأن لارتفاع هذه الفوائد أثراً ايجابياً في الاستقرار النقدي فإن العوامل الأهم هي الاستقرار السياسي والأمني، اضافة إلى الموجودات الأجنبية الرسمية الضخمة. وقد أثبتت هذه العوامل على مدى أكثر من عام أنه ليس هنالك ما يبرر الاحتفاظ بهامش سعر فائدة

يصل إلى أربعة أضعاف سعر فائدة الدولار. كما أن كلفة خدمة هذا الاقتراض الباهظة لها مفعول رجعي في إعادة توزيع المداخيل، إذ يستفيد أصحاب المدخرات الكبيرة بالليرة اللبنانية من هذه الفوائد المرتفعة، ويتحمل أعباءها في المقابل المكلف اللبناني عبر ضريبة التضخم. ان هذه النتائج هي مناقضة تماماً لتوجهات الخزينة في تحفيز النمو الاقتصادي. وأخيراً هنالك عامل آخر مهم، وهو المدخرات الخارجية للبنانيين التي هي خارج نطاق تحكم الخزينة (Exogenous)، إذ إن مساهمتها في تحفيز النمو الاقتصادي ترتبط بالتطورات السياسية الإقليمية.

ولقياس أثر التحصيل الضريبي في نمو الدخل، نطرح حالة عملية تظهر ان التحصيل يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي، ما دامت الشروط الأخرى، وأهمها تحويل المدخرات الخارجية إلى استثمارات داخلية، غير متوافرة. ويمكننا القيام بذلك بتقدير مرونة (e) للواردات الضريبية (T) مقابلة بالدخل المحلي (Y) بالشكل التالي:

$e = \frac{\Delta T/\Delta Y}{T/Y}$ أي مقابلة النسبة الحدية (Marginal) للضريبة بمثيلتها الوسطية .
(Average)

وعلى الرغم من عدم توافر أرقام فعلية للدخل المحلي، يمكننا التأكيد أن مرونة الواردات فاقت الواحد كثيراً عام ١٩٩٣، ومن المتوقع أن تستمر كذلك عام ١٩٩٤. وتدل هذه المرونة المرتفعة إلى أن الخزينة نجحت نجاحاً كبيراً في التحصيل عام ١٩٩٣ قياساً على سنة ١٩٩٢ التي هي سنة انتقالية بدأت خلالها أجهزة الدولة تستعيد قدراتها بعد نهاية الحرب.

وخلاصة القول إنه من المرجح أن يكون أثر التحصيل الضريبي سلبياً في النمو الاقتصادي عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤.

## ٤ ـ التوصيات

أ ـ إن خفض ضريبة الدخل يجب أن يترافق مع تطوير إطار الوعاء الضريبي بحيث يتحول هذا الوعاء من نظام الضريبة الجدولية (Schedular Tax System) إلى نظام مدمج (Global) يمنع التسربات غير المبررة في الواردات الضريبية، بحيث يحاسب المكلف في مداخيله المتنوعة (أجور، أرباح... الخ) في وعاء ضريبي موحد، كي لا يستفيد من الاعطاءات والتنزيلات التي يحصل عليها في كل باب منفرد من أبواب ضريبة الدخل كما هي الحال في الوقت الحاضر. وحينها يصبح بالإمكان زيادة تواتر

التحـصيل لجعله ربع سنوي. ويـتطلب هذا الأمر تطوير مكننة دوائر الخـزينة وربطها بعضها ببعض، كما يتطلب تطوير الكفاءات الإدارية.

ب ـ يجب أن تركـز الخزينة علـى «كفـاءة» تطبيق النظـام الضريبي، على أن يعـاد النظر بتصاعديته في وقت لاحق، إذ إنه يصبح بالإمكان حـينذاك تقدير كلفة التحصيل التي من المتوقع أن تكون أعباؤها مرتفعة في شطور الدخل الأولى لمكلفي الباب الثاني، حـيث يلتـقي السـواد الأعظم من المكلفين (٧٠ ـ ٨٠ في المئـة من المجـمـوع)، ذلك أن واردات هذه الشطور لن تتـجاوز نـسبـتهـا ٢ ـ ٣ في المئة مـن مداخـيل المكلفين وهي ستكون أصغر من أن تغطي كلفة تحصيلها.

ج ـ إن الإستثـمارات العقارية تستنـزف الجهد الإستثـماري منذ عام ١٩٩٢، وهي مع أهميـتها، وفي ظل عـدم توافر ضوابط ضـريبـية، لها مـفاعيل اجـتماعيـة في غاية السلبية يجب التنبـه إلى عواقبها منذ اليوم. ذلك أن المضاربات العـقارية تحرم شرائح كـبيـرة من الشبـان حقـهم في إقـتناء مسكن. إن تطبـيق ضـريبة كـضريبـة الأرباح الرأسـماليـة (Capital Gains Tax)، أو تطوير رسوم التـسجيل على العـقارات، لا بد من أن يحدّا من حوافز المضاربات المضرّة بسوق الإسكان.

**القوانين الضريبية المعمول بها في لبنان منذ الاستقلال أعطت الضرائب المباشرة دوراً يهدف إلى تحقيق قدر من المساواة في توزيع المداخيل**

د ـ مع التحـسن المضطرد في الجبـاية الضريبـية على المصـرف المركـزي أن يعـيـد النظر في نسـبـة الإكتـتـاب الإلزاميـة في سندات الخزيـنة، وأن تترك الخزينـة تحديد أسعـار الفائدة على الـليرة اللبنانية لعوامل السوق.

هـ ـ الربط بين الدين العام وقدرة الاقـتصاد على خدمتـه في توزيع مشاريع خطة الإعمار على سنواتها العشر.

سهام بواب (*)

# السياسة الضريبية

## تعقيب

لا بد لي من التنويه بالأهمية العلمية لبحث سعد العنداري، وإني إذ أشاطره الرأي في الكثير من مضمونه، لا بد لي من إبداء بعض الملاحظات الناتجة من الممارسة العملية.

### ١ ـ في النظام الضريبي اللبناني

إن نظام الضريبة التصاعدية على الدخل بمعدلاته المرتفعة وشطوره المتعددة فشل في تحقيق المساواة وتحميل المكلف عبأ ضريبياً يتناسب مع مقدرته التكليفية، وذلك لأسباب عديدة أهمها:

أ ـ اعتماد نظام الضرائب النوعية على المداخيل: الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية (المهن الحرة)، والضريبة على الرواتب والأجور، والضريبة على رؤوس الأموال المنقولة، والضريبة على ايرادات الأملاك المبنية.

**إن نظام الضريبة التصاعدية على الدخل بمعدلاته المرتفعة وشطوره المتعددة فشل في تحقيق المساواة وتحميل المكلف عبأ ضريبياً يتناسب مع مقدرته التكليفية**

ب ـ إمكان تهرب قطاعات معينة، كالمؤسسات التجارية وأصحاب المهن الحرة، واستحالته على أصحاب الرواتب والأجور، بسبب اقتطاع ضريبة الدخل المتوجبة على هؤلاء عند المنبع.

ج ـ ضعف الإدارة الضريبية والعوائق التي تواجهها على المستوى البشري والتقني وعلى مستوى الوسائل.

أما الضرائب غير المباشرة فهي كانت ولا تزال تمثل في الدول النامية النسبة

(*) أستاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية ورئيسة مصلحة الواردات في وزارة المالية.

الكبرى من مجموع الواردات الضريبية، وهي، خلافاً لما هو متعارف عليه، قد تؤمن، إلى جانب الوفرة، العدالة الضريبية إذا ما أحسن اختيار مطرحها ومعدلاتها، كالضريبة الموحدة على الانفاق (Taxe sur la valeur ajoutée TNA) المعتمدة في معظم الدول المتحضرة.

أما لجهة تراجع نسبة الضرائب المباشرة خلال عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ وتوقعات عام ١٩٩٤ من ٢٦,٩ في المئة إلى ١٢,٤ في المئة إلى ١٠,٦ في المئة على التوالي، كما ورد في ورقة العنداري، فإن هذا التراجع لا يعني تراجع حصيلة هذه الضرائب إنما سببه زيادة التحصيلات الجمركية بعد ضبط الموانىء غير الشرعية وتحسين طرائق الجباية.

## ٢ ـ في السياسة الضريبية

منذ أواخر عام ١٩٩٢ وضع بعض الاصلاحات الضريبية على نار حامية وتناول الضرائب المباشرة (دخل، أملاك مبنية، رسم انتقال) إضافة إلى تعديل بعض معدلات أو قيم الضرائب غير المباشرة التي تناولها الجدول رقم (٩) من قانون موازنة ١٩٩٣. وقد دخل هذا الأخير وقانون ضريبة الدخل الجديد حيزّ التنفيذ ابتداء من أول عام ١٩٩٤.

**إن تعديل بعض قيم الضرائب غير المباشرة سيؤدي إلى تصحيح آثار التضخم النقدي وتدني سعر صرف الليرة الذي جعل هذه الرسوم عديمة الإنتاجية**

إن أسباباً عديدة كانت وراء هذه التعديلات أهمها:

١ ـ ضرورة تبسيط القوانين الضريبية وتطويرها على مراحل، مراعاة لأوضاع الإدارة الضريبية وإمكاناتها البشرية والتقنية المحدودة.

٢ ـ التضخم وانخفاض سعر صرف الليرة وانعكاساته الضريبية التي تجلت بزيادة العبء الضريبي على المكلفين بالضرائب المباشرة المحددة بنسب مئوية تصاعدية على شطور الدخل، وانخفاض قيمة الضرائب غير المباشرة المحددة بمبالغ مقطوعة من المال.

٣ ـ تخفيف العبء الضريبي على المكلفين من ذوي الدخل المحدود وزيادة مبلغ الحد الأدنى الضروري للمعيشة المعفى من الضريبة.

٤ ـ تشجيع الرساميل الوطنية والأجنبية على التوظيف في لبنان في مشاريع منتجة عن طريق خلق حوافز ضريبية وخفض معدلات الضرائب.

٥ ـ تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة الضريبية والحد من التهرب الضريبي.

إن النتائج المرتقبة من هذه التعديلات يمكن تلخيصها بما يلي:

أ ـ تخفيف عبء الضريبة عن كاهل ذوي الدخل المحدود، وخصوصاً من أصحاب الرواتب والأجور، بحيث يعفى من أية ضريبة رب العائلة (زوجة و٥ أولاد) إذا كان دخله ٥٠٠ ألف ليرة في السنة.

ب ـ الحدّ من التهرب الضريبي بالنسبة إلى المؤسسات التجارية والصناعية والمهن الحرة، لأن قيمة الضريبة، بعد خفض المعدل الأقصى إلى ١٠ في المئة، تصبح أقل كلفة من استخدام الوسائل غير المشروعة للتهرب، كما أن معدلات الضريبة المنخفضة تدفع الكثيرين من المكتومين إلى التقدم من الدوائر المالية والإعلان عن نشاطهم الخاضع للضريبة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد المكلفين وبالتالي توسيع الوعاء الضريبي، الأمر الذي يعطل بدوره النتيجة السلبية لخفض المعدلات على الحصيلة الضريبية. إننا نأمل، على العكس، زيادة هذه الحصيلة.

ج ـ تحفيز رؤوس الأموال اللبنانية والأجنبية على الاستثمار في لبنان في مشاريع إنتاجية إذا ما توافرت، إضافة إلى الضريبة المخفضة، عوامل سياسية وأمنية مشجعة، وبنية تحتية وخبرات تقنية ومهارات بشرية وغيرها من مستلزمات التوظيف الرأسمالي.

د ـ إن تعديل بعض قيم الضرائب غير المباشرة سيؤدي إلى تصحيح آثار التضخم النقدي وتدني سعر صرف الليرة الذي جعل هذه الرسوم عديمة الإنتاجية.

هـ ـ أما التقارب بين معدلات الضرائب على الدخل مع معدلات ضريبة الأملاك المبنية في مشروع تعديل هذه الأخيرة، فهو مقدمة لاستحداث ضريبة عامة على الدخل بعد استكمال التجهيز البشري والتقني للإدارة الضريبية وتعميم المكننة وتوعية المكلف ورفع مستواه إلى الحد الذي يصبح فيه قادراً على تحديد مجموع مداخيله وتطبيق الأصول المحاسبية لأجل احتساب الضريبة بنفسه.

أخيراً أعتقد أن السياسة الضريبية الحالية هي مرحلية، راعت الأوضاع المعيشية والإجتماعية والتركيبة الإدارية التي نتجت من الحرب وآثارها المدمرة، ولا بد من تطويرها بتحسن تلك الأوضاع.

نجيب عيسى (*)

# سياسة العمالة

نقصد بسياسة القوى العاملة السياسة التي تتناول محددات العرض والطلب على القوى العاملة بهدف تأمين التوازن بينهما من الناحيتين الكمية والنوعية. ومحددات العرض والطلب على القوى العاملة كثيرة أهمها:

**من ناحية العرض:**

- حجم السكان، ومعدلات نموهم، وتركيبهم العمري والجنسي، ومعدلات نشاطهم الاقتصادي والهجرة... الخ.

- نظام التعليم والتدريب السائد.

- التركيب القطاعي للنشاط الاقتصادي وتوزعه الجغرافي.

**من ناحية الطلب:**

- حجم الناتج المحلي، وتركيبه القطاعي، ومعدلات الاستثمار، ومعدلات النمو.

**لم يعرف لبنان منذ الاستقلال سياسة عمالة، لا بشكل مستقل ولا من خلال خطة تنمية اقتصادية - اجتماعية شاملة**

- التقنيات المستخدمة وما يترتب عليها من مستويات للإنتاجية وهياكل وظيفية ومهنية للقوى العاملة.

وعليه فإن السياسة في مجال القوى العاملة تأتي كمجموعة مترابطة ومتناسقة من السياسات في مجالات مختلفة أهمها:

١ - السياسة السكانية، وهي تتناول المتغيرات الديمغرافية التي تتحكم بحجم المعروض من القوى العاملة وتحدث التغيير المرغوب في هذا الحجم: إنجاب، خصوبة، هجرة، توزّع جغرافي.

---

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

٢ ـ سياسة الاستخدام، وهي تتناول تحديد أعمار الدخول والخروج من العمل، وساعات العمل، وعمل المرأة... الخ.

٣ ـ سياسة التعليم والتدريب، وهي التي تحدد مدى استجابة العرض من القوى العاملة بالمؤهلات والمستويات المهنية والفنية اللازمة لحاجات الطلب.

٤ ـ سياسة الأجور التي من شأنها توجيه اليد العاملة نحو قطاعات ووظائف ومناطق معينة دون أخرى.

٥ ـ سياسة الإستثمار التي تحدد معدلات النمو الإجمالية والقطاعية للناتج المحلي وما يترتب عليها، إضافة إلى ما يترتب على السياسة المعتمدة في مجال الثقافة، من معدلات نمو وبنى قطاعية ووظيفية للاستخدام.

نخلص مما تقدم عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي يتوجب على سياسة القوى العاملة تناولها إلى ملاحظتين رئيسيتين:

الملاحظة الأولى، هي أنه لا يمكن الكلام على سياسة فعلية في مجال القوى العاملة دون أن تكون هذه السياسة مبنية على قاعدة معلومات وبيانات إحصائية كافية وموثوقة. والمستلزمات على هذا الصعيد لا تقتصر على متطلبات تشخيص واقع القوى العاملة والسكان في الفترة الزمنية الجارية (عدد السكان ومعدلات نموهم وتوزيعهم على الفئات العمرية وحالتهم التعليمية، وبيانات عن القوى العاملة والتشغيل موزعة بحسب القطاعات الاقتصادية والمجموعات المهنية... الخ) بل تتطلب أيضاً وضع تقديرات مستقبلية للعرض والطلب على القوى العاملة تستند بدورها إلى بيانات دورية تتعلّق بالشواغر المتاحة ونمط الإستخدام والأجور وساعات العمل الفعلية والهجرة. كما أن ربط السياسات التعليمية والتدريبية بالحاجات من القوى العاملة يتطلب إجراء مسوحات دورية للتعليم والتدريب وجمع معلومات دورية عن التوظيف. كما أن صياغة سياسة مستقبلية للتشغيل تحتاج إلى بيانات ودراسات أكثر تقدماً وتفصيلاً وتعقيداً، كالقيام بإسقاط حول حجم التشغيل وتوزعه على القطاعات الاقتصادية والمناطق والمجموعات المهنية، وقياس أثر التقانة المستخدمة في المدخلات من العمل ورأس المال في كل قطاع، ودراسة العمالة الناقصة في الريف والعمالة الهامشية في الحضر... الخ[1].

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، **تخطيط القوى العاملة في خطط التنمية المعتمدة في بلدان اللجنة**، سلسلة دراسات تخطيط القوى العاملة (بيروت: اسكوا، ١٩٨٧).

الملاحظة الثانية، هي أن كثرة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والفنية التي تطرحها مسألة العمالة وأهمية هذه المسائل تجعلان معالجة هذه المسألة، وخصوصاً في البلدان النامية، من خلال سياسة مستقلة عن السياسة التنموية العامة المعتمدة في هذه البلدان، أمراً في غاية الصعوبة. لذلك نلاحظ أن السياسة في مجال القوى العاملة تأتي في معظم الأحيان كجزء من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المعتمدة.

## أولاً: واقع سوق العمل في لبنان

ننطلق من هذا الإطار العام لمفهوم السياسة على صعيد القوى العاملة ومستلزماتها، لنلاحظ أن لبنان منذ الاستقلال وإلى الآن لم يعرف سياسة عمالة، لا بشكل مستقل ولا من خلال سياسة أو خطة تنمية اقتصادية واجتماعية عامة. لذلك ليس في وسع هذا البحث سوى طرح التساؤل عن أسباب غياب هذه السياسة ومحاولة الإجابة عنه، وصولاً إلى محاولة تقديم تصور للإطار العام للسياسة التي يجب أن تتناول سوق العمل في لبنان، وذلك عبر تناول الآلية التي كانت تعمل بها هذه السوق في ثلاث محطات رئيسية: قبل الحرب وفي خلالها وبعدها.

### ١ ـ سوق العمل قبل الحرب

من المعروف أن لبنان بعد حصوله على الاستقلال أخذ في نظام اقتصادي مفرط بليبراليته إلى درجة الإباحة. فبقيت الحياة الإقتصادية ـ الاجتماعية إلى أواخر الخمسينات خارج إطار الضبط والمراقبة التي اعتمدتها أكثر البلدان ليبرالية في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز المؤشرات على تطرف الليبرالية اللبنانية في ذلك أن هذا البلد بقي (تحديداً) من أفقر بلدان العالم من حيث قاعدة المعلومات والبيانات الإحصائية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فلا عجب والحال هذه أن لا نرى أثراً يذكر لما يمكن تسميته سياسة عمالة على المستوى الرسمي.

وجاء حكم الرئيس شهاب بتحول في التوجهات الرسمية على صعيد دور الدولة في الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية، لجهة جعلها تقوم بمعالجة الاختلالات العميقة التي تولّدت وتعمّقت خلال مسيرة الاقتصاد الحرّ. وانصبت جهود الشهابية في هذا السياق على مستويين:

أ ـ مستوى تشخيص الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي لتعيين مواقع الخلل، وقد بذلت لذلك جهود ملحوظة لتكوين قاعدة المعلومات والبيانات الإحصائية اللازمة.

ب ـ مستوى إعداد الخطط لمعالجة الاختلالات وتوفير الوسائل اللازمة للتنفيذ. وعلى هذا المستوى وضعت الشهابية خططاً وبرامج عديدة وأقامت العديد من المؤسسات الرسمية: البنك المركزي، مصلحة الإنعاش الإجتماعي، المشروع الأخضر، مجلس الخدمة المدنية... الخ.

ليس المجال هنا لتقويم مجمل النتائج التي أسفرت عنها التوجهات والإنجازات الشهابية على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي، بل نكتفي بملاحظة أن التوجهات والإجراءات التي اتخذت في خلال الحقبة الشهابية وما تلاها حتى منتصف السبعينات لم تأت بعلاجات كافية للاختلالات الرئيسية التي كانت تعانيها البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية في لبنان. وفي ما يتعلق بسوق العمل تحديداً، فهي لم تحتل موقعاً يذكر لا في قائمة الأهداف التي تضمنتها البرامج والخطط التي وضعت في الستينات ولا في الجهود التي بذلت في مجال تكوين قاعدة المعلومات والبيانات الإحصائية. ومن خلال ما تضمنته خطة التنمية السداسية للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ عن العمالة واليد العاملة نستطيع أن نلمس بداية وعي لهذه المسألة. لكن الوضع عملياً بقي في النصف الأول من السبعينات تقريباً على ما كان عليه في الستينات.

**إن خطة النهوض الإقتصادي العشرية لم تتناول موضوع القوى العاملة، ولا تمثل سوق العمل محوراً من محاور اهتمامها. حتى إنها لم تأت على ذكر البطالة مطلقاً**

أما ما تضمنته وثيقة الخطة في هذا الخصوص، وكانت نتائج الاستقصاء الذي أجرته مديرية الاحصاء المركزي عام ١٩٧٠ لم تصدر بشكل نهائي بعد، فيمكن ايجازه على الشكل التالي[٢]:

١ ـ «إن المعلومات الشاملة والدقيقة حول أوضاع اليد العاملة في لبنان غير متوافرة، وإن عدم وجود إحصاءات سنوية متتالية حول اليد العاملة يجعل من الصعب معرفة حركة العرض والطلب في سوق العمل»، وتضيف أن هناك طريقتين متطرفتين لا يمكن الأخذ فيهما في لبنان وهما:

أ ـ ايجاد العمل للجميع مهما كانت فائدة المشاريع الاقتصادية.

ب ـ التمسك بالجدوى الاقتصادية دون أي اعتبار آخر حتى ولو أدى ذلك إلى زيادة البطالة.

(٢) مديرية الإحصاء المركزي، وزارة التصميم العام، المجموعة الاحصائية اللبنانية، العدد ٩، ١٩٧٣.

لذلك «من المفروض بسياسة العمالة في لبنان أن توازن بين الاعتبارين الاقتصادي والاجتماعي، هذا مع العلم أن النمو مهما بلغ في أي بلد لا يلغي البطالة الغاءً كاملاً». وتضيف الوثيقة «أنه جرى ضمن دراسة الخطة الحالية لاستثمارات تقييم المشاريع، الأخذ بعين الاعتبار، كأحد عناصر المفاضلة، ما يمكن أن يؤمنه أي مشروع من تشغيل لليد العاملة». أما بناء سياسة للعمالة تشمل القطاع العام والقطاع الخاص فيتطلب كمية من المعلومات الأساسية (حجم السكان وتركيبهم وحركتهم... الخ) والدراسات (حول تقويم النظام التعليمي والهجرة والعمالة الأجنبية ومشاكل معينة للبطالة...). وبانتظار تأمين المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية يمكن في المدى القصير القيام بالخطوات التالية:

(١) السعي من قبل الدولة وأرباب العمل والنقابات لوضع برامج تأهيل متواصل لامتصاص جيوب البطالة.

(٢) تطوير بعض الأعمال التي يستنكف العديد من العمال اللبنانيين من القيام بها (البناء والزراعة) عن طريق تشجيع مكننتها وإدخال الطرائق الحديثة.

(٣) إنشاء مكاتب استخدام.

(٤) ايجاد جهاز تقصّي للتأزمات الظرفية التي قد تصيب بعض القطاعات أحياناً.

(٥) التشدد في مراقبة عمل الأجانب.

(٦) إعادة النظر في بعض نصوص قانون العمل المتعلقة بالاستخدام والعلاقات المهنية.

لكن هذه الإجراءات التي اقترحتها الخطة، على تواضعها، لم توضع كما الخطة بمجملها، موضع التنفيذ، بسبب تفاعلات الوضع السياسي التي ما لبثت أن فجرت الحرب. وبعد صدور وثيقة الخطة السداسية، ظهرت نتائج التحقيق بالعينة حول القوى العاملة الذي أجري عام ١٩٧٠. ولعل الأسباب نفسها هي التي حالت دون أن يتأسس على هذه النتائج سياسة متكاملة بخصوص القوى العاملة. على كل فإن نتائج التحقيق المذكور من شأنها أن تسلّط بعض الأضواء على الآلية التي كانت سوق العمل في لبنان تعمل من خلالها وعلى التشوهات التي كانت تعانيها هذه السوق[٣]:

(٣) مديرية الإحصاء المركزي، القوى العاملة في لبنان، تحقيق احصائي بالعينة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ (بيروت: المديرية، ١٩٧٢).

ـ ففي حين كان معدل النشاط الإقتصادي العام للسكان منخفضاً (نحو ٢٧ في المئة من مجموع السكان) ومعدل الهجرة الخارجية يناهز ٥ في الألف من مجموع السكان، أي نحو ١٠ آلاف مهاجر في السنة (٩٦ في المئة منهم في سن العمل و٧٩ في المئة منهم هاجروا بحثاً عن عمل)، كان معدّل البطالة يرتفع إلى نحو ٨,١ في المئة من القوى العاملة (٣,١ في المئة كانوا يعملون سابقاً و٢,٧ في المئة كانوا يبحثون عن عمل أول مرة و٢,٣ في المئة وصفهم التحقيق بأنهم عاطلون موسميون أو ظرفيون). هذا مع العلم أن الناتج المحلي الإجمالي كان يحقّق معدلات نمو مرتفعة (نحو ٦ في المئة سنوياً بالأسعار الثابتة في خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤) مقابلة بمعدل نمو السكان (نمو ٢,٥ في المئة سنوياً).

ـ وعلى الرغم من معدل النشاط العام المنخفض ومعدلات الهجرة والبطالة المرتفعة نسبياً فقد كانت أعداد اليد العاملة غير اللبنانية في لبنان مرتفعة[4]، الأمر الذي يعني أن قسماً من القوى العاملة اللبنانية، وهو تحديداً الذي يمكن إدراجه ضمن فئة المتعلمين، كان يستنكف من القيام ببعض الأعمال. فقد أظهر التحقيق أن معدلات البطالة ترتفع بشكل خاص في فئة الشباب وفئة المتعلمين دون المستوى الجامعي.

ـ ونلاحظ أخيراً أن كلاً من النشاط الاقتصادي والنظام التعليمي كان يعمل باستقلال عن الآخر. ففي ظل هيمنة قطاع الخدمات كانت الخبرة تمثل جواز المرور الرئيسي إلى مختلف المراتب المهنية[5]، ويؤكد ذلك الطابع النظري الأكاديمي الذي كان طاغياً على النظام التعليمي[6].

## ٢ ـ سوق العمل في فترة الحرب ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠

في تقديرنا أن المرحلة الأولى من الحرب التي تمتد من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٢،

(٤) في حين كانت المصادر الصحافية والتقديرات الخاصة تتحدث وقتها عن مئات الالوف من الايدي العاملة غير اللبنانية فإن تحقيق عام ١٩٧٠ لم يتضمن شيئاً عنها. ولعل السبب هو ان اليد العاملة غير مقيمة، فضلاً عن ان النصف الاول من السبعينات هو الذي شهد اكثر المعدلات ارتفاعاً في حجم القوى العاملة اللبنانية.

(٥) أظهر تحقيق القوى العاملة في لبنان عام ١٩٧٠ لمديرية الاحصاء المركزي أن ١٦,٤ في المئة من القوى العاملة في «المهن التقنية الحرّة» كانت في مستوى التعليم الإبتدائي وما دون، وأن ٨٣ في المئة من «المديرين وموظفي الملاك العالي» كانوا في المستوى نفسه. كما أظهر أن ٤٣ في المئة من «اختصاص الخدمات» كانوا اميين، وان اكثر من ٥٠ في المئة منهم كانوا في مستوى التعليم الإبتدائي وما دون. أما المشتغلون في التجارة فكان ٢٢ في المئة منهم أميين و٥٦,٧ في المئة منهم في مستوى التعليم الإبتدائي وما دون.

(٦) في العام الدراسي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، بلغ عدد المرشحين الإجمالي لنيل شهادات ذات طابع مهني وتقني ٣٢٣٤ مرشحاً، في حين بلغ عدد المرشحين الإجمالي لنيل شهادات التعليم العام (من المستويين المتوسط والثانوي) نحو ٥٨ الف مرشح. أنظر: مديرية الإحصاء المركزي، **المجموعة الإحصائية اللبنانية**، العدد ٩، ١٩٧٣.

على الرغم من آثارها التدميرية، لم تحدث بالنسبة إلى فترة ما قبل الحرب، تغييراً ملحوظاً في التوازن الكمي بين العرض والطلب على القوى العاملة، وبالتالي لم تأخذ مسألة البطالة أبعاداً دراماتيكية، وذلك لاعتبارات عدة أهمها:

- كثافة الهجرة نحو الخارج في تلك الفترة. هذه الهجرة كانت في وجهها الغالب هجرة قوى عاملة(٧).

- إنخراط الألوف من الشبان اللبنانيين في صفوف الميليشيات.

- كثافة التحويلات المالية من الخارج (تحويلات اليد العاملة والتمويل الخارجي للحرب)(٨)، ونمو «الاقتصاد الموازي» بسرعة، وتضخم حجم الأعمال الهامشية. كلّ ذلك ساعد على إمتصاص الآثار التدميرية للحرب في الاقتصاد وحدّ كثيراً من تدهور أدائه(٩). في المقابل عانت سوق العمل خللاً نوعياً واضحاً بين العرض والطلب على بعض الفئات المهنية المؤهلة حيث برزت، من جراء الهجرة، مواضع اختناق عديدة في مختلف القطاعات (صناعة، حرف، خدمات، مواصلات، بناء، مهن حرّة...) وقد تناول النقص بشكل خاص الكفاءات والمهارات العالية(١٠).

**إن العودة إلى هيمنة قطاع الخدمات في ظل الليبرالية المفرطة معناها التأسيس لحرب جديدة، وفي أحسن الأحوال لمرحلة جديدة من الأزمات والخضات الإجتماعية العنيفة**

أما في المرحلة الثانية من الحرب فقد أدى ضمور التحويلات المالية من الخارج وارتفاع معدلات التضخم وهروب الرساميل وتقلص الاستثمارات وتحوّل تيار الهجرة من هجرة للقوى العاملة إلى هجرة أسر بكاملها، كل ذلك أدى إلى زيادة معدلات البطالة بشكل ملحوظ (ما بين ١٠ و١٢ في المئة من القوى العاملة)(١١)، كما أدّى إلى ارتفاع

(٧) Economic Commission for Western Asia (ESCWA), Demographic and Related Socioeconomic Data Sheets, No. 3 (Beirut : ESCWA, 1982), وجورج القصيفي: «مدخل لدراسة الهجرة القسرية والخارجية في لبنان خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٩١،» مسودة أولية (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣).

(٨) رياض طبارة، «التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية،» في: السياسات السكانية في لبنان، المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٨٢).

(٩) نجيب عيسى، «التعطل وإعادة الإعمار في لبنان،» ورقة قدمت إلى اجتماع خبراء حول التعطّل في دول الاسكوا، عمان، الاسكوا، بالتعاون مع وزارة التخطيط الأردنية، ٢٦ ـ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٩٢.

(١٠) طبارة، المصدر نفسه؛ غرفة التجارة والصناعة في بيروت، «أثر الأحداث على القوى العاملة،» ١٩٧٧، و Boutros Labaki, "Lebanese Emigration during the War (1975 - 1989)," in : Albert Hourani [Ed.], *The Lebanese in the World : A Century of Emigration*, (London : IB Tauris and Cold Publishers, 1992).

(١١) عيسى، المصدر نفسه.

ملحوظ في حـجم البطالة المقنعة واستمـرار، بل تفاقم، التشوهات التي لحـقت بسوق العمل منذ ما قبل الحرب، فقـد تشرذمت هذه السوق إلى أسواق عديدة منغلق كل منها على نفسه. وهذا الأمر، إضـافة إلى تنقل الإشتباكات العـسكرية من منطقة إلى أخرى، جعل الفـائض في العرض عن الطلب في مناطق وقطاعات وأوقـات معينة يتـعايش مع النقص في العـرض عن الـطلب في مناطق وقطاعـات أخـرى[١٢]، كـذلك أمكن في تلك الفترة مـلاحظة استمرار النقص الذي كـانت سوق العمل اللبنانية تعـانيه في عدد من المهن والمهارات والقطاعات، وخصوصاً في قطاعات البناء والخدمة المنزلية[١٣].

### ٣ ـ سوق العمل في الوقت الحاضر

**تتطلب عملية الإعمار والإنماء في لبنان خطة اقتصادية ـ اجتماعية شاملة يكون محورها الرئيسي تخطيط القوى العاملة ودراسة الأوضاع الراهنة لهذه القوى والتوقعات المستقبلية في شأنها**

في تقديرنـا أن سوق العمل في لبنان أخـذت في السنوات الأربع التي مـضت على دخـول لبنان مرحلـة السلام تعـاني ارتفاعـاً في معدلات البطالة بشكل مـتزايد وذلك للاعتـبارات التالية:

أ ـ انخفاض كـثافة دفق الهجرة نحـو الخارج، ليس بسبب دخول لبـنان مرحلة السـلام فقط بل بسـبب تداعيـات الأزمة الاقتصادية على المستوى العـالمي أيضاً، وخصوصاً في بلدان المقصد التقليدية للهجـرة اللبنانية وما تبعها من تضييق في مجال اسـتقبال المهاجرين عموماً والمهاجرين اللبنانيين خصوصاً (بلدان الخليج، كندا، الولايات المتحدة...).

ب ـ تزايد كثافة الهجرة العائدة التي تتغذى من روافد عديدة أهمها:

ـ عودة المهاجرين الذين ارتبطت هـجرتهم بالوضـع الأمني تحديداً.

ـ تحول رصـيد الهـجرة نحـو الأقطار العربيـة النفطية بعـد حرب الخليج الثـانية وتداعياتها إلى رصيد سلبي.

ـ عودة قسم من الجـاليات اللبنانية من أفريـقيا بسبب ما شـهده بعض البلدان من قلاقل واضطرابات سياسية وأمنية (ليبيريا، شـاطىء العاج، زائير...).

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) مجلس الإنماء والإعمار، **خطة النهوض الاقتصادي للبنان، خلاصة المرحلة الاولى**، ٤ م (بيـروت: شركة بكتل الدولية ودار الهندسة للتصميم والاستشارات، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١).

ـ عودة الخريجين الجامعيين من الخارج بكثرة بعدما اندفع الشبان اللبنانيون في النصف الثاني من الثمانينات إلى التخصص في الجامعات الأجنبية بأعداد كبيرة.

ج ـ استمرار الركود الاقتصادي، فإلى الآن لم يدخل النشاط الاقتصادي مرحلة النهوض التي كان يتوقعها الجميع مع حلول السلام، ولا تزال السلطة المسؤولة منهمكة بوضع أسس السياسة المالية والنقدية التي من شأنها خفض العجز الكبير في المالية العامة، ولم يبدأ جدياً بعد تنفيذ خطط إعادة إعمار البنى التحتية. وإقلاع القطاعات الإنتاجية لا يزال ينتظر إعادة إعمار هذه البنى وتدفق الاستثمارات الخاصة التي لا تبدي حماسة بعد، لا من الداخل ولا من الخارج.

إنطلاقاً من هذه الاعتبارات نرجح أن يكون معدل البطالة الذي كان يقدر بما بين ١٠ و١٢ في المئة في نهاية الثمانينات، قد أصبح في الوقت الحاضر ما بين ١٥ و١٧ في المئة من مجموع القوى العاملة. واستناداً إلى الإرتفاع الملحوظ في المستوى التعليمي للسكان في لبنان خلال الحرب وإلى بعض المعلومات الجزئية التي أمكن جمعها من مصادر مختلفة[١٤] نقدر كذلك أن البطالة في الوقت الحاضر تشمل بشكل رئيسي فئة الشبان الذين يدخلون سوق العمل أول مرة والذين هم في الغالب من حملة الشهادات التعليمية من مختلف المستويات.

هذا في ما يتعلق بالبطالة السافرة. أما في ما يتعلق بالبطالة المقنعة فنلاحظ أن التطهير الإداري لم يشمل حتى الآن سوى نسبة لا تزيد على ١٢ في المئة من الفائض في موظفي القطاع العام الذين اقترحت لجنة الخبراء صرفهم من الخدمة العامة.

ومن ملاحظة تطور عدد المنتسبين الجدد إلى بعض المهن الحرة (الهندسة، الطب، الصيدلة، المحاماة...) يمكن الكلام أيضاً على تعطّل مقنع في صفوف هذه المهن على نطاق واسع[١٥]. وفي بعض الأحيان يمكن الكلام على تعطّل سافر، لأن عدداً كبيراً من الذين أنهوا دراساتهم في الاختصاصات المذكورة لم ينتسبوا إلى نقاباتهم المهنية إما بسبب فشلهم في إمتحانات الإذن بممارسة المهنة (كولوكيوم) وإما بسبب تعطلهم

(١٤) عيسى، المصدر نفسه.

(١٥) تفيد المعلومات أن ربع المهندسين المنتسبين إلى النقابة قد انتسبوا خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢. ولا شك في أن أكثرية المنتسبين إلى النقابة هم من المهندسين المدنيين والمعماريين، الأمر الذي يجعل لكل ٢٥٠ نسمة من السكّان مهندساً من هذه الفئة. أما الذين انتسبوا إلى نقابة أطباء الصحة العامة خلال الفترة نفسها فهم يمثلون نحو ٣٠ في المئة من مجموع أطباء النقابة في بيروت، الأمر الذي يجعل نصيب الطبيب الواحد أقل من ٧٠٠ نسمة من السكان. والذين انتسبوا إلى نقابة الصيادلة خلال الفترة المذكورة أكثر من ربع مجموع المنتسبين، الأمر الذي يجعل نصيب الصيدلي من السكان أقل من ١٧٠٠ نسمة. أنظر: عيسى، المصدر نفسه.

الكلّي أو الجزئي الذي لا يسمح لهم بدفع الرسوم المترتبة على الإنتساب.

لكن ارتفاع معدلات التعطل بوجهيه السافر والمقنع في صفوف القوى العاملة اللبنانية لم يَحُل في السنوات القليلة الماضية دون الإعتماد المتزايد على القوى العاملة من خارج لبنان. ففي عام ١٩٩١ قدرت وزارة العمل أن هنالك ما يزيد على ٧٥ ألف عامل من خارج لبنان لا يحمل منهم إجازات عمل رسمية من الوزارة سوى ١٥٤٧٤ شخصاً[١٦]. وتفيد إحصاءات وزارة العمل أن عدد الإجازات قد إرتفع عام ١٩٩٢ إلى ٢٢٦٣٢ اجازة منها نحو ١٣٦٠٠ اجازة لمواطنين من بلدان آسيوية (سري لانكا، الفيليبين، بنغلادش، باكستان...)[١٧].

## ٤ ـ سوق العمل في مرحلة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي

حتى الآن، لا يندرج مشروع إعادة الإعمار في لبنان في إطار خطة اقتصادية واجتماعية شاملة ومتكاملة، محددة الأهداف كماً ونوعاً، لا على الصعيد الاقتصادي الكلّي (إنتاج، توزيع، استهلاك، إدّخار، استثمار، تصدير، استيراد...) ولا على الصعيد القطاعي (زراعة، صناعة، خدمات). ذلك أن خطة «النهوض الاقتصادي» التي تكوّن الإطار الرئيسي لعملية إعادة الإعمار، ليست بمختلف مراحلها وعلى تعدد الصيغ التي ظهرت من خلالها حتى الآن، سوى برنامج للاستثمار في عدد من مشاريع البنى التحتية.

وهكذا فإن المرحلة الأولى من خطة النهوض الاقتصادي في صيغتها الأولى[١٨] حصرت اهتمامها في ما يتعلق بموضوع القوى العاملة بمسألة توفير الحاجات من هذه القوى لقطاع البناء فقط. فبعدما ذَكَرَت الخطة أن المعلومات المتوافرة حالياً لا تسمح باستقراء محدد حول العرض والطلب على عمال البناء قَدَّرَت القوة العاملة المطلوبة للجزء المتعلق بالأعمال المدنية من المشاريع المحددة في مرحلة إعادة التأهيل بنحو ٢٥ ألف عامل بناء للسنة الأولى، ثم ترتفع الحاجة في السنة الثانية إلى ٤٧ ألف عامل ثم تنخفض في السنة الثالثة إلى نحو ٤٥ ألف عامل، وتستقر في السنتين الرابعة والخامسة عند مستوى ٣٢ ألف عامل. تُقَدِّر الخطة أن حجم العمالة في القطاع الخاص

(١٦) منهم ٥٠٧ أفراد من ذوي الاختصاصات الفنية العالية (مهندسون وأطباء) و٣٦٩ من اصحاب المهن الإدارية، و٥٠٠ من العمال الزراعيين، و٨٦٥٤ من خدم البيوت، والباقون يتوزعون على مختلف المهن.

(١٧) الحياة، ١٩٩٢/٦/٧.

(١٨) مجلس الإنماء والإعمار، خطة النهوض الاقتصادي للبنان.

سوف يزداد بمعدل ٥ في المئة سنوياً بحيث تصبح الحاجة الإجمالية المستجدة إلى القوى العاملة في البناء على مدار خمس سنوات نحو ٦٥ ألف عامل كمتوسط سنوي، بحيث يصبح حجم القوى العاملة بمجموعها في قطاع البناء نحو ١١٠ آلاف عامل عام ١٩٩٧. ولتأمين هذا العدد المقدر لعمال البناء تتضمن الوثيقة اقتراحاً باعتماد برنامج تدريب مكثف عبر استخدام المدارس المهنية الموسعة والمحدثة والتدريب في مواقع العمل، وإلا، تضيف الخطة، «فمن المحتمل أن تنشأ الحاجة لإستيراد ما بين ٢٠ و٣٠ ألف عامل أجنبي في قطاع البناء» (نشير إلى أن وسائل الاعلام منذ مدة تناقلت خبراً عن عزم لبنان استخدام ما يقارب ٣٠ ألف عامل سري لانكي في عملية إعادة إعمار الوسط التجاري).

أما الصيغة الأخيرة لخطة النهوض الاقتصادي العشرية[١٩] فهي لا تتناول من جهتها موضوع القوى العاملة وحاجات إعادة الإعمار منها لا كماً ولا نوعاً، ولا تمثل سوق العمل محوراً من محاور إهتمامها. حتى إنها لم تأت على ذكر البطالة مطلقاً.

على صعيد آخر، وفي إطار مكافحة البطالة، تتناقل وسائل الإعلام من وقت إلى آخر عزم وزارة العمل تطبيق إجراءات مشدّدة لضبط عمل الأجانب وحماية سوق العمل الوطنية، ذلك بعدم إعطاء إجازات عمل للأجانب إلا بعد التثبت من عدم توافر أي لبناني مستعد للقيام بالعمل المطلوب.

وهكذا، وفي غياب الاهتمام بمسألة القوى العاملة عن خطط الإعمار والنهوض الاقتصادي في مختلف صيغها المتداولة حتى الآن، حاولنا، إستناداً إلى بعض التقديرات وعناصر التحليل التي وردت في ما تقدم، أن نرصد الإتجاه العام المتوقع سير سوق العمل فيه خلال السنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧[٢٠].

### أ ـ الإتجاهات المتوقعة للعرض من القوى العاملة

قدّرنا أن سوق العمل في لبنان ستواجه في السنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧ ما بين ١٧٥ و٢٠٠ ألف طلب عمل جديد[٢١]، هذا دون أن تأخذ في الحسبان اتجاه مشاركة الاناث

---

(١٩) الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء (غير معدّة للنشر).

(٢٠) عيسى، «التعطّل وإعادة الإعمار في لبنان».

(٢١) بنينا تقديرنا على أساس حجم القوى العاملة والتركيب العمري للسكان ومعدلات النشاط الاقتصادي بحسب فئات الأعمار المقدّرة عام ١٩٨٧.

R. Kasparian et Beaudovin, *À la population déplacée au Liban 1975 - 1987*, rapport de recherche (Beyrouth : Université Saint Joseph, Quebec, Canada : Université Laval, Février 1992).
Escwa, *Population Situation in the Escwa Region 1990.*

في النشاط الاقتصادي إلى الارتفاع. وإذا أخذنا في الحسبان هذا الإتجاه وفرضنا أن السلطات المسؤولة ستقوم بإصلاح إداري جدّي وبقمع الأنشطة الإقتصادية المخالفة للقانون فإن ذلك سيضيف إلى طالبي العمل ما بين ٣٠ و٤٠ ألف شخص. وإذا أضفنا عدد العاطلين من العمل في الوقت الحاضر، المقدرة أعدادهم ما بين ١٥٠ و١٧٠ ألف شخص (على أساس معدل بطالة يراوح بين ١٥ و١٧ في المئة من مجموع القوى العاملة) فسيرتفع مجموع طالبي العمل في السنوات المذكورة إلى ما بين ٣٥٠ و٤٠٠ ألف شخص، أي ما بين ٧٠ و٨٠ ألف طالب عمل كمتوسط سنوي[٢٢].

وفي تقديرنا كذلك أن الوافدين الجدد إلى سوق العمل في السنوات القادمة لن يختلفوا كثيراً عن نظرائهم الباحثين عن عمل في الوقت الحاضر من حيث مستوياتهم التعليمية، وسيكونون بمعظمهم من خريجي التعليم العام (الأكاديمي) والنظري، ومن مستويات مرتفعة نسبياً من حيث عناوينها (درجاتها) الرسمية إنّما متدنية النوعية عموماً بسبب إنعكاسات الحرب على العملية التعليمية. كذلك فإن الوافدين الجدد إلى سوق العمل من خارج لبنان سيكونون بأكثريتهم على الأرجح من ذوي الاختصاصات والكفاءات العالية.

### ب ـ الاتجاهات المتوقعة للطلب على القوى العاملة

استناداً إلى خلاصة المرحلة الأولى من «خطة النهوض الاقتصادي» في صيغتها الأولى التي توقّعت أن يزيد حجم العمال في القطاع الخاص بمعدل ٥ في المئة سنوياً، يصبح من المعقول أن نتوقع معدلات نمو للعمالة في القطاعات الإنتاجية الأخرى أقل من هذا المعدل، نظراً إلى الاعتبارات التالية:

ـ إن كثافة العمل في النشاط الإنتاجي لقطاع البناء هي عموماً أكبر منها في القطاعات الأخرى.

ـ إن مقدار الخراب والدمار في قطاع الإسكان كان كبيراً وإن الطلب على الإسكان بشكل عام سيبقى مرتفعاً.

ـ إن الاتجاه هو عموماً إلى تقليص العمالة في القطاع الزراعي.

(٢٢) على افتراض أن حجم الهجرة العائدة يساوي حجم الهجرة المغادرة خلال الفترة المعيّنة على أساس أن حجم القوى العاملة فعلاً كان في أواخر عام ١٩٩٢ ما بين ٨٥٠ و٩٠٠ ألف شخص، وأن الحجم المتوقع لمجموع القوى العاملة عام ١٩٩٧ سيكون في حدود ١,٢ مليون شخص. انظر: عيسى، «التعطّل وإعادة الإعمار في لبنان».

ـ إن القطاع العام يعاني فائضاً في قواه العاملة.

ـ إن الاستثمارات من قبل القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية الأخرى (الصناعة والخدمات) لن تشهد إرتفاعاً كبيراً قبل تحقيق إنجازات واضحة ومهمة على صعيد البنى التحتية، وإن هذه الإنجازات لن تصبح ملموسة قبل سنتين من إقلاع عملية التأهيل وإعادة الإعمار، إضافة إلى أن قسماً كبيراً من الاستثمارات سيذهب لتجديد الآلات والمعدات المستخدمة في الوقت الحاضر، الأمر الذي لا يقتضي زيادة كبيرة في اليد العاملة.

### ج ـ البطالة المتوقعة

إستناداً إلى أن معدل الطلب على القوى العاملة سيكون بحدود ٤ في المئة سنوياً، فإن حجم القوى العاملة فعلاً سيراوح عام ١٩٩٧ ما بين ٩٣٥ ألفاً و١,٠٩٥ مليون شخص[٢٣] فيبقى ما بين ١١٠ آلاف و١٦٥ ألف شخص من دون عمل، وبذلك سيكون معدل البطالة عام ١٩٩٧ ما بين ٩ في المئة و١٣ في المئة.

لكن من المرجح أن تكون معدلات البطالة أكبر من هذه الأرقام، لأن الطلب على القوى العاملة ليس مسألة كم فقط، وإنما مسألة نوع أيضاً. وفي هذا الخصوص لا نستطيع أن نبني تقديراتنا إلاّ على معطيات عامة بعيدة من الدقة. فإذا ما سلمنا أن إعادة الإعمار في لبنان بوجهيها المادي والمؤسسي الإنتاجي لا يمكن أن تكون ولا يجب أن تكون مجرد إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الحرب بل هي عملية ترشيد وتحديث للعملية الإنتاجية أيضاً، فإن ذلك يعني أن مرحلة إعادة الإعمار تتطلب بشكل خاص أعداداً كبيرة من المهنيين والفنيين في مستويات عالية ومتوسطة التأهيل والتدريب. وإذا كنا نرجح أن باستطاعة لبنان تأمين حاجاته من المستويات العالية بسهولة، نظراً إلى كثرة الخريجين من هؤلاء في الداخل والخارج، فهو على العكس تماماً، سيعاني نقصاً كبيراً جداً في المستويات المتوسطة من خريجي التعليم المهني والتقني.

ففي السنوات القليلة الماضية كانت نسبة الطلاب المهنيين والتقنيين تراوح بين ٨ و١١ في المئة من مجموع طلاب مرحلتي التعليم المتوسط والثانوي (هذه النسبة تصل

(٢٣) اسكوا، ومنظمة العمل العربية، **واقع وآفاق التدريب المهني في الجمهورية اللبنانية**، سلسلة دراسات الإعداد المهني والتقني (بيروت: اسكوا، ١٩٨٧).

إلى ٥٠ في المئة من مجموع طلاب المرحلتين المذكورتين في البلدان الصناعية)، هذا مع العلم أن نسبة كبيرة من خريجي التعليم المهني والتقني في لبنان تمتصها أسواق العمل الخارجية. أمّا في مجال التدريب فليس الوضع بأفضل، فقد كان في لبنان في أواخر عام ١٩٨٧ نحو ١٣٨ مركزاً للتدريب المهني فقط، لم تكن جميعها في حالة تشغيل ومعظمها (٨٠ في المئة) لا يؤمن سوى تدريب سريع على أعمال محدودة المهارة، أضف إلى ذلك أن عدد مراكز التلمذة الصناعية لم يتجاوز الثمانية. ومراكز رفع الكفاءة المهنية لم يتجاوز الأربعة[٢٤].

صحيح أنه استحدثت أخيراً وزارة للتعليم المهني والتقني، إلاّ أن هذه الوزارة تفتقر إلى خطة إقتصادية اجتماعية عامة واضحة محدّدة الأهداف والوسائل تعمل من أجل تأمين الحاجات المستقبلية من القوى العاملة بالأعداد والنوعيات المطلوبة لإطلاق مسيرة الإنماء والاعمار. وحتى لو كانت هذه الخطة أو السياسة موجودة الآن فإن وقتاً طويلاً نسبياً سيمضي بين وضعها موضع التنفيذ وبين تخريج الأعداد الكافية لإمداد سوق العمل بحاجاتها.

## ثانياً: الإطار العام للسياسة المطلوبة على صعيد القوى العاملة

يواجه لبنان إذاً مرحلة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي دون سياسة محددة، ولو بمبادئها العامة، في مجال التشغيل أو العمالة. وخطط النهوض الاقتصادي بصيغها المختلفة المتداولة حتى الآن فيها تراجع واضح على هذا الصعيد بالنسبة إلى الخطة السداسية التي وضعت في مطلع السبعينات، مع العلم أن الاختلالات والتشوهات التي تعانيها سوق العمل في الوقت الحاضر هي أخطر كثيراً من تلك التي كانت تعانيها قبل الحرب. وفي تقديرنا أنه يجب عدم رد إهمال خطط النهوض الاقتصادي لمسألة العمالة إلى تقاعس أو إهمال من السلطات المعنية، لكونه يمثل جزءاً من سياسة أعمّ وأشمل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي هي بشكل عام السياسة نفسها التي كانت قبل الحرب، وتحديداً قبل مجيء الشهابية، تحت عنوان المحافظة على النظام الاقتصادي الحر. أي أن الدولة لا ترى من واجبها في الوقت الحاضر، وبعد

(٢٤) المصدر نفسه.

هذه السنوات الطويلة من حرب مدّمرة، سوى العمل على إعادة إعمار ما تهدّم وتقادَم من بنى تحتية ومؤسسات كانت موجودة قبل الحرب وفي أحسن الأحوال توسيعها وتحديثها، أما الباقي فهو شأن القطاع الخاص والمبادرة الفردية.

إن العودة إلى النظام الاقتصادي المفرط في حريته ترتبط في أذهان المسؤولين بالرهان، أو بالأحرى بالعمل على عودة الاقتصاد اللبناني إلى صورته قبل الحرب كاقتصاد خدمات بشكل عام، وعودة لبنان (وتحديداً بيروت ومحيطها القريب) كمركز خدمات للمنطقة ووسيط بينها وبين العالم الخارجي بشكل خاص. لكن حتى لو فرضنا أن هذه العودة بالاقتصاد اللبناني إلى الوراء لا تزال ممكنة فإن ترك أمرها للمبادرة الفردية دون مراقبة وضبط من قبل الدولة لتوجهاتها التلقائية لا يعني في رأينا سوى العودة إلى الإختلالات البنيوية الخطيرة التي رافقت هيمنة قطاع الخدمات داخل الاقتصاد اللبناني في فترة ما قبل الحرب، نعني بذلك:

ـ التفاوت بين قطاعات الإنتاج (تضخم قطاع الخدمات على حساب الزراعة والصناعة).

ـ التفاوت بين القطاع الخارجي والقطاع الداخلي (ضعف تغطية الإنتاج الوطني للحاجات المحلية وتبعية مفرطة تجاه الخارج).

**على لبنان تطوير أشكال جديدة من الخدمات، وخصوصاً تلك التي تقوم حالياً على موارد بشرية عالية التأهيل والكفاءة**

ـ التفاوت بين المناطق (تركز الإنتاج بشقيه السلعي والخدمي مع السكان في بيروت وضواحيها مع ما يتبع ذلك من إفقار وتفريغ للريف).

ـ التفاوت في توزيع الدخل الوطني بين الفئات والطبقات الاجتماعية، هذا مع العلم أن هذه التفاوتات مرشحة لأن تأخذ في الظروف المستجدة أبعاداً أخطر. ذلك أن لبنان سينخرط في الصيغة المتجددة لنمط نموه الاقتصادي التقليدي بمعدلات عالية من التعطل السافر والتعطل المقنع لا يمكن إمتصاصها بالتركيز على نمو الخدمات فقط، في حين أن الهجرة، التي كانت إلى حد بعيد صمام الأمان لاقتصاد الخدمات، مرشحة لأن تفقد الكثير من زخمها. وعليه فإن العودة إلى هيمنة قطاع الخدمات في ظل الليبرالية المفرطة معناها في التحليل الأخير التأسيس لحرب جديدة وفي أحسن الأحوال التأسيس لمرحلة جديدة من الأزمات والخضات الاجتماعية العنيفة التي تجعل مرحلة الإعمار باهظة التكاليف. في جميع الأحوال، إن العودة بالاقتصاد اللبناني إلى بنيته التقليدية القائمة على هيمنة قطاع الخدمات ودور الوساطة في المنطقة، تبدو لنا

بعيدة المنال. فليس من الواقعية بشيء أن ننتظر من الاقتصاد اللبناني أن يعود إلى ممارسة دوره التقليدي في المنطقة وبالأشكال نفسها بعد هذه السنوات الطويلة من الحرب التي أضعفت، بل دمّرت، المقومات المادية لأهليته على هذا الصعيد، وخصوصاً بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي عرفتها بلدان المنطقة وجعلتها قادرة على الإستغناء عن كثير من خدمات لبنان واللبنانيين، فقد أصبح في معظم هذه البلدان، وخصوصاً تلك التي كانت بحاجة أكثر إلى الدور اللبناني (البلدان النفطية)، شبكات من البنى التحتية والمرافق والمؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ليس بمقدور لبنان أن يصل كماً ونوعاً إلى مستواها قبل عقد من الزمن على الأقل.

طبعاً لا نقصد من هذا الكلام أن الاقتصاد اللبناني قد فقد دوره التقليدي في المنطقة بشكل كامل وإنّما نحاول التركيز على عدد من الأمور التي يترتب عليها نتائج مهمة في إطار موضوعنا الأساسي الذي هو سياسة العمالة.

– أول هذه الأمور هو أنه لم يعد بإمكان لبنان أن يركّز دوره في المنطقة على الخدمات فقط. وإذا كان هنالك من قطاع آخر رئيسي يجب أن يراهن عليه فهو الصناعة.

– ثم إذا كان بإمكان لبنان المراهنة على عدد من القطاعات التقليدية فيأتي في مقدمها قطاع السياحة. لكن إلى جانب هذه القطاعات التي لا يزال إمكان الرهان عليها قائماً، على لبنان أن يعمل على تطوير أشكال جديدة من الخدمات. وهي تحديداً الخدمات التي تقوم في وقتنا الحاضر على موارد بشرية عالية التأهيل والكفاءة، التي تتطلب فترات طويلة من الإعداد والتدريب والتي لا تنفع معها الشطارة الفطرية كثيراً: خدمات استشارية، خدمات الحواسب الإلكترونية، مكاتب دراسات، خدمات إعلامية وإعلانية، تصاميم، أزياء... الخ.

– كذلك إذا كان للبنان من دور يؤديه في مجال الصناعة، وهو البلد الذي يفتقد المواد الأولية ومصادر الطاقة والسوق الإستهلاكية المحلية الواسعة، فإن هذا الدور يجب أن يقوم على تطوير الصناعات التي تقوم أيضاً على موارد بشرية عالية التأهيل والكفاءة، وخصوصاً على الصعيدين العلمي والتقاني: أجهزة ومعدات كهربائية وإلكترونية، أجهزة ميكانيكية دقيقة، صناعة الأدوية والمواد الكيميائية عموماً... مواد غذائية... الخ.

نخلص من ذلك إلى أن نهوض لبنان الاقتصادي وازدهاره أصبحا يتطلبان، اضافة إلى بعض القطاعات الخدمية، التركيز أيضاً وبشكل موازٍ، على قطاعات إنتاجية رئيسية

أخرى زراعية وبالأخص صناعية. ولكن هذه التنمية المتوازنة قطاعياً أصبح عمادها تنمية الموارد البشرية وتعبئتها. وهذه المهمة أصبحت في جميع بلدان العالم، بما فيها البلدان الأكثر ليبرالية، أساساً من مهمات الدولة، التي تزودها بالخطط وتوفر لها مقومات التنفيذ وتشرف على هذا التنفيذ وتراقبه. باختصار فإن سياسة العمالة في لبنان هي الآن على علاقة وثيقة بمسألة تخطيط القوى العاملة ومسألة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام.

بناء على ما تقدم من استنتاجات، وبشكل خاص الاستنتاج الذي يقول إن تنمية الموارد البشرية هي المسألة الحاسمة في تقرير مستقبل لبنان الاقتصادي، فإن جميع الاقتراحات التي يمكن تقديمها من أجل مواجهة مسألة العمالة في لبنان إنما هي عبارة عن متفرعات لاقتراح أساسي بضرورة تحقيق عملية الإعمار والإنماء في لبنان ضمن خطة اقتصادية اجتماعية شاملة متكاملة، يكون محورها الرئيسي تخطيط القوى العاملة بما يعنيه هذا الأخير من «دراسة الأوضاع الراهنة للقوى العاملة والتوقعات المستقبلية في شأنها، بقصد تعيين مكامن الخلل من الناحيتين الكمية والنوعية بين العرض والطلب، وصولاً إلى صياغة مجموعة من السياسات والبرامج واتخاذ عدد من الإجراءات التي من شأنها تجاوز مكامن الخلل هذه، وتأمين التوازن بين ما هو متاح أو يمكن إتاحته من قوى عاملة وبين الحاجات منها»[٢٥].

وعليه فإن الاقتراحات التي يمكن تقديمها في هذا السياق يمكن أن تندرج في مجموعات ثلاث: **الأولى**، تتناول الاقتراحات المتعلقة بالعناصر الأساسية للتخطيط المطلوب؛ **والثانية** تتناول قاعدة المعلومات التي يجب توفيرها للقيام بالتخطيط المطلوب؛ **والثالثة** تتناول الأجهزة المؤسساتية والإدارية التي يقع على عاتقها توفير المعلومات والقيام بالتخطيط ومتابعة التنفيذ ومراقبته.

## ١ ـ الاقتراحات على صعيد العناصر الأساسية المطلوبة للتخطيط

١ ـ دراسة تفصيلية للأوضاع الحالية لسوق العمل تتناول حركتي العرض والطلب على القوى العاملة في جميع محدّداتها الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والحقوقية... الخ، ومن جميع جوانبها الكمية والنوعية وتوزعها بحسب الجنس والعمر والمستوى الدراسي والمهنة والقطاع والوضع القانوني في العمل والمنطقة... الخ،

(٢٥) المصدر نفسه.

لتتناول في ما بعد ظواهر التعطل والنقص من جوانبها الكمية والنوعية أيضاً.

٢ ـ معرفة الاتجاهات المستقبلية لحركة الطلب على القوى العاملة من الناحيتين الكمية والنوعية. وهذا لا يمكن أن يتم في ظروف لبنان الحالية إلاّ، كما سبق وذكرنا، من خلال إدراج عملية الإعمار في سياق خطة اقتصادية ـ اجتماعية شاملة متكاملة يكون محورها الأساسي إعادة التوازن إلى بنية الاقتصاد اللبناني من طريق تنمية القطاعات الإنتاجية الرئيسية، الزراعة وتحديداً الصناعة، على أن تأتي خطة التنمية في سياق رؤية استراتيجية واضحة لدور لبنان الاقتصادي المستقبلي في المنطقة.

٣ ـ في ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تحددها الخطة بشكل واضح يجري وضع سياسة تشغيل أو عمالة محدّدة المعالم، يكون هدفها الأساسي تأمين حاجات الخطة العامة من القوى العاملة، كمّاً ونوعاً، معتمدة لتحقيق هذا الهدف مجموعة متكاملة من الوسائل هي عبارة عن مجموعة مترابطة من السياسات الفرعية الواضحة الأهداف والوسائل بدورها. ومن السياسات التي يجب صوغها في هذا السياق:

ـ سياسة سكانية بشكل عام وسياسة تتناول الهجرة والهجرة العائدة بشكل خاص.

ـ القيام بإصلاح النظام التعليمي في جميع مستوياته ووضع خطة بعيدة المدى قوامها التركيز على التعليم بشقيه المهني والتقني وعلى المستويات المتوسطة منه. على أن تواكب هذه الخطة خطة إعلامية عامة وتركيز في العملية التربوية يستهدفان تغيير القيم الاجتماعية السائدة حول دونية بعض الأعمال وإعادة الاعتبار للعمل اليدوي بشكل خاص.

ـ سياسة في مجال الأجور قوامها وضع هياكل موحدة للأجور تقوم بدورها على وضع توصيف للوظائف في القطاعين العام والخاص وتقدم حوافز للعمل في القطاعات التي تعطيها الخطة العامة صفة الأولوية.

ـ سياسة واضحة بخصوص تنظيم العمالة الأجنبية.

## ٢ ـ الاقتراحات على صعيد قاعدة المعلومات المطلوبة

من الواضح أن لبنان لا يزال يفتقد الحد الأدنى من قاعدة المعلومات اللازمة لوضع الخطط والسياسات التي سبق ذكرها، وعليه أن ينطلق في هذا المجال من الصفر تقريباً. لذلك من الضروري أن يجري منذ الآن التأسيس لبرنامج احصاءات دورية

منتظمة تتناول شتى الجوانب السكانية والاقتصادية التي تراوح دوريتها من الشهرية إلى الفصلية ثم السنوية، كالإحصاءات التي تتناول التطورات الكمية والنوعية للعمالة والتعطل والأجور وصولاً إلى تعدادات ومسوحات السكان، والقطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة... الخ) التي تجري إعادة إجرائها كل خمس سنوات.

وبانتظار تبني البرنامج المذكور ووضعه موضع التنفيذ فإنّه من الأهمية بمكان أن يجري البدء فوراً بالأمور التالية:

١ ـ اعداد مسح بالعينة يتناول القوى العاملة، كالمسح الذي أجري عام ١٩٧٠ بهدف تحصيل معلومات دقيقة عن أوضاع القوى العاملة وتركيبها.

٢ ـ الشروع بإعداد مسح بالعينة لمؤسسات الإنتاج في مختلف القطاعات بهدف تحصيل معلومات دقيقة عن البنية الاقتصادية بشكل عام وبنية التشغيل ومشاكله على أرض الواقع بشكل خاص.

٣ ـ الشروع بإعداد الحسابات الاقتصادية القومية بهدف تحصيل معلومات دقيقة عن المجاميع الاقتصادية التي يتناولها التخطيط الاقتصادي، على المستوى الوطني: إنتاج، ناتج، دخل، استهلاك، إدخار، استثمار، استيراد، تصدير... الخ.

## ٣ ـ الاقتراحات على صعيد المؤسسات والأجهزة الإدارية

أ ـ الإسراع بإعادة إحياء مديرية الإحصاء المركزي وتعزيزها بالعناصر الإدارية والفنية الكفوءة، لتبدأ بالعمل على توفير قاعدة المعلومات الإحصائية الضرورية.

ب ـ إعادة إحياء وزارة التخطيط (وزارة التصميم سابقاً) كإطار أساسي لإعداد الخطط الإعمارية والتنموية، القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأمد.

ج ـ إعادة إحياء المؤسسة الوطنية للإستخدام وتعزيزها بالإمكانات المادية والبشرية التي تتيح لها إقامة مكاتب الإستخدام في مختلف المناطق اللبنانية وتجميع الإحصاءات دورياً عن حركة العرض والطلب على اليد العاملة.

بيار أبو عزة (*)

# سياسة العمالة
## تعقيب

أريد في البدء أن أثني على الجهد المبذول في هذا البحث الذي يظهر وضوحاً للرؤية لدى الكاتب نجيب عيسى في ما يتعلق بسياسة القوى العاملة.

فالكاتب يشير بوضوح وصواب إلى استحالة إعداد أية سياسة اقتصادية إذا لم تتوافر المعلومات والبيانات الإحصائية الكافية، وإذا لم تتوافر كذلك التصورات والتقديرات المستقبلية، وإنني أشاركه الرأي في ان سياسة العمالة لا يمكن أن تأتي مستقلة عن السياسة التنموية العامة، بحيث تتلاقى الأهداف وتتكامل بشكل يؤدي إلى إعداد العمالة اللازمة وترشيدها بما يخدم النمو الاقتصادي المنشود. وأتت اقتراحات الكاتب منسجمة بشكل عام مع الأسس العلمية لسياسة القوى العاملة، وتراعي في الوقت نفسه هيكلية معينة فضّلها الكاتب للاقتصاد اللبناني في المستقبل.

في هذا السياق أريد فقط أن أتقدم ببعض التساؤلات والملاحظات.

إذا توصلنا إلى وضع تصور للهيكلية الأنسب للاقتصاد اللبناني، وتحديد حصص القطاعات المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات من مجمل الناتج المحلي، تأتي سياسة القوى العاملة مكمّلة ومناسبة لتأمين اليد العاملة كماً ونوعاً. لكن تصوراً كهذا ليس بالعمل السهل. فاليوم ينقسم الاقتصاديون، كما رجال الحكم، على الهيكلية الأنسب للاقتصاد اللبناني. ففي حين يناشد قسم منهم العودة إلى اقتصاد الخدمات، يرى البعض الآخر أن التوازن بين القطاعات هو الأفضل، والكل يعتقد انه على صواب. ربما لست في موقع الفصل في هذا الموضوع وإنما لدي ملاحظة هي ان آلية السوق في ظل نظام اقتصادي ليبرالي يمكنها أن تؤدي دور ترشيد الموارد الاقتصادية إلى القطاعات

(*) مدير معهد العلوم الإدارية في الجامعة الأميركية في بيروت.

التي تعود بالمردود الأمثل. إن هيمنة قطاع الخدمات في اقتصاد ما قبل الحرب لم يأت نتيجة سياسة تنموية معتمدة، انما أتى نتيجة تلقائية لآلية السوق، إذ إن المعطيات المحلية، وعلى صعيد المنطقة بشكل عام، أدت آنذاك إلى ترشيد الموارد باتجاه قطاع الخدمات. أما إذا كانت هذه المعطيات قد تغيرت، وهذا ما يعتقده الكاتب، وإني أشاركه الرأي، فلا أعتقد أن هناك خوفاً من هيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد اللبناني مستقبلاً. وإذا كانت المعطيات الجديدة مناسبة إما لقيام بعض الصناعات التي يتحدث عنها الكاتب، من أجهزة ومعدات كهربائية وإلكترونية، أو لتطوير أنواع جديدة من الخدمات، وكلها تتطلب درجة عالية من الكفاءة والمهارة لليد العاملة، فإن القطاع الخاص سيأخذ دون شك مبادرات في هذه المجالات، في الوقت الذي يعمل معظم خريجي جامعاتنا في البلدان المجاورة.

إنه لمن المسلم به أن وجود العنصر البشري الملائم ضروري لإنجاح صناعة معينة. ولكن تساؤلي هو هل أنه كافٍ لإنجاح الصناعة؟ والتساؤل الآخر في هذا المجال هو هل أن وجود الصناعة هو غير ضروري لإيجاد العنصر البشري الملائم؟

**الدور الذي تؤديه آلية السوق في ظل نظام ليبرالي يتوقف نجاحه على توفير الظروف الملائمة. وهنا يجب التركيز على أهمية دور الدولة في هذا المجال**

إن الدور الذي تؤديه آلية السوق في ظل نظام اقتصادي ليبرالي يتوقف نجاحه على توفير الظروف الملائمة. وهنا يجب التركيز على أهمية دور الدولة في هذا المجال، وخصوصاً بعد غياب فعلي دام سنوات عديدة. إضافة إلى أنه من واجب الدولة في اقتصاد ليبرالي أن تتدخل لتكمل دور القطاع الخاص وتؤمن ما عجز عنه هذا الأخير. وهذا العجز قد يحدث نتيجة زيادة المردود العام لبعض الاستثمارات والمشاريع والخدمات عن مردودها الخاص. إن توفير البيانات الإحصائية لشتى الأنشطة الاقتصادية والسكانية من قبل الدولة ما هو إلا مثال على ذلك.

أما في سوق اليد العاملة فيعترض آلية السوق روادع تمنعها من ترشيد الموارد إلى القطاعات التي تعود بالمردود الأمثل. فهناك بعض المهن غير مرغوبٍ فيها مهما زاد الطلب عليها أو مهما كان مردودها مرتفعاً.

إن الاحصاءات أو التقديرات المتوافرة عن سوق العمل في لبنان تشير إلى وجود عدم تكافؤ بين حاجات القطاعات الاقتصادية وبين ما هو متاح من قوى عاملة. ففي الوقت الذي توجد معدلات مرتفعة من البطالة نجد أن عدد العمال الأجانب يقترب أحياناً من عدد اللبنانيين العاطلين من العمل. وكذلك في الوقت الذي تزداد البطالة بين حاملي الشهادات العالية الاكاديمية يقتصر خريجو المعاهد المهنية والتقنية على نسبة ضئيلة من مجموع الطلاب.

إنه لمن السهل أن نضع اللوم على الحكومات في هذا المجال، على أنها لم توفر المعاهد المهنية والتقنية لتخريج ما تتطلبه سوق العمل اللبنانية. ولكن عدم انشاء هذه المعاهد من قبل القطاع الخاص، كما فعل في مجال التعليم الأكاديمي، يسلط الأضواء على قلة الطلب على هذه المعاهد.

ومن هنا يأخذ اقتران عملية إصلاح النظام التعليمي لمصلحة القطاع المهني والتقني بخطة إعلامية عامة، وتركيز في العملية التربوية لتغيير بعض القيم الاجتماعية السائدة. الأهمية الخاصة التي أشار إليها عيسى في ورقته.

ما لا شك فيه أن الإتكال على آلية السوق يؤدي في بعض الأحيان إلى تفاوتات عدة، أهمها تفاوت الدخل بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة. وهذا التفاوت يأخذ أهمية خاصة في لبنان اليوم، حيث إن الاقلية الضئيلة من السكان تحظى بأغلبية الناتج المحلي. من هنا تأتي أهمية دور الدولة في إعادة توزيع الدخل. فكلما تقلص التفاوت بين الطبقات ارتفع الطلب على السلع المحلية، لأن نمط الاستهلاك لدى الطبقات الغنية يتوجه بمعظمه نحو السلع المستوردة، بينما الطبقات صاحبة الدخل المتدني تنفق دخلها في معظمه على السلع المحلية. وهذا ما يشير إلى علاقة وثيقة ايجابية في الاقتصاد اللبناني بين معدلات النمو العامة وتقلص التفاوت في الدخل.

**إن الإتكال على آلية السوق يؤدي أحياناً إلى تفاوتات عدة، أهمها تفاوت الدخل بين الطبقات الإجتماعية المختلفة**

لكن في أي حال يجب ألاّ تأتي عملية إعادة توزيع الدخل بشكل زيادة في التوظيف في القطاع العام. فهذا لا يخدم عملية النمو على الإطلاق، بل إنه يزيد فقط في حجم التعطل المقنع.

ختاماً أود أن أشدد على أنه من الضروري أن يكون هناك سياسة تنموية شاملة، ومن إحدى ركائزها سياسة قوى عاملة منسجمة للاقتصاد اللبناني، وخصوصاً في هذا الوقت بالذات، أي في مرحلة البدء بإعادة الإعمار. ولكن يجب ألاّ نقلل من أهمية آلية السوق في ترشيد الموارد الاقتصادية من قوى عاملة ورأس مال وغيرها إلى القطاعات المختلفة، لأنه ربما من السهل تحقيق أهداف هذه السياسات إذا اتخذنا من موارد السوق قاعدة لبنائها.

كمال حمدان (*)

# سياسة الأجور والمداخيل

لا يستقيم الحديث عن موضوع «سياسة الأجور والمداخيل في ظل الحكومة الراهنة»، من دون إطلالة، ولو سريعة، على أبرز ما تميّزت به تلك السياسة في مراحل سابقة. فمثل هذه الإطلالة من شأنها أن تساعد على تحديد موقع السياسة الراهنة من سياسات الحكم المتعاقبة إزاء هذا الموضوع، الذي يؤثّر، بصورة مباشرة، في مصالح مئات الألوف من اللبنانيين.

## أولاً: لمحة عن تطور « سياسة الأجور والمداخيل»

**كيف يمكن ادارة عامة، تشرف على عملية إنماء وإعمار طويلة ومعقدة وشاملة، أن تقوم بمهماتها بصورة فعالة وأن تجتذب الخبرات اللازمة في ظل مستويات للأجور لا تكاد تسمح بتغطية متطلبات العيش عند خط الفقر**

في معرض هذه العودة إلى الوراء، يهمّنا أن نسجّل الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية التالية:

١ ـ حتى بداية ظهور التضخم في لبنان، في أوائل السبعينات، لم يكن مؤاتياً الحديث ـ في المعنى الدقيق للكلمة ـ عن سياسة للأجور في البلاد. فالأجور (الإسمية) كانت تتحدّد «في السوق» إنطلاقاً من عوامل العرض والطلب. ولم يحدث، آنذاك، إلاّ نادراً أن عمدت الدولة إلى التدخل في تحديد الأجر الإسمي أو تعديله. ولكن في المقابل جرت في تلك الفترة محاولات متفاوتة الأهمية ـ وخصوصاً خلال المرحلة الشهابية ـ لإدخال

(*) رئيس القسم الاقتصادي في مؤسسة البحوث والاستشارات ـ بيروت.

تعديلات من جانب الدولة في عملية توزيع الدخل، وذلك عبر سياسات الإنفاق الحكومي وتوسيع نطاق الخدمات العامة الأساسية، ولا سيما التعليم، وتنفيذ مشروع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (وإن على مراحل)، إضافةً إلى تنفيذ بعض التدخلات الإنمائية التي رمت مبدئياً إلى تحسين مداخيل الفئات الدنيا من الهرم الاجتماعي (مصلحة الإنعاش الاجتماعي، المشروع الأخضر، بعض مشاريع الريّ...). بيد أن حصيلة هذه التوجهات لم تتمخّض عن تغيير جذري في أنساق توزع الدخل، الأمر الذي ساهم في الواقع في تهيئة التربة أمام التفجر اللاحق للأحداث في لبنان.

٢ ـ في المرحلة التي تلت بداية السبعينات، تعاظمت تدريجاً ظاهرة التضخم في البلاد، تحت تأثير عوامل اقتصادية واجتماعية ومالية ونقدية معقدة. ففي النصف الأول من السبعينات بلغ معدل التضخم الوسطي نحو ٧ في المئة سنويا، وارتفع إلى نحو ٢٠ في المئة سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤، ثم إلى نحو ١١٠ في المئة سنوياً بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٢. وقد أدّى استفحال التضخم ـ الذي لا يتسع المجال للخوض في أسبابه هنا ـ إلى انعكاسات حادة وشاملة على الأجور وإلى تشويهات عميقة في بنيتها الداخلية. فكان أن تحوّل تصحيح الأجور ـ من جانب الدولة ـ إلى «تقليد» شبه سنوي، وخصوصاً بعد عام ١٩٧٧. وهذا التقليد نجم عن تعاطي الدولة العملي مع تطوّر الأوضاع المعيشية وعن رد فعلها العفوي تجاه هذه الأوضاع أكثر مما نجم عن وعي مسبق بضرورة سنّ قوانين وتشريعات وسياسات محدّدة المعالم والأهداف في هذا المجال. وبكلام آخر، إن تدخل الدولة في مجال تصحيح الأجور على امتداد هذه الفترة، لم يكن تعبيراً عن امتلاكها سياسة أجور محددة، بل كان بمثابة رد فعل غالباً ما كانت تتحدد حصيلته في ضوء توازنات القوى الاقتصادية ـ الاجتماعية (والسياسية ضمناً) بين الأطراف الثلاثة المعنية: الدولة وأصحاب العمل والاتحاد العمالي العام.

**يجب وضع وتطوير التشريعات الآيلة إلى الحد من تعاظم وزن الريع العقاري في تكوين المداخيل ومن التشويهات التي يلحقها هذا الريع في مجال توزيع الدخل**

٣ ـ اتسمت سياسة تصحيح الأجور ـ من جانب الدولة ـ على امتداد هذه الفترة، بصفات رئيسية ثلاث: أولها أن نسب تصحيح الأجور كانت في أغلب الأحيان تقل بشكل ملحوظ عن معدلات التضخم المسجلة؛ وثانيها ان إقرار التصحيحات كان يتأخر، في أكثر الحالات، لأشهر عدة بعد بداية العام، أو هو كان في حالات أخرى يلغي أي مفعول رجعي لهذه التصحيحات؛ وثالثها أن هذه الأخيرة كانت تطبّق بنسب تنازلية على شطور الأجر، مع سقف أعلى للزيادة الإجمالية على الأجر. وبنتيجة هذه العوامل الثلاثة، انخفضت القوة الشرائية لفئات الأجور كافة على نحو مريع من جهة، وضاقت

مروحـة التفاوت بين فـئات الأجـور هذه من جهة ثانيـة، فبات الأجـر الوسطي يميل، بوتيرة مـتسارعة، في اتجـاه الحد الأدنى للأجور. وقـد قمنا ـ في محاولات سـابقة ـ بإجراء «تمرين رياضي»، انطلاقاً من أربع فئات أجـر محددة لعام ١٩٨٤، وعمدنا إلى تصحيحها، عاماً بعد عام، إستناداً إلى معدلات التضخّم السنوية المحققة، بما يحفظ لها قوتهـا الشرائيـة، ثم أعدنا الكرّة ثانيـة، لكن هذه المرّة استناداً إلى المراسـيم الرسمـية لتصحيح الأجور، وقابلنا من ثمّ هاتين السلسلتين الزمنيتين على امتداد الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٢، وتوصلنا آنذاك إلى نتائج بالغة الأهمية، هي أن الحد الأدنى للأجور ـ في ضوء الفرضيات المعتمدة[١] ـ قد خسر نحو ٧٥ في المئة من قوته الشرائية، فيما خسر الأجر الوسطي نحـو ٨٥ في المئـة منهـا في الفتـرة المذكـورة. وعلى الرغم من إقـرارنا بأن الانخفـاض الواقعي في القيـمة الحقـيقيـة للأجر هو أقل حدّة من الانخـفـاض النظري المحتسب أعلاه ـ لاعتبـارات عدّة، أهمها عدم أخذنا عوامل العمر والأقـدمية والإنتاجية والحـالة الزواجيـة في الحسـبان، واتجـاه الأجـور في القطاع الخاص نحـو الدولرة الجزئية، وبروز ظاهرة تـعدد المهن أو الوظائف للعامل الواحد، وحـصـول الأجراء على تقديمات إضـافيـة في بعض الحالات، وخصوصاً في القطاع الخاص (نقل، اسـتشفاء، تعليم...) ـ فإن مـا توصلنا إليه من نتـائج ينطوي على اتجاهات تؤكد حـصول تراجع كبير في القوة الشرائية لفئـات الأجور كافة. ولعل الاستنتاج الأهم في هذا الإطار يبرز في حصول انفصام حاد ومتزايد، بدءاً من أواسط الثمانينات، بين الأجر من جهة وبين تكاليف المعيشة من جهة ثانية[٢].

٤ ـ بيد أن الأخطر مـن ذلك يتمثل بأن المرحلة الـتي تلت بداية السبعـينات ـ والتي تلازمت عملياً مع سـنوات الحرب ـ لم تقتصر، من جـانب الدولة، على هذا النسق فقط من التعاطي المرتجل والمجتزأ مع موضـوع تصحـيح الأجور. فقد غابت غياباً شبه كلي، على امتـداد هذه الفتـرة، تلك الأدبيات والسـياسات التي كـانت قد راجت حـول إعادة توزيع الدخـل، في أوائل السـتيـنات. لا بل على العكس، فـإن حـصـيلـة الظاهرات الاقتصـادية ـ الاجتماعية المعـقدة التي استجدت خلال سنوات الحـرب قد أفضت إلى

(١) افترضنا ثبات التركيبة العمرية والحالة الزواجيـة والأقدمية لفئات الأجر الأربع، كما افترضنا أن كامل الأجر قد بقي محرراً بالليرة اللبنانية خلال هذه الفترة.

(٢) مثّل الحدّ الأدنى للأجـور على امتداد هذه الفترة أقل مـن ٣٥ في المئة من مستوى «خط الفـقر» بحسب دراسات عدة قامت بتنفيذها مؤسسة البحوث والاستشارات خلال هذه الفترة.

تعميق الخلل في توزيع الدخل، وسط استقالة الحكم الكاملة، والبعض يضيف وسط ضلوع الحكم ومشاركته الحثيثة في ترسيخ هذا الخلل[٣]. اضافة إلى انهيار نظام الأجر، شهدت هذه السنوات انعدام بُعد «إعادة التوزيع» في سياسة الانفاق العام، وتشجيع سياسة «التضخم القسري» من جانب الدولة، وانحسار قاعدة الخدمات العامة الأساسية وتلاشي الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للتدخلات الإنمائية التي ورد ذكرها أعلاه. وحتى تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التي تمت زيادتها تحت ضغط الحركة العمالية ـ سواء كنسبة من فاتورة الطبابة والاستشفاء (الضمان الصحي) أو كنسبة من الحد الأدنى للأجور (التعويضات العائلية) ـ فإن قيمتها الحقيقية (بالأسعار الثابتة) قد تراجعت بنسبة كادت تصل إلى النصف خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٢، وبعد سنتين من إنتهاء الحرب، لم يكن مجموع هذه التقديمات يصل إلى نحو واحد ونصف في المئة من إجمالي الناتج المحلي المقدّر في ذلك العام.

وسط هذه التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية، كان من الطبيعي أن يتقلص وزن كتلة الأجور في إجمالي الناتج المحلي (تشير تقديرات أولية إلى أن الأجور لم تعد تمثل إلاّ نحو نصف ما كانت تمثله عشية الحرب من هذا الناتج) وأن يتكثّف الضغط المعيشي على عالم الأجراء، وتتعمّم مظاهر الإفقار النسبي والمطلق، وتنحسر القاعدة الاجتماعية للطبقة الوسطى. وفي هذه الظروف بالذات حصلت أحداث السادس من أيار/ مايو عام ١٩٩٢، وهي الأحداث التي مهدت عملياً أمام تأليف الحكومة الراهنة على أنقاض الحكومة الكرامية. فكيف تعاطت الحكومة الراهنة مع ما اصطلحنا على تسميته «سياسة الأجور والمداخيل»؟

## ثانياً: سياسة الأجور في ظل الحكومة الراهنة

إن محاولة عرض وتقويم السياسة التي انتهجتها الحكومة الحريرية في هذا المجال، تتحدد بالعوامل والاعتبارات الأساسية التالية:

١ ـ لقد ورثت هذه الحكومة عن سابقاتها ملفاً ثقيلاً من المشاكل والأزمات، بما في ذلك فاتورة حرب الأعوام الستة عشر. وفي مواجهة هذه الأوضاع ركّزت الحكومة

(٣) راجع - Kamal Hamdan "Les Libanais face à la crise économique et sociale." MAGHREB - MACHREK, no. 125 (1989).

خطواتها في اتجاهات أربعة: **أولها** تحديث واستكمال الدراسات وملفات المشاريع الإعمارية؛ **وثانيها** تهيئة الإطار التشريعي والمؤسساتي للسياسة الحكومية؛ **وثالثها** العمل على تأمين مصادر التمويل الخارجية أساساً؛ **ورابعها** الشروع في تلزيم عدد من المشاريع الإعمارية المحورية. وقد رأت الحكومة، في توجهاتها هذه، أن الأولوية يجب أن تعطى لإعادة تأهيل مرافق الخدمات العامة والبنى التحتية: فعملية إعادة التأهيل هذه تُعَدُّ شرطاً أساسياً من شروط تحفيز الإنتاج، وهذا بدوره يمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق انفراجات في الوضع المعيشي وتحسين مستويات الدخل والأجور. وعلى الرغم مما يتمتع به هذا التسلسل المنطقي من قوة وتماسك، فإن استدراكين أساسيين يبقيان مطروحين في صدده: أولهما، أن هذا المنطق قد يخفي فهماً ضمنياً مفاده أن تحسين الأجور وتوزع الدخل هو نتاج تلقائي لعملية النمو وزيادة الإنتاج؛ وثانيهما، أن هذا المنطق ربما لم يدرك كفاية مقدار الإنهيار الحاصل على الصعيد الاجتماعي، وخصوصاً بالنسبة إلى الأجراء وذوي الدخل المحدود. وفي ظل ضيق الخيارات المتاحة ـ الناجم أساساً عن المستوى المنخفض نسبياً للناتج المحلي ـ برز ميل إلى التضحية، في المدى القصير على الأقل، بالجانب الاجتماعي عموماً.

٢ ـ ان عام ١٩٩٢، الذي تألفت الحكومة الحريرية في الفصل الأخير منه، قد شهد معدل تضخم بلغ نحو ١٠٠ في المئة وسطياً (و١١٨ في المئة بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)(٤)، وكذلك ارتفاعاً وسطياً في سعر صرف الدولار تجاه الليرة قدره ٨٤ في المئة. وفي مواجهة الحركة النقابية المطالبة بتصحيح الأجور تعويضاً من هذا التضخم ـ الذي قلّص القوة الشرائية للأجر إلى النصف عام ١٩٩٢ ـ ظلّت الحكومة على امتداد الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٣ ترفض أي بحث في إقرار مثل هذا التصحيح، متسلحة بانفراج الوضع النقدي وبتحسن التوقعات المستقبلية للمواطنين. ودعماً لموقفها هذا، لجأت الحكومة إلى سياسة ذات أربعة مرتكزات أساسية: **أولها** مواصلة تحسين سعر صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية؛ **وثانيها** محاولة سحب آثار هذا التحسين النقدي على أسعار الاستهلاك وتكاليف المعيشة عموماً؛ **وثالثها** إدخال تعديلات على قانون ضريبة الدخل بهدف تخفيف العبء الضريبي على المكلفين بما في ذلك الأجراء؛ **ورابعها** اقتراح زيادة بعض التقديمات الاجتماعية للأجراء. وكان هدف الحكومة من سلّة التوجهات هذه، تحسين القيمة الفعلية للأجر، بصورة غير مباشرة، دون الاضطرار إلى إقرار تصحيح

(٤) بحسب نتائج مؤشر أسعار الاستهلاك الذي تعده مؤسسة البحوث والاستشارات.

رسمي له. بيد أن هذا الهدف لم يتحقق، لسبب رئيسي يعود إلى كون المفاعيل الايجابية للتحسن النقدي لم تنعكس، كاملة، على تكاليف المعيشة وأسعار الاستهلاك. وقد أظهرت حساباتنا ـ خلال العام الأول من عمر الحكومة ـ أن نسبة التراجع في هذه الأسعار لم تتجاوز ٣٥ إلى ٤٠ في المئة من نسبة التراجع في سعر صرف الدولار تجاه الليرة(٥). وبشكل عام قاومت بنى الأسعار السائدة ـ وما تخفيه من هوامش ربح ـ الإتجاه نحو التراجع الذي كان يفترض أن يطلقه تحسن سعر صرف الليرة.

٣ ـ إزاء هذا الوضع، ومع استمرار ضغط الحركة النقابية، لجأت الحكومة إلى محاولة الفصل بين تصحيح الأجور في القطاع العام من جهة وبين تصحيحها في القطاع الخاص من جهة ثانية. فبحجة أن زيادات كبيرة قد أعطيت للعاملين في قطاع الدولة خلال عام ١٩٩١، سعت الحكومة لحصر موضوع تصحيح الأجور في إطار القطاع الخاص. ولكن هذه المحاولة انتهت إلى طريق مسدود بسبب رفض الاتحاد العمالي العام، فانتقلت الدولة، في إثر ذلك، إلى موقف تفاوضي آخر حظي بموافقة الاتحاد العمالي العام: الجدولة الزمنية لعملية تصحيح الأجر ـ في القطاعين العام والخاص ـ على دفعتين: الأولى بدءاً من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، تشمل أساس الأجر فقط، إضافة إلى اعتماد الحد الأدنى الجديد للأجور (٢٠٠ ألف ل.ل.) بالنسبة إلى إحدى ملحقات الأجر، وهي التعويضات العائلية؛ والثانية تعميم التصحيح على بقية ملحقات الأجر والتقديمات الاجتماعية الأخرى، بدءاً من تموز/ يوليو ١٩٩٤. وبموجب الاتفاق المبدئي بين الحكومة والاتحاد العمالي العام، كان يفترض أن يقرّ اتفاق مكمّل برعاية الدولة بين الاتحاد العمالي وأصحاب العمل في شأن تعويضات النقل ومنح التعليم للعاملين في القطاع الخاص ضمن مهلة زمنية لا تتعدّى الأسبوعين. ولكن بعد نحو أشهر عدة على هذا الاتفاق، يمكن تسجيل بعض الملاحظات في صدد تنفيذه، وأهمها الآتي:

أ ـ إن مرسوم تصحيح الأجور الذي صدر في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، حاملاً الرقم ٤٦٣١، اقتصر على الشق الأول فقط من الجدول الزمني الخاص بتصحيح الأجور، ولم يشر من قريب أو من بعيد، إلى الشق الثاني الذي يفترض تنفيذه إبتداءً من تموز/ يوليو ١٩٩٤. وينطوي هذا الوضع على محاذير، أهمها إمكان

(٥) أسعار المواد الغذائية تراجعت بنسبة أكبر، ولكن أسعار الخدمات قاومت بعناد الإتجاه بحد التراجع.

تكريس وجود حدّين أدنيين للأجور في لبنان. وربما أدّت هذه الازدواجية إلى تعزيز ما يروّجه بعض الأوساط من أفكار في شأن ضرورة إلغاء مبدأ الحد الأدنى الرسمي للأجور وترك تحديد هذا الأخير لعوامل السوق «الحرة».

ب ـ إن أي تقدم حقيقي لم يحصل بين الاتحاد العمالي العام وأصحاب العمل في شأن موضوعي بدلات النقل والمنح المدرسية. ففي حين يطالب الاتحاد العمالي بتشريع وقوننة هذين المطلبين وتأمين دفعهما بوساطة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ينقسم أصحاب العمل، بشكل عام، إلى فريقين: فريق يرفض هذين المطلبين، في المبدأ، ويدعو إلى ترك الحرية لكل صاحب عمل في تعاطيه معهما؛ وفريق ثانٍ يشترط إقرار مشروع ضمان الشيخوخة (مع الإلغاء الضمني لحسابات التسوية) كمدخل للبحث في ملف بدلات النقل والمنح المدرسية. أما في القطاع العام، فقد سبق أن أقرت بدلات النقل، فيما تفاوت حجم المنح التعليمية من مؤسسة عامة إلى أخرى.

**لا بد من إعادة تحديد الحد الأدنى للأجور انطلاقاً من الحاجات المعيشية الأساسية التي توفر مستوى عيش مقبولاً بشرياً**

ج ـ ما كاد تطبيق الشق الأول من اتفاق تصحيح الأجور يبدأ، حتى بدأت تظهر مفاعيل الزيادات الملحوظة في طائفة واسعة من أنواع الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تصيب المواطنين، على حدّ سواء، وكذلك مفاعيل «تصحيح» أسعار بعض الخدمات العامة، ولا سيما الكهرباء[٦]، التي باتت تستأثر بنسبة غير بسيطة من إجمالي إنفاق الأسر، ولا سيما أسر الاجراء.

٤ ـ باختصار، لقد نجحت الحكومة، من جهة أولى، في إدارة ملف تصحيح الأجور على النحو الذي لا يسيء في نظرها إلى شروط الإقلاع الاقتصادي. وتمكنت عن طريق تحديد الشطور من تقليص النسبة الفعلية للتصحيح، بحيث لم تتجاوز هذه النسبة وسطياً ٤٠ أو ٤٥ في المئة، وهذه النسبة هي الدنيا (خلال سنوات الحرب) إذا ما قوبلت بمعدل التضخم المسجل. كما تمكنت، عن طريق رفض أي مفعول رجعي للتصحيح، من توفير نحو ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مليون دولار على القطاع العام (هي الزيادة المقدرة في فاتورة الأجور السنوية في هذا القطاع خلال عام ١٩٩٣)، ثم إنها وفّرت الفرصة لمالكي الأبنية كي يستفيدوا من نسبة ارتفاع مقبولة في بدلات الإيجار (٣٥ في المئة، تمثل نصف نسبة الزيادة على الشطر الأول من الأجر). كما أنها أوجدت

(٦) زيدت أسعار الكهرباء بدءاً من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ بأكثر من ١٠٠ في المئة بالنسبة إلى إستهلاك أسرة وسطية.

تقليداً جديداً ـ ربما استمر لفترة طويلة لاحقة ـ يتمثل باستحداثها حدّين أدنيين للأجور. إضافة إلى ذلك، نجحت الحكومة في تمرير «قطوع» تصحيح الأجور، دون أن يترك ذلك أثراً في الاستقرار النقدي. ولكن الحكومة لم تنجح، من جهة ثانية، في تبديد مشاعر القلق ازاء استمرار المستوى المتفاقم للأزمة المعيشية، وقد تركت الأبواب مشرّعة أمام إمكان إعادة فتح ملفات شائكة لم يجر حلّها (مثل بدلات النقل والمنح المدرسية والحد الأدنى الثنائي للأجور). ومن خلال إعادة استقطابها جزءاً مهماً من زيادة الأجور ـ عبر رفع الضرائب والرسوم غير المباشرة وتعديل أسعار الخدمات العامة ـ حالت الحكومة دون تدفق طلب استهلاكي اضافي كامن، كان من شأنه لو تحقق أن يعزز فرص الانعتاق من حالة الركود النسبي الذي يعيشه الاقتصاد الوطني. بكلام آخر، إن الحكومة أجّلت تفجر الأزمة المطلبية بدلاً من أن ترسي القواعد الراسخة لحلها.

**إن المشكلات المرتبطة بسياسة الأجور والمداخيل لا يمكن حلها بوصفات جاهزة، فهي مرتبطة بحجم الموارد وبمستوى تأهيل القوى العاملة، وبالتوازنات الإجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع**

وفي الحصيلة العامة، إن تقويم نسق إدارة الدولة لهذا الملف ـ ملف الأجور تحديداً ـ يظهر مزيداً من التشدّد في ضبط كتلة الأجور، وخصوصاً في القطاع العام. وفي حين تعد الحكومة هذا التشدد جزءاً من خطة للسيطرة على العجز ـ مع العلم أن الأجور لم تعد تمثل إلا نحو ٣٥ في المئة من أرقام الموازنة فقط ـ ترى أوساط أخرى فيه استمراراً لتعاطي الدولة مع مسألة الأجور كمسألة ثانوية ملحقة بالاعتبارات الاقتصادية (Résidu)، فلم يبرز إلى الآن أن الموقف من الأجور يؤلف جزءاً من سياسة اقتصادية ـ اجتماعية محددة المعالم والأهداف، بل هو ظل محكوماً بمنطق «توازنات القوى». والسؤال الملح الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو الآتي: كيف يمكن إدارة عامة، هي مطالبة بالإشراف على عملية إنماء وإعمار طويلة ومعقدة تشمل القطاعات كافة، ان تقوم بمهماتها المتشعبة بصورة فعّالة، وان تجتذب الخبرات والكفاءات اللازمة، في ظل مستويات للأجور (في القطاع العام) لا تكاد تسمح بتغطية متطلبات العيش عند خط الفقر؟ وهل يكون هذا الوضع مقدمة لقيام إدارة عامة بسرعتين (Administration à 2 vitesse) الأولى تقليدية ومتخلفة ونتاج منطق المزرعة التي تنتظمها: علاقات الانتفاع والاستزلام، والثانية نواة إدارية حديثة ومتطورة تستوفي شروط المؤسسات الدولية والدول المانحة وتنحصر في المجالات الأساسية التي ستوظّف فيها القروض الأجنبية؟

إن المشكلة ـ بل المشكلات ـ المرتبطة بـ «سياسة الأجور والمداخيل»، ليست من النوع الذي يمكن حلّه من خلال وصفات جاهزة. فهذا الموضوع شديد التعقيد، إذ هو

مرتبط بحجم الموارد وبمستوى تأهيل وإعداد القوى العاملة، وبالعوامل البعيدة المدى الفاعلة في سوق العمل، إضافة إلى التوازنات الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع. ولا يتسع المجال هنا للخوض في الحلول التفصيلية لهذه المشكلة، بل سوف نكتفي بتأكيد عدد من المبادىء والتوجهات وأهمها:

(أ) العمل على مضاعفة الإنتاج، مع الإشارة إلى أن الأجور، في مستوياتها الراهنة، ليست هي التي تعيق هذا الإنتاج. فقد سبق للبنان أن عرف مستويات أجور فعلية تزيد بمعدل ثلاثة أضعاف على مستويات الأجور الراهنة، ومع ذلك سجل الناتج المحلي آنذاك معدلات نمو قياسية (نحو ٦ في المئة في الستينات والنصف الأول من السبعينات). وينبغي البحث بالتالي عن العوامل التي تعترض ارتفاع الإنتاج في مجال آخر غير مجال الأجر، وبالتحديد في نسق العلاقة القائمة بين المتغيرات الماكرو ـ اقتصادية الأساسية، وفي أعناق الإختناق ذات الطابع السياسي والإداري والمؤسساتي.

(ب) إعادة تحديد العلاقة بين أهل السياسة والإدارة العامة، على نحو يحرّر هذه الأخيرة من التدخلات السياسية التي كانت في أساس انتشار المحسوبية والانتفاع والفساد، والشروع من ثم في إصلاح حقيقي وصارم للجهاز الإداري. وبالطبع إن هذا يطرح مسألة العلاقة بين الدولة الطائفية من جهة والدولة العصرية (الدولة الراعية) من جهة أخرى.

(ج) إعادة النظر في السياسة المالية للدولة، تحت عناوين رئيسية أهمها التالية: تخفيف الهدر، زيادة بُعد «إعادة التوزيع» في سياسة الإنفاق، توزيع العبء الضريبي بشكل أكثر عدالة يأخذ في الحسبان إتساع ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي، وإعادة الاعتبار إلى الخدمة العامة في مجالات العلم والصحة والإسكان والثقافة والنقل...

(د) استحداث آليات لحماية ما تبقّى من الأجر، كمقدمة لتحسين هذا الأجر في المدى الأبعد، مع إمكان اللجوء إلى أشكال من «الإسناد» الجزئي (Indexation Partielle) التي سبق اعتمادها بصيغ مختلفة في جميع البلدان الصناعية حين تفاقمت ظاهرة التضخم في تلك البلدان (وما تراجع «الاسناد» فيها عائداً اليوم إلاّ لتراجع ظاهرة التضخم نفسها).

(هـ) إعادة تحديد الحد الأدنى للأجور انطلاقاً من الحاجات المعيشية الأساسية التي توفر مستوى عيش «مقبولاً بشرياً»، مع مراعاة ألاّ يقل هذا الحد الأدنى عن ثلثي أو ثلاثة أرباع مستوى «خط الفقر» بالنسبة إلى أسرة وسطية، بحيث تتمكن هذه

الأسرة من تغطية حاجاتها إذا ما افترضنا أن معدل النشاط الاقتصادي الوسطي فيها يبلغ ١.٥ ناشط.

(و) اعتماد سياسة نقدية لا تقاوم تحسّن سعر صرف الليرة الخارجي، بل أن يكون هذا التحسن أداة للحد من تكاليف المعيشة، بصورة عملية، ولزيادة القوة الشرائية للأجور... لا أن يكون عاملاً إضافياً من عوامل الركود الاقتصادي والنقص في السيولة لدى المواطنين والمؤسسات.

(ز) تطوير آليات حماية المستهلك والرقابة على الأسعار، من ضمن منطق الاقتصاد الحر، على غرار ما قامت الدول الصناعية به في هذا المضمار. مع التشديد على تطوير وتفصيل التشريعات المانعة لتكوّن الاحتكارات (Anti- Trust Laws) وعدم الإكتفاء بما هو صادر من كلام عام حول هذا الموضوع في القوانين والمراسيم اللبنانية، التي ظلت من دون أي مراسيم أو آليات وأطر تنفيذية ومؤسسية.

(ح) العمل على إيجاد نظام منمّط للمهن والوظائف وتحديد أسس تراتبها وتثبيت هوامش الأجور عند كل مستوى من مستوياتها، تسهيلاً لحركية القوى العاملة وزيادة الشفافية في علاقات العمل، وتحرير سوق العمل من ضغط الإعتبارات غير الاقتصادية (الطائفية والمذهبية والمناطقية والمحسوبية).

(ط) وضع وتطوير التشريعات الآيلة إلى الحد من تعاظم وزن الريع العقاري في تكوين المداخيل ومن التشويهات التي يلحقها هذا الريع في مجال توزيع الدخل، ناهيك عن آثاره التضخمية الإضافية ودوره في زيادة تكاليف المعيشة.

أنيس أبي فرح (*)

# سياسة الأجور والمداخيل

## تعقيب

منذ عام ١٩٧٥ أخذ الدخل الوطني في لبنان بالتهافت بفعل انعكاسات العمليات الحربية التدميرية على بُنى الاقتصاد اللبناني. ولئن برزت فئات جديدة ارتفعت مداخيلها فإن قطاعات كثيرة وجدت نفسها من دون مداخيل، أو بالأحرى من دون قدرات شرائية لمداخيلها. ونذكر على سبيل المثال ثلاث فئات مهمة شهدت مداخيلها تطورات مهمة صعوداً أو هبوطاً هي: أصحاب الأجور بالليرة اللبنانية وأرباب العمل والدولة.

**لقد آن للدولة أن تتطلع إلى سلّم موحد للرواتب متواصل وغير متقطع، ويأخذ في الحسبان كل العوامل ويكون تابعاً لها**

أما الدولة التي وجدت مداخيلها تنعدم بفعل التعدي على حقوقها وجدت نفسها بالتالي مطالبة بتقديم جميع الخدمات وبدفع أجور موظفيها وأُجَرائها، لا بل هي أرغمت على توسيع دائرة التوظيف، الأمر الذي زاد، بما لا يطاق، الأعباء على كاهلها، في غياب أي مصدر لتمويل نفقاتها. أما الملاكون المؤجِّرون وأصحاب الأجور بالليرة اللبنانية، وحتى أصحاب الودائع بالليرة اللبنانية، فقد شاهدوا انهيار مداخيلهم وانتقالهم من الطبقة الوسطى إلى الطبقات المعوزة ولسان حالهم يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي القدير.

### ١ ـ تطور بعض المتغيرات الاقتصادية

يظهر الجدول التالي تفاصيل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية بين عامي ١٩٧٤ و١٩٩٣. ففي حين انخفض الناتج المحلي القائم بمقدار ٤٥ في المئة انخفضت كتلة الأجور الحقيقية بمقدار ٨٢ في المئة وارتفعت حصة أرباب العمل الحقيقية من الناتج

(*) أستاذ الاحصاء والمعلوماتية في الجامعة اللبنانية.

المحلي القائم بمقدار ٦ في المئة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٣.

وفي حين ارتفع أجر العامل الزراعي الحقيقي بمقدار ١٠ في المئة انخفض الحد الأدنى للأجر الحقيقي بمقدار ٧٣ في المئة وانخفضت نهاية الراتب الحقيقية للأستاذ في الجامعة اللبنانية بمقدار ٧٩ في المئة، في الفترة نفسها.

## بعض المتغيرات الاقتصادية في لبنان (١٩٧٥ ـ ١٩٩٣)

| | ١٩٧٥ | ١٩٩٣ | نسبة التغيير بين العامين(٪) | نسبة التغيير بالقيمة الحقيقية (٪) | نسبة التغيير بالدولار الأميركي (٪) |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي القائم (مليار ل.ل.) | ٨,٢٠ | ٦٣٩٢ | ٧٧٩٠٠ | ٤٥ | ٢٤ |
| كتلة الأجور (مليار ل.ل.) | ٤,٧٥ | ١٥٠٠ | ٣١٦٠٠ | ٧٨ | ٥٠ |
| حصة أرباب العمل (مليار ل.ل.) | ٣,٤٥ | ٥١٩٢ | ١٥٠٤٠٠ | ٦ | ١٣٩ |
| حصة الاجراء من الناتج المحلي القائم (في المئة) | ٥٨,٠ | ١٨,٨ | ٦٨,٠٠ | | |
| الحد الأدنى للأجور (ل.ل.) | ٣١٠ | ١١٨٠٠٠ | ٣٨٠٠٠ | ٧٣ | ٣٩ |
| بداية راتب الأستاذ في الجامعة اللبنانية | ٥٥٠ | ٢٦٨٥٠٠ | ٤٨٧٠٠ | ٦٦ | ٢٢ |
| نهاية راتب الأستاذ في الجامعة اللبنانية | ١٦٨٠ | ٤٩٣٥٠٠ | ٢٩٣٠٠ | ٧٩ | ٥٣ |
| عامل زراعي (ل.ل.) | ٧ | ١١٠٠٠ | ١٥٧١٠٠ | ١٠ | ١٥٠ |
| حرفي | | | | | |
| مستوى الأسعار | ١,١٥ | ١٦٣٨,٥٠ | ١٤٢٤٠٠ | | |
| متوسط سعر صرف الدولار الأميركي ـ بالليرة اللبنانية | ٢,٧٧ | ١٧٤٢,٠٠ | ٦٢٨٠٠ | ٥٦ | ١٢٧ |

ويمكننا أن نطرح السؤال التالي: كيف واجه أصحاب الأجور بالليرة اللبنانية والدولة والحرفيون وأرباب العمل الزلزال الذي أصاب الدخل الوطني والتغير الكبير في توزيع هذا الدخل على أفرقاء الإنتاج.

## ٢ ـ مواقف أفرقاء الإنتاج

### أ ـ موقف الدولة

عمدت الدولة من أجل تمويل عجزها إلى الإستدانة الداخلية، وتحديداً إلى الخفض الدوري لسعر صرف الليرة اللبنانية. أي، بعبارة أخرى، وضعت يدها على مدخرات اللبنانيين بالليرة اللبنانية. وأفاد من هذه العمليات بعض المضاربين. وقد أطلقت في الوقت نفسه العنان للتضخم الجامح، وخصوصاً في النصف الثاني من الثمانينات وفي بداية التسعينات.

لكن الدولة عمدت مؤخراً إلى زيادة بعض الضرائب والرسوم دفعة واحدة وبطريقة انقطاعية، الأمر الذي جعل وقع هذه الزيادات مؤلماً على القطاعات المعوزة، وخصوصاً لأن الزيادات كانت على الضرائب والرسوم العائدة لسلع وخدمات ضرورية. في حين لحق بضريبة الدخل وضريبة شركات الأموال تخفيضات كبيرة.

وقد بلغت واردات الدولة عام ١٩٩٣ نحو ١٧٠٠ مليار ليرة لبنانية، إلا أنها لم تغط سوى نصف النفقات العامة، لأن الدولة في فترة الحرب وظفت في كل القطاعات أناساً كثيرين ليس لحاجتها إليهم بل استجابة لمصالح بعض السياسيين. ونحن نقدر بأن عدد الموظفين الجدد يساوي ضعفي عدد موظفي ما قبل الحرب على الأقل.

### ب ـ موقف أرباب العمل والحرفيين

قام أرباب العمل والحرفيون بزيادة أسعار سلعهم والخدمات. وكانوا يستبقون بذلك انخفاض سعر الليرة بالدولار بحجة أنهم يريدون الحفاظ على رأس مالهم ليتمكنوا من متابعة أعمالهم. ولم يخسر هؤلاء في الحرب شيئاً، لا بل ارتفعت حصتهم الحقيقية من الناتج المحلي القائم بمقدار ٦ في المئة، في الوقت الذي انخفض هذا الناتج بمقدار ٤٥ في المئة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٣، فقد اغتنوا على الرغم من الانهيار.

### ج ـ موقف أصحاب الأجور

اعتمد أصحاب الأجور على مطالبات عامة، قادها الإتحاد العمالي العام، بتصحيح قيمة الأجر التي فقدت من جراء زيادة الأسعار. وأخذت الدولة والأفرقاء الآخرون يساومون على هذا التصحيح، مستأخرينه دائماً قراراً واستحقاقاً. وكان التصحيح دوماً يقل عن قيمة ارتفاع الأسعار في الفترة السابقة، إضافة إلى استخدام طريقة شطور الراتب وإلحاق زيادات متفاوتة على الشطور تجعل الزيادة الإجمالية تقل عن الزيادة اللاحقة بالشطر الأول من الأجر وبالحد الأدنى للأجر.

كل هذه التصحيحات لم تسمن ولم تغن. لا بل تسببت في انهيار سلالم الرواتب في القطاع العام، وأدخلت أصحاب الأجور في دائرة وهم النقد القاتلة. كما أن تابع التحويل في هذه التصحيحات كان دائماً مقلصاً للراتب، بحيث إن الراتب، سواء أقيس بالقيمة الحقيقية أم قيس بالحد الأدنى للأجر، كان أصغر بعد خضوعه للتحويل منه قبل التحويل. في حين كان هذا التحويل بالشكل يوهم أصحاب الأجور بأن أجرهم قد زاد. لقد طبقت هذه الطريقة سبع عشرة مرة منذ عام ١٩٧٥ حتى تقلص سلم الرواتب، وكنا توقعنا، ان لم يُصَر إلى إعادة نظر جذرية، أن يقبض كل أصحاب الأجور الحد الأدنى للأجر عام ١٩٩٧.

### ٣ ـ دائرة وهم النقد

ندخل دائرة وهم النقد حين يرفع أصحاب الأجور عرضهم للعمل إذا ارتفع معدل الأجر الإسمي (W) أي حين تقوم بين العمل (N) والمعدل الإسمي للأجر (W) علاقة تابعية متصاعدة:

(١) $g'(N) = W$ مع $O < g'(N)$ (*)

وبما أن الطلب على العمل هو تابع متناقص مع معدل الأجر الحقيقي W/P أي أن:

(٢) $f(N) = (W/P)$ مع $O > f'(N)$

وبما أن

(٣) $W/P = (W/P)$

حيث إن P هو المستوى العام للأسعار وW/P هو معدل الأجر الحقيقي وW هو معدل الأجر الإسمي وN هو كمية العمل.

فإننا نستطيع البرهنة على أن W وP مرتبطان بعلاقة تصاعدية، أي أن معدل الأجر الإسمي ومستوى الأسعار العام يرتفعان معاً وينخفضان معاً، ولكن بمقادير مختلفة. وهذه هي الحلقة المفرغة التي طالما ذكرت في الكتابات الاقتصادية المتعلقة بتلك الفترة.

$$P = \frac{W}{(W/P)} = \frac{W}{f(N)} = \frac{W}{f[(g^{-1}(w)]} \text{ et } P' > O$$

إذاً P هو تابع متصاعد لـ W

(*) $g'(N)$ هي مشتق (dérivée) التابع g نسبة الى المتغير N.

## ٤ ـ سلالم الرواتب في القطاع العام وبعض القطاع الخاص

لكل فئة من فئات الموظفين في القطاعين العام والخاص سلسلة رتب ورواتب. وتعكس السلسلة الجيدة الكفاءة والأقدمية والخبرة والإختصاص والتفوق والإنتاجية، وتؤلف سلماً يتدرج عليه الموظفون بحسب هذه المتغيرات. وتعكس قمة السلم بخاصة مرحلة نهاية الخدمة والتقاعد. ويجب أن تضمن هذه السلسلة لصاحب الأجر عيشاً لائقاً خلال الخدمة الفعلية وبعد التقاعد. وهذه السلسلة ليست موضوعاً للارتجال ولا التعديل فيها موضوع ارتجال أيضاً، لئلا يطاح بالتوازنات القائمة وتكون لها حينئذ انعكاسات سلبية كثيرة على القطاع المعني وعلى الاقتصاد بعامة.

وقد اعترت سلاسل الرواتب في لبنان معالجات كثيرة بسبب ارتفاع الأسعار وتصحيحات الأجور، فضمرت هذه الأخيرة وتقلصت سلالم الرواتب وكادت تتلاشى.

**إن خفض ضريبة الدخل على الشركات والأفراد بحجة تشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الأموال قد زاد الغني غنىً والفقير فقراً**

أضف إلى ذلك أن سلاسل الرواتب في الأساس لم تكن نتيجة عمل خلاق. ففي القطاع العام وحده عشرات السلاسل للرواتب نتجت من ترقيعات متتالية أجريت لها بحسب الظروف. وغالباً ما تجد أنه لا فرق كبيراً بين السلم ونهايته (أقل من الضعفين عادة)، وتجد فيها درجة لها قيمة ثابتة في كل المراحل وصغيرة على أية حال (أنظر الجدول السابق).

وتبقى الضحالة فلسفة هذه السلاسل في كل الأحوال، فإن دَخَل أحدُهُم إلى وظيفة ما سرعان ما يشعر بالملل وبغياب الحوافز، فنهاية الراتب هي ضعفا بدايته والدرجة صغيرة وثابتة. وماذا ينتج من هكذا سلاسل إلا الملل وقلة الإنتاج والتذمر. إن الذي أنتج هذه السلاسل وتشبث بهذا النموذج هو عقل جامد ومقلِّد. وقد آن للدولة أن تتطلع إلى سلم موحد للرواتب متواصل وغير متقطع ويأخذ في الحسبان كل العوامل ويكون تابعاً لها. إن هكذا سلماً موجود لحسن الحظ ولكنه غير مستعمل، لأنه موضوع بصيغة تابع رياضي لمتغيرات عدة يمكن التحكم بها كلها في آن معاً، وليس موضوعاً على درجات متقطعة كي يسهل استيعابه على ماسكي حسابات السلالم.

## خلاصة

نستنتج مما تقدم ما يلي:

١ ـ حدث انخفاض كبير في الناتج المحلي الحقيقي بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٣.

٢ ـ فُرض توزيع جديد للدخل على أفرقاء الإنتاج لمصلحة أرباب العمل والحرفيين على حساب أصحاب الأجور بالليرة اللبنانية، وهذا التوزيع الجديد شديد الإجحاف بحق هؤلاء.

٣ ـ أصابت زيادات الرسوم والضرائب عامة الناس لأنها على الغالب ضرائب ورسوم تشمل سلعاً وخدمات ضرورية.

٤ ـ ارتفعت حصة أرباب العمل والحرفيين من الناتج المحلي القائم الحقيقي، على الرغم من انخفاض هذا الأخير بمقدار النصف.

٥ ـ إن خفض ضريبة الدخل على الشركات والأفراد بحجة تشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الأموال زاد الغني غنى والفقير فقراً. وفي إحصاء حديث حول توزيع الأموال والودائع في البنوك اللبنانية ظهر أن ٣ في المئة من المودعين يملكون ٧٥ في المئة من الأموال المودعة و٧٦ في المئة من المودعين يملكون ٦ في المئة من الأموال المودعة و٢١ في المئة من المودعين يملكون ١٨ في المئة من الأموال المودعة.

يدل هذا المؤشر على التمركز الشديد للأموال بيد قلة من الأشخاص كأنه تطبيق للآية: ﴿من ليس معه يؤخذ منه ومن معه يعطى ويزاد﴾.

لكن هذا نذير أزمة إجتماعية كبرى.

وإن كان لنا أخيراً أن نوصي فهذه وصية تقضي بالكف عن استعمال ما هو بدائي وبالٍ من أدوات صنع سلالم الرواتب واعتماد وسائل الرياضيات المتاحة في هذا السبيل، وكذلك الكف عن اعتماد التغييرات الإنقطاعية وفرضها، فللإنقطاع في أي توازن وقع أشد وأدهى. أما التواصل فإنه يسمح للتغيير بأن يأخذ مجراه دون ألم يسببه ودون عناء يذكر.

إيلي عسّاف (*)

# التخصصيّة

بتاريخ ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٤ أحال مجلس الوزراء إلى مجلس النواب مشروع قانون معجل طلب فيه الإجازة للحكومة إنشاء شركات مغفلة مختلطة لإدارة بعض المرافق العامة. وفي ما يلي النص الكامل لهذا المشروع المؤلف من سبع مواد، الذي يبين لنا بشكل عام طرح الحكومة ونظرتها إلى عملية إعادة تأهيل بعض المرافق العامة واستثمارها وإداراتها:

**يجب إدخال عملية التخصصية ضمن سياسة اقتصادية شاملة هدفها الاستقرار الإقتصادي وإعادة التوازنات إلى الإقتصاد الوطني**

**المادة الأولى:** أجيز للحكومة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء، بناء على اقتراح الوزراء المختصين، إنشاء شركات مغفلة مختلطة لإدارة المرافق العامة التالية: البريد، النقل المشترك، السكك الحديد، استثمار محطات توليد الطاقة، مصافي النفط.

يحدد في مرسوم إنشاء الشركة رأس مالها والأحكام المتعلقة بها، ولا سيما لجهة تأسيسها والإكتتاب باسهمها وإدارتها ونطاق عملها.

**المادة الثانية:** يمكن تحديد رأس مال الشركة بالعملة الأجنبية ويجب ألاّ تقل مساهمة الدولة عن عشرين في المئة من رأس المال المحدد.

**المادة الثالثة:** يجاز للدولة الإكتتاب عيناً كلياً أو جزئياً في رأس مال كل شركة، وفي مطلق الأحوال لا يجوز أن تزيد المساهمة النقدية للدولة عمّا يعادل ٢٠٠ مليون دولار أميركي بالليرات اللبنانية.

---

(*) خبير اقتصادي وعميد كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية.

توزع الاعتمادات المخصصة لكل شركة من الشركات الملحوظة في المادة الأولى أعلاه بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص.

**المادة الرابعة:** يمكن عند الاقتضاء تغطية الاعتمادات اللازمة لمساهمة الدولة النقدية في رأس مال الشركات المنشأة عن طريق:

١ ـ المساعدات

٢ ـ القروض

٣ ـ الواردات الاستثنائية التي يصير تحديدها في قوانين ويجاز للحكومة إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية، وذلك وفقاً لما يلي:

أ ـ يجب أن لا تقل مدة استحقاق أي من السندات المصدرة عن السنتين من تاريخ إصدارها.

ب ـ يجب أن تسند هذه السندات المصدرة في موعد لا يتعدى خمس عشرة سنة من تاريخ بدء إصدارها.

ج ـ تحدد نسب الفوائد على السندات وفقاً للمعدلات الرائجة في السوق العالمية على ما يماثلها في الخارج، ويتم ذلك بقرار مشترك يصدر عن وزير المال وحاكمية مصرف لبنان.

**المادة الخامسة:** يحدد عند الاقتضاء بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزراء المختصين:

١ ـ مصير الحقوق والواجبات والأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى الإدارات العامة والمؤسسات العامة التي كانت تتولى إدارة المرافق العامة المذكورة في المادة الأولى أعلاه واستثمارها.

٢ ـ أصول العلاقة ومواضيعها بين الوزارات المختصة والشركات المنشأة.

٣ ـ أصول أشغال الشركات المنشأة للأملاك العمومية اللازمة لتحقيق نشاطها.

**المادة السادسة:** تحدد عند الاقتضاء دقائق تطبيق هذا القانون بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.

**المادة السابعة:** يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

بادىء ذي بدء يتـبين لنا من قراءة هذا المشـروع أن الحكومة تبنت صـيغـة جديدة يمكن وصفهـا بالتخصصيـة الجزئية أو بنصف تخصصـية، إذ إن الطريق الذي تريد الحكومة سلوكـه هو من خلال المشاريع المشـتركة بين القطاع العـام والقطاع الخاص تحت ما يسـمى المؤسسات المخـتلطة. فقد حـسمت الحكومة المناقـشات التي تدور منذ سنوات عـدة حول هذا الموضوع. ولكـن هنالك أسئلة عـديدة تطرح نفسـها على غـير صعيد وهي:

### ١ ـ لجهة الإكتتاب في الأسهم:

أ ـ هل ستطرح الأسهم على مـؤسسات استثمارية أم على شـركات خاصة أم على أفراد؟

ب ـ ما هي حدود الإستثمار الأجنبي؟

ج ـ هل ستصل الأسهم إلى جمهور كبير أم إلى جمهور قليل؟

في هذا الإطار ما هي الوسائل (وسائل الرقابة) للتحـقق من وجود شركات وهمية أو أشخاص مستعارين؟

بعبارة أخرى، ما هي الوسائل الآيلة إلى منع الاحتكار وتشجيع المنافسة؟

الموضوع هنا يحتاج إلى تشريعات عدة وتعديلات جذرية في القوانين المعمول بها.

وهذه التشـريعات يجب أن تهدف إلى منع الاسـتغلال، وحـماية المصلحة العـامة، وحماية المستهلك.

### ٢ ـ لجهة العلاقة بين الدولة والمشروع:

أ ـ ما هي طبـيعـة هذه العلاقة؟ إذ إن المشـروع ترك للوزير المختص تحـديدها عند الإقتضاء.

ب ـ ما مدى استقلال المؤسسة؟

ج ـ أين تكمن سلطة القرار حين تكون حصة الدولة ٢٠ في المئة؟

د ـ ما هي نوعية الرقابة على هذه المؤسسات، وما مدى سلطتها؟

### ٣ ـ لجهة الإطار القانوني:

أ ـ كيف سيكون الشكل القانوني الذي سيعتمد؟

ب ـ هل ستلجأ الدولة إلى التقييد العام أم الجزئي أم إلى إنتفائهما؟

ج ـ ما هو التشريع المطلوب؟

**٤ ـ لجهة التركيب الإداري للمؤسسة:**

أ ـ كيف سيكون الشكل الإداري لهذه المؤسسات؟

ب ـ كيف يؤلف مجلس الإدارة (تعيين أم انتخاب) وما هو دوره بالتحديد؟

**٥ ـ لجهة التركيب المالي للمؤسسة:**

تبين من مشروع القانون، في مادته الثالثة، أن الحكومة حددت المساهمة النقدية بما يعادل الـ ٢٠٠ مليون دولار أميركي بالليرات اللبنانية، وأن مساهمة الدولة في رأس مال الشركة يجب ألاّ تقل عن ٢٠ في المئة من رأس المال المحدد، إذ يمكن أن تكون ٢٠ في المئة وهنا تطرح أسئلة عديدة ومخاوف كبيرة حول مساهمة كهذه إذا ما حصلت.

أما في ما يخص قيمة المؤسسة فقد جاء في المادة الثالثة للمشروع أنه بناء على اقتراح الوزير المختص يحدد عند الإقتضاء مصير الحقوق والواجبات والأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى الإدارات العامة والمؤسسات العامة التي كانت تتولى إدارة المرافق العامة واستثمارها.

**إن وجود لعبة السوق التي ترتكز على المنافسة وعلى دينامية القطاع الخاص لا يعني تركها دون ضوابط تقوم بها دولة قادرة علمياً وتقنياً وأخلاقياً**

وهنا كان من الأجدى لحظ قيام لجنة عليا مؤلفة من أعضاء في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يشاركهم فيها اختصاصيون وخبراء في التقييم والمحاسبة، وبالتحديد في العمليات الحسابية للتخصصية للإشراف على هذه العملية.

**٦ ـ لجهة الموارد البشرية:**

لم يأت المشروع على تحديد العناصر البشرية الضرورية وكيف سيتم التوظيف والإستغناء عن الموظفين. وفي النهاية لم يأت المشروع على ذكر الأنظمة المحاسبية التي ستعتمد.

فبعد هذه التساؤلات التي على الحكومة أن تعطي أجوبة عنها لكي تبدد المخاوف والتكهنات، لا بد من استخلاص بعض الإيجابيات، وايجابيات هذا الطرح إذا ما حصل ضمن اعتبارات معينة يمكن تلخيصها على صعيدين كالآتي:

أ ـ الإشراك المباشر للمستهلك في إعادة الخدمات العامة التي يستفيد منها ومن

مردودية إكتتابه في السندات التي ستصدرها هذه المؤسسات، إذ حين تصبح هذه الشركات قادرة على العمل بطريقة سليمة وطبيعية منتجة للخدمة العامة دون نقص وانقطاع، وبحسب المواصفات الدولية، من كلفة ونوعية، وضمن سياسة أسعار تعطي نظرة علمية عن كلفة الإنتاج ونسبة الأرباح، نكون قد حققنا ما نصبو إليه من عقلانية بالتعاطي في الشأن الاقتصادي بوجه عام وفي الشأن الخدماتي بوجه خاص.

ب ـ إعفاء الدولة من الإستعانة بوارداتها المالية الزهيدة لتغطية نفقات هذه المصالح والإدارات التي تمثل عبئاً على الاقتصاد الوطني، إذ إن ضعف الأداء الإداري وتعثر القطاع العام في هذه المرحلة (مرحلة النهوض) وتراكم الدين الداخلي وارتفاع حجم الدين الخارجي المرتقب، مع العجز في المالية العامة ـ ولو بدأ يتقلص تدريجياً إذ تبقى نسبته بحدود ٤٥ في المئة لسنة ١٩٩٤ وهو من الصعب، كي لا نقول من المستحيل، تقليصه كلياً في نهاية عام ١٩٩٥ ولا حتى في نهاية عام ١٩٩٦ ـ كل ذلك أصبح يكوِّن عبئاً لا يستهان به ولا يمكن التغاضي عنه.

فهذه العملية إذا ما حصلت ضمن الأطر السليمة العلمية والموضوعية فهي بإمكانها إعادة التوازن للموازنة العامة، ومن ثم العدول عن ضخ السيولة في الاقتصاد الوطني دون أي مقابل، وبالتالي تخفيف وإزالة الضغوطات التضخمية. الأمر الذي ينعكس إيجاباً على آلية الأسعار وعلى أسعار الصرف، فيتحسن صرف العملة الوطنية، فتزداد القوة الشرائية للأجر، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تخفيف الفقر ورفع مستوى معيشة المواطن.

هذه الحلقة هي في نظرنا الأساس في الإنعكاسات الإيجابية لهذه العملية.

نأمل في أن تكون هذه الأسباب هي التي جعلت الحكومة تلجأ إلى اتباع هذه السياسة وليس لأسباب أخرى. لكن ثمة محاذير عديدة وشروطاً ينبغي التوقف عندها.

(١) يجب إدخال عملية التخصصية ضمن سياسة اقتصادية شاملة هدفها الاستقرار الاقتصادي وإعادة التوازنات إلى الاقتصاد الوطني، وهذا ما تحدث عنه صندوق النقد الدولي مراراً حين تطرق إلى إعادة تصحيح هيكلية الاقتصاد الوطني.

(٢) إذا ما حصلت عملية التخصصية بعيداً من خطة عام ٢٠٠٠، التي يجب تصحيح بعض عناصرها ومساراتها، وبعيداً من السياسة الاقتصادية الشاملة، فهي بإمكانها أن تصبح عملية صفقات تجارية... وبالتالي بإمكانها أن تعمِّق الهوة بين اللبنانيين الميسورين واللبنانيين المعوزين.

(٣) إن التخصصية تتطلب وجود دولة لها سلطة اقتصادية وجهاز تقني إداري منظم للمراقبة. إن وجود السوق ولعبة السوق، التي ترتكز على المنافسة وعلى دينامية القطاع الخاص، لا يعني مطلقاً تركها دون ضوابط، وهذه الضوابط يجب أن تأتي من دولة قادرة علمياً وتقنياً وأخلاقياً.

(٤) إن المحافظة على المصلحة العامة ترتكز على قواعد تسعير الخدمات وشروط توفيرها، وهذه تبقى خاضعة لقرارات الهيئات العامة، فالمطلوب التيقن من عدم ممارسة الاحتكار والحرص على توفير الخدمات المتعلقة بالصيانة والمحافظة على نوعية الخدمات.

(٥) على الدولة أن تأخذ احتياطاتها كي لا تؤدي التخصصية إلى إنشاء شركات لديها من القدرات المالية والثروات ما يكوِّن خطراً عليها.

فعلى التخصصية أن تدعم الملكية الفردية التي هي الركن الأساسي في الاقتصاد اللبناني. والخوف لدى البعض أن تفتح التخصصية الباب للسيطرة على الإرث الوطني من قبل مجموعة أو مجموعات مالية لبنانية أو أجنبية، يمكن تبديده ضمن وجود رأي عام مؤثر ودولة قادرة، كما ذكرت، تمارس صلاحياتها على أكمل وجه لحماية المصلحة العامة.

طلال البابا

# التخصصية

# تعقيب

إن الأفكار التي قدّمها إيلي عسّاف عن مسألة التخصيص في لبنان، والتي تناولت مختلف جوانب التخصيص وانعكاساته على كل الصعد القانونية والإدارية والمالية والاقتصادية والبشرية، جعلت من الصعوبة بمكان التعقيب على كل هذه المسائل. لأن مناقشة كل ما طرحه عساف تتطلب وقتاً كبيراً وجهداً ربما لا يمكن توافرهما في هذا التعقيب المختصر. لذلك سأتوقف عند الشق الإقتصادي لمسألة التخصيص في لبنان.

منذ فترة طويلة، حتى ما قبل الحرب، كانت مناقشات واسعة تدور حول دور القطاع العام في الاقتصاد اللبناني: هل يجب أن يتخطى القطاع العام أطر البنية التحتية إلى الأطر الانتاجية، أم أن دوره يجب أن يبقى في هذا الإطار؟ هل يجب أن يخلي مكانه للقطاع الخاص لأنه نجح في دفع عجلة الإقتصاد اللبناني نحو الإزدهار والنمو؟ وهل يستطيع القطاع العام أن يستقطب الكفاءات العلمية والتقنية العالية كما استطاع القطاع الخاص ذلك؟

**إن آفاق الاضطلاع بالتحويل إلى القطاع الخاص سيئة جداً في بيئة تتسم بتضخم مرتفع وغير مستقر**

هل يمكن أن يؤدي التخصيص إلى مبتغاه قبل أن تسود سلطة الدولة والقانون جميع الأراضي اللبنانية؟ أي قبل قيام الدولة القادرة، حيث يمثل وجودها العنصر الرئيسي الضروري لعملية التخصيص؟

إذا كان من أهداف التخصيص تأمين موارد مالية للدولة، فكيف نفسر الإستغناء عن مؤسسات استثمارية مربحة يمكن أن تدر على الدولة إرباحاً طائلة في حال تنظيمها وتحديث إدارتها؟

وهنا أوافق كلياً مع عساف حين يقول «إن التخصصية تتطلب وجود دولة لها سلطة اقتصادية وجهاز تقني إداري منظم للمراقبة. إن وجود السوق ولعبة السوق، التي

ترتكز على المنافسة وعلى دينامية القطاع الخاص، لا يعني مطلقاً تركها دون ضوابط، وهذه الضوابط يجب أن تأتي من دولة قادرة علمياً وتقنياً وأخلاقياً».

وإذا كان القطاع الخاص يستطيع ضبط السرقات والرشوة وانتظام العمل وتأمين الخدمات، وهذا صحيح إلى حد كبير، فإن ذلك لا ينفي إطلاقاً حاجة القطاع العام إلى إدارة حديثة ومتطورة. فالقطاع العام بحاجة إلى مثل تلك الادارة، وتكوينها واقع حتمي لا غنى عنه. وإذا كان ذلك حتمياً وضرورياً فلماذا التخلي، ولو موقتاً، عن مؤسسات استثمارية مربحة.

وإذا كانت عملية التحويل إلى القطاع الخاص لم تنظم بصورة جيدة، كما يريد ويفترض عساف، بحيث تباع المنشآت للمشترين دون الخبرة الادارية ولا رأس المال المالي اللازمين لادارتها بنجاح، فإن ذلك يؤدي، فضلاً عن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلى إفلاسات ونكسات كبيرة.

**المطلوب أن تتوافر الظروف الموضوعية الضرورية للتخصيص، حتى يأتي ويحقق الوفرة في الخدمات التي يقدمها من حيث الكمية والنوعية لجميع اللبنانيين**

لقد أبرز عساف ناحية مهمة جدا تثير قلق جميع اللبنانيين وخوفهم حين قال: «إذا ما حصلت عملية التخصصية بعيداً من خطة عام ٢٠٠٠، التي يجب تصحيح بعض عناصرها ومساراتها، وبعيداً من السياسة الإقتصادية الشاملة، فهي بامكانها أن تصبح عملية صفقات تجارية... وبالتالي بإمكانها أن تعمِّق الهوة بين اللبنانيين الميسورين واللبنانيين المعوزين».

وهنا نود أن نؤكد مقولة عساف فنقول: إن آفاق الاضطلاع بالتحويل إلى القطاع الخاص سيئة جداً في بيئة تتسم بتضخم مرتفع وغير مستقر، للسبب نفسه الذي يجعل استثمار القطاع الخاص يميل، في ظل هذه الظروف، إلى الخمول، إذ إن الأسعار تفقد قدرتها على نقل الإشارات التي تحسن تخصيص الموارد.

وهنا نلتقي مع عسّاف حين يقول إنه «يجب إدخال عملية التخصصية ضمن سياسة اقتصادية شاملة هدفها الإستقرار الإقتصادي وإعادة التوازنات إلى الإقتصاد الوطني». ونضيف أن أهم هذه التوازنات في المرحلة الراهنة هو لجم التضخم المرعب وعودة التوازن إلى سعر صرف الليرة اللبنانية.

هل يمكن أن يؤدي التخصيص في ظل هذه الأوضاع التضخمية الهائلة وتقهقر القدرة الشرائية للبنانيين إلى انعكاسات اقتصادية واجتماعية ضاغطة ويدخلنا في مجهول خطير، وبالتالي يصبح مشكلة بحد ذاته؟

إن إلقاء نظرة سريعة وموضوعية على تطور القطاع العام في لبنان تجعلنا نؤكد أن هذا القطاع في فترة ما قبل الأحداث، وعلى الرغم من الشوائب والسلبيات التي كانت تميزه، لم يفشل على الإطلاق في تكوين بنية تحتية جيدة رافقت تطور الإقتصاد اللبناني وكانت تؤمن متطلباته الإنتاجية والخدماتية الضرورية والأساسية. فقد كان القطاع العام قبل الأحداث في أوج عزه، سواء من حيث تأمين الخدمات وتقديمها بشكل جيد أم من حيث الربحية التي يجنيها ويغذي بها خزينة الدولة.

أما اليوم، وبعد هذا الدمار الهائل الذي شمل كل مؤسسات القطاع العام، فإن المسألة يجب أن تعالج من منظار متطلبات المرحلة الراهنة وخصائصها، وخصوصاً من الناحية التمويلية، أي المسألة في حركتها الإنمائية وفي حركتها التمويلية. إن الدور الإنمائي المطلوب أن تؤديه الدولة في فترة ما بعد الحرب يتطلب بإلحاح تأمين الموارد المالية الضرورية، إذ لا غنى عن دور نشيط للدولة في الإقتصاد اللبناني كي يجني المجتمع ثمار الحرية الإقتصادية بكل إيجابياتها من غير التعرض أكثر مما يجب لأشواك سلبياتها أو التعثر على ثغراتها.

وهذا ما يفرض على الدولة عدم التحويل إلى القطاع الخاص، بل على العكس، أمامها،في رأينا، حتمية تحسين أوضاعه الإدارية والإنتاجية في السرعة القصوى لكي يساهم في التمويل الوطني العام.

وهنا في رأينا يجب العمل على ثلاثة خطوط أساسية: **الأول:** خط العمل على تأمين المساعدات الخارجية إذا أمكن ذلك، ويبدو هذا الأمر صعباً جداً في ظل الظروف الاقليمية والدولية الراهنة؛ **والثاني:** العمل على تنشيط وتفعيل الموارد الداخلية؛ **والثالث:** إعادة بناء الهيكلية الإدارية للقطاع العام وخصوصاً في الإدارات الخدماتية، بما يضمن استقطاب الكفاءات العلمية والتقنية المطلوبة، لا كما جرى أخيراً من تعيينات وتطهير غير مكتمل وغير مجد.

لذلك نرى أنه لا يجوز إطلاقاً الإقدام على التخصيص في هذه المرحلة من إعادة بناء البلد، على الأقل في هذه المرحلة. نقول ذلك لأننا لسنا ضد التخصيص في المطلق، إنما المطلوب أن تتوافر الظروف الموضوعية الضرورية للتخصيص، حتى يأتي ويحقق الوفرة في الخدمات التي يقدمها من حيث الكمية والنوعية لجميع اللبنانيين، لا أن يسبب بذاته معضلات إجتماعية واقتصادية جديدة، كما ذكرنا آنفاً. وعلى هذا الأساس نعتقد أن طرح مقولة التخصيص من أجل سد العجز المالي للدولة وتأمين التمويل للقيام بمشاريع التنمية وإعادة الإعمار في الوقت الراهن هو طرح خاطىء.

وإذا كنا لسنا ضد التخصيص في المطلق، فإننا نرى أنه يجب أن يسبق أية عملية للتخصيص، حتى ولو كانت جزئية، انتشار سلطة الدولة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية، وأن تعم سيادة القانون دون اجتزاء أو نقصان وأن تعود موارد الدولة بانتظام كما سبق وأشرنا، وأن يجري إصلاح الإدارة على أسس علمية وحديثة تحددها مصلحة تطور الإقتصاد اللبناني، وأن تعود إلى اللبنانيين بشكل أو بآخر القدرة الشرائية التي فقدوها من جراء أزمة التضخم.

وعلى هذا الأساس فقد طرحنا منذ أكثر من سنتين، ونعود ونطرح اليوم، فكرة القطاع المختلط من القطاع العام والقطاع الخاص، إذ إن تحويل جزء من القطاع العام إلى القطاع الخاص ممكن شرط أن يكون للقطاع العام أحقية القرار، وخصوصاً في ما يتعلق بمسألة الأسعار. وهذا يتطلب أن تكون نسبة تملك الدولة أكثر من ٥٠ في المئة.

بالطبع إن اقتراح القطاع المختلط لا يكفي لحل مسألة العجز في الموازنة ومسألة الدين العام الداخلي والخارجي. ومشاركة الدولة الفعالة في العملية الإنمائية، وبالتالي فهو لا يمكن أن يكون البديل من تفعيل جباية الضرائب وتحديث أجهزتها وعقلنة الإنفاق العام وغيرها من المسائل التي تناولناها سابقاً. وعلى الرغم من ذلك تبقى هذه المسألة، أي تكوين القطاع المختلط، موضوعاً للدراسة الدقيقة التي يجب أن تدرس كل حالة بمفردها، ارتكازاً على معطيات دقيقة في ما يتعلق بربحية الدولة من الاقدام على تخصيص جزء من القطاع العام واحتمال انعكاساته الإقتصادية والإجتماعية.

رشيد شقير (*)

# الأدلوجات السياسية: مقاربة نظرية ومنهجية

لا يخلو استعمال كلمة أدلوجة[1] من التباس، نظراً إلى تعدد دلالاتها ضمن السياق الذي تُدرج فيه. وما يزيد من هذا الالتباس ليس عدم تحديد الكاتب مدلول الكلمة فحسب، بل بوصفها أيضاً إحدى أدوات التحليل المتداخلة التي أنتجها تطور أشكال تمثُّل العالم الاجتماعي، والتي لا يزال التمييز الدقيق في ما بينها موضع جدل بين العديد من المنظرين والباحثين. ومن هذه الأشكال: الثقافة، الفكر، المعرفة، النظرية، الفلسفة، العلم، العقل، الوعي... الخ.

ولعل هذا التداخل يكمن في خلفية الزعم القديم ـ الجديد بنهاية الأدلوجات. ذلك أن انهيار الكتلة الاشتراكية، وإعلان البيريسترويكا «الغورباتشيفية» عن تحرير السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية من الأدلجة، يمثلان آخر علامات تلك النهاية. أما العلامات الأخرى فتجلت في انحسار الجدل حول التنظيم الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الرأسمالية الغربية، حيث ضعفت اللهجة الاندفاعية التي ميزت القرن التاسع عشر، وتحولت الأحزاب الثورية السابقة إلى مواقع إصلاحية، والنقابات إلى جماعات ضغط، في الوقت الذي استُبْدِل ذلك الجدل بالتأملات العلمية والتقنية.

وقد أمكن دعم أطروحة نهاية الأدلوجات بجملة حجج مقنعة في الظاهر، منها ما يؤكد أبدية الرأسمالية (وخصوصاً في ظل سقوط التجربة الاشتراكية) التي تفترض أن كل الأمم يخضع للمشاكل نفسها (النمو الصناعي والتقني)، وللأهداف نفسها: النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة اللذان يؤديان إلى وفاق عام حول الأهداف، وبالتالي إلى حصر المناقشات حول الوسائل وحسب، وحول تأمين إدارة أفضل للاقتصاد.

لكن ألا تؤلف هذه الطروحات خطاباً أدلوجياً حول الأدلوجة، يتجاهل حقيقتها من خلال طمس دور الخطاب السياسي في الحملات الانتخابية مثلاً، وفي الصراعات بين الأمم، وفي نضالات الحركات السياسية في الدول النامية على الأقل... الخ؟

إن هذا التساؤل يلفت النظر إلى خطورة مفهوم الأدلوجة كمرجع في الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة. لذا، يطمح هذا البحث إلى المساهمة في

---

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

(١) عمدنا في هذه الدراسة إلى توحيد استعمال كلمة ادلوجة، بحسب تعريب عبد الله العروي لكلمة Ideology أو Idéologie، فنقول: ادلوجة ج ادلوجات وأدلج إدلاجاً ودلج تدليجاً ومؤدلج ج مؤدلجون... وقد طبقنا هذا الاستعمال على النصوص العربية التي اقتبستاها من مراجع هذه الدراسة، التي استعملت كلمة أيديولوجيا بدلاً من ادلوجة. انظر: عبد الله العروي، **مفهوم الإيديولوجيا** (بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٨)، ص ٩.

إعادة تحديد المفهوم، وتحديداً إلى توجيه الاهتمام نحو إرساء أساس منهجي لدراسة الأدلوجات السياسية.

## أولاً: حول الأدلوجة

لغوياً، إن مصطلح الأدلوجة مشتق من كلمة Idée (فكرة)، وكذلك من Idéo (عنصر). والفكرة هي «المثال» وجمعها «المثل». وقد بيّن غرامشي أن هذا المصطلح يعني في الأصل «علم الأفكار». وبما أن التحليل كان الطريقة التي اعترف بها العلم وطبقها، فقد كانت الكلمة تعني «تحليل الأفكار»، أي «البحث في أصل الأفكار» التي كان عليها أن تتفكك إلى عناصرها الأصلية الدالة على الانطباعات. ثم اتخذت كلمة أدلوجة معنى «نسق الأفكار»[٢].

وللدخول في مناخ الأدلوجة عبر أهم استعمالاتها، من المفيد أن نذكر بعض تعريفاتها التي اعتمدها متخصصون في شؤون الاجتماع والثقافة والأدلوجات. من هؤلاء روشيه الذي رأى أن الأدلوجة مصطلح يستعمله علماء الاجتماع المعاصرون لتحديد «منظومة أفكار وأحكام، واضحة ومنظمة وعامة، تُستخدم في وصف وتوضيح وتفسير أو تبرير وضع مجموعة أو جماعة، وتستوحي بشدة قيماً وتقترح توجهاً دقيقاً نحو فعل تاريخي على هذه المجموعة أو تلك الجماعة». ويذكر المؤلف ثلاثة عناصر يتضمنها تعريفه: **الأول**، أن الأدلوجة تتخذ صفة «العقيدة» (لكونها متماسكة على نحو كافٍ)؛ **والثاني** أنها تستوحي قيماً تؤلف مراجع لها؛ **والثالث** أن لها وظيفة تحريضية[٣].

أما ثربورن فيذهب إلى أعمق من ذلك، إذ يضمّن مفهوم الأدلوجة «الأفكار والخبرة اليومية و [...] المذاهب الفكرية المنضجة سواء بسواء»، إضافة إلى «وعي الممثلين الاجتماعيين» و«منظومات الفكر والخطاب المتمأسسة لمجتمع من المجتمعات». هذا يعني أن ننظر إلى الأدلوجة «ليس كأجسام فكر أو بنى خطاب بذاتها، بل كتظاهرات لكينونة [ في ] العالم خاصة بممثلين واعين، بذوات بشرية. بمفردات أخرى، أن نتصور نصاً أو تعبيراً كأدلوجة، هذا معناه أن نركز النظر على طريقة عمله في تكوين وتحويل الذات الإنسانية»[٤]. هكذا تبدو الأدلوجة «الوسيط الذي عبره يصنع البشر تاريخهم كممثلين واعين»[٥].

إذا استخلصنا من التعريفين السابقين أن الأدلوجة تُختصر بالأفكار المنظمة والفاعلة اجتماعياً، فإن ذلك يبقى قاصراً عن التعبير عن المفهوم بالنسبة إلى باحثين آخرين. من هؤلاء مانهايم الذي حاول أن يميز بين مفهومي اليوتوبيا والأدلوجة، وإذ حدد معنى كلمة يوتوبيا «بهذا النموذج من الاتجاه الذي يتجاوز الواقع ويحطم، في الوقت نفسه، روابط النظام القائم»، فهو ميّز «بين العقليات اليوتوبية والعقليات الأدلوجية. فمن الممكن التوجه نحو موضوعات غريبة عن الواقع وتتجاوز الوجود الفعلي، ولكنها تبقى فاعلة أيضاً في تحقيق الأوضاع القائمة وصيانتها. وقد اهتم الإنسان عبر التاريخ بالموضوعات التي تتجاوز خريطة وجوده أكثر من تلك الملازمة لوجوده. وعلى الرغم من ذلك، فقد شُيِّدت أشكال ملموسة وواقعية من الحياة الاجتماعية على قاعدة العقليات الأدلوجية التي كانت متضاربة مع الواقع. وهكذا لم تصبح هذه العقليات يوتوبية إلا حينما كانت تميل، فوق ذلك، إلى تحطيم روابط النظام القائم»[٦]. من هذا

(٢) Plusieurs Auteurs, *Analyse de L'idéologie*, T 2 (Paris: Galilée 1983), p. 35.

(٣) Guy Rocher, *Introduction à la sociologie générale, l'action sociale*, T I (Paris: HMH, 1968), p. 127.

(٤) جوران ثربورن، **ايديولوجية السلطة وسلطة الإيديولوجيا**، تعريب الياس مرقص (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)، ص ١٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٦) Auteurs, *Analyse de l'idéologie*, p. 74.

النص الذي يُظهر أن دائرة اهتمام كاتبه لم تتجاوز الأدلوجات المحافظة والمندرجة في اليوتوبيا، نفهم أن الأدلوجة تحمل معنى تخيّلياً، فهي تمثل قفزاً فوق الواقع، على الرغم من فاعليتها، الأمر الذي يقود إلى صفة «الوهم» أو «القناع» و«الوعي الخاطئ» التي نسبتها أدبيات ماركسوية إلى الأدلوجة.

فقد بيّن ألتوسير أن الأدلوجة تمثل العلاقة الخيالية بين الأفراد وظروف وجودهم: «إن ما هو ممثل في الأدلوجة ليس إذاً نظام العلاقات التي تحكم وجود الأفراد، بل هو العلاقة الخيالية بين الأفراد وعلاقات الإنتاج التي يعيش هؤلاء في ظلها»(٧). أضف أن أي ممارسة اجتماعية لا يمكنها أن توجد «إلا بوساطة أدلوجة معينة وتحتها»، لكن الأدلوجة لا توجد «إلا بوساطة ذات معينة ومن أجلها»(٨)، ووظيفتها تقوم على «تكوين الأفراد الملموسين كمرؤوسين»(٩) بالنسبة إلى ذات مركزية يتأملون صورتهم ضمنها. ومن هنا موقع الأدلوجة خارج العلم والواقع(١٠). وهكذا تتميز الأدلوجة بالذاتية واللاواقعية مقابل العلم والموضوعية.

لكن العروي الذي عرض أهم الأدبيات حول مفهوم الأدلوجة، قدّم معنى مزدوجاً للمفهوم إياه: المطابقة واللامطابقة مع الواقع. فالمفهوم «يستلزم دائماً مستويين: وصفي ونقدي»، أما الظاهرة النقدية فهي «التي تميز مفهوم الأدلوجة عن المفاهيم الأخرى مثل: فكر، ذهنية، عقيدة، دين، فلسفة»، ولكننا لا نحكم على الأدلوجة أنها أدلوجة إلا بالنسبة إلى الواقع والحقيقة(١١). لذا، دعا الكاتب إلى التمييز بين ثلاثة استعمالات لمفهوم الأدلوجة: الأدلوجة/ قناع (تشويه الواقع) في مجال المناظرة السياسية؛ والأدلوجة/ رؤية كونية في مجال اجتماعيات الثقافة، والأدلوجة/ علم الظواهر الذي يوظف في نظرية المعرفة ونظرية الكائن ويقود «حتماً إلى النظرية الجدلية»(١٢). وبيّن الكاتب أيضاً أن معنى «القناع» و«الرؤية إلى الكون» يستعملان في ميدان الاجتماعيات، لا في ميدان الفلسفة «حيث توضع مسائل المعرفة والكائن وحيث تُدرس الأدلوجيا، أي أصل الأدلوجة، وبالتالي أصل العلم الحق المطابق لباطن الأشياء، في الآن والمآل»(١٣). ولكن أليست الأدلوجة حاضرة في الفلسفات على تنوعها أيضاً؟

**ان الادلوجة خطاب تنعكس فيه أجزاء من الحياة الاجتماعية ويتضمن مجموعة أحكام إزاءها تطلق استناداً إلى قيم عليا تمثل صورة المستقبل الأفضل للعلاقات الاجتماعية، ومن هنا الفعالية الاجتماعية للادلوجة**

نستعين هنا بغولدمان الذي رأى أن الفلسفة تحاول أن تقدم إجابة مفهومية عن المشاكل الإنسانية الأساسية المطروحة في زمن محدد، داخل مجتمع

(٧) Louis Althusser, "Idéologie et appareils idéologiques d'état," *La pensée*, no. 151 (Juin 1970), pp. 3 - 38.
والترجمة العربية: لوي التوسير، «الايديولوجيا واجهزة الدولة الايديولوجية»، تعريب جوزيف سكاف، **دراسات عربية**، العدد ١٠ (آب/ اغسطس ١٩٧٢)، ص ١٠٨ ـ ١٤٨.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) العروي، **مفهوم الايديولوجيا**، ص ١١.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٣.

معطى، وأنه يوجد في هذا المجال «بين طرائق النظر إلى الأمور المختلفة وبين الإجابات التي يعطيها المؤلف عن المسائل المنعزلة، رابطٌ يجعل من جملة هذه الإجابات وطرائق النظر كلية»[14]. إلا أن مهمة مؤرخ الفلسفة لا تتغاضى عن كشف «عدم مطابقة الفيلسوف العائدة إما إلى حضور مخلفات الأشكال الفكرية السابقة عليه في بعض النقاط الثانوية»[15]، أو إلى التزامات أمام السلطات القائمة (الكنيسة، الدولة)، أو إلى الرغبة في إزالة المفارقات والخلافات الواضحة مع الواقع (قوى اجتماعية، أفكار سائدة)[16]. علماً أن الفيلسوف يعمد إلى تناول مسائل وتجاهل مسائل أخرى، فتغدو كليته ادعاءً أكثر منها واقعاً.

وهكذا، مع أن الفلسفة سامية بفعل تخصصها بالمفهومية والكلية، فهي لا تفلت من شباك الأدلوجة ما دام مجال تخصصها هذا يشمل الاجتماعيات وينحرف عن الواقع نحو التخيُّل (تصور النظام الاجتماعي الأفضل) وإطلاق الأحكام القيمية عليه أيضاً[17]. من هنا صحَّ ما بيَّنه ناصيف نصار من علاقة «تداخل جدلي»، بين الأدلوجة والفلسفة، مؤكداً أن الفلسفة هي «المستوى النظري الأعلى» في الأدلوجة[18]. أما في ميدان الاجتماعيات فلا ينفك الاتجاه الماركسي عن استعمال مصطلح الأدلوجة/ قناع. مثالاً على ذلك، نذكر أطروحة سمير أمين حول الأدلوجة التي اقترنت بتكون العالم الرأسمالي، والتي «تفقد قدرتها على المشروعية إذا بلغت هذه الدرجة من الوعي الناضج بالطبيعة الحقيقية للنظام الذي تخدمه»[19]؛ هذا مع العلم أن الكاتب كان تحدث في معرض تناوله مراحل «هياكل نظم الفكر» في منطقة أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، عن «الفكر الأدلوجي العام» الذي «يشمل كلاً من مناهج الفكر العلمي وهياكل الفكر الفلسفي والديني وعلاقاتها المتبادلة»[20].

إن معارضة الأدلوجة البرجوازية بالماركسية التي تكشف تناقضات المجتمع الرأسمالي والاستغلال الطبقي السائد فيه، تعجز في الواقع عن تجنب وصف الماركسية بالأدلوجية ما دامت تقدم نفسها كعلم وفلسفة للتغيير في خدمة أهداف الطبقة العاملة المتمثلة بالثورة الاشتراكية. لكن ألم تستخدم الماركسية كـ «قناع» في الأنظمة الاشتراكية لسيطرة

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(١٤) Lucien Goldmann, *Recherches dialectiques* (Paris: Gallimard, 1959), p. 129.

(١٥) Ibid, p. 35.

(١٦) Ibid, p. 37.

(١٧) وهذا ما نريد تأكيده هنا وفي مكان آخر. إن مختلف أشكال تمثّل العالم الاجتماعي، بما في ذلك الفلسفة، تقدم نفسها كأفكار صالحة، إن لم يكن لخير البشرية، فلخير كلٍ مجتمعي ما، أو، على الأقل، لخير جماعة ما من هذا الكل. لكن، ينبغي عدم الاكتفاء بدراسة الأفكار كما تقدم نفسها، كما في حالة ناصيف نصار الذي سلَّم بأنه «على مستوى الفكر الفلسفي، لا يوجد تقيُّد محصور بجماعة تاريخية محددة بعينها، إذ إن الفيلسوف الاجتماعي التاريخي يفكر، أو على الأقل يحاول أن يفكر، في الوجود الإنساني على الاطلاق» (انظر: ناصيف نصار، **طريق الاستقلال الفلسفي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ٢٥٩، ٢٦١) ، وأكد أن الفيلسوف «يكتب في الحقيقة لكل الناس»، مشيراً إلى أن المشكلة تكمن في أن الكتابة الفلسفية «لا يمكن أن تكون في متناول كل إنسان يحسن القراءة والكتابة. من هنا الحاجة إلى نخبة يتوجه إليها الفيلسوف، وبواسطتها يتوصل إلى عامة الناس» (المصدر نفسه، ص ٢٢٦).

نعتقد أن الأفكار تصل بطريقة ما إلى نسبة ما من عامة الناس، لكن جملة أسئلة تطرح نفسها هنا: من ينتج هذه الأفكار، ومن هي الفئة الاجتماعية التي تتبناها وتعمل على تحقيقها؛ ما هو موقع هذه الفئة من الانقسامات الاجتماعية السائدة، وما المسافة التي تفصلها عن السلطة؛ كيف نفسر انشطار فلسفة ما إلى اتجاهات مختلفة... الخ؟ إن مثل هذه الأسئلة التي يطرحها علم اجتماع الأدلوجات تهدف إلى كشف مدى زيف أو مطابقة الأفكار المنتجة في مرحلة ما من تاريخ الإنسان أو المجتمع، والأهداف الفعلية للفئة الاجتماعية التي تنتجها.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٩، ٦٣.

(١٩) سمير أمين، **نحو نظرية للثقافة: نقد التمركز الأوروبي والتمركز الأوروبي المعكوس** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٩)، ص ٧٨.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٥، ١٨.

الحزب الشيوعي فيها، الحزب الذي كان بدوره تحت سيطرة فئة بيروقراطية احتكرت مجموعة من الامتيازات التي فصلت مصالحها عن مصالح مجموع الأمة (أو الأمم) وناقضتها، الأمر الذي ساهم مثلاً في تفجير التناقضات داخل المنظومة الاشتراكية(٢١)؟

مهما أفادت الأدلوجة من العلوم والفلسفات، فهي وعي نقدي، والأصح تقويمي، يبرز حسناتها مقابل سيئات الأدلوجات المغايرة. وهذا ما ينطبق على الماركسية التي تسلحت بالعلم والفلسفة من أجل خدمة مصالح ذات معينة (العمال)، وربطتهما بإرادة التغيير وبتصور مشروع نظام اجتماعي بديل (القفز فوق الواقع) يصفي آليات الاستغلال الطبقي. أكثر من ذلك، لقد انشطرت الماركسية إلى أدلوجات، لقابليتها للتأويل (شأنها في ذلك شأن كل أدلوجة) في ضوء الأزمات المعرفية والاجتماعية والسياسية المتجددة والمتغايرة هنا وهناك، ولتضارب مصالح الفئات الاجتماعية التي تتبناها، سواء على مستوى الدول (الشيوعية الأوروبية، الصينية، السوفياتية الستالينية)، أو على المستوى المحلي داخل كل دولة.

وهكذا، إذا كانت الغائية (المشروع) تميز الأدلوجة، فهي لا تقطع مع الواقع بما أنها تؤوله بكيفية معينة. بالأحرى، ان الأدلوجة خطاب تنعكس فيه أجزاء من الحياة الاجتماعية ويتضمن مجموعة أحكام إزاءها تُطلق استناداً إلى قيم عليا تمثل صورة المستقبل الأفضل للعلاقات الاجتماعية، ومن هنا الفعالية الاجتماعية للأدلوجة سواء أكانت عقيدة منظمة أم كانت مجموعة مواقف تفتقر إلى إطار نظري ما، وبغض النظر عن الاتجاه الذي تسلكه (محافظ، معارض، وسطي، أو غير ذلك).

## ثانياً: الأدلوجة، الثقافة، المعرفة والعلم

لعل التداخل الذي سبق أن أشرنا إليه بين الأدلوجة ومفاهيم أخرى، مثل الثقافة والمعرفة والفلسفة، لا يعود إلى حضور ميزات الأدلوجة في أكثر أشكال تمثل العالم الاجتماعي فحسب، بل إلى الخلط بين هذه المفاهيم كذلك، على الرغم من كلّ محاولات التمييز بين فروع العلوم الاجتماعية والمسائل التي يتخصص كل منها في معالجتها.

إن ما يدل على حضور الأدلوجة في الثقافة مثلاً، هو تأكيد روشيه أن الأدلوجة جزء من الثقافة حيث تتخذ مظهراً «أكثر عقلية وأكثر وضوحاً وأكثر نضالية من النماذج والقيم»، ولكونها مصدراً للانقسام والخلاف داخل جماعة ما أو بين الجماعات(٢٢)، في حين بيّن غورفيتش أن «المعرفة السياسية غير مسكونة بالأدلوجة فقط، بل باليوتوبيات والأساطير»(٢٣).

إلا أن التنافس بين مفهومي الثقافة والمعرفة يبدو

---

(٢١) راجع مساهمتنا في معالجة هذه المسألة في: «ايديولوجية البيريسترويكا: الديمقراطية والسلام،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٣٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠) و«مازق البيريسترويكا،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ٣٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢).

(٢٢) Rocher, *Introduction à la sociologie générale, l'action sociale*, p. 129.

(٢٣) جورج غورفيتش، **الأطر الاجتماعية للمعرفة**، تعريب خليل أحمد خليل (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر [مجد]، ١٩٨١)، ص ٤٢. ويقيم محمد عابد الجابري علاقة بين المعرفة والأدلوجة (كمحدِّدين للمجال التاريخي للفكر)، مؤكداً «أن الاشكالية النظرية التي تؤسس وحدة الفكر هي أساساً إشكالية معرفية، بمعنى أنها نتيجة تناقضات حقل معرفي معين، وبالتالي فهي تظل قائمة ما دامت الشروط المادية والابستيمولوجية التي تؤسس ذلك الحقل المعرفي قائمة. أما المضامين الأدلوجية التي توظف فيها المادة المعرفية التي يقدمها نفس الحقل المعرفي وداخل نفس الاشكالية، فهي لا تخضع للتناقضات المعرفية، بل لتناقضات وصراعات أخرى (أدلوجية) تجد أصلها ومنبعها في درجة تطور المعرفة وجهازها، بل في المرحلة التي يجتازها المجتمع من التطور... إن الانتماء إلى نفس الاشكالية وإلى نفس الحقل المعرفي لا يعني بالضرورة الانخراط في نفس الأدلوجة... إن المطامح السياسية والاجتماعية التي تعبر عنها أدلوجة معينة كثيراً ما تكون متقدمة أو متخلفة ليس فقط عن المادة المعرفية التي توظفها بل أيضاً عن لحظة التطور الاجتماعي التي تظهر فيها». انظر: محمد عابد الجابري، **نحن والتراث** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٦)، ص ٣٠.

شديداً، نظراً إلى التشابه الكبير بين عناصرهما. ذلك أن «أنواع» المعرفة التي اقترحها غورفيتش ضمن «منظومة هرمية» تتفق و«الأنماط الاجتماعية»، تتحدد كما يلي: المعرفة الإدراكية للعالم الخارجي، ومعرفة النحن والأغيار، ومعرفة الحس السليم (الحياة اليومية) والمعرفة التقنية والمعرفة السياسية والمعرفة العلمية والمعرفة الفلسفية[٢٤]. وبهذا يكون المؤلف قد أدرج كل عمل فكري في مفهوم المعرفة، وربما باستثناء الأعمال الأدبية والفنية، علماً أن الدين يجد نفسه داخل بعض هذه الأنواع المعرفية، وخصوصاً المعرفة اللاهوتية ـ الفلسفية.

**الوعي كل يتضمن ما هو قائم وما يجب أن يقوم، فهو إذاً مزيج من واقعية ولا واقعية. وبهذا المعنى تصبح الادلوجة ضرورية للوجود الإنساني وملازمة له**

في المقابل، تبدو الثقافة في نظر الثقافويين، الذين يستوحون تايلور الشهير، «مجموعة مترابطة [منظومة] من طرائق التفكير والشعور والفعل، التي، إذ يتلقنها ويتقاسمها أشخاص عديدون، تساهم بطريقة موضوعية ورمزية على حد سواء، في تكوين هؤلاء الأشخاص ضمن جماعة خاصة ومتميزة»[٢٥]. هذه المنظومة من النماذج والقيم والرموز «تشتمل على المعارف والمثل والفكر، وتمتد إلى أشكال التعبير عن الشعور والقواعد التي تحكم الأفعال الملاحظة موضوعياً، والمعارف العلمية والتقانة والميثولوجيا والفنون وقواعد السلوك»[٢٦].

كما يتشابك مفهوم الحضارة مع الثقافة حيناً، ويتميز عنها حيناً آخر. فهو إما يشتمل على ما هو مشترك بين الثقافات، حيث ترتبط كل ثقافة بـ «مجتمع معين ومحدد الهوية»[٢٧]؛ أو انه يستعمل للدلالة على درجة عالية من التقدم الذي بلغته المجتمعات الحديثة، حيث إن كلمة Civilisation تأتي أصلاً بمعنى «تمدن» أو «تحضر»، لكن تأتي بمعنى «تهذيب» وصقل كذلك، وهي ظهرت مع نمو المدينة كمركز اقتصادي ـ تجاري (مثل مجتمع الحضر المبني على التجارة والانتاج الحرفي عند ابن خلدون)، ثم كمركز سياسي وثقافي حيث انبثقت فكرة المواطن الذي يحترم قيم المدينة وأنظمتها وقوانينها. لذا، كان ظهور المدينة بمثابة ظهور لنمط من الكينونة الاجتماعية «الذي يجب على البشرية

---

(٢٤) غورفيتش، المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٥١.

(٢٥) Rocher. *Introduction à la sociologie générale. l'action sociale*, p. 111

(٢٦) Ibid. p. 112.

إن القيمة هي الكيفية التي يكون عليها الإنسان والسلوك، والتي يرغبها أو يعترف بها فرد أو جماعة بوصفها مثالية. أما الرموز فهي إشارات تذكّر بالغائب، لا تفصح عنه إلا جزئياً، وتستخدم كوسائط بين المضامين الواقعية او اللاواقعية التي تتخطى الوعي الجماعي والفردي على السواء.

يعرف العروي الثقافة (أو التراث) بـ «مجموع الاعمال الإنسانية: تقنية، علمية، فنية، اجتماعية، شكلية، سلوكية، ادبية، أكانت تبدو لنا متناظمة أو متناثرةً، لكنه يضيف «أن أفق كل ثقافة غير محدود مبدئياً»، مؤكداً أن الثقافات وجدت عالمية، ومبرزاً مسالة التقدم الثقافي. أنظر: عبد الله العروي، **العرب والفكر التاريخي** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٢)، ص ١٥٢. كما يعالج هذه المسالة في كتابه: **ثقافتنا في ضوء التاريخ** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣).

أما الجابري، فيدرس «العقل» بغض النظر عن الاختلاف حول مضمون الثقافة، مع أن ما يهم بالنسبة إليه هو «التفكير بواسطة الثقافة»، أي «التفكير من خلال منظومة مرجعية تتشكل إحداثياتها الأساسية من محددات هذه الثقافة ومكوناتها، وفي مقدماتها الموروث الثقافي والمحيط الاجتماعي والنظرة إلى المستقبل، بل والنظرة إلى العالم، إلى الكون، والانسان، كما تحددها مكونات تلك الثقافة». وهكذا، فالعقل هو «الفكر بوصفه أداة للإنتاج النظري صنعتها ثقافة معينة لها خصوصيتها»، أو بالأحرى هو «جملة المبادىء والقواعد التي تقدمها الثقافة العربية للمنتمين إليها كأساس لاكتساب المعرفة، أو لنقل: تفرضها عليها كنظام معرفي». انظر: محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٢ ـ ١٥.

(٢٧) Rocher. Ibid. p. 110.

كافة أن تنضم إليه بشكل متساوٍ»[٢٨].

وبغض النظر عن خلفيات التنافس بين الثقافوية والمعرفوية الذي يؤدي إلى خلط بين المفاهيم، نتابع البحث في تأثير الأدلوجة في موضوع كل من علمي الثقافة والمعرفة المقترحين، بل في العلوم الاجتماعية الأخرى أيضاً. فالواقع أن الأدلوجة تغمر الحياة الفكرية ووعي الأفراد إلى درجة أنها تلازم الوجود الإنساني. من هنا ميَّز غرامشي بين الأدلوجات «العضوية تاريخياً» الضرورية لبنية معينة من جهة، وبين الأدلوجات «الكيفية»، «العقلانية»، «المنشودة» من جهة أخرى. للأولى مفعول «نفسي»، فهي تنظم الكتل البشرية وتكوّن المجال الذي يتحرك فيه البشر، حيث يتلقون الوعي بوجودهم، وحيث يناضلون؛ أما الثانية فلا تخلق أكثر من «حركات» فردية وجدالات... الخ[٢٩].

والحال هذه، كيف يمكن أن يكون وعي الفرد بوجوده مفصولاً عن الجدالات أو عن الوعي بوجوده المنشود؟ فالوعي كل يتضمن ما هو قائم وما هو غير قائم وما يجب أن يقوم، إنه إذاً مزيج من واقعية ولا واقعية. وبهذا المعنى تصبح الأدلوجة ضرورية للوجود الإنساني وملازمة له. لذا فإن التمييز بين أدلوجة مطابقة وأخرى غير مطابقة للواقع، هو ضرب من حكم قيمة لا يعطي الأدلوجة مضمونها الفعلي. يبقى أن مهمة الباحث السوسيولوجي في شؤون الأدلوجات تكمن في كشف مدى حضور الواقع فيها، مع الخلفيات والأبعاد وما إلى ذلك، علماً أن المطابقة جهد لا يتوقف للامساك بعناصر ونوابض الواقع المتحرك على الدوام؛ الأمر الذي يبطل الإدعاء بالقبض على الواقع والحقيقة الواقعية بكليتهما.

حين نقول إن الأدلوجة تلازم وجود الأفراد، فإن ذلك يعني أن تصورهم للمستقبل مبني على وعي ما بوجودهم الواقعي الذي هو سيىء أو جيد قياساً على مجموعة القيم التي يعدونها سامية، والتي إما توارثوها عبر الأجيال أو اكتسبوها من خبرة وجودهم وخبرة غيرهم، أو انهم استنبطوها كمزيج من مصادر عدة، بحيث تتفق وضرورة الوصول إلى مستقبل أفضل. ومن هذه الضرورة بالذات ينبثق النقد والشك، وينطلق الإبداع والتجديد والتغيير في العلم والأدب والفن والأنظمة... الخ، كما قد تتجه أهداف النقد نحو إصلاح الاعوجاج والإنحراف لإعادة الاستقرار غير القائم، وذلك بحسب النموذج الأدلوجي المعني (تغييري، محافظ). أما الوعي بالوجود فهو يتضمن ولا شك صورة عن الذات، كما يوحي بذلك قول ألتوسير إنه «لا توجد أدلوجة، إلا بوساطة الذات ومن أجل الذات، وذلك يعني أنه لا وجود لأدلوجة إلا بالنسبة إلى ذات ملموسة»[٣٠]. ولكن كيف يمكن أن توجد ذات دون مقابلتها بذات أو بذوات أخرى في الحياة الاجتماعية، وهل يعي فرد أو جماعة ذاتهما دون وعيهما لعلاقاتهما بالذوات الأخرى، وليس من العسير أن نجد في خطاب كل فرد صفات للأنا وللآخر تظهر فيه الأنا متمايزة عن/ومفضَّلة على الآخر: هذا ما يعكسه وعي معين لتمايز المرأة والرجل، والاختلاف بين فرد وآخر، وبين جماعة وأخرى (عشيرة، طائفة، طبقة، أمة، حزب، ناد، نقابة... الخ). الأمر لا يتعلق إذاً، على سبيل المثال، بالنظر إلى الأدلوجة البرجوازية بوصفها في آن «أدلوجة ـ أنا» (في حد ذاتها) و«أدلوجة ـ آخر» (بالنسبة إلى الطبقات الأخرى)[٣١]، بل بواقع أن كل أدلوجة تبني نموذجاً لأنا معينة ذات علاقة بأنا (أو

(٢٨) انطوان بلتيه وجان جاك غوبلو، المادية التاريخية وتاريخ الحضارات، تعريب الياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، ص ١٢.
(٢٩) Auteurs. *Analyse de l'idéologie*, p. 36.
(٣٠) Atlhusser, "Idéologie et appareils idéologiques d'état,".
(٣١) ثربورن، ايديولوجية السلطة وسلطة الايديولوجيا، ص ٤٩.

أنوات) أخرى، في الماضي و/أو في الحاضر، وتكون صفاتها أقل قيمة (حتى ولو كانت حليفة)، سواء عبرت عن ذلك في خطاب صريح أو في خطاب ضمني (ملطّف). من هنا لا بد، من وجهة النظر السوسيولوجية، لكل أدلوجة من أن تحجب العديد من عناصر الذوات الأخرى المجاورة للذات التي تبنيها، بل تحجب كذلك عناصر من هذه الذات المضخمة عادة، فضلاً عن العلاقات الفعلية بينها وبين الذوات الأخرى. وهكذا ترسم الأدلوجة حدوداً واضحة بين الجماعة المعنية والجماعة الأخرى، الأمر الذي يمثل شرطاً ضرورياً لتبرير شرعية الذات الجماعية ووعي أعضائها بانتمائهم المشترك. هذه الحدود هي مجموعة القيم غير القابلة للشك، التي تعين السلوك الشرعي في مقابل السلوك غير المطابق لها، أي دائرة الشرعي والممنوع. الأدلوجة تخاطب الفرد والجماعة لجعل وعيهما ضمن هذه الدائرة، وتحثهما على تحقيق ما هو مقترح كقيمة بوصفه «وكيلاً للكلام الصحيح والبديهي، وحاملاً أدوات العقاب الرمزية»[٣٢].

غير أن ديمومة الجماعة وتوسعها وضرورة مواجهتها التهديدات الخارجية، ناهيك عن تهدئة توتراتها الداخلية الضمنية أو الظاهرة، تتطلب بناءً أدلوجياً يسمح بتقديم شبكة من التفسيرات للرد على أي مسألة طارئة أو تساؤل محتمل. لذا، يتميز هذا البناء بأنه منظومة تعابير ومبادئ عامة، مرنة، تسمح بتعدد التأويلات وبإعادة التكيف مع الأوضاع المحيطة المستجدة. وبهذا تمتلك الأدلوجة القدرة على التواصل مع الحياة اليومية للأفراد، في الزمان والمكان، لمحاصرة الفرد وتزويده المواقف إزاء الأوضاع القائمة، في محاولة للحؤول دون انجذابه نحو الأدلوجات الأخرى، في الوقت الذي تحاول التأثير في وعي أعضاء الجماعات الأخرى.

من ناحية أخرى، يبدو، في ضوء ما تقدم، أن المنطق الأدلوجي يتعارض مبدئياً مع المنطق العلمي الذي يتحدد بالمعرفة المتتابعة التي يضع قواعدها. وفي حين أن الحقيقة العلمية قابلة للفحص والتفنيد والشك، أي أنها خاضعة للرقابة حتى حينما يتعلق الأمر بالاستنتاجات، تبني الأدلوجة أقانيم تخدم كمراجع للحكم على مدى شرعية العلاقات الاجتماعية القائمة. مع ذلك، لا تخلو العلوم الإنسانية من التأثر بالأدلوجات، إن لم نقل إنها تتورط في الصراعات الأدلوجية ـ السياسية، على الرغم من كل التقنيات والمناهج العلمية التي تستخدمها.

**الوعي يتضمن كل ما هو قائم وما يجب أن يقوم، فهو إذاً مزيج من واقعية ولا واقعية. وبهذا المعنى تصبح الأدلوجة ضرورية للوجود الانساني وملازمة له**

وفي هذا المجال، كشف بورديو أن الحركات المناطقوية التي انتشرت في فرنسا خلال الستينات، كانت تفرض على الباحث «دور رفيق الشارع الذي يحلل الحركة من داخل الحركة»، ذلك أنه كان من غير الممكن «تجنب التأثير الرمزي الذي يمارسه الخطاب العلمي بتكريسه حالة من الانقسامات ورؤية الانقسامات، من أجل المعرفة والاعتراف بالانقسامات». أكثر من ذلك، كان للصراعات حول تعيين حدود المنطقة أثر مهم في التنافس بين العلوم (الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والإثنولوجيا والاجتماع... الخ) حول معايير تحديد مفهوم المنطقة، وحول العلم الأكثر أهلية لذلك: «إن العلم الذي يزعم اقتراح المعايير الأكثر تأسيساً في الواقع، مجبر على أن يحترس من النسيان بأنه لا يقوم إلا بتسجيل حالة من صراع التصنيفات، أي حالة علاقة قوى مادية أو رمزية بين هؤلاء الذين يرتبطون بهذا النمط

(٣٢) Pierre Ansart, *les ideologies politiques* (Paris: P.U.F. 1974), p.

التصنيفي أو ذاك، وبين الذين يتذرعون مثله بالسلطة العلمية»[٣٣].

وهكذا تبرز فرضية قابلة لمزيد من الفحص والتدقيق في إطار علم اجتماع الأدلوجات، مع أنها تستند إلى العديد من الأبحاث والملاحظات، وهي أن التنافس بين العلوم الإنسانية، بما في ذلك الفلسفة، حول المسائل التي يجب أن يطرقها هذا العلم دون سواه، بل حتى حول المقدرة على الإحاطة بالكلية الاجتماعية، هذا التنافس يرتبط بالانقسامات الأدلوجية القائمة ويساهم فيها، ويتأثر بمثلث المنطق الأدلوجي: قيم ← وصف نقدي ← مشروع.

هل هذه الفرضية تحط من قدر العلوم؟ لا بالتأكيد، فالأمر يتعلق هنا بالاعتراف بأهمية العلوم والفلسفة وضرورتها لكونها مستويات أرقى للأدلوجات الملازمة للكينونة الإنسانية، لكن في الوقت نفسه هذه الفرضية لا تطلق أحكاماً قيمية على الأدلوجات (كاتهامها بتخريب الاستقرار وما شابه)، بل تسجل واقع أنها ضرورية للإجتماع البشري.

## ثالثاً: ثقافة أم أدلوجات سياسية؟

يبدو أن التداخل والاختلاف بين مفهومي الثقافة والأدلوجة قائم في الميدان السياسي أيضاً. فقد استند مفهوم «الثقافة السياسية» (أو المدنية) إلى «استبطان المنظومة السياسية من خلال معرفة مشاعر وأحكام أعضائها»، ويقصد به «سبل توزع نماذج الاتجاهات إزاء الموضوعات السياسية بين السكان». وتنقسم هذه النماذج كما يلي:

١ - **الاتجاه الإدراكي**، أي معرفة المنظومة السياسية وأدوارها والقائمين بهذه الأدوار، ومواردها ومنجزاتها والمعتقدات المتعلقة بها.

٢ - **الاتجاه العاطفي**، وهو يتضمن المشاعر إزاء المنظومة السياسية ومختلف أجزائها.

٣ - **الاتجاه التقويمي**، أي الأحكام والآراء المتعلقة بالموضوعات السياسية، التي تشمل مزيجاً من معايير قيمية ومعلومات ومشاعر.

**إن ديمومة الجماعة وتوسعها وضرورة مواجهتها التهديدات الخارجية وتهدئة توتراتها الداخلية تتطلب بناءً ادولوجياً يسمح بتقديم شبكة من التفسيرات للرد على أي مسألة طارئة أو تساؤل محتمل**

أما الموضوعات السياسية التي ينبغي التمييز بينها لدى دراسة العناصر المكونة للمنظومة السياسية (ديمقراطية، دستورية، اشتراكية... الخ)، فتنقسم إلى ثلاث «فئات كبرى» بدورها:

أ - الأدوار أو البنى المتخصصة (التشريعية، التنفيذية، الإدارات).

ب - القائمون بهذه الأدوار (الحكام، المشرعون، الموظفون).

ج - البرامج السياسية (قرارات وأفعال)[٣٤].

وهكذا، فإن الثقافة السياسية تقدم نفسها، وخصوصاً حين تنسب نفسها إلى «أمة» أو «شعب»، ككل غير منقسم، بغض النظر عن الانقسامات

---

(٣٣) Pierre Bourdien, "L'identite et la representation," Actes de la recherche en sciences seriales, no. 35 (Novembre 1980), pp. 63 - 72.

(٣٤) Gabriel A. Almond & Sidney verba, *The Civic Culture, Political System and Democracy in Five Nations* (New Jersey : Princeton University Press, 1963), pp. 12 - 20.

وهناك تحديد آخر متناقض لمصطلح **الثقافة السياسية**: إنها، إذ تعد «أدلوجة مهيمنة» في فرنسا «تدل على مجموع مختلف (نظريات، ممارسات،

الاجتماعية والتفاوت الثقافي (المستوى التعليمي) الذي يرافقها. فضلاً عن ذلك، ينظر إلى الثقافة السياسية بوصفها مجردة عن البنى الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، بحيث تكاد تختفي مساهمتها في صيانة وتكييف النظام الاجتماعي والسياسي، ناهيك عن عزلها عن الفئة (أو الفئات) الاجتماعية التي تنتج هذه الثقافة أو تعيد انتاجها[٣٥]. ومن هنا تبرز الأهمية الخاصة لمفهوم الأدلوجات السياسية، نظراً إلى العلاقة التي يقيمها هذا المفهوم بين التمثلات السياسية والعالم الاجتماعي المعني.

**ونقصد بالأدلوجة السياسية طريقة نظر جماعة معينة إلى العلاقات الاجتماعية ـ السياسية السائدة وفقاً لقيم سياسية محددة، وتتضمن وصفاً أو تفسيراً وأحكاماً وخطط عمل ترمي إلى تخطي توترات هذه العلاقات عبر نموذج محدد من البناء السياسي.** ولهذا التعريف بُعدان: الأول رمزي، يتعلق بمضمون الخطاب السياسي، والثاني اجتماعي ـ سياسي يلفت الانتباه إلى ما يقدمه هذا المضمون من مؤشرات حول علاقاته بالحياة الاجتماعية ـ السياسية السائدة، الأمر الذي يستلزم البحث في الخطوات المنهجية الضرورية في آن لوصف الخطاب (المضمون والشكل) ولكشف علاقاته بخارجه (وهذا ما سنعالجه في موضع آخر).

بوجه عام، كل أدلوجة سياسية تقدم نفسها في خطاب يتضمن جملة تأكيدات حول وقائع بديهية، وتظهر فيه جماعة ما في موقع محدد مقابلة بمواقع الجماعات الأخرى في سياق الصراعات الاجتماعية (الكامنة أو الظاهرة) وتوزيع مراكز السلطة، كما تظهر الجماعة نفسها في تراتبية معينة. وفي عملية تصوير الحاضر هذه تستعين الأدلوجة السياسية بأحداث ووقائع تاريخية على نحو انتقائي يبدو بعضها، إضافة إلى ابطال محددين، قدوة ومثالاً على السيرة والسلوك والصفات الحسنة والمتميزة[٣٦] التي على الجماعة المعنية أن تتمثلها في حاضر ومستقبل علاقاتها الداخلية والخارجية.

في ضوء هذه النظرة إلى الواقعي، كما في سياقها، تطلق الأحكام القيمية عبر عملية قياسية (الوقائع بالنسبة إلى القيم)، وبلهجة نقدية وتحريضية ضد اللامساواة في العلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة (ضد اللاشرعي) أو ضد الجماعة أو الجماعات التي تشكك في الشرعية القائمة وتهددها، وما إلى ذلك. وفي هذه العملية أيضاً، تتحدد الأهداف (التكتيكية = الممكنة، الاستراتيجية = ذروة الشرعية التي تناسب القيم) التي على الجماعة أن

---

أساطير، أحداث مرجعية...) (انظر: ب. روزا نفالون وب. فيفري، **نحو ثقافة سياسية جديدة**، تعريب خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ١٢) لكنه يأتلف ويتسق حول تمثل سائد للتغيير الاجتماعي وللعلاقات بين الدولة والمجتمع (المصدر نفسه، ص ٣٧). إن «اشتراكية الدولة» تجسد هذه الثقافة «السائدة يساراً» التي «ربما هي ثقافة المجتمع في مجمله» (ص ٤٠)، وتدعم مركزية الدولة (ص ٣٧). وبوصفها «ظاهرة اجتماعية»، تتطور الثقافة السياسية «مع المجتمع وتتحول معه خلافاً للأدلوجة التي تبدو كانها بدون تاريخ» (ص ٢٨). ذلك ان الأدلوجة هي سمة «الخطاب اليميني» الذي «ينزع إلى إخفاء واقع العلاقات الاجتماعية وعلاقات الانتاج، أي ان غايته تضليلية» (ص ١٢).

وهناك دراسات حول الثقافة السياسية في العالم العربي، نذكر منها:

- Yves Schemeil, *Sociologie du systeme politique Libanais*, these d'Etat (Grenoble: Dir Chatelus, Universite de sciences sociales, 1976).
- كمال المنوفي، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠).

(٣٥) راجع نقد منظور «الثقافة السياسية» في: Jean Pierre Cot et Jean Pierre Maunier, *Pour une sociologie politique*, T 2, (Paris: Ed. du Seuil, 1974), pp. 51 - 56.

(٣٦) نرى أن هذا يدخل في إطار ما عبّر عنه الجابري بـ «المخيال الاجتماعي» أو «المرجعية العامة» للعقل السياسي «كممارسة وأدلوجة»، موضحاً أن هذا المخيال «هو الصرح الخيالي المليء براس مالنّا من المآثر والبطولات وأنواع المعاناة، الصرح الذي يسكنه عدد كبير من رموز الماضي [... ] وهو مجال لاكتساب القناعات، مجال تسود فيه حالة الإيمان والاعتقاد...». انظر: محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٤ ـ ١٥.

تعمل لبلوغهـا، بما في ذلك الفئة الأكثر أهليـة لحيازة السلطة والوسائل المناسبة لبلوغ الشرعية المنشودة.

هذه الخطوط العامـة لمضمون الخطاب السـياسي تبقى خاضـعة للفحص والتدقيق لدى دراسـة خاصة بكل أدلوجة سـياسية ترمي، من جـملة ما ترمي، إلى كـشف مـدى تماسك الخطـاب ومـرونتـه، ومنطقـه ودرجة اسـتخدامه للعلوم أو الأسـاطير... الخ. أضف أن دراسـة كـهذه تـبقى قـاصـرة من وجـهـة النظر السوسيولوجية ما لم تـدرج الأدلوجـة السياسية في السيـاق الاجتماعي ـ السـياسي، أي ما لم تبنِ عـلاقة بين الخطاب ومنتجه والجماعة التي تنتظم حوله. لكن هل تنفـصل هذه العلاقـة عن العلاقـات الاجتـماعـية العـامة بين مـختلف الجـماعـات وأدلوجاتهـا في كل مجتمع كلي أو أمة، وفي كل مرحلة زمنية محددة؟

خـلافاً للمنظور الـثقـافوي الذي يظـهر الـثـقافـة كـ«إرث»(٣٧) يعاد انـتاجه من خـلال عمليـة التنشـئة الاجتماعـية، وبالتالي، حيث تنفصل «الـثـقافة المدنية» عن الفـاعل الاجتـمـاعي بوصفـه منتـجاً لهـا، يرتبط مفهوم الأدلوجات السيـاسية بمسألة الانتاج (المنتج) و«الاستـهلاك» ووسائل الإكـراه المستخـدمة في هذا المجـال. وقـد قـام بمثل هـذا الربط كل من دوركـايم والتـراث الماركـسي ومـاكس فـيـبـر على الرغم من الفروقات(٣٨).

إلا أن التـراث الماركـسي خلَّف طروحـات لم تفلت من شبـاك التيـار الثقـافوي، وذلك انطلاقـاً من واقع سيـطرة الطبقـة على الدولة واستـخدامـها الأجـهـزة الرسمـية لتثبيت سيطرتهـا على المجتمع (الطبـقات الأخرى). فـقد ميز غـرامشي داخل «البنية الفوقـية» (الدولة البـرجـوازيـة) بين مـجـتـمـعين: **المجـتـمع السياسي**، الذي هو جهاز إكراه يؤمن انضباط الكتل ضـمن نمط الانتـاج القائم، ويتـألف من قـوى الأمن والقانون والـبيروقـراطية التي تمارس سلطة الـقمع؛ و**المجتمع المدني** المكرس لتأمين اسـتمرارية الـهيمنة الأدلوجيـة للطبقـة الحاكـمة، عبـر ثلاث مؤسـسات رئيـسيـة تقـوم بنشـر الأدلوجة (الكنيـسـة والنظام التعليمي والصحافـة)، إضافة إلى وسائل نشر أخرى (الجـيش والأحـزاب والنقـابات والفـنون... الخ). والمجتـمع المدني هو مـجـال الصـراع السـياسي الأسـاسي ضـد هيمنـة الفئـة المسيطرة. أمـا الدولة الدكـتاتورية فـتمـثل سيطرة جـماعـة على المجتـمع بوساطة القمع لا الهيمنة الأدلوجية(٣٩).

الأطروحة الألتوسيرية، في ما يتعلق بهذه المسألة، تبـدو أكـثـر بنائيـة. فإلـى جانب الجـهـاز القـمـعي (الحكـومـة والإدارة وقـوى الأمن... الخ)، هـناك الأجـهزة الأدلوجـيـة (الدينيـة والتربوية والـعائليـة والقضائية والحزبية والنقابية والسـياسية والثقافية) التي توحدها أدلوجة الطبقة المـهيمنة، وتعمل بوساطة الأدلوجـة بهدف (الوظـيفـة) تأمين، ليس اسـتمـرار سيطرتـها على الدولة فـقط، بل إنتاج وسائـل الانتاج وقـوى الانتاج وعـلاقـات الانتاج أيضـاً تحت «درع» جـهـاز الدولة القـمـعي. وبذلك تكون هذه الأجـهـزة (الأدلوجيـة) الحقلَ الذي يدور صـراع الطبقات فـيه، وهدفاً لهذا الصـراع، ما دامت الطبقة المهيـمنة عاجزة عن الهيمنة التامة على هذه الأجـهزة كما تسيطر على جهاز القمع(٤٠).

(٣٧) Rocher. *Introduction a la sociologie generale, l'action sociale*, p. 112.
وقد استدعى مفهوم الحضارة أيضاً «ضرباً من تراث جماعي أساسي بقدر ما هو تميز ودلالة»، واتسم بـ «الدوام» و«الخصوصية»، مهما كانت درجة تخطي هذه الخصوصية، وبالتالي شملت الحضارة من الماضي كل مـا «يكون على ما يكفي من الثقل لكي يـشكل الحاضر». انظر: بلتيه وغوبلو، المادية التاريخية وتاريخ الحضارات، ص ٢٨.

(٣٨) Bertraud Badie et Pierre Birnbaum, *sociologie de l'etat* (Grassetet; Fasquelle, 1979), Chapitre premier.

(٣٩) Cot et Maunier, *Pour une sociologie politique*, pp. 58 - 61.

(٤٠) Althusser, "Ideologie et appareils ideologiques d'Etat".

هكذا ارتكزت آلية الهيمنة والإكراه في المجتمعات الرأسمالية الغربية، وفق المنظور الغرامشي - الألتوسيري، على مبدأ شمولية الدولة، حيث تندرج الأجهزة والمؤسسات (الثقافية والاجتماعية والسياسية) في تنظيم الدولة الرسمي. حتى في حال إفلات فئات إجتماعية أو أجهزة (أحزاب ونقابات) من سلطة الدولة، فإن نضالها الأدلوجي - السياسي لا يتم خارج أطر التنظيم الذي أقامته الطبقة المسيطرة، الأمر الذي يصادف المنظور الثقافوي الذي يزعم أن «ثقافة سياسية» واحدة تسود المجتمع، متجاهلاً معارضات هذه «الثقافة».

والواقع أن هذه الأطروحة تصرف النظر عن عنصر مهم يدخل في آلية الهيمنة والإخضاع الرأسمالية: إن الفوائد التي تجنيها المراكز الرأسمالية من علاقاتها الاقتصادية غير المتكافئة مع البلدان النامية (أطراف الرأسمالية)، تساهم في تقديم تنازلات إلى الطبقات الدنيا (تقديمات اجتماعية، ضمان صحي واجتماعي، تعويضات بطالة وإقامة... الخ). أكثر من ذلك، يبيّن سمير أمين أن التنمية المتمحورة على الذات في تلك المراكز أدت إلى «تجانس اجتماعي» (انخفاض درجة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية)، وذلك بفعل تحالفات طبقية داخلية ناجمة، ليس عن الدينامية الداخلية لصراع الطبقات فحسب، بل عن أوضاع التقسيم العالمي للرأسمالية أيضاً (مراكز - أطراف) والموقع المهيمن للمراكز فيه[41]. لكن، بموازاة هذه الأوضاع، تعمل برجوازيات المراكز الرأسمالية أيضاً على نشر أدلوجاتها الديمقراطية (بما في ذلك نقد الدكتاتورية الاشتراكية وغير الاشتراكية) خارج حدودها القومية وداخلها: إنها تسعى لمزيد من التوافق القومي داخل بلدانها من خلال العمل على إسقاط الأنظمة الاشتراكية والاستبدادية والتدخلات العسكرية في البلدان النامية المتأزمة و/أو التي تظهر فيها مقاومات لسياسات وتدخلات المراكز، لكون هذه الأنظمة والبلدان والمقاومات أعداء قوميين خطرين على الديمقراطية والمصلحة القومية؛ وبالتالي فهي تشجع على قيام أشكال ديمقراطية[42] تسمح بتدخلاتها السياسية وبتوسيع واستمرار الأطر الرأسمالية العالمية. وقد توافقت التحولات في الاتحاد السوفياتي نحو إرساء الديمقراطية والاتجاه نحو اقتصاد السوق لمصلحة الأدلوجة البرجوازية، بوصفها إثباتات من خارج الحدود القومية للمراكز الرأسمالية على أهمية وفعالية وضرورة تعميم وتأبيد النظام الرأسمالي والقوى والأجهزة التي تحميه.

إذاً، تقوم آلية الهيمنة البرجوازية على عمل مثلث: تثبيت تبعية البلدان التي لا تنتمي إلى نادي المراكز الرأسمالية؛ خفض درجة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية داخل هذه المراكز، تعميم الأدلوجة البرجوازية (وقد ابتكرت وسائل الاتصال العالمية لهذه الغاية). مع ذلك يجب أن نسجل المقاومات التي تواجه هذه الآلية مهما كانت حدود تأثيرها، والتي لا تعبر عن نفسها خارج الحدود القومية للمراكز الرأسمالية، بل داخلها أيضاً حيث تنعتق أدلوجات سياسية وغير سياسية عديدة من هيمنة الأدلوجة البرجوازية: الأحزاب والشخصيات السياسية الاشتراكية، والحركات العنصرية، واللوبيات، وتجمعات البدع الدينية وجمعيات المهاجرين والعمال الأجانب، والحركات النسائية، والمدافعون عن البيئة، وزمر الشباب المنعزلة عن العمل السياسي... الخ.

ولا يطعن هذه الحقيقة واقع أن الحروب الخارجية تضعف هكذا مقاومات وتغلّب أدلوجة قومية تساند الحكومة المركزية (هذا على الأقل ما تبينه استطلاعات

(٤١) سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، الفصلان الأول والثالث.

(٤٢) لا نقصد هنا تبرير النزوع الاستبدادي، بل إن برجوازيات المراكز تسمح بأشكال ديمقراطية في الدول غير الديمقراطية بقدر ما تخدم هذه الأشكال تثبيت نفوذها، في حين أن المشروع الديمقراطي في هذه الدول يتخذ أبعاداً أعمق ويعارض تنامي هذا النفوذ.

الرأي في الدول الرأسمالية في فترات الحروب).

ولا شك في أن ولادة هذه الجماعات ترتبط بتطور العلاقات الاجتماعية ـ السياسية أكثر منها بإرادة أجهزة الدولة والطبقة المسيطرة وأدلوجاتها. ولا تقتصر هذه الحقيقة على المجتمعات الرأسمالية، حيث تعددية الجماعات المذكورة شفافة، بل على الدولة الرأسمالية التابعة غير الديمقراطية أيضاً، حيث التعددية محظورة رسمياً. هنا لا تقاس فعالية الجماعات السياسية غير الرسمية إلا في المراحل الثورية أو الانقلابية، وهناك تقاس فعالية مثل هذه الجماعات عبر وسائل استقصاء الرأي العام (وسنرى أن عملها لا يتم وفق القوانين الرسمية بقدر ما يتم بحسب قانون ضمني يتصل بحركة الصراع في ما بينها). وفي هذا المجال كشفت التحولات في الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية) من جملة ما كشفت، التيارات الأدلوجية ـ السياسية التي كانت قائمة في ظل النظام الستاليني، في الوقت الذي لم تكن الهتلرية، على الرغم من الفروقات، حائلاً دون ولادة ونمو الأدلوجات السياسية الديمقراطية والاشتراكية، والكلام نفسه يقال على الدول غير الديمقراطية الأخرى كالبلدان النامية.

## رابعاً: الحقل السياسي ـ الأدلوجي

إن تعددية الجماعات السياسية التي تفرزها دينامية كل مجتمع وعلاقاته بالسلطة السياسية، وبغض النظر عن الشرعية القانونية التي تجيز هذه التعددية أو لا ترخص لها، تنتظم في حقل سياسي مركب من القوى السياسية (أحزاب، حركات، شخصيات) ويحكمه منطق الصراع بين هذه القوى التي ينبغي على كل منها أن يعين خطوط التمايز الدقيقة عن الآخر، حتى في حالات التحالف. أما موضوع هذا الصراع فهو تحويل ميزان القوى داخل الحقل بما يسمح بالوصول إلى السلطة (سواء في الدولة أو خارجها) على المجتمع أو فئات منه.

في الديمقراطيات الغربية حيث يمكن مفهوم الحقل السياسي أن يتخذ صورته المثالية، إن المنتوجات السياسية (مشاكل وأحداث وقرارات وخطابات) التي تتوالد في هذا الحقل، هي من صنع المحترفين الذين يحتكرون وسائل الانتاج السياسية (الوقت الحر ورأس المال الثقافي) وشروط الدخول إلى الحقل والمشاركة في لعبة التنافس في ما بينهم على السلطة، وهذا الاحتكار هو الذي يتيح للمحترفين «فرض» تمثيلهم على العالم الاجتماعي (فئات، طبقات، أمة) الذي يدعون ممارسة اللعبة باسمه. لكن لا يمكن المحترف أن يخوض التنافس مع شيء من حظ النجاح ما لم تتوافر له جدارة معينة من خلال عملية التدريب الضروري لاكتساب مجموعة المعارف التي أنتجها وراكمها المحترفون السابقون أو الحاضرون، بما في ذلك امتلاك بلاغة سياسية معينة لا غنى عنها في الجدالات مع المحترفين الآخرين وفي العلاقات بالجمهور، فضلاً عن معرفة أصول التنافس مع هؤلاء وبينهم. وفي هذا المجال، تقوم الأحزاب بدور رئيسي، ناهيك عن دور الجامعات حيث تثار المسائل السياسية التي هي من شأن الاختصاصيين، فإليهم يعود «البت بها باسم المعرفة والعلم وليس باسم الطبقة أو العامة»(٤٣).

من ناحية أخرى، إن للمحترف السياسي رأسمالاً سياسياً معيناً، فهو يستمد نفوذه من الثقة التي تضعها الجماعة فيه، والتي يسعى للحصول عليها عبر خطاب يلتمس فيه من هذه الجماعة الاعتراف به (وبالمؤسسة السياسية التي ينطق باسمها) ويعبر عن إرادة تجنب فقدان الثقة الموضوعة فيه والتي يستهدف الخصوم نزعها.

(٤٣) Pierre Bourdieu, "La Representation politique," *Actes de la Recherche en sciences sociales*, no. 36/37 (Fev/ Mars 1981), pp. 3 - 24.

رأس المال السياسي نوعان: **الشخصي** الذي يمكن أن يتفرع منه رأسمالان: الأول، الشعبية التي تتأسس «على واقع المعروف والمعترف به في شخصه..، وعلى ملكية عدد معين من المواصفات النوعية أيضاً التي تمثل شرط اقتناء سمعة جيدة والمحافظة عليها . وفي الغالب، ينتج رأس المال الشعبي هذا من «تكييف رأسمال شهرة متراكمة في ميادين أخرى وخصوصاً في مهن تؤمن، كما المهن الحرة، وقتاً حراً، وتفترض رأسمالاً ثقافياً معيناً». أما رأس المال الشخصي الثاني فهو الوجاهة التي تعد حصيلة «تراكم بطيء ومستمر في حياة الشخص، في حين ينبثق رأس المال «البطولي» أو «النبوي» من «فعل احتفالي منجز في وضع أزمة، في الفراغ والصمت اللذين تخلفهما المؤسسات والأجهزة»[٤٤].

في المقابل، يتوقف النوع الثاني من رأس المال السياسي، **رأس المال المفوَّض**، على تراكم «رأسمال رمزي من الاعتراف والإخلاص»، تحققه «منظمة دائمة من الدائمين القادرين على تحريك المناضلين، المنتسبين والمتعاطفين، وعلى تنظيم عمل الدعاية الضروري للحصول على الأصوات، وبالتالي على المراكز التي تسمح بإمساك الدائمين والحفاظ عليهم باستمرار». لكن كسب رأسمال مفوَّض يستجيب «لمنطق خاص جداً»: التنصيب لقاء استثمار الوقت والعمل والوفاء والتفاني للمؤسسة الحزبية، الذي هو موضوع تنافس داخل هذه المؤسسة بين المحترفين نظراً إلى المنافع التي يعرضها، سواء أكان «التنصيب» يتعلق بمراكز المؤسسة أو كان يتعلق بمراكز الدولة. من هنا، فالأحزاب السياسية هي مكان مجابهات (حقل سياسي فرعي) بين الميول والمصالح المتباعدة، وهي «مكرسة بخاصة للعمل بحسب منطق الجهاز القادر على الاستجابة فوراً للإلزامات الاستراتيجية التي يفرضها منطق الحقل السياسي، بحيث يكون موكلو الأحزاب مجردين ثقافياً وأكثر تمسكاً بقيم الإخلاص، إذاً أكثر ميلاً إلى التفويض الدائم وغير المشروط»[٤٥].

والواقع أن هذه الهوة التي تفصل بين موكلي الأحزاب (الأعضاء غير القياديين) وبين المحترفين الحزبيين، تتسع حين يتعلق الأمر بالعلاقة بين المحترفين بعامة والمواطنين، فهؤلاء مختزلون إلى وضع «مستهلكين»، وهم مجبرون على الاختيار بين ما يعرضه الحقل السياسي من منتوجات (بما في ذلك الخيارات) لم يساهموا في صنعها، وذلك تبعاً للمستويات التعليمية والتجارب التي توجه عملية الاختيار بين المعروض في عالم الأدلوجات السياسية الذي يحدده المحترفون. وتزداد حظوظ سوء الفهم لدى المواطن بخاصة في حالة المشاكل الناشئة داخل الحقل السياسي، والغريبة أو غير القابلة للبلوغ بالنسبة إلى الأكثرية، فضلاً عن المفاهيم والخطابات التي ليس لها مرجع في تجربة المواطن العادي (المماحكة، حدة الذهن، الدهاء) والتي تمر غير منظورة بعيون غير المطلعين وتنشأ من علاقات النزاع أو التنافس بين المحترفين أو داخل الأحزاب[٤٦]. وبالتالي تبقى للمواطن فرصة تجنب الزامات الحقل السياسي والخيارات المعروضة فيه، وهي فرصة تتمثل إن لم يكن بالميول الاستقلالية[٤٧] فبالخلاص الفردي والعزوف عن السياسة وهمومها، الأمر الذي

(٤٤) Ibid.

(٤٥) Ibid.

(٤٦) Ibid.

(٤٧) هذه الميول تعبِّر عن نفسها داخل الصف الاشتراكي الفرنسي، حيث «الثقافة السياسية» الاشتراكية تعاني «أزمة» و«تخلي مكانها وهي لم تعد فاعلة، عاملة، بينما لم تتكون بعد ثقافة جديدة» (روزا نفالون وفيفري، **نحو ثقافة سياسية جديدة**، ص ٩٨). بالتالي، فإن اقتراح تخطي هذه الأزمة يقوم على «ثقافة سياسية تسييرية ذاتية»، أي على تبني «مجموع من النظريات والتمثلات والممارسات الجديدة التي يخترقها بشكل أساسي مشروع استقلالية متصاعدة للفعاليات الاجتماعية، ومشروع تنظيم ذاتي للأنظمة البشرية يذهب إلى أبعد الحدود الممكنة» (المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩). لكن هذا «...

يفسـر، في حدود معـينة، تكوّن فرق الشبـاب والبدع الدينية وانتـشار الإدمان على المخدرات ومـا شابه من التشكيلات والظاهرات الاجتمـاعية التي تعكس العجز عن تدخل شعبي فاعل في بنيـة الحقل السياسي الذي يسيِّج المجتـمع. إلا أن مثل هذا التـدخل، وبعيـداً من فرصة تجنب الزامات الحقل السـياسي، يفرضه نفوذ الأدلوجـة التي يبـثـهـا المحتـرفـون للرد على حـالة الاضطراب والتمزق المجتمعي. فـالأدلوجة السياسية تحمل إلى الذات (الفردية و/أو الجمـاعية) الاطمئنان الفردي والتفـاهم الجماعي والـرد علـى المشـــاكـل الاجتماعـية بطرائق معينة، وتجنبـهـا أزمـة الهـوية بترسـيخهـا قيم التـضامن الجـمـــاعي الذي يكـفل اجتمـاعية أعضـاء الجـماعة وحـمايتـهم من التهـديدات الخـارجيـة. وبالتـالي، فالأدلـوجة، سواء المحـافظة أو النقـدية، توجـه وتنمي الطاقـات والاسـتعـدادات الفردية والجـماعية على هذا النحـو الذي يخدم، دون الإعـلان عن ذلك، في تثبـيت وممارسـة سلطة الذين ينتجونـها، وخصوصـاً أن الأدلوجـة قادرة على صنع تماثل في الأفراد والجماعات مع منتـجيها، الأمر الذي يهيئهم لتنفيذ الدعوات إلى الفعل[٤٨].

**كل ادلوجـة سيـاسيـة تقدم نفسـهـا في خطاب يتـضـمن جملـة تأكيـدات حـول وقـائع بديهـيـة وتظهـر فـيـه جـماعـة مـا في مـوقع مـحـدد مـقـابـلة بمواقع جـمـاعـات أخـرى في سـياق الصـراعات الاجـتمـاعيـة**

ولا شك في أن مفهوم «الحقل السـياسي» المستقل بمنطقه، لكن غـير المنفصل عن الحيـزات الاجتماعـية الأخرى (الاقتصـادية والتربوية) ما دام حقل تنافس حـول السلطة على المجـتمع والمصـالح المرتبطة بهـا، قابل للتطبيق في المجـتمعات غير الديمقراطيـة (مهما كانت إرادة القـوى السياسـية التي يتـألف منها): إن الفوارق تكمن **أولاً** في احتكار فئة اجتـماعية ما العمل في الحقل السياسي لاستئـثارها بالسلطة وأجهزتها، الأمـر الذي يحـدث خللاً في ديناميـة الحـيـاة السياسية ويؤلف عنصراً مهمـا في تأزيم العلاقات بين هـذه الفـــئـــة ومـعـارضيـهـا. وتكمن الفوارق **ثانياً**، في نوعية رأس المال السـيـاسي للمـحتـرفين الذي يرتبط بخـصـوصيـة المجـتـمع المعني (الأدلوجـات السـائدة فـيـه، والتـشكيـلات الاجتماعية التي يتكون منها... الخ)[٤٩].

تبقى مـسـألة مهمـة يجب أن تعالج ضمن مفـهوم الحـقل السـياسـي، وهي المسـألـة الأدلوجيـة. فـفي السيـاسة يتزاوج الخطاب والفعل (الممـارسة) بغض

---

يهدف إلى «توطيد ميزان قوى (اليسار) بالنسبة إلى يمين يواصل امتلاكـه لنقاط مساندة حاسمة في جهاز الدولة، في الإنتاج، وفي كل قطاع المجتمع الاهلي» (المصدر نفسه، ص ١٧٩).

(٤٨) Pierre Ansart, *Ideologies, conflits et pouvoir* (Paris: P.U.F, 1977), chap. VIII.

لكن هذا لا يقود بالضرورة إلى الاستـنتاج مع المؤلف بأن «الحلم، الوهم الخالص، يحول التاريخ» ما دامت الادلوجـة ـ الحلم تحجب الأهداف الفعلية لمنتجيها (ص ٢٣٧)، وهو استنـتاج اعتمد أيضاً على تحليل ماركس لانتخاب الفلاحين الفـرنسيين لويس بونابارت رئيساً في العام ١٨٥١ (ص ٦٠). نعم، إن في الأدلوجة وهماً وحلماً من وجـهة النظر العلمية أو الفلسفية، التـي فيها وهم وحلم أيضاً، وهي (الأدلوجة) تساهم في تنظيم وتحـريك الجماعات، بل، أكثر مـن ذلك، إنها ضرورية للتنظيم والتحـريك وإطلاق دينامية المجـتمع. إلا أن الادلوجة لا تختـصر بالوهم أو الحلم، فهي أيضاً خطاب يـعبِّر **جزئياً** عن الواقع، وعن حركته؛ ولكن هذا الحـلم لا يتحقق بالكامل في الواقع لأسباب مختلفـة: عدم التطابق التام بين الكلام والفعل؛ دور ميزان القـوى بين الجماعات في إهمال العديد من عناصر الوهـم؛ التنازل عن عدد من عناصر الحلم بعد استلام السلطة، أو مواقع فـيها، وفي أثناء ممارستها. ثم كيف نفـسِّر، مثلاً، أن انقسام جماعة سياسية ما يترافق مع خلافات أدلوجية أو اتهامات بالانحراف عن «الخط الأساسي»؟

(٤٩) راجع حول بعض جـوانب هذه المسألة: أسامة الغـزالي حرب، **الأحزاب السـياسية في العـالم الثالث**، سلسلة عالم المعـرفة، ١١٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقـافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ورشيد شـقير، **مفاهيم الـدولة والنزاعات، دراسة في ايديولوجيـات القوى السياسيـة اللبنانية** (بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢)، الفصول الخامس والسادس والسابع.

النظر عن المسافة التي تفصلهما. والواقع أن لا سياسة من دون خطاب سياسي، وأن لا قيمة لوجود القوى السياسية إذا ما تم تجاهل أدلوجاتها السياسية، وبالتالي فإن الحقل السياسي ليس حقل القوى السياسية وصراعاتها فقط، بل إنه، وبالنسبة نفسها، حقل الأدلوجات السياسية أيضاً. ففي صراعات هذه القوى وتنافساتها فهي تنتج خطابات تحدد فيها هويتها والحدود التي تفصل بعضها عن البعض: تبرر تورطها في الصراعات الجارية، حيث تحدد العدو والصديق، الشرعي وغير الشرعي؛ وتحلل وتفسر الأوضاع القائمة وتصدر الأحكام عليها، وتدافع عن/أو تدين هذه الأوضاع والمسؤولين عنها؛ وتعيّن الأهداف التي ينبغي تحقيقها وتحث الجماهير على التضامن والتدخل للتأثير في ميزان القوى... الخ.

مع هذا الانتاج الأدلوجي الكثيف والمستمر في الحقل السياسي، تتمسرح السياسة، وخصوصاً في ظل نظام سياسي تعددي، وتصنيع الثقافة، وتوسع وسائل النشر، الأمر الذي يسمح بتحول الخلافات السياسية إلى «عروض مسرحية» (كما في الإذاعة والتلفزيون)، وبتضخم منتجي الأدلوجات السياسية (الصحافيون السياسيون، مراكز الأبحاث والنشر)، بما يدفع إلى تكوّن «طبقة أدلوجية» تتجاوز عددياً «الطبقة السياسية» وتشملها. من هنا بات من الممكن، بالنسبة إلى السوسيولوجي، أن يتأسس «حقل أدلوجي» مستقل عن العلاقات الاجتماعية المنتظمة خارج حدوده. ومما يعزز فكرة هذا الاستقلال واقع أن الادلوجات السياسية لا تنتظم وفق توزيع العلاقات الاجتماعية السائدة، و«أن الأفراد لا ينتسبون إلى الأدلوجة المسيطرة، إذ إن إمكان مشاركة أهداف طبقة مرجعية ما، الذي يتحقق بخاصة في المراحل الثورية، يشير إلى أن الحقل الأدلوجي يقدم نفسه كمروحة خيارات إلى المواطن، ولا يختزل تماماً إلى علاقات طبقية»[٥٠]. ففي حين أن التجدد الدائم للصراعات الاجتماعية يخلق شروطاً باعثة ومجددة (امكانات) للتمثلات والانتماءات الطبقية، وأن المشاركة في شروط الوجود الاجتماعي نفسها تولد عناصر هوية عريضة، فإن الأحزاب والنقابات تتدخل في محاولة للتعبير عن الانتماءات والميول والأهداف الطبقية، لكنها تغرق في صوغ أدلوجات سياسية مؤسساتية تعبر عن مصالح المحترفين، أي أدلوجات ومصالح فئوية تحددها قبل أي شيء آخر علاقة القوى داخل الحقل السياسي.

وهكذا، فإن **منطق العلائقية**، أي لعبة التعارضات والتمايزات بين القوى السياسية من جهة، وعلاقات هذه القوى بالعلاقات الاجتماعية السائدة من جهة أخرى، هو الذي يكوّن مصدر انحراف الأدلوجات السياسية عن التعبير المباشر والفعلي عن الانقسامات الاجتماعية السائدة، وتعبيرها عن مصالح محترفي الجهاز السياسي مهما كانت المزاعم والمبررات. من هنا، يندرج الأدلوجي في السياسي، لكون الأول وسيلة تعبير وتحريض وتواصل لا بد من أن يستخدمها الثاني للوصول إلى الغايات المنشودة. وفي هذا السياق يبقى استقلال الصحافي السياسي صورياً، حتى في الديمقراطيات البرلمانية، فهو، وإن كان يمارس دور الناقد السياسي الحر الذي يصنع أو يلطخ السمعة السياسية لهذا الإطار السياسي أو ذاك، في أوضاع سياسية معينة، فإنه لا يخرج عن تأثير التيارات الأدلوجية السائدة في الحقل السياسي، بل يكون مساهماً في اللعبة السياسية الجارية ومظهراً من مظاهرها. وفي حين يتخذ النقاد السياسيون مواقع وسطية أو متأرجحة أو موزعة بين التيارات السياسية السائدة، يلتزم الصحافي السياسي في المجتمعات غير الديمقراطية موقع السلطة الرسمية التي تحتكر ملكية وسائل النشر والاتصال الجماهيري، أو موقع الناقد الحذر الذي لا يتجرأ على

(٥٠) Ansart, *Les Idéologies politiques*, pp. 27 - 28.

التحريض المباشر ضد المواقف الحكومية، وذلك بحسب هامش الحرية الذي تسمح به السلطة.

مع ذلك، إن لمنظور «الحقل الأدلوجي» طروحات في غاية الأهمية، منها ممارسة السلطة «تحت شكل خاص من السلطة الرمزية»(٥١). فالأمر يتعلق بالحصول على الاعتراف بحيازة من ينشد الاعتراف الخطابَ الصحيح، وعلى الولاء للمؤسسة التي ينطق باسمها. لكن امتداد أو تقلص التأثيرات في هذا المجال لا يتحققا إلا عبر أجهزة نشر واتصال، مهمتها نقل الرسائل السياسية و«نماذج مؤثرات عنيفة وتماه ونفور، وأحاسيس وأهواء، لا تنفصل صفتها وكثافتها عن المحتويات الفكرية»(٥٢). إذاً، تتدخل أجهزة النشر في الصراع السياسي ـ الأدلوجي، وتقوم بجهد واحد للوصول إلى الجماهير وحثها على استهلاك «خيرات الدلالة الأدلوجية»: في حالة الصراع الضمني يظهر هذا التدخل في مجموعة من «المشاريع الدلالية» (نداءات، دعايات، إيعازات أخلاقية، تبرعات مالية)؛ وفي حال الصراع المفتوح تتدخل الأجهزة عبر نقلها النشيط للمواقف، وذلك للمحافظة على الروابط بين المنتسبين إلى المؤسسة الحزبية، وبين تطويع أعضاء جدد وتوسيع حلقة الأنصار والمؤيدين. ولا بد لهذا التدخل أن يؤدي إلى التنافس بين أجهزة النشر، وداخل كل جهاز (الحزب هو جهاز نشر أيضاً) من أجل تعديل أو قلب أو للحافظة على هرمية الأدوار والوظائف والسلطة والنفوذ، في ضوء الرقابة على تطبيق المعايير المعلنة.

وهكذا، يجب النظر إلى المؤسسة (حزب، نقابة، جيش... الخ) بوصفها منتجة لنموذج من الخطاب تدعو فيه كل عضو إلى «استبطان وظائفه ليس كإجبار آلي بسيط، لكن كمثال يجب التماهي معه». من هنا يخفي الخطاب السياسي مسألة السلطة داخل المؤسسة: «المؤسسة تخضع أعضاءها، والقادة يتخذون القرارات، ضمن التراتبية، ويبلغونها إلى الخاضعين؛ لكن خطاب المثالية بالتحديد يحجب علاقة الطاعة في علاقة الحب والعقل. فالخاضع يجب ألاّ يخضع، بل ان يحب من هم أعلى منه، وحب القانون من خلالهم نافع للكل ولا يناقش. المؤسسة تقيم الخضوع ومتعة الخضوع في آن»(٥٣).

لكن، بما أن المؤسسة كيان سياسي ـ اجتماعي هرمي التنظيم، وذات عقيدة أو خطاب قابلين للاستبطان والتمثل لدى الأعضاء والجمهور المستهدف، لذا فإن الحقل الذي يشمل القوى السياسية المختلفة هو حقل سياسي ـ أدلوجي تتمحور الصراعات أو التنافسات فيه حول السلطة. وعلى الرغم من الاستقلالية التي تميز هذا الحقل، بفعل المشاكل والأزمات التي تنشأ فيه وتعالج كمسائل خاصة بمحترفين ذوي رأسمال ثقافي متفوق على امكانات الجمهور (الحزبي أو العادي)، فإن الحقل لا يفلت من التأثيرات التي تعد خارجية بالنسبة إليه: إن المؤسسة السياسية تنظم العلاقات داخل فئة أو تحالف فئات متحدرة من أصول اجتماعية ترتبط بالانقسامات الاجتماعية السائدة في إطار المجتمع الكلي، من جهة؛ ومن جهة أخرى لا بد للخطاب السياسي الذي تنتجه المؤسسة (أو الشخصية السياسية) من أن يأخذ في الحسبان، ليس ضغط ميزان القوى داخل الحقل الأدلوجي ـ السياسي فقط، بل مواقف وميول الجماهير المرافقة للانقسامات الاجتماعية أيضاً أو للتوترات والأحداث الجارية، ما دامت المؤسسة تسعى لاشراك هذه

(٥١) Ansart, *Ideologies, conflits et pouvoir*, p. 83.
(٥٢) Ibid., p. 85.
(٥٣) Ibid., p. 91.

الجماهير في الصراعات السياسية الناشئة في مناسبات مختلفة (انتخابات، استفتاء، ثورة، انقلاب... الخ).

إذاً، إن ازدواجية العلاقة التي تربط الجهاز السياسي (داخل الحقل وخارجه)، هي التي تحكم خطابه السياسي، مع أن جهد المحترفين يقوم على ترجيح أهداف الجهاز، وبالتالي، على انتاج أدلوجة سياسية تحوّل وتكيف الآراء والميول الشعبية، عبر مختلف أجهزة النشر المتوافرة، بما يخدم تلك الأهداف. ومهما كانت المكاسب التي قد يحصل عليها الجمهور الداعم لوصول المؤسسة إلى شكل من أشكال السلطة، فهي لن تقاس بمكاسب المؤسسة وروادها الذين سيمارسون السلطة على من كان لهم الفضل في هذه المكاسب، السلطة التي لا تكف بطبيعة الحال عن صيانة التمايزات بين الفئة الاجتماعية الحائزة لمراكزها وبين من تمارس عليهم السلطة[٥٤].

## خامساً: في المسألة المنهجية

يبدو مفهوم الحقل السياسي ـ الأدلوجي متناغماً مع المنهج البنيوي الذي يُعنى بإظهار المنطق أو القوانين الخاصة بنسق ما (ثقافي، سياسي، اقتصادي... الخ)، بحيث إن هذا المنطق أو هذه القوانين تفسر الأدلوجات، بل تفرض آلياً معايير السلوك على الأفراد. من هنا ينصبّ الاهتمام البنيوي على تحليل «استراتيجيات إعادة الانتاج»، أي الممارسات (الوظائف) التي تعيد انتاج نفسها، الأمر الذي يتطلب اختزال معطيات مهمة (تاريخية، اقتصادية) كخطوة أولى في حركة البحث التي تتناول مرحلتين تاليتين: وضع المعالم والتوسع[٥٥].

أضف أن البنيوية، في الميدان الأدبي مثلاً، لا تقود إلى فهم عمليات الإبداع والتجديد والتنافس، ذلك أن «الجماعة لا تبدع رؤية العالم، بل تعدّ عناصرها المقوِّمة والطاقة التي تسمح بتجميعها، في حين الكاتب الكبير هو الفرد الاستثنائي الذي ينجح في أن يبدع عالماً خيالياً متماسكاً أو شبه متماسك بدقة تطابق بنيته البنية التي ينزع إليها مجموع الجماعة»[٥٦]. هذا يوحي بأن الجماعة هي «الفاعل الحقيقي» للتمثلات التي ينتجها المحترفون، والتي لا تعكس وعي الجماعة بل «تتجانس» معه.

لا شك في المساهمات الكبرى التي حققتها البنيوية في دراسة المجتمعات التي شهدت قدراً متواضعاً من التوترات والتبدلات، حيث أدت الأدلوجات دوراً مهماً في إعادة انتاج استقرار النظام الاجتماعي. إلا أن المنهج البنيوي يخاطر في نفي إمكانات التغيير التي تحدثها التوترات الاجتماعية والأدلوجات، وخصوصاً تلك التي تولد في سياق البنية القائمة وتؤلف معارضة وتهديداً لها. إنه يخاطر أيضاً في أن يؤدي إلى استبعاد شروط إعادة انتاج البنية (أو المنظومة،

(٥٤) يؤكد الجابري «أن الأدلوجة السياسية والاجتماعية في المجتمعات السابقة على الراسمالية لا ترتبط دوماً بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه الجماعة في حاضرها بل ترتبط، في الاعم الاغلب، بواقع آخر مضى، يمكن أن يكون مختلفاً تماماً. إن الأدلوجة في مثل هذه الحال لا تعكس دائماً الواقع الراهن بل هي في الغالب منقولة إلى الحاضر من الماضي. وكثيراً ما يكون أساسها الاجتماعي الذي انبثقت منه في الماضي وليس في الحاضر، ولذلك فهي بوصفها محرضة ومحركة ليست جزءاً من بنية فوقية، ليست شكلاً من أشكال الوعي، بل هي عنصر في بنية كلية يتداخل فيها الاقتصادي والديني والأدلوجي» (انظر: الجابري، **العقل السياسي العربي**، ص ٢٩). لكن ما هي الادلوجة؟ وبوصفها عنصراً في بنية كلية، ما الذي يمنع أن تكون شكلاً من أشكال الوعي؟ وتبقى المسألة من دون حل: من هي الفئة الاجتماعية التي تنتج أو تعيد إنتاج هذه الادلوجة الماضوية في الحاضر، وفي مواجهة أي أدلوجة، وما هو موقعها ضمن التراتبية الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة في الحاضر مقابلة بالفئة الاجتماعية التي أنتجت الأدلوجة نفسها في الماضي؟

(٥٥) بيار أنصار، **العلوم الاجتماعية المعاصرة**، تعريب نخلة فريفر (بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤)، ص ٢٥ ـ ٦٠.

(٥٦) لوسيان غولدمان: «المنهج البنيوي التكويني في تاريخ الأدب،» تعريب بدر الدين عرودكي، **الفكر العربي المعاصر**، العدد الأول (أيار/ مايو ١٩٨٠)، ص ٤٢ ـ ٤٨.

النسق، النظام... الخ)، فضلاً عن السمات الأساسية للأدلوجات السياسية كأداة بيد الجماعات(٥٧)، ووسيلة لإعاقة التغيير (أو تحقيقه) وتحريك الجماهير بهذا الاتجاه وذاك. ولعل تفكك بنى سياسية وتكوُّن بنى سياسية أخرى في العصر الحديث، شاهد على ذلك: الامبراطورية العثمانية، الامبراطورية الروسية، الهتلرية، الشاهنشاهية، المنظومة الاشتراكية، الاستعمار... الخ. أضف أن إعادة انتاج البنى الرأسمالية اشترطت دائماً الاستعمار وقيام، ثم تدعيم، الرأسماليات التابعة وانتاج المزيد من التقانة المتطورة والحروب، وأن في كل من حالتي التغيير وإعادة الانتاج كانت الأدلوجات حاضرة. مع ذلك، لا يزال صحافيون وباحثون يروجون ويبشرون، أو يتوقعون ولادة «نظام عالمي جديد» ثابت القدمين والمقومات، على أنقاض النظام العالمي الثنائي (الرأسمالي - الاشتراكي)، فلا يجدون سوى مقوِّم بارز هو هيمنة الولايات المتحدة دون إعارة الاهتمام اللازم لإمكانات مقاومتها: النمو الاقتصادي الياباني المنافس، الوحدة الأوروبية المنشودة، حركات المعارضة في بلدان نامية عديدة، حيث تهيمن الرأسماليات التابعة المتحالفة مع السياسات الغربية وأدلوجاتها الاستبدادية... الخ.

لكن هذا النقد للبنيوية الذي يبرز أهمية الأدلوجيات في صيانة أو تهديد البنية الاجتماعية السائدة، لا يرمي إلى الدعوة إلى تبني المنهج الوظائفي، على الرغم من مساهماته الجلية هو الآخر في الدراسات الاجتماعية(٥٨). فالوظائفية تبحث حصراً في مسببات الأدلوجات ومساهمتها في الوظيفة الاجتماعية، أو في أداء العناصر المكونة «للنسق» بحيث تؤمن له توازنه الداخلي، الأمر الذي يؤدي إلى اهمال الأدلوجات الأخرى (المعارضة) التي ليس لها وظيفة بالنسبة إلى الوضع الاجتماعي القائم، والتي لا تؤمن أفضل عمل لهذا الوضع بل تمثل امكاناً لتدميره. وكما سبقت الإشارة، تتسم المجتمعات المعاصرة عموماً بالديناميه والتعددية (الاجتماعية

**إن المحترف السياسي يستمد نفوذه من الثقة التي تضعها الجماعة فيه، والتي يسعى للحصول عليها عبر خطاب يلتمس فيه من هذه الجماعة الاعتراف به**

---

(٥٧) لعل أبرز تعبير عن الدراسات البنيوية في العالم العربي - الإسلامي هي مؤلفات محمد عابد الجابري، التي تبحث في «العقل» و«العقل السياسي» كوحدة تحكمها مقولة «الثوابت» التاريخية: «إذا قلنا إن العقل العربي هو ما خلفته وتخلفه الثقافة العربية في الإنسان العربي، بعد ان ينسى ما تعلمه في هذه الثقافة، لم نبعد عن الصواب. إن ما يبقى هو الثابت وما ينسى هو «المتغير»... إن ما يبقى هو ثوابت الثقافة العربية، هو العقل العربي ذاته (= بنيته)» (انظر: الجابري، **تكوين العقل العربي**، ص ٣٨). من هنا، فإن «الثقافة العربية الإسلامية قد ظلت تعيد إنتاج نفسها منذ عصر التدوين (بين منتصف القرن الثاني ومنتصف القرن الثالث للهجرة)» (المصدر نفسه، ص ٢٣٤). وهذا الاستنتاج تطلب إهمال دراسة دور معارضة «الثوابت»: «وغني عن البيان القول إننا نتحدث هنا عن المسار العام الذي بقي سائداً، والذي طبع التاريخ العربي بطابعه. أما المحاولات المعارضة والمضادة، سواء منها العملية كثورة الزنج وحركة القرامطة أو بعض الحركات التي كانت من وراء [ثورات العامة] ، سواء في المشرق أو في المغرب والاندلس، او النظرية الفلسفية والفقهية، التي أعلنت بصورة أو بأخرى عن رأي سياسي مضاد للأمر الواقع الذي يجسمه المسار العام ذاك. أما مثل هذه المحاولات العملية منها والنظرية فقد سكتنا عنها لانها بقيت مقموعة معزولة أو هامشية، وبالتالي لم يكن لها أي حضور حقيقي في عملية تكوين العقل السياسي العربي، العقل الذي ساد الممارسة السياسية التي عرفتها الحضارة العربية الإسلامية» (الجابري: **العقل السياسي العربي**، ص ٣٦٥).

نعتقد أن الأمر يتعلق بالاحرى، بتيار «ثقافي» وسياسي محدد وبجذوره التاريخية أكثر مما يتعلق بوحدة ثقافية أو سياسية منسجمة. ونلخص تعليقنا هنا بالتساؤل: هل وجدت أو توجد في التاريخ «الثوابت» دون «المتغيرات»، وكيف يمكن مثلاً أن نطلق صفة القمع على «العقل السياسي» السائد دون تحليل دور المعارض كموضوع قمع في تكوين هذا العقل؟

(٥٨) أنصار، **العلوم الاجتماعية المعاصرة**، ص ٦١ ـ ٧٤.

والأدلوجـيـة) بهـذا القـدر أو ذاك، مع الأخـذ في الحسبان الاختلافات بين مجتمع وآخر. وفي كل مجتمع غير متجانس، تشترك أدلوجة الفئة المسيطرة في عمل السلطة، لكنها تمارس تأثيراً اكراهياً على الفئات الاجتماعية الأخرى، وإن «الاعتبار الوحيد للوظائف يقود إلى تجاهل هذا البعد الأساسي، وإلى جعل المقاومات ضد الهيمنات الأدلوجية والإبتكارات المتمايزة المرتبطة بهذه المقاومات، أموراً غير مفهومة»(٥٩).

وفي الواقع، يمكن البحث في الأدلوجات السياسية أن يمر في مرحلتين تفيدان من طرق «تحليل المضمون»، بوصفه «مجموعة تقنيات تستخدم لتحليل الاتصالات»(٦٠):

**إن المؤسسة السياسية تنظم العلاقات داخل فئة أو تحالف فئات متحدرة من أصول اجتماعية ترتبط بالانقسامات الاجتماعية السائدة في إطار المجتمع المحلي**

**المرحلة الأولى:** تتمثل بوصف تحليلي للخطاب السياسي، وبالأحرى لعينة منه مختارة بحسب معايير (الموضوع المدروس، الفترة الزمنية المحددة التي أنتج فيها الخطاب، المصدر أي ناطق الخطاب). ومن أجل هذا الوصف، يمكن استخدام تقنيات علم الألسنية أو تحليل «حقول الدلالة» (Analyse sémantique)، وحتى التحليل «الغرضي» (Thématique)(٦١)، بحيث يمكن الباحث أن يستخرج فئات من النصوص تتسم بالتجانس والشمولية والحصرية (عنصر من المحتوى لا ينتمي إلى فئتين مختلفتين)، ومكيَّفة مع موضوع البحث.

إن الهدف من هذه الفئات هو استدلال معارف تتعلق بمنطق الخطاب وبشروط انتاجه، وذلك بمساعدة مؤشرات قد تكون كمية (التكرارات) أو غير كمية.

**المرحلة الثانية** تعتمد على جهد الباحث أساساً لغياب التقنيات التي يمكن استعمالها في عملية كشف شروط انتاج الخطاب المدروس. إلا أن نقطة البدء في هذا المجال تتمثل غالباً بالإجابة عن الأسئلة التالية: من يتكلم؟ (الصفات المميزة للمؤسسة أو الفئة التي يُعلن الخطاب المدروس باسمها)؛ إلى من؟ (الجمهور أو الجماعة المقصود أن تصل إليها الرسالة السياسية)؛ عبر أي وسيلة؟ (وسائل نقل الخطاب)؛ أي تأثير أو فعالية للخطاب على الجمهور المعني؟ (رصد ردود الفعل: موافقة، رفض أو غير ذلك).

كما يمكن إدراج الإجابات عن هذه الأسئلة في البنية الاجتماعية ـ السياسية السائدة (ضمن منظور الحقل الأدلوجي ـ السياسي)، لكن بوصفها نتاج تطور تاريخي للمجتمع الكلي الذي قد تنتمي الدراسة إلى ظاهرة سياسية فيه، ولآلية الصراع والتنافس على السلطة داخله وإمكانات تدمير البنية نفسها. إن تحليلاً كهذا يساهم إلى حد كبير في توضيح المسافة التي تفصل بين ادعاءات الخطاب السياسي وأفعال الفئة التي تنتجه، وبينها وبين الأهداف الفعلية التي

---

(٥٩) Ansart, *Ideologies, conflits et pouvoir*, p. 210.

(٦٠) Laurence Bardin, *L'analyse de contenu* (Paris: P.U.F, 1980), p. 31.

(٦١) الـ thème وحدة معنى تستخلص من نص محلل بحسب معايير تتصل بالنظرية التي ترشد القارىء. والنص هنا ينقسم إلى افكار، إلى منطوقات وجمل تحمل دلالات (معانٍ) قابلة للعزل. هذا التحليل ينطوي على تعيين «نواة معان» (أو محاور معنى) تؤلف الخطاب ويكون حضورها أو تواتر ظهورها دلالة على شيء بالنسبة إلى الهدف التحليلي المختار. انظر: Ibid, pp. 104 - 105.

تسـعى لها هذه الفـئة، فـضلاً عن توضـيح حقـيقـة التمثيل الذي تدّعيه الفئة نـفسها. فالمسألة هنا تتجاوز اعـتبـار الخطاب السيـاسي مـجرد انعكاس لبنيـة أو وضـع اجتـماعي ما، حيث تـتعلق بمدى هذا الانعكاس وبفـعـالية الخطـاب في السيـرورة الاجـتـماعـيـة ـ السيـاسيـة بعامـة، وفي تكوين الجمـاعات وتوجـيه سلوكهـا الداخلي (بين المنتمين إليهـا) والخارجي (مع الجماعات والمؤسسات الأخرى).

دراسة

نهوند القادري عيسى (*)

# المواجهة بين التربية والإعلام في «مجتمع الاتصال»

## مقدمة

ترافقت التطورات التقنية التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين والتحولات المتسارعة التي طرأت على صعيد الاتصال مع ظهور مفاهيم جديدة مستوحاة من المدرسة الكندية القائلة بمبدأ «الحتمية التقنية»[١]. وقد عملت وسائل الاعلام على تعميمها في جميع أنحاء العالم، فاستعاد تعبير «القرية الكونية» مثلاً، أو «القرية الشاملة»، الذي أطلقه ماك لوهان في الستينات مجده من جديد، وتم من خلاله إيهام الشعوب، وخصوصاً في بلدان الجنوب، بأن الأخذ في هذه التقنيات سوف يوفر لها فرصة العيش في هذه القرية والدخول في هذا العصر، وسوف يتسنى لها المشاركة في الإعلام والاستعلام عن كل ما يحصل وبسرعة فائقة. وهذا ما سيساهم في حل الكثير من مشاكلها!

ظهر كذلك مفهوم جديد آخر هو «مفهوم الإتصال» الذي تجاوز مفهوم الإعلام وكاد يلغيه، وأخذت تتبلور حوله ايديولوجيا جديدة هي «ايديولوجيا الاتصال»[٢] قُدمَت على أنها بديل للايديولوجيات السياسية التي فشلت في حل مشاكل الإنسانية وتسببت في كثير من الحروب. وقيل عنها إنها ايديولوجيا من دون ضحايا، إنما ليست من دون أعداء. فأعداؤها يتجسدون في الفوضى وعدم التنظيم وفي القصور الحراري (Entropie)[٣].

هذه الايديولوجيا تروّج لمشروع بناء مجتمع طوباوي جديد متمركز حول وسائل الإتصال، وتؤدي الآلات فيه، ولا سيما آلات الاتصال، دوراً حاسماً، وتعمل على إيجاد تعريف جديد للإنسان الحديث (إنسان Weiner)[٤] الذي طرأت على عملية تكوّن مداركه متغيرات جوهرية:

فبعدما كانت المجموعات العضوية (العائلة مثلاً) تؤدي دوراً أساسياً في عملية تكوين مدارك الفرد في

---

(*) أستاذة مساعدة في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية.

(١) Marshall Mc Luhan, *Pour comprendre les médias*, traduit de l'anglais par Jean Paré (Paris: Seuil, 1968).

(٢) Jean Marie Charon, *L'etat des médias* (Paris : la decouverte, 1991), pp. 243 - 247.

(٣) القصور الحراري هو حالة من الفوضى القصوى وهو في الوقت نفسه نوع من التشابه البعيد، حين تكون الأجزاء متشابهة لا يوجد تبادل بينها، أي يوجد قصور. انظر: Jaques Ellul, *L'illusion politique* (Paris: Laffont, 1965), p. 293

(٤) في كل نظام منعزل يزداد القصور الحراري تلقائياً ويتناقص الإعلام. القصور مقياس للفوضى والإعلام مقياس للنظام. انظر: Ibid. p. 292.

المرحلة الأولى، أُضيفَ إليها في المرحلة الثانية مجموعات العمل ومجموعة النظراء الذين يحكمهم هاجس التشابه في ما بينهم، الذي عززته وسائل الإعلام، لنصل في المرحلة الثالثة إلى «الفرد المتصل» الذي يستمد قوته ليس من ذاته فقط إنما من مقدرته كذلك على معالجة وتحليل وجمع المعلومات التي هو بحاجة إليها لكي يتأقلم مع هذا المجتمع.

وبهذا، فإن الاعتقاد بوجود اللاوعي الذي يحكم بجزء منه عملية تكوُّن مدارك الفرد، أخذ يميل لمصلحة الاعتقاد بثقافة «الفرد المتصل». واقترنت الفردانية بوسائل الإعلام بشكل لا مثيل له، إلى درجة أن الناس أصبحوا يرون العالم من خلال وسائل الاعلام. وما دعّم هذا الاعتقاد ظهور نظرية «حلقة السكوت الحلزونية» (Spirale du Silence) التي تكلمت عليها نويل نيومان (Noèlle Neumann)[٥] والتي يخاف الناس بموجبها العزلة الاجتماعية ويتجنبونها قدر الإمكان، لذلك تراهم يعبرون عن الآراء المجمع عليها من قبل الأكثرية، ويتحاشون الآراء التي يشعرون أنها غير مألوفة. وهذا ما يؤدي إلى تعزيز رأي الأكثرية وتهميش رأي الأقلية، وبالتالي إلى حلقة السكوت هذه، المسؤولة عن وجودها وسائل الاعلام التي تضع تحت الأضواء ما تحسبه مهماً في نظرها.

إن المناقشات النظرية التي أثارتها هذه المفاهيم الجديدة المستوحاة من رؤى ماك لوهان قادت الباحثين في الإتصال إلى الأخذ في الحسبان الآثار الثقافية على المدى الطويل للابتكارات التقنية في مادة الاتصال، وكذلك إلى اعتبار أن المتغيرات التقنية والثقافية لا يمكن شرحها دون العودة إلى العلاقة التي تربطها بالإطار الاجتماعي الذي تندرج فيه.

لكن مهما قيل عن الاتصال وأهمية الاتصال، ومهما أُعطيت هذه الوسائل من قوة ومن هالة، فهي لا يمكنها، في أي مجتمع كان، أن تحتكر عملية تكوين مدارك الفرد وحدها، فهي تتقاسمها مع شركاء كثر، بدءاً بالعائلة وأماكن العبادة، مروراً بالمدارس والجمعيات والأحزاب والمؤسسات، وانتهاء بالرفاق ومجموعات العمل... الخ. والشركاء جميعاً يتنافسون على القيام بهذه العملية. إنما هذا لا يعني أنهم يقفون جميعاً على قدم المساواة. بل هناك، لظروف معينة وفي فترات معينة، من يتفوق على الآخرين، كتقدم التلفزيون على العائلة مثلاً في المجتمعات الصناعية حيث كان جاهزاً لملء الفراغ الحاصل نتيجة تفكك معين في بنيتها. وها هو الآن يتأهب لملء الفراغ الناجم عن إخفاق المدرسة في القيام بدورها كاملاً. والدليل على ذلك أن العلاقات بين العائلة ووسائل الاعلام، وخصوصاً التلفزيون، يشوبها الكثير من الشكوك المتبادلة. وقد رأى بلسون (Belson)[٦] أن الاتصالات الجماهيرية أخذت قسماً كبيراً من الدور الذي كانت تقوم العائلة به، والسؤال المطروح بإلحاح الآن: ما هو أثر التلفزيون في العلاقة بين الأهل والأولاد؟

في الواقع، لم تتمكن الأبحاث التجريبية من إعطاء إجابة واحدة عن هذا التساؤل، نظراً إلى تعقيدات الموضوع وتشعباته وإلى الإختلافات الكبيرة بين خصائص العائلات داخل المجتمع الواحد.

فمن الباحثين[٧] من أظهرت تحقيقاته أن ظهور التلفزيون في العائلة أدى إلى إضعاف عملية التبادل بين أعضائها، ومنهم من أظهر أن التلفزيون قوّى التبادل داخل العائلة المنسجمة في الأصل وقوى

(٥) Judith Lazar, *Sociologie de la communication de masse* (Paris: Armand Colin, 1992), p. 148.
(٦) Francis Balle, *Médias et société* (Paris: Mont Chrestin, 1980), p. 637.
(٧) Jean Cazeneuve, *Les communications de Masse* (Paris: De Noel, 1976), p. 160.

التباعد ضمن العائلات التي هي متباعدة ومضطربة أساساً.

أما على صعيد العلاقة بين التلفزيون والمدرسة فهي علاقة تنافس ومواجهة، وكل منهما يحلم في إزالة الآخر، والاتهامات متبادلة بينهما: فالمدرسة تتهم التلفزيون بأنه يوهم الناس بالمعرفة، علماً أنه يقدم إليهم نتفاً من المعرفة، أو معرفة الفتات، بحسب تعبير بورشر (Porcher)(٨)، ويعزز لديهم المفاهيم الجاهزة والأفكار الخاطئة والأحكام المسبقة عن الكثير من القضايا والكثير من الشعوب، ويمدهم بثقافة فسيفسائية ناقلة لحضارة الاستهلاك. ويجيب التلفزيون متهماً المدرسة بالانغلاق والتحجر والعيش خارج الحياة وعرقلة عملية التطور.

لكن هذه الاتهامات والشكوك المتبادلة لا تنفي أن لكل من هذه المؤسسات الاجتماعية مزايا خاصة، وان كل واحدة منها تستجيب لأهداف محددة من قبل المجتمع، إذ إن توزيع الأدوار والمهمات في ما بينها يبدو أمراً ضرورياً في المجتمعات المتوازنة، لأن السياسة التربوية والسياسة الإعلامية في نهاية المطاف تُعَدان من مقومات سياسة البلد العامة.

نخلص من هذا الاستنتاج إلى طرح الإشكالية التالية:

أين موقع الطفل بين وسائل الإعلام، وبخاصة التلفزيون، وبين التربية في ظل الأوضاع التربوية والإعلامية الراهنة؟ وما هو انعكاس هذه المواجهة بين الإعلام والتربية على مجتمعنا الذي هو جزء من المجتمعات التي لا تملك سياسة تربوية واضحة المعالم والأهداف وليس في إمكانها وضع سياسة إعلامية محددة في ظل المتغيرات المتسارعة على صعيد الإعلام في العالم، إذ لا يمكننا أن نحلل العلاقة بين التربية والاعلام في أي بلد بمعزل عن الإطار العالمي الذي تعمل وسائل الاعلام فيه؟

إن معالجة هذه الإشكالية تستدعي توصيفاً للواقع التربوي من جهة، وللواقع الإعلامي من جهة ثانية، لتتم في ما بعد محاولة تلمس موقع الطفل بين هاتين العمليتين، مع الإشارة إلى أن الدراسات الميدانية، وخصوصاً في ما يتعلق بالشق الثاني، أي بالعلاقة بين الاعلام والطفل، هي شبه غائبة. والموجود النادر منها نجده غارقاً في العموميات معزولاً عن الإطار الذي يعيش فيه الطفل والإطار الذي يعمل فيه الإعلام. فضلاً عن غياب الدراسات التي تتناول حدود التلاقي بين الاعلام والتربية، وحدود التباعد، وموقع الطفل بينهما وموقف الأهل من ذلك كله... الخ.

**إن التربية هي عملية اتصال بين طرفين تتوسطهما الرغبة في تلقي المعرفة لتسهيل الانخراط في الحياة الاجتماعية ولضبط هذه الحياة**

## أولاً: مظاهر الأزمة التربوية

شهد القرن العشرون ثلاثة نماذج تربوية اختلفت في ما بينها حول أمور عدة منها: لمن يجب أن تُعطَى الأهمية أولاً: لعملية الإتصال أم للرسالة التربوية؟ كيف يجب أن تُحدَّد العلاقة بين طرفي العملية: المربي والتلميذ؟ ومن سيرعى هذه العلاقة؟

ظهر النموذج الأول خلال الحرب العالمية الثانية في إثر تدهور الوظيفة التعليمية وعدم مقدرتها على

(٨) Balle, Ibid., pp. 637- 647.

تلبية الحاجات المتزايدة. وقد بُني هذا النموذج من خلال القانون وتم تقديم المعلم على أنه تجسيد له، وتحولت عملية إعطاء المعرفة إلى سلطة وامتياز تمتع بهما المعلم، وشعر التلميذ بأنه غير معني بهذه العملية القائمة على إعطاء المعرفة الشكلية، واستحالت العلاقة بينهما علاقة يسودها الخوف.

وقد ظهر النموذج الثاني، الذي بُنيَ من خلال العقد، نتيجة الاقتناع بضرورة أخذ العملية التربوية خصوصيات الأفراد في الحسبان، وبضرورة التركيز على حصول عملية الإتصال التي يجب أن تتم بشكل متكافىء ودون أي تراتبية. وهنا على المعلم أن يتخلى عن سلطته ويعد نفسه مجرد فرد من أفراد المجموعة. وقد أسفر ذلك عن ظهور التيار التربوي غير التوجيهي (non diréctif) الذي كان من رواده لاباساد (Lapassade)، ولوبروت (Labrot)، وباجه (Pages)، وروجرز (Rogers)[9].

إنما ترك الإنسان حراً في أن يتعلم ما يريد ومتى يريد انطلاقاً من خياراته الشخصية، ثم إدخاله المجتمع فجأة دونما تهيئة؛ يؤدي إلى إيجاد أناس رافضين وسلبيين. لهذا السبب رأى الكثير من التربويين أن التربية لا يمكن أن تُبنى من خلال عقد إنما يجب العمل على بنائها من خلال مؤسسة، وأوضح لاباساد، أن المؤسسة هي نمط من المعايير التي تكوِّن هيكلية المجموعة الاجتماعية وتنظم لها حياتها وتحدد لها وظيفتها.

ظهر النموذج الثالث إذاً، الذي بُنيَ من خلال المؤسسة، بعدما اقتنع التربويون بعدم جدوى العملية التربوية ذات الطابع التعاقدي. إنما هذا لا يعني أن المؤسسة التي نظمت العملية التربوية كانت خالية من الأخطاء، بل حملت الكثير منها بسبب التراتبية والبيروقراطية. وهذا ما حدّ من عمليات التبادل والاتصال. لذلك وجه علماء الاجتماع التربويون انتقادات كثيرة إلى هذه الأنظمة التربوية محاولين نزع الهالة التي أعطيت لمسألة ديمقراطية التعليم. وذلك من خلال إيضاحهم أن المعلم، لأنه موجود داخل بنية مؤسساتية (برامج، دروس، امتحانات... الخ) بوعي أو لا وعي، يعمل دائماً لتلميذ مثالي، أي كيف يجب أن يكون وليس ما هو كائن.

ورداً على سؤال لماذا لا يستجيب الطلاب لأساتذتهم أجاب بورديو (Bourdieu) وباسرون (Passeron)[10]: لأنه لا يتم النظر إليهم على أنهم كائنات حسية آتيه من وسط اجتماعي معين. إضافة إلى أن المعلم يرى أن الرسالة التي يوجهها للتلامذة شاملة ويأخذ فيها الجميع ويستوعبونها على المستوى نفسه، بغض النظر عن الاختلافات الفردية والفروقات الاجتماعية في ما بينهم.

إن التربية على اختلاف النماذج التي عرفتها هي عملية اتصال بين طرفين تتوسطهما الرغبة في تلقي المعرفة لتسهيل الانخراط في الحياة الاجتماعية من جهة، وفي اعطائها ضبطاً لهذه الحياة من جهة ثانية. هذه العملية التي تبدو ظاهرياً أنها مكونة من طرفين، المربي والتلميذ، يخترقها في الواقع الكثير من الحقول التي إما أن تشوش عليها وتعرقل مهمتها أو أن تسهِّل عملها وتسرِّعه.

وكل طرف من طرفي العملية الاتصالية هو مُرسِل ومتلقٍ في آن معاً، إذ إن كلاً منهما يتصرف

---

(٩) انظر: Gilbert Dumas, "Modèles socio - historiques de la communication pédagogique," in: *Systèmes partiels de la communication*, Publication de la maison des sciences de l'homme Bordeau sous la direction de Robert Escarpit et Charles Bovazis (Paris: Mouton, 1972), pp. 105 - 121.

(١٠) Ibid.

بما يقول ليس على الصعيد الواعي فقط، إنما على الصعيد اللاواعي كذلك، وتبعاً لدرجة النضج العاطفي والفكري ودرجة الإنفعال والسيطرة على النفس، وتبعاً للأنماط الفكرية الجاهزة التي يحملها والموقع الاجتماعي الذي ينتهي إليه... الخ.

إذاً هي ليست حقلاً مقفلاً معزولاً عن المجتمع، بل إنها بنية قانونية سياسية تعكس البنى الاجتماعية الموجودة، وهي التي تحدد للمربي دوره ووظيفته وتعطيه الحق في القيام بهذه العملية. أي ان العملية التربوية تتطلب توسطاً من قبل مؤسسة تحدد لها شكلها ووظيفتها وموقعها وتشرّعها في الوقت نفسه.

نخلص من هذا العرض السريع إلى أن التربية هي عملية اتصالية غير مجانية، أبعادها متعددة ومتداخلة مع جميع قطاعات المجتمع. وأي تغيير يصيب هذه القطاعات لا بد من أن يشملها، وأي أزمة لا بد من أن تنعكس عليها. والدليل على ذلك أن أزمات البطالة التي تصيب معظم البلدان نجد تفسيراً لها، في أكثر الأحيان، في الإنفصال بين التعليم وسوق العمل. والشكوى في البلدان المتطورة تتلخص في أن التربية أصابها الجمود ولم تتوصل إلى ترسيخ مهارات في الممارسات الثقافية لدى الطلاب. فمعظمهم لا يقرأ أو يقرأ بطريقة سيئة ولا يفيد مما يقرأ. ويكون الرد بطرح السؤال بشكل آخر: كيف يمكن المدرسة أن تشجع القراءة في مجتمع فقد الكتاب جاذبيته ولم يعد الناس يقرأون كما في السابق، مجتمع حيث ٧٥ في المئة من الأولاد بين السابعة والثالثة عشرة يمضون نحو ١٠٠٠ ساعة أمام الشاشة سنوياً مقابل تمضية ٨٠٠ ساعة في الصف، وحيث إن ٢٥ في المئة من الفرنسيين لا يقرأون أي كتاب في السنة(١١).

والسبب كما يحدده رامونيه (Ramonet)(١٢) انه في المجتمع الحديث، مجتمع الاتصال والإعلام، تميل التقنيات والمعلوماتية والمصانع الثقافية إلى السيطرة على البنى الاجتماعية والاقتصادية. وبما أن الاتصال والنشر الثقافي يتمان بوساطة آلات لا تستدعي القراءة (التلفون، الديسك، الفيديو، التلفزيون، الراديو... الخ) فإن المنتصر هو الصوت والصورة اللذان يشجعان لدى الفرد عملية التسجيل السلبي، ومن أجل ذلك تسود لدى المنتمين إلى وسط عائلي غير متيقظ الأميةُ التي هي الخطوة الأولى نحو الهامشية المدرسية الثقافية ثم نحو الأزمات الاجتماعية.

فمع وفرة الوسائل السمعية والبصرية ظهر جيل جديد من المبعدين جانباً، المنتشين من التسلية، المجردين من الأدوات الثقافية الأساسية، الذين يتأملون من بعيد المجتمع الذي قام بتسليتهم وتركهم لجهلهم وعدم كفاءتهم.

إذاً تواجه التربية حالياً مخاطر عديدة ناجمة عن كونها يُنظَر إليها على أنها مؤسسة مترهلة ثقيلة، بطيئة الخطى غير قادرة على الحركة السريعة، وعلى مواكبة المتغيرات التقنية الحاصلة على صعيد الاتصال والإعلام والمعلوماتية. هذه المؤسسة التي أوكلت مهمة إدارتها إلى القطاع العام في معظم الدول أصبحت الآن لا تلبي متطلبات شركات الإعلام والإعلان والإتصال والمعلوماتية والأعمال الخاصة، فأصبحت تُرمى بالاخفاق، وأصبح الأولاد يعدُّون أنفسهم غير معنيين بالمعلومات التي تمدهم إياها المدرسة، وينظرون إلى أهلهم على أنهم من مخلفات العصر السالف. باختصار، إنها مخاطر ناجمة عما يسمى «التربية الموازية» الآتية من وسائل الإعلام،

(١١) Ignacio Ramonet, "La communication victime des marchands," *Le Monde diplomatique* (Paris: La découverte, 1989), pp. 217 - 218.

(١٢) Ibid.

وبخـاصة الراديو والتلفـزيون، التي تكاد تحل مـحل التربية الفعلية التي تواجـة مأزقاً تحاول الخروج منه من خلال البـحث عن الإجابة عن التـساؤلات التـالية: كيف يجب أن تُعِد نفسها للإجابة عـن التحدي الآتي من وسائل الإعلام؟ كـيف تتأقلم مع المتغـيرات؟ كيف يجب إعداد المعلم ليـحسن التعامل مع أناس مـتحولين ساهم الصوت والصورة في تعويدهم الراحة في أخذ المعلومـات وأغراهم التـلفزيون بتـسليـتهم وجـذبهم نحوه؟ كيف يجب تطوير البرامج والمناهج لـتستجيب لحاجات المجـتمع كي لا يصبح التلفزيون مـدرستهم الفعليـة؟ هل يجب العمل على رفع مسـتوى الأولاد أم الانجراف مع أهوائهم وميولهم ورغباتهم؟

هذه المخـاطر سوف تزداد وضـوحـاً لدى تناولنا الواقع الاعـلامي الراهن وكـشف مـحاولاته الجـادة لوضع التربيـة في خدمة أهـدافه وبالتالي في خـدمة أهداف من يقـف وراءه من أهداف اقــتـصــادية إلى أهداف ايديولوجية وثقافية.

## ثانياً: الإعلام والمتغيرات العالمية

الإعلام هو عـملية اتصـالية غيـر مجانـية، مكونة ظاهرياً من طرفين: مُرسِل ومـتلقٍ. إنما في الواقع كل طرف هو مـرسِل ومتلقٍ في آن مـعاً، لأن الاتصـال لا يعني إرسال الكلمات والصـور ولا يتوقف عند حدود التـقنية فـقط، فـالأساس والمـهم هو في داخلنا وفي ذاكرتنا وذكـائنا. أي في سكوت كل واحد منـا تكتمل عمليـة الاتصال[١٣]. وهـذه العمليـة لا يمكن أن تكون آنيـة لأن إعطاء شـكل للرسـالة مـن قـبـل المرسِل وتفكيكهـا من قبـل المتلقي يتطلبـان وقتـاً. وعمليـات التـرميز والـتفكيك هذه لا تحـصل بشكل آلي ولا تتم في فراغ، إنما داخل بنية اجـتماعية، تطبعهـا بطابعها الخاص وتضـفي عليهـا ميـزاتها الخاصـة. ومن هنا تدخل فيها عـمليات التمايز والتباعـد في المعرفة التي تكلم عليـهـا تكنور (Tichenor)[١٤] والتي بموجـبهـا تكتـسب الفـئات المنـتمـيـة إلى أوساط اجـتـمـاعيـة واقتـصادية عـالية إعلامـاً أوسع وأسرع من الفـئات المنتمية إلى أوساط اجتماعية متواضعة.

فعملية الاخـتيار الفائق (Hyperchoix) التي تكلم عليـهـا توفلر (Toffler)[١٥] ليـست في مـتناول كل الناس، وحدها الفـئة التي لديها إمكانات مادية عـالية يمكنهـا أن تنتـسب إلـى دائرة الإعـلام المدفـوع ثمنه (Payer pour voir) ويمكنها أن تخـتـار ما تشـعر هي أنها بحـاجة إليه. في حين أن بقيـة الفئات سيـسكنها وهم الاختـيار، أي يمكنها أن تخـتـار من ضمن كمـية هائلة اختيرت لها مسبقاً.

وكما سـاهمت الأحداث التاريخـية المهمة في دفع تقنيـات الاتصــال والاعـلام إلى الأمام فـإن الاعـلام استجاب بدينامـية ومرونة كبرى للمتـغيرات الكبرى التي شـهدها العـالم على الصـعـيدين الاقـتصـادي والاجتماعـي، وعمل على تسريع عمليات التغـيير في قطاعات كـثيرة. والأمـثلة على ذلك عديدة، فقـد عمل الاعلام في البداية على الحد من سلطة العائلة تسهيلاً للمرور إلى المرحلة الـصناعية. ثم عـمل على الحد من سلطة المدرسة وصولاً إلى المرحلة مـا بعد الصناعية. والآن فهـو يعمل على الحـد من سلطة الدولة والقطاع العـام وصـولاً إلى الخـصخـصـة التي تسـعى لهـا الشركـات العابرة للقارات في كل الدول، وخصـوصاً بعـد انهيار المـعسكر الاشـتراكي وزوال مقـولة دول

(١٣) Henri Pigeat, *Le nouveau désordre mondial de l'information* (Paris: Hachette, 1987), p. 187.

(١٤) Lazar, *Sociologie de la communication de masse*, p. 148.

(١٥) انظر: Balle, *Médias et société*.

عدم الانحياز. إنها تسعى لإنشاء نظام إعلامي جديد خال من الواجبات الدولية ومن الضغوطات الحكومية، فلا أحد يعارض مردوخ (Murdoch)[١٦] شراء محطات تلفزة آسيوية ولا هرسان (Hersant) شراء الصحافة البولونية ولا برتلسمان (Bertels-man) شراء الصحافة الهنغارية... الخ.

ويرى انزنسبرغر (Enzensberger)[١٧] أن الجدل حول هذا النظام وحول مدى توازنه وعدالته عقيم في عالم تزدهر فيه «الأمية الثانوية» (Analphabète sec-ondaire) التي تتلخص في ما يلي: فقدان الذاكرة يخفف الألم، قلة العناد تسهل الأمور... عدم التركيز والجهل وعدم الفهم هي حسنات... هذه الأمية هي نتاج مرحلة جديدة من التصنيع، مرحلة لم تعد الأولوية فيها هي مسألة تدريب العمال وتأهيلهم للعمل في القطاعات الإنتاجية المختلفة... إنما الأولوية هي لسبل بيع المنتوجات الفائضة... إنها مسألة الحصول على مستهلكين مميزين. فالعمال الذين تدربوا وتثقفوا سابقاً أصبحوا قيوداً يجب العمل على التخلص من وعيهم بسرعة وقدر الإمكان. والتلفزيون هو الوسيلة المناسبة لإشاعة هذا النوع من الأمية، وهو لكي يتمكن من القيام بمهمته يجب على التقنيات الجديدة أن تعمل على تحويل الكثير من الأنشطة التربوية واستغلالها لمصلحته. وهذا لا يتم إلا بالعمل على إضعاف سلطة الدولة، أي سلطة القطاع العام والأخذ في الخصخصة وجعلها كلمة السر العالمية.

تقع على عاتق الإعلام الحديث إذاً مهمة توضيب ثقافية للناس كي يلتصقوا أكثر فأكثر بقيم المجتمع الاستهلاكي، لأن زيادة الرواتب وخفض ساعات العمل أحدثا تغييراً نوعياً في حياة الناس، إذ أصبح لديهم الوقت الكافي الذي يمكن استغلاله لمصلحة الاستهلاك. وهذا الوقت تضاهي أهميته أهمية وقت الإنتاج بالنسبة إلى المصانع. لذلك عمل اختصاصيو الإعلان على استغلال الطرائق والحيل النفسية لتحويل فكر المستهلك النقدي نحو شخصه هو وأبعدوه من السلعة التي تم تصويرها على أنها يمكنها أن تحل مشاكله، وحولوا خصائصها إلى خصائص إنسانية، إلى درجة ايهام الناس أنهم بشراء سلعة معينة يشترون الإحترام والصحة والجمال والأمل... الخ[١٨].

وبرعت الإعلانات في أداء المهمة، إلى درجة أنها التفت على ما سُمِّي «ثقافة الانشقاق»[١٩]، فأصبح أسلوب الحياة الجديد للشباب مدراً للربح، ومهرجانات الروك والاسطوانات والبدع الجديدة في الملبس والغذاء جميعها أصبحت مجالاً خصباً للمشاريع، وبات التحرر بحد ذاته سلعة تباع.

والإعلانات لم توجه إلى الأسواق المحلية فقط إنما توسعت نحو الخارج من خلال الشركات العابرة للقارات التي عملت على تمرير إعلانات موحدة منمّطة وضع القاعدة النظرية لها لفيت (Levitt)[٢٠]، إنطلاقاً من مبدأ أن حاجات الإنسان ورغباته متشابهة في كل الأمكنة.

---

(١٦) مردوخ استرالي أميركي وبرتلسمان الماني وهرسان فرنسي وجميعهم يملكون مجموعات إعلامية كبرى. انظر:
Bernard Guillou, *Les Strategies multimédias de groupes de communication* (Paris: La documentation Française, 1985).

(١٧) Jaques Decornay, "Aux ordres du nord," *Le Monde Diplomatique* (Mai 1991), pp. 12 - 13.

(١٨) Martin Michèle, *Communications et médias de masse,* culture domination et opposition (Quebec: Presse de l'universite de Quebec, 1991), p. 315.

(١٩) Herbert Shiller, The Mind Managers (Boston: Beacon press, 1974).
وشيللر، المتلاعبون بالعقول، تعريب عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ١٩٨.

(٢٠) Alvin Toffler, *Les nouveaux pouvoirs*, (Paris : Ed. Fayard, 1991), p. 396.

لكن سرعان ما كشفت الأزمات الاقتصادية مواطن الخلل في نظرية لفيت وخصوصاً بعد ظهور منافسين أقوياء للمنتوجات الأميركية، وأصبحت الحاجة ملحة إلى أخذ خصوصيات الأسواق العالمية في الحسبان. ولم يعد من الجائز النظر إليها جميعاً على المستوى نفسه بوصفها أسواقاً جماهيرية، إنما يجب التسليم بوجود أسواق سابقة على المرحلة الجماهيرية وثانية جماهيرية وثالثة تخطت هذه المرحلة لتصبح قطاعية، أي متخصصة في قطاعات محددة وإن تكن ذات مستويات عالية.

هذه المنافسة جعلت هامش الربح لدى التلفزيون التجاري الجماهيري ضئيلاً بسبب التنافس المحموم على الإعلانات وارتفاع كلفة البرامج[٢١]، الأمر الذي جعله يعيد النظر في تركيبته من جديد، فراح يتحول من مصنع أحلام إلى استديو للأفلام المرعبة أو إلى تلفزيون مختص في ناحية معينة (موسيقى، رياضة... الخ).

إن إعادة النظر في هذه التركيبة أملتها ظروف انتقال الإعلام من الموجة الثانية المقترنة بالمرحلة الصناعية إلى الموجة الثالثة المقترنة بالمرحلة ما بعد الصناعية. وقد عملت هذه التركيبة الجديدة على تقطيع الأسواق الجماهيرية لتسهّل عملية دخولها العولمة بسرعة أكثر، ولإضفاء طابع الشمولية عليها بشكل أكبر.

وعلى عكس إعلام الموجة الثانية التي كانت وسائل الاعلام فيها تعمل كل واحدة بمعزل عن الأخرى، أصبحت في الموجة الثالثة مترابطة في ما بينها، تتبادل المعطيات والمعلومات والصور والرموز. هذا الترابط والتداخل حوّل الوسائل الإعلامية، في نظر توفلر[٢٢]، إلى منظومة متحدة مع العالمية تقلل من أثر الوسيلة الواحدة المنفردة، إنما تعطي مجموع النظام سلطة متزايدة تنعكس على الكرة الأرضية ككل.

**إن تحول أنظمة الاتصال إلى أنظمة عالمية سرّع الدفق التجاري للمنتوجات الثقافية بين مختلف دول العالم، فكان ذلك صدمة للمجتمعات غير المهيأة لهذه الثورة في عالم الاتصالات**

وبسبب التداخل الحاصل بين وسائل الإعلام والتطورات التقنية على صعيد المعلوماتية والاتصالات البعيدة، أصبحت السياسة الإعلامية لبلد ما تعني جميع البلدان، لأنه للوصول إلى العولمة وتحقيق الشمولية يجب القيام بتفكيك البنى القديمة وإعادة تركيب أخرى جديدة تتناسب مع المرحلة الراهنة. بمعنى آخر، على الدولة كدولة أن تضعف لتتمكن من الحركة، ولتضعف يجب التخلص من القطاع العام والبدء بالخصخصة.

والشمولية بمفهومها الجديد وكما توقعها توفلر[٢٣] تختلف عن نظرية لفيت، فهي لا تعني أبداً التجانس ولا تعني حرفياً «القرية الكونية» إنما توقع توفلر تكاثراً وتنوعاً من القرى التي سوف تسعى للحفاظ على هويتها الثقافية والعرقية والإثنية.

(٢١) مثلاً كلفة الحلقة الواحدة من البرنامج الاميركي «كوسبي شو» تبلغ نحو ٢٠٠ الف دولار.
انظر: Ibid., p. 396.
(٢٢) Ibid., p. 376 - 396.
(٢٣) Ibid.

باختصار، إن الآلية التي كانت تحكم اقتصاديات إعلام الموجة الثانية تغيرت. فبعدما كانت وسائل الإعلام مرتبطة إما بالسلطات السياسية وإما بالمعلنين الذين كانت تبيعهم الجمهور بالجملة، تم الانتقال مع إعلام الموجة الثالثة إلى تجارة المفرّق أو إلى تجارة القطاعات (séries) مباشرة، وذلك حين بدأ الكابل بتجزئة الجمهور وتبعه الفيديو ثم البرامج المباشرة من الأقمار الصناعية. وانعكس ذلك على محتوى هذه الوسائل، فأُزيلت الحدود القديمة التي كانت قائمة بين صناعة المشهد والسياسة، وبين الفراغ والعمل، وبين الأخبار والمنوعات وبين الاعلام والدعاية. أي ان المفاهيم والأخلاقيات الإعلامية التي رافقت إعلام الموجة الثانية لم تعد تنسجم مع إعلام الموجة الثالثة، وأصبحت التقنيات تعمل في فراغ أخلاقي. من أجل ذلك فاقت الإثارة المبتذلة الإعلام الجدي، والجزئي تفوق على الترابط، ونتج من ذلك فقدان الحس التاريخي والإنسلاخ عن البيئة، وتحوّل الإعلام إلى عبارة عن (Videoclip) عالمي لا داعي إلى أن نبذل جهداً لكي نفهم ونرى.

في هذه المرحلة نجحت الإعلانات في امتصاص وظيفة الدعاية[٢٤] وفي الوصول إلى القضايا الإنسانية[٢٥]. وأصبحت برامج الأطفال أحد أشكال الثقافة المعدّة للتصدير. وللالتفاف على التربية وعلى الثقافة جرت محاولات لتغيير الأنظمة التربوية من الداخل. وحصل صراع بين الدول حول ما سمّي سياسة «الفضاء المفتوح».

## ثالثاً: محاولة تغيير النظام التربوي من الداخل

إن المرحلة ما بعد الصناعية التي وصفها توفلر بالاقتصاد «السوبر رمزي»[٢٦] القائم على القوة والغنى والمعرفة، هذا الاقتصاد في رأيه لا يمكن أن يعمل دون بنية تحتية الكترونية (حاسوب، اتصالات بعيدة، وسائل إعلام متطورة)، ومن هنا تنبع أهمية التحالف بين المفكرين والعلماء والممولين حيث تقتضي مصلحتهم تفجير النظام التربوي من الداخل لتسريع عملية إيصال مجموع الناس إلى الحواسيب والوسائل الإعلامية الجديدة، لذلك لا يمكن تجاهل العلاقة بين النظام التربوي والنظام الإعلامي، فالتربية أولوية ليس على صعيد الأهل والمعلمين فقط إنما هي أولوية كذلك لكثير من القطاعات الاقتصادية في المجتمع والكثير من الشركات العابرة للقارات. والأمثلة على ذلك كثيرة منها مشروع «أديسون» لكريستوفر ويتل[٢٧] الذي يقول بضرورة إعادة صنع المدرسة والذي يفرض نفسه نموذجاً للمدرسة الأميركية. وهو يلحظ بناء ٢٠٠ مدرسة في السنوات الأربع المقبلة بكلفة مليارين ونصف المليار دولار، ووسائل التعليم الأساسية فيها هي الحاسوب والتلفزيون؛ والأهل مدعوون إلى المشاركة فيها تطوعاً ساعتين في الأسبوع.

**كيف يمكن المدرسة أن تشجع القراءة في مجتمع فقد الكتاب جاذبيته ولم يعد الناس يقرأون كما في السابق**

لقد أثار هذا المشروع جدلاً واسعاً واتُّهم ويتل بالسعي للكسب المادي تحت ستار التربية. وتتساءل

(٢٤) Ph. Breton et S. Proulx, *L'explosion de la communication* (Boreal, Paris, Montréal: la Découverte, 1989), pp. 117 - 118.

(٢٥) أهم مثال على ذلك إعلانات شركة بنتون الشهيرة حول السيدا وحرب البوسنة والراهبة وغيرها...

(٢٦) Toffler, *Les nouveaux pouvoirs*.

(٢٧) النهار، ٢٥/١١/١٩٩٣ (ملحق خاص بالتربية).

مجلة *The Nation* الأميركية: إذا نجح ويتل في تنفيذ مشروعه كيف سيكون مستقبل التربية في الولايات المتحدة... فهي لن تعود حقاً مكتسباً بل سلعة استهلاكية أو حتى مجموعة من السلع.

إضافة إلى أن بعض اختصاصيي التربية لا يحبذون أفكار ويتل ويتهمونه بإفساد ملايين الأطفال الأبرياء بمحطته التلفزيونية «شانل وان». فمنذ بضع سنوات عقد ويتل صفقة مع مدارس عدة في مقابل تزويدها تجهيزات الكترونية على تلامذتها مشاهدة ١٢ دقيقة من برامج «شانل وان» يومياً إضافة إلى دقيقتين من الإعلانات.

ومن الأمثلة الأخرى الأعمال التطبيقية التي تقدمها شركة «انتريت»(٢٨) في التعليم والتي يمكنها حقاً أن تهز عالم التربية، إذ إن الاتصال بوساطة الـ «انتريت» كان بمثابة ثورة بالنسبة إلى الأساتذة أكثر منه بالنسبة إلى التلامذة. فهم يتبادلون الحيل التربوية لإيصال الموضوعات البالغة الصعوبة إلى التلامذة ويماشون تطور المعلومات وتغيرها يومياً، ويوثقون علاقاتهم بزملائهم في كل مكان من العالم تقريباً.

ولا ننسى مبادرة نائب الرئيس الأميركي آل غور التي تهدف إلى تحديث منظومة الشبكات المعلوماتية القائمة في الولايات المتحدة، والتي تمثل شبكة «انتريت» عمودها الفقري، وذلك لتمكين جميع المواطنين من الإفادة من جملة الخدمات، بدءاً بالدراسة دون الحاجة إلى الانتقال من المنزل وصولاً إلى التطبيب من بعد والترفيه والاستعلام الآنيين. إن اتجاهات التطوير التقنية تسير نحو دمج ٣ أجهزة هي اليوم في متناول المواطن: الهاتف والتلفزيون والحاسوب. وذلك للوصول إلى واقع يتخطى فيه هذا المواطن دوره كمشاهد لتدفق البرامج والمعلومات ويرتقي إلى آخر متفاعل معها ومشترك فيها.

إنما لا بد من الإشارة إلى أن شبكة «انتريت» اليوم لا تشمل إلا فئة ضئيلة جداً من الجمهور الأميركي ويغلب عليها القطاع الجامعي وملحقاته من مؤسسات الأبحاث. غير أن أوجه الإفادة السياسية من الشبكات المعلوماتية قد تحققت على الصعيد المحلي، إذ لجأ إليها بعض الجهات السياسية ليضاعف وزنه الانتخابي، وكذلك انضم البيت الأبيض إلى هذا الميدان، فضلاً عن القطاع الخاص، كشركتي «بل اتلانتيك» و«تي سي أي».

أما على الصعيد الدولي، فوحدها الدول المقتدرة مادياً ستشترك في هذه الشبكة (الكويت مثلاً هي البلد العربي الوحيد المتصل بهذه الشبكة)(٢٩).

في الواقع إن شركة «انتريت»، على الرغم من نشأتها المرتبطة بالأجهزة العسكرية الأميركية، استحالت محفلاً لا للحركات السياسية وحسب، بل لجمهرة من الأنشطة التي لم يحسم بعد أمر مشروعيتها، والتي تتجاوز القوانين الصريحة، منها مثلاً التجوال غير المصرح عنه عبر الشبكة واقتحام الحواسيب الخاصة فيها وبث البرامج الطفيلية التي تنهك هذه الحواسيب وتكبلها.

لذلك، على الرغم من الترحيب الذي لاقته مبادرة آل غور فإن بعض الأصوات بدأ يُسمع داعياً إلى التروي ويراوح في تعليقه بين النظري والعملي.

فعلى الصعيد النظري علق مايكم هايم، الذي يحظى بلقب فيلسوف الميدان المعلوماتي، على التركيز على المعلومات بدلاً من العلم، الذي يصاحب تبني

---

(٢٨) إيزابيل غرول، ملحق النهار، ٢٥/١١/١٩٩٣.
(٢٩) الحياة، ٤/٦/١٩٩٣.

التقنيات الحاسوبية قائلاً: «إن الرغبة الجامحة في جمع المعلومات تستأصل مقدرتنا على تيقن المعنى، فيبدو الذهن منشغلاً بالبيانات، فيما الانتباه يتقلص وتجمع التفاصيل وتغيب عنا الهيئة الكاملة، ونعتاد التمسك بفتات العلم وتنساب الحكمة من أيدينا»(٣٠).

أما على الصعيد العملي، فقد لاحظ غيره أن قدرات الحواسيب قد تضاعفت مرات عدة خلال السنوات الماضية دون أن يتزامن ذلك مع تقدم مناسب في مختلف القطاعات الاجتماعية التي تستعملها كقطاعي الأعمال والتربية.

ويشير المعارضون في هذا الخصوص إلى تردي الأوضاع المادية في المدارس العامة في الولايات المتحدة، وافتقادها المنهج المتماسك، وحاجتها بالتالي إلى تذليل هذه الصعوبات الأساسية قبل الشروع بتزويدها ما يعده هؤلاء المعارضون من الكماليات(٣١).

كما يذهب البعض إلى أن الهدف الحقيقي من هذه المبادرة ربما لا يكون البنى أو الشبكات المعلوماتية نفسها، بل عملية إنشائها وحسب، لما قد تضخه من الزخم والأموال في الاقتصاد الأميركي، ولا سيما في القطاع التقني الذي يلقى منافسة حادة في الشرق الأقصى. ويجد هذا البعض في ذلك دليلاً على ارتباط حكومة كلينتون بمصالح كبار رجال الأعمال؛ ويذكر في هذا القبيل التأييد الذي خصته به أهم الشركات في منطقة «سيليكون فالي» عاصمة التقنية المعلوماتية في الولايات المتحدة، خلال حملته الانتخابية(٣٢).

ختاماً، بعدما كانت التحليلات الأولى لعمليات الاتصال تشدد على البعد الايديولوجي، فقد وجدت الآن تحليلات أخرى تفصل البعد الاقتصادي، وتحدد أنظمة وسائل الاتصال كأنظمة انتاج صناعية. وهذا ما شدد عليه هورخيمر وأدورنو (Horkheimer et Adorno)(٣٣) وغيرهما من مفكري مدرسة فرانكفورت الذين أشاروا إلى أن الثقافة الجماهيرية في القرن العشرين يتم انتاجها في ظروف تشبه انتاج مصانع سيارات فورد. وبهذا تصبح عملية الابداع الثقافي محكومة بمنطق المنفعة. وفي تحليل هؤلاء الباحثين لعلاقة انتاج الأشكال الثقافية بالظروف الاقتصادية. أشاروا إلى الثقل النهائي لمنطق الرأسمالية، وللعقلية التقنية في أنظمة انتاج المنتوجات الثقافية ونقلها، سواء أكانت منقولة بوسائل الإعلام التقليدية أم منقولة بالتقنيات الجديدة.

## رابعاً: انعكاس المواجهة بين الإعلام والتربية على البلدان المتخلفة

إن التزاوج الذي حصل في الفترة الأخيرة بين المعلوماتية ووسائل الإتصال البعيدة الكابلية ووسائل الإعلام، زعزع بنية المؤسسات التقليدية في المجتمعات الصناعية وسبب لها الكثير من الأزمات، إلى درجة انها وجدت نفسها أمام خيارين، إما الإفلاس، وإما اللحاق بالركب التقني. ولم تكن المؤسسات الثقافية والتربوية بمنأى عن هذه

---

(٣٠) الحياة، «أمريكا الغد المعلوماتي»، ١١/١٢/١٩٩٣.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) المصدر نفسه.
(٣٣) Berton et Proulx, *L'explosion de la communication*, p. 183.

المتغيرات. ومن هنا رأينا كيف أن المؤسسة التربوية منيت بالإخفاق إلى درجة أنها استحالت كبش محرقة لاخفاق المجتمع في حل أزماته. وأصبحت تتجاذبها التيارات التقليدية وتيارات الحداثة. وبالتالي أصبح الطفل حقل تجاذب بين الأهل والمدرسة من ناحية وبين وسائل الإعلام والاتصال والمعلوماتية من ناحية أخرى.

وبمجرد ظهور علامات عنف معين في سلوك الأطفال يهب أصحاب التيار التقليدي للبرهنة على أن التلفزيون هو المسؤول. ويجيبهم تيار الحداثة بالقول إن الأطفال أصبحوا عنيفين لأنهم فقدوا الإتصال بالواقع، ولأن أهلهم لا يقومون بدورهم كما يجب وأن الأسباب تعود إلى الخلافات داخل العائلة وإلى أزمات المعيشة وأزمات البطالة... الخ[٣٤].

لكن هذا الأمر لم يبق مقتصراً على البلدان الصناعية، لأن تحول أنظمة الاتصال، كما سبق وأشرنا، إلى أنظمة عالمية سرّع الدفق التجاري للمنتوجات الثقافية بين مختلف دول العالم. وكان هذا الدفق صدمة للمجتمعات غير المهيأة لهذه الثورة في عالم الاتصالات. فقد جاء في الاحصاءات[٣٥] أن البلدان العربية سوف تستهلك في العام الجاري نحو ٤٠٠ ألف ساعة من البرامج التلفزيونية، ٧٠ في المئة منها أميركية ويابانية و٢٠ في المئة فرنسية و٨ في المئة من أصول مختلفة (إيطالية وبرازيلية والمانية...). وستستهلك ٢ في المئة فقط برامج من انتاج عربي غالباً ما يكون مصرياً. وأمام هذه الإحصاءات لا بد لنا من التساؤل: في هذا القدر الضئيل من الانتاج المحلي، كيف يمكن مجتمعاً أن يحافظ على خصوصياته ويواجه تحديات العصر؟

إن أولى علامات الانفجار التلفزيوني بدأت تهز مؤسسات التلفزيون العربية الحكومية والخاصة على حد سواء، فهناك ٢٧ قناة فضائية[٣٦] سوف تزاحم محطات التلفزة المحلية في كل بلد عربي. وخطورة هذا الانفجار لا تقتصر على المنافسة إنما تتجسد في صعوبة السيطرة عليها. فبلدان المغرب العربي التي أباحت الأطباق الهوائية تشهد بث برامج تلفزيونية عابرة تنتهك القيم الاجتماعية المحلية.

أمام هذا الواقع، وأمام دخول البلدان العربية في دائرة صراع جبابرة الإعلام على أسواقها، فإن المواجهة الحاصلة في البلدان الصناعية بين التربية والإعلام ووقوع الطفل ضحية لها ستصبح مضاعفة، بل أكثر من مضاعفة، في مجتمعاتنا، لأنه لا مجال للمقابلة بين السياسات التربوية في البلدان الصناعية وبين تلك في البلدان الفقيرة. يكفي أن نأخذ عامل الامكانات المادية والعلمية والتقنية، فضلاً عن العوامل الأخرى، السياسية والثقافية وغيرها، لنعرف مقدار الهوة بين هذه البلدان. كذلك لا مجال للمقابلة بين وسائل الإعلام في هذه الدول وبين تلك في الدول الفقيرة، لا من حيث هذه الوسائل وإمكاناتها التقنية والمادية ولا من حيث محتواها ولا من حيث من يقف وراءها ولا من حيث الجمهور وسبل تعامله معها وما ينتظر منها... الخ، علماً أن هذه الوسائل هي أداة استراتيجية للدول الصناعية سواء من الناحية الايديولوجية أم من الناحية الثقافية أم الاقتصادية. لذلك يكفي أن نتبين موقف الجمهور من التلفزيون وأوجه استعماله له لنرى عمق الأزمة التي تضرب العملية التربوية في البلدان الفقيرة وتجعلها غير قادرة على مواجهة الإعلام، وبالأخص الإعلام المتدفق من الخارج.

(٣٤) انظر: "Violence à la tèle, l'impact sur les enfants," *Science et Vie*, no. 917 (Février 1994).
(٣٥) الحياة، ٢٢/٥/١٩٩٣.
(٣٦) الحياة، ٢٥/١/١٩٩٤.

## ١ ـ موقف الجمهور من التلفزيون

إذا كانت المجتمعات الصناعية التي انتجت الوسائل الإعلامية المتطورة قد مرت ردود فعل جمهورها على هذه الوسائل بمراحل ثلاث هي مرحلة الانبهار ومرحلة التعقل والرشد ثم مرحلة الاشباع[٢٧]، فإن مجتمعاتنا، التي تأخذ بوسائل ليست من انتاجها وطارئة عليها أو وافدة إليها من الخارج، لا تملك المقدرة على التحكم بها لا تقنياً ولا محتوى. وهي لا تزال إلى غاية الآن في مرحلة الانبهار.

ومن يكون منبهراً لا يتمكن من بلورة سياسة إعلامية واضحة المعالم لأنه يكون إما خائفاً هذه الوسائل مُمسكاً بها إلى آخر الحدود، أو مأخوذاً بها إلى درجة الذوبان الكلي الذي يجعلها هي تمسك به. وفي كلتا الحالتين ليس في إمكانه أخذ المسافة الضروري أخذها من هذه الوسائل. وعدم التمكن من أخذ المسافة يجعل الفوضى تدب على هذا الصعيد من كل جانب، فتستحيل العملية الإعلامية كتلة من التناقضات تضيع فيها الحدود والفواصل وحينها يصبح من الصعوبة بمكان التمييز بين الإعلام والإعلان والاتصال، بين المسموح والممنوع، وبين المشهد والسياسة، وبين المهم والثانوي، وبين الجدي والمبتذل، وبين الأصيل والحديث... الخ.

ولعل هذا هو السبب الفعلي وراء الفوضى في تعميم المفاهيم الجاهزة والأحكام الثنائية التي لا تمت إلى الواقع بصلة، وبث محتوى غريب عن الناس وعاداتهم وتقاليدهم. أي، بمعنى آخر، تتعامل مجتمعاتنا مع وسائل لا تمتلك المقدرة على التحكم فيها، فتصبح أسيرة نظام إعلامي لا تملكه.

وهذا الأمر لا يقتصر على القيمين على الإعلام والعاملين في هذه الوسائل ولا على الجمهور فقط إنما يتعداهم إلى المثقفين والنخبة وأصحاب القرار[٣٨].

هذا الانبهار المخيف بالوسائل الإعلامية الذي يلف مجتمعنا في جميع قطاعاته يجعل الإنسان يتنازل أو يتغاضى عن كثير من الأمور من أجل أن يظهر على شاشة التلفزة. إنها حمى الاتصال من خلال الشاشة تصيب الناس الذين يرون في هذه الوسائل هالة كبرى تشرِّع ما يقولونه أو ما يفعلونه، أو تسلط الضوء على كثير من القضايا فتدرجها في سلم أولوياتها. وهم بالتالي يظنونها قادرة على صنع الأحداث وعلى صنع الزعماء والقادة. لذلك جهدت جميع الجهات المتصارعة خلال الحرب اللبنانية لامتلاك وسيلة إعلامية تمارس نفوذاً معيناً من خلالها بعدما توقف نفوذها العسكري. والكثير أقدم على هذه الخطوة وهو يعلم مدى إمكاناته المادية الضئيلة واستحالة استمراريته[٣٩].

وينسحب هذا الانبهار لدى الكبار على الصغار كذلك، فيولِّد لديهم انبهاراً بكل ما يعرض أمامهم،

---

(٢٧) Balle, *Médias et société*, p. 548.

(٣٨) وإلا كيف يمكن مثلاً تفسير مشاركة الدولة اللبنانية برموزها في الحفل الذي قامت به شركات الإعلان بمناسبة اليوبيل الذهبي للاستقلال، الذي تم نقله على شاشة التلفزة اللبنانية في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ وفيه بدا الوزراء يتقدمون إلى المنصة لتوزيع الجوائز على المعلنين على موسيقى وأنغام فخر الصناعة الأميركية؟ وكيف يمكن أن نفسر مشاركة بعض رجال الدين الذين لا يكلون عن التنديد بالإعلانات عن المشروبات الروحية، من حيث لا يدرون في برنامج تلفزيوني برعاية «سكوتش ويسكي» (برنامج «الحكي بيناتنا» الذي تديره ماغي فرح على محطة MTV في لبنان) أو كيف نفسر أن يهنىء وزير لبناني في إحدى كلماته محطة تلفزيونية معينة لانها بثت برنامجاً عن السيدا وقدمت من خلاله سيدة لبنانية تحدثت فيه عن إصابتها بالمرض وعن ظروف الإصابة. وهو لا يدري كم استغلت المحطة هذه الناحية الإنسانية لتستقطب إعلانات، وبالتالي لغاية ربحية بحت لا علاقة لها بمحاربة السيدا.

(٣٩) قصة التلفزيون الجديد (NTV) الذي بيع الجزء الاكبر من اسهمه للرأسمال الخاص بعدما كان ملكاً للحزب الشيوعي اللبناني. انظر في هذا الصدد: السفير، ٢٠/٧/١٩٩٢.

وخصوصاً إذا كانوا لا يعون مسألة التراتبية التي تعمل من خلالها وسائل الإعلام ولا بإمكانهم التمييز بين الإعلام والدعاية، وخصوصاً بعدما انسحبت على الإعلان والتسلية والافلام... ولا بين الحدث والتعليق عليه؛ ولا مسألة أن وسائل الإعلام هي أقل قوة وكمالاً وأضعف وأكثر هشاشة مما يتصورون؛ ولا مسألة أنها انعكاس للمجتمعات المنتجة لها ولأزماتها وللفوضى الحاصلة فيها وأنها صورة عن العالم الذي يتغير.

باختصار، إن الانبهار لدى الصغار إذا ما حصل يؤدي بهم إلى الأخذ بنجومية الوجه الصحافي كمثال، فيصبح الهاجس لديهم الاهتمام بالمظهر الخارجي والتركيز على الشكل الحسن، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة بأنفسهم إذا لم يكن مظهرهم لائقاً وشكلهم حسناً. وقد ألقت الدراسات التي أجراها مركز أبحاث النساء في كلية ولترلي الأميركية[٤٠] ـ التي تبين من خلالها أن ٥٦ في المئة من طالبات السنة الأولى يشعرن بالخوف من اقتراف الأخطاء في أثناء التحدث في قاعة المحاضرت ـ اللوم على الإعلانات والعادات الاجتماعية التي تجبر الفتيات على التركيز على مظهرهن أكثر منه على قدراتهن. لذلك دعت شركات في نيويورك موظفيها إلى اصطحاب بناتهم للعمل لأنهن يعانين مشكلة فقدان الثقة بالنفس.

**أمام دخول البلدان العربية في دائرة صراع جبابرة الإعلام على أسواقها، فإن المواجهة الحاصلة في البلدان الصناعية بين التربية والاعلام ووقوع الطفل ضحية لها ستصبح مضاعفة في مجتمعاتنا**

ومن العوامل التي ساهمت في تعزيز عملية الانبهار بوسائل الإعلام في مجتمعنا أن النخبة التي كانت تقف حائلاً بين وسائل الإعلام والجمهور، أو التي كان متوقعاً منها أن تشوش على الرسالة الإعلامية، أصبحت اليوم في عصر الاتصال منبهرة بهذه الوسائل تتملقها وترى فيها سلطة لا حدود لها من خلال وظيفة جدول الأعمال التي تقوم بها (Agenda Setting)[٤١] والتي يكفي حتى وإن لم تتمكن من تغيير رأي الناس في موضوعات وقضايا معينة، أن تلفت انتباههم نحوها من خلال تناولها لها وتسليط الضوء عليها.

كذلك المدرسة لم تلحظ في برامجها التعليمية حتى الآن جانباً لوسائل الإعلام، ليس من باب تقليد هذه الوسائل أو من باب الانبهار بها، إنما من أجل تعويد التلامذة منذ الصغر الإحاطة بهذه الوسائل والتعامل معها، ومعرفتها على حقيقتها بعيداً من الأفكار الجاهزة حولها. ومعرفة آلية عملها لكي تخف الهالة ويزول الانبهار ويتمكن التلامذة من أخذ مسافة من هذه الوسائل ليتمكنوا من مناقشة ما يقدم إليهم، ومن نقده والتشكيك في صحته، فتخف بذلك عملية امتصاص المعلومات بالكامل. وقد وعت الدول الغربية مبكراً هذا الموضوع وراحت تلحظ في برامجها التربوية تدريس مواد تتعلق بوسائل الإعلام والإعلان. فالسويد مثلاً، أخذت منذ عام ١٩٦٥ في تدريس مادة النقد الإعلاني[٤٢]. وفي فرنسا حصلت

(٤٠) الحياة، ٢٩/٤/١٩٩٣.

(٤١) Lazar, *Sociologie de la communication de masse*, p. 148

(٤٢) Louis Quesnel, *La Publicité et sa philosophie, communications* "Les mythes de la pub" (Paris: Ecole Pratique des hautes etudes. Ed. Seuil, 1971), p. 65.

منذ عـام ١٩٨٣ عمليـات إدمـاج وسـائل الإعـلام في العملية التربوية، كأدوات تعـليمية في البداية، على أن يُبحث إمكان جـعلـهـا مـوضـوعـاً للدراسـة في المدارس[٤٣]. والبـرهان على ذلك أن بعض الدراسـات في فرنسا أثبت أن الشبان الذين يملكون مسافة نقدية إزاء الإعـلانات كانوا بنسـبة ٦٧,٥ في المئـة، إذ رأوا انهم لا يثقـون بهذه الرسـائل، وانهم واعون أهدافـها وآثارها[٤٤]. ولو حاولنا البحث عن مصدر هذا الوعي لوجـدناه إما في العـائلة أو في المدرسة... وقـد بينت دراسة أخـرى أجريت في الولايات المتـحدة أن الطفل يرى متـوسط ٢٢٠٠ إعلان في السنة نصفهـا يتعلق بالسكاكـر والحلويات والمشروبات. وأراد البـاحثـون معـرفة مدى تنمـية هذه الإعلانات أفكاراً خـاطئة عن القيـمة الغـذائية لهـذه المواد لدى الطفل، فـوجدوا أن الأمـــر على العـكس من ذلك، إذ لـدى الطفل الـوعي الغذائي الصحيح على الرغم من هذه الكمية الهائلة في الإعلانات التي يراها خـلال السنة والتي لم تتمكن من تشويه أفكاره الغذائية الصحـيحة التي عملت المدرسة على تكوينها[٤٥].

إضافة إلى جهوزية المدرسة في تصحيح ما تقوم وسائل الإعلام بتشويهه عمداً أو عن غير قصد، هناك حـرص في البلدان المتطورة على تخـصيص البـرامج التـربوية وتمويلها وفـرضـهـا على وسائل الإعـلام. فاليابان مـثلاً خصصت سنة ١٩٨٩ قيـمة ٩ مليارات ين لتـمـويل التلفـزيون التـربوي. وفي بريطانيـا تم تخـصـيـص ٢٠ في المئـة من البـرامج للبـرامج التـربوية[٤٦]، في حين لم تعط الدولة الـلبنانيـة مثـلاً لغاية الآن أي أهمية تذكر لبرامج الأطفال، ولا لإدخال مواد تعليمية تتعلق بوسائل الإعلام.

## ٢ ـ أوجه استعمال التلفزيون

تخـتلف أوجه اسـتـعـمـال التلفـزيون باخـتـلاف الجمهور من حيث مـوقفه من هذه الوسيلة وما ينتظر منها. وقد أمكن تصنيف ثلاثة أوجه لهذه المسألة:

١ ـ الاستعمال الناجم عن سابق تصور، حيث يتم مسبـقاً اختيار برامج مـعينة لاعتبـارات واضحة في ذهن المتلقي.

٢ ـ الاسـتـعـمـال المتـرافق مع أنشطة أخرى كـأن يترافق مع وجـبات الطعـام أو مع جلسات عـائلية أو جلسات أصدقاء أو أعمال منزلية أخرى.

٣ ـ الاستعمـال الذي يأتي تحت عنوان سد أوقات الفـراغ بحـجـة أن مـشـاهدة التلفـزيون هي أفـضل الوسائل المتاحة لملء الفراغ.

وبما أننا نفـتـقد في مـجـتمـعنا الدراسـات التي تصنف أنواع اسـتـعـمال التلفـزيون السائدة فـإنه لا يمكن النظر إلى جميع الاستعمالات من زاوية واحدة، حيث تختلف استعمـالات الأطفال للتلفزيون باختلاف عـقليـاتـهم وآرائهم وإمكاناتهم المـادية ومـسـتـوى تحـصيلهم المدرسي وعـلاقاتهـم بأهلهم وبرفقـائهم ودرجـة اندمـاجـهم بالمجـتـمع... الخ. وقـد بينت الدراسات التي أجـريت في فرنسـا مثلاً أن مـشاهدة التلفـزيون لدى الأطفال على عـلاقة مـباشرة بـإيقاع المدرسة. فكلمـا خف إيقاع المدرسة ازدادت مـشاهدة التلفـزيون والـعكس صـحـيح[٤٧]؛ وكـذلك هي على عـلاقـة بالأنشطة اللاصـفِّـية... وبدرجـة الاندمـاج

---

(٤٣) Ibid.

(٤٤) INA. et Diapason, *Médiamétrie les jeunes et leur télévision* (Paris : La Documentation Française, 1991), p. 110.

(٤٥) Lazar, *Sociologie de la communication de masse*, p. 190.

(٤٦) Charon, *L'etat des médias*, pp. 72 - 73.

(٤٧) INA et Diapason, *Médiaméyrie Les jeunes et leur télévision*, p. 37.

الاجتماعي، ولأننا نعيش في مجتمع أخفق في تأمين حد أدنى من وسائل التسلية لأطفاله... الخ، حيث لا وجود للحدائق ولا للملاعب ولا للمسارح... فلا بد من أن يلجأ هؤلاء إلى شاشة التلفزة للتعويض من النقص الحاصل على صعيد الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية، التي من المفترض أن تؤمن للمواطنين في حين أنها لا تتوافر حالياً إلا للمقتدرين مادياً. إذاً، حلّ التلفزيون محل هذه الأنشطة وراح المواطنون يشاركون ولو بالخيال بثروات المجتمع.

## ٣ ـ الأبعاد الفعلية لمحتوى برامج التلفزيون

لقد وعت شركات الإعلان منذ البداية أن الطفل هو الرهان، فهو مستهلك المستقبل. لذلك تم العمل على الإفادة من عفويته وبراءته، بحيث راحت الإعلانات في التلفزيون تتكاثر دون تحفظ أو احتراس[٤٨] وهي أخذت تنسحب على البرامج الموجهة إلى الأطفال، إلى حد بات يصعب التمييز في ما بينها. وما يحصل على الصعيد العالمي في هذا الموضوع لا يمكن الإعلام المحلي أن ينفلت منه. فلقد اشترت شركات الإعلان ما قيمته نصف مليار دولار سنوياً من المدة المخصصة لبرامج الأطفال في الولايات المتحدة، وذلك لتشمل مستهلكي المستقبل. لذا شعرت لجنة الإتصالات الفدرالية بالقلق من جراء تحول الفترات المخصصة لبرامج الأطفال إلى الناحية التجارية، فحددت الحد الأقصى للإعلانات بنحو ١٠,٥ دقائق في الساعة خلال عطلة الأسبوع و١٢,٥ دقيقة في سائر أيام الأسبوع[٤٩]، علماً أنه في بلد كلبنان مثلاً لم تحدد لغاية الآن الأوقات المخصصة للإعلانات.

لو تناولنا مثلاً برنامجين بثهما تلفزيون لبنان أسبوعياً سنة ١٩٩٣ وهما «سفينة نوح» و«مواهب صغيرة» لوجدنا أن الأول عبارة عن لقاء أسبوعي يتم بين مجموعة من الأطفال يتولون قيادة السفينة التي تحوي فقرات منوعة من الحوارات المكررة بين مقدمي البرنامج إلى الرسم والغناء والرقص والمسابقات. تلك السفينة القائمة على أطنان من الشوكولا والحلوى والحليب التي تنتجها شركة نستلة العالمية. هذا البرنامج أقرب إلى إعلان مطوَّل منه إلى برنامج للأطفال. فما ان يبدأ البرنامج حتى تنهال كميات الحلوى على رؤوس الأطفال قادة السفينة، فيتحولون شيئاً فشيئاً إلى مروجين لمنتوجات هذه الشركة. فبعد كل خطوة يقوم بها الأطفال يحين الوقت لتناول قطعة من الشوكولا، حتى فقرة الرسم يُطلب من المتبارين أن يرسموا أكبر عدد ممكن من ألواح الشوكولا.

والبرنامج الثاني «مواهب صغيرة» تقليد لبرنامج «استديو الفن» المعد للكبار، وفيه يصبح من مواصفات الطفل الناجح «أن يحزم نفسه ببدلة وربطة عنق» وأن يغني أغاني الكبار. والبنت الناجحة التي تملك قداً جميلاً وتعرف كيف تتمايل خلال عرضها لأزياء المحال التجارية التي تموِّل البرنامج[٥٠].

هذا على صعيد البرامج المنتجة محلياً، أما البرامج التي يعاد بثها على شاشاتنا المحلية وبشكل مكثف ومتكرر، نظراً إلى قلة الانتاج المحلي وكلفته الباهظة، فهي برامج عالمية عابرة للقارات، كأفلام الكرتون وأفلام ديزني وأفلام أخرى مثل Sesame Street. وهذه الأفلام التي بفضل المرور الحر للإعلام، دخلت معظم الدول تحت شعار «التسلية المحايدة» إنما هي فعلاً تجيب عن المتطلبات الاقتصادية والسياسية والصراعات الأيديولوجية، إنها أحد الأشكال الثقافية

(٤٨) Alain Fourment, *Histoire de la presse des jeunes et des journaux d'enfants* (Paris: Eole, 1987), p. 390.
(٤٩) السفير، ٢٣/٤/١٩٩٣.
(٥٠) السفير، ٥/٤/١٩٩٣.

المعدّة للتصدير. فمثلاً ولد برنامج Sesame Street في إرادة تجمع مؤسسات الحكومة الاميركية لوضع برامج تعكس القيم الأميركية، وساهم الكثير من الشركات في إعداده، منها Mobil Oil وGeneral Foods R. CA وYerox(٥١).

إن دخول هذه الشركات في تمويل برامج للأطفال ليس عملاً خيرياً، بل هو عمل يساهم في تلميع صورتها تحت غطاء المشاركة في الأعمال الثقافية، وبالتالي تصبح الأعمال الثقافية أدوات تسويق أو قطاعاً للتثمير كبقية القطاعات.

وبالنسبة إلى أفلام «ديزني» مثلاً كل الصور التي يقدمها يرى انها تمثل الطفولة الحقيقية التي يجب منعها من التسييس، فالتسلية نُظِرَ إليها على أنها دائرة مستقلة يُقدم فيها الطفل على أنه رفيق لطيف بعيد من الأحقاد. «إن الطفولة مساحة مقدسة استغلتها أفلام «ديزني» جيداً إلى درجة أنه إذا هاجمنا ديزني نهاجم هذه المساحة أي الطفولة»(٥٢).

ولدى تحليل هذه الأفلام يتبين مثلاً أن المتوحشين يمثلون البلدان المتخلفة، وهم سذج يتخلون عما يملكون من أجل لقمة العيش. وتقدم الإمبريالية في إطار هذه القصص على أنها ملاك محرِّر أو حكم غير منحاز يحرص على مصالح الشعوب المظلومة. وفي هذه القصص، لا نحصل على معيشتنا أبداً كعاملين في مؤسسة فيها عمال وأرباب عمل. المال يأتي من لا مكان، من أعمال مربحة كمن يطارد الكنوز.

لقد أبعد ديزني من خيال الأطفال أي عودة إلى الحقيقة الاجتماعية، فهو يقدم عالماً من دون صراع، بلا تناقض، الانتاج فيه غائب والاستهلاك سيد الموقف، وهناك تمجيد للاستهلاك الفائق. في عالم ديزني هذا يوجد كل شيء دون الحاجة إلى العمل، حيث كل شيء يمكن الحصول عليه بسهولة؛ فيه تمرير لأسطورة أن كل شيء ممكن لمن يريد ومن يستحق(٥٣).

**إن الاعتماد المتزايد على التلفزيون يجعل الفرد العادي سهل التأثر بما يشاهد ويجعله في الوقت نفسه عاجزاً عن نقل موقفه إلى فعل جماعي**

باختصار إن لثقافة ديزني أبعاداً أخرى وطموحات أخرى: فقبل أي شيء هي تسعى لتحتفظ بأكبر عدد ممكن من الناس لتحافظ على صفتها الإنسانية والتربوية الشاملة. ولتكون بمنأى عن أي صراع. وقد تبنى القيمون على هذه البرامج سياسة واضحة فيها ثلاث لاءات: لا جنس، لا سياسة، لا دين(٥٤). وما إيجاد يورو ديزني (Euro Disney) في فرنسا إلا مؤشر على بداية مرحلة جديدة من الثقافة الكونية التي نجهل عنها الكثير. إنما الشيء المؤكد أن مجموعة ديزني أعلنت رسمياً على طريقتها أن إقامة يورو ديزني هي نقطة انطلاق لتحول سوق الثقافة الأوروبية في العمق(٥٥).

وإذا كانت برامج الأطفال غير بريئة، فهناك الكثير من البرامج التي تعرض تحت شعار التسلية المحايدة، والترويح عن النفس وهي تخفي حقائق أخرى أبعد من مجرد التسلية. لأنه «بقدر ما خلقت تقانة الإعلام لدى الفرد في مجتمعاتنا من وهم اقترابه زمانياً

(٥١) Martin Michèle, *Communications et médias de masse, culture*, domination et opposition (Quebec : Presse de l'université de Quebec. 1991), p. 315 - 127.

(٥٢) Ibid. p. 287.

(٥٣) Ibid., p. 297 - 299.

(٥٤) Preface de Claude Julien, "La communication victime des marchands," *Le Monde Diplomatique* (Paris: La Découverte, 1989), p. 264 , 272.

(٥٥) Ibid.

ومكانياً من العالم الخارجي فهي أضعفت لديه غريزة الميل للتواصل الحي مع الآخرين»[٥٦].

فالاعتماد المتزايد على التلفزيون يجعل الفرد العادي سهل التأثر بما يشاهد ويجعله في الوقت نفسه عاجزاً عن نقل موقفه إلى فعل جماعي، لذلك تصبح البرامج الرياضية ملاذاً وحيداً يحرره من ثقل الأخبار والأحداث السياسية، وفي الوقت نفسه هروباً من شعوره بالعجز التام عن الفعل وشعور بالفرح لعدم وقوع ما يراه من كوارث عليه وإنما على الآخرين.

كذلك فإن إثارة حماسة الجمهور للألعاب الرياضية ليست بريئة كما تصورها محطات التلفزة التي تعمل على إشاعة هذا المناخ الذي يصل في مجتمعاتنا إلى حد المرض، لأنه تحت شعار التسلية تخفي وسائل الإعلام ما تخطط له الشركات للوصول إلى شمولية السوق التي تبحث عنها.

إن البحث عن نقاط استدلال مشتركة لمختلف المجتمعات الوطنية هو مطلوب من قبل آلية تكوين ما سُمي «ساحة السوق العالمية» والبحث عن اللغة الشاملة التي تتناسب مع عملية تقطيع السوق العالمية. لذلك تحركت الدراسات التي تلاحق التشابه بين المستهلكين الذين ينتمون إلى بيئات مختلفة من أجل تسوية أوضاع الأسواق الخاصة وإيجاد عقلية استهلاكية عابرة للقارات تتلاءم مع عملية تكوين المؤسسات الشاملة للاتصال، والشركات الكبرى لوكالات الإعلان ومجموعات الـ Multimédias الكبيرة على نمط مجموعات مردوخ وتيرنر برتلسمان (Bertelsman) وبيرلسكوني وغيرهم... والتي تساهم في تعزيز الأسطورة التي تجعل الناس يعتقدون أن نماذج التطور التي تحملها هذه الأنماط من الاستهلاك يمكن أن تحصل في أي وقت وفي أي مكان ولكل الناس، وهي آخذة في التنوع في أساليب العيش والأذواق والميراث. والدليل على ذلك مثلاً أن الرياضة نجحت في أن تكون جزءاً مهماً من اللغة الشاملة. ونجحت في فرض نفسها في كل العالم وساعدها على ذلك أنها أصبحت، وخصوصاً في المجتمعات المختلة بنيتها، رمزاً أو وسيلة للعيش سوية. وأصبحت «الثرثرة الرياضية بديلاً للخطاب السياسي، تخفف الشكوك. وتعطي نوعاً من الوعي المزيف كما قال بقسوة انبرتو إكو (Unberto Eco)»[٥٧].

هذه اللغة الشاملة تدر أرباحاً طائلة على الشركات المصدرة، وشركات الإعلان ومحطات التلفزة؛ فالألعاب الأولمبية في برشلونة عام ١٩٩٢ حرّكت ما بين ٣مليارات إلى ٥ مليارات من المشاهدين خلال مائتي ساعة[٥٨]. وفي تاريخ التلفزيون الأميركي هناك ٨ برامج من أصل ١٠ ذات جمهور كبير هي برامج رياضية. ومثلاً باعت محطة الـ CBS ٤٨ دقيقة من الإعلانات بثتها خلال لقاء Sup Bewl بتعرفة ٩,٦ ملايين فرنك فرنسي للدقيقة بمردود إجمالي قدره ٤٦١ مليون فرنك فرنسي دفعتهم الكوكا كولا والبيبسي والنايك[٥٩].

باختصار، إنها العلاقة بين موازين القوى، بين أخلاقية العمل الرياضي وبين النظام الاقتصادي. وهذه العلاقة تندرج في منطق رأسمالي جديد يرتكز

(٥٦) لؤي عبد الإله، «الاعلام الحديث ووهم التواصل،» الحياة، ٨/٥/١٩٩٤.
(٥٧) Pigeat. *Le nouveau désordre mondial de l'information*, p. 84.
(٥٨) Charon. *L'état des médias*, p. 67 - 70.
(٥٩) Ibid., p. 67 - 70.

ليس على الانتاج والاستهلاك فقط إنما على الاتصال كذلك.

ومن اللغات الشاملة أيضاً التي تم العمل على استغلالها هي الموسيقى. فقد كتب هايفار (Hayvard) في مجال الفيديو والتلفزيون والموسيقى يقول: «تقنيات المؤثرات الخاصة (Effets speciaux) تثير الجمهور وتجعله يتخلى عن التعمق في النص لمصلحة السحر التقني»[٦٠]. ورأى مراقب آخر في أحد أوجه استعمالها انتصاراً لفكرة السوق. لكن البارز في الموضوع هو أن التزاوج بين موسيقى البوب والفيديو غيَّر التوازن بين الأغنية والصورة التي تفسرها. «فحين كانت الصورة في السابق تضاف إلى الموسيقى، أصبحت الموسيقى اليوم في خدمة الصورة التي وضعت بدورها في خدمة الإعلان»[٦١].

وبفضل التقنيات الجديدة شهد الإعلان نقلة نوعية، فلم يعد المهم تشجيع الاستهلاك بفضل رسالة إعلانية معدَّة جيداً، إنما تم بناء الشكل من الآن فصاعداً لهدف تجاري.

إذاً بعدما رأينا كيف تمت عملية تقطيع السوق الجماهيرية إلى مجموعات عالمية تتبادل اللغة الشاملة في ما بينها من خلال أجهزة الإعلام والإتصال، يمكننا القول إن أجهزة الميديا، إضافة إلى كونها أجهزة اقتصادية، فهي كذلك أجهزة ايديولوجية تميل إلى أخذ أهمية أكثر من الأنظمة المدرسية في إعادة إنتاج المجتمع. وما لنا إلا أن نقابل عدد الساعات التي يقضيها الأولاد أمام الشاشة والتي بلغ متوسطها في فرنسا مثلاً ١٠٠٠ ساعة سنوياً بعدد الساعات التي يقضيها في المدرسة التي هي بحدود ٨٠٠ ساعة[٦٢]. وإذا صح تعميم دراسة قام بها طلاب السنة الأولى في كلية التربية في الجامعة اللبنانية على مدارس بيروت الرسمية، حيث تبين من خلالها أن متوسط الوقت الذي يقضيه الأولاد في عمر ٨ ـ ١٢ سنة أمام شاشة التلفزة هو نحو ٤ ساعات يومياً، فهذا يعني أن متوسط عدد الساعات التي يقضيها هؤلاء الأولاد أمام التلفزيون ١٤٤٨ ساعة سنوياً مقابل ٩٠٠ ساعة يقضونها في المدرسة.

**من يكون منبهراً بوسائل الاعلام لا يتمكن من بلورة سياسة إعلامية واضحة لأنه يكون إما خائفاً هذه الوسائل أو مأخوذاً بها إلى درجة الذوبان الكلي الذي يجعلها تمسك به**

وفعالية هذه الأجهزة تكمن في شرعنة النظام القائم: فلو تناولنا بالتحليل الدلالات اللفظية التي تستعملها أجهزة الإعلام لتصف موقف المعارضين من النظام المتبع لتبين لنا أنها تتبع آلية أيديولوجية دقيقة، بحيث تصف المعارضين بالمتطرفين وتشبِّه المحتجين بشلة من المنحرفين، وتضع المعارضة في إطار معين من خلال تعابير مثل: مؤامرة، عصيان، عنف، أقلية، اضطراب، هياج شعبي... الخ. وهذا ما يجعل الأفراد يقرنون المعارضة بوعي أو لا وعي باللاشرعية وبالإزعاج، في حين يُقرن النظام[٦٣] المتبع بالشرعية والاطمئنان. وهكذا يبنى الإعلام تبعاً لـ ستيوارت هول (Stuart Hall) انطلاقاً من الثنائية (شرعي ـ لا شرعي).

---

(٦٠) Shiller, "La culture américaine aux services de marchands," *Le Monde Diplomatique* (Octobre 1992).

(٦١) Ibid.

(٦٢) Ramonet, "La communication victime des marchands," *Le Monde Diplomatique*, p. 217.

(٦٣) Breton et Proulx, *L'explosion de la communication*, p. 183.

إن وسائل الإعلام تحدد المسائل إذاً بشكل مبسط ومنمط وثنائي خارج عن التاريخ، في داخلها الأفراد المتلقون للرسالة مدعوون إلى تحديد أنفسهم وإلى تصور آليات القرار السياسي في مجتمعهم. إنها تقدم دليلاً لقراءة العلاقات الاجتماعية التي تعمل لخدمة الأنظمة القائمة والتي تصب أغلبيتها في خدمة النظام العالمي.

## خاتمة

تبين لنا مما سبق أن أسباب الأزمة التربوية في عصرنا الحالي، وخصوصاً في مجتمعاتنا، تترجم انطلاقاً من الانفصال شبه التام بين التعليم وسوق العمل، إضافة إلى الحواجز التي سببتها الفلسفة التربوية بين المعارف النظرية والمهارات العلمية، إلى عدم تكافؤ الفرص في التعليم (الفوارق بين الأرياف والمدن، الأغنياء والفقراء، الذكور والإناث)، إلى تولد قناعة لدى معظم الناس بعدم تقدير المجتمع للعلم، إلى الأساليب التربوية القائمة على التلقين والحفظ والطاعة وخنق المواهب... الخ[٦٤]، فضلاً عن عدم ترابط المعلومات وقدمها، وغياب عمليات النقد والمقابلة والتصنيف والنقاش. الأمر الذي يجعل العملية التربوية عملية سلبية مملة لا تفي بالأغراض المطلوبة، إلى جانب التباعد الآخذ في الاتساع بين الأهل والأولاد بسبب ضغوطات الهم المعيشي وممارسة أكثر من عمل في وقت واحد واللجوء إلى التلفزيون، سعياً وراء التسلية والهروب من مشاكل الحياة اليومية مقابل إعلام يضج بالحركة والتحول وعوامل الجذب والاغراء، والسرعة والحركة وكثرة المعلومات، تنسحب فيه الدعاية على الإعلام والإعلام يختلط بالإعلان والمنفعة تتنكر بالتسلية المحايدة.

وهاتان المؤسستان تعملان في مجتمع أخفق في تأمين تربية ملائمة لأبنائه، وفي تأمين الوسائل الكفيلة بملء أوقات فراغهم، وفي بلورة سياسة إعلامية وطنية واضحة تنسجم مع السياسة التربوية وتتناغم معها، في مجتمع استعمال مواطنيه للتلفزيون يأتي تحت عنوان ملء أوقات الفراغ أو سد الثغرات، وهو بالنسبة إلى معظم الناس أفضل من لا شيء... وفي مجتمع تخلت النخبة عن دورها وانبهرت هي أيضاً بوسائل الإعلام التي تأخذ بمحتوى يصب في مصلحة من انتجه على جميع الصعد الثقافية والسياسية والاقتصادية، وفي مجتمع تسوده الأفكار الجاهزة والأحكام المسبقة وعمليات التعميم وإطلاق التهم جذافاً، كل قطاع يبرر إخفاقه بإلصاق التهمة بالآخر، وبالتالي تستحيل التربية كما الإعلام كبش محرقة لاخفاق المجتمع، وتكون النتيجة بالتالي مساهمة التلوث الإعلامي في تحديد قسم كبير من ملامح الإنسان التي يجد الجميع صعوبة في تحديدها. هذا الإنسان الذي قيل[٦٥] إن وسائل الإعلام جعلته Uni-dimensionnel (التعبير للفيلسوف Marcuse)، فاقد الهوية، صاحب نزعة استهلاكية، قليل الحساسية تجاه الغير، يشكو الجذب الروحي والعزلة والضياع، أسير المرحلة الراهنة، فاقد الذاكرة، سلبياً في تفكيره،

**تحت شعار التسلية تخفي وسائل الإعلام ما تخطط له الشركات للوصول الى شمولية السوق التي تبحث عنها**

(٦٤) انظر في هذا الصدد: نبيل علي، **العرب وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة، ١٨٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤)، ص ٣٨٧.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٤.

منبهراً بالآلة، أسير الأمر الواقع، والتوقيت المخيف والسرعة الفائقة، والوقائع السريعة المباشرة التي هي كفيلة في أن تنسيه ما قبلها وتتركه يعيش في دوامة من النسيان والانبهار بالآنية.

وذلك بعدما كسرت تقانة المعلومات احتكار المدرسة مهمة نقل المعرفة وبعدما أصبحت «المعرفة إعلاماً يتراكم والإعلام معرفة تتحول»(٦٦). ولم يعد التعليم مرادفاً للتمدرس، بل أصبح ناتج ثالوث: التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي في مراكز التدريب وأماكن العمل، والتعليم العفوي من خلال وسائل الإعلام والاحتكاك المباشر بواقع الحياة خارج المدرسة.

وبعدما كسرت الوسائل السمعية البصرية احتكار الأهل لمهمة تربية الأطفال حيث أصبح التلفزيون مشاركاً للأم وللأب وللأخوة في المنزل. من جراء ذلك أصبح كل طرف من أطراف العملية التربوية يشعر أن العملية تفلت من يده، ويتساءل بالتالي عن مبرر وجوده. وأصبحت المواجهة تزداد حدة وانعكاساتها تزداد سوءاً على الطفل الذي اختلطت الأمور أمامه وحار في مرجعيته. ولا عجب إذا وجدنا تلميذاً يتعلم في مدرسة دينية ويستمع(٦٧) إلى إذاعة دينية ويصرح في الوقت نفسه أن مثله الأعلى هو «مايكل جاكسون».

ومن هنا نتساءل كيف يمكن حل إشكالية هذه المواجهة؟ أو على الأقل، التخفيف من حدتها أو تصحيح مسارها؟

في الواقع إنها مشكلة ذات أبعاد متعددة ومتشابكة، وحلها يكمن على صعيد المجتمع ككل من خلال وضع حلول لمعضلة الإعلام: سبل ضبطه، وحدود المسموح والممنوع، وسبل مواجهة الإعلام المتدفق من الخارج، وسبل تقوية الإنتاج المحلي، وتجييش العملية التربوية للإجابة عن التحديات الآتية من الخارج، وكذلك من خلال وضع سياسة تربوية قائمة على تحديث العملية التربوية لتتلاءم مع طموحات الأجيال الصاعدة حتماً، دون الانجراف بالتقنية والانبهار بها. وكذلك من خلال الالتفات إلى المشاريع التي تسمح للأطفال بتمضية أوقات فراغهم بشكل ملائم. إضافة إلى ضرورة استنفار التربويين والباحثين وعلماء النفس والاجتماع للعمل ميدانياً على هذه المشكلة ذات الأبعاد العديدة التي يستحق كل بعد منها دراسات مطوَّلة، لكي نتخلص قدر الإمكان من الأحكام المسبقة التي تعقد المشكلة أكثر مما تحلها. فالحاصل في مجتمعنا أنه ما إن تُعقد ندوة مثلاً عن التلفزيون والطفل حتى تعلو الصرخة: التلفزيون يساهم في تعزيز العنف لدى الطفل دون تبيان طريقة حصول ذلك، ولماذا حصل ذلك؟ وهل يحصل بالحدة نفسها لدى جميع الأطفال؟ وما هو تأثير البيئة... علماً أن النظريات السائدة عالمياً حول هذا الموضوع عديدة(٦٨).

باختصار، إن ما يمكن التربية فعله يبقى مرهوناً بالسياسة العامة للدولة وبالإمكانات المتاحة. مع أن هناك بعض المسلمات التي يجب على العملية التربوية أن تنطلق منها:

(٦٦) Voir Jacques Durand, *Les formes de la communication* (Paris: Dumod, 1981).

(٦٧) خلال دراسة ميدانية قام بها طلاب السنة الأولى في كلّية التربية الفرع الأول في الجامعة اللبنانية، على عينة من ٢٠٠ طالب في مدارس بيروت الرسمية، تبين أن متوسط عدد الساعات التي يقضيها الأولاد بين عمر ٨ ـ ١٢ سنة هو ٤ ساعات يومياً.

(٦٨) هناك النظريات التالية: نظرية التنفيس (Catharsis) ونظرية المؤشرات العدوانية ـ نظرية التدعيم ـ ونظرية التجربة من خلال الملاحظة.

انظر في هذا الصدد: مدخل إلى الاتصال الجماهيري، تعريب عمر الخطيب (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧)، ص ٥٠٢ وما بعدها.

- ألاّ تقع في البداية أسيرة مجتمع المعلومات ومجتمع الإتصال وغيرها من التسميات الجاهزة. وبالتالي ألاّ تكون أسيرة أهواء الناس وكسلهم الذي شجعتهم وسائل الإعلام عليه دون أن يدروا. وأن يكون هاجسها التساؤل هل الوصول إلى هذا المجتمع يحمل بذوراً لحل مشاكل الإنسان أم بذور الإخفاق؟

- ألاّ تُهمل دور الأهل، وخصوصاً الأم التي لكي ترتاح من طفلها، تشجعه منذ الأشهر الأولى على مشاهدة التلفزيون ولساعات مطوّلة، بدلاً من أن تحادثه هي أو حتى تتشاجر معه، وبخاصة بعدما أجمع معظم الدراسات على الدور الذي تؤديه البيئة في عملية تلقي الرسالة.

- أن تعي في هذا المجال أهمية دور المدرسة التي أصبح من الملح أن تفرد جانباً لا بأس به من برامجها لوسائل الإعلام، لا لإنها موضة العصر، بل لتتصدى لهذه الوسائل، ولتبدأ بتحليل العملية الإعلامية بتفكيكها ومعرفة خلفياتها وأبعادها ونقاط ضعفها وقوتها وفصل الوجه المثالي لها عن الوجه الحقيقي.

- أن تبدأ بدراسة هذه الظاهرة لتبرزها على حقيقتها وتزيل الكثير من الأوهام المعلقة في رؤوس الصغار وحتى الكبار عنها. أي أن تعمل على إزالة حال الانبهار السائدة في المجتمع، وهذا لا يتم إلا بالتسلط على هذه الوسائل والإحاطة بها وقراءتها قراءة نقدية منهجية موثقة. ومعرفة طرائق اجراء عمليات الترميز وفك الرموز. وإبراز الوجه الحقيقي المخفي لهذا العمل الذي يعاني نقصاناً في التدريب ويعاني قلة الثقافة الامتثالية والارتهان للمنفعة والكسب المادي والضغوطات المهنية والضغوطات الذاتية الناتجة من حياة الراحة والرخاء والاقتراب الشديد من أصحاب القرار.

- أن تشرك جميع الهيئات الأهلية والقطاعات المعنية في الشأن التربوي بإيجاد عقلية اتصالية لدى المواطن، وذلك بتعويده سبل رصد الدعاية وسبل اكتشاف الكثير من الحقائق المضادة لما تنشره هذه الوسائل باسم الوطنية والإنسانية وغيرها من التسميات، وسبل مقابلة الأخبار بعضها ببعض لمعرفة كيف أن الحقيقة في الشهر الأول تصبح أكذوبة في الشهر التالي، وكيف أن موضوعاً يملأ الأعمدة وتضج به الشاشات فجأة يختفي.

**إن البحث عن نقاط استدلال مشتركة لمختلف المجتمعات الوطنية أمر مطلوب من قبل آلية تكوين ما سُمي «ساحة السوق العالمية» والبحث عن اللغة الشاملة التي تتناسب مع عملية تقطيع السوق العالمية**

- أن تحث الباحثين والمثقفين والتربويين على إيجاد برامج تربوية تساعد الطفل على قراءة الإعلان قراءة نقدية وحذرة، لكي يعي خلفيات ما يعرض أمامه وأبعاده، ولكي يعتاد أن يعي هو نفسه، لا أن يعي الكبار عنه، خطورة ما يعرض عليه تحت عناوين التسلية والإفادة.

باختصار، كأهل وكمربين وكمعنيين في الشأن التربوي نتساءل عن الثمن الذي سوف ندفعه نتيجة سكوتنا عن هذه المشكلة؟ هل أصبحنا غير قادرين على بناء مجتمع آخر غير مجتمع الإعلام والإعلان والاتصال؟

من أجل ذلك إن نقد وتحليل ومعارضة ما يحصل هو واجب وطني ملح. فحين يعي المجتمع دوره الفعلي ويضع الخطط لما يجب أن يقوم به الإعلام وما يجب أن تقوم به التربية ويضع الجميع أمام واجباتهم يوفر كل هذا اللغط الحاصل ويساهم بحل أزماته بدل البحث عن حلول وهمية لا تجدي نفعاً.

دراسة

هرفيه غايمار (*)

# اقتصاد السلام في الشرق الأوسط (**)

إن مأساة التاريخ غالباً ما كانت تمثل الأسوأ في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن التفاؤل العقلاني الذي ظهر غداة حرب الخليج ثم مع مؤتمر مدريد وما أعقبه، يبدو مبرراً، انطلاقاً من تحليل هادىء للضغوط التي فرضت نفسها على مختلف اللاعبين، وانطلاقاً من استراتيجيتهم للتفاوض. ولا شك في أنه تحقق أسرع مما كان يمكن تصوره مع توقيع اتفاق ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

مهما تكن مخاطر وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ، ومهما تكن الحلول المعتمدة في المستقبل بالنسبة إلى المسائل المعلقة (الوضع القانوني لمدينة القدس واندماج باقي الضفة الغربية... الخ) فما من حاجة إلى التركيز على الأهمية التاريخية لهذا الحدث أو على الطريق الذي سلكه كل من الطرفين الموقعين أو على الصدمة التي لن يفوته أن يُحدثها في الشرقين الأدنى والأوسط.

ومن المؤكد أن الاهتزازات والتوترات التي تحرك بلدان الهلال الخصيب، وتحديداً منذ إقامة دولة اسرائيل، ليست العوامل الوحيدة التي تزعزع استقرار منطقة تبدو جلية فيها بصمات إرث التاريخ وتعقيد المشاكل السياسية وتنوع عناصرها الإثنية والدينية؛ إلا أنها تمثل عاملاً أساسياً منها لأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وإن لم يكن، في الحصيلة، الأكثر دموية، يمثل بالتأكيد منذ أكثر من ٤٥ عاماً الأداة الأساسية الناقلة للتشنج ولولادة الأحقاد والضغائن والأوهام في الشرق الأوسط، وكذلك في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، إذ إن «قضية الشرق»، من دون العودة إلى الحملات الصليبية ـ الأكثر أهمية مما يُعتقد في مخيلة الشعوب العربية ـ هي أيضاً «قضية الغرب» ما دامت هذه المنطقة متأثرة بالسياسة الأوروبية، من وعد بلفور إلى عملية إبادة الشعب اليهودي، مروراً بحماية الأقليات في السلطنة العثمانية إلى التقاسم المناطقي الناجم عن الحرب العالمية الأولى.

ومن دون الادعاء بفك رموز جميع عناصر التاريخ المتحركة، ومن دون معرفة المضمون الدقيق

(*) نائب عن دائرة «سافوا»، ملحق مالي سابق للشرقين الأوسط والأدنى في السفارة الفرنسية في القاهرة.

(**) في الأصل دراسة نشرت في مجلة *Politique Etrangère* شتاء ١٩٩٢ـ ١٩٩٤، نقلها إلى العربية علي جوني. وهذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز اللبناني للدراسات، غير أن نشرها يأتي في سياق عرض إحدى وجهات النظر السائدة في الغرب تجاه قضية التسوية التي يشهدها الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

للمفاوضات الموازية التي أفضت إلى «اختراق» الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر، يمكن طرح التساؤل حول الأسباب التي أتاحت إحراز تقدم على طريق السلام. فالسنوات الست الأخيرة كانت مليئة بالأحداث التي أوجدت توليفتها شروط اتفاق ١٣ أيلول/ سبتمبر. ففي عام ١٩٨٧، أعادت الانتفاضة، التي انطلقت من غزة وعمت مجمل الأراضي المحتلة، القضية الفلسطينية إلى دائرة الاهتمام؛ وفي عام ١٩٨٩، عدل قرار الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيف، بالسماح بهجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل، الآفاق المستقبلية للدولة العبرية؛ وفي عام ١٩٩٠ مهدت حرب الخليج الثانية الطريق أمام مؤتمر مدريد في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١ وعدلت السياسة الأميركية إزاء اسرائيل، وأخيراً في عام ١٩٩٢، حمل الانتصار العمالي في انتخابات حزيران/ يونيو التشريعية في اسرائيل «تطوراً جديداً».

في هذه «اللعبة الكبيرة» المعقدة التي جرت أمام أعيننا، والتي نادراً ما استطاع المراقبون الأكثر خبرة كشف أحد خيوطها، من المؤكد أنه ليس هناك عامل وحيد لحدوثها، على غرار كل العمليات المعقدة. فالعامل السياسي أدى، بالطبع، دوراً حاسماً؛ فقد أتاح الانتصار العمالي في اسرائيل في حزيران/ يونيو ١٩٩٢ الخروج من الطريق المسدود الذي كانت الحكومة الاسرائيلية تسلكه؛ واستطاعت القيادة الفلسطينية، على الرغم من هيمنة «التصلب» خلال حرب الخليج، أن تُجري تغييراً من دون أن تفقد ماء الوجه، من خلال الوقوف وراء فلسطينيي الداخل في عملية مدريد، حيث غيّر الوفد الفلسطيني، في العمق، صورة القضية الفلسطينية أمام الرأي العام العالمي.

من ناحية أخرى، من المناسب عدم إساءة تقدير العامل الاجتماعي الرئيسي الذي يمثله تعاقب الأجيال. فالمجتمع الاسرائيلي تغيّر كثيراً قياساً على الأعوام التأسيسية للدولة العبرية، إضافة إلى أن الإحساس بخطر اندلاع مواجهة مع مجمل العالم العربي يختفي تدريجاً بلا أدنى شك. كما أن إرادة الشروع في العمل لبناء بلد، وإن يكن أصغر حجماً من ذاك الذي تنص عليه خطة التقسيم، فرضت نفسها على كثير من الفلسطينيين، وخصوصاً بين الجيل الأكثر شباباً ـ على الأقل بالنسبة إلى أولئك الذين لا ينتمون إلى حركة حماس.

ثمة عامل ثالث غالباً ما يجري تجاهله لأن دراسته أصعب؛ وهو ذو أهمية رئيسية في التطورات الحالية، أعني الاعتبارات الاقتصادية والمالية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وزن العوامل الاقتصادية والمالية في استراتيجيات التفاوض لمختلف اللاعبين، وإحصاء عناصر «ثمن» سلام كان يبدو وهمياً.

لدراسة السياق الاقتصادي والمالي لعملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١ ينبغي الإجابة عن أسئلة ثلاث:

ـ هل أدت الاعتبارات الاقتصادية دوراً في تحديد السياسة الاسرائيلية؟

ـ هل للكيان الفلسطيني مستقبل إقتصادي؟

ـ ما هو ثمن السلام؟

## أولاً: العوامل الاقتصادية في السياسة الاسرائيلية

من الصعب جداً، تقليدياً، تحديد مقدار العوامل الاقتصادية في التوجهات السياسية التي تنتهجها دولة ما. وهذا الأمر صحيح على نحو خاص في ما يتعلق بإسرائيل في سياستها إزاء الأراضي المحتلة، المتأثرة باعتبارات عسكرية قوية جداً (يتعلق الأمر من الناحية العسكرية بالأراضي المحتلة التي تُعد

ضرورية كرواق أمني لحماية الدولة العبرية) وايديولوجية (بالنسبة إلى أنصار اسرائيل الكبرى التي تضم يهودا والسامرة الإسم الرسمي الذي تطلقه السلطات الاسرائيلية على الضفة الغربية). إلا أن كثيراً من المراقبين وبعض الشخصيات الاسرائيلية ذكروا في السنوات الأخيرة، في المجالس الخاصة، أن السياسة المتشددة لحكومة شامير التي انهزمت في انتخابات ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٢ لن يسعها لفترة طويلة أن تخفي «الحاجة إلى السلام» لدى الدولة الاسرائيلية. ولم يمضِ بعدُ وقت كافٍ ليقدِّر مدى قدرة التغيير التي يبدو أنها تميز سياسة الحكومة الجديدة برئاسة اسحق رابين، لكن التوجهات الأولى تبدو جلية بما فيه الكفاية لكي تُدرس ثلاثة أسئلة على التوالي، في إطار تطور عملية السلام في الشرق الأوسط:

- هل حققت اسرائيل أرباحاً من جرّاء احتلال الأراضي؟

- إلى أي حد دفعت العوامل الاقتصادية اسرائيل إلى تليين موقفها؟

- هل يسع اسرائيل أن تتوقع «مكاسب اقتصادية» من السلام؟

## ١ - إن احتلالاً اقتصادياً منهجياً للأراضي المحتلة كان لفترة طويلة مربحاً للاقتصاد الاسرائيلي[١].

في إثر انتصار حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ترددت اسرائيل طويلاً في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي القانوني الذي ينبغي منحه للأراضي المحتلة. فقبل هذا التاريخ، ومنذ عامي ١٩٤٨ - ١٩٤٩، كانت الضفة الغربية، الملحقة رسمياً بالمملكة الهاشمية منذ عام ١٩٥٠، جزءاً من المجال الاقتصادي الأردني. أما قطاع غزة الذي كان خاضعاً للإدارة المصرية من دون أن يُضم إليها، فهو لم يكن يقيم أي علاقة اقتصادية بالضفة الغربية، وكان يمثل نافذة صغيرة مفتوحة على الخارج بالنسبة إلى الاقتصاد المصري الاشتراكي. وبعد فترة من التردد استمرت أكثر من سنة، وضعت الدولة العبرية، ابتداءً من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨، سياستها المسماة «الباب المفتوح» إزاء المجال الاقتصادي الفلسطيني موضع التنفيذ، لكن مع مراعاة شرطين أساسيين: يمكن إغلاقه في أي لحظة في وجه اليد العاملة الفلسطينية؛ لا يفتح إلا في اتجاه واحد بالنسبة إلى المعاملات التجارية، حيث إن المنتوجات الاسرائيلية تتمتع بمنفذ حر إلى السوق الفلسطينية، في حين أن بيع المنتوجات الفلسطينية في اسرائيل كان يخضع لقوانين قاسية لكي لا تنافس المنتوجات الاسرائيلية.

**إن الصراع العربي - الإسرائيلي يمثل الاداة الأساسية الناقلة للتشنج ولولادة الأحقاد والضغائن والأوهام الوجدانية في الشرق الأوسط**

على الصعيد الاقتصادي، تأثرت سنوات الاحتلال الخمس والعشرين بثلاث مراحل متتالية:

١ - في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٥، مثّل العمل الفلسطيني في اسرائيل عامل التكامل الاقتصادي الرئيسي بين اسرائيل والأراضي المحتلة.

٢ - انطلاقاً من عام ١٩٧٥، أدى التزايد الكبير في الاغتراب الفلسطيني في بلدان الخليج في إثر الطفرة النفطية، وفي الأردن بعد تراجع المكانة المالية لمدينة بيروت التي أدت عمان دورها جزئياً، إلى تشجيع

(١) ثمة دراسة حول التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة طُلب من البنك الدولي إعدادها.

تصدير المنتوجات الاسرائيلية نتيجة القدرة الشرائية الإضافية الناجمة عن تحويلات العمال المغتربين.

٣ ـ منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، أدت الانتفاضة الفلسطينية، ثم أزمة الخليج، على العكس، إلى توجيه العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والأراضي المحتلة في اتجاه ليس غريباً عن التطورات الحالية. إلا أننا إذا استثنينا الفترة الأخيرة، فلا شك في أن اسرائيل جنت عموماً مكاسب اقتصادية من جرّاء احتلالها:

أ ـ فقد أفاد الاقتصاد الاسرائيلي من يد عاملة وافرة ورخيصة. فمنذ عام ١٩٣٦، كانت اليد العاملة العربية تمثل، وفق المفوضية العليا البريطانية، سدس العمل الاجمالي في التجمعات اليهودية في فلسطين المنتدبة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨، سمحت الحكومة الاسرائيلية للفلسطينيين بالعمل في اسرائيل شريطة حيازة ترخيص من وزارة العمل، على أن يجري اقتطاع المساهمات الاجتماعية، وكذلك الضريبة على الدخل. وقد ارتفع عدد العمال الفلسطينيين في اسرائيل إلى حد كبير. فبعد ما كان هؤلاء ٤ آلاف عامل عام ١٩٦٨، بلغ عددهم ٧٥ ألفاً عام ١٩٨٠ ونحو ١٢٠ ألفاً عشية حرب الخليج، ثلاثة أرباعهم أيدٍ عاملة غير متخصصة، في حين أن ٤٠ في المئة منهم كانوا يعملون أول مرة، الأمر الذي لا يكفي لتبرير مقاضاتهم أجراً يعادل متوسطه نصف الأجر المدفوع للإسرائيليين تقريباً. وهناك الكثير من المناقشات حول هذا الموضوع الحساس، لكن الدراسات الأكثر جدية التي أعدها جامعيون إسرائيليون، تبين أن اليد العاملة الفلسطينية تتقاضى في أفضل الحالات ٢٥ في المئة أقل مما تتقاضاه اليد العاملة الاسرائيلية، حيث إن الاقتطاعات المتنوعة من الأجر، وتحديداً الاجتماعية منها، لا تتيح الحصول على تعويضات بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين الذين لا يفيدون من تقديمات صندوق الضمان الاجتماعي الاسرائيلي. وفي ما يتعلق بالعمل في السوق السوداء، الذي بات يعاقب عليه بشدة منذ نهاية حرب الخليج والذي كان يمثل سابقاً نحو اجمالي اليد العاملة الفلسطينية في اسرائيل، فقد كانت الرواتب المدفوعة فيه أقل كثيراً من رواتب الاسرائيليين.

ب ـ كانت الأراضي المحتلة بمثابة سوق لا يستهان بها بالنسبة إلى المنتوجات الاسرائيلية. فبعد عام ١٩٦٧، ظهرت سريعاً آثار الاتحاد الجمركي الذي فرضته اسرائيل. ومنذ عام ١٩٧٠، بات ٨٣,٦ في المئة من واردات الأراضي المحتلة تأتي من الدولة العبرية، ثم ناهزت هذه الواردات الـ ٩٠ في المئة في الثمانينات، إذ إن غياب الرسوم الجمركية والتكاليف المتدنية للنقل شجعت تصدير المواد الاسرائيلية التي حلت على الأرجح محل الواردات من سائر بلدان العالم التي تزايدت نتيجة التغيير الذي شهدته الرسوم الجمركية المعتمدة. وفي الواقع، كانت التعرفة الأردنية المعتمدة حتى عام ١٩٦٧ تصل في المتوسط إلى ١٧ في المئة، في حين أن التعرفة الاسرائيلية التي حلت محلها عام ١٩٦٨ كانت تمثل أكثر من أربعة أضعافها، أي ٨٠ في المئة في المتوسط. كما أن السوق الفلسطينية مهمة بالنسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلي، وهي كانت تمثل ١٠,٣ في المئة من صادرات عام ١٩٨٧ عشية الانتفاضة، ثم انخفضت النسبة إلى ٦ في المئة عام ١٩٩٠ بعدما وصلت إلى ٤,٦ في المئة عام ١٩٨٩؛ وهو أدنى مستوى لها. أما في ما يتعلق بالدفق المالي، فمن المحال، احصائياً، التمييز بين الصادرات الاسرائيلية وبين الواردات التي يعاد تصديرها. لكن هذه الأخيرة لم تكن ذات أهمية مع الأخذ في الحسبان ضعف الاستثمار المالي في الأراضي المحتلة وعدم توافر السلع من التجهيزات في السوق الاسرائيلية.

ج ـ أتاح احتلال الأراضي لدولة اسرائيل الحصول على فائض مالي. وليس هناك موضوع أكثر

غموضاً من الأموال العامة المخصصة للأراضي المحتلة، لأنه لم يُعد أي موازنة متجردة وشاملة. فموازنة «الإدارة المدنية»[٢] ليست معروفة. أما المصادر الوحيدة المتوافرة للإيرادات والنفقات، فقد تمّ الحصول عليها انطلاقاً من التقدير الاستقرائي وتأويل معطيات الموازنة الوطنية المتعلقة بالأراضي المحتلة، التي نشرها المكتب المركزي لموازنة الأراضي المحتلة، على الرغم من أنها تصدر بعد مرور فترة طويلة جداً على موعدها. وينجم عن ذلك أن موازنة الأراضي المحتلة ربما سجلت عجزاً بلغ ٣٠ مليون دولار في المتوسط بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٩، وهو ما يتناقض مع إعلان اسرائيلي رسمي عام ١٩٨٧ يشير إلى توازن موازنة الأراضي المحتلة في تلك السنة.

إلا أن دلائل عدة تدفع إلى الاعتقاد بأن اسرائيل جنت فائضاً مالياً من الأراضي المحتلة:

(١) إن قسماً كبيراً من النفقات التي جرى إحصاؤها لم يخصص لمصلحة الفلسطينيين، إذ إن ثلثي النفقات المخصصة للإدارة المدنية وللإنفاق على الاحتلال والمصاريف الأخرى، وتحديداً في مجال الصحة، غير كافية لتلبية حاجات السكان. فضلاً عن أن مصاريف الاستثمار (البنى التحتية) تعود بالفائدة، في الدرجة الأولى، على المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، وعلى الإدارة العسكرية، وعرضياً على الفلسطينيين.

(٢) إن التقارير الوطنية الاسرائيلية لا تشير إلى كل الضرائب والاقتطاعات التي تقع على عاتق الفلسطينيين. وعلى هذا النحو، فإن الضرائب على رواتب الفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل والرسوم الجمركية على الواردات ورسوم المرور على الجسور التي تربط الضفة الغربية بالأردن، ليست مدرجة في الموازنات. وكان اجمالي هذه الاقتطاعات التي لم تحص يقدر بنحو ١٥٠ مليون دولار. ويفترض أن يكون هذا الرقم حالياً أكبر كثيراً بسبب ارتفاع الضرائب وتضاعف الرسوم، وتحديداً منذ بداية الانتفاضة.

يقدر ميرون بنفنيستي الأستاذ الجامعي الاسرائيلي، ومساعدوه في مشروع قاعدة المعلومات المتعلق بالضفة الغربية (West Bank Data Project) الذين تعد أبحاثهم الرائدة مرجعاً في هذا الخصوص، أن الفائض المالي السنوي الذي تحصل اسرائيل عليه من فلسطين المحتلة [عام ١٩٦٧] يصل إلى ما بين ٨٠ و١٠٠ مليون دولار.

وما وراء موازنة النفقات للأراضي المحتلة، من المناسب التذكير أن ادارة قضايا الضرائب تمثل جزءاً من صميم استراتيجية الاحتلال الاسرائيلي الذي استطاع اللعب على تعقيد القوانين المطبقة: ترسب القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية (بالنسبة إلى الضفة الغربية)، والمصرية (بالنسبة إلى غزة) التي يضاف إليها نحو ٢٠٠ مرسوم عسكري أملتها السلطات المحتلة. ونجم عن ذلك أن حجم الضرائب الموجودة تزايد إلى حد كبير، وأن اقتطاعات جديدة أُدخلت (الضريبة على القيمة المضافة عام ١٩٦٧، رسم إضافي «السلام في الجليل» عام ١٩٨٢، «ضريبة الانتفاضة» في آب/ اغسطس عام ١٩٨٨)، الأمر الذي زاد العبء الضريبي. كما أن المسألة الضريبية كانت وسيلة سياسية مميزة: أداة تنظيم عام، وتحديداً ابتداء من اندلاع الانتفاضة؛ ولم يطبق مبدأ مناطقية الضريبة لأن الأنظمة الضريبية التي تمليها الإدارة العسكرية تنطبق على الفلسطينيين وليس على الاسرائيليين المقيمين في الأراضي المحتلة الذين يتبعون القانون الاسرائيلي الأكثر تساهلاً؛ وأخيراً تمثل المسألة الضريبية عنصراً في

(٢) الإدارة المدنية في الأراضي المحتلة تُمارس في الواقع من قبل الجيش الإسرائيلي.

الاستراتيجية المناطقية لأنها معدة لتكون عائقاً أمام تطوير النشاط الاقتصادي، وعائقاً أمام حرية التنقل، وتحديداً منذ بداية الانتفاضة، وخصوصاً أن أي انتقال مرتبط بدفع الضرائب والرسوم أو مستحقات الخدمات العامة (مياه، كهرباء، هاتف).

د ـ سياسة مراقبة للأرض والمياه جرى اتباعها بلا انقطاع منذ عام ١٩٦٧، إذ استملك الاسرائيليون، عبر أطر قانونية متنوعة، نحو ٥٠ في المئة من مساحة الضفة الغربية و٤٥ في المئة من مساحة قطاع غزة، وذلك بطرائق عدة، كتوسيع أملاك الدولة من خلال تملك أراضٍ غير مزروعة وغير مسجلة (٦٩ ألف هكتار عام ١٩٦٧ و١٨٠ ألف هكتار عام ١٩٨٤)؛ أو الاستملاك بدعوى المنفعة العامة؛ أو من خلال «إعلان المنطقة المغلقة» الذي يتيح للسلطات العسكرية تجميد منطقة ما تمهيداً لإقامة مستوطنة؛ أو مصادرة الأرض لأسباب عسكرية. كما أن مراقبة المياه ليست أقل أهمية، إذ إن دولة اسرائيل مرتهنة للمياه الجوفية الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ إن ٤٠ في المئة على الأقل من المياه العذبة المستهلكة في اسرائيل مصدرها تلك المياه. ونظراً إلى أن الحسابات المائية التقديرية لاسرائيل في السنوات المقبلة مقلقة، حتى مع الأخذ في الحسبان المستوى الجيد لهواطل الأمطار عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، فإن مياه الأراضي المحتلة [عام ١٩٦٧] تبقى رهاناً من الدرجة الأولى. لكن المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة تقتطع أيضاً حصة نسبية أساسية من الموارد المائية، إذ إن حصة المستوطن اليهودي الواحد تعادل خمسة أضعاف حصة الفرد الفلسطيني الذي يدفع سعراً للمياه المستخدمة لري المزروعات يتعدى ضعفي ما يدفعه المستوطن.

## ٢ ـ هل أثرت العوامل الاقتصادية في سياسة اسرائيل الخارجية؟

اتسمت الثمانينات في اسرائيل بتراجع نسبة النمو التي لم تتجاوز ٣ في المئة كمتوسط سنوي مقابل الضعفين في العقود الثلاثة السابقة. إلا أن نجاحاً كبيراً تحقق على جبهة التضخم عقب خطة التثبيت عام ١٩٨٥ التي قلصت النسبة إلى أقل من ٢٠ في المئة سنوياً بدءاً من عام ١٩٨٦، مقابل ٢٠٠ في المئة في المتوسط بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ و٤٤٥ في المئة كحد أقصى عام ١٩٨٤. أما المؤشرات الأخرى، فقد تطورت على نحو غير مؤاتٍ، فبدءاً من عام ١٩٨٩، أي قبل هجرة اليهود السوفيات، تجدد ارتفاع البطالة لتبلغ ١٢,٣ في المئة عام ١٩٩٢، أي ضعفي ما كانت عليه عام ١٩٨٧؛ وبعد تقشف في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨، تفاقم العجز العام مجدداً بدءاً من عام ١٩٨٩ ليبلغ حالياً نحو ٦,٥ في المئة من إجمالي الناتج القومي. وتزايُد عجز ميزان السلع والخدمات (٧ـ مليارات دولار عام ١٩٩١ لقاء ٤,٥ـ مليارات دولار في المتوسط بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٩) لا يتيح الإبقاء على رصيد من المدفوعات الجارية الثابتة (٨٥٦ـ مليون دولار عام ١٩٩١) على الرغم من تزايد التحويلات من دون مقابل (٥,٧ مليارات دولار عام ١٩٩٠ و٦,٢ مليارات دولار عام ١٩٩١ لقاء ٤,٢ مليارات دولار في المتوسط بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٩).

إن ثلاثة عوامل ذات أهمية متفاوتة أثرت في الاقتصاد الاسرائيلي خلال السنوات الخمس الأخيرة: الانتفاضة الفلسطينية بدءاً من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، وبداية هجرة اليهود السوفيات انطلاقاً من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، وحرب الخليج في بداية عام ١٩٩١. الحدثان الأولان، المستقلان تماماً، كانا في الواقع مرتبطين، لأنه يمكن القول إن تدهور صورة اسرائيل الخارجية، في إثر قمع الانتفاضة، كان له تأثير في الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة في قضية الضمانات المصرفية الضرورية بالنسبة إلى الدولة العبرية لتمويل استيعاب المهاجرين. وهذا الاتجاه سيتعزز نتيجة التأثير الرئيسي لحرب الخليج

في المحيط الاقليمي لإسرائيل: الحاجة إلى إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط التي تداخلت في الجدل السياسي ـ المالي.

١ ـ لقد أثرت الانتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي على أربع مستويات: انخفاض متوسط بلغ ٤٠ في المئة في الصادرات إلى الأراضي المحتلة، وانخفاض طفيف في عامل الانتاج الفلسطيني في اسرائيل (٣,٦- في المئة عام ١٩٨٩ نسبة إلى عام ١٩٨٧)؛ وخسارة في الإيرادات السياحية؛ وزيادة المصاريف العسكرية والأمنية. وكانت مختلف الدراسات التي أجريت بين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ قد قدرت الكلفة الإجمالية للانتفاضة الفلسطينية بين ١ و١,٧ في المئة من إجمالي الناتج القومي الاسرائيلي. إلا أن الاقتصاد الاسرائيلي تكيف مع هذا الوضع. ويعد الخبراء الاقتصاديون الاسرائيليون الذين درسوا المسألة أن وقفاً تاماً للانتفاضة حالياً سيكون له أثر ايجابي بنسبة ١ في المئة من إجمالي الناتج القومي الاسرائيلي؛ وهي نسبة قد يبدو أنها مبالغ فيها.

٢ ـ زاد تدفق المهاجرين اليهود السوفيات شعور اسرائيل بالتبعية للخارج، إذ إن قراءة ميزان مدفوعات اسرائيل تظهر التبعية الهيكلية للدولة العبرية. فمن عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩١، سجل ميزان السلع والخدمات عجزاً كبيراً (٤٦٥٥ مليون دولار في المتوسط). ولولا توفير دخل مرتفع جداً من التحويلات الأحادية الجانب[٣] (٤٧١٧ مليون دولار في المتوسط) لما أمكن ميزان المدفوعات الجارية أن يتوازن أو أن يسجل فائضاً لسنة واحدة كل سنتين.

في بادىء الأمر، باغت توافد المهاجرين اليهود السوفيات منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ السلطات الاسرائيلية، إذ إنها لم تكن مهيأة لتغيير في هذا المستوى. فقد كان عدد المهاجرين اليهود السوفيات عام ١٩٨٩ نحو ٢٤ ألفاً[٤]، ثم تزايد نحو عشرة أضعاف تقريباً ليبلغ ٢٠٠ ألف عام ١٩٩٠، في حين كانت التوقعات الأولية لا تتعدى ٤٠ ألفاً. وعلى وجه السرعة الفائقة، طُرح رقم مليون مهاجر خلال خمس سنوات، الأمر الذي يُفترض به أن يزيد عدد السكان بنسبة ٢٥ في المئة.

إن استيعاب هذه الموجة من المهاجرين على مستوى إقامة دولة اسرائيل يتطلب ٥٠ مليار دولار، أي ما يعادل سنة من إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي. على أن يتم تغطية نصف هذه الحاجة إلى التمويل عبر زيادة في تحويلات الشتات، والبقية، أي ٢٠ مليار دولار، عبر تعبئة القروض، نصفها في الولايات المتحدة والنصف الآخر في أوروبا واليابان. لذا، قُدم منذ نهاية ربيع ١٩٩١ رقم وهمي قدر بـ ١٠ مليارات دولار من الضمانات الأميركية، وهو ما أثار جدلاً سياسياً ـ مالياً بين الولايات المتحدة واسرائيل استمر لأكثر من سنة. وفي تحليل أخير، يتعلق هذا الأمر بـ «تحرك» بالمعنى الكلاوزفيتزي [نسبة إلى كلاوزفيتز] للمصطلح أكثر مما يتعلق بالتحليل الاقتصادي الجدي.

ما الذي يمكن استنتاجه إذا ما نُظر إلى الأمور بواقعية؟

أ ـ في السنوات الثلاث ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ لم تمثل الهجرة سوى ثلاثة أرباع متوسط التوافد السنوي المقدر بـ ٢٠٠ ألف مهاجر. وبدى التراجع واضحاً عام ١٩٩٢ (٦٥ ألفاً لقاء ١٧٦ ألفاً عام ١٩٩١)، ويمكن هذا التوافد أن يستمر في التراجع. وفي أي

(٣) متوسط سنوي بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩١: تعويض من المانيا (٤٨٦ مليون دولار)، تحويلات خاصة (٤٩٦ مليون دولار)، هبات من مؤسسات الشتات (٧٩٥ مليون دولار)، مساعدة اميركية (٢٩٤٠ مليون دولار).

(٤) هذا الرقم أعلى من متوسط عامي ١٩٧٨ و١٩٨٩ البالغ ١٨٠٠٠ مهاجر.

حال فإن التقديرات الأولية لم تكن في محلها.

ب ـ ما من شيء يشير، في هذه الظروف، إلى أن اسرائيل بحاجة إلى تعبئة مجمل التمويل المذكور، ولا سيما أن التقدير باطل لكونه يرتكز على مبلغ الـ ٥٠ ألف دولار الذي حدد في ربيع ١٩٩١، على أن يضرب بمليون مهاجر يتوقع وصولهم ليصل المبلغ إلى ٥٠ مليار دولار بصورة غير دقيقة أو جادة.

ج ـ في الوقت الراهن، استوعب الاقتصاد الاسرائيلي هذه الصدمة التي أتاحت طفرة في النمو الاقتصادي من دون أن يتجدد التضخم. ومن المؤكد أن البطالة ارتفعت كثيراً: ١٢,٣ في المئة عام ١٩٩٢ مقابل ٨,٩ في المئة عام ١٩٨٩ وهي تثير اضطرابات في المجتمع الاسرائيلي، وتحديداً بين المهاجرين، حيث بلغت نسبة البطالة في صفوفهم ٤٠ في المئة. إلا أنه يجب الأخذ في الحسبان واقع أن الاقتصاد الاسرائيلي يؤمن ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً، أي ثلاثة أضعاف متوسط الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٠، الأمر الذي يمثل نتيجة باهرة.

د ـ يبقى أن مبلغاً مرتفعاً جداً من القروض الخارجية، إن لناحية مالية الدولة التي لا يدعو تراجعها إلى القلق، أو لناحية تراجع رصيد المدفوعات الجارية، سيضرب النتائج المحققة منذ عام ١٩٨٧ لناحية تراجع إحتياطي الدين وخدمته، وسيعرض للخطر عملية اصلاح الاقتصاد الاسرائيلي الضرورية.

**لقد ساهمت السياسة الإسرائيلية في افراغ الأراضي المحتلة من جوهرها الاقتصادي المحدود بسبب تدابير عدة حالت دون استثمار جديد**

في الإجمال، إن الدروس التي ينبغي استخلاصها من الهجرة في علاقتها بعملية السلام، هي على مستويين:

(١) إن فجائية وحجم الهجرة عمقا شعور الدولة العبرية بالتبعية للخارج، الأمر الذي عرضها لضغوط خارجية أكثر فاعلية، وتحديداً الأميركية منها.

(٢) إن التحدي الذي ينبغي مواجهته لاستيعاب مليون مهاجر دفع بلا شك قسماً من الرأي العام وأصحاب القرار الاسرائيلي إلى اعتبار أن اسرائيل لا يمكنها متابعة هدفين في آن معاً: استيعاب المهاجرين والاستيطان في الأراضي المحتلة. وهذا هو الشعور الذي كان العديد من مسؤولي الوكالة اليهودية يعبرون عنه في المجالس الخاصة ابتداء من شتاء عام ١٩٩١. وفي الإجمال، لم يدافع عن فكرة تكثيف عملية الاستيطان في الأراضي المحتلة إلا أقلية متطرفة من السكان الاسرائيليين.

٣ ـ عززت حرب الخليج هذه التساؤلات. ومن دون إثارة الجوانب الاستراتيجية للمسألة[٥]، كان لحرب الخليج الثانية أثران رئيسيان من الزاوية الاقتصادية:

أ ـ ابتداءً من كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، منعت اسرائيل العمال الفلسطينيين من دخول أراضيها في إطار حظر للتجول قاسٍ جداً استمر حتى نهاية العمليات العسكرية. وحين عادت الأمور إلى طبيعتها، لم تسمح اسرائيل إلا لـ ٦٠ ألف عامل فلسطيني

(٥) رأى بعض المراقبين أن تعرض إسرائيل لصواريخ «سكود» العراقية كان دليلاً على أن الاراضي المحتلة لم تعد تمثل «العازل الامين» كما كان يعتقد سابقاً، بل على العكس، باتت تمثل عقبة أمام تماسك المجتمع الإسرائيلي من جراء التدابير الأمنية التي ينبغي اتخاذها لـ «ضبط» سكان يائسين.

بالقدوم للعمل، أي نحو النصف، نسبة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل حرب الخليج. إذاً، اعتاد الاقتصاد الاسرائيلي الاستغناء عن قسم كبير من الفلسطينيين الذي جرى غالباً استبداله بالمهاجرين الجدد الذين تفوق اختصاصاتهم عموماً الأعمال التنفيذية.

ب ـ غداة حرب الخليج، ونتيجة تدابير التقنين والمراقبة الاقتصادية التي وضعت موضع التنفيذ منذ سنوات عدة، والتي جرى تعزيزها منذ بدء الانتفاضة، إضافة إلى أربعة أشهر من حظر التجول الكلي أو الجزئي، كانت الأراضي المحتلة على حافة الانفجار. وقد شعرت السلطات الاسرائيلية بذلك، فاتخذت ابتداء من حزيران/ يونيو ١٩٩١ تدابير عدة كانت ترفضها حتى ذلك الوقت من أجل تخفيف الضغط الداخلي والدولي في آنٍ معاً. وانطلاقاً من هذه اللحظة، بدأ ينتشر بلا شك شعور بأن مسألة التنمية الاقتصادية للأراضي المحتلة لم يعد يمكن التملص منها لفترة طويلة.

## ٣ ـ هل يسع اسرائيل أن تجني مكاسب السلام؟

في الوقت الراهن، ليس السلام سوى هدف وطموح من دون أن نعرف بعد الشكل الاقليمي والمؤسساتي لتطبيع العلاقات بين اسرائيل وكيان فلسطيني، وإن تكن المقترحات كثيرة. وهذا يعني أنه من الصعب جداً في الظروف الحالية، أن تُقدر بدقة «المكاسب» التي ينطوي عليها تطبيع الوضع في الشرق الأوسط. لكن يبدو أن الاستمرار في العملية الجارية يصب في مصلحة اسرائيل على الصعيد الاقتصادي، حيث إن المكاسب تفوق التكاليف إلى حد كبير.

ـ إن المكاسب تتوزع على مستويات عدة، إذ إن هناك بلا شك طاقة تجارية لتطويرها مع البلدان العربية، وإن تكن الأحقاد القديمة لن تختفي سريعاً، كما يُظهر ذلك ضعف التبادلات مع مصر بعد مرور أربع عشرة سنة على اتفاقي كامب دايفيد. أما مع سائر دول العالم، فمن المفترض أن يتيح وضع حد للمقاطعة العربية، التي لم تقدر كلفتها بجد أبداً بالنسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلي، تزايد الصادرات واستقرار المحيط الإقليمي وتزايد الاستثمارات التي لا تزال محدودة جداً (١٥٠ مليار دولار في المتوسط سنوياً) والتي يحتاج إليها الاقتصاد الاسرائيلي كثيراً. فإسرائيل الموقعة اتفاق التبادل الحر مع الجماعة الأوروبية منذ عام ١٩٧٥، ومع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٥ تأمل بلا شك في تحقيق «المرسى الأوروبي» الذي تحدث عنه ميكاليس سابقاً في صورة وضع شبيه مثلاً بوضع تجمع دول التبادل الحر (AELE) في إطار إقامة سوق أوروبية موحدة. وفي ما يتعلق بالأراضي المحتلة، فإن اسرائيل، ومن دون الخوض في مختلف السيناريوهات المتصورة، ستجني فوراً مكسباً من وقف الانتفاضة يقدر، كما رأينا، بـ ١ في المئة من اجمالي الناتج القومي.

ـ وفي مجال النفقات العسكرية، ينبغي عدم المبالغة في تقدير المكاسب، خلافاً لرأي عام شائع إلى حد كبير. فتبعاً لقياس النفقات العسكرية، تراوح التقديرات في شأن حجمها بين ٩,٥ في المئة و١٠ في المئة من اجمالي الناتج القومي. إن تحقيق خطوة أولى نحو السلام قد يدفع إلى الاعتقاد أن النفقات العسكرية قد تنخفض على نحو ظاهر بسبب توقف نفقات حماية المستوطنين وعمليات الحفاظ على الأمن في الأراضي المحتلة، وكذلك بسبب استقرار المحيط الإقليمي. إلا أن الأمور ليست على هذا النحو. وما دامت اسرائيل وفق التعبير التقليدي، «غير مسموح لها أن تخسر معركة واحدة» فهي ستستمر في تحديث تجهيزاتها وتدريب جنودها الاحتياطيين، وهذا ما دام العراق وإيران، من وجهة نظر اسرائيلية، عدوين خطرين في السنوات المقبلة. وفي أفضل

الحالات، يفترض أن يؤدي وضع حد لعبء الأراضي المحتلة إلى تجنب زيادة النفقات من دون أن يتيح خفضها. كما أن المساعدة العسكرية الأميركية سيتم الحفاظ عليها في السنوات المقبلة وبمستواها الحالي (١٨٠٠ مليون دولار).

ـ في الواقع، إن الكلفة الوحيدة التي يمكن تحديدها هي إعادة إسكان ١٠٠ ألف مستوطن يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، إذا ما اتُّخذ تدبير كهذا. أما على صعيد العلاقات الاقتصادية بالأراضي المحتلة، فإن خسارة الأسواق، إذا ما تحققت فرضية القطيعة التامة، لن تكون مؤذية بالنسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلي. كما أن التخلي عن فائض الايرادات الضريبية لن يؤثر إلا هامشياً في القرار الذي قد تتخذه الدولة العبرية في خصوص الانسحاب من الأراضي، الذي سيخضع في التحليل الأخير لاعتبارات سياسية.

## ثانياً: أي مستقبل اقتصادي للكيان الفلسطيني؟

إن مواقف الأطراف المشاركين في عملية السلام معروفة. فالاسرائيليون يتصورون استقلالاً ذاتياً داخلياً لفترة خمس سنوات، في حين يريد الوفد الفلسطيني انسحاباً فورياً للإسرائيليين من الأراضي المحتلة، الأمر الذي يتيح التوصل فوراً إلى الاستقلال والسيادة الاقتصادية. ومن دون استباق نتائج العملية الجارية أو تصور سبل ووسائل إقامة الكيان السياسي الفلسطيني، يمكن طرح التساؤل حول قاعدته الاقتصادية. والمعاينة ليست مشجعة. فالاقتصاد الفلسطيني اقتصاد تابع ومحاصر ولم يواكب التطور بعد ٢٥ سنة من الاحتلال، ومستقبله السياسي وأوراقه الرابحة مرهونة بالإبقاء على الروابط الوثيقة بمحيطه الإقليمي، وتحديداً إسرائيل. ولن يمكن تعويض أربعين عاماً من التأخير إلا من خلال حشد إمكانات تمويل مهمة.

### ١ ـ اقتصاد بين فكي كماشة

منذ نهاية الانتداب البريطاني وثبات خطوط وقف إطلاق النار، حوصر الاقتصاد الفلسطيني بين فكي كماشة نتيجة السياسة الاسرائيلية، وكذلك الأردنية.

**إن دولة إسرائيل مرتهنة للمياه الجوفية الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ إن ٤٠ في المئة من المياه العذبة المستهلكة في إسرائيل مصدرها تلك المياه**

فقد ساهمت السياسة الاسرائيلية في إفراغ الأراضي المحتلة من جوهرها الاقتصادي المحدود بسبب تدابير عدة حالت دون استثمار جديد أو أحبطت عزمه على الأقل. ولا شك في أن غياب الوسيط المالي هو الذي شل، أكثر من أي شيء آخر، التنمية الاقتصادية: عام ١٩٦٧ أُقفلت المصارف التي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تحل المصارف الاسرائيلية محلها لأنها لم تكن تتعامل بالدينار الأردني الذي ظل العملة الأساسية للمعاملات التجارية في الضفة الغربية. كما أن اعادة فتح «مصرف فلسطين» في غزة عام ١٩٨١، ومصرف القاهرة ـ عمان في الضفة الغربية عام ١٩٨٦ (عقب ضغوط أميركية) لم تغير الوضع جوهرياً، إذ أدت القيود الصارمة جداً التي فرضها المصرف المركزي الاسرائيلي على ممارسة نشاطهما إلى الحؤول دون اضطلاعهما بدور الوسيط المالي في خدمة التنمية الاقتصادية. لذا، لم يعد هناك منذ عام ١٩٦٧ وسيط مالي جدير بهذا الاسم في الأراضي المحتلة، ويمكن تالياً تصور نتائج قصور كهذا.

إلى هذا السياق العام يُضاف ضغط ما ينبغي تسميته «الارهاب الضريبي» الذي أصاب على حد سواء الأشخاص الحقيقيين والمعنويين، والذي تفاقم خصوصاً نتيجة الانتفاضة، إذ كانت عملية اقتلاع الأشجار التي تجري بسبب الامتناع عن دفع الضرائب أو عقب العمليات ضد وحدات الجيش الاسرائيلي، أحد ظواهره الأكثر تجلياً. فمنذ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، اقتُطعت ١٢٢٥٠٠ شجرة، على أن القسم الأكبر اقتلع بهدف إفساح المجال أمام توسيع المستوطنات. ونتج من ذلك خسارة كبيرة بالنسبة إلى الاقتصاد الفلسطيني. فكل شجرة زيتون تنتج دخلاً سنوياً يقدر نحو ٨٠ دولاراً، وبالتالي فإن اقتلاع ١٠ أشجار زيتون يكفي لخسارة ما يساوي معدل دخل فرد واحد في الأراضي المحتلة. إلا أن السياسة الاسرائيلية شهدت منذ حزيران/ يونيو مجرى جديداً يختلف عن التوجهات السابقة: فالمؤسسات الجديدة باتت تستفيد من إعفاء ضريبي؛ وأصبحت تصاريح الاستثمار تمنح بسرعة كبيرة وزاد عددها عشرة أضعاف؛ وجرى خفض قيمة الضريبة على الدخل؛ كما خفضت القيود على دخول العملات الأجنبية إلى حد كبير؛ وأخيراً سمح المصرف المركزي الاسرائيلي بإقامة «مصرف وطني عربي» كان ثمرة مبادرة محلية، لكن المشروع لم يُنفذ بعد بسبب معارضة السلطات الأردنية.

في الواقع، لم يشجع الأردن بدوره تنمية الاقتصاد الفلسطيني. فبين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٧، أهملت سلطات عمان الضفة الغربية لنهر الأردن وعملت على تنمية الضفة الشرقية، التي تعد أكثر أماناً، في ظل احتمال حدوث هجوم اسرائيلي. وبعد عام ١٩٦٧، وإن يكن الأردن قد طالب قانونياً بالسيادة على الضفة الغربية حتى تاريخ قطع الروابط القانونية والإدارية في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٨، ساهمت تدابير عدة أملتها عمان في إضعاف الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي في تشجيع اندماجه بالاقتصاد الاسرائيلي. وعلى هذا النحو، لم تكن المؤسسات التي أُنشئت بعد عام ١٩٦٧ قادرة على تصدير منتوجاتها إلى الأردن أو عبر أراضيه، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى السلع المصنعة من المواد الأولية القادمة من اسرائيل. ولم يكن ممكناً تصدير سلعة ما إلى الأردن أو عبر أراضيه إلا إذا اجتازت المواد الأولية التي تدخل في تصنيع هذه السلعة نهر الأردن، وكحد أقصى بنسبة ٥٠ في المئة من الانتاج المحدد. بالطبع، إن هذه القوانين الصارمة التي تفاقمت مدتها نتيجة الضرائب الاسرائيلية المحصلة لدى عبور معابر نهر الأردن (نحو ٧٢٠ دولاراً للشاحنة الواحدة) لم تَزُل آثارها عقب الاعلان عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، التي ولدت ميتة.

## ٢ ـ اقتصاد تابع

مع اجمالي ناتج قومي للفرد الواحد يراوح بين ١٠٠٠ و١٣٠٠ دولار، يمكن تصنيف الأراضي المحتلة في خانة البلدان المتوسطة في الطبقات الدنيا. وهذا الدخل شبيه بالدخل في الأردن (١٢٠٠ دولار) ويمثل سدس الدخل في اسرائيل. وتظهر دراسة إجمالي الناتج القومي بمعطيات ثابتة أن مستوى المعيشة ارتفع إلى ٣,٥ أضعاف بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٠، وتحديداً نتيجة تزايد العمل الفلسطيني في اسرائيل. لكنه تراجع مذاك بحيث لم يعد يمثل عام ١٩٨٩ سوى ٨٦ في المئة من المستوى الذي كان عليه عام ١٩٨٠. وقد استمر التدهور عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ بسبب الانتفاضة وأزمة الخليج.

في الواقع، إن الاقتصاد الفلسطيني يتسم بأفق غير ثابت وبتقلبات ذات تفاوتات كبيرة. فوفق المصادر الاسرائيلية، تقلب إجمالي الناتج الداخلي في الأراضي المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) منذ عام ١٩٨٠ بين ٩,٧− و١٩,٢+ في المئة سنوياً. فبعد تزايد قياسي عام ١٩٨٦ (١٩,٢+ في المئة) نتيجة

للحصول الوافر من الزيتون وانتعاش الاقتصاد الاسرائيلي، تراجع اجمالي الناتج الداخلي بانتظام منذ ذلك الوقت. من ناحية ثانية، يبدو أن الاحصاءات الاسرائيلية الموقتة التي نشرت للعامين ١٩٨٨ و١٩٨٩ نقصت بعض الشيء انخفاض اجمالي الناتج الداخلي منذ الانتفاضة (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧) وخصوصاً أن المراقبين الرئيسيين يقدرون أن التراجع تجاوز ٠,٥- و٠,٧٤- في المئة، وهما الرقمان المعلنان للعامين ١٩٨٨ و١٩٨٩. باختصار، لم يتجاوز النمو في المتوسط ٢ في المئة سنوياً منذ عام ١٩٨٢ في مقابل تزايد سكاني تعدى ٣ في المئة. ويبدو أن سبب عدم الاستقرار هذا يكمن في التضخم الذي أصاب الاقتصاد الاسرائيلي قبل خطة الاصلاح لعام ١٩٨٥ والذي امتد إلى الأراضي المحتلة من طريق الرواتب والواردات القادمة من اسرائيل. وكان قد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار الداخلية وتآكل القيمة الحقيقية للمداخيل والانتاج. وقد تعمقت هذه السمة المتواترة نتيجة ثلاثة أحداث أثرت تباعاً في الاقتصاد الاسرائيلي منذ خمس سنوات.

١ ـ من الصعب تحديد الأثر الاقتصادي للانتفاضة لأنه لا يمكن عزله عن سياقه السياسي. فالانتفاضة هي بمثابة رد فعل يائس في ظل غياب آفاق تسوية القضية الفلسطينية. وإن تكن الأسباب الاقتصادية أحد العناصر التي ساعدت على الانفجار، وإن تكن المقاطعة الضريبية ـ إضافة إلى «ثورة الحجارة» ـ إحدى تجلياتها الرئيسية، فإن الانتفاضة لم تتحرك في إطار هذه الانعكاسات الاقتصادية التي لا يجد أي من الأطراف مصلحة له في تسليط الضوء عليها.

فالإسرائيليون مترددون بين الرغبة في تضخيم الكلفة لتبرير تدابير القمع الاقتصادي، وبين خفضها إلى الحد الأدنى لكي لا يؤكدوا صوابية دعاة التخلي عن الأراضي المحتلة بدعوى أنها باتت عبئاً لا يطاق، أو صوابية موقف الفلسطينيين الذين سيرون آنذاك أن انتفاضتهم مبررة.

أما الفلسطينيون فهم يركزون طوعاً على كلفة الانتفاضة بالنسبة إلى الاقتصاد الاسرائيلي، لكنهم أكثر تكتماً بالطبع حول انعكاسات الانتفاضة السلبية على الاقتصاد الفلسطيني. وفي التحليل الأخير، تبقى المسألة الأساسية هي معرفة كم من الوقت يمكن اقتصاداً ما أن يستمر في حال حصار. لذا، يجب التحلي ببعض الشجاعة لمواجهتها، كما تظهر ذلك مسألة المقاطعة الضريبية التي يمكن أن تكشف مع الوقت فجوة بين الأوامر الجماعية والمواقف الفردية. وعلى المدى القصير، سببت الانتفاضة انخفاضاً في واردات اسرائيل (من ٢٠ إلى ٣٠ في المئة حتى عام ١٩٨٩) وأعادت طرح القضية الفلسطينية بقوة. لكن، على المدى المتوسط، لا بد لعمليات الاضراب المتكررة ولأثر تدابير القمع الاسرائيلية، وتحديداً في تفكيك النظام التربوي وانخفاض الاستثمار الانتاجي، من أن تعود بالخسارة. فبعد ثلاث سنوات انتعشت الحركة لأن الواردات التي انخفضت كثيراً بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠، عادت إلى المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٨٧.

كان لقطع الروابط مع الأردن في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٨ انعكاسات على الأراضي المحتلة، إذ إن إلغاء الرواتب التي كانت تدفع لـ ٢١ ألف موظف، ساهم في ارتفاع البطالة. كما أن نضوب التمويل الأردني لبعض المؤسسات (مستشفيات ومدارس) إضافة إلى قصور السلطات الاسرائيلية، زاد عدم ثبات الخدمات العامة. لكن لا شك في أن الانعكاسات الأخطر كانت على صعيد التجارة الخارجية. فحتى عام ١٩٨٨، كان الأردن يقبل بـ «ضمانة تصدير دنيا» تساوي ٥٠ في المئة من الفائض القابل للتصدير من الإنتاج الزراعي للضفة الغربية. ومنذ عام ١٩٨٨، ألغي هذا المنفذ التفضيلي، وبات التفاوض يجري

حول «كوتا» سنوية لكل منتج. هكذا ومنذ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، منع تصدير زيت الزيتون نحو الأردن، الأمر الذي وجه ضربة قاسية إلى اقتصاد الضفة الغربية. فتدنت قيمة الصادرات نحو الأردن من ١٠٠ مليون دولار إلى ٣٠ مليون دولار بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٠. من ناحية أخرى، أدى تعويم الدينار الأردني وتدهور قيمته ابتداء من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨، بحيث فقد ٤٠ في المئة من قيمته قياساً على الشيكل الاسرائيلي خلال سنة واحدة، إلى تآكل المدخرات الفلسطينية بالدينار الأردني، وتدني القوة الشرائية للفلسطينيين.

في هذا السياق الكئيب، كانت انعكاسات حرب الخليج مأساوية، إذ إن حظر تجول شاملاً خلال ٤٢ يوماً، أعقبه إغلاق الأراضي المحتلة حتى نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩١ وانخفاض عدد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل إلى النصف (٦٠ ألفاً مقابل ١٢٠ ألفاً قبل الحرب) وانهيار الموارد الخارجية (العمال الفلسطينيون في الكويت والمساعدات العربية) أدت جميعها إلى تراجع اجمالي الناتج القومي نحو ٢٠ في المئة على أقل تقدير نظراً إلى عدم توافر احصاءات.

وفي الواقع، أظهرت حرب الخليج تبعية الاقتصاد الفلسطيني لمحيطه الخارجي، إذ لا يمثل اجمالي الناتج الداخلي سوى ٧٢ في المئة من اجمالي الناتج القومي (١٩٨٩)، حتى إنه بلغ في بعض السنوات مستوى أدنى على غرار ما حدث عام ١٩٨٣ (٦٦ في المئة). وهذا الأمر يمثل إحدى السمات الرئيسية للتطور الهيكلي لاقتصاد الأراضي المحتلة منذ ٢٥ سنة، لأن إجمالي الناتج الداخلي عام ١٩٦٨ كان يمثل ١٨ في المئة من اجمالي الناتج القومي. لذا لا شك في أن رفع مستوى المعيشة، على الأقل حتى عام ١٩٨٠، أمكن التوصل إليه نتيجة زيادة العائدات الخارجية وليس نتيجة النمو الداخلي للطاقة الاقتصادية.

وتظهر هذه التبعية للخارج على ثلاثة مستويات:

- شمول العمل الفلسطيني في اسرائيل عشية حرب الخليج، ٣٥ في المئة من السكان الفلسطينيين العاملين (٥٠ في المئة بالنسبة إلى قطاع غزة). وقد كانت الرواتب الموازية تمثل ٣٩ في المئة من إجمالي الناتج الداخلي أو ٢٨ في المئة من اجمالي الناتج القومي. وعام ١٩٧٠ كان ١٣,٧ في المئة اليد العاملة في الأراضي المحتلة تعمل في اسرائيل. وقد أتاح هذا التزايد الكبير للعمل الفلسطيني في اسرائيل انخفاض نسبة البطالة (٣٣ في المئة في الضفة الغربية و٤٣ في المئة في قطاع غزة عام ١٩٧٠)، وتراجع البطالة المقنعة في القطاع الزراعي. وبعد حرب الخليج، ارتفعت البطالة مجدداً إلى حد كبير. فالرقم الرسمي الاسرائيلي لا يزال ١٢ في المئة، في حين يقدره الخبراء الاقتصاديون الفلسطينيون بـ ٤٠ في المئة. ومن المرجح أن يكون الرقم الحقيقي بين هذين التقديرين.

- صعوبة تقدير التحويلات المالية أحادية الجانب نظراً إلى تضارب المعلومات. فالتحويلات الرسمية للعمال المهاجرين كانت تبلغ، عشية حرب الخليج، نحو ١٢٥ مليون دولار سنوياً. وفي الواقع، تقارب هذه التحويلات ٢٠٠ مليون دولار، مع الأخذ في الحسبان التحويلات السرية. وقد انخفض هذا المبلغ في إثر طرد الفلسطينيين من الكويت. كما أن المساعدة الخارجية تزايدت كثيراً في ظل أزمة الخليج (٣٠٠ مليون دولار في المتوسط عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ مقابل نحو ٢٠٠ مليون دولار سابقاً. ومنذ ذلك الوقت أصبحت المساعدة العربية رمزية، حيث إن الأمم المتحدة والبلدان الغربية، وتحديداً الجماعة الأوروبية، باتت تتقاسم المساهمات مناصفة.

- ارتباط التجارة الخارجية بإسرائيل ليس بسبب قدوم ٩٠ في المئة من الواردات من اسرائيل فحسب، لكن لأن الأسواق العربية باتت مقفلة أكثر أمام

المنتوجات الفلسطينية. ففي عام ١٩٧٠ كانت الأسواق العربية تستوعب ٥٤ في المئة من صادرات الأراضي المحتلة مقابل ٣٥ في المئة عام ١٩٨٠ و٢١ في المئة عام ١٩٨٧. ومنذ ذلك الوقت، ارتفعت وتيرة هذا الاتجاه بسبب التدابير المقيدة التي اتخذها الأردن وبسبب الخلاف السياسي مع الكويت والإمارات العربية المتحدة والسعودية في إثر حرب الخليج. حينئذ باتت اسرائيل تمثل بلا جدل ٨٥ ـ ٩٠ في المئة من الأسواق بالنسبة إلى الصادرات الفلسطينية، وإن لم يكن مستواها يمثل، بالقيمة المطلقة، سوى ثلثي المستوى الذي كان قائماً عام ١٩٨٧ (١٩٠ مليوناً مقابل ٣٠٤ ملايين دولار).

## ٣ ـ سبل ووسائل إعادة الإعمار

بعد عقود من النقص، إن لم نقل من الغياب التام للاستثمارات، سواء في الانتاج أم في البنى التحتية، في الأراضي المحتلة، التي لم تتمتع بالسيادة الاقتصادية أو السياسية أبداً، يبدو التحدي كبيراً جداً لبناء بلد، وفي الوقت الراهن، تعيش القضية الفلسطينية تضخماً في جانبها السياسي، إلا أن شخصيات فلسطينية، وخصوصاً في الداخل، بدأت منذ بضع سنوات فقط تدرك أهمية المسائل الاقتصادية على غرار السلطات الاسرائيلية التي أقلقها غليان الأراضي المحتلة في ظل الانتفاضة وحرب الخليج. ومن دون أن يكون في الإمكان استباق الحكم على السياق السياسي الذي يمكن فيه تنفيذ إعادة البناء الاقتصادي ـ من المؤكد أنه أساسي ـ من المناسب التذكير بالمعطيات الأساسية.

إن الاقتصاد الفلسطيني ينطلق حاملاً معه عوائق ثقيلة، فالكيان الفلسطيني المستقبلي سيكون له وضع فريد في نوعه على مستويات عدة. فأراضيه ستكون مقطعة بين الضفة الغربية (٥٥٧٢ كلم[٢]) وقطاع غزة (٣٦٧ كلم[٢]) اللذين يمكن الربط في ما بينهما بوساطة ممر أو عبر «حق مرور» في الأراضي الاسرائيلية، والقدس الشرقية (٧٢ كلم[٢]) التي من الصعب حالياً تصور وضعها القانوني. علاوة على ذلك، يفترض هذا الشكل أن تسوى مسألة «المستوطنات الاستراتيجية» و «المناطق الأمنية» التي يبدو أن الدولة العبرية تريد الاحتفاظ بها. في أي حال، ستكون الدولة الجديدة متسمة بعدم تماسك جغرافي. وتكمن الخصوصية الأخرى في السكان، إذ إن عدد سكان الأراضي المحتلة (القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة) يصل إلى نحو مليوني نسمة من بينهم ٩٥٠ ألف لاجيء (٤٠٠ ألف يعيشون في المخيمات و٥٥٠ ألفاً خارج المخيمات). وهذا العدد لا يمثل سوى ثلثي مجمل عدد الفلسطينيين الذين يعيش ٣٠ في المئة منهم في الأردن، و٢٠ في المئة في سائر البلدان العربية، ونحو ١٠ في المئة في اسرائيل.

**ما دامت إسرائيل «غير مسموح لها أن تخسر معركة واحدة» فهي ستستمر في تحديث تجهيزاتها وتدريب جنودها الاحتياطيين، وهذا ما دام العراق وايران، من وجهة نظرها، عدوين خطيرين في السنوات المقبلة**

وفي عام ١٩٥٨، لم يكن عدد الفلسطينيين يتجاوز المليون نسمة. وقد تضاعف هذا العدد نتيجة نمو سكاني عوض من موجة هجرة سلبية تقدر بأكثر من ٣٠٠ ألف خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٩٠. إذاً، الدولة الجديدة ستكون مقراً لاستقبال قسم من الشتات الفلسطيني، وتحديداً من الأردن الذي كان من الصعب عليه مؤخراً استيعاب ٣٠٠ ألف لاجيء قادمين من الكويت. وأخيراً يجدر التوضيح أن الفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود اسرائيل يبلغ عددهم ٧٣٠ ألفاً (٩٠٧٠٠٠ إذا أضفنا سكان القدس الشرقية والـ ١٥ ألف درزي في الجولان).

وهم لا يمثلون بذلك سوى ١٨ في المئة من السكان الاسرائيليين. لكنهم يمثلون أغلبية منذ الآن في الجليل (٥٢ في المئة)، وعددهم يتزايد في النقب.

في ظل هذه الظروف، إن «القابلية للحياة» لدى الدولة الجديدة تطرح نفسها بقوة. إلا أن هذا الموضوع الذي جرت مناقشته، كثيراً، فهو تقتصر مناقشته، غالباً، لسوء الحظ، على المستوى الأكاديمي. وتحسباً للتشكيك في بعض الأفكار المعتمدة بالاجماع، يبدو تقدير مسألة «القابلية للحياة»، من الزاوية الاقتصادية البحتة، نوعاً من المجازفة، إذ إن العامل السياسي، في الواقع، مهيمن، الأمر الذي ينطوي بالتأكيد على انعكاسات في الدائرة الاقتصادية والمالية. فالدولة المتاخمة لاسرائيل [الكيان الفلسطيني] لم تكن قابلة للحياة اقتصادياً منذ استقلالها إلا لأن مساعدات مالية خارجية عوضت عجزها التجاري لأسباب سياسية (الولايات المتحدة والمانيا) أو عرقية (تحويلات الشتات). وبسبب حجم سوقها وانعدام الموارد أو الدخل المحلي لديها، من الواضح أن الفضاء الاقتصادي لهذه الدولة الفلسطينية في وضع غير ثابت. ولكن من المؤكد كذلك أن قوة رصيدها البشري وتأثير شتاتها وأهميته، وربما دعم المجتمع الدولي كذلك الراغب في رفع الظلم، قد يمكنها من تغيير هذه الآفاق المظلمة.

في أي حال، ينبغي أن يكون الاقتصاد الفلسطيني منفتحاً على الخارج. فمع احتمال الحصول على السيادة السياسية والاقتصادية، الجزئية أو التامة، سيطفو على السطح نقاش كامن بين المسؤولين الفلسطينيين ، بحيث يبدو أن الاختيار يراوح بين الخيار «الألباني» ذي الصبغة الأصولية وبين الخيار الليبرالي. إن إحدى الظواهر الأهم للانتفاضة كانت مقاطعة المنتوجات الاسرائيلية وعمليات الاضراب المنتظمة في الأراضي المحتلة، الأمر الذي عزز لدى قسم لا يستهان به من السكان الفلسطينيين (ذوي المستوى التعليمي المتدني والمتأثرين بحركة حماس الأصولية أو اليائسين بعد سنوات الاحتلال الطويلة) فكرة أن «الاكتفاء الذاتي» هو الطريق الوحيد الذي ينبغي سلوكه. فمن المؤكد بالنسبة إلى بلد ذي موارد ضعيفة وليس لديه تجربة صناعية وينقصه رؤوس أموال منتجة، أن ينتهج سياسة بدائل الواردات في ظل رسوم جمركية مرتفعة جداً. لكن خياراً كهذا، وهو خيار لا يمكن استبعاده في ضوء الأحقاد والضغائن المتراكمة منذ ٤٥ عاماً، فضلاً عن انتشار الأصولية الدينية، سيكون بلا شك طريقه مسدوداً. فالدولة الفلسطينية الجديدة لا يسعها أن تسلك طريقاً آخر غير طريق اقتصاد السوق المنفتح على الخارج الذي يعتمده قسم كبير من الشتات الفلسطيني حالياً بكثير من الكفاءة في الخارج. وتنطوي هذه الخطوة على نتيجتين أساسيتين:

- الابقاء على روابط مع اسرائيل، لجهة سوق العمل على الأقل، إذ إنه بسبب التزايد الطبيعي للسكان، ينبغي حالياً استحداث ١٠ آلاف فرصة عمل اضافية سنوياً. لهذا السبب، أدى خفض عدد العمال الفلسطينيين في اسرائيل ووصول اللاجئين من الكويت، إلى ارتفاع نسبة البطالة بوضوح. فإذا توقف العمل الفلسطيني في اسرائيل بين ليلة وضحاها، ينبغي زيادة عدد فرص العمل بنسبة ٥٠ في المئة في الضفة الغربية وبنسبة الثلثين في غزة، وهو أمر غير ممكن ويؤدي إلى إقامة منطقة مزعزعة الاستقرار لا يمكن الكيان الجديد الاستمرار في ظلها.

اسرائيل من ناحيتها لها مصلحة في الإبقاء على يد عاملة فلسطينية أساسية، على الرغم من الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي السابق، لكن من الواضح أن استمرار هذه العلاقة، في سياق سياسي جديد، لن يمكن تحقيقه إلا بثلاثة شروط: أن يتم تنظيم دخول العمال الفلسطينيين ويوضع حد للتعسف السائد حالياً؛ وأن يُعترف بحقوقهم؛ وكذلك

إيجاد حل عادل لمسألة الاقتطاعات الاجتماعية والاقتطاع الضريبي على الدخل[٦].

كما أن المنافسة التجارية مهمة أيضاً. ففي الوقت الراهن، تستقبل السوق الاسرائيلية أكثر من ٨٠ في المئة من المنتوجات الفلسطينية. وعلى المدى المتوسط، يفترض أن تظل السوق الاسرائيلية، في إطار فرضية تنمية الاقتصاد الفلسطيني، سوقاً مهمة بسبب قربها وقوتها الشرائية المرتفعة لأن احتمالات التصدير إلى سائر العالم ستكون محدودة، لكون البلدان العربية المجاورة لديها اقتصادات منافسة، ولكون نوعية الانتاج غير كافية لاختراق الأسواق الغربية على نحو ظاهر. أما الأسواق الأخرى الوحيدة المكنة فهي بلدان أوروبا الشرقية (بلا شك شريطة القبول بعمليات موازنة)، والبلدان العربية الغنية (شريطة أن تغفر للموقف الذي اتخذه الفلسطينيون خلال حرب الخليج). لذا، فإن الإبقاء على روابط تجارية مع اسرائيل، على قاعدة المساواة هذه المرة، أمر حيوي. وأخيراً، إن المشاريع ذات المصلحة المشتركة، التي يفرض الحس السليم أن تُقرر وتُدار معاً، ستكون متوافرة: إدارة المياه، استغلال البحر الأحمر، تحلية المياه، الكهرباء. فمنذ فترة طويلة، يُعِد جامعيون واختصاصيون اسرائيليون مشاريع عدة من المفترض أن تكون الحكومة الاسرائيلية قد اقترحتها في المفاوضات الحالية.

- ينبغي أن تُدار المرحلة الانتقالية بدقة على الصعيد الاقتصادي، إذ يتعلق الأمر بإنشاء مؤسسات «دنيا» تسهل سير العمل الطبيعي للاقتصاد. ويبدو أن أولى الأولويات في هذا الصدد تكمن في إقامة وسط مالي حقيقي يمكنه أن ينفذ من خلال إنشاء مصرف تجاري ليس هناك أي عوائق أمام نشاطه، علاوة عن القواعد الاحترازية للحق المشترك، ومصرف تنمية يمكنه المساعدة على تنمية بعض المشاريع الصناعية.

ثم تطرح مسألة العملة نفسها. فالأراضي المحتلة تعيش حالياً في ظل نظام متعدد العملات: الشاقل الاسرائيلي في غزة وفي القدس الشرقية، والشاقل الاسرائيلي والدينار الأردني في الضفة الغربية، والدولار في كل مكان، فأي عملة سيختار الكيان الجديد؟ حتى تاريخ التدهور الكبير في سعر صرف الدينار الأردني عام ١٩٨٨، لم تكن المسألة تُطرح كثيراً، لكن عقب ذلك وبسبب قطع الروابط القانونية والسياسية، بات اعتماد الدينار الأردني بعيد الاحتمال. ومع الأخذ في الحسبان الهيكلية الحالية للتجارة الفلسطينية الخارجية، فإن الحس السليم يفرض أن تكون العملة الاسرائيلية بمثابة المرجعية، لكن هذا الأمر لا يبدو ممكناً لأسباب سياسية. فهل سَتُصك عملة خاصة مرتبطة بالدولار الأميركي. يبدو أن الأفكار حول هذا الموضوع لا تزال جنينية[٧].

لكن السياسة الاقتصادية ينبغي أن تكون محط اهتمام يقظ أيضاً، لأن هذا الاقتصاد الذي قُوضت هيكليته يجازف في أن يكون غير ثابت في إطار تغير جذري في السياق، إذ إنه في الإمكان، بل من المحتمل، إذا ما تقدمت المفاوضات في اتجاه الحكم الذاتي أو الاستقلال، أن يفيد الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة أولى من التحويلات المالية أحادية الجانب التي ستكون أهم مما كانت عليه سابقاً، سواء أكانت خاصة (تحويلات الشتات) أم كانت عامة (مساعدات دولية)، وذلك من أجل تأمين ظروف معيشية لائقة لـ ٤٠٠ ألف لاجىء يعيشون حالياً في المخيمات. كما أن تزايد الاستهلاك الداخلي الذي سينجم عن ذلك سيؤثر في توازن ميزان المدفوعات إلى حد كبير، ولن يعود بالنفع على الاقتصاد الحقيقي، نظراً إلى غياب

(٦) كذلك، تطرح مشكلة التعويضات السكنية نفسها، إذ يفترض، منطقياً أن تبدأ تسوية هذه المشكلة في السنوات القادمة.
(٧) مشروع صك عملة (الجنيه الذي يعادل دولارين) طُرح من دون تقديم أي ايضاحات إضافية.

الانتاج المحلي. لذا، من المناسب أن يُسارع، في إطار برنامج معتمد للتنمية، إلى إعداد بعض الاستثمارات الصناعية الذكية، فضلاً عن الإسراع في وضعها موضع التنفيذ وتمويلها من خلال المساعدة الدولية.

لأجل مسمى تبدو الصناعة الصغيرة والخدمات هي الأوراق الرابحة الوحيدة ذات القيمة العالية. ويجب بالتأكيد عدم الاستخفاف بالقطاع الزراعي، لأنه يمثل نحو ٣٥ في المئة من اجمالي الناتج الداخلي. فبعد نمو كبير خلال الستينات التي شهدت تضاعف الانتاج ثلاث مرات نتيجة ارتفاع المداخيل والتخلي عن بعض الزراعات القوتية لاعتماد زراعات يسهل تصريفها في البلدان العربية، اتسمت الثمانينات بركود شامل. فإنتاج الزيتون، إحدى ثروات البلد النادرة، هو انتاج متواتر، لأنه، كما رأينا، راوح بين ١ و٢٠ من سنة إلى أخرى. أما العمل في القطاع الزراعي فقد انخفض إلى حد كبير، على الرغم من ارتفاع الانتاج، الأمر الذي أبرز البطالة المقنعة التي يتسم بها هذا القطاع. كما أن انجازات أخرى يجب إحرازها لتحسين المداخيل التي سيكون من آثارها تراجع العمل في القطاع الزراعي، لكنها ستصطدم حتماً بمشكلة نقص المياه التي بدأت تؤثر كثيراً في إنتاج الحمضيات في غزة.

لا تمثل الصناعة حالياً سوى ٨ في المئة من اجمالي الناتج الداخلي في الضفة الغربية و١٤ في المئة في غزة، مستخدمة ١٨ في المئة من القوى العاملة، الأمر الذي يشير إلى نتائجها الهزيلة. وباستثناء بعض النجاحات المنعزلة (أنسجة وأحذية على سبيل المثال) يتعلق الأمر غالباً بمعامل مُهملة تعمل بنصف قدرتها. لذا، فإن تعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمر عبر جهد تحديثي كبير لتلبية الطلب الداخلي (لا يغطي الانتاج المحلي في هذا الطلب إلا أقل من ٤٠ في المئة) والأسواق الخارجية، وتحديداً السوق الاسرائيلية، إذا ما أتاح السياق السياسي ذلك.

والخدمات التجارية يمكنها كذلك أن تمثل ورقة رائجة بالنسبة إلى الاقتصاد الفلسطيني. كما أن السياحة يمكن تعزيزها أكثر لكون الأرض المقدسة تجتذب كثيراً من الزوار. وهناك مشاريع أخرى على غرار إنشاء مرفأ ومنطقة حرة، يقدر بعض الدراسات الاسرائيلية أنها ستكون ذات مردود كبير، شريطة أن يستخدمها الأردن الذي يجري ٦٠ في المئة من تجارته الخارجية مع الغرب عبر قناة السويس، وهو ما يصب لمصلحة الأردن. إلا أنه يجب ألا يخفى أن هذه المشاريع تبدو متناقضة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي المحزن الذي تعيشه الأراضي المحتلة حالياً. لكن ليس من المحظور تصور وتقدير الوسائل ومستقبلها الاقتصادي.

**إن الدولة الفلسطينية الجديدة لا يسعها أن تسلك طريقاً آخر غير طريق اقتصاد السوق المنفتح على الخارج الذي يعتمده قسم كبير من الشتات الفلسطيني بكثير من الكفاءة**

## ثالثاً: أموال السلام

إذا ما استمرت عملية السلام، يبدو حتمياً أن تبرز، عاجلاً أم آجلاً، الرهانات المالية التي يلتزم الجميع حالياً التكتم حولها. فضلاً عن ذلك، ليس كل الرهانات بالأهمية نفسها، ويمكن التصور أن يُستخدم بعض المطالب المقدمة على طاولة المفاوضات كوسائل ضغط أكثر مما هو محاور متشددة يعبر عنها مختلف الأطراف.

في هذه المرحلة، إن الرهانات المالية لعملية السلام التي قد يتمسك بها مختلف الأطراف، على الرغم من

عدم اثارتها رسمياً بعد، هي التالية:

١ ـ إذا وافقت الحكومة الاسرائيلية على إجراء انسحاب شامل أو جزئي لنحو ١٠٠ ألف مستوطن مقيمين في الأراضي المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) فهي ستكون ميالة بالتأكيد إلى المطالبة بتعويضات مالية. وللتذكير، فإن المساعدات المالية للمستوطنات كانت تمثل سنوياً نحو ٢٥٠ مليون دولار في عهد الحكومة السابقة، وكان إجمالي المبلغ المتراكم يقدر بأكثر من ٣,٤ مليارات دولار. وقد تزايدت هذه المساعدات كثيراً في نهاية عهد حكومة شامير لتبلغ ١٠٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٢، وتحديداً بسبب ضخامة برنامج الانشاءات في المستوطنات. وعام ١٩٩٣، تراجع الانفاق على المستوطنات إلى ٢٢٠ مليون دولار؛ ويعود هذا التراجع إلى إلغاء المساعدات الخاصة بقروض الحصول على الملكية وإلغاء التقديمات للمؤسسات. ومن المؤكد أن انسحاباً اسرائيلياً يولد مدخرات نتيجة الحد من النفقات الأمنية والزيادة في المداخيل الضريبية (الضريبة على الدخل لا تتعدى ٧ في المئة في المستوطنات). من ناحية ثانية، تستطيع الحكومة الاسرائيلية أن تطرح مسألة النفقات المستخدمة لمصلحة الأراضي المحتلة، لكن هذا الموقف لن يكون سهلاً الدفاع عنه كثيراً لأن قسماً كبيراً من هذه النفقات كان يصرف لمصلحة المستوطنين أكثر مما كان يصرف لمصلحة الفلسطينيين. إلا أن الملف الضريبي الذي سيفتح سيقدم إلى الطرف الفلسطيني الكثير من الحجج.

٢ ـ يستطيع الفلسطينيون أن يقدموا ثلاثة أنواع من المطالب:

أ ـ «حق العودة»: إن حق العودة مسألة معقدة وتمثل إحدى نقاط الخلاف الرئيسية في الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني. وحين طرح هذا الموضوع مجدداً في آذار/ مارس ١٩٩٢، ردت الحكومة الاسرائيلية بقوة، لكون وزارة الخارجية الأميركية أعلنت رسمياً أن هذه المسألة لا تندرج في برنامج المفاوضات المتعددة الأطراف المنبثقة من مؤتمر مدريد. وفي الواقع، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٩٤ (III) في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨. وتنص الفقرة II : «تقرر أن هناك ضرورة إلى السماح للاجئين الذين يرغبون في ذلك، بالعودة إلى ديارهم في أسرع وقت ممكن والعيش بسلام مع جيرانهم، وينبغي أن تدفع بدلات كتعويض من ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم ومن كل مال فقد أو خسر.

تعطى تعليمات للجنة المصالحة بتسهيل إعادة اللاجئين وإنعاش وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع البدلات...».

منذ ذلك الوقت، أعيد تأكيد هذا القرار خمسين مرة من قبل الجمعية العامة وظل حبراً على ورق. إلا أن المنظمات الفلسطينية جعلت منه، في مرحلة أولى، إحدى أوراقها الرئيسية في المعركة، معتبرة أنه يعطيها حق العودة الجماعية إلى أراضيها التي باتت أراضي اسرائيلية حالياً. لكن، منذ أربعين عاماً، تغير هذا الموقف المتشدد، وتحديداً منذ اتفاقات عمان بين ياسر عرفات والملك حسين في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥. ويُستنتج من تصريحات عدة لمسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية أن القيادة الفلسطينية تنظر حالياً إلى حق العودة كحق فردي، وليس كحق جماعي، وهو لا يشمل اسرائيل بحدودها السابقة لعام ١٩٦٧.

ب ـ اعادة اسكان لاجئي الضفة الغربية وغزة: ويمكن أن تمثل هذه المسألة بلا شك، في مرحلة انتقالية، إحدى المهام الأولى للكيان الفلسطيني. فعلى الرغم من فاعلية تحركها المعترف به عموماً، لا تستطيع وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين

الفلسطينيين وتشغيلهم (الأونروا)[٨] بوساطة مساعداتها السنوية أن تؤمن ظروف حياة مؤاتية (٧١ دولاراً للفرد الواحد سنوياً في المتوسط بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩١). وفي مرحلة أولى، يبدو ضرورياً تأمين ظروف معيشية لائقة لـ ٩٦٠ ألف لاجىء في الأراضي المحتلة يعيش ٤٠٠ ألف منهم في المخيمات.

ج ـ إعادة إعمار البلد: ليس هناك في الوقت الراهن دراسة جدية ومعمقة تتعلق بإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، لكن لا شك في أن الحاجات ضخمة، سواء لجهة البنى التحتية الأساسية الجماعية أو لجهة بناء الاقتصاد الفلسطيني أو الاستثمارات الصناعية، التي قدرتها منظمة التحرير الفلسطينية في وثيقة صدرت عام ١٩٩١ بـ ١٣ مليار دولار توزع على خمس سنوات، لكن من دون أن تقدم الوثيقة مزيداً من التفاصيل، في حين قدرتها وثيقة أخرى صادرة عن الفلسطينيين، ومتمحورة حول الحاجات القصيرة الأجل، بنحو ٢,٦ مليار دولار لبناء المساكن. وفي هذا الصدد لا بد أن تكون الدراسة التي طلب من البنك الدولي اعدادها مفيدة جداً.

**إن فكرة أن الممالك والإمارات العربية الغنية يمكنها المساهمة إلى حد كبير في إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني تبدو فكرة وهمية حالياً**

ـ لن يتوانى الأردن أيضاً عن عرض مصالحه الحالية، إذ إنه استوعب على ثلاث مراحل في الأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠ وعام ١٩٦٧ توافداً مرتفعاً من اللاجئين الفلسطينيين، وهذا ما حصل إبّان أزمة الخليج. لكن الأمر لم يأتِ هذه المرة بسبب عمليات عسكرية مع اسرائيل كما كانت الحال في السابق. وفي الاجمال، فإن هؤلاء اللاجئين كانوا بمثابة فرصة أكثر منها عبئاً بالنسبة إلى الاقتصاد الأردني. لأن الذكاء والمستوى العلمي الراقي الذي يتمتع بهما الفلسطينيون ساعدا بلا شك هذا البلد، الذي أنشىء بطريقة مصطنعة والذي لا يمتلك موارد طبيعية وبشرية، على احتلال موقع مشرف في الشرق الأوسط المعاصر، على الرغم من هشاشته السياسية الجلية. ومع أن حكومة عمّان تظهر تحفظاً في هذا المجال، فقد سبق أن أثارت في إعلان رسمي في ١١ أيار/ مايو ١٩٩٢ أنها أنفقت ٤ مليارات دولار منذ عام ١٩٧٢ على اللاجئين الفلسطينيين. ويمكن عمان في الأشهر القادمة أن تركز أكثر على كلفة استيعاب ٣٠٠ ألف لاجىء فلسطيني من الكويت لتحصل على دعم مالي خارجي أكثر في مرحلة إصلاح الاقتصاد الأردني.

لذا، مهما تكن المكاسب، سيكون للسلام كلفة يستحيل تقديرها حالياً، وسيرتبط حجمها على الأرجح بتحقيق الحل الشامل، إذا ما تم، وبصمود المرحلة الانتقالية. لكن من سيموّل؟

في ما يتعلق بالتكاليف التي قد تثيرها إسرائيل، يبدو من المحتمل أن تدخل في إطار الجدل السياسي ـ المالي الذي تجريه الدولة العبرية مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من قرار الولايات المتحدة مؤخراً بتقديم الضمانات المصرفية لعشرة مليارات دولار التي يفترض أن تكون حاجة تمويل الاقتصاد الاسرائيلي،

(٨) وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم التي أنشئت بموجب القرار ٣٠٢(IV) الصادر عن الأمم المتحدة في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، منوط بها تأمين مساعدة مادية للاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم حالياً ٢,٥ مليون نسمة يعيش ٢٨ في المئة منهم في الأردن، و٢١ في المئة في غزة، و١٧ في المئة في الضفة الغربية، و١٢,٥ في المئة في لبنان، و١١,٥ في المئة في سوريا. وتجدر الإشارة إلى أن ٣٥ في المئة من الفلسطينيين يعيشون في المخيمات في ظل ظروف معيشية يصعب تصورها.

سيبرز الجدل مجدداً في السنوات المقبلة، مضمناً أيضاً مستوى المساعدة المالية، المدنية والعسكرية الأميركية للدولة العبرية على غرار ما حدث في مفاوضات كامب دايفيد منذ ١٥ سنة. فضلاً عن ذلك فإن الحكومة الأميركية تعهدت كتابة بالإبقاء على المساعدة العسكرية بمستواها الحالي.

أما في ما يتعلق بالمساعدات المخصصة لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، فمن المؤكد أن من المجازفة الخوض في التقديرات. وفي أحسن الحالات، يمكن تسجيل الاتجاهات الأساسية للمساعدات المخصصة للأراضي المحتلة في السنوات الأخيرة. فالمساعدة العربية التي أمكنها أن تمثل أكثر من ٩٠ في المئة من إجمالي المساعدات (١٩٨٢)، انخفضت تدريجاً وباتت رمزية حالياً. لذا، فإن الزيادة الكبيرة جداً في المساعدات المسجلة منذ عام ١٩٨٨ تعود إلى تزايد مساعدات الأمم المتحدة ذات التمويل الغربي كلياً تقريباً (موازنة الأونروا تضاعفت ٥ مرات في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٩١) وإلى المانحين الغربيين لمشاريع ثنائية (وخصوصاً الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة). إذاً، إن المساعدة التي تتلقاها الأراضي المحتلة هي غربية أساساً. أما في ما يتعلق بالوعود التي قطعها «الأشقاء» العرب، سواء في أثناء قمة بغداد عام ١٩٧٨ (١٥٠ مليون دولار سنوياً من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩)، أو في أثناء قمة الجزائر في حزيران/ يونيو ١٩٨٨ (٥١٦ مليون دولار سنوياً للصندوق الوطني الفلسطيني و١٢٨ مليوناً كمساعدة طارئة للأراضي المحتلة) فهي لم تنفذ إلا بنسبة ٤٠ في المئة بالنسبة إلى الأولى، وظلت حبراً على ورق في ما يتعلق بالثانية. لذا، فإن فكرة أن الممالك والامارات العربية الغنية يمكنها المساهمة إلى حد كبير في إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني تبدو وهمية حالياً، لأن السعودية والكويت تعانيان مصاعب مالية من ناحية، ولأن الموقف المؤيد للعراق الذي وقفته منظمة التحرير الفلسطينية خلال أزمة الخليج لا يزال حاضراً في الأذهان، من ناحية أخرى.

إن الأنظار ستتجه على الأرجح نحو البلدان الغربية ومؤسسات بريتون وودز حين يتعلق الأمر بتسوية الجوانب المالية لتعزيز عملية السلام. فهل هذا هو الثمن الذي ينبغي دفعه للتعويض، جزئياً، على الأقل، من آثار القرارات المتلازمة والمتناقضة التي اتخذت في غمرة الحرب العالمية الأولى.

ندوة

# إدوارد سعيد
# الثقافة والامبريالية

انطلاقاً من قناعة أبعاد بأهمية العمل على تعزيز الحركة الثقافية والانتاج العلمي والمعرفي في لبنان والعالم العربي، تفتح المجلة باباً جديداً تقدم فيه الى قرائها ندوات ولقاءات فكرية تعالج الملفات والقضايا المهمة الراهنة في زمن تكثر فيه التحديات على المستويات كافة، من ثقافية واقتصادية...

ولما كان موضوع علاقة الغرب بالشرق من أكثر الموضوعات حضوراً في رسم المسار التاريخي لشعوب المنطقة وتحديد العديد من سياساتها، فإن القضايا التي تتولد من جدلية هذه العلاقة تكوّن محاور متشابكة للبحث يبرز فيها مفهوم الامبريالية كقاعدة تعامل وعلاقة ينظر الغرب من خلالها الى الشرق، بانياً عليها استراتيجياته الاقتصادية والثقافية والسياسية، في الوقت الذي نجد هذا المصطلح يغيب عن كثير من أدوات التحليل في الخطاب السياسي والثقافي العربي، وخصوصاً بعدما راحت الامبريالية تقدم نفسها، مقنعة بأوجه وتسميات مختلفة، على أنها النموذج الأنجح في التاريخ.

وقد تعاطى ادوارد سعيد في كتابه الأخير «الثقافة والامبريالية» مع هذه المسألة من الزاوية الثقافية والأدبية وطرحها انطلاقاً من نماذج عدة من الأدب الغربي، فولد عمله ردود فعل حامية راوحت بين التأييد الكلي والتحفظ القاطع.

من هنا، كانت مبادرة المركز اللبناني للدراسات في تنظيم ندوة حول هذا الكتاب، ونحن فيما يلي نقدمها مساهمة في اغناء البحث العقلاني حول موضوع من أهم الموضوعات وأوثقها ارتباطاً بتاريخ منطقتنا.

المشاركون: أحمد بيضون ـ جورج ديب ـ غالب أبو مصلح

أحمد بيضون (*)

# إدوارد سعيد والبحث في الامبريالية : عودة الروح

أول ما يمدح به هذا الكتاب أنه يخالف نزوعاً إلى التسليم وإلقاء الحبال على الغوارب بات آخذاً بخناق المثقفين في بلاد كثيرة، على ما يظهر، بينها بلادنا هذه. فقد كنا تعلمنا، قبل عقود، أننا ضعفاء في السلم وعلينا، إذن، إن نقاتل. وكنا عوّلنا في القتال على الانقسام في العالم، فأخذنا نستميل إلينا جهة من العالم ـ أو نميل نحن إليها ـ لنواجه بها الجهة الأخرى. وقبل أعوام قليلة أنبئنا أن العالم بات جهة واحدة وأن من لا يجعلها قبلة له لا يخطىء الوجهة وحسب بل يخرج من العالم. بل سمعنا حديثاً آخر ترددت فيه بشيء من الحياء كلمتا «الشمال» و«الجنوب» وكأنما كنا نبشر بقسمة جديدة نواصل القتال على إحدى ضفتيها. على أن الحياء عاد فغلب أو هو آخذ في الغلبة اليوم، إذ يقال لنا اليوم إن ما كان يسمى الاتحاد السوفياتي، وهو كان، على حد علمنا، من الشمال، بل كان نصف الشمال إن لم يكن أكثر، قد باشر الانضمام إلى الجنوب انضماماً لا انفصام بعده، وهو كان مجرد حليف، في ما مضى، لبعض هذا الجنوب. هذا الانضمام مؤذن باختلاط الجهات، مرة أخرى، اختلاطاً يزيد من حظوظ التصديق بنظرية الجهة الواحدة.

أُخبرنا إذن أننا عدنا بعد توحد العالم على هذه الشاكلة، غير قادرين على القتال ما لم يكن نهشاً ذاتياً أو ظلماً لذوي القربى، فهذان يحتمل التسامح في بعض حالاتهما. ولما كان قد ثبت، بوجوه شرعية وأخرى غير شرعية، أن الاتحاد السوفياتي وتوابعه وشرّابات خرجه لم تكن كلها معسكر الحرية، فإنه قد ثبت، على ما يظهر، بوجوه معظمها غير شرعي، أن الولايات المتحدة ومن لف لفها وشد أزره بها ليست معسكر الامبريالية. بل إن وشوشة أخذت تشيع، قبل وقت قصير (وربما لا يطول أمر تحولها إلى صياح مجلجل) مؤداها انه لما كانت الحرية لم توجد قط فإن الامبريالية لم توجد قط هي أيضاً. وأول المبتغى من هذا الكشف النوراني تغيير صورة الامبريالية الأميركية في عيون الناظرين. فهذه الأخيرة حية ترزق،

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

وادخالها حال الستر مهمة مستعجلة. ولكن شدة الرغبة في استئصال شأفة الشك الذي لا يخلو أن يثيره هذا النوع من السعي، تنحو بأصحاب السعي المذكور نحو إسبال الستر على ما كان من امبرياليات في حديث الزمان وقديمه. وقد وصلت أطراف هذا الحرص إلى حالتي بريطانيا وفرنسا، وهما محط اهتمام ادوارد سعيد. وقد يطول بنا العمر فنشهد إنكار مؤرخي آخر الزمان وجود امبراطورية لروما القديمة ولبيزنطة أو وجود امبراطورية الوسط الصينية، في ما مضى، وامبراطوريات ما قبل كولومبوس في ما وراء الأطلسي.

ويقتصر مسعى التمويه هذا على جهود إنشائية، فيقلب أصحاب بعض الألفاظ (التي باتت جذابة) ظهراً لبطن ولا يتجشمون إلا في النادر مشقة التحليل العلمي أو عناء الاستقصاء التاريخي. والمبدأ لديهم أن ما لم يكن خالصاً لم يكن موجوداً، أو أن ما لا يُدرك كله فلا بد من أن يترك جله. ومثال ذلك (وهذا مثال الأمثلة) أنه ما دام الاستعمار قد كان كثير الوجوه متخالف الأنحاء مشوب الألوان، فإنه كان غير موجود. وهذا مغنٍ ـ بين ما هو مغنٍ عنه ـ عن افتراض مبنى عميق تعرف به الإمبريالية، في ما يلي الظواهر المترتبة عليها. فلا يظهر بالتالي داعٍ إلى التأمل ملياً في موضوع «إعادة الإنتاج الموسعة» التي شغلت منظري الاقتصاد السياسي بضع عشرات من السنين، وما عادت توجد حاجة إلى فتح تلك الكتب التي حشرها بعضاً إلى بعض على رف من رفوف مكتباتنا، أمثال هوبسون وهلفر دنغ وروزا لوكسمبورغ ولينين وشارل بتلهايم وغوندر فرانك وأرغيري أمانويل وسمير أمين وهاري ماغدوف وكريستيان بالوا... الخ. هذا كله ثقافة «ماركسية» سقطت تحت أنظارنا فلا بد إذن من أن تكون قد سقطت في الكتب، فاختلطت حروف هذه الأخيرة ومقاطع كلماتها في عجمة لا يرجى منها شفاء. لذا بات مستبعداً أن يحاول أحد من أهل الخير أن ينظر فيها لئلا يقال له إن العتب على النظر.

لا يخشى ادوارد سعيد عتب أحد من الناس على نظره، فينشر كتاباً عن الإمبريالية. وهو كتاب بحث عن هذه الأخيرة في الكتب، على وجه التحديد، ما دام انه يتتبع مفاعيلها في الثقافة الامبريالية التي كانت موجودة في ما مضى، بدليل أن بطل رواية لجين أوستن كان محتاجاً إلى مَزارعه في ما وراء البحار ليحفظ السكينة والنظام والجمال في منزله الانكليزي في مانسفيلد بارك. هذا في الفصل الثاني، والإمبريالية لا تزال موجودة، في تجليها الأميركي، ما دام صدام حسين محتاجاً ليعرف أخبار نفسه إلى نشرات لـ (CNN)، هذا في الفصل الأخير.

ومن فصل إلى فصل يصرف المؤلف همه إلى ما يسميه «القراءة الطباقية» (Contrapuntal Reading) لأعمال بعض من ذوي الأسماء الطائرة الشهرة في فضاء العالم الثقافي. وتقوتني الألفة لأعمال الإنكليز من هؤلاء، من أمثال كيبلنغ وكونراد ومؤلفة مانسفيلد بارك. فلا يسعني أن أجاري المؤلف أو أعارضه في تقديره المكانة التي يتبوأها العامل الإمبريالي في أدبهم. على أنني أوفر حظاً ـ بحكم النشأة اللغوية ـ المدرسية ـ من المعرفة بأعمال الفرنسيين منهم، أمثال جيد ومارلو وكامو، أو الناطقين الفرنسية من

المقاومين، أمثال سيزر وفانون. ولا ريب أن نص ادوارد سعيد تنبعث منه ومضات بديعة يستضيء بها القارىء، جاهلاً كان أم عارفاً، بما بني عليه الكتاب من أعمال هي قاعدته النصية، وهي شاسعة. بعض هذه الومضات واسع المدى أو عام ينتهي إلى القول إن الإمبراطورية كانت مفترضة ومقبولة بما هي مصدر لأطر مكانية أو لإمكانات عملية أو لمواقف ولبنى شعورية من جانب كُتّاب اتكأوا عليها في ترسيمهم شخوص رواياتهم أو الصور في قصائدهم. يستوي مَن كان هذا منتظراً منهم أمثال كيبلنغ ومن كان ينتظر منهم موقف مخالف من أمثال جيد ومالرو. على أن ومضات أخرى تنبعث من قلم سعيد تكشف لنا ملامح أبلغ تأثيراً وأدق رسماً مما تكشفه سابقاتها. من ذلك أن موت العرب في روايتي كامو **الغريب** و**الطاعون** يختصر إلى عامل صامت مهمته إبراز القلق في وجدان شخوص الروايتين من الفرنسيين وفي تأملهم.

ولا يخلو الكتاب، في ما يتعدى الومضات، العريض منها والدقيق، من جهد تأليف محكم وشديد الأسر يتيح للمؤلف أن يجمل في مقطع، مثلاً، ما يراه خلاصة التوجيهات الكبرى لفكر الإمبريالية. وهي تنتهي عنده إلى نقاط قليلة: أولاها انه لا خلاف بين أهل هذا الفكر على التمييز الجوهري ما بين الغرب وسائر العالم؛ وثانيتها أن الاثنوغرافيا تولت تقنين الفوارق ووضعت ترسيمات للتطور من البدائي أو الأدنى إلى المتفوق أو الأعلى؛ وثالثتها أن الطموح الإمبريالي شامل لا ينفصل فيه اخضاع الأقطار عن اخضاع الثقافات والمجتمعات، وهذا ما سمي رسالة التمدين الغربية؛ وآخرها أن السيطرة لا تلبث راكدة بل ثبت أن أشكالها في الثقافة الأم على أنحاء مختلفة.

ومن الأمثلة على موهبة التأليف هذه إجمال المؤلف خصائص ثقافة الحداثة بأربع: الشعور بالذات والتقطع ومرجعية الأنا والسخرية القارصة، وربطه إياها جميعاً ربطاً معجباً بديناميات السيطرة الإمبريالية لا بديناميات المجتمعات الحديثة على وجه الحصر. ومن الأمثلة أيضاً جهده في حصر مواضيع المقاومة الثقافية وفي وصف تطورها وجهده في التعريفات، وهي تظهر أحياناً في جملة واحدة أو على منعطف بين مقطعين، شأن تعداده سمات القومية في المجتمعات المستعمرة: ترميم الجماعة، توكيد الهوية، تجديد الممارسة الثقافية...

على أن بغيتي ها هنا ليست حصر مزايا هذا الكتاب ولا استنفاد مضمونه في عجالة. وإنما أجد الفائدة أوفر في ملاحظات تسلك سبيل النقد أوجزها في ما تبقى من هذه الوريقات.

ينكر المؤلف أولاً موقف من يفصلون الأدب أو الثقافة بعامة عن مسافات التاريخ. ولكنه ينكر أيضاً رد العمل الأدبي إلى مضامينه الاجتماعية واستغراقه فيها، مقراً له باستقلال ما. أي انه يأخذ بجماع موقفين متعارضين في مسألة مركزية من مسائل نظرية الثقافة (ونظرية الفردية أيضاً) ويزعم قبولهما معاً. وهو يصرح بعزوفه عن الإتيان بنظرية تامة في هذا الموضع. ولكن المشكلة المتصلة بجواز الجمع بين الموقفين تبقى قائمة على حالها في وجه القارىء ولا يحلها العزوف المذكور. هذه المشكلة لا تخلو من صلة بما يظهر في الكتاب من تكرار لملحوظته المركزية يجاور الإفراط أحياناً، ومن تسيّب في التصميم يتيح للمؤلف

الإنتقال، في أي وقت، من حديث الثقافة إلى حديث السياسة البحتة دون ظهور حد أو شفع النقلة بمسوغ.

على صعيد آخر، يواصل المؤلف اعتماد موقف جدلي كان قد اعتمده في كتابه **الاستشراق** حين عَدَّ الشرقَ، بما هو صورة، صنيعة للغرب. وأصل هذا الموقف، على الأرجح، في هيغل. ومن الأمثلة عليه، في عصرنا، رأي سارتر أن اليهودي صنيعة اللاسامي. ولا يخلو القارىء من شعور بإفراط ادوارد سعيد أيضاً، من بعد فانون، في تنصيب المستعمر أصلاً لصورة المستعمِر عن نفسه. وليس هذا، في ما نرى، مقابلاً صحياً للموقف العنصري وإنما هو المقلوب البسيط لهذا الموقف وهو شبيهه في سهولته. وأول مفاعيله تبرئة ثقافات المغلوبين (بما فيها تقاليدهم الدينية)، في كل الظروف والحالات، من تبعة الخلل الفادح في علاقاتهم بالعالم المعاصر. ولا جرم أن الموقع القتالي مرجّح قوي لهذا الموقف. فحين تكون مهمتك الدفاع عن قوم مقهورين، لا تصرف همك إلى انتقادهم. ويزيد من رجحان هذا الميل أن تكون مقيماً ـ شأن ادوارد سعيد ـ في معسكر الغالبين. فإن مؤلف **الثقافة والامبريالية** يبدو دقيق التلمس لعنصرية الغربيين في تعابيرها المختلفة. هذا بينما تخونه الدقة حين يقيس فداحة ما يلقاه المغلوبون بأيدي حكامهم ونظرائهم. فهو بمنجاة من هذا وهو غير مسوق، على التحديد، إلى تبين شبكة الصلات ما بين هذا وثقافة المغلوبين، بأعم معاني الثقافة. وذلك أن هذا التبين ـ الذي عمد إليه غربيون كثيراً ما فاتهم الإنصاف والتواضع، وشرقيون اتبعوا هؤلاء اتباعاً ذليلاً ـ قلما خلا من شبهة العنصرية، «ذاتية» كانت العنصرية أم غير ذلك. ولكن اطراح التبين المذكور يفضي إلى فواجع نظرية في إدراك الفواجع التاريخية. من ذلك «وجه مقزز» لا أكثر. وهذا إدراك لا يخلو الكتاب من أدلة على أنه «أم الكوارث» الممسكة بتلابيب الكتاب نفسه.

هذا كله يحمل، في اعتبارنا، على شمول المساءلة ما يحل بالعناصر التي تميز كلاً من الطرفين. القاهر والمقهور، أصلاً، وهو يحملها إلى بنية العلاقة. فلا يمكن التسليم ـ لا مبدئياً ولا عملياً ـ للمقهور بأنه «حر» في استبقاء ثقافته على ما هي عليه أو على ما يوافق مشيئته وحده، بغض النظر عن كل تحول في العالم، إذ كيف يسوغ لمن يسلم بهذا ـ أو بما يقاربه ـ أن لا يسلم للمسيطرين بالحق في السيطرة ما دامت مبررات السيطرة تملأ ثقافة المسيطرين (وهذا ما يظهره كتاب ادوارد سعيد) من بابها إلى محرابها؟

هكذا تؤول المساءلة إلى سؤال حيوي هو التالي: ألا يوجد نقد ممكن لمسالك المستعمَرين أو المضطهَدين (العرب واليهود مثلاً) تكون مراجعه في ثقافتهم أساساً (مع اجتباب «الجوهرة» (Essentialization) التي يشدد ادوارد سعيد في التحذير منها مصيباً) لا في أفعال المسيطِرين عليهم أو مضطهِديهم، ثم لا ينعت بالعنصرية مثلاً (في حالة العرب) ولا باللاسامية في حالة اليهود، ولا يضطر إلى أن يسمي اليهود «صهاينة» على سبيل التورية السخيفة، ولو لم يكونوا «صهاينة» فعلاً، ولا العرب «رجعية» أو المسلمون «أصولية» وما شابه ذلك وجرى مجراه من ضروب طمأنة النفس وإغراء المردة بالقماقم.

وما دام الحديث حديث حب السيطرة وتسويغها، أفلا يرى صاحب **الثقافة والامبريالية** انهما قسما بين الأمم قسمة غير خالية من العدل؟ فهل ان ديكنز الامبريالي مثلاً وحيد في وضعه البحار والقارات في

تصرف دومبي، وهل أن جين أوستن وحيدة في ضم الأقطار والشعوب إلى ما يعادل مانسفيلد بارك؟ ألم يسمع ادوارد سعيد فيروز وهي تصدح بعد سعيد عقل:

أهلُكِ التـــاريـخُ من فُـــضْلَتِـــهِم

ذكـــرُهُم في عُـــروةِ الدَّهْرِ وســـامْ

أمـــــويون فـــإن ضِـــــقت بـــهم

ألحَـقُـوا الدُنيـا بـبـســتـان هِشَـامْ

هذا ـ في نظري الضعيف ـ طراز الأسئلة التي يثيرها كتاب ادوارد سعيد ولا يقدم لبعض من أهمها أجوبة شافية، وله، في أي حال، فضل إثارتها (أو فضل استبقائها حية) وهو فضل جزيل.

جورج ديب (*)

# الثقافة الغربيّة: إنسانية للغرب واستبدادية استعماريّة لكل ما هو خارج الغرب

بعد قراءتي لكتاب ادوارد سعيد وجدت أنني كنت سأكتب الشيء نفسه لو أنني اتخذت المنحى القانوني والسياسي الذي تخصصت به موضوعاً لكتابتي. وربما كان ذلك لكون الظروف التي نشأ ادوارد سعيد فيها هي الظروف نفسها التي نشأت أنا أيضاً فيها. فأنا ولدت سنة ١٩٣٢، وهو ربما ولد في تاريخ قريب من ذلك التاريخ. وأنا أيضاً مررت في مرحلة كان الانتداب يحكم لبنان. كما مرَّ هو في مرحلة كان الإنتداب يحكم في خلالها فلسطين أو مصر. وأنا أيضاً درست في الغرب وعشت فيه فترة إلاّ أنني رجعت إلى لبنان بينما هو سافر إلى الغرب وعاش فيه وبقي هناك يتنقل من مكان إلى آخر. وفي الواقع أنا لست اختصاصياً في الأدب أو في الثقافة، إنما قرأت كثيراً من الكتب التي قرأها إدوارد سعيد، ولكنني لم آخذ الفكرة التي أخذها هو، ربما لأنه غاص في أعماق هذه الكتب وحاول أن يجد فيها شبهاً أو مبرراً لما هو موجود عنده في وقت سابق. أعطي بعض الأمثلة: قرأت «جوزيف كونراد» وقرأت «تشارلز ديكنز» إلاّ أنه لم يخطر في بالي إطلاقاً الإستعمار والإمبريالية... ولقد وجدت من الكتب التي قرأتها أن أفضل ما كتب في الغرب هو هاملت ودون كيشوت ودون جوان وفاوست لغوته. وهذا بالطبع رأيي الخاص، وربما لأنني كنت أقرأ نفسي في تلك الكتب. وأعطي مثلاً عن هاملت ودون كيشوت.

هاملت "To Be or Not to Be"، وهاملت هو أمير حاكم جاءه طيف أبيه لحظة من القبر ليطلب منه أن يقتل قاتله. وهكذا تحكم المجتمعات من قبل موتاها. بمعنى أن التقاليد ظهرت لتقول له أقتل قاتل أبيك. ولما كان أميراً حاكماً فعليه أن يطيع التقاليد. إلاّ أنَّ هاملت إنسان، وهو يحب ويكره ويضحك ويبكي، ولا يريد أن يقتل أحداً حتى ولو كان قاتل أبيه. ومن هنا جاءت كلمة "To Be or Not to Be" لتعطي الأهمية. أأكون ملكاً فأعيش بحسب التقاليد وأقتل الآخرين أم أكون أنا هاملت في شخصيتي التي تحب وتكره. هذا هو الصراع في الواقع بين نفس خلقت حرة ولكن كان عليها أن تعيش في مجتمع بحسب ما تتطلبه التقاليد. وهذا واضح في أورفيليا التي طلبت منه الزواج الذي هو بمثابة قيد يفرضه المجتمع. فماذا قال لها؟ قال لها: إذهبي إلى

(*) أستاذ القانون والعلاقات الدولية في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

الدير، أي بعيداً من المجتمع، لأنه كان يعاند قيود المجتمع. دون كيشوت من جانب آخر، وُلِد اجتماعياً ولكنه فرض عليه أن يعيش في مجتمع لا بشر فيه، فراح يخترع المجتمعات. وهو أيضاً يمثل النفس المعذبة التي خُلقت اجتماعية، إنما فرض عليها أن تعيش في مجتمع غير موجود. فهاتان القطعتان الأدبيتان تمثلان في رأيي، ناحية إنسانية عميقة، وهي الصراع بين نفسية الفرد كفرد وبين نفسيته الاجتماعية. وهو صراع موجود في المجتمع منذ أن وجد الإنسان. لذلك كان مبعث سعادة للذين قرأوه منذ خمسمائة سنة، وهو مبعث سعادة للذين يقرأونه الآن، لأنه يمثّل مشكلة هي فوق الزمان والمكان لأنها موجودة مع الإنسان في ذاته.

أردت أن أقول ذلك لأبيِّن أن الثقافة الغربية تحتوي على نواح إنسانية عميقة، وادوارد سعيد لا ينكر ذلك. فهو يشير إلى ذلك بين الفينة والأخرى، إنما لم يشدِّد عليها، فأردت أن أقولها لأنه ليست كل ثقافة الغرب هي امبريالية. فهناك جانب إنساني عميق وددت أن أعطي مثلاً عنه لأنني تأثرت به شخصياً في الواقع. ثم لم أتمالك نفسي من أن أشعر في أن الفترة التي عاش فيها كنا نعاني الصهيونية. وكم هو قريب فكر الصهيونية من فكر الامبريالية كما يعرضه ادوارد سعيد في كتابه.

الصهيونية هي حركة ابتزاز واستغلال للصعوبات والتناقضات الموجودة في مجتمع واحد. أليست هي هذه الإمبريالية التي يتكلم عليها ادوارد سعيد في كتابه؟ نحن، ادوارد سعيد وأنا وكثيرون منكم، مسيحيون عشنا في مجتمع إسلامي. ربما أهم ما فعلناه، أي أهم ما فعله المسيحيون، في هذه المنطقة من العالم هو أنهم لم يحذوا حذو الصهاينة، الذين قالوا لليهود الصهاينة إن عليهم ألاّ يعيشوا في مجتمع بولوني أو أن ينفتحوا على البولونيين، وبالتالي فوتوا على أنفسهم وعلى البولونيين فرصة الإحتكاك والخلق للتغلب على الصعوبات الموجودة. المسيحيون تغلبوا على هذه الصعوبات بانفتاحهم الكلي. وقد كانوا في الواقع روّاد النهضة في منطقة يسود المسلمون فيها.

الإمبريالية كما يراها ادوارد سعيد لديها هذه الصفات نفسها، نحن (أي us ـ وهي بالمناسبة الأحرف الأولى لإسم الولايات المتحدة "United States". ولقد كنت أعتقد دائماً أن اسم الولايات المتحدة ليس اسماً بل صفة. فعندما تتحدث عن الولايات المتحدة فكأنما تتحدث عن الشقراء التي تسكن في الطابق الثالث)، نحن كل شيء وما هو مختلف لا شيء أو هو شيء. وبالتالي علينا أن نصلحه، إما بوساطة الدين أو بوساطة القانون... إلخ، كي يصبح مثلنا.

لذلك أرى أن الفترة التي عاش فيها ادوارد سعيد في المنطقة التي عشت أنا فيها أيضاً ربما أثّرت فيه كثيراً. فذهب إلى أقصى الحدود ليفتش عما يخدم فكرته القائلة إن السيطرة و«النحن» هي كل شيء والآخرون هم لا شيء. وبالطبع هو على حق في ذلك. ولذلك سأعطي مثلين في مجال اهتمامي، أي القانون والسياسة. وهما مأخوذان من الكتاب الذي قدّمه ادوارد سعيد: عام ١٩٤٥ أسِّست منظمة الأمم المتحدة ووقعت ميثاقها ٥٢ دولة مستقلة في العالم، وبقي عدد قليل من الدول خارج إطار هذه المنظمة إما لأنها دول محورية أو لأنها دول متعاطفة مع دول المحور، كإسبانيا، أو لأن دستورها لا يسمح لها بتنفيذ الواجبات

الملقاة عليها في ميثاق الأمم المتحدة، كسويسرا الدولة الحيادية. أما الآن فكم عدد الدول في العالم؟ هناك أكثر من ١٩٠ دولة. الكثرة الساحقة منها كانت دولاً مستعمَرة، ثم استقلت ودخلت الأمم المتحدة وأصبحت دولاً كاملة السيادة. وهذه الدول تشعر أن القانون الدولي الذي ينظِّم سلوك الدول، هو قانون وضعته دول إستعمارية. لذلك فإن إحدى الحركات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية هي تقديم المدرسة القائلة بتغير الأحكام وبتغير الظروف والأزمان، على المدرسة الكلاسيكية القائمة على سيادة القانون: فمثلاً قدمت مصر عام ١٩٤٧ شكوى إلى مجلس الأمن لإنهاء معاهدة ١٩٣٦ مستعملة حجة بأن مصر عام ١٩٣٦ ليست مصر عام ١٩٤٧، وأن مصر في الواقع ساهمت في انجاح الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فهي تطلب انهاء المعاهدة، إلا أن مجلس الأمن لم يأخذ بالطبع في رأي مصر. وبالتالي فإنَّ كل الدول التي كانت مستعمرة كانت ترى أن حقوقها مغبونة وهي تريد قانوناً أكثر عدلاً. فلجأت إلى المدرسة الأخرى التي أعطيت عنها هذا المثل. كيف أنهى المصريون المعاهدة؟ أنهوها بحرب مع البريطانيين. ثم تبع ذلك تأميم قناة السويس. فنحن اليوم أمام ما يسمى النظام العالمي الجديد أو أمام متغيرات دولية، وأخطر ما في الامبريالية، وهو ما يصر عليه ادوارد سعيد عن حق، هو أنه في القرن العشرين أصبحت السيطرة مغطاة بالقانون، أي أنها أصبحت سيطرة شرعية كلياً. والمثال الأول على ذلك هو الانتداب، وهو شكل من أشكال الاستعمار الشرعي، إذ أتوا بعصبة الأمم لتشرع الاستعمار وتسميه انتداباً. كلنا محور اهتمامنا الحالي هو النظام العالمي الجديد الذي يركز ادوارد سعيد عليه وعلى أنه لم تعد هناك دول كبرى إلاَّ دولة واحدة، وهي تحاول أن تسيطر على العالم. ومثاله على ذلك هو حرب الخليج التي لم يقدر أحد أن يعارضها حتى في وسائل الإعلام. ولم يسأل أحد نفسه بعد حرب الخليج كم عدد الضحايا الذين سقطوا في هذه الحرب، وما هو تأثيرها في مستقبل المنطقة ككل، لذا دعوني أتحدث عن الأمم المتحدة مرة أخرى: يسألني طلابي في معظم الأحيان، ما هو هدف القانون الدولي؟ هل هدفه إقامة عالم عادل أم عالم قادر على العمل (Work-able)؟ وأقول لهم دائماً إنه لا يجوز لنا أن نفكر إلا في أن هدف القانون الدولي هو إقامة عالم عادل. والواقع هذا هو الهدف الأساسي للقانون، أن يكون هناك عالم عادل، إلا أنه مع الأسف وبعد محاولات استمرت مئات السنين، لم نتوصل إلى ما هو أكثر من إقامة محكمة عدل دولية تملك الدول الحرية في أن تذهب إليها أو لا تذهب.

لذلك أعتقد أننا نكون أكثر واقعية إن نحن قلنا إن القانون كما هو قائم يهدف بالدرجة الأولى إلى خلق عالم قادر على العمل (Workable). في الأمم المتحدة اتخذ مجلس الأمن قراراً بإعلان حرب. فالذي أعلن الحرب على العراق هو مجلس الأمن، إلاَّ أن حرباً معلنة من قبل الأمم المتحدة يجب أن تمر بإجراءات منصوص عليها في ميثاقها، وخصوصاً المواد ٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩، وتقضي بإعطاء صلاحيات لهيئة عسكرية مؤلفة من رؤساء أركان الدول الخمس الكبرى تكون مكلفة وضع استراتيجية للحرب. وعلى الرغم من ذلك كله ضغطت الولايات المتحدة وفرضت على الأمم المتحدة أن تعلن الحرب، أي ان الحرب باتت حرباً شرعية، ثم نفذتها خارج ميثاق الأمم المتحدة وخارج مجلس الأمن بشكل كلي. فمجلس الأمن لم يجتمع ولو مرة واحدة، لا في كانون الثاني/ يناير ولا في شباط/ فبراير... فهو لا يجتمع على الإطلاق، أليس هذا

سيطرة وامبريالية جديدة مجلببة بالشرعية الدولية؟ ادوارد سعيد على حق عندما يقول ذلك. بل أكثر من ذلك فقد استُخدم حق النقض في مجلس الأمن ٢٧٤ مرة، وذلك منذ عام ١٩٤٥ وحتى أيار/ مايو ١٩٩١. وكان معظم استعمال حق النقض في السنوات العشرين الأولى من قبل الاتحاد السوفياتي، في حين كان معظم استخدامه في السنوات العشرين الأخيرة من قبل الولايات المتحدة الأميركية. ومنذ أيار/ مايو ١٩٩١، أي منذ نحو أربع سنوات، لم يستخدم حق النقض ولو مرة واحدة. وأكثر ما يمكن أن تفعله دولة ما، كالصين مثلاً، هو أن تمتنع عن التصويت حين لا يكون من المحبذ أن تتخذ من المشكلة موقفاً سلبياً علنياً، لذا أرى أن ادوارد سعيد حاول أن يبين هذا المنحى، منحى السيطرة على الآخرين عن طريق ملاحقة الإنتاج الثقافي في مئات السنين الأخيرة من تاريخ البشرية. وأنا أرى أن هذا صحيح.

لنأخذ مثلاً آخر: حقوق الإنسان، وهي يمكن النظر إليها إنطلاقاً من شقين:

الأول: حقوق الإنسان كمبدأ وكإعلان عالمي هي بالطبع ملزمة للدول لا لسبب إلاّ لأن هذه الدول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وميثاق هذه المنظمة يفرض على الأعضاء الإلتزام بحقوق الإنسان في خمسٍ أو ستٍ من مواده على الأقل. لكن حين أرادوا ترجمة هذه القواعد العامة في نصوص إجرائية وتفصيلية، أي حين وضعوا اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، رفضت الدول أن توقع الإتفاقية، إلا إذا وضعت قيوداً على التطبيق أهمها اثنان هما: الأمن القومي والانتظام العام. من الذي يقرر الأمن القومي أو الانتظام العام؟ الدولة طبعاً هي التي تقرر، وبالتالي تُبقي تنفيذ حقوق الإنسان مسألة داخلية محضة. فالدول التزمت المبادىء إنما التنفيذ فهو مسألة داخلية محضة. نحن نشاهد في السنتين الأخيرتين دفعاً أميركياً جاداً ومكثفاً لاخراج حقوق الإنسان في الممارسة من الشأن الداخلي ووضعه في إطار الحماية الدولية، الأمر الذي يعطي الصلاحية القانونية للولايات المتحدة كي تتجاوز السيادة.

وتدخل إلى قلب كل دولة وتطلب، ويا للغرابة، أن يصدر عن مجلس الأمن قرار بتسليم المتهمين الليبيين في قضية لوكربي إليها. وعلى الرغم من أنني من الذين يطالبون بالطبع بضرورة تسليم من يقوم بعمل من هذا النوع، إنما أن تأتي مؤسسة خارجية وتقفز فوق السيادة لتطلب تسليمها فلان وفلان! علماً أن معظم الدول على الأقل، تلك التي أعرفها، ومنها لبنان، تضع قوانين ونصوصاً واضحة تقول إنه لا يجوز للحكومة أن تسلم مواطنيها للمحاكمة في دولة أخرى، وبالتالي فإن مثل هذا الطلب يمثل في الحقيقة سيطرة أميركية تامة مغطاة شرعياً. أضف إلى ذلك قيام المحكمة الأميركية العليا بعد صدور القرار ٧٣١ الخاص بلوكربي، بإصدار حكم بتشريع الخطف للأشخاص المتهمين بجرائم مخدرات، وهو حكم صدر في ربيع ١٩٩٣، أي منذ وقت ليس ببعيد. وهكذا فإن الاستعمار أو الإمبريالية بدلاً من أن يحاول إزالة الخلافات الموجودة في المجتمعات الموجود فيها، نجده، على العكس تماماً، يحاول أن يجعل الآخرين مماثلين له، أي أن يسيطر عليهم سيطرة كلية.

وما أود أن أقوله في النهاية هو أن كتاب إدوارد سعيد لمس صدى في قلبي لأنني لو كنت مكانه ولو كنت سأكتب عن الناحية القانونية أو الناحية السياسية لما كتبت شيئاً يختلف عما كتبه هو في مسألة الثقافة.

غالب أبو مصلح (*)

# إشكاليتا «الثقافة» و«الامبريالية» لدى إدوارد سعيد

إدوارد سعيد فلسطيني عربي، أستاذ في اللغة الانكليزية والأدب المقارن في جامعة كولومبيا. عاش الحضارتين المتصادمتين، الحضارة العربية الإسلامية من ناحية، والحضارة الغربية في مراكزها الأساسية من ناحية أخرى. لذلك هو قادر على رؤية هذا الصدام دون انحياز وربما من موقع توفيقي في كثير من الأحيان.

فالكتاب يستهدف العقل الغربي، ولا بد بالتالي من مراعاة نسبية للمناخ السائد في الغرب. وذلك لا يهمش كتابه، كما حصل لكتاب **يقظة العرب** لجورج انطونيوس الذي نظر إليه ككتاب غير علمي ومتحيز على سبيل المثال.

لن أتكلم على غنى الكتاب في بحثه الواسع وتتبعه التاريخي لرؤية الغرب الإمبريالي لأبناء الحضارات والشعوب الأخرى، كما تظهر في فن الرواية بشكل خاص، إذ إن القارىء غير المتخصص في الأدب الغربي يلهث وراء الكاتب الذي يسير بثقة شديدة على أرض يعرفها بدقة وقادر بالتالي على نقدها وتحليلها، وعلى رؤيتها من وجهة نظر محايدة أو بالأحرى من وجهة نظر العالم الثالث الذي نشأ الكاتب فوق أرضه.

ولكني سأدخل مباشرة في موضوع عنوان الكتاب **الثقافة والإمبريالية**.

ماذا يقصد الكاتب بكلمة "Culture"؟ انه يقصد شيئين بالتحديد:

١ ـ كل الممارسات والأعمال، مثل فن الوصف والتخاطب والإيضاح والتفسير "Representation"، التي لها استقلال نسبي عن المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢ ـ إن الثقافة هي المفهوم الذي يشمل العناصر الأسمى والأفضل في مخزون مجتمع ما من المعرفة والفكر.

إن هذا التعريف للثقافة يبقى غير محدد أو واضح المعالم ولا يتفق مع تحديدات أخرى لمعنى "Culture". فالتحديد الذي يعد كلاسيكياً للثقافة، والذي وضعه إدوارد برونيل (Edward Burnell) سنة ١٨٧١

يعرف الثقافة (Culture) انها تشمل كل القدرات والعادات المكتسبة للإنسان كفرد في مجتمع ما.

وفي دائرة المعارف (*Encyclopedia Britanica*) تعرف الثقافة بمعناها الواسع (Culture) على أنها النماذج المتداخلة للمعرفة والعقائد والسلوك الإنساني.

فالثقافة بمعناها الواسع تشمل اللغة والآراء والمعتقدات والعادات والمحرمات (Taboos) والأنظمة والمؤسسات والأدوات والأعمال الفنية، والشعائر والاحتفالات والمكونات الأخرى المتصلة بها. وتطوير الثقافة بمفهومها الواسع يعتمد على قدرة الإنسان على التعلم ونقل المعلومات إلى الأجيال المتعاقبة.

إن تتبع تأثيرات الإمبريالية في ثقافة بلدان المركز، كما في ثقافة الشعوب المقهورة، بهذا المعنى الواسع للثقافة، أمر يتعدى قدرة أي كتاب على استيعابه، والإحاطة به، وذلك خلال ما يقارب ثلاثة قرون من العلاقات الإمبريالية. لذلك اختار الكاتب على ما أعتقد تعريفاً أقل طموحاً، وفضفاضاً جداً، وغير واضح المعالم، ليتكلم على الثقافة وعلاقاتها بالإمبريالية.

ولكن كيف يفهم الكاتب كلمة الإمبريالية. إنه يعطي هذه الكلمة مفهوماً مبسطاً وجامداً فيقول: «في استعمال كلمة الإمبريالية، إنني أعني، الممارسة والنظرية والموقف العام للمركز الاستعماري في حكمه أرضاً بعيدة. والاستعمار، الذي هو غالباً نتاج للامبريالية، هو زرع المستعمرات في بلاد بعيدة» (ص ٨). ويضيف: «إن السيطرة الجغرافية الفعلية على الأرض هي كل ما تعنيه الإمبريالية في التحليل النهائي» (ص ٩٣). ثم يقول: «الإمبريالية والثقافة المرتبطة بها تؤكد أولوية الجغرافيا والأيديولوجيا الخاصة بامتلاك الأرض».

ولنقابل هذا الفهم أو التعريف الخاص للإمبريالية بمفاهيم أخرى أكثر شمولية ووضوحاً. ولا شك في أن مفهوم «الإمبريالية» قد تطور مع تطور المجتمعات البشرية. ولذلك نجد أكثر من تعريف له، كوصف لعلاقة ما بين مجتمعين غير متكافئين. فالتعريف الذي ينطبق على علاقات إمبريالية سابقة لعصر الثورة الصناعية يتفق إلى حد بعيد مع تعريف الكاتب. ويمكن القول إن «الإمبريالية هي سياسة دولة هادفة إلى السيطرة خارج حدودها على شعوب ترفض هذه السيطرة». ولكن شكل السيطرة ووسائلها وأهدافها وآثارها تختلف من عصر إلى عصر.

إن أهم من بحث في الإمبريالية وأعطاها تحديداً علمياً في أوائل هذا العصر هو هوبسن (Hobson) في كتاب *Imperialism a Study* الذي صدر سنة ١٩٠٢. يرى هوبسن أن مصالح الطبقة الرأسمالية هي المنظم للماكينة الإمبريالية. ويرى أن السياسة الإمبريالية غير منطقية وغير مريحة من وجهة نظر الأمة، ولكنها منطقية ومريحة بالنسبة إلى التكتلات الرأسمالية المالية. والسبب في ذلك هو التشبع أو الاختناق الرأسمالي في الصناعة. إن ضغوط الرساميل للحصول على منافذ وفرص توظيف لها يعود إلى عاملين: أولاً، التفاوت الكبير في المداخيل الذي يضعف استهلاك السلع المنتجة؛ وثانياً، نمو الاحتكارات الصناعية التي تحدد كمية الإنتاج. وهذان العاملان يدفعان إلى خلق فرص جديدة للرساميل في بلاد أجنبية. ويرى الكاتب أن هذا

الإتجاه يخلق النزعات العنصرية والتغيير السياسي والحماسة القومية.

أما الطروحات الماركسية عن الإمبريالية، فتبنى على أساس ما طرحه هوبسن، ولكنها، وخصوصاً كتاب لينين حول تطور مفهوم الإمبريالية كآخر مرحلة من مراحل الرأسمالية، تضعها في سياق حتمية تاريخية وضمن رؤية شاملة لطبيعة النظام الرأسمالي.

إن مفهوم ادوارد سعيد للإمبريالية بشكلها البدائي والمبسط جعله يغرق في مناقشة طويلة حول أسبقية الثقافة على الإمبريالية (كما حددها) أو العكس. فيقول: «هنا أيضاً فالثقافة تسبق السياسة والتاريخ العسكري والتغيرات الاقتصادية. وهذا التداخل ليس قضية صغيرة وغير ذات قيمة. فكما أن الثقافة تحرض وتهيىء مجتمعاً ما للسيطرة على أراضي ما وراء البحار، فإنها يمكن أيضاً أن تهيىء المجتمع إلى ترك أو تبديل رأيه للسيطرة على هذه الأراضي. ولكن ذلك لا يحدث دون تصميم الرجال والنساء على مقاومة الحكم الاستعماري فيحملون السلاح...» (ص ٢٤١).

والسؤال الآن هو: هل ان أسبقية الثقافة أم أسبقية السلاح في يد الرجال والنساء هي التي أقنعت الإمبريالية بالرحيل؟

وفي مكان آخر يقول: «أنا لا أحاول القول إن الرواية أو الثقافة سببت الإمبريالية، ولكن لكون الرواية نتاجاً ثقافياً في المجتمع البرجوازي والامبريالي، لذا لا يمكن التفكير فيها إلا سوياً». (ص ٨٤).

إن حركية وتطور اقتصاديات الدول الصناعية كسبب ودافع للتوسع الإمبريالي يبقيان مغيبين لدى الكاتب، وبالتالي فإن فهمه لطبيعة العلاقات بين المستعمِر والمستعمَر يبقى دون المستوى المطلوب كثيراً، على الرغم من أنه يستشهد بأقوال مغايرة مورداً وجهة نظر الإدارة البريطانية: «البريطانيون سيتوسعون بالتجارة والنفوذ إذا استطاعوا، ولكن بالحكم الامبراطوري إذا كان لا بد من ذلك» (ص ٨٦) دون أن يستنتج شيئاً من هذا الاستشهاد.

وبما أن الثقافة والإمبريالية متلازمتان، فإن التحرر من الإمبريالية يعني بالنسبة إلى شعوب العالم الثالث التحرر من الثقافة الإمبريالية. وهذا ما سعت له حركات التحرر. يقول سعيد: «كيف تستطيع ثقافة تسعى للاستقلال عن الإمبريالية أن تتخيل ماضيها؟ أحد الخيارات أن يُسقط (الشعب) ثوب عبوديته وتشوهاته في عملية اكتشاف خصوصياته ونفسه السابقة للاستعمار. هذا الذي خلق القومية والوطنية الراديكالية التي أفرزت بدورها الأصولية الإسلامية والعروبة وما شابه» (ص ٢٥٨). ويضيف «إن إيلي قدوري يرى مثلاً أن القومية غير الغربية مدانة بالضرورة، وهي ردّ فعل سلبي لدونية ثقافية وتقليد للسلوكية السياسية الغربية، التي أتت بالقليل من الخير (لدول العالم الثالث)» (ص ٢٦١).

ثم يقول: «وعلى الرغم من كل نجاحات القومية، وفي الحقيقة بسبب نجاحاتها بتخليص بلدان عديدة من أسيادها المستعمرين، فهي بقيت مشكلة عويصة. فحين أخرجت القومية إلى الشارع لمواجهة السيد الأبيض كانت تقاد غالباً من قبل المحامين والأطباء والكتاب. هؤلاء الذين انتجتهم القوى الاستعمارية. هذه

البرجوازيـة الوطنية ونخبها المتخصصة التي يتكلم عليها فانون جنحت إلى احتلال مكان القوة الاستعمارية، فأعادت إنتاج البنية الاستعمارية بشكل جديد» (ص ٢٦٩).

صحيح أن الفكر القومي أدى دوراً أساسياً في حركة التحرر الوطني من الاستعمار، وكان هذا الفكر القومي من نتاج المركزية الأوروبية، أو من نتاج حركة التاريخ الأوروبي إبّان الثورة الصناعية، التي خلقت بدورها الإمبريالية والتعصب القومي، والتي كانت الفاشية والنازية وتجلياتهما في بلدان أخرى، مثل اليابان، من أبشع حركات التوسع الاستعماري وأكثرها وحشية ودموية.

وصحيح أيضاً أن الفكر القومي في وطننا العربي، من القومية اللبنانية (حزب الكتائب) إلى القومية السورية (الحزب السوري القومي الاجتماعي) إلى القومية العربية (حزب البعث وحركة القوميين العرب) قد غرفت كثيراً من الفكر القومي الأوروبي بتجلياته الفاشية، وكذلك الفكر القومي الطوراني والفارسي.

فالضحية كثيراً ما تحاول التماثل والتماهي مع الجلاد، إذ يصبح الجلاد المثل الأعلى للضحية.

وفي اقتباس الفكر القومي الأوروبي من قبل دول العالم الثالث، هناك الكثير من التغيير والتشويه لهذا الفكر. فالفكر، دينياً كان أم غير ديني، يأخذ محتوى آخر حين نقله. فكما القارىء يتدخل في النص كذلك الشعوب تتدخل في الفكر أو في الأيديولوجيا لدى تبنيها. والفكر مهما كان ثورياً ومدعياً التغيير الشامل فهو لا يمكن أن يُحدث انقطاعاً مع التراث المعاش لشعب ما، بل إن التراث المعاش أو الثقافة بمفهومها الواسع تتدخل في إعادة صوغ الفكر حتى يمكن استيعابه وتوظيفه، وإلا سقط هذا الفكر أو استحال إشكالاً يبحث عن حل.

هذا ما حصل للفكر القومي الأوروبي، وللفكر الإشتراكي العلمي لدى محاولة استيعابهما من قبل الشعوب العربية. فأي فكر هو نتاج حركة التاريخ في مرحلة ما وهو انعكاس وحاجة أفرزتها جدلية التاريخ لشعب أو لشعوب في مرحلة محددة، وهو في الوقت نفسه تجديد وبناء في إطار الثقافة المعاشة. هكذا كان الإسلام بالنسبة إلى العرب على سبيل المثال.

وفكر حركات التحرر من الاستعمار والإمبريالية كان فكراً أوروبياً بشقيه القومي والإشتراكي العلمي. وربما أمكن القول ان هذا الفكر القومي لم يستطع أن يتصالح مع التراث المعاش لأكثرية شعوب العالم الثالث. هكذا سقط حكم الشاه في إيران، كما أن تجربة القومية الطورانية في تركيا بقيادة أتاتورك لم تستطع فصل الجماهير عن تراثها، وهي تجربة غير مستقرة على الرغم من الدعم الإمبريالي الشامل لها. والتجارب الاشتراكية في معظم بلدان العالم الثالث لم يكتب لها النجاح، وهي أخفقت في حل إشكالية علاقة الجماهير بالنخب أو في حل مشكلة اللحاق بالعصر والخروج من التخلف والتبعية.

إن هذه الاخفاقات، مضافاً إليها ثقل العلاقات الإمبريالية وتدخلاتها الكثيفة عبر الساحة العربية والإسلامية، على جميع المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية، هي التي أفرزت الأصولية الإسلامية.

ولنعد إلى إشكالية الثقافة والإمبريالية عند ادوارد سعيد، فالتشوه الثقافي بالنسبة إلى نخب العالم الثالث تم على غير صعيد، وهو لم يكن عفوياً وغير مقصود في أكثر الأحيان. يقول سعيد: «الإمبريالية في النهاية كانت مغامرة تعاونية، وأحد اختراقات أشكالها الحديثة أنها كانت أو تدعي أنها كانت حركة ثقافية، وقد صممت بوعي لتحدّث وتطوّر وتوجّه وتحضّر» (ص ٢٦٩).

وفي محاولة الإمبريالية السيطرة الشاملة على الشعوب فهي عملت على اختراق البنى الاجتماعية وإثارة التناقضات فيها بغية تفتيتها. وهذا الدور قامت به الإرساليات الدينية، كما في الكثير من الأحيان المعاهد والجامعات، التي كانت تدرِّس بلغة المراكز الأوروبية لا باللغات الوطنية. فمن كاثوليك الرز في فيتنام إلى اقتسام الكنيسة الشرقية مع البابوية إلى إنشاء كنائس بروتستانتية يتم التخلي عنها في الوقت الراهن، بحسب ما يقول إدوارد سعيد، بعدما فقدت دورها السياسي، إلى إنشاء نخب «مغربنة»، كل ذلك أدى إلى تفتت المجتمعات وتسعير الصراع فيها. ولا يمكن فهم ما جرى في لبنان مثلاً إلا في هذا الإطار.

فالفكر الفاشي الكتائبي الذي قاد الحرب الأهلية اللبنانية هو وليد هذا التشوه الثقافي المقصود. فبعض النخب المسيحية رحل ثقافياً نحو المركز الأوروبي وعاد إلى المشرق بفكر المركز الإمبريالي، وبأسوأ تجلياته: الإستعلاء العنصري والثقافي، والكلام المتعالي حول التعدد الحضاري، وحتماً تفوق المسيحيين حضارياً، إلى آخر هذه المعزوفة الفاشية التفتيتية، التي خلقت بدورها فاشيات لا تقل عنها دموية ووحشية لدى الطوائف الأخرى.

ولنعد إلى حيرة الكاتب في رؤيته للإمبريالية، فهو كثير الاستشهاد بـ «فرانس فانون»، ويقول إن فانون يعكس مقولة إن أوروبا أعطت المستعمرات حداثتها، ولا يقول فقط إن رفاه أوروبا وتقدمها مبني بعرق وجثث الزنوج والعرب والهنود والشعوب الصفر، بل إن أوروبا هي من صنع العالم الثالث، وإن والتر رودني وتشن ويزو وسارتر لهم آراء مشابهة.

وسرعان ما يعود الكاتب إلى موقف الوسيط الهادف إلى إتمام المصالحة بين الإمبريالية والعالم الثالث، فيورد نظرية لـ «توماس هودكن» حيث يقول: «أي نظرية جديدة للإمبريالية يجب أن تعترف بأن الإمبريالية هي نتاج المتعاونين أو غير المتعاونين من أصحاب السلطات المحلية، كما هي نتاج التوسع الأوروبي. لولا تعاون السكان المحليين لما استطاع الأوروبيون قهر وحكم غير الأوروبيين. منذ البداية لقى هذا الحكم مقاومة كما أنه لقي وساطة من قبل بعض السكان المحليين لتهدئة المقاومة أو لتجنبها» (ص ٣١٦). أي ان الضحية والجلاد يشتركان في الجرم.

وفي مقدمة الكتاب يقول إدوارد سعيد في مشروع مصالحته التاريخية مع الإمبريالية: «أحد انجازات الإمبريالية هو أنها قرّبت بين أنحاء العالم، على الرغم من أن الفصل بين الأوروبيين والسكان المحليين كان مدبراً وغير عادل. فمعظمنا عليه أن ينظر إلى هذه التجربة التاريخية للإمبريالية كتجربة مشتركة».

وبما أن الإمبريالية أصبحت في ذمة التاريخ، يضع إدوارد سعيد عنواناً للفصل الرابع في كتابه «التحرر

من السيطرة في المستقبل» بدلاً من «نمو العلاقات الإمبريالية في المستقبل» مثلاً.

تأخذ الإمبريالية في نهاية هذا القرن صفة أكثر شمولية، وتتمتع بقيادة أكثر تركيزاً، وتواجه عالماً ثالثاً يائساً ومفككاً، وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وفقدان حركة التحرر هويتها الفكرية القومية والاشتراكية.

إن تهميش العالم الثالث، أو قسماً كبيراً منه، يزداد تسارعاً، كما ينزلق قسم كبير من دول الاتحاد السوفياتي السابق نحو هذا العالم الثالث. ومع هذه المتغيرات فإن فكرة «حوار الشمال والجنوب» بهتت وبرزت مكانها فكرة الحوار بين أقطاب العالم الأول: اليابان وأوروبا وأميركا.

إن اتساع الهوة بين عالمين، وانفراد الولايات المتحدة حتى الآن بقيادة المعسكر الإمبريالي، يعطي للقوة الأميركية ـ والقوة مفهوم نسبي ـ يداً مطلقة في العالم الثالث، وقد سارعت الإمبريالية الأميركية إلى استخدامها.

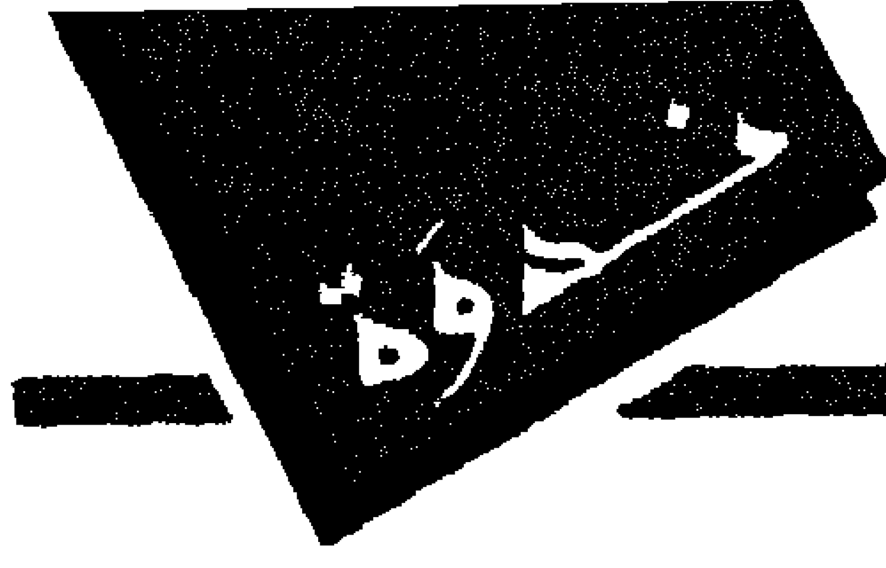
في ظل هذه الأوضاع تبدو الفكرة التي يتبناها ادوارد سعيد، أي اقتراح تقرير برانت لحل مشكلة العلاقات بين الشمال والجنوب في بداية الثمانينات، المتمثلة بالمشاركة في «السلطة» (Power) عن طريق المشاركة الجدية في القرار في المؤسسات النقدية والمالية، اقتراحاً يدعو إلى السخرية.

فالإمبريالية ليست قراراً سياسياً، بل هي واقع اقتصادي اجتماعي سياسي ثقافي ناتج من التفاوت في القدرات، ومن طبيعة تطور النظام الرأسمالي الذي أثبت قدرته حتى الآن على تجديد نفسه، وخصوصاً في غياب النظام البديل.

إن قراءة سريعة لطبيعة تطور الأسواق المالية، كبضائع وأدوات، وتطور أجهزة الاتصال وعالم المعلوماتية الحديث، ذات التأثير الكبير في تطور أسواق الأموال وتوحيدها، تظهر أن ذلك يتم على حساب العالم الثالث غير القادر على اللحاق بالعصر. وكذلك التطورات التقانية والعلمية في حقول شتى، منها التقانة الإحيائية (Biotechnology) وعالم الالكترونيات وعلوم الفضاء الخارجي، إن كل ذلك يعمل على تنمية الفروقات بين عالمين، وعلى اتساع الهوة، وبالتالي على تزايد القوة النسبية في المركز الإمبريالي.

لا عجب إذاً، إذا كان هذا التفاوت يعيد إنتاج محتوى الثقافة الإمبريالية الذي كان سائداً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكن بأشكال جديدة.

حتى إن قراءة سمير أمين المهمة جداً في هذا الإطار ربما أصبحت قديمة في فهم عملية التراكم على الصعيد العالمي، وكذلك في وصف علاقة المركز بالأطراف كتحليل لطبيعة العلاقات الإمبريالية.




# المناقشات

**بول سالم :** لدي بعض الملاحظات السريعة حول الكتاب:

ـ انطلاقاً مما قاله أحمد بيضون الذي يصور إدوارد سعيد وكأنه يقف في وجه تيار أميركي شعبوي، أنا أرى أن إدوارد سعيد في كتابه هذا ينتمي إلى تيار أميركي ليبرالي بدأ في أواخر الستينات ثم قوي كثيراً في إثر حرب فيتنام. وهذا تحديداً ما لا ارتاح إليه في الكتاب، إذ أجده كتاباً أميركياً ينطلق من منظار أميركي. لا شك في أنه ينطلق من الكثير من الجذور العربية والفلسطينية وغيرها. والكتاب قادر على تحقيق النجاح في أميركا لأنه ينضوي تحت لواء تيار أميركي ينتمي إليه ملايين الأميركيين. فهناك في أميركا مجموعتان رئيسيتان، على الرغم من أن تمايزهما لا يظهر بشكل واضح تماماً: المجموعة الكبرى هي التي برزت في حرب الخليج مثلاً والتي يمكن أن نسميها مجموعة امبريالية أو نحو ذلك، والتي تدعم القوة الأميركية والدولة الأميركية. ثم هناك مجموعة صغرى وهي تضم النخبة المفكرة (الانتليجنسيا) الموجودة بشكل خاص في الشمال الشرقي، في نيويورك وبوسطن وغيرهما. وهي مجموعة ليبرالية تقف نوعاً ما ضد موقف الأكثرية وموقف الحكومة. ولكني أرى أن هذه المجموعة تحاول التنصل من تحمل المسؤولية الكبرى المتمثلة بالوقوف فعلاً في وجه التيار السياسي الغالب، وذلك من خلال الكتابات التي تبرىء موقفهم وتبرىء الموقف الأميركي في آن معاً. لذلك أجد أن هناك في الكتاب الكثير من الأمور التي لا أرتاح لها على الإطلاق. وأرى أنها تبرىء أو أنها تحاول التنصل من بعض المسؤوليات التي تتحمل أميركا تبعتها أو الغرب أو الإمبريالية أو غيرها.

ـ هناك أيضاً بعض الملاحظات التي تتعلق بالكتاب نفسه. ومنها ملاحظة ذكرها أحمد بيضون. فأنا أجد أن إدوارد سعيد لم يدرس بما فيه الكفاية الصلة بين السياسة الإمبريالية والاقتصاد وغيرها من القضايا الشائكة والمتداخلة من ناحية وبين الثقافة من ناحية أخرى، بحيث يمكن هذا الكتاب، الذي يدرس بدوره مجموعة من الكتب، أن يوضح الصلة بين هذه المجموعة من الكتب وبين ظاهرة شديدة التعقيد مثل ظاهرة الإمبريالية السياسية والاقتصادية والعسكرية. فأنا لم أجد في الكتاب إظهاراً أو شرحاً كافياً لهذه الصلة،

على الرغم من أني وجدت الكتاب مميزاً جداً، فهو ذو أسلوب شيق وجميل ويدرس الكتب بشكل معمق جداً، ولكن غياب الرابط الواضح بين هذه الكتب التي اختارها وبين السياسة العالمية يجعلني غير قادر على إيجاد نتيجة للكتاب من هذه الناحية.

ـ الملاحظة الأخرى، يتعامل إدوارد سعيد مع موضوع الثقافة من خلال الثقافة العليا فقط، فيختار بعض الكتب التي تمثل قمة الحضارة الغربية أو قسماً من هذه القمة. أما الثقافة في معناها السوسيولوجي الواسع، الذي يضم اليوم وسائل الإعلام والتلفزيون ومايكل جاكسون وغيرهم، فأعتقد أنها أكثر تأثيراً في النفوس من القمة التي يتحدث سعيد عنها. فهو حتى حين يتحدث عن الثقافة (Culture) في حد ذاتها فلا يحدد ماذا يشمل هذا التعريف.

ولكن ما يخيفني في هذا الكتاب هو أن التيار الليبرالي الموجود في أميركا، الذي أعتقد أن هذا الكتاب ينتمي إليه، يقول بتعدد الحضارات، وهو مفهوم يحتوي على نواحٍ إيجابية منفتحة وليبرالية، ولكنه يشتمل في الوقت نفسه على انعزال وتكبر وتمييز حضاري وثقافي بين حضارة وأخرى، وأجد فيها، إلى حد ما، دفاعاً من قبل هذه المجموعات الأميركية والغربية عن مواقعها في العالم. فبدلاً من أن يقولوا إن البشر في العالم هم جميعاً متشابهون، وإن الغرب يتمتع بالحريات السياسية وبمستوى معيشي يزيد على حصتنا، نجدهم يقولون بعد قلب الحقائق بطريقة مهينة: نحن في الغرب لنا حضارتنا التي تحتوي في ما تحتويه على مستوى معيشي وعلى ثقافة معينة، في حين أنكم أنتم أيضاً لديكم حضارتكم التي تملك الشرعية نفسها وتقف على قدم المساواة مع حضارتنا. وكل ما في الأمر أن حضارتنا تمتاز بنواحٍ معينة في حين تمتاز حضارتكم بميزات أخرى. وأشعر بأن مثل هذا الرأي ينجم عن «أبارتيد» حضاري. وما دام كل منا له حضارته فإن لكل منا مستواه السياسي ومستواه الاقتصادي. كذلك أرى أن الأمر يخفي نوعاً من الهروب من المسؤولية السياسية والمسؤولية الاقتصادية. فالكثير من الليبراليين الأميركيين بعامة والمثقفين منهم بخاصة يلجأون إلى هذه الحجة لكي يبرروا عدم تدخلهم في العالم الثالث لمصلحة شعوبه وضد حكوماتهم. فيقولون «أنتم أبناء حضارة مختلفة ومجتمع مختلف ونمط عيش مختلف ينبغي ألاّ نتدخل لتغييره». وأنا أرى في ذلك هروباً من المسؤولية. وأجد في الوقت نفسه، أن هناك قبولاً لدى بعض مثقفي دول العالم الثالث وحكوماته لمثل هذا الطرح، ففي حين أنه من الطبيعي أن ترحب بلدان العالم الثالث بمثل هذا الطرح لأنه يتيح لها أن تتذرع بالقول إن حضارتها مختلفة عن الحضارة الغربية وأنه يجب ألا نطالب بالأنظمة السياسية الغربية فهي نتاج حضارة مختلفة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأساليب الاقتصادية، ففي حين يبدو مفهوماً قبول المسؤولين في العالم الثالث لمثل هذا الطرح، الذي يسهل مهمتهم، فإن قبول بعض المثقفين به يبدو متسرعاً، إذ إنه يغفل ضرورة الإعتراف بتأخرنا في العالم الثالث عن اللحاق ببعض الخطوات التي حققها الغرب في ميادين الاقتصاد والسياسة وحتى في الحضارة والثقافة، ويتيح بالتالي القول إننا لسنا متخلفين بل مختلفين، بحيث لا يعود هناك بذلك ضرورة إلى التغيير وإلى بذل الجهود الكبيرة، كما فعل مثقفو الغرب على مدى مئات السنين لكي يصلوا إلى المستوى الحضاري والثقافي الذي هم عليه اليوم.

ثمة ناحية أخرى ترتبط بالتعدد الثقافي، وقد لمستها من خلال إحتكاكي بالمثقفين الأميركيين، إذ تراهم يشددون على الصعوبات والمشاكل التي تعانيها حضارتهم، ويقابلون بينها وبين حضارات دول العالم الثالث التي تعاني بدورها مشاكل وصعوبات. فالطريقة التي يطرحون من خلالها مقولتهم هذه تذكرني بخطاب الغني عندما يتحدث عن مشاكله السياسية (الأغنياء أيضاً يبكون)، ويخلصون من ذلك إلى الدعوة إلى عدم حسدهم على ما هم فيه، فهم ليسوا مرتاحين بل يعانون مشاكل كبيرة. ويخلص هؤلاء المثقفون الغربيون إلى الدعوة إلى التطلع إلى الحصول على ما حصل الغرب عليه لأن الغرب نفسه غير راضٍ عن وضعه، وهذا كله نوع من الدفاع عن النفس عبر التذرع بأنهم هم أيضاً يعانون مشاكل وأن وضعهم يدعو إلى الشفقة.

والملاحظة الأخيرة في ما يتعلق بموضوع تعدد الحضارات: يتحدث الكثيرون عن تعدد الحضارات بطريقة متشابهة لحديث الكثيرين في الغرب عن ضرورة المحافظة على الباندا (الدب الصيني) أو عن إتفاقية التنوع الحيوي التي تدعو إلى الحفاظ على كل المخلوقات، فكأننا نتحدث عن مشكلة تتصل بالبيئة، إذ يجب أن نحافظ على هذه الحضارة وعلى تلك الحضارة لأسباب بيئية وترفيهية. فجميل أن يسافر الأميركي إلى الصين ويجدها مختلفة جداً عن أميركا، أو أن يستمتع بمجيئه إلى أسواق الشام لأنها مختلفة عما يجده في بلاده.

أعتقد أن ثمة خطراً في التمادي في هذه النظرة يتمثل بعدم القدرة على رؤية الترابط والتشابك في ما بين الحضارات، إذ ليس هناك انفصال تام بين حضارة وأخرى، وخصوصاً بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية المسيحية. فتاريخ هاتين الحضارتين وجذورهما متشابكة، إلى حد يصبح معه من الخطأ الحديث عن تعدد الحضارات بالمعنى العميق لكلمة التعدد. هذا إضافة إلى أن الحضارة نفسها ليست جامدة، بل ينبغي أن تتغير وأن تتطور. وحضارة الغرب اليوم مختلفة عما كانت عليه قبل مئة عام، وبالتالي لا يمكن التحدث عن تعدد الحضارات بوصفها ظواهر ثابتة وجامدة ينبغي الحفاظ عليها... بل على العكس يجب على هذه الحضارات أن تتغير وأن تتطور وأن يتعلم بعضها من البعض الآخر، وبالتالي فإني أجد في كتاب إدوارد سعيد خطراً من حيث إنه يبرّئ إلى حد ما الليبراليين الغربيين ويسهّل على المثقفين في العالم الثالث القول إن هناك بالفعل حضارات مختلفة، وإن الحضارة الغربية هي حضارة إمبريالية وبالتالي يجب ألاّ نستفيد منها أو نتمثل بها وأن نتقوقع على ذواتنا ولا ننفتح على تراث مختلف أو حضارة مختلفة.

**بول طبر :** ينتقد أحمد بيضون كتاب إدوارد سعيد على عدم توضيحه مسألة العلاقة بين الثقافة والتاريخ. فهو، أي إدوارد سعيد، يرفض الموقف الإختزالي الذي يحيل الثقافة إلى ما هو خارج عنها، وفي المقابل يستمر في الكلام بين الحين والآخر على أوجه العلاقة بين المجتمع ـ ولا سيما الامبريالية كقوة تاريخية ـ والإنتاج الثقافي.

في الحقيقة إن هذا النقد المنهجي لا يشمل موقف إدوارد سعيد الكامل من هذه المسألة المهمة. فالكتاب يتعاطى مع هذه المسألة من وجهة نظر بنيوية حيث لا يطرح الكاتب، البنيوي أساساً، العلاقة بين البنى الإجتماعية المختلفة بل يركز جهده على دراسة «جُوّانية» لكل بنية على حدة.

هذا يعني أن الأساس في فهم المجتمع يتعلق بتحديد بُناه وإحالة ما يحدث على صعيد كل بنية إلى عناصر البنية نفسها وآلية علاقاتها.

في هذه الحال إن النقد الذي يمكن توجيهه إلى كتاب إدوارد سعيد لا يجوز أن يشمل المسائل التي لا يطرحها الكتاب على نفسه وحسب، بل المسائل الناتجة من منهج وطروحات الكتاب أساساً. إن الدراسة البنيوية للبُنى الإجتماعية وكشف آليتها الداخلية يقومان على افتراض الوجود الدائم والمسبق لهذه البُنى دون الحديث عن الأسباب التي أدت إلى نشوئها. كما ان الإنغماس في كشف الآلية الداخلية لكل بنية ورسم حدودها الخاصة يعطلان قدرة الباحث على تفسير التغييرات التي تشمل البنية وتفككها أحياناً لمصلحة بروز بنية جديدة.

هذه مسائل أساسية يسكت عنها الخطاب البنيوي وما بعد البنيوي، وهذا ينطبق على كتاب إدوارد سعيد موضوع الندوة. ولا يجد القارىء لها تفسيراً كافياً بمجرد الحديث عن علاقة البنى بعضها ببعض، بوصفها علاقة «شروط إمكان» لا غير.

وفي مجال نقد أحمد بيضون لأطروحة إنتاج الغرب لصورة الشرق، أود أن أضيف أنه في الوقت نفسه الذي يجب أن نخضع فيه «ذاتنا» للنقد بصورة مستمرة، وهذه ضرورة ملحة عند جميع الشعوب المستَعْمَرة، فإن هذا النقد لا يمكن أن ينفصل عن عملية نقد «الآخر». فبقدر ما نحن نتيجة لهيمنة «الآخر» المتسلط، فإن نظرتنا إلى «الآخر» تشتمل على عناصر لتكوِّن هذا «الآخر» بصورة يمكن وصفها، جرياً مع صادق جلال العظم، بالاستشراق المعكوس.

والأمر الذي يهمني أكثر في هذا المجال هو توكيد ضرورة الخروج من ثنائية الأنا والآخر - وهي ثنائية متحكمة بمنطق كتاب إدوارد سعيد - والبحث عما هو مشترك وعام في تجارب الشعوب. وليس صحيحاً القول إن الإستبداد بمعناه الشامل ومعناه السياسي الخاص لازمة لكل فكر ومنظومة قيم عامين. فمن الممكن تفادي الإنزلاق نحو قيام أنظمة استبدادية عبر الإبقاء على الديمقراطية الفعلية في طريقة توصلنا إلى القناعات العامة وطريقة الإحتفاظ بها أيضاً.

**نواف كبارة :** نظراً إلى أنني لم أقرأ الكتاب فسأقصر تعليقي على ما سمعته وعلى كتاب إدوارد سعيد الآخر: **الاستشراق**. فقد لفتت نظري الملاحظة التي أعطاها أحمد بيضون حول الصورة - المرآة (Mirror Image) فهل نحن نأخذ ثقافة الامبريالية ونستوعبها كما هي، أم أن لدينا ما نقاومها به؟ لكنني أشعر أن هذا يصح بالنسبة إلينا فقط ولا يصح بالنسبة إليهم. فنحن نتأثر بهم في حين أنهم لا يتأثرون بنا. وهو مرض

أُسمّيه المنفى المزدوج (The Double Exile). فكل الذين يعيشون فترة في الخارج ويعودون إلى هذه البلاد يجدون أنفسهم لا ينتمون إلى هنا. وهكذا نصبح هائمين لا نعرف ما هي هويتنا. فإذا كانت هذه هي المعضلة، فهي محصورة فينا والإمبريالية لا تعاني أي مشكلة على هذا الصعيد.

والنقطة الثانية التي لفتت نظري، هي النقطة التي تتعلق بالفرق بين إنتاج الثقافة واستعمال الثقافة. وأتصور أن إدوارد سعيد متأثر جداً بالنظريات الجديدة المتعلقة بتحليل الخطاب (Discourse Analysis) وبأصحاب النظريات الفلسفية الجديدة. لذلك فهو يركز على الخطاب (Articulation) لصنع الواقع، الأمر الذي يمثل النقد الأهم للماركسية والجدلية والمادية التاريخية. وبالتالي، نحن الذين نعيش هنا نتعرض للهجمة الإعلامية الرهيبة ونتأثر بالفكر الذي تسمونه إمبريالياً. أود أن أسأل سؤالاً: كيف يمكننا أن نحل هذه المعضلة، فنحن نحتاج من جهة إلى معرفة كيف صنعت المجتمعات الغربية الثقافة ومن ثم ما الذي يجعل ثقافتها متقدمة على ثقافتنا؟ ونحن من جهة أخرى بحاجة إلى تحديد ما يمكّننا من مقاومة استعمالهم هذه الثقافة ضدنا. وهذه هي المعضلة الكبرى التي تشغل المنطقة حالياً. فهناك من هو ضد الثقافة الغربية بشكل كلي، كالأصوليين، وهناك من يتماهى كلياً مع الغرب فضاع وفقد تمايزه، وهناك أيضاً فئة ثالثة مثلنا، نحن الذين لا ندري كيف نصنع ثقافة متقدمة تمكننا من بناء وطن وحضارة ونتمكن في الوقت نفسه من مقاومة هذه الهجمة الرهيبة. أنا شخصياً لا أملك جواباً عن هذا التساؤل.

**جورج ديب :** الحقيقة أن الإنطباع الذي خرجْتُ به لدى قراءتي الكتاب هو أن إدوارد سعيد يحاول في النهاية أن يجد طريقاً هو طريق تعميق إنسانية الإنسان، وهو في رأيي يطالب بالإنفتاح، فهو يريد أن يقول إن الامبريالية ترفض المشاركة وهي ترفض المحبة، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى ردود فعل متطرفة. والمطلوب في النهاية أن نحاول فهم الآخر والتفاعل معه. والطريقة الفضلى لذلك تتمثل بتعميق إنسانية الإنسان. وهذا ما يفضي إلى التطرق إلى حقوق الإنسان، فهي باتت محتكرة. ففي حين نسمع من جهة أن حقوق الإنسان ضرورية، وأن مقياس مدى تقدم وتمدن الدول يتمثل بإجرائها للانتخابات، نجد أنه حين تجري إنتخابات، كما في الجزائر، وتأتي النتائج مخالفة لما نريد، تلغى هذه الانتخابات وكأن حقوق الإنسان تنقسم إلى مراحل، وما دامت كل مرحلة تسير وفق ما نشتهي فإننا نسمح باستمرارها ونثني عليها. ولكن إذا لم يحدث ما نريد نحكم عليها بالفشل ولا نعود نطالب بحقوق الإنسان. إذاً الانطباع الذي كونته لدى قراءتي الكتاب يتمثل بأن ادوارد سعيد يدعو إلى تعميق إنسانية الإنسان ويدعو إلى الإنفتاح، أي إلى ما هو مختلف تماماً عمّا تمثله الإمبريالية. ولكنني خرجت أيضاً بالكثير من الأسئلة، ومنها سؤال أود أن أطرحه عليكم: لماذا فشل الألمان في أن يكونوا قوة إمبريالية؟

**انطوان حداد :** لعل ذلك يعود لأنهم اصطدموا بإمبرياليات أخرى وخسروا الحرب، فلم تتسن لهم الفرصة التي سنحت لغيرهم.

**جورج ديب :** لعل ذلك يعود إلى أسباب أعمق من ذلك، فالشعب الألماني قادر على استعمال المادة، إلا أنه غير قادر على التعامل مع الناس. ولعل ذلك هو سبب فشله. وهناك أيضاً سؤال آخر متصل بالموضوع نفسه ويتعلق بالإمبراطورية العثمانية فهل نجحت الإمبراطورية العثمانية في استعمارها؟ وفي هذا الإطار قد يكون من المهم أن نعرف ماهية العلاقات التي حكمت الامبراطورية العثمانية في ضوء ما يتحدث عنه إدوارد سعيد في كتابه.

**مهى أبو عز الدين :** الإمبراطورية العثمانية استخدمت سلاحي القوة والثقافة، وهي نجحت في أن تحكم مدة طويلة من الزمن في أوروبا وفي الشرق. في حين أن الألمان لم يستخدموا الثقافة، وبالتالي فإنهم لم يتمكنوا من النجاح. ولكي تنجح الإمبريالية ينبغي استخدام السلاحين: السلاح الثقافي وسلاح القوة العسكرية.

**جورج ديب :** من الممكن أن يكون الألمان لم يستخدموا سلاح الثقافة. وهذا يطرح السؤال التالي: لماذا نفصل الثقافة عن التاريخ؟ فهل يمكن فصلهما؟ وخصوصاً إذ عددنا التاريخ جزءاً من المخزون الثقافي يكمله الواقع الذي يمده بمعطيات القوة وبمعطيات جديدة، لذا ينبغي أن يكون للثقافة تاريخها، وحاضرها وماضيها ومستقبلها، ومن دون ذلك فهي ليست ثقافة. وإذا حصرناها بحقبة معينة فهي تبطل أن تكون ثقافة.

**غالب أبو مصلح :** في رأيي أن الإشكالية القائمة، ليس على صعيد المنطقة فقط وإنما في العالم الثالث ككل، لا تنحصر بالمصير المادي ـ الاقتصادي فقط، أي نوعية العلاقات والاقتصادات التي سترسم في المستقبل. إن السؤال عن موقع العالم الثالث في القرن المقبل سؤال أساسي ومطروح بشكل ملحّ. إلاّ أن الجانب الأساسي منه هو الجانب الفكري المتعلق بالإيديولوجيا، بمعناها الإيجابي وليس بالمعنى السلبي المدان، وفي هذا الإطار أجدني أشعر أن العالم الثالث وكل حركات التحرر في هذا العالم فقدت ايديولوجيتها وباتت تعاني الضياع. وإذا كان هناك من رد فعل نحو العشائرية والأصولية وغيرها، فإن ذلك يعود إلى فقدان الرؤية الشاملة، التي تضبط إيقاع الناس نحو المستقبل. وأنا أرى أن كل الحركات الفكرية المهمة في التاريخ هي الحركات التي ناشدت إنسانية الإنسان، كما يقول إدوارد سعيد، الذي يحاول أن يتخطى قضية القومية الضيقة التي تستوعب كل طموحات الإنسان إلى دوائر أوسع وأوسع حيث الدائرة الكبرى تشتمل كل الإنسانية. هذه النظرة أساسية جداً ومهمة لكنها تبقى مثالية، فالنظرة الماركسية للإنسان كانت مثالية ولم تنجح. فالدوافع الاقتصادية والأطماع هي أمر أساسي حتى في تكوّن الآراء والثقافات. فالعنصرية واستعلائية الثقافة الغربية جاءت نتيجة موقع أكثر تقدماً وأكثر قوة من دول العالم الثالث. وبالتالي فهذه

الثقافة، أو هذا الاستعلاء، كانت تفسر واقعاً معاشاً وتحاول أن تبرره، وأعتقد أن الأيديولوجيا هي إلى حد بعيد عملية تفسير وتبرير، أكثر منها طموحاً نحو المثل الأعلى. فالمثل الأعلى يخضع لتغير دائم ويشمل ذلك حتى صورة الإله التي نغيرها دائماً كي تتلاءم مع حاجاتنا. والمهم هو أي أيديولوجيا وأي منظومة فكرية تستطيع أن تسد هذا الفراغ الهائل الذي يعانيه العالم الثالث؟ فالقومية بالتأكيد ليست هي هذه المنظومة، فربما الاشتراكية بشكل ما تكون هذه المنظومة، أي الاشتراكية بشكل أكثر تطوراً وأكثر إنسانية، الإشتراكية التي تضع الإنسان كمركز ومحور لتفكيرها، بدلاً من أن يكون هذا المحور هو الطبقة أو القومية أو الله. طبعاً مثل هذه الأيديولوجيا لا ينتجها شخص واحد بل تنتجها تجارب الشعوب من خلال آلامها ومعاناتها.

**بول سالم:** لدي ملاحظة صغيرة حول ما ذكره أبو مصلح. أوافق تماماً أن هناك مشكلة أيديولوجيا بمعناها الإيجابي في العالم الثالث. فالأيديولوجيا التي استعملها العالم الثالث للتحرر من الإمبريالية جاء بها من الغرب، كالفكر القومي والفكر الاشتراكي والفكر الماركسي وغيرها. وبالتالي فإن قسماً كبيراً من الفكر الذي استوردناه من الغرب لمحاربة الغرب كان فكر المعارضة اليسارية الغربية لبعض الأمور في عالم الغرب نفسه. فالماركسية هي رد فعل على النظام الرأسمالي. ومن ناحية أخرى فإن الحركات القومية هي حركات ظهرت في أواخر مراحل تطور الغرب، أي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولكن سر نمو الغرب يكمن في الفترة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر حيث تأسس مستقبله، فقد كان هناك في هذه الفترة اتجاه معين نحو العلم، لست أدري إذا كان يصح أن نطلق عليه صفة الأيديولوجيا، إلا أنه نما وترسخ عبر مئتي عام من الثورات ووضع العلماء في السجون وحرقهم حتى تثبت موقع العلم، بدءاً بديكارت، في المجتمع الغربي. وهو صراع اقتصادي في معظمه ورأسمالي أساساً. أي ان الثورة الرأسمالية والثورة الصناعية هي التي وضعت، قبل مجيء الماركسية، أسس الاقتصاد الغربي والحياة الغربية الاقتصادية.

هذا من الناحية الفكرية المتعلقة بالعلم والأيديولوجيا والعلاقات الاقتصادية، أما في ما يتعلق بالسياسة، فقد قامت ثورات فكرية أيضاً في بريطانيا وفرنسا، من جون لوك إلى جان جاك روسو، إذ قامت في القرنين السابع عشر والثامن عشر ثورات فكرية وفلسفات سياسية بطل الحديث عنها اليوم، لأنها أصبحت جزءاً من التاريخ ولكنها كانت من أسرار نمو الغرب.

ومشكلتنا اليوم في العالم الثالث، أننا نواجه الغرب في آخر القرن العشرين، في حين أن ما نحتاج إليه معظمه مطمور في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. ولكي نستطيع أن نخطو الخطوات التي تمكننا من التحرر من النفوذ الحضاري وغير الحضاري للغرب بعدما تحررنا منه كاحتلال، فيجب أن نؤكد ذواتنا ويصبح لنا الكيان الخاص والمستقل والقادر على تحمل أعباء نهوضنا، بحيث لا نعود نستورد

الغرب كحضارة ومنتوجات، وبالتالي فإن مهمتنا شاقة جداً، إذ لا يكفي أن نتحرر من الغرب كإستعمار مباشر، فهذا حققناه، إلا أننا لا نزال نعتمد على الغرب.

إذاً نحن مضطرون إلى الرجوع إلى جذور الحضارة الغربية وأسسها لكي نختار ما هو مفيد منها ونتبناه ونترك ما هو غير مناسب لنا. وذلك على جميع الصعد الاقتصادية والثقافية والسياسية، إذ ليس هناك في العالم العربي أو في العالم الثالث فعلاً أي فكر فلسفي جدي عميق اللهم إلا في ما يتعلق بانتقاد الغرب. ولكن المطلوب أن نتخطى الانتقاد باتجاه إرساء أسس ثقافتنا الخاصة وكياننا الخاص.

**أحمد بيضون:** في تقديري الشخصي، ان أهمية الكتاب تكمن في أنه يغير المركز، الذي يشيع اعتباره مركزاً للمناقشة. فهناك مشاكل لا تزال قائمة بات من الممنوع تقريباً مناقشتها. فمشاكل السيطرة لم تعد مسألة مطروحة بحدة بحيث تؤلف حولها الكتب التي تملأ المكتبات يومياً وتتصدر الاعلام. وبات الحديث عن السيطرة في العلاقات الدولية أمراً شاذاً. وهناك أيضاً تهميش يتم بوتيرة سريعة للكلام على الجوع والفقر، حتى ولو كان هذا الجوع يسبب أحياناً أزمات دولية ويسبب تدخلاً من قبل الأمم المتحدة، فإن كل مشكلة من مشاكل الجوع تبدو مشكلة منفصلة وقائمة بذاتها ومنفصلة عن المشاكل الأخرى، وهي تبدو مشكلة موضعية محددة لهذا النظام الذي يتم تركيبه حالياً، في حين أن النظام بشكل عام لا يشكو شيئاً، والحديث عن قضايا من نوع الامبريالية لم يعد شائعاً، وحتى كلمة «الامبريالية» نفسها لم تعد مستعملة. وعلى الرغم من أن إدوارد سعيد يستعملها في الغالب لوصف الحالة التاريخية التي كانت تسمى «الامبريالية» لغاية الحرب العالمية الثانية، وهو لا يتحدث عن أميركا وعن وضعيتها وعن علاقتها بهذه الحالة إلا في الفصل الأخير، فإنني أرى أن مجرد اختيار هذا الموضوع لكتاب ضخم من هذا النوع، يمثل خرقاً للجو السائد والموضة السائدة، ويخلق جواً يعيد المناقشة إلى أحد المحاور التي ينبغي أن تبقى خاضعة للمناقشة. فمن غير المعقول أن تقتصر المناقشة حول مدى انضواء عملية التنظيم في إطار الشرعية الدولية القائمة، كما يراد لها أن تبنى، وإذا وجدنا مشكلة تعترض هذه العملية فإننا نتحدث عنها، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال تسطيح مشاكل العالم واختصارها والحد من أهميتها إلى هذا الحد. وأنا أرى أن هذا الكتاب ينتمي، كما قال بول سالم، إلى تيار أميركي، ولكنه يعبر أيضاً عن المشكلة التي يعانيها ادوارد سعيد كعربي أميركي. وهذا هو سبب عدم توازن الكتاب، فإدوارد سعيد رجل عربي مقيم في أميركا، ومشاكله كعربي مقيم في أميركا واضحة جداً في الكتاب، والموقف العنصري الأميركي تجاه غير الأميركيين مسألة واضحة جداً وتضغط بقوة على كل النقاط التي أبرزها في الكتاب، كما هي واضحة أيضاً في عدم التوازن في اظهار الوجه الآخر المتعلق بمشاكلنا نحن. فعندما يقول إدوارد سعيد إن صدام حسين شخص منفِّر، فأنا لا أعرف ماذا يقدم مثل هذا الوصف. والمفروض أن أطلب منه ما دام قد تطرق إلى هذا الموضوع وإلى مواضيع أخرى مماثلة، أن يوضح لي سبل وصولنا إلى صدام حسين وكيف انتجنا صدام حسين، وأن

يحدد كيف يمكننا أن نتخطى صدام حسين، فلقد كان من المفروض أن يعطي الجانب المتعلق بنا ـ وهو جانب موجود في الكتاب، ألا أنه موجود بصورة مخففة ومبسطة وخجولة ـ وزناً آخر، حتى ولو كان سعيد يريد الاقتصار على الصعيد الثقافي ويتجنب الغوص في الصعيد السياسي، على الرغم من أنه لا يتحاشى أبداً الدخول في المشاكل السياسية، فالكتاب حافل بالإشارات إلى حرب الخليج وحقوق الإنسان... الخ.

أعتقد أن هذه هي مشكلة الكتاب الرئيسية، وهناك بضع مشاكلات متفرعة من هذه المشكلة، كالمثل الذي ضربته حول الحالات أو النصوص التي يستخدمها أدلة على حضور الامبريالية في الأدب، مثلاً كقصة ديكنز دومبي وابنه "Domby and Son" أو قصة جاين أوستن حديقة مانسفيلد "The Mansfield Park" فهو يحاول أن يجعلنا نتلمس من خلال هذه النصوص أن وضع السيطرة الامبريالية هو شرط لإمكان وجود هذه النصوص. فحتى عندما يقوم ديكنز بوصف دومبي بغروره ومبالغته وادعائه وخلقه وثقته بنفسه، إلا أن مثل هذا الغرور ومثل هذه الثقة بالنفس مشروط وجودهما بوجود الامبريالية المسبق. فما كان من الممكن أن يتحدث دومبي عن تسخير البحار والرياح له ولابنه لو لم تكن البحار والرياح مسخرة بالفعل لبريطانيا. وهذا ما يدفع المرء إلى أن يلتفت إلى ظواهر المبالغة والادعاء الموجودة عندنا. فلماذا نملك نحن، الذين لا نسيطر على أحد، بل نحن ضحايا السيطرة، القدرة على أن نغني قصيدة كقصيدة سعيد عقل. ولماذا يقول الشعراء القوميون العرب مثلاً أبياتاً من نوع:

عشنا أعزاء ملء الأرض ما وطئت

جباهنا تربها إلا مصلينا

لا ينزل النصر الا فوق رايتنا

ولا تمس الظبي إلا نواصينا

فمن أي مصدر يأتي مثل هذا الكلام الفارغ؟ هذا الذي يطرح المشكلة التي لا يقوم إدوارد سعيد بحلها والتي لا أملك بدوري حلاً لها، وهي مشكلة علاقة الثقافة بالتاريخ. فإدوارد سعيد لا يعالج الثقافة كدائرة مستقلة مكتفياً بالبحث في منطقها الداخلي ولا يحيل الأمور إلى ما يحدث خارجها، بل هو يحيل دائماً على الخارج، وهو يقول في الوقت نفسه انه لا يقوم بعملية اختزال للثقافة إلى مضمونها الاجتماعي، فهو لا يرى مثلاً أن الأعمال الثقافية مسؤولة عن الوضع الامبريالي، ولا يرى أن مسؤوليتها هذه، في حال وجودها، أو أن ارتباطها بهذا الوضع ينتقص من قيمتها الجمالية، أو من وضعها كأعمال أساسية فنياً.

كنت أتمنى أن أرى لدى إدوارد سعيد ولدى غيره حلاً لهذه المشكلة، التي جاءت حلولها على وجه الإجمال غير مرضية. فعندما كان الماركسيون يقولون ان الفن بحسب عبارة أوردها لوي التوسير، في نهاية التحليل مرتبط بالمجتمع، وانه قبل نهاية التحليل هناك مستوى يمكن أن نعالج فيه العمل الفني بصورة مستقلة عن الوضع الاجتماعي، أعتقد أن مثل هذا الحل هو حل لفظي، والمطلوب أن يقوم أحد بشق

طريق لتحليل شامل يظهر الصلة ويظهر الاستقلال مطبقاً ذلك على نصوص محددة، وذلك دون أن يحل المشكلة لفظياً مرة أخرى وبالقول مثلاً: هنا ينتهي المستوى الجمالي ونبدأ الآن بالمستوى التاريخي. هذه المشكلة كنت أتمنى من ادوارد سعيد بوصفه ناقداً أن يساهم في حلها. فعلى الرغم من كتابَيّ **الاستشراق** و**الثقافة والامبريالية** قد طغيا على أعمال سعيد كناقد وأستاذ للغة الانكليزية وكقارىء ممتاز لنصوص جميلة شعرية ونثرية، فقد كنت أتأمل أن يوظف هذه الموهبة وهذه الخبرة لحل هذه المشكلة إلا أنه لم يفعل. إلى ذلك وفي ما عدا موافقتي على ملاحظة نواف كبارة المتعلقة بأن التأثر أساساً، وليس كلياً، هو من طرف واحد. لأن هناك في الحقيقة تأثر من الناحية الأخرى وكل جدلية السيد ـ العبد والمشكلة التي طرحتها حول سبل ايجاد الطريق لنقد اليهودي بما هو يهودي، دون أن نتعرض للاتهام باللاسامية أو كيف يمكن أن نجد مراجع تتيح لنا أن ننتقد أنفسنا كعرب في ثقافتنا وفي ديننا دون أن نتعرض للاتهام بأننا نمارس عنصرية ذاتية. أو إذا انتقد أحد من الخارج ظواهر تتعلق بالإسلام مثلاً أو بالتقاليد العربية فهو نعده بالضرورة عنصرياً أو كافراً لا لسبب إلا لأنه يحمل جواز سفر أميركياً أو فرنساوياً. فكيف يمكن أن نصل إلى هذا التوازن الذي لا يضع معطيات رئيسية من ثقافتنا، التي تحدد كل سلوكنا، خارج إطار النقد وهي حالياً خارج هذا النقد، فهناك ارهاب كامل على كل هذه الأمور. القوميون يمارسون ارهاباً عليك من جهة، والأصوليون من جهة أخرى. وهذا لا يقتصر على المسلمين بل يشمل المسيحيين أيضاً. فأنت لا تقدر أن تنتقد أموراً تعتبر مقدسة. حتى لو بت واثقاً من أنها تنتج انعكاسات اجتماعية ينبغي أن يجادل في أصلها وفي ضررها. فمثل هذا الجدال غير مسموح به.

**انطوان حداد**: بما أنني لم أقرأ الكتاب بل قرأت عنه، لذا انتظرت حتى يتسنى لي أن اسمع الخلاصات، إضافة إلى أن ما قرأته حول الموضوع يجعلني أعتقد أن الفكرة الرئيسية التي حاول ادوارد سعيد أن يعبر عنها في هذا الكتاب تكمن في أن الثقافة هي بشكل ما امتداد لأشكال السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية، وهي في الوقت نفسه أحد أشكال هذه السيطرة وإحدى أدواتها. إذا كانت هذه هي الفكرة الجوهرية للكتاب، وهو ما ذكرت الكثير من المراجعات، لعل أهمها مراجعة مجلة "Foreign Affairs"، فأنا أرى أنها لا تتضمن فتحاً جديداً في عالم المعرفة على الرغم من تضامني وتضامن جميع الزملاء معها.

ولكني أشعر أن لهذا الموضوع جانباً سلبياً. فبعدما بين لنا أحمد بيضون مدى الجرأة، وليس مدى الفتح العلمي، فالرجل يكتب في موضوع لم يعد قيد التداول ولم يعد رائجاً. وهو يعيد تذكيرنا بحقائق ثمة موازين قوى تحاول القضاء عليها. ولكن هناك جانب سلبي آخر: فجميعنا يشاهد أن هناك محاولة في احدى مدارس الفكر الغربي نحو تصوير المسألة بعد انهيار الشيوعية وكأنه حان الأوان أن يتصدر العالم حروب الحضارات، فتصبح المواجهة بين حضارة وأخرى وليس بين نظام سياسي ونظام آخر. وهذا بدوره ليس اكتشافاً سياسياً، فالتاريخ في جزء كبير منه تطور من خلال حروب حضارات، ولكن عندما نُصرّ على

التركيز على وجود امبريالية، أي قوة مهيمنة لها ثقافتها المميزة، وهذه الثقافة هي وسيلة سيطرة وهي امتداد لأحد أشكال السيطرة، أخشى أن نكون بذلك قد منحنا شركاء مروجي هذه الفكرة في بلادنا دفقاً جديداً. فهذا إدوارد سعيد المثقف العربي الليبرالي الذي يعيش في الغرب على الخط الفاصل بين ثقافة الإسلام وثقافة الغرب، يؤكد أن الصراع الحضاري يملك أساساً صلباً في هذه المرحلة وأن هناك ثقافتين: ثقافة المهيمنين وثقافة المهيمن عليهم. ولا بد من أن نخوض الصراع ضد الثقافة المهيمنة، تماماً كما يبغي هنتنغتون وغيره في الغرب.

فارس أبي صعب

محمد جابر الأنصاري

# تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية

لا شك ان الصدمات القوية التي يتعرض لها فرد ما، أو حتى مجتمع، تدفع به أحياناً إلى إجراء وقفة مع الذات، وخصوصاً إذا كانت هذه الصدمات بحجم «سقوط» المشروع القومي العربي، أو «سقوط» قضية تحرير فلسطين، على المدى المنظور على الأقل، أو إذا كانت بحجم حرب الخليج وما سبقها وتبعها من تحولات دولية وإقليمية، بلغ الخطاب السياسي العربي في معظم اتجاهاته معها طريقاً مسدوداً.

ومن أهم المسائل التي كان الخطاب السياسي العربي يتخبط بها دون أن يستطيع ايجاد حل لها هي مسألة الدولة الحديثة التي وجد فيها الخطاب القومي عاملاً معيقاً لنشوء الدولة القومية، في الوقت الذي كانت تتهدد الدولة الحديثة هذه أشكال عدة من الولاءات الضيقة ذات الجذور القبلية أو الطائفية أو الدينية أو الإثنية، التي عادة ما كانت تقنّع نفسها بخطاب سياسي أو بايديولوجيا «حداثية».

هذه الوقفة مع الذات تبدو جلية في كتاب محمد جابر الانصاري الذي يعمل على نقض الكثير من المسلمات التي قام عليها الحلم العربي، لكن دون أن يحول ذلك دون تعرضه هو للوقوع في أسلوب اختلاق توليفات تهدف إلى ايجاد تسوية مع هذه الذات أو إلى إجراء مصالحة مع الواقع بهدف الخروج من حلقة «مأزومية» هذا الواقع العربي، حين يلجأ إلى طرح «واقع» تاريخي بديل لكي يبني عليه قاعدة المصالحة هذه.

يقع الكتاب في ثمانية فصول، يمهد لها الكاتب بتقديم حول «ضرورة نقد الواقع العربي»، محدداً فيه بعض المنطلقات المنهجية التي يبني عليها معالجته موضوع الكتاب.

يتناول **الفصل الأول** «أعراض الأزمة: امتداد الماضي في الحاضر»، فيعرض فيه الانصاري الواقع السياسي العربي عبر التاريخ، منطلقاً فيه من إشكالية أساسية هي أن الأزمات السياسية التي يعانيها المجتمع العربي اليوم ليست وليدة مرحلة حديثة، في التاريخ العربي أو مرحلة الدولة الحديثة، بل هناك ترابط في ما بينها يعود إلى عمق التاريخ العربي ـ الاسلامي بحيث ما زالت هذه الأزمات تكرر نفسها عبر هذا السياق التاريخي للمنطقة العربية ـ الإسلامية محكومة بمنطق يصفه الكاتب بـ«منطق الأزمة» (ص١٧) مستعيناً بإبن خلدون أساساً ليعرض أدواته المنهجية التي بها يقرأ ويحلل حركة المجتمع والتاريخ العربيين الاسلاميين.

(*) محمد جابر الانصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ٢٠٤ ص.

ولا يتردد الباحث في اسقاط المقولات الخلدونية على السياق التاريخي للمجتمع العربي ـ الاسلامي برمته، مستنتجاً أن «للتبعية جذوراً في التاريخ أقدم من ظاهرة الامبريالية والاستعمار» (ص٢٠) مسقطاً بذلك الحدود بين المراحل التاريخية التي سادت تعريفاتها وتحديداتها في الفكر الحديث. وهكذا ينطلق الباحث في قراءته الواقع العربي الحالي من بعض السمات البنيوية التي يراها مستمرة منذ صدر الإسلام.

أولى هذه السمات التي لا تزال في يومنا هذا والتي يحاول الانصاري مقاربتها بالمقولات الخلدونية هي تلك «الفجوة بين المثال والواقع في الحياة العربية ـ الاسلامية التي من أبرز اشكالاتها عدم إدراك دعاة التغيير قوانين التغيير وآلياته الفاعلة في الواقع الاجتماعي» (ص٢٠).

أما السمة الثانية فهي سمة الاستبداد التي رافقت تجارب السلطة المركزية في المجتمع العربي، إذ إن «السلطة المركزية تركن للاستبداد المطلق وتتذرع به لأن البديل منها هو الفوضى المطلقة أو حالة اللادولة» (ص٢٠). وهكذا يكون الانصاري قد وجد تفسيراً لظاهرة «تطابق السلطة والدولة» في المجتمع العربي (ص٢١).

ويلقي هذا السياق التاريخي لدى الانصاري بظلّه على ذلك الصراع القائم بين الحضارة والسياسة لدى العرب، مشيراً إلى قطيعة كانت قائمة «بين الأمة ومفكريها من ناحية وبين السياسة وعالمها من ناحية ثانية» (ص١٨)، إذ إن «تاريخ العرب والاسلام كان عبارة عن تسابق تراجيدي خطير بين بناء حضاري في الدين والعلم والعمران والفكر، والثقافة والفنون، وصراع انتحاري في السياسة والسلطة والدولة» (ص٢٣).

ويتحدث الانصاري عن عدم تطابق الدائرة الحضارية العربية ـ الإسلامية الواحدة مع الدائرة السياسية المتعددة والمتصارعة، كما أن «غلبة سلطة الأمر الواقع من دون اعتبار للضوابط المبدئية التي صنعها الاسلام للسياسة، قد حالت دون نمو الفكر السياسي الاجتهادي في النظرية، وفي التطبيق خصوصاً» (ص٢٥). ويلاحظ الكاتب غياباً للمؤسسات السياسية في مؤسسات الدولة العربية، بحيث إن المعارضة السياسية لم تكتسب أية صفة شرعية في الواقع السياسي الاسلامي، إذ على الرغم من السيادة النظرية لمفاهيم الشورى والبيعة وأهل الحل والعقد فلم يكن هناك في الواقع تطبيق حقيقي «للشورى الاسلامية حتى بين الأطراف الإسلامية المتقاربة» (ص٢٦).

ولا يكتفي الانصاري بارجاع الأزمة السياسية العربية إلى صدر الاسلام بل يرجعها إلى ما قبل الاسلام، الذي جاء بدوره ليبدأ في إقامة دولته من نقطة البداية أو من حالة اللادولة.

ويبرر الانصاري هذا التأزم بتجربة قيام الدولة في الحياة السياسية العربية ـ الاسلامية، بأن الدولة لا يمكن أن تقوم فجأة أياً كانت قوة المبادىء التي تقف وراءها، فهي في نظره «تحتاج إلى وقت تاريخي طويل لتتأسس وتنمو وتترسخ» (ص٢٨). وهكذا يبدو الانصاري انه لا ينظر إلى الاسلام كتعبير عن عملية تحول اجتماعي يمكن أن تقود بذاتها إلى مشروع دولة على الرغم من أن الاسلام لم يطرح نفسه عقيدة دينية فحسب بل طرح نفسه ديناً ودولة.

وهنا يظهر أحد مناهج التحليل الذي يعتمده الباحث في قراءته تلك المرحلة من التاريخ العربي ـ الاسلامي، وهو منهج يقوم على حتمية تاريخية خاصة بالمجتمع العربي، حيث يشير إلى أن «الدولة الاسلامية لم تجد في الواقع العربي الذي انطلقت منه أسساً تدعمها في هذا الجانب العملي الفني التنظيمي المؤسسي في بناء الدولة. وذلك ما ظل مصدر إعاقة تاريخية» (ص٢٨). ولا يتردد الانصاري هنا في اطلاق بعض الأحكام بأسلوب حتمي باستمرار وجود «افتراق خفي، أو ظاهر، بين الإسلام كدين ورسالة عالمية عابرة الحدود والقارات بلا حواجز،

وبين دولة أو دول الاسلام ككيانات واقعية تنظيمية على أراضٍ وأقاليم محددة في عالم تتزايد فيه أهمية الحدود بين الدول» (ص٢٩).

في هذا السياق يستمر الباحث في إسقاط الماضي على الحاضر وحتى المستقبل، إلى حدٍ يجعله ينفي التحولات التاريخية التي عرفها المجتمع العربي ويقطع الطريق أمام قوى التغيير في المجتمع، مشيراً إلى وجود تركيبة مجتمعية عامة لها آليات ما زالت تتحكم بالأداء السياسي العربي حتى يومنا هذا. مستخلصاً في نهاية هذا الفصل نتيجة هي أننا نحن العرب لن نتوصل إلى «معالجة مجدية لجذور معضلتنا السياسية من دون النظر في عمق التكوين السياسي الذي يحكم الجميع والذي سيتحكم في أية معارضة تأتي إلى السلطة» (ص٣٢).

واللافت للنظر أن الانصاري يلجأ في كتابه إلى استخدام لغة جغرافية في وصف ظاهرة اجتماعية ـ سياسية ما حين يشير إلى «إغفال خطير للطبقات الجيولوجية المجتمعية المشتركة والواحدة التي تفرز، في كل أزمة، جميع هذه التضاريس والمعسكرات التي تبدو متعارضة في الظاهر، والتي تتماثل بنيوياً في التحليل النهائي».

وفي **الفصل الثاني** «مكونات الأزمة: دور العوامل الموضوعية في السياسة» ينطلق الأنصاري في تحديد هذه العوامل من العامل الجغرافي المعيق لمشروع الدولة العربية الموحدة، أي عامل المكان، منبهاً إلى خطورة هذا العامل «وسط هذا العالم الذي عاشت فيه أمتنا منذ بدء تاريخها، وكان له أعمق الأثر في صياغة المشهد السياسي» (ص٣٧).

ويتسم العامل الجغرافي هذا بوجود «قطيعة مكانية داخلية» تتمثل بدور «الفراغات والفواصل والحواجز الصحراوية الشاسعة الممتدة بين معظم الأقطار العربية في تقطيع وتجزئة المنطقة العربية عمرانياً وسكانياً» (ص٣٨). ويرى المؤلف أن هذه الفراغات الصحراوية حالت دون تكون نسيج حياتي عضوي «بدورة تفاعل واحدة ومتكاملة» في المنطقة العربية لمجتمع موحد ولدولة موحدة ثابتة، منذ القدم وإلى اليوم.

وهذه العوامل الجغرافية التي يتحدث عنها الباحث لا تتوقف عند حدود «القطيعة المكانية» بل يسقطها كذلك على «قطيعة أخرى في الزمان» بحيث يحمّل العوامل الجغرافية المتمثلة بالتصحر المسؤولية «بتقطيع مجرى التراكم والتطور الحضاري والسياسي في التاريخ العربي بموجات التصحر والجفاف المتعاقبة التي دفنت مدناً وحضارات ودولاً بأكملها تحت الرمال عصراً بعد آخر» (ص٣٨)، الأمر الذي أدى في نظره إلى إعاقة سرعة التطور الحضاري والسياسي العربي.

وهنا أيضاً يستخدم الأنصاري مرة أخرى اللغة الجغرافية للتعبير عن ظاهرة اجتماعية، واصفاً موجات الهجرة البشرية بالظاهرة التصحرية، وهي الظاهرة التي لم تتوقف لديه عند الحدود الطبيعية والاجتماعية، بل شملت كيان الدولة نفسه، التي ظلت بدورها «تتأرجح بين النشوء والتوحد، ثم التجزؤ والانحلال على التوالي» (ص٣٩)، في عملية تأرجح بين «حالة الدولة واللادولة» على امتداد الوطن العربي (ص٣٩). وهذا ما يفسر في نظر الكاتب تدني مستوى الأداء العربي في إدارة السياسة وممارستها.

غير أن عوامل القطيعة هذه، بين المناطق العربية المختلفة، كانت تخفف من حدتها حركة القوافل والتجارة والقبائل والسكان التي كانت تتم بين مختلف المناطق بوساطة الجمال، حيث كانت «دورة التفاعل البشري والاجتماعي والاقتصادي والفكري والمعنوي تتم بحيوية واستمرارية» إلى أن جاءت الدولة القطرية فساهمت «بتوقف هذه الحركة مع مطلع العصر الحديث» (ص٤١) عقب التخلي عن حركة النقل بالقوافل عبر البلدان العربية واستقرار السكان في مناطق ثابتة، فتوقفت «حركة التفاعل التاريخية»، كما يرى الانصاري، الذي لن يتأخر كثيراً ليشير في مكان آخر من الكتاب إلى أن الدولة

القطرية الحديثة هذه تمثل أولى مراحل التوحد القومي على الصعيد العربي (ص٩١).

ومن الخصوصيات الأخرى التي تميز المنطقة العربية والتي يشدد المؤلف على خطورتها هي ذلك التصارع بين الحضارة والبداوة، حيث يمثل هذا التصارع في نظره «الديالكتيك الأساسي في تاريخ المنطقة العربية» (ص٤٤).

وفي الوقت الذي يذكر الانصاري أن لكل فضاء مجتمعي وحضاري ديالكتيكه الخاص به، فهو لا يلبث أن يذكر أن البداوة في الفضاء العربي ليس المقصود فيها البادية فحسب بل هي تشمل «البداوة الآسيوية، وموجاتها المتعاقبة على المنطقة العربية من صحاري آسيا الوسطى» (ص٤٤). وهو بذلك يدخل في دائرة الديالكتيك هذه عناصر من خارج دائرة التضاد العربية، أي أنه يدخل البداوة الآسيوية في هذه الدائرة، وهذا ما يجعل تحديد دائرة التضاد في حدود الفضاء العربي أمراً غير دقيق، بل كان يفترض بالباحث وضع ديالكتيك البداوة ـ الحضارة في دائرة أو فضاء أوسع من الفضاء العربي بحيث يشمل في حدوده كل العناصر المكونة لهذا الديالكتيك.

وعلى الرغم من أن الديالكتيك يفترض أن ننظر إلى الأشياء لا من زاوية علاقاتها المتبادلة واعتماد بعضها على البعض الآخر فحسب، بل من زاوية حركتها وتغيرها وتطورها وميلادها وفنائها... على الرغم من ذلك، نرى الانصاري يقوم بتأبيد هذا التضاد الحضاري ـ البداوي، مرتكزاً بذلك على المنهج الجغرافي، مشيراً إلى أن «طبيعة المنطقة الجغرافية تقتضي تاريخياً تعايش الخطين معاً» (ص٤٨).

وضمن هذا الفضاء البداوي ـ الحضاري يرى الأنصاري أن «أخطر نقاط الضعف الأساسية في الحاضرة [...] هي أنها بنية لا تمتلك ولا تولد قوة التماسك والتضامن الاجتماعي الفعّال [...] للدفاع عن نفسها وعن مقوماتها الحضارية وإقامة سلطتها السياسية» (ص٤٩) الأمر الذي مثل «أساس الاشكالية كلها، ومدخل الانقلاب الخطير الذي استطاعت القوى الرعوية إحداثه في قلب المدينة العربية ومحيطها الحضري على مر العصور» (ص٥١).

وينتقل الانصاري من ثم ليحدد في **الفصل الثالث** «مشروع مخطط أولي لاعداة كتابة التاريخ العربي: سياسياً وحضارياً». ومن أهم المسائل التي يتناولها في هذا الفصل هي «خصوصية المكان العربي»، محاولاً كما في الفصلين السابقين اخضاع التاريخ للعوامل الجغرافية، مشيراً إلى أن «التعرف إلى طبيعة المكان (الجغرافيا) هو المدخل الضروري إلى فهم مجريات الزمان (التاريخ) في حياة كل أمة» (ص٥٩)، وبالتالي فإن «درس الجغرافيا في حالة العرب، يجب أن يسبق درس التاريخ» (ص٥٩). وكأن الكاتب يريد أن يقول إن هناك حتمية تاريخية تحكم العرب مرتبطة بحتمية جغرافيتهم.

ثم يطرح الانصاري خصوصية أخرى للمنطقة العربية هي خصوصية الجدلية العربية التاريخية والتكوين المزدوج للشخصية الجمعية، حيث يقوم بتفسير الخصوصية المثقلة للتاريخ وللحاضر العربيين، مستخدماً منهجاً يقوم على «قانون الجدلية المتعددة الأوجه والتجليات» وهي جدلية يرى الانصاري انها خاصة بالخصوصية الجغرافية العربية.

وبعدما يربط المؤلف هذه الظاهرة بالخصوصية الجغرافية، فهو لا يلبث أن يدعو إلى وضعها «في إطارها التاريخي والمجتمعي الواسع»، لكن دون أن يضفي على هذه «الجدلية التاريخية» التي يتحدث عنها منحى تصاعدياً في عملية تطورها بل منحى دائرياً يعيد انتاج الظاهرة نفسها وفق «الدورة الخلدونية» المتكررة.

والخصوصية الثالثة التي يحددها هي ذلك التقطع المكاني ـ الزماني الناتجة من عوامل جغرافية هي امتداد الفراغات الصحراوية، وتعاقب موجات التصحر، ومن عامل سياسي هو تتابع موجات

الاجتياحات الرعوية فضلاً عن عامل التصحر الاجتماعي.

وقد أدت هذه الجدلية وفق المؤلف إلى خلق قطيعتين خطيرتين في تاريخ المنطقة العربية، هي القطيعة في استمرارية التاريخ الحضاري، والقطيعة من استمرارية التاريخ السياسي.

في هذا السياق التاريخي جاء الاسلام ليمثل ثورة ومواجهة لهذه القطيعة السياسية من خلال انحيازه إلى جانب الحاضرة في مواجهة البادية.

غير أن عوامل الانقطاع في المنطقة كما يشير الكاتب كانت أقوى، بحيث جاءت «الفتنة الكبرى» في صدر الاسلام لتدل على «أن جذور الانقطاع السياسي في مجتمعات المنطقة ما زالت قوية التأثير» (ص٧٢). وفي هذا السياق من التحليل، نجد الانصاري يُخضع التناقضات الاجتماعية التي كانت سائدة في صدر الاسلام لمنهج التحليل الخلدوني في عملية لا تخلو من محاولة تطويع الواقع على قياس الفرضية التي ينطلق منها الباحث، وهي فرضية استمرار الولاء القبلي والتمتع بانفلات «اللادولة»، إذ يستبعد من تحليله أي بعد طبقي للتناقضات الاجتماعية ـ وهو البعد الذي يَفقُد أيُّ تحليل تاريخي اجتماعي علميته بتجاهله ـ فتغدو ايديولوجيا الخوارج بالنسبة إليه في الظاهر تعبيراً عن مبادىء مساواتية نظرية، نقضاً لارستقراطية قريش، في حين «ان واقع ممارساتهم وعصبياتهم القبلية يشي بطبيعة منزعهم الحقيقي».

ويشير الباحث إلى أن هذه الفتنة أسفرت عن قيام «عقد اجتماعي سياسي» «استقرت عليه الدولة العربية الاسلامية في واقع التاريخ» (ص٧٤). وهذا العقد هو الذي يفسر من خلاله الانصاري ظاهرة الاستبداد في المجتمع العربي، بعدما وقعت الدولة العربية كما يذكر بين خيارين: إما اللادولة والفتنة أو الدولة المستبدة (سلطان غشوم ولا فتنة تدوم). ويسقط الانصاري هذه التجربة التاريخية، على الدولة العربية الحديثة، إذ يذكر أنه «على غرار الخيار المر الذي تعرضت له الدولة في صدر الإسلام بين حرية شوراها وحتمية بقائها بالاستبداد، فإن الدولة العربية المعاصرة ما زالت تواجه الخيار الصعب بين أولوية ترسيخها ككيان بالسلطة المطلقة، وأولوية تطعيمها بالديمقراطية الدستورية في الوقت ذاته» (ص٧٤).

هذا المنهج الذي استخدمه الباحث في معظم الظواهر التي يعالجها والذي يقوم على اسقاط الماضي على الحاضر أو محاولة تفسير الحاضر بأدوات وظروف الماضي، أدى إلى تغييب الفوارق الموضوعية في ظروف نشوء ظاهرة الاستبداد بين أشكال السلطة في صدر الإسلام وأشكال السلطة اليوم، إذ إن العوامل التاريخية التي أدت إلى نشوء المركزية والاستبداد في صدر الاسلام، والمتمثلة بضعف الاندماج الاجتماعي، ليست هي نفسها التي تقف وراء ظاهرة الاستبداد في الدولة العربية الحديثة، بل إن هذه الظاهرة تقوم هنا في سياق ظهور هذا الاندماج الوطني. لذا لا يمكن أن نحمِّل مصطلح «الاستبداد» الذي نستخدمه اليوم ما كان يعنيه في الماضي. وهنا يبدو أن الأنصاري يعتمد المنهج التاريخي في الجغرافيا السياسية الذي يهتم بدراسة الجغرافيا السياسية التاريخية بغية فهم مشاكل الماضي والافادة منها في دراسة الحاضر من خلال إسقاط أحداث الماضي وتفسيراته على ماجريات الحاضر.

أما القطيعة الكبرى التي يتحدث عنها الكاتب فهي المتمثلة بالقوة البدوية الرعوية الآسيوية التي «احتلت قمة السلطة واخترقت كيانها عسكرياً وسياسياً وإدارياً» حيث مثل ذلك «اجتياحاً رعوياً ضد الدولة العربية وضد الحضارة الاسلامية في ظل عجز المدينة العربية والمجتمع الأهلي الحضري عن توطيد القوة العصبية الحضرية القادرة على الدفاع الذاتي، وهكذا بات منطق القوة المجردة هو المنطق السائد في التعامل السياسي المجتمعي العام. وهذا ما أسفر عن مجموعة نتائج سياسية وعسكرية

واقتصادية وفكرية، كان أبرزها القضاء على «البرجوازية المدينية التجارية» وقيام نظام «اقطاع شكلي» غير إنمائي وغير تعاقدي معاكس وظيفة الاقطاع التاريخية. فضلاً عن أنه ساهم «في تدمير الأرض الزراعية والثروة الزراعية التي صاحبت الإزدهار التجاري الأول» (ص٨١). إضافة إلى أن غياب الجانب التعاقدي في حيازة الأرض قد أدى، كما يذكر الباحث، إلى تغييب أي فرص تاريخية لنمو جذور المفهوم القانوني أو الدستوري التعاقدي الذي تأسست عليه الديمقراطيات الحديثة.

وهكذا فإن هذا النظام «الاقطاعي الشكلي» لم يتمكن بحسب المؤلف من «تأدية الوظيفة التاريخية التي أداها كل من الاقطاع الفيودالي الأوروبي بعد تفكك الامبراطورية الرومانية والاقطاع الياباني بعد تفكك الامبراطورية اليابانية» (ص٨٢).

وبهذا المعنى، يرى الانصاري أن مجتمعاتنا العربية «لم تدخل فعلياً في مرحلة اقطاعية حقيقية» (ص٨٢) إلا بعد انهيار الدولة العثمانية وتكوّن الكيانات القطرية الحديثة. وعلى الرغم من إشارة الكاتب إلى أنه ينظر إلى هذه المسألة «بمنظور تاريخي تجريدي» فيبدو أنه بتجريده هذا قد وضع نفسه أمام اشكالية نظرية عبر حكمه على الدولة القطرية الحديثة على أنها تعيش مرحلة اقطاعية متأخرة. وفي الوقت الذي يدعي الباحث ان هناك خصوصية لكل مجتمع تحول دون اسقاط نماذج الدول أو المجتمعات الأخرى عليه نراه يقع في عملية الاسقاط هذه معتمداً بعض التحليلات التي شاعت في الفكر الرأسمالي الغربي والتي تشير إلى أن الغرب قد سبق تاريخياً البلدان المتخلفة التي يفترض بها حذو حذوه في تبني الخيار الرأسمالي من أجل اللحاق به.

وعلى الرغم من عدم دقة هذا التحليل يرى الانصاري أن المسألة التي ما زالت تفصلنا عن «العالم الحديث» هي مسألة «الفارق التاريخي الزمني» (ص٨٢). وربما ما جعل الكاتب يصل إلى هذه الاستنتاجات هو تغييبه البعد الاقتصادي الشمولي عن أدوات التحليل التي يستخدمها في الكتاب.

ويتناول الانصاري في هذا الفصل مفهوم الدولة في الواقع العربي، حيث لم يعرف العرب في رأيه المفهوم المؤسسي الثابت للدولة بقدر ما كانت الدولة تعني السلطة بالنسبة إليهم. مشيراً إلى أن جذور حالة اللادولة هذه هي «جذور مجتمعية عميقة تستند إلى تناقض البداوة الطليقة أولاً مع نظام الدولة وضبطها، فضلاً عن أن ««العصبية» القبلية وتعددية كياناتها، وانشقاقاتها العشائرية المتتابعة، تبقى وتستمر في الحاضرة نقيضاً للدولة». وهنا يقع الكاتب أيضاً وأيضاً في لا تاريخية التحليل حيث يعمل على تأبيد الظاهرة الاجتماعية وكأن التاريخ يدور في حلقات تعيد نفسها، بحيث تبقى «الدولة - القبيلة» في هذه الحالة «خاضعة لآليات العصبية القبلية تقوى بقوتها، وتضمحل باضمحلالها، حتى تقوم قبيلة أخرى بإنشاء «دولة قبلية» أخرى» (ص٨٤). وهذا ما يتنافى أصلاً مع المنهج الجدلي للتطور الاجتماعي الذي ينظر إلى المجتمع بوصفه مجموعة معقدة من العمليات، تشهد فيها الأشياء، التي تبدو في الظاهر ثابتة، حركة تغير مستمر من الصيرورة والفناء بحيث لا يكون ممكناً وفقها تفسير ظاهرة ما وفق ظاهرة أخرى شبيهة لها في الظاهر لكنها تنتمي إلى مرحلة تاريخية سابقة.

وفي **الفصل الرابع** «الوعي الملتبس بالدولة القطرية: جذور في الفصام السياسي بين الواقع والمثال في التاريخ العربي - الاسلامي» يتناول الباحث الالتباس المفهومي بين مفهوم «وحدة» الحضارة العربية - الاسلامية من حيث هي وحدة عقيدية وقيمية وثقافية قائمة على أسس تاريخية ومعنوية وبين مفهوم «وحدة» الدولة العربية الاسلامية من حيث هي تصور مثالي للوحدة السياسية قارب التحقق في فترات قصيرة من التاريخ العربي الاسلامي، الأمر الذي جعل الوعي

العربي بعيداً من إدراك الواقع التاريخي والمجتمع بقوانينه وآلياته التي أدت بحد ذاتها إلى «تعددية الكيانات السياسية في واقع التاريخ العربي الإسلامي، وجعلته يسير في منحى مختلف عن المنحى المثالي لتصور الوحدة السياسية الشاملة» (ص٨٩). فالدولة القطرية إذاً، هي في نظر الانصاري وليدة ظروف موضوعية وعوامل بنيوية محكومة بالقوانين والآليات الخاصة بالمجتمع العربي، مستبعداً بذلك العوامل الخارجية ودور الاستعمار في رسم الحدود بين مختلف الأقطار العربية التي لا يلبث الانصاري أن يستدرك ذلك في مكان آخر من الكتاب، ليشير إلى أن الاستعمار ساهم في تقسيم بعض المناطق العربية وتحديداً المشرق العربي، بعدما يكون قد عمم استنتاجاته حول «موضوعية الواقع التاريخي التعددي» الذي ظل «قائماً وممتداً ومتكرراً عبر مختلف العصور» (ص٩٠). ويرى الانصاري انه حان الوقت «لتأسيس وعي معرفي علمي يستوعب واقع ووقائع حركة التاريخ والمجتمع، والقوانين الفاعلة والمؤثرة فيها، بما يؤدي إلى حركة تنوير حقيقي لتصحيح مسار النهضة العربية» (ص٩١). مع العلم أن إحدى أزمات الفكر العربي المعاصر تكمن في طرائق ومناهج التفكير العربي وليس في موضوعات التفكير و«الحقائق» التاريخية الخاطئة المسلم بها فحسب. وإذا كان الانصاري يسعى لنسف هذه المسلمات التاريخية، وهو محق به إلى حد ما، فإن مناهج وأدوات التحليل الاجتماعي والتاريخي التي يستخدمها، وخصوصاً تلك التي تقوم على التفسير الجغرافي للتاريخ أو تلك التي ترى أن التطور التاريخي ذو اتجاه دائري يعيد نفسه، فهي مناهج لا يمكن التسليم بها في أي مشروع تنويري، وخصوصاً أن هذه المناهج لا تعطي البعد الاقتصادي والبعد الشمولي العالمي الدور المفترض في قراءة المجتمع والتاريخ.

الالتباس الآخر الذي يتحدث عنه الكاتب هو الطابع «الثلاثي المركب والمزدوج لأبعاد الإنتماء والولاء» (ص٩١)، حيث هناك البعد الثقافي ـ الحضاري الذي يعبر عن انتماء إلى «دار الاسلام» وهناك البعد المجتمعي المعيشي العصبوي الذي يعبر عن «الانتماء والعصبية للجماعة»، وهناك البعد السياسي السلطوي الذي يعبر عن «الانتماء السياسي للكيانات والسلطات والإمارات» (ص٩٢ ـ ٩٣).

والجدير بالملاحظة أن الباحث يسترسل في تطبيق المنهج العصبي إلى الحد الذي يجعله يعد أن المذاهب والايديولوجيات التي ظهرت في الإسلام «تعبر عن تلك العصبيات المجتمعية المتشرنقة المنقسمة» نافياً البعد الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي لم يخلُ من التناقضات الطبقية في تطور المجتمع العربي الذي كان له دور في ظهور بعض هذه المذاهب والفرق الاسلامية المختلفة.

وما تجدر ملاحظته أيضاً هو اعتبار المؤلف أن الدولة القطرية الحديثة هي الكفيلة بتجاوز الولاء العصبي، على الرغم من أن تجربة السلطة المركزية في الدولة القطرية حتى الآن تظهر أنها هي التي تساهم في إعادة انتاج تلك الولاءات الطائفية أو العصبية الضيقة من خلال غياب الديمقراطية وحكم «الحزب الواحد» الذي يقوم على هيمنة الأقلية الواحدة، أو من خلال حكم الطائفة الواحدة أو العائلة الواحدة أو على الأقل امتيازاتها الخاصة في الحكم...

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه هنا على الرغم عدم طرحه من قبل الكاتب: من هو الأنا ومن هو الآخر بالنسبة إلى المواطن العربي المتعدد الولاءات، وكيف تتحدد أولويات هذه «الأناوات» الحاضرة في شخصيته: هل هو المجتمع الحديث الذي تتجاذبه إرادة وحدة التاريخ والثقافة والمصير والذي تأخذ تعبيراته أكثر من منحى ومن اتجاه اجتماعي وسياسي وثقافي... على ايقاعات مشتركة من جهة، أو إرادة الوطنية القطرية التي لم تستكمل بعد على الرغم من عشرات السنين على قيام الدولة الحديثة؟ أم ذلك اللاوعي الجماعي الذي ما زالت تتجاذبه

وحدة التاريخ والثقافة أيضاً من جهة، والانقسامات العصبية والطائفية والقبلية من جهة أخرى؟

أما بالنسبة إلى البعد السياسي السلطوي الذي يعبر عن الانتماء السياسي إلى الدولة القطرية، فيرى الكاتب أن هذه الدولة هي أول دولة «محددة» في تاريخ العرب بعدما ظلت الدولة في المنطقة العربية «في تكوّن وانحلال دائمين» إلى أن جاءت الدولة القطرية الحديثة لتمثل نواة «الدولة بمعناها «العضوي» والمتكامل» (ص٩٨). ويفسر الكاتب عدم قيام دولة «عضوية» سابقة على الدولة القطرية في المنطقة العربية بأسباب جغرافية، إذ إن «التفاعل الحياتي بين أفراد الجماعة البشرية المعنية لا يمكن أن يتحقق إلا على قاعدة الامتداد السكاني ـ العمراني المتصل الحلقات فوق بقعة محددة من الأرض لا يقطعها الجدب والجفاف والتصحر» (ص٩٨). مع العلم أن الكاتب كان قد ذكر سابقاً أن «دورة التفاعل البشري والاجتماعي والاقتصادي والفكري [كانت] تتم بحيوية واستمرارية» إلى أن جاءت الدولة القطرية فساهمت «بتوقف هذه الحركة مع مطلع العصر الحديث» (ص٤١).

وفي **الفصل الخامس** «بمنظور الواقع الفعلي للتاريخ والمجتمع: الدولة القطرية: تجزئة... أم... توحيد؟» نرى الباحث يعطي استنتاجاته منذ البدء طابعاً جازماً، بوصفه المنظور الذي ينظر هو منه إلى التاريخ والمجتمع منظور «الواقع الفعلي». ويعرض على هذه القاعدة البعد التوحيدي لتجارب الدولة العربية الحديثة في معظم الأقطار العربية، مشيراً إلى أن هذه الأقطار كانت تعيش حالة «التجزؤ الذري» «القابل للتشظي والتبعثر لدى انهيار السلطة القائمة» (ص١٠٥) مبرراً بذلك الخيار الاستبدادي للمجتمعات العربية الذي لا بديل منه سوى «الفتنة» وسقوط الدولة. لذلك يرى الأنصاري، في ظل هذا الواقع المهدد بالتشظي، أن «قيام «كيان أكبر» تحت حكم مركزي على صعيد «وطني» قطري، يبدو بأي مقياس خطوة هامة باتجاه «التوحيد» الحقيقي بمفهومه المجتمعي الحديث لتلك الساحة القطرية من المنطقة العربية» (ص١٠٨).

وينتقد الباحث هنا تجاهل الفكر القومي الوحدوي العربي «قانون الجدلية المزمنة بين البادية والحاضرة» بحيث فقد هذا الفكر من جراء ذلك إمكان «الفهم والتشخيص الدقيق للواقع المجتمعي العربي» (ص١٠٩)، وخصوصاً أن هذه الجدلية هي من أبرز العوامل المعيقة لتطوير الدولة القطرية ونضجها. وإذا كان المرء يوافق الكاتب في مدى تأثير الظاهرة العصبية في تطور الدولة القطرية الحديثة فهو يخالفه الرأي في تحديد أسباب استمرارية حضور هذه الظاهرة في الدولة القطرية الحديثة. فهل أن استمرار جدلية البادية ـ الحاضرة هي السبب على الرغم من تجاوز التاريخ عملياً لتلك الجدلية في غير مجتمع عربي أم أن البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المشوهة المتولدة في أحضان النظام الرأسمالي الطرفي هي المسؤولة عن إعادة انتاج أو استحضار الظاهرة العصبية؟

وهنا نجد أنه لا بد لنا من العودة إلى تحديد بعض المنطلقات النظرية في قراءتنا المجتمع والتاريخ، على الرغم من تغييبها من قبل الكاتب. ونبدأ ذلك بالسؤال التالي: من يحدد الآخر: الفكر أم الواقع؟ وإذا كان منهج التحليل المادي ينطلق من أن الواقع هو الذي يحدد الفكر فبذلك تكون الولاءات القبلية والعشائرية هي وليدة علاقات اجتماعية ـ اقتصادية محددة، ويفترض ان تبدأ هذه الولاءات بالاضمحلال (ولا أقول تضمحل مباشرة) أو التراجع ليحل مكانها رويداً رويداً ولاءات أخرى هي وليدة علاقات اجتماعية ـ اقتصادية أخرى سادت المجتمع. لذلك كان يفترض بالكاتب ألاّ يتجاهل التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي شهدها المجتمع العربي، وخصوصاً بعد ما بات هذا المجتمع جزءاً من أطراف المنظومة الرأسمالية العالمية التي باتت تخضعه لكثير من قوانينها التي كانت كفيلة بنسج علاقات اجتماعية جديدة لم يعد دور الولاءات

العصبية هو المحدِّد معها مقابل بروز تشكيلات اجتماعية أخرى، اللهم إلا إذا كان الباحث يقوم بقلب منهج التحليل هذا، بحيث يعد أن الفكر هو الذي يحدد الواقع وليس العكس.

وفي **الفصل السادس** «تصحيح لا بد منه: نحو نقض نهائي لمقولة الاقطاع في التاريخ الاسلامي» ينطلق الباحث من أن «مجتمعات الوطن العربي - الاسلامي لم تعرف النظام الاقطاعي الفيودالي من حيث خصائصه الأساسية وسماته الوظيفية التاريخية» (ص١٢٩)، مشيراً إلى أن مرور المجتمع بهذه المرحلة الاقطاعية الفيودالية هي شرط ضروري لتحقيق قيام الدولة القومية الموحدة في أي مجتمع. ويرى الانصاري أن المجتمعات العربية «المجزأة طبيعياً وتاريخياً بحكم الفراغات والفواصل الصحراوية المجدبة والشاسعة» كانت بحاجة «إلى مثل هذا التواصل والنسيج الاقطاعي الانمائي لتعمير وتنمية تلك الفراغات ووصلها ببعضها وبالمراكز العمرانية المتباعدة» لإيجاد «اللُحمة المطلوبة» في ما بينها (ص١٣٠)، واصفاً الدولة القطرية بأنها جاءت «لتسد هذا الفراغ التاريخي، ولتملأ الفراغ العمراني والسكاني للمناطق والأقاليم والمساحات العربية كافة ويؤدي إلى تواصلها وتوحيدها» مع العلم أن هذا المشهد الذي يرسمه المؤلف لدور الدولة القطرية لم تتضح ملامحه بعد على الرغم من أهميته وضرورته وفق المقاييس الاقتصادية كحد أدنى وهي المقاييس التي يتجاهلها الباحث بشكل ملحوظ في كل فصول الكتاب تقريباً.

من هنا يجد الباحث أن المرحلة التي تسم الدولة القطرية هي «مرحلة اقطاعية متأخرة» «لا بد منها في سياق تطور المجتمعات العربية لنقلها تاريخياً من التجزئة الطبيعية [...] إلى وحدة المجتمع القومي» (ص١٣٠ - ١٣١). وهنا يبدو أن الباحث يرى أن أزمة المجتمع العربي تكمن في «تخلفه» أو «تأخره» التاريخي، بمعنى أن الفارق أو المسافة بينه وبين المجتمعات المتقدمة هي مسافة زمنية كما سبق أن أشرنا. وهذا يناقض طبعاً الرؤية الشمولية للتناقضات التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي التي تظهر أن الشروط التاريخية التي يشهدها المجتمع العربي اليوم هي ليست نفسها تلك الشروط التي شهدتها المجتمعات الأوروبية في عصرها الاقطاعي الفيودالي. كما أن العوامل الخارجية والداخلية التي توافرت للاقطاعات الأوروبية من أجل تأمين تراكم أدى بدوره إلى انتقال تلك المجتمعات إلى المرحلة الرأسمالية وبالتالي إلى مرحلة قيام الدولة القومية أو الدولة - الأمة هي ليست نفسها الآن في المجتمع العربي.

إضافة إلى ذلك فإن ما يلفت النظر في هذا الفصل من الكتاب فضلاً عن تكراره بعض المسائل التي عولجت في فصول أخرى، هو خلوه من العمق التحليلي الذي تميز به معظم الفصول السابقة، حيث يركز هذا الفصل على عرض آراء بعض المفكرين والمؤرخين حول طبيعة نمط الانتاج الذي كان سائداً في المنطقة، وهو عرض لا يخلو من الانتقائية، بحيث نجد مثلاً أن الكاتب قد تجاهل مقولة «نمط الانتاج الخراجي» التي تحدث عنها سمير أمين بالتفصيل، وخصوصاً في كتاب **الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية**، على الرغم من أهمية هذه المقولة التي مثلت نقضاً علمياً لمختلف القراءات التاريخية الاقتصادية والاجتماعية عن المجتمع العربي ما قبل الرأسمالي التي كانت سائدة في معظم أدبيات الفكر العربي المعاصر بمختلف خلفياته المنهجية والنظرية.

أما **الفصل السابع** «الدولة القطرية مرحلة إقطاعية مؤجلة في عصر الرأسمالية العالمية والسيادة الدولة»، فهو يأتي ليتوسع في بعض الموضوعات التي سبق أن ناقشها الباحث في فصول سابقة، وتحديداً موضوع السمة الاقطاعية المؤجلة للدولة القطرية الحديثة، مشيراً إلى أنه يحاول في هذا الفصل تقديم «مشروع نظرية في ظاهرة الدولة القطرية باختلاف نظمها وأشكالها مع ربطها جدلياً بالامكانات المستقبلية لحركة الوحدة».

وفي هذا السياق يبدو أن الهم الأساسي للباحث من وراء ذلك هو اجراء مصالحة مع الدولة القطرية التي طالما عانى المثقف العربي في إيجاد حالة توفيقية مع هذه الدولة بما لا يتناقض مع مشروعه القومي وخصوصاً في ظل التداخل الحاصل بين الدولة القطرية ككيان سياسي وبين الدولة ـ الأمة وفق المفهوم الغربي للدولة الحديثة، فالدولة ـ الأمة ـ التي لم يتطرق إليها الباحث أصلاً ـ في منظار المثقف العربي هي الدولة العربية القومية. وهذا يعني بالتالي أن الدولة القطرية هي دون الدولة ـ الأمة. وهنا تبدو أزمة التعاطي مع الدولة القطرية بحيث لم تتخذ في ذهن الكثير من المثقفين العرب الشكل النهائي للدولة ـ الأمة المرجوة. ومن هنا ظل موضوع تبلور مواطنة على قياس الدولة ـ وهو أمر لم يشر إليه الباحث كذلك ـ موضوعاً مؤجلاً يتمايع بين مستويين لهذه المواطنة هما مستوى الدولة القطرية القائمة، ومستوى الدولة القومية المتصوَّرة.

ونعود للأنصاري الذي يحاول أن يقيم بعض المقاربات بين عوامل الوحدة التي ساهمت بها الاقطاعية الأوروبية، وبين عوامل الوحدة التي تعمل على تقديمها الدولة القطرية العربية لكونها تمثل مرحلة تاريخية مؤجلة، وهو يربط من خلال ذلك بين «الاستقرار الحضري الدائم» الذي وفره الاقطاع الأوروبي وبين الدور الذي تقدمه على هذا الصعيد الدولة العربية القطرية التي «وإن كانت تمثل «تجزئة» على الصعيد القومي فهي تمثل عملية «توحيد» تدريجي على الصعيد المحلي والمقاطعي» (ص٥٨). وهو يحدد «مجموعة الوظائف التاريخية ـ المجتمعية ـ السياسية الحيوية» التي كان يؤديها الاقطاع الأوروبي، المتمثلة بتثبيت الاستقرار الحضري ـ العمراني ـ الزراعي! وبتذويب الانتماءات العائلية والقبلية! وبتنمية مقومات «مجتمع مدني»! ومؤسسات حكومة! وبالتفاعل والتواصل والتكامل مع الوحدات الأخرى المجاورة في نسيج متقارب مشترك مع العلاقات العضوية المؤدية إلى خلق مجتمع موحد أوسع! ليستخلص الأنصاري بعد ذلك أن الدولة القطرية العربية هي الوحدة المرشحة للقيام «بهذا الدور التحولي، وهي تقوم به فعلاً» (ص١٥٩).

ثم يختتم الباحث هذا الفصل باجراء مقاربة بين الاقطاع الأوروبي وبين الدولة القطرية، وهي مقاربة لا تخلو من المغالطات المنهجية، إذ يجرد الباحث أوجه الشبه بين بعض الظواهر التي شهدها كل من المجتمعين الاقطاعي الأوروبي والقطري العربي من حيث ظروفها وعوامل تطورها التاريخية. ومن هذه المقاربات مثلاً العمالة المهاجرة من الأرض الزراعية إلى المدن الجديدة في الاقطاعات «من الأقطار الزراعية الكثيفة السكان إلى الأقطار الحديثة التصنيع والتحضر، مما وفَّر أيضاً قوة اليد العاملة في سوق قومية متوسعة يتحدى وجودها المتنامي والمترسخ جميع أشكال الخلافات والصراعات السياسية بين الكيانات القطرية وانظمتها» (ص١٦٩).

وهنا يفوت الكاتب حقيقة ان هروب الأقنان من الأرض لم يكن عامل استقرار للمجتمع الاقطاعي الأوروبي. من جهة أخرى فإن هجرة الأيدي العاملة العربية باتجاه الأقطار الحديثة التصنيع لا تمثل بالضرورة عنصر توحيد كما يرى الباحث، بل هي خاضعة لعوامل السوق الرأسمالية العالمية من ناحية العرض والطلب والجدوى الاقتصادية. فبمجرد انفتاح أسواق العمل في الأقطار العربية الحديثة التصنيع على العمالة الآسيوية ذات القدرة على منافسة الأيدي العاملة العربية، لكونها تقدم الخدمات المهنية نفسها بأجور أقل، تحولت هذه الأسواق إلى تلك العمالة على حساب العمالة العربية، فضلاً عن أن معظم حركة التصنيع الحديثة في هذه الأقطار هو بأيدي شركات أجنبية غالباً ما تحدد هي هوية الأيدي العاملة التي تستخدمها. دع عنك أن الخلافات السياسية بين الأنظمة العربية كثيراً ما كانت تنعكس على العمال العرب في تلك الأقطار، وهذا ما حصل عقب أزمة الخليج حيث طُرد العمال اليمنيون من السعودية بسبب موقف اتخذته السلطات اليمنية

تجاه أزمة الخليج. وهكذا حصل أيضاً تجاه العمال الفلسطينيين...

والمقاربة الأخرى التي يجريها الانصاري هي مساهمة المرحلة الاقطاعية بتحويل «الولاء من القبيلة والطائفة والمحلة إلى الكيان السياسي العام»، وهذا لا يبدو أكيداً أنه يحصل في ظل الدولة القطرية.

يبقى أن الباحث يغيِّب أهم السمات الاقتصادية للمرحلة الاقطاعية، وأبرزها ان الانتاج في ظل الاقطاع يجري بهدف الاستعمال وليس بهدف التبادل، وهي من أهم السمات التي لا تنطبق اليوم على نموذج الدولة القطرية. فضلاً عن الطابع الفردي لعمليات الانتاج، إضافة إلى أن التنافس بين السادة في المرحلة الاقطاعية كان يحدث بهدف الاستحواذ على الأرض بوصفها أساس السلطة والمكانة الاجتماعية في حين أن التنافس الذي نشهده في الدولة القطرية هو من أجل الربح في غالب الأحيان.

ثم إن التداول السعلي في الدولة القطرية هو مؤشر أساسي أيضاً ويدل على السمة الرأسمالية لهذه الدولة.

أما **الفصل الثامن** والأخير فيطرح سؤالاً رئيسياً هو «هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو؟». ويحاول الانصاري في هذا الفصل تقديم خلاصات للموضوعات الأساسية التي جرت معالجتها في الكتاب. وأبرزها أن الدولة القطرية القائمة على «التقارب المكاني والتماثل البيئي والسكاني [!] والامكانات الأولية للتكامل الاقتصادي والاندماج السياسي [!] » جاءت لتمثل الاطار «السياسي العملي الممكن» لاعادة تكوين «الوحدات والبنى المجتمعية العربية الصغيرة [التي] خرجت من الإطار الامبراطوري الواسع للسلطنة العثمانية [...] دون أن تكون لها في مناطقها وأقاليمها مؤسسات دولة وطنية أو قومية» (ص١٨٤ ـ ١٨٥).

غير أن الدولة القطرية هذه في نظر الكاتب لا تزال تمثل في كثير من الأحيان مشروع دولة ولم تصل بعد إلى مرحلة الدولة المكتملة التكوين. وهي تتطلب مراحل تاريخية لا يمكن حرقها.

ويشترط الانصاري لأي عملية تغيير سياسي نحو الديمقراطية استكمال بناء الدولة، إذ يجب أن يكون هناك دولة لكي تقوم الثورة في إطارها. وهو بذلك يبرر الاستبداد لهذه الدولة السائرة في طريق الاكتمال، إذ ان «كيان الدولة العربية ـ من حيث وجودها كدولة ـ ما زال لا يحتمل التعددية الديمقراطية لأن التعدديات العصائبية المترسبة لم تصهر بعد في بوتقة الدولة الحديثة والمجتمع الحديث» (ص١٩٠). وكأن بالكاتب ينتظر مرحلة تاريخية يصبح المجتمع العربي فيها مؤهلاً للديمقراطية وهي المرحلة نفسها التي بلغها المجتمع الأوروبي، الذي يعتقد الكاتب أننا لا يميزنا عنه سوى أننا تأخرنا عنه تاريخياً ويفترض أن تأتي المرحلة التاريخية التي نبلغ فيها النمط الذي بلغه المجتمع الأوروبي.

ثم يسقط الباحث تلك الاشكالية التي طرحها على المجتمع العربي في صدر الإسلام، وهي الدولة المستبدة أو الفتنة، مشيراً إلى أن المجتمع العربي المعاصر يواجه بدوره اشكالية الوقوع بين ضرورتين: ضرورة بناء الدولة أساساً وضرورة توفير الحرية داخل الدولة، وكأن الحرية وبناء الدولة تضادان لا يمكن أن يلتقيا!

وهكذا يختتم الانصاري كتابه بتبرير الاستبداد. وليس هذا وحده ما يستأهل المناقشة، بل كثيرة هي الأمور التي يثيرها الباحث في هذا الكتاب والتي تستحق التوقف عندها ومناقشتها، سواء على المستوى المنهجي والنظري أم على مستوى المظاهر التي يحددها الكاتب كحقائق ومسلمات، بحيث ان مراجعة كهذه تعجز عن الإحاطة بكل ما يستحق المناقشة والتعليق. لكن أهم ما في الكتاب هو أنه أعاد إلى دائرة المناقشة والدراسة أحد الموضوعات الرئيسية في مجتمعنا العربي المعاصر وخصوصاً بعدما بلغت المسلمات السائدة حول هذا الموضوع طريقاً مسدوداً، بات لا بد معه من تحطيم صنمياتها.

غسان العزي(*)

نويل جانديه

# خليج واحد لأحلام ثلاثة
## مثلث الأزمة: إيران، العراق، السعودية

مؤلف هذا الكتاب دبلوماسي فرنسي عاش متنقلاً بين دول عديدة في مشرق الوطن العربي ومغربه، وخصوصاً في بلدان الخليج. وقد تبين له كما يقول انه في ظلّ ايديولوجيات متباعدة في غالب الأحيان وفي ظلّ زعماء كاريزميين تسعى دول مثلث الأزمة (ايران والعراق والسعودية) وراء أهداف قديمة بأسلحة جديدة: فمنذ أكثر من ربع قرن تمثل هذه الدول مسرحاً لتغييرات سلطوية وانقلابات في التحالفات ومناورات زعزعة استقرار من كل نوع (بما في ذلك إرهاب الدولة) الأمر الذي يدعو إلى تفكير جيوستراتيجي شامل. فهناك خليط من الإنقطاع والإستمرار يميّز السلوك السياسي للزعماء الثلاثة الذين يحاولون الإمتداد في المجال الخارجي البعيد والقريب.

يتبع الكتاب منهج تحليل المدارس الجيوبوليتيكية أو الجيوستراتيجية الحديثة، بلداً ببلد عبر عرض المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها، معتمداً بشكل أساسي على مفاهيم عالم الجغرافيا الالماني فريدريك راتزل. ويعود الكاتب إلى الأحداث التاريخية القديمة الكبرى التي تفسر في معظم الأحيان السياسات المتبعة حالياً، مروراً بالمياه (العراق بلاد ما بين النهرين) والديمغرافيا والخصوصية العرقية أو الدينية، وأخيراً الثروة في مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي).

### العراق

يشير الكاتب إلى أن بلاد الشام كانت في القرن السادس قبل الميلاد مركزاً حضارياً فريداً في نوعه اعتمد على مصدرين من مصادر الثروة (بلاد ما بين النهرين) على مساحة ٣٧٠٠٠٠ كلم٢، الأمر الذي سمح بإقامة مدن ـ دول حيث ازدهرت الزراعة بفضل الأقنية العديدة التي تمّ بناؤها وبفضل الإعتماد العقلاني على اليد العاملة شبه المجانية والتنظيم المتطور للعلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية.

ويعرض الكاتب أطروحة كارل فيتفوجل (Karl Wittfogel) عن «الاستبداد الآسيوي»[1] القائلة إنه في بابل وسومر قام مجتمع مائي (Société Hydraulique) حيث مورست «سلطة كلية وارهاب كلي»

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

Noel Jeandet, *Un Golfe pour trois rêves: Le triangle de crise Iran, Irak, Arabie*, Coll. Comprendre le Moyen - Orient (Paris: L'Harmattan, 1993).

(١) دراسة مقارنة حول السلطة التوتاليتارية صادرة عن منشورات جامعة أوكسفورد عام ١٩٥٧.

مع «خضوع كلّي وعزلة كليّة» للمواطن بالنسبة إلى النظام الذي يعيش في ظلّه. والواضح أنه في تلك الفترة أدّى التنظيم العقلاني للمجتمع إلى خلق بيروقراطية رأسمالية اعتمدت على اليد العاملة المستعبدة وعلى صورة مخيفة للسلطة القائمة والدور المتعاظم المعطى للثيوقراطية (الحكومة الدينية) وكهنتها.

ويضيف جانديه أن بلاد الشام كانت في تلك الحقبة صلة وصل بين الهند والبحر المتوسط، إذ أصبحت مركزاً مهماً للتبادل التجاري والحضاري. وقام شط العرب بدور العرق النابض للنقل البحري خلال قرنين من الزمن. وهو يرى أنه إذا أضفنا الفترة العباسية في ما بعد (٧٥٠ ـ ١٢٥٨ م) حين اتخذ العالم العربي ـ الإسلامي من بغداد مركزاً وعاصمة، قبل أن يغزوها مغول هولاكو، نفهم لماذا يلجأ جهاز السلطة البعثية في بلد عمل على تعظيم القائد إلى التذكير بالعصور الذهبية المنصرمة والوعد بعصر ثالث. فالعراق يتمتع بثروات مهمة نفطية ومائية وبثروة بشرية مناسبة وبالقدرة على التزود بالسلاح في عصر يتنافس منتجو الأسلحة فيه على الزبائن. فقد وجد صدام حسين في نفسه خلال الثمانينات قائداً كاريزمياً يتمتع بجميع العناصر التي تجعل منه صلاح الدين القرن العشرين. لكنه، كما نيقولا تشاوشيسكو، أغفل حقائق تكلم عليها كارل فيتفوجل: كما حصل إبان حضارة بلاد الشام فقد دفع النظام البعثي نفسه على رأس دولة عربية «قوية» عبر إقامة نظام الحزب الواحد المعتمد على أجهزة الاستخبارات وعلى العنف.

## ايران

أما في إيران فيقابل الكاتب ذلك بـ «التوابل» الخطيرة نفسها المعتمدة على مفاهيم «تاريخية» يطلقها رجال البلاط في عهد الشاه الذي أعلن مراراً وتكراراً عن عزمه التربّع على رأس القوة العالمية الرابعة وأن امبراطوريته سوف تعيش عصراً ذهبياً ثالثاً، بعدما عاشت الأول بين القرنين السابع والرابع قبل الميلاد على مساحة واسعة ممتدة من الدانوب حتى الإندوس (Indus)، وعاشت الثاني في القرن السادس عشر في عصر الشاه اسماعيل الذي بسط سيطرته على ما يسمى إيران والعراق اليوم وعلى شمال الإندوس، حيث فرض المذهب الشيعي الإثني عشري المستمر حتى اليوم. ثم أصبحت شيراز وأصفهان في ظل المملكة الفارسية مدينتي الاشعاع الثقافي والهندسي ومركزي السلطة الامبراطورية. وحكم الشاه عباس «الكبير» على طريقة لويس الرابع عشر في فرنسا متخذاً من أصفهان مركزاً أساسياً وحولها إلى إحدى أهم مدن التاريخ قبل أن يأتي نادر شاه ويوسّع الامبراطورية ويعمم اللغة الفارسية على كل البقاع الواقعة تحت سلطته.

ويرى جانديه أن هذا الماضي الحافل سوف يساهم في عبادة الشخص: خلق روزنامة ملكية ولقب الشاهنشاه (ملك الملوك) وشمس الآريين، إلى الثلاثية الرسمية: الله ـ الشاه ـ الوطن المردّدة يومياً خلال الحفلات وفي المدارس والسينما والمسارح والمساجد أيام الجمعة والأعياد.

غير أن هذه العودة إلى الوراء ثار عليها الإمام الخميني الذي كان منفياً في النجف منذ عام ١٩٦٤ وقام مؤيدوه ضد هذه الهوة الفاصلة بين البلاط والبؤس المسيطر على «الجماهير الإسلامية» التي وصفها بـ «المحرومين».

## السعودية

يروي الكاتب باختصار قصة نشوء المملكة العربية السعودية عبر التحالف بين محمد ابن عبد الوهاب وشيخ قبيلة آل سعود منذ عام ١٧٤٥ والمعنى الرمزي للعلم السعودي. موحِّد المملكة وحامي الأماكن المقدسة هو عبد العزيز الثالث ابن سعود (الرياض ١٨٨٠ ـ ١٩٥٣) الذي دخل مكة عام ١٩٢٤ والمدينة عام ١٩٢٥ واضعاً بذلك حداً لحكم العائلة الهاشمية التي استمرت على الرغم من

ذلك حتى تموز/ يوليو ١٩٥٨ في بغداد وحتى اليوم في عمان. والحج السنوي للأماكن المقدسة حيث يرى ملك السعودية أن حضور مليون ونصف المليون من الحجاج لمدة أسبوعين، هو مناسبة ليظن الملك نفسه أنه على رأس أمة إسلامية تجمع أكثر من ٩٠٠ مليون مسلم في العالم. وهكذا يرى الكاتب أن عائلة سعود تجد جذورها في الطريق الذي سلكه الرسول محمد وفي الوحي القرآني برمته وفي حراسة الأماكن المقدسة. فرؤية المخاطر المضمرة التي تهيمن على السعودية تمر عبر المنظور الديني ثم السياسي.

## نظرة دول المثلث إلى التهديدات الداخلية

ـ يشير الكاتب إلى أن الأكراد يمثلون الخطر الأول بالنسبة إلى **طهران**، وهذه النظرة إلى الأكراد مستمرة منذ رضا خان حتى اليوم. وهناك أيضاً مخاطر أخرى ذات طبيعة إثنية (الأذريون والبالوتش والتركمان) أو ايديولوجية مع الحزب الشيوعي (توده) ومجاهدي الشعب وفدائيي إسلام وفدائيي خلق، وأخيراً مع البهائيين. فيشرح الكاتب نشوء هذه الخلافات وتطور مسارها التاريخي.

ـ وفي **العراق** يعد الأكراد أربعة ملايين نسمة مقابل ١٨ مليوناً، وهم في نضال مستمر ضد السلطة المركزية منذ أكثر من نصف قرن، وتحديداً منذ استقلال العراق الملكي عن بريطانيا عام ١٩٣٠، إذ إنهم مع الأرمن من كبار منسيي معاهدة فرساي (ثم سان ريمو وسافر ولوزان). فالمشكلة الكردية ينظر إليها في العراق كخطر يهدد ليس وحدة الأراضي العراقية فقط بل هوية البلد العربية أيضاً.

وفي العراق الحالي ولدت الشيعية الإثني عشرية ـ العربية وليس الفارسية، كما يقول بعض المؤرخين خطأ ـ وهي على صراع مع السلطة المركزية السنية منذ نصف قرن.

وبعد تحليل مسهب لمشكلة شيعة الجنوب يطرح الكاتب السؤال: لماذا أوقف جورج بوش الزحف نحو العراق في ٢٨ شباط/ فبراير الساعة الخامسة بتوقيت غرينتش في حين أكدّ الجنرال نورمان شوارزكوف أن استمرار المعركة لأيام عدة فقط يمكن أن يسبب انهيار نظام صدام حسين؟ ويرى الكاتب أن الجواب يجده المحللون لدى أصحاب القرار في مصر وتركيا والسعودية والكويت. فتركيا، التي تتجاهل وجود الأكراد منذ كمال أتاتورك، لا تتمنى أن تجد على حدودها كردستان عراقياً منفصلاً، والسعودية والكويت، وبشكل عام دول مجلس التعاون الخليجي، تخشى قيام دولة شيعية في البصرة تصبح رأس جسر للجمهورية الشيعية ـ الايرانية في العالم الإسلامي السني.

ـ أما **السعودية** فهي منذ ربع قرن تأخذ في الحسبان عدداً من المخاطر الداخلية الواضحة والمخيفة. وعشية «عاصفة الصحراء» كان هناك نحو أربعة ملايين أجنبي من أصل تسعة ملايين نسمة في السعودية. وحول عدد الأجانب في الجيش فليس هناك أي إحصاء رسمي منشور. إن هذه الفسيفساء الثقافية ـ الاجتماعية تمثّل مصدر خطر داخلياً للزعماء السعوديين، على الرغم من القوانين المجحفة بحق الأجانب وحاجتهم إلى كفيل سعودي يضمن سلوكهم ويراقبه ويملك حق الإستغناء عنهم واستبدالهم.

هناك أيضاً ٣٠٠ ألف شيعي في الاحساء ـ المنطقة الشرقية حيث حصلت اضطرابات تمّ قمعها عشية الصراع العراقي ـ الإيراني. وبرزت «جبهة تحرير الخليج العربي» الماركسية ـ اللينينية المدعومة من الصين والتي وجدت أرضاً خصبة في سلطنة عمان وتحديداً في ظفار.

أمر ثالث يذكره المؤلف وهو أمر الأصوليين الإسلاميين السعوديين الذين يوجهون الإنتقادات العنيفة للعائلة الحاكمة بسبب تحالفها مع الولايات

المتحدة، وطريقة عيشها المنافية لأحكام الدين، وهي التي من المفترض بها أن تحمي الأماكن المقدسة وتعطي المثل عن العفة والتقوى. إن أحد أبرز تعابير هذه الأصولية المتطرفة كانت حادثة مسجد مكة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، والتحقيق الذي جرى حولها أكّد أن وراءها سعوديين متطرفين من البدو أو من خريجي المعاهد القرآنية.

## نظرة دول المثلث إلى التهديدات الخارجية

### طهران

**١ ـ الاتحاد السوفياتي (ثم روسيا):** كانت إيران تهاب دوماً سلطة القياصرة الروس ثم الشيوعيين لاحقاً. وحتى بريجنيف فقد كان ينظر نظرة جيوبوليتيكية إلى إيران شبيهة بنظرة القياصرة، لكن الشاه فرض علاقات حسن جوار وتبادل إقتصادي على الرغم من قمعه حزب الثورة. وفي إثر الغزو السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ تعرضت علاقات السوفيات بإيران لتوتر ملحوظ، إذ قامت هذه الأخيرة بمساعدة المجاهدين الأفغان.

**٢ ـ العراق البعثي:** حاول العراق الإعتماد على السوفيات ليصبح قوة عظمى إقليمية علمانية واشتراكية عربية، في حين حاول شاه إيران بتحالفه مع أميركا أن يصبح «شرطي» الخليج وقوة عظمى عالمية وليس إقليمية فحسب. وقد ساعدت إيران أكراد العراق في نضالهم ضد السلطة المركزية بهدف تقليص دور هذه الأخيرة وعرقلة تطلعاتها الاقليمية وإجبارها على تنازلات في شأن الخلاف القائم حول شط العرب. عدا ذلك تشعر ايران الشاه ثم الخميني بمخاطر دينية في العراق الذي يضم كربلاء والنجف، وهما بالنسبة إلى القادة الإيرانيين عامل قوة وضعف في آنٍ معاً.

**٣ ـ السعودية، النفط والأماكن المقدسة:** خلال عقود ثلاثة شعرت إيران بمخاطر من الرياض متأتية من مجالين مختلفين: الطاقة (نفط وغاز) والسيطرة على العالم الإسلامي (حماية الأماكن المقدسة مكة والمدينة). وغالباً ما كان الخلاف السعودي ـ الايراني يحتدم داخل الأوبك حول سياسة الأسعار والإنتاج. وخارجها أيضاً كانت إيران تحتج دوماً على تفرّد آل سعود بحراسة الأماكن المقدسة التي تهمّ المسلمين جميعاً وليس العائلة الحاكمة في الرياض فقط.

### بغداد

يرى المؤلف أن الأنظمة العسكرية العراقية (قاسم وعارف) ثم البعثية (بكر وصدام حسين) تواجه منذ تموز/ يوليو ١٩٥٨ مخاطر خارجية عدة:

**١ ـ تركيا:** منذ نحو عقد أقرت الحكومة التركية برنامجاً واسعاً للتنمية في أراضيها الجنوبية تضمن مشروع بناء سد «أتاتورك» على الفرات. لذلك تمثل المياه نقطة خلاف بين تركيا والعراق وسوريا لم تستطع حلها حتى الآن اللجنة الثلاثية التي تألفت عام ١٩٨٢. وبعد «عاصفة الصحراء» باتت إعادة توزيع الثروة المائية في المنطقة إحدى نقاط التفاوض العربي ـ الإسرائيلي الذي يعد بإدخال تركيا كبلد أساسي في المنطقة مستقبلاً.

**٢ ـ سوريا:** عدا الخلاف التاريخي حول مركز الخلافة، دمشق أو بغداد، تتّسم العلاقات بين العاصمتين بالتأزم منذ عقدين من الزمن على الأقل. ويعرض الكاتب جذور الخلاف منذ تسلّم البعثيين السلطة في دمشق (٨ شباط/ فبراير ١٩٦٢) وبغداد (٨ آذار/ مارس من السنة نفسها) مروراً بالحرب العراقية ـ الإيرانية ثم الحرب الأهلية اللبنانية و«عاصفة الصحراء» ليلاحظ انه مع كل ذلك لم تساعد سوريا يوماً أكراد العراق ولم تقم بتحركات على الجبهة العراقية خلال حربي الخليج الأولى أو الثانية أو بأي تحرشات عسكرية ضد العراق. وعلى

الرغم من ذلك فإن العداوة بين البلدين قائمة.

٣ ـ **إسرائيل:** منذ قصفت إسرائيل المفاعل النووي العراقي في حزيران/ يونيو ١٩٨١، فإن العراق يرى نفسه مهدداً مباشرة من قبل اسرائيل. وقد سعى العراق لتحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل على صعيد الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وفي ربيع ١٩٩٠ قبل احتلال الكويت بأشهر، تبادلت بغداد وتل أبيب التهديدات باللجوء إلى استخدام الصواريخ البالستية التقليدية أو الكيميائية في حال نشوب نزاع بينهما. ثم قصف العراق إسرائيل بصواريخ سكود خلال حرب الخليج الثانية، وعلى الرغم من ذلك لم تحدث بين البلدين أي حرب غير تقليدية إلى أن فقد العراق قوته العسكرية نتيجة حرب الخليج الثانية.

٤ ـ **ايران:** يعرض الكاتب جذور الخلاف العراقي ـ الايراني أيام الشاه، ثم يقول إن رحيل هذا الأخير، ومجيء الخميني الذي أراد تصدير الثورة الإسلامية، أمّن الفرصة المناسبة للعراق لينقضّ على إيران.

ويفشي الكاتب أن مجموعة من كبار الضباط الإيرانيين الذين هربوا من الإعدام، ومنهم الجنرال علي غلامي، أتوا إلى العراق ومعهم وثائق عسكرية مهمة ليقنعوا صدام حسين بأن حرباً وقائية سريعة يمكنها أن تقضي على الثورة الإيرانية في المهد وتؤدي إلى تسوية الخلافات التاريخية بين العراق وإيران. لكن الحرب لم تتوقف بسرعة بل حصدت مئات الآلاف من الطرفين ودامت ثماني سنوات لتنتهي كما بدأت من دون تسوية أي خلافات.

٥ ـ **الكويت:** يعّد العراق نفسه مهدداً من قبل الكويت، وتحديداً بسبب سياستها النفطية. وقد رفض الأمير جابر في زيارته لبغداد عام ١٩٨٩ تأجير جزيرتي بوبيان ووربة للعراق، الذي يعاني عدم وجود منفذ له على البحر، ما دامت الحدود بين البلدين لم يتم تعريفها بشكل واضح. واتهم العراق الكويت بتخطي الحصة المحددة للإنتاج في الأوبك ثم رفضت الكويت مناقشة مسألة الديون العراقية. وأخذت هذه المسائل منحى تصادمياً في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٠ في جدّة، الأمر الذي سبب ذريعة للحرب وغزو العراق للكويت في اليوم التالي.

٦ ـ **السعودية:** منذ أن استولى حزب البعث «الجمهوري العلماني الاشتراكي» على السلطة في العراق وسوريا فإن الخصام المضمر على الأقل مع السعودية «الملكية الإسلامية الرأسمالية»، قد بات مفتوحاً. وقد برز التنازع على الزعامة داخل الأوبك، حيث أخذ العراق يتّهم السعودية بأنها عميلة للولايات المتحدة لأنها كانت تضغط باتجاه زيادة الإنتاج وخفض الأسعار. عدا ذلك فالخلاف على زعامة «الخليج العربي» بين البلدين ظل حاضراً على الرغم من دعم السعودية للعراق في وجه ايران خلال الحرب. وحرب «عاصفة الصحراء»، أراحت الرياض من «الأخ ـ العدو الخطير» حتى لو أن الملك فهد كان قد رفض، كما فعل بوش، احتلال الحلفاء للبصرة ثم بغداد، فأمّن بذلك الإستمرار السياسي لصدام حسين.

## الرياض

عدا إيران والعراق تمثل اليمن ـ بعد التوحيد ـ خطراً خارجياً من وجهة نظر الرياض. فشعب اليمن (٥٣٠ ألف كلم٢ مع ١٣ مليون نسمة دخل الفرد لديهم لا يتعدى ٥٠٠ دولار سنوياً) فخور بهويته الوطنية ذات آلاف السنين من العمر، ويريد أن يقوم بدور على البحر الأحمر والمحيط الهندي، ولا يسمع كثيراً «نصائح» الرياض. فقد أيد اليمن العراق خلال «عاصفة الصحراء» فطردت السعودية ٧٠٠ ألف عامل يمني. وإذا أضفنا النزاع الحدودي واكتشاف النفط والغاز على الحدود الشمالية لليمن وأزمة الثقة الناشئة بعد «عاصفة الصحراء» نفهم لماذا تنظر السعودية بعين الحذر إلى جارتها اليمن.

## إمكانات التوسع خارجياً: نظرية راتزل

يحاول الكاتب اجراء مقاربة لدول المثلث على قاعدة نظرية راتزل. ويتحدث المؤلف هنا عن راتزل الذي نشر عام ١٨٩٧ كتاباً عنوانه **جغرافيا سياسية** جعل منه أحد مؤسسي الجغرافيا السياسية (Geopolitique) المعاصرة. وقد تأثر فكره بسياسة المستشار الألماني بسمارك الذي أسس الامبراطورية الألمانية على قاعدة احتلال أراضٍ باسم مبدأ بروسي قديم يقول إن «القوة تخلق الحق». وبالنسبة إلى راتزل كل دولة هي بالضرورة في صراع مع عالم خارجي مجاور للدفاع عن المجال الذي تحتله، وبالتالي فكل دولة «منظمة بشكل محكم» تبحث عن زيادة مجالها وإعطائه مصادر أكثر غزارة وتوفير أمن أكبر له. من هنا المفهوم الذي طوره هذا الكاتب عن «وعي المجال» (conscience de l'espace) والدولة التي شبهها بـ «المخلوق الحي الذي يكبر».

عام ١٩٢٤ طبق قائد الأركان الألماني كارل هوشوفر (Karl Haushofer) نظرية راتزل على الرايخ المهزوم، الذي كان يريد استعادة قوته وإعادة بنائها. وقد لجأ في تعاليمه إلى مفهومي «مطاطية الحدود» و«المجال الحيوي» بإعطائهما معنى سياسياً - اقتصادياً أوسع.

ومنذ ربع قرن تشرح الجغرافيا السياسية لراتزل الأعمال التسلطية التي يقوم بها كل من العراق وإيران والسعودية. فتخلق هذه الدول بذلك مثلث أزمة توجد في وسطه إمارة الكويت التي سيجتاحها مسار بسماركي أطلقه صدام حسين الذي أراد أن يتوسع في المجال الخارجي نحو جاره الغني بالنفط وبالعائدات المتأتية من استثماراته الخارجية.

### ١ - ايران

يشير جانديه هنا إلى الأولوية التي أعطاها الشاه لعسكرة مضيق هرمز، وخصوصاً بعد «الصدمة» النفطية الأولى، بسبب أهميته الحيوية، إذ إنه ممر النفط نحو الدول الصناعية كلّها، والسيطرة عليه تعطي لإيران مركز «حارس» الخليج. لكن حرب الخليج أيام الخميني بيّنت أن إيران لم تغلق مضيق هرمز على الرغم من التهديدات المتكررة، لأن ذلك يضرّ بمصالحها الاقتصادية، إذ إنها تصدر نفطها أيضاً انطلاقاً من هذا المضيق. ويروي الكاتب بشيء من التفصيل تطور مسألة شط العرب منذ أن أعلن رئيس الوزراء الإيراني حافظ أغاسي في ١٥ آذار/ مارس ١٨٤٤ أن «الخليج الفارسي، من شط العرب إلى مسقط، ينتمي إلى فارس مع كل الجزر من دون أي استثناء»، ليخلص إلى أن إيران الشاه، ثم الخميني من بعده، كانت دوماً تتطلع إلى هذه المنطقة كمجال حيوي. ثم رفعت إيران الخميني شعارات «تصدير الثورة الإسلامية» و«تحرير القدس» معتمدة على مساحتين خارجيتين أساسيتين: لبنان الغارق في الحرب الأهلية، ومكّة المكرمة والمدينة أيام الحج التي تمنّت إيران تحويلها إلى فترة حوار سياسي حول «أحوال الأمة» وحول شرعية استئثار العائلة السعودية المالكة بدور «حارس الأماكن المقدسة».

فالحرب الأهلية اللبنانية ثم الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، سمحا لإيران بالدخول في صلب الحياة السياسية اللبنانية، والقيام بدور مهم عبرها، وخصوصاً عبر التحالف مع سوريا. والصراع مع السعودية سمح لإيران باستقطاب جزء من العالم الإسلامي المناهض للسلوك السياسي للعائلة الحاكمة في الرياض وبالقيام بدور ممثل الشيعة في العالم.

### ٢ - العراق

بحسب نظرية راتزل العراق هو أكثر البلدان التي حاولت في المنطقة أن تجد امتداداً خارجياً حيوياً لدى الجيران وأحياناً أبعد كثيراً؛ وبسبب سيطرة تركيا على منابع دجلة والفرات وعلى جزء من المسألة الكردية ليس من مصلحة العراق معاداتها. ولا يجرؤ

صدام حسين على التعبير عن أطماعه في الأردن، لأن إسرائيل يمكن أن تعدّ ذلك سبباً للحرب، ولأن طريق بغداد ـ عمان ـ العقبة هي العصب الحيوي الأساسي لحركة الاستيراد والتصدير العراقية. كما أنه على الرغم من الخلاف الشديد مع سوريا فإنّ الصدام المباشر بين البلدين يبقى بعيد الإحتمال. أما بالنسبة إلى الكويت فإن المطالب العراقية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى والمعاهدات المنبثقة منها التي سلخت الإمارة عن العراق قبل أن تمنحها بريطانيا الإستقلال في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦١. وحين هدّدها عبد الكريم قاسم بالإجتياح أرسلت بريطانيا قوات عسكرية لحماية الإمارات التي انضمت إلى الأمم المتحدة في العام نفسه. ويشرح الكاتب تفاصيل الخلاف العراقي ـ الكويتي الذي أوصل إلى إجتياح العراق للكويت. ثم يذكّر بالخلاف مع إيران الذي أوصل إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية.

عدا إيران والكويت فقد حاول العراق دوماً التوجّه نحو المجال اليمني والإفريقي والعربي بشكل عام عبر فروع حزب البعث الموالية له. فمنذ مجيء علي عبد الله صالح عام ١٩٧٨ تقرّب العراق من اليمن، حيث لوحظ تأييد لحزب البعث العراقي في الأوساط العسكرية والسياسية في صنعاء، على الرغم من حظر الأحزاب السياسية. وقد انضمّ اليمن الشمالي في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٨٩ إلى «مجلس التعاون العربي» الموقّع في بغداد بين العراق والأردن ومصر في مواجهة «مجلس التعاون الخليجي». وعدت السعودية هذا الحلف محاولة لتطويقها من قبل العراق. وقد وقفت اليمن إلى جانب العراق في حربي الخليج الأولى والثانية.

ثم يعرض الكاتب تدخلات العراق في كل من جيبوتي والسودان والنيجر والسنغال وموريتانيا. ففي نواكشوط يوجد حزب موالٍ للبعث العراقي. وفي نيسان/ ابريل ١٩٨٩ خلال المواجهات الدامية بين السنغاليين والموريتانيين والسود القاطنين حول نهر السنغال، لاحظ المراقبون أن العراق أرسل سريعاً بأسلحة خفيفة للميليشيات القروية القاطنة على طول الضفة الموريتانية لنهر السنغال.

## ٣ ـ السعودية

في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٦٩ شبّ حريق في المسجد الأقصى في القدس افتعله يهود متعصبون، الأمر الذي أثار موجة احتجاج عارمة في العالم الإسلامي. وبمبادرة من الملك فيصل انعقد في الرباط في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ مؤتمر طارىء لزعماء الدول الإسلامية، وتقرر إنشاء «منظمة المؤتمر الإسلامي» التي تضمّ اليوم أربعين دولة ومقرّها جدة. وبين عامي ١٩٦٩ (الرباط) و١٩٩١ (داكار) انعقدت ستة مؤتمرات قمة قامت السعودية بدور مهم فيها. وتقوم السعودية بدور حيث يوجد مسلمون سُنّة في العالم، من الفيليبين إلى تركيا وقبرص وبلغاريا والباكستان وجنوب شرق آسيا، فتدعم الجمعيات على الأقل وتساعد على بناء المؤسسات والجوامع حتى في أوروبا وأميركا. ودور السعودية مالي ودعوي وسياسي. ومعظم الحركات الأصولية السنية يستمد من الرياض دعماً مالياً وهيكلياً وسياسياً مباشراً.

عرفت بداية الثمانينات صعوداً للحركات الدينية في الجزائر وتونس ومصر والأردن وسوريا ولبنان واليمن الموحد والباكستان وأفغانستان وتركيا والهند والجمهوريات السوفياتية السابقة وفي آسيا الوسطى ...الخ. وبهدف مواجهة الأصولية الشيعية تدعم الرياض (بدعم من واشنطن) الأصوليات السنية حتى حين لا تتفق معها.

وعلى صعيد آخر تتوسع السعودية في المجال الخارجي عبر «النظام المصرفي الإسلامي»، وقد عرفت مؤسساتها المالية مثل «دار فيصل الإسلامي» وجماعة البركة ودار المال... الخ، ازدهاراً مع رأسمال يناهز الـ ١٥ مليار دولار، وفتحت فروعاً لها في لوكسمبورغ وباناما وسويسرا لتحقيق أرباح على

الطريقة التقليدية، على الرغم من رفض الربا والفائدة وطريقة عمل البنوك الغربية. وهذا الأمر يؤمن للسعودية (البترودولار) نفوذاً سرّياً وفعالاً.

## الكويت في قلب مثلث الأزمة

### ١ ـ التهديدات الخارجية

وجدت الكويت رغماً منها، بسبب الحرب العراقية ـ الايرانية، في موقع نزاعي مع إيران. وقد بلغ الأمر حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسبب اتهام إيران بالقيام بأعمال إرهابية عديدة في الكويت. وبعد توقف الحرب العراقية ـ الايرانية في تموز/ يوليو ١٩٨٨ عادت العلاقات الدبلوماسية، لكن مع بعض التحفظ بسبب دعم إيران لشيعة الكويت. وبعد اجتياح العراق للكويت دانت إيران عمل العراق ودعته إلى الإنسحاب إلى الحدود المعترف بها دولياً، كما دانت طهران التدخل الأميركي في الخليج الذي مهد له العدوان العراقي على الكويت.

وبين السعودية والكويت خلاف قديم يعود إلى الإستقلال حين تبنّت الكويت دستوراً منقولاً عن النموذج البلجيكي. ومنذ ذلك الوقت تخشى الرياض العدوى الكويتية حيث تسود حياة برلمانية نسبية وأجواء أكثر ديمقراطية وانفتاحاً مع حرية صحافة وتعبير عن الرأي. وقد لاقى تعليق العمل بالدستور عامي ١٩٧٦ و١٩٨٥ في الكويت ترحيباً حاراً في الرياض. ولم يعجب السعودية ما فعله أمير الكويت جابر الثاني حين نظم في حزيران/ يونيو ١٩٩٠ إنتخابات تشريعية أدّت إلى خلق «المجلس الوطني الموقت»، الأمر الذي اضعف العائلة المالكة وجعل صدام حسين يفكّر في الحصول على تأييد أنصار الجمهورية إذا غزا الكويت.

ويروي الكاتب تفاصيل المحادثات التي جرت عشية الاحتلال العراقي للكويت وإبان التعبئة الأميركية والطلبات المتكررة من العالم أجمع لانسحاب العراق. ويشير إلى أن العراق راهن على تأليف حكومة كويتية موالية له، لكنه لم يجد متعاونين فأعلن ضمّ الكويت. والخطأ الجيوستراتيجي الذي ارتكبه صدام حسين هو اعتقاده أن مناخ الحرب الباردة لم ينته بعد وأن الولايات المتحدة كانت منشغلة كلياً بعملية الوحدة الألمانية وأن موسكو ملتزمة مساعدة العراق بموجب معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة عام ١٩٧٢، وأن اجتياح العراق سوف يؤدي إلى بعض التنديدات العربية والعالمية وإلى تبنّي الأمم المتحدة قرارات تبقى دون تطبيق كما هو حاصل في إسرائيل. وأخيراً لم يستطع صدام حسين التراجع بسبب عقليته البدوية ولأن تراجعه بعد الحملة الإعلامية العالمية ربما ينقص من مكانته كزعيم وقائد عربي وقبلي، الأمر الذي ربما يؤدي إلى سقوط نظامه. لذلك فضل الاستمرار في الطريق الذي بدأه.

### ٢ ـ التهديدات الداخلية

كانت المقاومة الكويتية شبه منعدمة في مواجهة الاحتلال العراقي، والمخاطر الداخلية التي تعرضت لها الإمارة بدت واضحة في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ مع انفجار شاحنة مفخخة عند مدخل السفارة الأميركية في الكويت العاصمة. ثم توالت سلسلة الإنفجارات والأعمال الإرهابية التي يعددها الكاتب في الأعوام التالية حتى عام ١٩٨٨.

وفي داخل المجتمع الكويتي هناك فاصل إجتماعي كبير بين «الجيل الأول» والجيل الثاني وجماعة البدو الذين حصلوا على الجنسية الكويتية اعتباطياً وبطريقة غير مدروسة لأسباب انتخابية. والمجتمع الكويتي مؤلف من جماعات متفرقة منعزلة الواحدة عن الأخرى، وكذلك الجيش، فهو مؤلف من وحدات مسلحة تنقصها الروح الوطنية ولا تعرف بشكل محدد ما هي مهماتها ومسؤولياتها.

لقد دلّت انتخابات عام ١٩٩٠ على أن العائلة الحاكمة لا تملك تأييد الأغلبية العظمى من الكويتيين

كما تدّعي. وعلى الرغم من ذلك فإن النظام البرلماني الكويتي هو الوحيد المتمتع بشيء من الديمقراطية في منطقة الخليج.

## ٣ ـ المجال الحيوي

أفادت الكويت من ارتفاع أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ ومارست سياسة ناجحة جداً على صعيد استثماراتها النقدية الخارجية وساعدت دولاً أخرى عدة وقد بدأت الدبلوماسية المالية بتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي أصبح نافذاً في دول المغرب العربي ودول المشرق، حيث أقرض دولاً عديدة لآماد طويلة وبفوائد منخفضة جداً. ثم أسست الكويت صندوقاً خاصاً بعد الصدمة النفطية الأولى يؤمن تسهيلات مالية لدول أفريقية وآسيوية. عدا ذلك تساهم الكويت في صناديق عديدة في أفريقيا والأوبك والبنك الإسلامي وصندوق النقد العربي، وهي تستثمر عائداتها في بريطانيا وكندا والولايات المتحدة وأوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا وحتى روسيا والصين. وأول مرة في التاريخ نجد دولة قد اجتيحت أراضيها كاملة تموّل عملية تحريرها من الخارج، وقد قدرت نفقات ذلك بنحو ٢٥ مليار دولار تحملتها الخزينة الكويتية.

## الحصيلة: المشهد السياسي الحالي لمثلث الأزمة

يرى الكاتب أن المشهد السياسي الحالي لمثلث الأزمة يعطي انطباعين متناقضين، فإما أننا على عتبة أزمة جديدة أو أننا على عتبة حلّ نهائي لأزمة هذه المنطقة.

بالنسبة إلى **الكويت** فقد عادت هذه الدولة إلى سابق عهدها على الصعيدين الحكومي والإجتماعي ـ الإقتصادي، بعدما خسرت نصف ثروتها النقدية في الخارج، كما أن المشاكل التي كانت تعرفها الإمارة قبل الإحتلال العراقي وتلك التي عرفتها نتيجة ذلك لا يبدو أنها على طريق الحلّ. وإعادة الإعمار تجري على القواعد الهشة نفسها التي كانت قبل الأزمة.

وبالنسبة إلى **إيران** فهي الرابح الكبير من حرب الخليج الثانية؛ أولاً لأن خصمها اللدود صدام حسين ينحني أرضاً، ولأن العراق انسحب من أراضيها في ١٥ آب/ اغسطس ١٩٩١ من دون مقابل. وأصبحت إيران القوة الخليجية الأولى، وهي تتمتع بعائدات نفطية مهمة وبكادرات جديدة أنتجتها التجربة الإسلامية، الأمر الذي يؤمن لها الحضور الدبلوماسي والنفوذ في مناطق كأذربيجان وأرمينيا وكازاخستان وتركمانستان وطاجكستان وأوزبكستان وأفغانستان... الخ. وتمارس إيران سلطة على شيعة لبنان والعراق والأقليات الشيعية في إمارات الخليج وفي العربية السعودية أيضاً. ويتطلّع رجال الأعمال الغربيون إلى الجمهورية الإسلامية التي يرئسها علي أكبر هاشمي رفسنجاني بكثير من الإهتمام، لكونها تملك ثروات طبيعية ونفطية مهمة وبسبب موقعها الإستراتيجي الذي يشرف على المجال الأوروبي الشرقي والآسيوي مع نافذة واسعة على الخليج وبحر عُمان تحكم المدخل إلى المحيط الهندي.

أما في **العراق** البعثي فلا تزال «أم المعارك» مصدر اعتزاز للرئيس العراقي، على الرغم من هزيمته النكراء. والخوف من انفجار المشكلتين الكردية والشيعية وتبعثر العراق إلى دويلات إثنية طائفية هو الذي حدا بدول الإئتلاف إلى الإبقاء على صدام حسين في السلطة، وعلى الرغم من ذلك فإن المطالب العراقية في الكويت وجزيرتي وربة وبوبيان ستبقى مصدر عدم استقرار في المنطقة للأجيال المقبلة.

أما **السعودية**، فيرى جانديه أنها خرجت بدورها منتصرة من حرب الخليج الثانية، ولا تزال تمثل قوة سياسية ومالية، لكنها من الناحية

العسكرية تحتاج إلى الحماية الأميركية لأسباب داخلية وخارجية على السواء، الأمر الذي يضعفها ويحرج موقفها كـ «حامٍ» للأماكن الإسلامية المقدسة.

## المشهد السياسي في ضواحي مثلث الأزمة

يرى جانديه أن تركيا أفادت بدورها من حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي، فأصبحت قوة إقليمية كبرى تتوسط النزاعات الناشبة بين دول البحر الأسود والجمهوريات المنبثقة من تبعثر الاتحاد السوفياتي بدعم من الولايات المتحدة الأميركية.

تقع تركيا على المفترق بين دول المجموعة الأوروبية ودول العالم العربي، وهي قوة سنية (على الرغم من علمانيتها) مواجهة لإيران الشيعية وتتمتع بثروة مائية مهمة وتتحكم بينابيع المياه التي تحكم سوريا والعراق وممالك الخليج النفطية، إلى درجة أن مشكلة المياه تمثل أحد المشاكل التي يعالجها مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط.

أما **سوريا** فقد اشتركت في الائتلاف المعادي للعراق وبسطت سيطرتها على لبنان بمباركة أميركية، وهي تؤدي دوراً محورياً في مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية وتستعد عبرها لاستعادة الجولان المحتل من قبل إسرائيل عام ١٩٦٧.

وقد أفادت **إسرائيل** بدورها من كسر القوة العسكرية العراقية التي كانت مصدر تهديد جدي لها، وقد كافأتها أميركا لعدم اشتراكها في الحرب بوضعها صواريخ باتريوت في أراضيها وبتوثيق التحالف معها.

أما **منظمة التحرير الفلسطينية** فقد كان خيارها سيئاً خلال الحرب فدفع فلسطينيو الكويت الثمن، ثم تلقّت هيبة عرفات الخارجية ضربة موجعة وتم اختيار فيصل الحسيني (من القدس الشرقية) في المفاوضات وقطعت دول الخليج مساعداتها للمنظمة، الأمر الذي أثّر كثيراً في وضعها.

وتجدر الإشارة إلى أن كتاب جانديه هذا صدر قبل أيام قليلة من الإعلان عن اتفاق أوسلو للحكم الذاتي الفلسطيني وعودة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الحلبة الدولية.

أما **الأردن** فقد مثل رئة العراق الوحيدة (العقبة). ومنذ مؤتمر مدريد عادت العلاقات الأردنية ـ الأميركية إلى طبيعتها، فالأردن يشترك في تطبيق قرارات الأمم المتحدة المقاطعة للعراق.

و **مصر** أفادت كذلك من إعفاءات ديون غربية تثقل كاهلها منذ عقدين من الزمن فشاركت بعشرين ألف عسكري في الحرب. وعادت مصر إلى الحظيرة العربية وتقربت من سوريا بمناسبة المفاوضات مع إسرائيل.

في النهاية يدعو الكاتب إلى وقف الإستيطان اليهودي في الأراضي العربية المحتلة وإلى إيجاد حلّ يعيد للبنان سيادته في إطار الطائف، عبر انسحاب إسرائيل من «الحزام الأمني» وعودة حراس الثورة الإيرانية، الذين دخلوا لبنان عقب الإجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، إلى بلادهم. كما يعتقد الكاتب أن التقدم في المجال السياسي يجب أن يرافقه تقدم في المجال الاقتصادي عبر توزيع أكثر عدالة للثروة النفطية في المنطقة لتضييق الهوة بين البلدان الفقيرة التي تعاني انفجاراً سكانياً وبين البلدان الغنية ذات النسبة السكانية المتدنية، إضافة إلى معالجة المشكلة الغذائية العامة التي تعانيها المنطقة. كلّ ذلك يمر بمشروع نزع سلاح عام يمهد لإقامة منطقة تضامن وازدهار يحلأن محل الصراعات والحروب.

لقد أثبتت العقود الطويلة أن سباق التسلّح لا يؤدي إلى الإستقرار والسلم، بل على العكس. ويتألف مثلث الأزمة (إيران ـ العراق ـ السعودية) من اضلاع ثلاثة «تسلح ـ نفط ـ إسلام سياسي»، الأمر الذي ينذر بحروب وصراعات مستقبلية، لأن الولايات المتحدة باعت دول الخليج أسلحة متطورة بقيمة عشرة مليارات دولار.

ويردّ الكاتب على أطروحة فرنسيس فوكوياما حول «نهاية التاريخ» بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار أميركا في حرب الخليج الثانية، بأن التاريخ لم ينته بل يسير بوتيرة متسارعة: فالأزمة الاقتصادية التي يعانيها العالم الغربي تجد حلاً لها بين ضفاف نهر الأردن وشط العرب، فيجب أن نفهم ذلك.

الكتاب مكثّف وغني وليس فيه حشو ولا زوائد. وتقترب أطروحاته من تلك السائدة في أوروبا الغربية وفرنسا تحديداً، فمؤلفه دبلوماسي فرنسي سابق يعبّر عن وجهة نظر دافع عنها بالقول وبالممارسة خلال سنين طويلة. لكن هذا الأمر لا يبعده كثيراً من الحياد الذي توّخاه باللجوء إلى نظرية علمية في الجيوبوليتيك.

يبدأ الكتاب بمقطع لبول فاليري (Paul Valery) يقول فيه «التاريخ يبرّر كلّ ما نريد ولا يعلّم شيئاً لأنه يحتوي على كلّ شيء ويعطي أمثلة عن كلّ شيء». ويقول الكاتب إن تاريخ إيران والعراق والسعودية ينطبق على فكرة بول فاليري هذه. لكن الكتاب يقوم بشكل أساسي على سرد تاريخي وأمثلة تاريخية تهدف إلى تعلّم الحاضر، إذ يقوم الكاتب باستخراج تحليلاته من دروس وعبر التاريخ. أليس في ذلك تناقض منهجي صارخ؟ عدا ذلك يبقى تطبيق الكاتب لنظرية راتزل سطحياً، ضعيفاً، وإن كان اختياره لها موفقاً، وخصوصاً وسط الجدل الدائر حالياً حول قدرة الجيوبوليتيك على شرح العلاقات الدولية الجديدة.

جهاد الزين

# ميشال أبو جودة
# ١ - الوطن الصغير والدور الكبير
# ٢ - العربي التائه والسنوات اليتيمة (**)

## تجربة معلق كبير في الصحافة العربية
## هل التعليق السياسي ... كتابة؟

هل يسمى التعليق السياسي «كتابة»، حين يأتيك الموضوع من خارج، حتى لو اخترته، ويأتيك «خطه السياسي» من خارج، حتى لو آمنت به؟

هذا هو السؤال الرئيسي الذي راودني حين تسلمت جزأي كتاب ميشال أبو جودة الذي أصدرته دار النهار للنشر وأعدته مهى ياسمين نعمة. ولعلها في نظري النقطة الثقافية الأخطر التي ينطلق منها أي تقويم إجمالي لتجربة معلق سياسي بالحجم الاستثنائي الذي كان لميشال أبو جودة كصاحب توقيع نجح في أن يصبح جزءاً من المزاج اليومي لبيروت، في أكثر عهودها ازدهاراً وتأثيراً عربياً.

لئن كان شرط الكتابة - بالمطلق - هو اختيار الكاتب موضوع كتابته، فماذا يبقى من التعليق السياسي، بل من التعليق الصحافي عموماً، المشروط سلفاً بالحدث والموقع... إذا لم نقل، النمط؟

ألا يكون النجاح في التعليق السياسي تميزاً فردياً في الاناقة وسط الزي الجماعي، كما هي الحال في الزي العسكري أو الديني؟

تتدخل اذاً في صناعة هذا التميز عوامل شخصية أكيدة، حتى لو كان التعليق على الصفحة الأولى من صحيفة منتشرة. فالصحيفة الناجحة - كالمنصب الكبير - تصنع إسماً معروفاً، ولكنها لا تصنع «ظاهرة» صحافية يجسدها شخص أكان معلقاً أم مراسلاً أم محرراً.

وكان ميشال أبو جودة بالتأكيد من الذين استحقوا نجاحهم، إذا ميزنا الناجحين بين فئتين: فئة تستحق ما نالته، وفئة لا تستحق، تبعاً لمعايير الموهبة والكفاءة والشجاعة والحظ أو عدمها.

غير أن ما نحن في صدده هنا ليس النجاح بمعناه العام، بل ما هو أصعب، من موقع التقويم الثقافي:

هل التعليق الصحافي هو «كتابة»؟ أي هل المعلق كاتب كما الروائي أو الشاعر أو المؤرخ أو المفكر؟

---

(*) كاتب سياسي ومدير تحرير صحيفة «السفير» - بيروت.

(**) ميشال أبو جودة: من حقيبة النهار (إعداد مهى ياسمين نعمة) جزءان:

١ - الوطن الصغير والدور الكبير (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٣)، ٤٤٦ ص.

٢ - العربي التائه والسنوات اليتيمة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٣)، ٥٠٥ ص.

بكلام آخر: ماذا يبقى من المعلق الكبير؟ وفي الحالة التي هي أمامنا، من معلق تربع على عرش التعليق السياسي في لبنان نحو ثلاثين عاماً وكانت دائرة انتشاره عربية منذ الستينات، عبر اتصاله ومواكبته تطورات مهمة كان يدور حولها حاضر المنطقة ومستقبلها: عبد الناصر، البعث، سوريا، العراق، الفلسطينيون، وعلاقة لبنان وصيغته بكل ذلك، كما علاقة السياسات الدولية به وبكل المنطقة.

لم يغب هذا الهاجس في تقديم غسان تويني للجزء الأول من الكتاب. وكيف يغيب هذا الهاجس المأساوي بين «العابر والدائم»؟ فالمعلق الكبير كميشال أبو جودة هو مادة نموذجية للسؤال الأكبر عن ماذا يبقى؟ المعلق الذي يدخل في العادة اليومية للناس، هل هو أقرب إلى السياسي، عبر التأثير الفعلي في ماجريات الحاضر، أم إلى الكاتب الذي يصمد نصه بذاته؟

في «معضلة» المعلق، هذا التجاذب الدائم بين الفعالية الراهنة التي تشده نحو الساسة، إذا لم أقل الحكام، بل إذا لم أقل السلطة، وهي في النتيجة موضوعه الأول كمعلق سياسي، وبين المهنة التي تحمل إليه عوارض الكتّاب، وهو زميلهم في علاقة باللغة، مصطلحاً ودلالات، ولعباً متاحاً بين المصطلح والدلالة.

هذا السؤال القاسي - هل التعليق هو «كتابة»؟ - قد تخف وطأته على المعلق، بتوسيع إطار المعضلة التي يطرحها، وليس بالاجابة عنه التي أراها مؤجلة. أما توسيع الاطار الاشكالي فهو في أن نضع الصحيفة كلها تحت مجهر السؤال الذي سيصبح حينها كالتالي:

هل ان الصحف «تكتب» فعلاً أم انها «تقول»؟ مع ما في ذلك من مسافة مأساوية بين الكتابة والقول. لفتني أخيراً ان واحدة من الجوائز التقديرية الرئيسية في القطاع الصحافي في بريطانيا، واحدة توزع على سبعة أشخاص من سبع فئات في المهنة بينها فئة المعلق. اسم هذه الجائزة: «جوائز تقدير ماذا تقول الصحف» "What the Papers Say Awards".

إن كنت لا أعرف حتى اللحظة هل المصادفة هنا لغوية في التسمية أم يعنيها أصحابها بطريقة ما، فإني أجد فيها قدراً من الميل إلى تبني أن الصحافة تقول أكثر مما تكتب! وقد عرّف عضو لجنة التحكيم الذي أعلن اسم أفضل معلق في هذه الجائزة يوم ١٨ شباط /فبراير ١٩٩٤، المعلقين في مختلف الموضوعات بالتالي:

«المعلقون هم أناس تقع أمامهم حوادث ذات دلالة... ومع أي نوع من أنواع الحظ، يعيدون تأويلها بدعابة كما باهتمام. الفائزة اليوم [كان يقصد سوزان مور، المعلقة في الشؤون الاجتماعية المعروفة بميولها السحاقية وانخراطها النشط في الحركة النسائية] تقوم بكل ذلك، بذكاء وجوانية، وبراعة لاذعة».

* * * * *

... لنواصل البحث عن معايير في تقويم تجربة ميشال أبو جودة:

ما يمكن أن نضيفه هنا هو الإشارة إلى «المدرسة المصرية» في الصحافة العربية التي ترى أنه ليس مهماً ماذا يكتب المعلق يومياً. المهم أن يكتب. لأنه يتكرس ككاتب معروف في المزاج اليومي للقارىء، وكان أبو جودة من دون شك، من هذه الزاوية المهنية، التعبير الناجح عن فكرة هذه «المدرسة» في لبنان. بهذا فهو يقف في صف واحد مع مصطفى أمين، الرمز الرئيسي للمدرسة المشار إليها الذي لا يزال يمارسها في زاويته «فكرة» في الأخبار المصرية التي لم ينقطع عنها إلا حين كان في السجن لسنوات طويلة أو ممنوعاً من الكتابة، وأنيس منصور، وسابقاً أحمد بهاء الدين وغيرهم.

اختفى كاتب العمود اليومي من الصحف الأميركية الكبرى بل اختفت الافتتاحيات! في

**الكريستيان سيانس مونيتور**، وهي صحيفة نخبة في الولايات المتحدة، يخبرونك، بل إنهم يحبون أن يخبروك أن آخر افتتاحية على الصفحة الأولى ظهرت يوم توقيع الاتفاق الأميركي ـ الفيتنامي لإنهاء الحرب بعد مفاوضات طويلة في النصف الأول من السبعينات. غير أن المعلق الأميركي لا يزال يحمل اسمه المهني من العمود (Columnist). لم تختف الأعمدة من الصحف الفرنسية، حتى على الصفحات الأولى، لكن لم يعد الواحد منها محصوراً باسم واحد (**الفيغارو**) أو هو من دون توقيع (**اللوموند**).

هذا هو الاتجاه العام الذي يفرضه في الواقع عالمياً تطور الصحافة الانغلوسكسونية وبالتحديد «المدرسة الأميركية» التي يحتل فيها المعلق (في الصحافة المكتوبة وفي السمعية البصرية) مرتبة رئيسية، لكن على أساس غير يومي وغير شكلي، أي ليس ضمن شكل اخراجي واحد.

ميشال أبو جودة، في أحد مقالاته عن «عموده» يتحدث عن صحافي أميركي زنجي زاره ليقول له «كرّموني بميدالية، بعد مرور عشرين سنة على كتابة عمود خمسة أيام، فتفاخر أحد الحاضرين، وهو لبناني، إن عندنا من يكتب العمود ستة أيام... فجئت لأعرفك» (١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨).

لكن في مجال البحث عن معايير، لن يكفي التوقف عند قوة الانتشار والاستمرارية. فثمة معيار أساسي يتعلق بالتأثير الذي يمارسه المعلق.

التأثير في أي وسط أو أوساط؟ وبأي معنى؟ وما الفارق بين الدعاية والتأثير؟ ربما كان هذا المستوى من التقويم مناسبة للطرح مرة أخرى، لا تجربة المعلق السياسي فحسب، بل الصحيفة بكاملها. فهل في بلداننا العالمثالثية، تأثير الصحيفة والمعلق، هو من الجمهور أم من النخبة؟ ونميل هنا إلى الجواب الثاني، مع ما يستتبعه ذلك من التحفظات الضرورية على مقولة سائدة عن صناعة الصحافة للرأي العام... في بلداننا، وهو ما ليس أكيداً خصوصاً في المسائل التي تمثل مفاصل في اتجاهات الجمهور الأساسية. إلا إذا عدينا، في مجتمعات كمجتمعاتنا، الرأي العام شيئاً والجمهور شيئاً آخر. أي الرأي العام الذي يتكوّن من تفاعل الأفكار والمعلومات حول مسائل كبيرة وصغيرة محددة في أوقات محددة. فلا رأي عام في بلداننا، خارج النخبة، يتسع باتساعها ويضيق بضيق قاعدتها الاجتماعية تبعاً لمقاييس عديدة منها نسبة التعليم والاهتمام بالشأن العام والحريات.

وتجربة ميشال أبو جودة ـ المعروف شعبياً ولكن لست متأكداً من أنه مفهوم شعبياً ـ هذه التجربة كانت مهمة في المواكبة المعلوماتية والسجالية للنخب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية حيال تطورات متعلقة بالأوضاع اللبنانية، وتحديداً العربية في سوريا والعراق بدءاً من أواخر الخمسينات، وهي تعليقات أعدتُ اكتشافها من هذا الكتاب لأن سني لم تكن قد سمحت لي بعد بالإدمان على قراءته، كما فعلت لاحقاً في أواخر الستينات مع تفتح الوعي السياسي للجيل الذي أنتمي إليه.

وهنا يلفت لديه مستوى رائد من المواكبة، وأحياناً من السجالية حتى لو ظهر لاحقاً خطأ في بعض تقديراته، فالمعلق السياسي ليس منجماً ليحاسب فقط على توقعاته، بل المعيار هنا مدى توهجه في قلب السجال السياسي، أفكاراً ومعلومات لزمنه، ولموضوعات زمنه التي يتناولها.

في التفاتاته المبكرة جداً رصده لأهمية العنصر المدني (الحزبي) في العراق مقابل أهمية العنصر العسكري (الحزبي) في سوريا (١٣ آذار/مارس ١٩٦٣) إلى سؤاله في ٤ أيار /مايو ١٩٦٣ عما إذا كان البعث سيتمكن من النجاح في حكم سوريا إلى «زلته» حين اعترض في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٣ على إطلاق محمد حسنين هيكل تسمية «البعث العراقي» و«البعث السوري»، إلى معادلته المهمة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ حين يقول إن

«الاستقلالات العربية لا تزال استقلالات تجاه بعضها البعض» تحت عنوان (البعث العراقي العائد) وقد بدا انه قبل بالتسمية التي أطلقها هيكل إلى ايراده في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٦٤ أسماء أهم الضباط المؤثرين في سوريا، وكلها الأسماء التي أدت لاحقاً أدواراً كبيرة إلى أن استقرت الأمور بيد الفريق حافظ الأسد الذي كان اسمه بينها في مقالة أبو جودة...

كلها مقالات راصدة، متوقدة، تبدو الآن كم كانت في قلب الأحداث، إن لم يكن أجوبة دائماً، فأسئلة محورية.

تركز «النهار» دائماً على شهرة مقالات محلية لميشال أبو جودة، كانت في أساس افتراقها عن العهد الشهابي، مثل «في حمى الأمير» (٢٨ تموز/يوليو ١٩٥٩) و«وداعاً أيها اللواء» (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩)، وتصلح من وجهة نظري أساساً للإعلان عن بدء افتراق جاد لقطاعات مهمة من البيئة المسيحية عن نظرة فؤاد شهاب إلى الدولة بعد الحرب الأهلية عام ١٩٥٨.

لقد افتتحت «النهار» عبر أبو جودة، ما يبدو انه كان آنذاك، منعطفاً جديداً في مسار طويل يمتد منذ السنوات الأولى لتأسيس الكيان اللبناني عام ١٩٢٠، وغالباً ما يغفله مؤرخو الاضطرابات والتململات الداخلية التكوينية لهذا الكيان. أعني هنا، مظاهر التململ في البيئة المسيحية من الصيغة اللبنانية. فالمألوف هو أن نقرأ عن تطور اعتراضات المسلمين على هذه الصيغة بتقلباتها المختلفة حتى عام ١٩٧٥. لكن الوجه الآخر الملازم منذ البداية، هو وجه الاعتراضات المسيحية، التي كانت تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة، ولقد بات ممكناً الآن استعادة مقالات لكتّاب وأعيان مسيحيين في أوائل العشرينات، كانت تتحدث عن الظلم اللاحق بالمسيحيين في إدارات الدولة بسبب اعتبارات التوازن الطائفي مع المسلمين، أو في بعض المداخلات التي شهدتها المجالس النيابية الأولى، رداً تارة على اعتراضات سنية وتارة أخرى شيعية وثالثة درزية، ومنها مداخلة لرئيس الحكومة إميل إده في أثناء مناقشة البيان الوزاري لحكومته في إحدى الجلسات يبدي فيها إده أيضاً تبرمه من مبالغات النواب المسلمين، متحدثاً عن «حقوق طائفته» إذا لم تلغ «قاعدة التوزيع الطائفي» (البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشتها في مجلس النواب ـ المجلد الأول، ص٧).

تمثل مقالات أبو جودة، كما سياسة «النهار» المعارضة آنذاك عناوين مرحلة جديدة في هذا المسار التبرمي نفسه، لكن الذي اختلفت طبعاً محتويات خطابه السياسي، مع تغير ثقافة الزمن بين العشرينات ومشارف الستينات.

وما يلفت في مقالاته حول الشؤون اللبنانية تحذيره المبكر جداً في ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥ من الرهان «اللبناني» على السياسة الأميركية وحدها حين يقول: «اليوم بينما يأكل أجسامنا رصاص الفائض القديم من أسلحة الجيشين السوري والمصري، تسارع ثلاث شركات أميركية إلى عقد اتفاق مع الهيئة المصرية للسويس بمبلغ ستة ملايين و٥٠٠ ألف جنيه مصري لتوسيع القناة... والدكتور شارل مالك لا يزال مصراً في واشنطن على محاولة إقناع المستر دالاس بأن قضية لبنان هي قضية العالم الحر...».

أتصلح هذه الكلمات أن تكون تأريخاً لظهور الصدمة المارونية الأولى حيال السياسة الأميركية في لبنان؟ كمشروع احتضنته وساهمت في ولادته طليعة مسيحية تحديثية متقدمة في العشرينات من هذا القرن.

في السبعينات والثمانينات كنت ألاحظ بعض التعابير المفاتيح التي ترد في مقالاته حين يقول: «لبنان يريد» أو «لبنان يرفض». وكنت أسأل نفسي، خصوصاً أن جيلي هو من قرائه منذ أواخر الستينات، من هو هذا «اللبنان» المختلف عن «اللبنانيين»؟ حتى لو كان مضمون التعبير مفهوماً...

من حيث هو لبنان السياسي الذي كان آنذاك تلك المسافة بين قصر بعبدا وبكركي بما فيها من القيادات المسلمة المؤتمنة والشريكة في تلك المعادلة أيام عصرها الذهبي.

كثيرة هي التفاتاته المحلية كمعلق نبيه ومهموم... بالبلد ككل. مثلاً من أطرفها وأعمقها في رأيي، عتبه في أحد مقالاته على خالد بكداش عام ١٩٥٩ حين غادر لاجئاً إلى موسكو بعدما اعترض على قيام الوحدة السورية ـ المصرية. أبو جودة يبدي أسفه من أن بكداش ذهب إلى موسكو ولم يلجأ إلى لبنان... كوطن للحريات! («خالد بكداش سامحه الله» ٧شباط/ فبراير ١٩٥٨ ـ الجزء الأول).

أو، على صعيد آخر، في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦١، بعد وفاة أحمد الأسعد وتولي ابنه كامل مكانه، حين يدعو الوريث إلى تحديث هذه الزعامة الكبيرة في جبل عامل، مذكراً إياه بما فعل كمال جنبلاط من تحديث في وراثته، ومحذراً كامل الأسعد معاً، من الأخطار التي تهدد هذه الزعامة إذا لم يلجأ إلى ذلك.

تجربة ميشال أبو جودة كما قدّمها جزءا الكتاب، تتيح الفرصة لتقويم تطور ـ ونصرّ على تعبير تطور ـ المصطلح السياسي في الصحافة العربية، وقراءة هذا المصطلح لدى ميشال أبو جودة ضمن سياق يمتد من أواخر القرن التاسع عشر، إلى الزمن المدهش الذي نقف عنده اليوم على قمة القرن العشرين.

من يعقوب صروف والأب لويس شيخو ورشيد رضا، وبينهم الشيخ أحمد عارف الزين، إلى جبران تويني ولطفي حيدر وبشارة الخوري ومحيي الدين النصولي، ثم إلى جيل ثالث من كامل مروة وحنا غصن وغسان تويني، كان هذا التعبير في الصحافة اللبنانية، بالتوازي مع تطور عام في الصحافتين المصرية والسورية، يتخذ منحىً سياسياً، كلما انتقلت الصحافة من العام إلى الخاص، من الشمول إلى التخصص. إنه التطور أصلاً الذي أدى إلى ظهور «المعلق السياسي» كدور قائم بذاته داخل الصحيفة.

والأرجح أن ميشال أبو جودة أدى دوراً في بلورة هذا الصنف من الكتابة في الصحافة.

لمع أبو جودة في فترة كانت تسيطر فيها على السجال السياسي العربي اللغة العقائدية اليسارية، ولئن كان جزء مهم من شهرته، كما يشير منح الصلح في مقدمة الجزء الثاني، ناتجاً من مواكبته المعلوماتية لتطور الصراعات السياسية والعقائدية البارزة منذ ما بعد الوحدة السورية المصرية، فقد احتفظت تعابيره بحيادية ليبرالية، كانت جزءاً من مصطلحات الليبرالية اللبنانية.

ولئن كانت لغة أبو جودة في هذا السياق العام قد جاءت في مناخ اليمين الذي يعالج قضايا اليسار، واقفة عند منطقة وسطية، هي يمين الوسط، فإن تجربة الجيل اللاحق في السبعينات، كما عبرت عنه «البلاغ» ثم «السفير»، كانت تأتي من مناخ المصطلح القومي اليساري لتستقر عند وسطية ما، مما يمكن وصفه بلغة يسار الوسط.

السؤال الآخر الذي يفرض علينا احترام تجربة ميشال أبو جودة، المميزة فعلاً، أن نطرحه من دون تردد، ولن تكون روحه إلا مرتاحة إليه: ولا أخالها إلا مشتعلة في برودة قبره العميقة... هذا السؤال هو: أي «معلق سياسي» وأي «تعليق سياسي» في لبنان بعد ميشال أبو جودة؟

لئن كانت التجربة تجعل بإمكاننا الكلام على التعليق السياسي اللبناني والعربي مع ميشال أبو جودة، لكونه أحدث نقلة تحديثية في محتوى ومستوى التناول السياسي ـ فمنطق الأمور، أن نسأل عن أي تعليق سياسي يجب أن نطمح إليه بعد ميشال أبو جودة، لأنه حينذاك نكون منسجمين ـ إذا استطعنا لأن فراغه لا يزال قائماً ـ مع وتيرة التقدم العصري المتسارعة، في كل المجالات التي لا تطرح كما تعلمون، أسئلة حول وظيفة التعليق السياسي فقط بل حول وظيفة الصحافة المكتوبة بكاملها... (إذا

لم نتجاهل الأسئلة العميقة الفلسفية والاجتماعية لفكرة الكتابة نفسها).

في الزمن الذي نشأ وصعد فيه ميشال أبو جودة، كانت للصحافة المصرية، مرجعية متعددة الجوانب بالنسبة إلى الصحافة العربية الأخرى وتحديداً اللبنانية.

لكنه أيضاً الزمن الذي كانت الصحافة اللبنانية تتحول فيه، بحكم ظروف عربية عامة عديدة، سياسية واقتصادية وذاتية، إلى الصف الأول للصحافة العربية بل إلى الصحافة العربية الأولى.

وكان لبنان في أوج انغماسه في تجربة سياسية فكرية اجتماعية تحديثية، كانت الصحافة أحد تعبيراتها الرئيسية، ومعها، داخل هذه الصحافة بروز دور «المعلق السياسي» الصرف بالمعنى الغربي.

لم يأت التطور طبعاً، على مستوى الكتابة السياسية، من فراغ، بل من حصيلة جهود أجيال سبقته. لن أفسر الماء بالماء. بعضكم يعرف ذلك أكثر مني. وجاء الجزءان المختاران لكتابات أبو جودة، ليتيحا حداً من التأمل في مسألة أساسية من دون فهمها لن يكون ممكناً الوصول إلى «التعليق السياسي» كما نشتهي في القرن الحادي والعشرين.

إنها مسألة «المكون الثقافي» لنص المعلق السياسي. ولعل التعبير الأفضل «المكون الثقافي» للمعلق نفسه، لأن الأمر يتعلق بعناصر ربما لا تكون مرئية في ظاهر النص نفسه.

في نصوص أبو جودة، خلفية واضحة لمعلق على بينة من التيارات الرئيسية السياسية لعصره، وعلى قدر من الاطلاع على التيارات الثقافية. هذه الشمولية الضمنية في النص، هي بالتأكيد أحد عناصر نجاحه، بل تميز نجاحه الأكيد (على الهامش لفتتني رسالة له من باريس، إلى أنسي الحاج حول الجو الثقافي الفرنسي وهي الوحيدة في نوعها في الجزأين - موجودة في الجزء اللبناني - ٥ شباط/فبراير ١٩٦٠).

يغادرنا أبو جودة في زمن تنتقل فيه السياسة، بحسب التعبير الأميركي المتداول في السنوات الأخيرة، من «الجغرافيا السياسية» إلى «الجغرافيا الاقتصادية». ألا يعني ذلك تحدياً فعلياً يفرض تغييراً في «المكون الثقافي» للمعلق السياسي مستقبلاً، يجعل ثقافته الاقتصادية أكثر تمركزاً وتخمراً ومنهجية في تكوينه العلمي ومتابعته اليومية؟ فلم تعد الثقافة الثقافية وحدها كافية لتمنح متابعته وتحليلاته مقدرتها على الرصد المفيد لمسار السياسات في وقت تستحيل «التجارة» فيه (بمعناها البنيوي أي بما وراءها من بنية تصنيعية ومعلوماتية وبشرية) هي الموضوع الرئيسي لسياسات الدول الخارجية ويتحول «الاقتصاد» إلى مكون القوة والدينامية الرئيسيين للدول، فتشهد نهايات القرن العشرين بروزاً لتحول عميق في مفهوم «الوطنية» نفسها، بما يمكن تسميته «نشوء الوطنيات الاقتصادية».

بل هل يكفي ذلك لصحافة المستقبل - إذا كان لها أن تتحول من مهنة الذين لا مهنة لهم (بيناتنا) - إلى مهنة كاملة... أي إلى علم؟

وفي مجال الخط المتواصل للتخصص في الصحافة - وهو مسار مضى عليه زمن غير يسير، حتى التخصص في موضوعات التعليق بين سياسية وغير سياسية على أنواعها - هل سيكون التكوين الأكاديمي المنهجي في علم السياسة، شرطاً قاعدياً لاختيار المعلق السياسي في المستقبل؟ أي لاختياره بين علماء السياسة؟ في وقت أكمل الأميركيون والبريطانيون الفصل بين الناشر (الذي لا يكاد يكتب) وبين رئيس التحرير وبين المعلق السياسي، وفي حين تستمر هذه الأدوار متداخلة في الصحافة الفرنسية كما تبرز مع جان دانيال في **النوفيل**

**اوبسرفاتور** وسرج جولي في **الليبراسيون** ومع اندريه فونتين رئيس التحرير الأسبق في **اللوموند** وجان ماري كولومباني رئيس تحريرها الحالي.

* * * * *

ساهم أبو جودة - حتماً - في تدقيق وتهذيب «المصطلح» أو «المفردة» في التعليق السياسي العربي. وله في المساهمة التي قدمتها الصحافة اللبنانية في تطور هذا المصطلح، عبر تشذيبه من الانشائيات، دور محفور، في سياق مناخ من تطور الكتابة السياسية العربية، أدى فيه محمد حسنين هيكل دوراً ليس عبر كتاباته فقط التي ارتفعت من مستوى إلى آخر أرفع جعلته الصحافي العربي الوحيد، ربما المكرّس على نحو واسع في الغرب، ولكن أيضاً عبر جيل قدمته صحيفة **الاهرام** تحت قيادته ما زال بعض رموزه أمثال محمد سيد أحمد والسيد يسين وفهمي هويدي ولطفي الخولي يمارسون مهامهم حتى اليوم مع مفارقة لا يمكن تلافي تسجيلها، هي مفارقة محمد حسنين هيكل نفسه، من حيث إن هذا التطور الذاتي، حدث وسط تراجع عام في مستوى الصحافة المصرية.

فتحديث صحيفة **الاهرام** مع محمد حسنين هيكل عبر عن مفارقة كبيرة في نظام تغيب فيه الديموقراطية السياسية. وهذا يوصلنا إلى فارق مهم في التجربة بين الصحافتين اللبنانية والمصرية (مع تلاشي السورية منذ أوائل الستينات) هو أن تطور مستوى التعليق السياسي كما عبرت عنه تجربة ميشال أبو جودة، تواكبت مع تطور عام للصحافة اللبنانية، في حين أن بروز صحافيين سياسيين مصريين كبار كان استثناء في مسار من تدهور عام في مستوى الصحافة المصرية، وهو ما لا يفوت أبو جودة أن يسجله تعليقاً على قرار عبد الناصر تأميم الصحف في مقال في ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٠ (الجزء الثاني، ص٤٨) تحت عنوان «العرش الآخر»: «بالنسبة للبنان كل اتجاه عملي نحو الاشتراكية التعاونية في الجمهورية العربية المتحدة يباعد بينها وبيننا بشكل غير ملحوظ ظاهرياً ولكنه سيكون عميقاً يوماً بعد يوم، وستصبح هي المانيا الشرقية ونصبح نحن المانيا الغربية. عالمان وطريقتان ونظامان وصحافتان».

لم التقه سوى مرات قلائل. تأكدت لي في هذه اللقاءات عصبية مرهفة كنت أقرأها بين سطوره. كان يكتب بجهازه العصبي، في لعبة أتقنها هي قول كل شيء ولا شيء. كان كاتب التملص الجارح... في مهنة يحترق فيها أي نجاح لحظة ولادته، كما يقال عن العقارب التي تموت في ذروة وصولها الجنسي.

ولعل الكتابة السياسية، بل أي كتابة، محكومة بتواطؤ مسبق ما، بسوء نية ما، تجعل فضيلتها التي ينطق باسمها صحافي كميشال أبو جودة واحدة من الفضائل الأكثر وحشية.

ألم يقل خطيب بريطاني: «إن الصحافي هو شخص يختلق الفانتازيا ويجذب الحقيقة نحوها»؟

# الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية

## اتفاق القاهرة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية

### المعابر

يتفق الجانبان على ضم الوثيقة التالي نصها إلى اتفاق غزة/ أريحا.

### منطقة أريحا

١ ـ تحدد مساحة منطقة أريحا وفق الخريطة المتفق عليها المرفقة بهذا الاتفاق.

٢ ـ بالإضافة إلى ذلك ومع اعتبارها خارج نطاق منطقة أريحا:

أ ـ يوضع مقام النبي موسى تحت الاشراف الفلسطيني للغايات الدينية إلى حين البدء بتنفيذ الاتفاق المرحلي.

ب ـ يحق للفلسطينيين زيارة المغطس تحت العلم الفلسطيني لمناسبة الاحتفالات الدينية التي تجري ثلاث مرات في السنة ولمناسبات خاصة أخرى يتم التنسيق بشأنها مع السلطات الاسرائيلية.

ج ـ تحدد مواقع اقامة المشاريع الفلسطينية الخاصة والمشاريع المشتركة المنصوص عليها في اعلان المبادىء على ضفة البحر الميت كما ينص اعلان المبادىء.

د ـ تؤمن سلامة العبور للأسباب المذكورة أعلاه من منطقة أريحا إلى النبي موسى والمغطس ومواقع المشاريع والشركات المشتركة المحددة مواقعها على ضفة البحر الميت وفق ما ورد في الفقرة السابقة (ج). وستشكل تفاصيل التدابير الأمنية المتعلقة بسلامة العبور جزءاً من اتفاق غزة ـ أريحا.

٣ ـ توضع الطرق الداخلية في مدينة أريحا تحت الاشراف الفلسطيني. ويمكن تسيير دوريات مشتركة بقيادة مركبات فلسطينية على الطرق الرئيسية. وسيجري التفاوض في طابا حول موضوع العوجة وطرقاتها في القريب العاجل.

٤ ـ توضع الشؤون الدينية في كنيس شالوم إلى إسرائيل في أريحا تحت اشراف السلطات الاسرائيلية.

### قطاع غزة

١ ـ توضع تحت اشراف السلطات الاسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية ووفق ما نص عليه اعلان المبادىء مستوطنتنا غوش قطيف واريتز والمستوطنات الأخرى في قطاع غزة بالإضافة إلى المنشآت العسكرية الاسرائيلية على طول حدود قطاع غزة مع مصر المشار إليها في الخريطة المرفقة، ويتم توزيع المسؤوليات في المناطق المشار إليها باللون الأصفر في الخريطة المرفقة ومن

دون المساس بالسلطة الفلسطينية على الشكل الآتي:

تتولى السلطات الاسرائيلية المسؤولية الرئيسية والسلطة في الشؤون الأمنية وتتولى السلطات الفلسطينية المسؤولية والسلطة في الشؤون المدنية المنصوص عنها في اتفاق غزة أريحا. ويقوم في هذه المناطق المحددة باللون الأصفر في الخريطة المرفقة تعاون وتنسيق في الشؤون الأمنية بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة كما ورد سابقاً. ويتم بحث أي تعديل محتمل للمناطق المشار إليها باللون الأصفر في جنوب المنطقة الأمنية في اطار مفاوضات طابا.

٢ ـ وفقاً لاعلان المبادىء ومن دون المساس بالسلطة الفلسطينية :

أ ـ تتولى اسرائيل المسؤوليات الضرورية والسلطة لتنفيذ تدابير أمنية منفصلة بما في ذلك تسيير دوريات اسرائيلية على الطرق الجانبية الثلاث التي تربط بين المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة وبين اسرائيل أي طريق كيسوفيم/ غوش قطيف وطريق سوفا/ غوش قطيف وطريق ناحال عوز/ نيزاريم كما على الأقسام التي يرتبط بها الأمن على هذه الطرق.

ب ـ تسير دوريات مشتركة فلسطينية ـ اسرائيلية على طول الطرق وعلى جوانب هذه الطرق المرتبطة بها سلامة العبور وتقود هذه الدوريات المركبات الاسرائيلية.

ج ـ تعمل السلطات الاسرائيلية لدى تنفيذ عمليات التدخل المنفصلة في منظور تسليم الشرطة الفلسطينية في أسرع وقت مهمة متابعة معالجة الحوادث الواقعة ضمن مسؤوليات الفلسطينيين.

د ـ تقام جسور على تقاطعات الطرق الجانبية والطريق الرئيسي الذي يربط الشمال بالجنوب.

هـ ـ تقوم اللجنة المشتركة للتعاون والتنسيق الأمني بعد عام من تاريخ إتمام انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة بمراجعة هذه التدابير.

٣ ـ تبحث في مفاوضات طابا المسائل المتعلقة بتحديد المناطق.

ـ يتم بحث اتفاق نقل السلطات بعد تنفيذ اتفاق غزة أريحا. ويتم التفاوض في العاصمة الأميركية واشنطن على المرحلة الانتقالية بما في ذلك التدابير المتعلقة بالانتخابات وإعادة انتشار القوات في الضفة الغربية.

٩ شباط / فبراير ١٩٩٤

## وثيقة الترتيبات الأمنية على المعابر

### ١ ـ أحكام عامة

أ ـ تنظم هذه الوثيقة أحكام العبور على الحدود مع احتفاظ اسرائيل خلال المرحلة الانتقالية بمسؤولية الأمن الخارجي بما في ذلك الأمن على طول الحدود مع مصر ومع الأردن. وتهدف هذه الترتيبات إلى ايجاد آلية تسهل عمليات دخول وخروج الأشخاص والسلع بما يعكس الواقع الجديد الناشىء عن اعلان المبادىء المشترك الفلسطيني ـ الاسرائيلي مع ضمان الأمن للطرفين.

ب ـ يعمل بالترتيبات المنصوص عليها في هذه الوثيقة على المعابر التالية.

(١) معبر جسر اللنبي.

(٢) معبر رفح.

ج ـ تعتمد الترتيبات ذاتها مع ادخال التعديلات اللازمة في المرافق المتفق عليها كالمرافىء والمطارات ونقاط العبور الدولية الأخرى مثل جسر الملك عبدالله وجسر دامية.

د ـ يتعهد الطرفان ببذل كافة الجهود للحفاظ على كرامة الأشخاص الذين يجتازون هذه المعابر. وتستند الآلية التي ستعتمد إلى اجراءات سريعة وحديثة تحقق هذا الغرض.

هـ ـ يقام على كل معبر مركز حدودي واحد يتألف من جناحين. يسلك الفلسطينيون المقيمون في قطاع غزة والضفة الغربية وزوار هاتين المنطقتين الجناح الأول (ويطلق عليه اسم الجناح الفلسطيني). ويسلك الاسرائيليون وغيرهم الجناح الثاني (ويطلق عليه اسم الجناح الاسرائيلي). وتقام منطقة تفتيش اسرائيلية مغلقة ومنطقة تفتيش فلسطينية مغلقة أيضاً كما سيرد لاحقاً.

و ـ تطبق تدابير خاصة بالشخصيات المهمة التي تسلك الجناح الفلسطيني وسيحدد مكتب الارتباط الذي سيتم إنشاؤه وفقاً للفقرة الخامسة طبيعة ونطاق هذه الترتيبات الخاصة.

## ٢ ـ مراقبة المعابر وادارتها

**أولاً** : تستخدم في هذه الوثيقة عبارة «الممر» للدلالة على المنطقة الممتدة من حاجز العبور عند الحدود المصرية أو عند جسر اللنبي إلى نقطة العبور والمركز الحدودي المقام فيها، أي:

(١) المنطقة الممتدة من المركز الحدودي إلى منطقة أريحا في ما يتعلق بجسر اللنبي.

(٢) المنطقة الممتدة من المركز الحدودي إلى أقصى حدود التواجد العسكري الاسرائيلي على طول الحدود المصرية في ما يتعلق بمعبر رفح.

**ثانياً:**

(١) تتولى اسرائيل مسؤولية الأمن على الممر بما في ذلك المركز الحدودي.

(٢) يتولى مدير عام اسرائيلي مسؤولية ادارة المركز الحدودي وأمنه.

(٣) يساعد المدير العام نائبان يرفعان إليه التقارير.

أ ـ نائب إسرائيلي لإدارة الجناح الاسرائيلي. وتكون اسرائيل وحدها مسؤولة عن ادارة هذا الجناح.

ب ـ نائب فلسطيني لإدارة الجناح الفلسطيني تعينه السلطة الفلسطينية.

(٤) يعاون كل من نائبي المدير العام، مساعد للشؤون الأمنية وآخر للشؤون الادارية. وتحدد مهام كل من النائبين الفلسطينيين للشؤون الأمنية والشؤون الادارية في مفاوضات بين الطرفين في طابا.

(٥) يعتمد الطرفان أقصى درجات التنسيق بينهما. ويحافظان على التعاون والتنسيق بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

(٦) يواصل المدير العام التعامل مع متعهدين فلسطينيين لتأمين خدمات النقل بالباصات وخدمات ادارية ولوجستية أخرى.

(٧) يحمل رجال الشرطة الفلسطينيون في المركز الحدودي أسلحة فردية ويتم تحديد مواقع انتشارهم في مفاوضات طابا. ولن يحمل الرسميون الفلسطينيون الآخرون الموجودون في المركز الحدودي أي سلاح.

(٨) يتم في مفاوضات طابا تحديد التفاصيل المتعلقة بالإدارة والأمن ومكتب الارتباط.

(٩) يعمل الطرفان في مفاوضات طابا على ايجاد ترتيبات اضافية بالنسبة إلى المركز الحدودي في رفح.

(١٠) يقوم الطرفان بمراجعة هذه التدابير بعد عام.

**ثالثاً**: تظل الترتيبات والتدابير المعمول بها حالياً خارج المركز الحدودي سارية المفعول على طول الممر باستثناء الترتيبات المنصوص عليها في هذه الوثيقة.

أ ـ ما أن يعبر المسافرون الوافدون المركز الحدودي يمكنهم مواصلة طريقهم باتجاه قطاع غزة وأريحا من دون تدخل من جانب السلطات الاسرائيلية (معبر آمن).

ب ـ يمكن للمسافرين الخارجين التوجه إلى المركز الحدودي من دون أي تدخل من جانب السلطات الاسرائيلية وبعد عملية تدقيق مشتركة يتم خلالها التثبت من حيازته الوثائق اللازمة للخروج من المنطقة إلى الأردن أو مصر وفق ما تنص عليه هذه الوثيقة.

## ٣ ـ ترتيبات الدخول من مصر والأردن عبر الجناح الفلسطيني

أ ـ يرفع العلم الفلسطيني ويتواجد شرطي فلسطيني على مدخل الجناح الفلسطيني.

ب ـ يحدد المسافرون قبل دخول الجناح الفلسطيني أمتعتهم الخاصة ثم توضع هذه الأمتعة على سكة نقل خاصة. ويمكن لكل طرف تفتيش هذه الأمتعة في نقاط تفتيش خاصة به مستخدماً طاقمه الخاص كما يمكن له عند الاقتضاء تفتيش هذه الأمتعة بحضور صاحبها وشرطي فلسطيني.

ج ـ يمر المسافرون عبر الجناح الفلسطيني على بوابة الكترونية. ويتخذ شرطيان فلسطيني وإسرائيلي مراكز لهما على جانبي البوابة. ويحق لكل منهما في حال الاشتباه طلب اجراء تفتيش جسدي في غرفة تفتيش محاذية للبوابة. ويقوم شرطي فلسطيني بتفتيش المسافرين بحضور شرطي إسرائيلي. ويمكن أيضاً تفتيش أمتعة المسافر في الغرفة المشار إليها سابقاً.

د ـ يسلك المسافرون عبر الجناح الفلسطيني بعد استكمال المراحل المذكورة أعلاه واحداً من ثلاثة خطوط للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم وتعتمد على هذا الصعيد التدابير التالية.

(١) يستخدم الفلسطينيون سكان قطاع غزة ومنطقة أريحا الخط الأول. يمر هؤلاء المسافرون عبر مركز مراقبة فلسطيني للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم. ويجري ضابط إسرائيلي بصورة غير مباشرة عملية تدقيق لوثائقهم بصورة غير ظاهرة.

(٢) يستخدم الفلسطينيون سكان الضفة الغربية الآخرون الخط الثاني. ويمر هؤلاء المسافرون أولاً عبر مركز مراقبة فلسطيني للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم. ثم يمرون عبر مركز مراقبة إسرائيلي للتدقيق في هوياتهم ووثائقهم. يفصل بين مركزي المراقبة الإسرائيلي والفلسطيني حائط زجاجي وباب دوار.

(٣) يستخدم زائرو وقطاع غزة والضفة الغربية الخط الثالث. وتعتمد على هذا الخط التدابير المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه. ولكن يتوجب عليهم المرور أولاً عبر مركز المراقبة الإسرائيلي قبل المرور عبر مركز المراقبة الفلسطيني.

هـ ـ يمكن لكل طرف في حالة الاشتباه بأحد المسافرين الذين يعبرون أي خط من الخطوط الثلاثة أعلاه استجواب هذا المسافر في غرفة التفتيش الخاصة به. وحالات الاشتباه التي تستدعي الاستجواب في غرفة التفتيش هي التالية:

(١) أن يكون المسافر المعني متورطاً بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاط اجرامي أو بالتخطيط لنشاط اجرامي، أو متورطاً بنشاط ارهابي أو بالتخطيط لنشاط ارهابي. ولا تنطبق عليه أحكام فقرات العفو المنصوص عليها في هذه الوثيقة.

(٢) أن يكون المسافر حاملاً سلاحاً ومتفجرات أو أدوات مشابهة.

(٣) أن يكون حاملاً وثائق مزيفة أو غير صالحة أو أن تكون المعلومات الواردة في هذه الوثائق غير متطابقة مع تلك التي تتضمنها سجلات الأحوال الشخصية (للمقيمين) أو في المستندات الخاصة بالزائرين. ويتم استجواب المسافر في غرفة التفتيش إذا تعذر رفع الشبهات المتعلقة بعدم تطابق الوثائق خلال التدقيق في مركز المراقبة.

(٤) أن يبدر عن المسافر تصرفات تثير الشكوك خلال عبور المركز الحدودي وفي حال تعذر رفع الشبهات في نهاية الاستجواب يمكن توقيف المسافر بعد ابلاغ الطرف الآخر بالأمر. وإذا عمد الجانب الإسرائيلي إلى توقيف فلسطيني مشتبه فيه يطلب من شرطي فلسطيني مقابلة الموقوف. ويتم التعامل مع الموقوف بعد ابلاغ مكتب الارتباط بالمسألة وفق أحكام الوثيقة المرفقة الثالثة (بروتوكول الترتيبات القانونية بشأن القضايا الاجرامية).

و ـ يحق لكل طرف داخل الجناح الفلسطيني أن يمنع دخول أشخاص غير مقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية.

وتشمل عبارة «مقيمون في قطاع غزة والضفة الغربية» في هذا الاتفاق الأشخاص الذين كانوا مسجلين، لدى دخول الاتفاق حيز التنفيذ، كمقيمين في هاتين المنطقتين في سجلات الأحوال الشخصية التي تشرف عليها الادارة العسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية. كما تشمل الأشخاص الذين حصلوا على اجازات إقامة دائمة في هاتين المنطقتين في وقت لاحق بموافقة إسرائيل وفق ما ورد في الاتفاق.

ز ـ بعد إتمام المعاملات المشار إليها أعلاه، يجمع المسافرون أمتعتهم ويتوجهون إلى قسم الجمارك (يتم الاتفاق على الاجراءات الخاصة بذلك خلال مفاوضات في باريس).

ح ـ يمنح الجانب الفلسطيني المسافرين الذين تمت الموافقة على دخولهم أذونات بالدخول ممهورة بختم الجانب الفلسطيني ومرفقة بوثائقهم.

وبنهاية عملية التدقيق المباشرة وغير المباشرة بوثائق وهوية المسافر عبر الخط الأول، يمنحه المسؤول الفلسطيني بعد ختم اذن الدخول الخاص به بطاقة بيضاء صادرة عن المسؤول الإسرائيلي. ويقوم مسؤول فلسطيني يتخذ مركزاً له عند مخرج الجناح الفلسطيني بالتأكد من أن المسافر يحمل هذه البطاقة البيضاء. ويقوم المسؤول بجمع هذه البطاقات تحت مراقبة إسرائيلية غير مباشرة وغير ظاهرة.

يمنح المسؤول الإسرائيلي المسافرين الذين يمرون عبر الخطين الثاني والثالث بطاقات زرق بعد التدقيق بوثائق سفرهم وهوياتهم والتأكد من أذونات دخولهم. ويعمد مسؤولان إسرائيلي وفلسطيني يتخذان لهما مراكز عند مخرج الجناح الفلسطيني إلى التدقيق بهذه البطاقات الزرق وجمعها. ويدقق مسؤولون إسرائيليون وفلسطينيون بالبطاقات البيض والزرق التي تم جمعها.

وفي حال منع أحد الطرفين دخول مسافر لا يحمل اجازة إقامة تتم مرافقة المسافر إلى خارج نقطة مركز العبور وإعادته إلى الأردن أو مصر بعد ابلاغ الطرف الآخر.

## ٤ ـ ترتيبات الخروج من الجناح الفلسطيني إلى مصر والأردن

يدخل المسافرون المتوجهون إلى مصر والأردن مركز الحدود من دون أمتعتهم. وتعتمد بعد ذلك الترتيبات ذاتها المشار إليها في الفقرة (٣) أعلاه ولكن مع عكس أولوية المرور على مركزي التفتيش الإسرائيلي والفلسطيني.

## ٥ ـ مكتب الارتباط

أ ـ ينشأ مكتب ارتباط على كل معبر للبت بالمسائل المتعلقة بالمسافرين الذين يعبرون الجناح الفلسطيني، ولمعالجة المسائل التي تتطلب تنسيقاً والخلافات حول تطبيق هذه الترتيبات. يعالج المكتب أيضاً الحوادث من دون المساس بمسؤولية إسرائيل عن الأمن.

ب ـ يتألف هذا المكتب من العدد ذاته من الممثلين لكل جانب ويتخذ مقراً له في مكان محدد داخل كل مركز حدودي.

ج ـ يلحق هذا المكتب بلجنة الشؤون المدنية وبمكتب التعاون والتنسيق الاقليمي المرتبط بها.

## ٦ ـ أحكام متفرقة

أ ـ يتفق الطرفان على ترتيبات خاصة في ما يتعلق بنقل السلع وعبور الباصات والشاحنات والسيارات الخاصة. ويستمر العمل بالترتيبات المطبقة حالياً إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الخاصة.

ب ـ تسعى إسرائيل إلى إنهاء التغييرات الهيكلية على المركـزين الحدوديين عند معبري رفح وجسر اللنبي في موعد أقصاه اتمام انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

وفي حال عدم اتمام هذه التغييرات الهيكلية مع حلول هذا الموعد تطبق الترتيبات المنصوص عليها في هذه الوثيقة باستثناء الترتيبات التي لا يمكن تطبيقها من دون التغييرات الهيكلية المطلوبة.

ج ـ يتطلب مرور سكان قطاع غزة ومنطقة أريحا عبر المراكز الحدودية المؤدية إلى داخل المنطقتين وخارجهما ابراز الوثائق المفصلة في (النص المرفق الذي وضعـته اللجنة المدنية). وبانتظار تطبيق اتفاق المرحلة الانتـقالية يستمر سكان الضـفة الغربية الآخرون في استعمال الوثائق الحالية الصادرة عن الادارة العسكرية والادارة المدنية المرتبطة بها.

د ـ يسمح للزوار الوافدين إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا الاقامة في هاتين المنـطقتين لمدة أقصاها ثلاثة أشهر بعد الحصول على اذن من السلطة الفلسطينيـة وبموافقة إسـرائيل. ويمكن للسلطة الفلسطينيـة بعد انقضـاء مهلة الثلاثة أشـهر، تمديد هذه الاقامة لمدة ثلاثة أشهر أخرى على أن تحيط إسرائيل علماً بهذا التمديد. يجب أن يحظى أي تمديد آخر بموافقة إسرائيل. ويمكن بحث الطلب الفلسطيني بجـعل مدة الاقامـة لمدة أربعة أشهر قـابلة للتمديد لأربـعة أشهر أخـرى في المستقـبل القريب في اطار مفاوضات طابا.

هـ ـ تسهر السلطة الفلسطينية على ألا تتجاوز مدة إقامة الزوار المشار إليهم في الفقرة (د) المدة المحددة أو التمديد الموافق عليه.

## الاتفاق الأمني الفلسطيني ـ الإسرائيلي فيما يتعلق بمدينة الخليل والاتفاق السياسي بشأن معاودة مفاوضات الحكم الذاتي

بعد مجـزرة الخليل المروعة، واستجـابة إلى حاجة الفلسطينيين الملحة للأمن في قطاع غـزة والضفة الغربيـة، وخاصة في مـدينة الخليل، واسـتناداً إلى قـرار مـجلس الأمن الرقم ٩٠٤، اتفق الوفـدان الإسـرائيلي والفلسطيني على اتـخاذ الإجـراءات المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

بمجرد التوقيع على هذا الاتفاق، يبدأ تطبيق بنوده، فوراً، وتُستأنف مفاوضات غزة وأريحا، كالتالي:

### أ ـ وجود دولي موقت في مدينة الخليل

١ ـ بعد الوضع الاستثنائي الذي ساد مدينة الخليل، إثر المجزرة، سيتم نشـر قوة دولية موقتة في مدينة الخليل، كما تنص الفقرة (أ ـ ٣) الواردة أدناه. وستـساهم هذه القوة في إرساء الاستقرار فـي المدينة، وتعبئة الجهود لإعادة الحـياة إلى مجراها الطبيعي في مدينة الخليل، وبالتالي بخلق شعور بالأمان لدى الفلسطينيين في هذه المدينة.

٢ ـ سيطـلب الطرفان من الدول المانحـة مشـاركة ١٦٠ عنصراً، مـن النرويج والدانمارك وايطاليا، في تشكيل هـذه القوة. وستكون مؤلفة من مراقـبين ميدانيين، وموظفين، وعاملين، كما تم الاتفاق عليه. ويجـوز إدخال تعديلات على تشكيل هذه القوة من قبل الدول المشاركة بموافقة الطرفين المعنيين. ولن تقوم هذه القوة بأي مهام عسكرية، أو بمهام الشرطة.

٣ ـ وستقتصر مهام القوة الدولية الموقتة في الخليل، على ما يلي:

أ ـ منح الفلسطينيين، عبر انتشارهم، شعوراً بالأمن في الخليل.

ب ـ المساهمة في إرساء الاستقرار والمناخ الملائم لتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين، وتنميتهم الاقتصادية.

ج ـ تعبئة الجهود لضـمان أمن الفلسطينيين، ومعالجة الأحداث المتعلقة بذلك وعودة الحيـاة إلى مجراها الطبيعي في مدينة الخليل.

د ـ رفع التقارير كما تنص عليه الفقرة (أ ـ ٥).

٤ ـ بغية تسهيل مهام القوة الدولية الموقتة في الخليل، سيتم اختيار مبنى في مدينة الخليل، لاتخاذه مقراً لهذه القوة.

٥ ـ إن القوة الدولية الموقتة في الخليل سترفع تقاريرها إلى:

أ ـ في الحالات الناشئة عن أحداث محددة، إلى: لجنة مشتركة في الخليل، ومؤلفة من ممثلين عن كل جانب. سيكون كبير ممثلي الفلسطينيين رئيس بلدية الخليل: وكبير الممثلين الإسرائيليين رئيس الإدارة المدنية في منطقة الخليل. وسيطلب من ممثل القوة الدولية الموقتة في الخليل المشتركة في اجتماعات تعقدها اللجنة المشتركة في الخليل، مرتين كل اسبوع، رفع التقارير المتعلقة بنشاطات هذه القوة.

ب ـ في شكل دوري: إلى لجنة الارتباط الفلسطينية ـ الإسرائيلية، التي نص إعلان المبادىء على تشكيلها.

علاوة على ذلك، سترفع القوة الدولية الموقتة في الخليل، بانتظام، تقارير إلى رئيس لجنة الارتباط للدول المانحة التي شكلت لهذا الغرض.

٦ ـ وسترتدي عناصر هذه القوة بزات خاصة، تحمل شعاراً خاصاً، اتفق عليه الطرفان، وستحمل سياراتهم الشعار ذاته. ويجوز أن تحمل عناصر هذه القوة مسدسات بهدف الدفاع عن النفس.

٧ ـ يتمتع المراقبون والموظفون الدوليون في الخليل بحرية الحركة، بهدف تنفيذ مهامهم داخل مدينة الخليل. ولا تخضع هذه الحرية لأي قيود.. إلا لدواع عسكرية قاهرة وذلك كتدبير استثنائي وموقت.

٨ ـ يضع المراقبون والموظفون الدوليون في الخليل ترتيبات وجودهم ونشاطهم بالاتفاق بين الطرفين، مع مراعاة المهام المنصوص عليها آنفاً.

٩ ـ تتحمل البلاد المانحة تكاليف المراقبين الدوليين في الخليل.

١٠ ـ للمراقبين والموظفين الدوليين البدء في العمل فور توقيع هذا الاتفاق ويستمرون في العمل لمدة ثلاثة أشهر. ولهم تمديد هذه الفترة، أو تغيير نطاق عمليتهم على النحو الذي يتفق عليه وبموافقة الطرفين.

## ب ـ مفاوضات غزة وأريحا

١ ـ تستأنف مفاوضات غزة وأريحا في القاهرة يوم الخميس ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤. ويتم دفع عجلة هذه المفاوضات بهدف تعويض الوقت الضائع.

٢ ـ توافق إسرائيل على اختصار الجدول الزمني للانسحاب، والتعجيل بالانسحاب على ضوء المواعيد المنصوص عليها في إعلان المبادىء.

٣ ـ تبدأ مفاوضات نقل السلطة المدنية بمجرد إبرام اتفاق غزة وأريحا. وسيستكشف الجانبان إمكان توسيع نطاق هذه المفاوضات إلى ما هو أوسع من المجالات الخمسة المحددة حتى الآن.

٤ ـ يكثف الطرفان المفاوضات بشأن الترتيبات الانتقالية بما ينسجم مع إعلان المبادىء، في ضوء الموعد المنصوص عليه.

٥ ـ يكرر الطرفان تعهدهما بالبدء في المفاوضات بشأن الوضع الدائم في أقرب وقت ممكن، بحيث لا يجاوز بدء السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية، حسبما تنص المادة الخامسة من إعلان المبادىء.

٦ ـ يبدأ الانتشار التدريجي لرجال الشرطة الفلسطينيين في غزة وأريحا بعد أسبوع من استئناف مفاوضات غزة وأريحا، بهدف البدء في الاستعدادات لممارسة السلطة والمسؤوليات على النحو الذي يتفق عليه الطرفان.

الميجر جنرال أمنون ليبكين شاحاك
الدكتور نبيل شعث
القاهرة ٣١/٣/١٩٩٤

# الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي

## مقدمة

ينظر الطرفان إلى الميدان الاقتصادي باعتباره أحد الأركان الأساسية في علاقاتهما المشتركة بقصد تعزيز اهتمامهما بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وسيتعاون الطرفان في هذا المجال لإقامة قاعدة اقتصادية سليمة لهذه العلاقات، التي ستخضع في الميادين الاقتصادية المختلفة لمبادىء الاحترام المتبادل للمصالح الاقتصادية لكل منهما وتبادل الامتيازات التجارية (Reciprocity) والعدالة والإنصاف.

يرسي هذا البروتوكول الأساس لتعزيز القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني وممارسته لحقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطة التنمية الخاصة به وأولوياته. ويقر الطرفان بالروابط الاقتصادية لكل منهما مع أسواق أخرى وبالحاجة لإقامة بيئة اقتصادية أفضل لشعبيهما ومواطنيهما.

## المادة الأولى : إطار ومدى هذا البروتوكول

١ ـ يثبت هذا البروتوكول الاتفاق التعاقدي الذي سينظم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين وسيشمل الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء الفترة الموقتة. وسيجري التنفيذ طبقاً للمراحل التي تضمنها «إعلان المبادىء في شأن ترتيبات الحكم الذاتي الموقت» الموقع في واشنطن في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ و«المحاضر الرسمية التي أقرت» (Agreed Minutes) لذا سيبدأ في قطاع غزة ومنطقة أريحا وفي مرحلة لاحقة سيطبق أيضاً على بقية الضفة الغربية، وفقاً لشروط «الاتفاق الموقت» (Interim Agree-ment) ولأي ترتيبات أخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

٢ ـ سيدمج هذا البروتوكول، بما في ذلك ملاحقه، ضمن «الاتفاق على قطاع غزة ومنطقة أريحا» (المشار إليه في هذا البروتوكول بـ «الاتفاق»)، وسيصبح جزءاً منه ويتم تفسيره تبعاً لذلك. وتشير هذه الفقرة فقط إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٣ ـ سيصبح هذا البروتوكول نافذ المفعول عند التوقيع على «الاتفاق».

٤ ـ لاغراض هذا البروتوكول يعني مصطلح «مناطق» المناطق التي تقع في نطاق السلطة القضائية لـ «الإدارة الفلسطينية» (Palestinian Authority) طبقاً لشروط «الاتفاق» المتعلقة بالسلطة القضائية المحلية (Territorial jurisdiction).

ويمكن للسلطة القضائية الفلسطينية في الاتفاقات اللاحقة أن تشمل مناطق أو مجالات أو وظائف وفقاً لـ «الاتفاق الموقت». لذا، لاغراض هذا البروتوكول، وحيثما ينطبق، سيفسر مصطلح «مناطق» بكونه يعني الوظائف والمجالات، تبعاً للحالة المعينة، مع التعديلات اللازمة.

## المادة الثانية : اللجنة الاقتصادية المشتركة

١ ـ سيؤسس كلا الطرفين «لجنة اقتصادية مشتركة فلسطينية ـ إسرائيلية» (سيطلق عليها في ما يأتي الـ «جي. اي. سي») لمتابعة تنفيذ هذا البروتوكول ولاتخاذ قرار في شأن المشاكل المرتبطة به التي يمكن أن تنشأ من حين لآخر، ويمكن لكل طرف أن يطلب مراجعة أي قضية متعلقة بهذا «الاتفاق» من قبل الـ «جي. اي. سي».

٢ ـ ستؤدي الـ «جي. اي. سي» مهام اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي المشار إليها في «الملحق الثالث» لـ «إعلان المبادىء».

٣ ـ ستتألف الـ «جي. اي. سي» من عدد متساو من الأعضاء عن كل طرف ويمكن أن تؤسس لجاناً فرعية حسب ما تراه ضرورياً، إضافة إلى اللجان الفرعية المحددة في هذا البروتوكول.

يمكن للجنة الفرعية أن تضم خبراء حسب الحاجة.

٤ ـ ستتوصل الـ «جي. اي. سي» ولجانها الفرعية إلى قراراتها بالاتفاق وستضع قواعدها الإجرائية والإدارية، بما في ذلك وتيرة ومكان أو أماكن اجتماعاتها.

## المادة الثالثة : ضرائب الاستيراد وسياسة الاستيراد

١ ـ ستكون سياسات الاستيراد والجمارك لكلا الطرفين متوافقة مع المبادىء والترتيبات المفصلة في هذه المادة.

٢ ـ أ ـ ستملك «الإدارة الفلسطينية» كل الصلاحيات والمسؤوليات في مجال سياسة وإجراءات الاستيراد والجمارك المتعلقة بما يأتي:

(١) السلع المدرجة في القائمة «اي ١» (A1) المرفقة بهـذه الوثيقة باسم «الملحق ١» (Appendix 1) المنتجة محلياً في الأردن وفي مصر خصوصاً وفي بلدان عـربية أخرى، التي سيتمكن الفلسطينيون من استيرادها بكميـات متفق عليها من قبل الطرفين بما يلبي حاجات السوق الفلسطينية وفق التقديرات الواردة في الفقرة (٣) أدناه.

(٢) السلع المدرجة في القائمة «اي ٢» المرفـقة بهذه الوثيقة باسم «الملحق ٢» من البلدان العربية والإسـلامية وبلدان أخرى، التي سيـتمكن الفلسطينيون من اسـتيرادها بكميـات متفق عـليها من قبل الطرفـين بما يلبي حاجات السوق الـفلسطينية وفق التقديرات الواردة في الفقرة (٣) أدناه.

ب ـ ستتضـمن سيـاسة الاستيراد التي تتبعها «الإدارة الفلسطينية» بالنسـبة للقائمتين «اي ١» و«اي ٢» أن تقرر في صورة مـسـتـقلة وتغيـر من حين لآخـر رسوم الجـمارك والضـرائب الشرائيـة (Purchase Taxes) والضرائب الـتي تجبى (Levies) والرسوم (Excises) والرسوم (Charges) الأخرى. وتنظيم شـروط منح الأذونات والاجراءات المتـعلقة بها وتـنظيم الشروط الأسـاسية العامة. وسيـستند تقدير القيمة (Valuation) لأغراض الجمارك إلى اتفاق الـ «غـات» ١٩٩٤ اعتباراً من تاريخ العمل بها في إسرائيل، وإلى ذلك الحين تبعاً لنظام «بروكسيل لتحديد القيمة التقديرية» (بي. دي. في) (Brussels Definition of Valuation) وسيـقوم تصنيف السلع على مبـادىء «النظام المتوافق لتوصـيف وتشفير البـضائع» (The Harmonized Comodity Description and Coding System) بالنسبة للواردات المشـار إليها في المادة السابعة من هذا البروتوكـول (الزراعة) ستنطبق شروط هذه المادة.

٣ ـ لأغراض الفقرة (٢ ـ أ) أعـلاه ستقدر حاجات السوق الفلسطينية مـن قبل لجنة فرعية مؤلفة من خبـراء وستستند هذه التقديرات على أفضل معلومات متوافرة على صعيد المعـدلات السابقة للاستهلاك والانتـاج والاستثمـار والتجـارة الخارجيـة لـ «المناطق». وسـتقدم اللجنة الفـرعية تـقديرها في غضـون ثلاثة أشهر مـن تاريخ التوقيع على «الاتفـاق». وستـخضع هذه التقديرات للمراجعة (and updated) كل ستة أشهر من قبل اللجنة الفرعية، على أسـاس حسن معلومات متوافرة بالنسبة لآخر فترة تتوافر فيها المعلومات المطلوبة، ويؤخذ في الاعتبار كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.

وإلى حين التوصل إلى اتفاق في شـأن حاجات السوق الفلسطينية سـتعتمد كتـقديرات أولية تقديرات الفتـرة السابقة التي أدخلت عليها تعديلات تأخذ بالاعتبار النمو السكاني والزيادة في صافي الدخل القومي للفرد في الفترة السـابقة.

٤ ـ ستملك «الإدارة الفـلسطينية» كل الصلاحيات والمسـؤوليات كي تقرر في صـورة مـستقلة وتغيـر من حين لآخر رسوم الجمارك والضـرائب الشرائية (Purchase Taxes) والضرائب التي تجبى (Levies) والرسوم (Excises) والرسوم (Charges) الأخرى على السلع المدرجة في القائمة «ب»، المرفقة بهذه الوثيقـة تحت اسم «الملحق ٣» التي تشمل مواد غذائية أساسية وسلعاً أخرى لبرنامج التنمية الاقتصادية الفلسطيني، يستوردها الفلسطينيون لـ «المناطق».

٥ ـ أ ـ بالنسبة لكل السلع غير المحددة في القوائم «أ ١» و«أ ٢» و«ب» وبالنسبة للكميات التي تزيد على المستوى المحدد وفقاً للفقرتين (٢ ـ أ) و(٣) أعـلاه (التي يطلق عليها في ما يـأتي ـ «الكميات» (Quantities)) ستعـتبر رسوم الجـمارك والضرائب الشرائية (Purchase Taxes) والضرائب التي تجبى (Levies) والرسوم (Excises) والرسوم (Charges) الأخرى السائدة في إسرائيل عند تاريـخ توقيع «الاتفاق» بمثـابة الحد الأدنى بالنسبـة لـ «الإدارة الفلسطينية»، ويمكن لـ «الإدارة الفـلسطينية» أن

تقرر أي زيادات في الرسوم المفروضة على هذه السلع والكميات التي تـزيد عن المستوى المحدد التي يستوردها فلسطينيون لـ «المناطق».

ب ـ بالنسبـة لكل السلع غير المحـددة في القائمتين «أ ١» و«أ ٢» وبالنسـبة للكميـات التي تزيد عن «الكميـات» ستستـخدم إسرائيل و«الإدارة الفلسطينيـة» لكل الواردات نظام الاستيراد نفـسه، كما تنص عليه الفـقرة ١٠ أدناه، بما في ذلك (Inter Alia Standards) ومنح الأذونات وبلد المنشأ وتقدير القيمة لأغراض الجمارك، وغيرها.

٦ ـ سيـقوم كل طرف بإشعـار الطرف الآخر فوراً بشـأن التغيـيرات التي يجـريها في الرسوم وفي أمـور أخرى متـعلقة بسياسـة وضوابط وإجراءات الاستيراد، التي يقـررها ضمن صلاحياته ومسـؤولياته كما هو مفـصل في هذه المادة. بالنسبة للتغـييرات التي لا تسـتوجب التطبيق حال اتـخاذ القرار، ستكون هناك عـملية من الإشعـار المسبق والمشاورات المتـبادلة التي ستأخذ في الاعتبار كل الجوانب والمضامين الاقتصـادية.

٧ ـ ستفرض «الإدارة الفلسطينية» ضريبة القيمة المضافة بنسبة واحدة على السلع المنتجة محلياً والـخدمات وعلى الواردات من قبل الفلسطينيين على السواء (بغض النظر عما إذا كانت مشمولة بالقـوائم الثلاث المذكورة سابقاً)، ويمكن أن تثبتها بنسبة تراوح من ١٥ في المئة إلى ١٦ في المئة.

٨ ـ ستخضع السلع المستوردة من الأردن ومصر وبلدان عربيـة أخرى وفق الفقرة (٢ ـ أ) أعلاه (القائمة أ ١) لقواعد المنشأ المتفق عليـها من قبل لجنة فرعـية مشتـركة في غضـون ثلاثة أشـهر من تاريخ التوقيع على «الاتفـاق»، وإلى حين التوصل إلى اتفاق ستعتبر السلع «منتجة محلياً» في أي من تلك البلدان إذا كانت متوافقة مع كل النقاط التالية:

أ ـ (١) ان تكون قد نشـأت أو انتجت أو صنعت كليـاً في ذلك البلد، أو تم تحـويلهـا فعلياً هناك إلى سـلـع جديدة أو مخـتلفة، ليكون لها اسم وهوية أو استعمال جديد متميز عن السلع أو المواد التي حولت منها.

(٢) ان تكون استوردت مباشرة من البلد المذكور.

(٣) لا تقل قيمة أو كلفة المواد المنتجة في ذلك البلد، زائد تكاليف التصنيع المبـاشر فيه، عن ٣٠ في المئة من القيمة التصديرية للسلع. يمكن مراجعة هذه النسبة من قبل اللجنة المشتركة المشار إليها في الفقرة ١٦ بعد مرور سنة على توقيع «الاتفاق».

(٤) ان ترفق السلع بشـهادة منشأ معترف بها دولياً.

(٥) لن تعتبر أي سلع سلعاً جديدة أو مختلفة فعلياً، ولن تعتبر أي مادة ذات محتوى محلي، بمجرد خضوعها لعملية تجميع أو رزم بسيطة، أو بتخفيفها بالماء أو بمواد أخرى، مما لا يغير في صـورة أسـاسية خواص السلـع المذكورة.

٩ ـ سيمنح كل طرف المستوردين التابعين له أذونات استيراد طبقاً لمبادىء هذه المادة، وسيكون مسؤولاً عن تطبيق متطلبات وإجراءات منح الأذونات الســائدة في وقت إصدار الأذونات. وسيتم التوصل إلـى ترتيبات مشتـركة لتبادل المعلومـات المتعلقة بقضايا منح الأذونات.

١٠ ـ باسـتثناء المـواد المدرجة في القـائمـتين «أ ١» و«أ ٢»، و«الكمـيات» المحـددة لهـا، التي تملك «الإدارة الفلسطينيـة» كل الصـلاحيات والمسؤوليـات بشـأنها، سيحافظ كلا الطرفين على سياسـة الاستيراد نفسـها (باستثناء رسـوم ضـرائب الاستيراد والرسوم الأخرى بالنسبة للسلع المدرجة في القائمة «ب») والضـوابط بما في ذلك التصنيف وتقدير القيمة وإجراءات الجمارك الأخرى، المستندة إلى المبادىء التي تحدد القـواعد العالمية، وكذلك سياسات منح الأذونات والمقاييس للسلع المسـتوردة نفسها، كما هـي مطبقة من جانب إسـرائيل على صعيد اسـتيرادها. ويمكن لإسـرائيل من حين إلى آخر أن تجري تغيـيرات في أي من المسائل المذكـورة، على الا تشكل التغـييرات في الشـروط العامة حـاجزاً لا يخضع للتـعرفة وان تكون مـستندة إلى اعتـبارات الصحة والسلامة وحماية البيـئة بالتوافق مع المادة ٢٢ من «اتفاق الحواجز الفنية» (Agreement on Technical Barriers) أمام التجارة في «القانون النهائي» لـ «دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية» (Urguay Round of Trade Negotiations).

ستعطي إسرائيل «الإدارة الفلسطينية» اشعاراً مسبقاً بإجراء أي تغييرات من هذا القبيل، وستنطبق شروط الفقرة ٦ أعلاه.

١١ ـ أ ـ ستحدد «الإدارة الفلسطينية» رسوم الجمارك والضريبة الشرائية على السيارات المستوردة التي يتم تسجيلها لدى «الإدارة الفلسطينية». وستكون المقاييس المطلوب توافرها في السيارات هي تلك المطبقة يوم التوقيع على «الاتفاق» التي يتم تغييرها وفق الفقرة (١٠ ـ أ) أعلاه.

لكن يمكن أن تطلب «الإدارة الفلسطينية» عبر اللجنة الفرعية الخاصة بالنقل، تطبيق مقاييس مختلفة في حالات خاصة. وسيتم استيراد السيارات المستعملة فقط إذا كانت سيارات للركاب أو سيارات ركاب ذات استخدام مزدوج من طراز لا يزيد عمره على ثلاث سنوات قبل سنة الاستيراد. وستحدد اللجنة الفرعية الخاصة بالنقل الإجراءات اللازمة لفحص مثل هذه السيارات المستعملة والتأكد من أنها تستوفي شروط المقاييس المطبقة في سنة انتاج السيارة.

وستناقش قضية استيراد سيارات تجارية من طراز يسبق سنة الاستيراد في اللجنة الفرعية المشتركة المذكورة في الفقرة ١٦ أدناه.

ب ـ يمكن لكل طرف أن يحدد شروط نقل ملكية السيارات المسجلة لدى الطرف الآخر إلى ملكية أو استعمال شخص مقيم لديه، بما في ذلك دفع الفرق بين ضرائب الاستيراد، إن وجد، واختبار السيارة والتأكد من توافقها مع المقاييس المطلوبة في حينه من قبل إدارة التسجيل الخاصة به، ويمكنه منع نقل ملكية السيارات.

١٢ ـ أ ـ ستكون المقاييس الأردنية، المثبتة في «الملحق ١» المرفق بهذه الوثيقة مقبولة بشأن استيراد المنتجات النفطية إلى «المناطق»، حالما تستوفي معدل المقاييس الموجودة في بلدان الاتحاد الأوروبي، أو مقاييس الولايات المتحدة، التي تحدد مؤشراتها بما يتلاءم مع الظروف الجغرافية لإسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية.

وستحال الحالات المتعلقة بمنتجات نفطية لا تستجيب لهذه المواصفات إلى لجنة خبراء مشتركة للتوصل إلى حل مناسب. ويمكن للجنة أن تقرر في صورة مشتركة أن تقبل مقاييس مختلفة لاستيراد البنزين الذي يستوفي المقاييس الأردنية على رغم أن بعض مؤشراتها لا تستوفي المقاييس الأردنية على رغم أن بعض مؤشراتها لا تستوفي مقاييس المجموعة الأوروبية أو الولايات المتحدة. وستعطي اللجنة قرارها في غضون ستة أشهر.

وإلى حين صدور قرار اللجنة، ولمدة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ التوقيع على «الاتفاق» يمكن لـ «الإدارة الفلسطينية» ان تستورد إلى «المناطق» البنزين للسوق الفلسطينية في «المناطق» وفق حاجات هذه السوق، على أن:

(١) يعلّم هذا البنزين بلون متميز لتفريقه عن البنزين المسوق في إسرائيل.

(٢) تتخذ «الإدارة الفلسطينية» كل الخطوات الضرورية لضمان عدم تسويق هذا البنزين في إسرائيل.

ب ـ لا يزيد الفرق بين السعر النهائي للبنزين المسوق للمستهلكين في إسرائيل والمستهلكين في «المناطق» على ١٥ في المئة من سعر الاستهلاك النهائي الرسمي في إسرائيل، وتملك «الإدارة الفلسطينية» الحق في أن تحدد أسعار المنتجات النفطية، عدا البنزين، للاستهلاك في «المناطق».

ج ـ إذا استوفت مقاييس البنزين المصري شروط الفقرة الفرعية (أ) أعلاه يمكن السماح باستيراد البنزين المصري.

١٣ ـ إضافة إلى نقاط الخروج والدخول المعينة وفق المادة المتعلقة بـ «المرور» في «الملحق ١» من «الاتفاق» لأغراض تصدير واستيراد السلع، يملك الجانب الفلسطيني الحق في استخدام كل نقاط الخروج والدخول في إسرائيل المعينة لهذا الغرض. وسيعطى للاستيراد والتصدير من قبل الفلسطينيين عبر نقاط الخروج والدخول في إسرائيل معاملة تجارية واقتصادية متساوية.

١٤ ـ في نقاط الدخول عبر نهر الأردن وفي قطاع غزة:

(أ) شحن البضائع:

ستتمتع «الإدارة الفلسطينية» بمسؤولية وصلاحيات كاملة في نقاط الجمارك الفلسطينية (منطقة الشحن) لتطبيق سياسة الجمارك والاستيراد المتفق عليها كما هو محدد في هذا البروتوكول، بما في ذلك التفتيش وجمع الضرائب والرسوم الأخرى عندما تكون مستحقة الدفع.

سيكون مسـؤولو الجمارك الإسرائيليون مـوجودين وسيتسلمـون من مسؤولي الجمارك الفلسطينـيين نسخة من الوثائق اللازمة التي تتعلق بالشحنة المعنية وسيحق لهم أن يطلبوا اجراء تفتيش بحضورهم على السلع وجباية الضريبة على السواء.

سيكون مسؤولو الضرائب الفلسطينيـون مسؤولين عن متابعة الإجراءات الجمركية بما في ذلك التـفتيش وجباية الضرائب المستحقة.

في حال الاختلاف في شـأن منح ترخيص لإخلاء أي شحنة طبقاً لهذه المـادة، ستعطل اللجنة لغرض تفتيشـها لمدة أقصاها ٤٨ ساعة تتولى خلالها لجنة فرعية مشتركة حل القضية على أساس الشروط المعنية في هذه المادة. وستطلق الشحنة فقط بناء على قرار اللجنة الفرعية.

(ب) ممر الجمارك المخصص للمسافرين:

سيتولى كل طرف إدارة الإجراءات الجمركية الخاصة به للمسافرين، بما في ذلك التفتيش وجباية الضرائب. سينفذ التفتيش وجباية الضرائب المستحقة في ممر الجمارك الفلسطيني مسؤولو جمارك تابعون لـ «الإدارة الفلسطينية».

سيتـواجد مسؤولو الجمـارك الإسرائيليون في صورة غيـر منظورة في ممر الجمارك الفلسطيني وسيـحق لهم أن يطلبوا إجراء تفتيش للـسلع وجباية الضرائب المستحـقة. في حال الاشتباه، سيـجري التفتيش من قبل المسـؤول الفلسطيني في غرفة منفصلة بحضور مسؤول الجمارك الإسرائيلي.

١٥ ـ سيستند اعفاء العائدات من كل ضرائب ورسوم الواردات، بين إسرائيل و«الإدارة الفلسطينية»، إلى مبدأ مكان التسليم النهائي. إضافـة لذلك، ستخصص هذه العائدات الـضريبية لـ «الإدارة الفلسطينية» حـتى إذا تم الاستيراد من قبل مـستوردين إسرائيليين وذلك عندمـا يكون مكان التسليم النهائي المثـبت بوضوح في وثائق الاستيـراد هو شركة مسـجلة من قبل «الإدارة الفلسطينية» وتنشط تجـارياً في «المناطق». ستنجز هذه العمليـة المتعلقة بإعفـاء العائدات في غضون ستـة أيام عمل من تاريخ جباية الضرائب والرسوم المذكورة.

١٦ ـ اللجنة الاقتـصادية المشتـركة، أو لجنة فرعيـة تقوم بتشكيلهـا لأغراض هذه المادة ستـتعامل، ضـمن اختصاصـاتها الأخرى، مع ما يأتي:

(١) اقتراحات فلسطينية لإضافة مواد إلى القوائم «أ ١» و«أ ٢» و«ب»، اقتراحات لإجراء تغييرات في الرسوم وفي اجراءات وتصنيف ومقاييس الاستيراد ومتطلبات منح الأذونات لكل الاستيرادات الأخرى.

(٢) تقدير حاجات السوق الفلسطينية، كما ورد في الفقرة ٣ أعلاه.

(٣) استلام إشعار بالتغييرات وارجاء مشاورات، كما ورد في الفقرة ٦ أعلاه.

(٤) الموافقة على قواعد المنشأ، كما ورد في الفقرة ٨ أعلاه، ومراجعة تطبيقها.

(٥) تنسيق تبادل المعلومات ذات الصلة بأمور منح الأذونات، كما ورد في الفقرة ٩ أعلاه.

(٦) مناقشة ومراجعة أي قضايا أخرى تتعلق بتنفيذ هذه المادة وحل المشاكل التي تنشأ منها.

١٧ ـ سيكون لـ «الإدارة الفلسطينيـة» الحق في اعفاء العائدين الفلسطينـيين الذين سيمنحون إقامـة دائمة في «المناطق» من ضرائب الاستيراد على الأمتعة الشخصية بما في ذلك الأدوات المنزلية وسيارات الركاب ما دامت للاستعمال الشخصي.

١٨ ـ ستطور «الإدارة الفـلسطينية» نظامهـا للإدخال الموقت للمكائـن والآليات الضرورية التي تسـتخـدم من قبل «الإدارة الفلسطينية» وفي خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

في ما يتـعلق بمكائن وآليات أخرى، غـير مدرجـة في قوائم «أ ١» و«أ ٢» و«ب» سيكون الإدخـال الموقت جزءاً من سيـاسة الاستيراد كما تم الاتفاق عليه في الفقرة ١٠ أعلاه، إلى أن تتخـذ اللجنة الفرعية المشتركة المذكورة في الفقرة ١٦ قراراً في شأن نظام جديد تقترحه «الإدارة الفلسطينية». سيتم تنسيق الإدخال الموقت عبر اللجنة الفرعية المشتركة.

١٩ ـ ستعفى التبرعات العينية بـ «الإدارة الفلسطينية» من الجمارك وضرائب الاستيراد الأخرى إذا كانت موجهة ومستعملة لمشاريع تنمية محددة أو لأغراض إنسانية غير تجارية.

ستكون «الإدارة الفلسطينية» مسؤولة على وجه الحصر عن التخطيط والإدارة لمساعدات الجهات المانحة للشعب الفلسطيني. ستناقش «اللجنة الاقتصادية المشتركة»، القضايا المتعلقة بالعلاقات بين الشروط في هذه المادة وتطبيق المبادىء المذكورة في الفقرة أعلاه.

## المادة الرابعة : القضايا النقدية والمالية

١ ـ ستنشىء السلطة الفلسطينية سلطة مالية في المناطق. وسيكون للسلطة المالية صلاحيات ومسؤوليات عن تنظيم وتطبيق السياسات المالية ضمن الوظائف المذكورة في هذه المادة.

٢ ـ ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بمهام المستشار الاقتصادي والمالي الرسمي للسلطة الفلسطينية.

٣ ـ ستكون السلطة المالية الفلسطينية الوكيل المالي الوحيد للسلطة الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام، على المستويين المحلي والدولي.

٤ ـ سيودع احتياط النقد الأجنبي (من ضمنه الذهب) للسلطة الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام فقط لدى السلطة المالية الفلسطينية ويخضع لإدارتها.

٥ ـ ستكون السلطة المالية الفلسطينية الملجأ الأخير للاقراض للنظام المصرفي في المناطق.

٦ ـ ستكون للسلطة المالية صلاحية ترخيص المتعاملين بالعملة الأجنبية وتسيطر (تنظيم ومراقبة) على المعاملات بالنقد الأجنبي في المناطق ومع بقية العالم.

٧ ـ أ ـ سيكون للسلطة المالية دائرة لمراقبة المصارف مسؤولة عن صحة عمل واستقرار والقدرة الإيفائية وسيولة البنوك العاملة في المناطق.

ب ـ ستؤسس دائرة مراقبة المصارف مراقبتها على أساس من المبادىء والمقاييس التي تنعكس في الاتفاقات الدولية، خصوصاً مبادىء «لجنة بازل».

ج ـ ستكلف دائرة المراقبة بمراقبة أعمال كل مصرف من هذا القبيل، ومن ضمن ذلك:

١ ـ تنظيم كل أنواع النشاط المصرفي، من ضمن ذلك النشاط الخارجي.

٢ ـ الترخيص للمصارف المؤسسة محلياً وللفروع والمصارف التابعة والمشاريع المشتركة ومكاتب تمثيل المصارف الأجنبية ومنح الموافقة على فئة أصحاب الأسهم ذوي الغالبية المسيطرة.

٣ ـ المراقبة والتفتيش على البنوك.

٨ ـ ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بإعادة ترخيص كل من الفروع الخمسة للمصارف الإسرائيلية التي تعمل حالياً في قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك حالما تخضع مناطق تواجدها أو مواضعها في تلك المناطق لسيطرة السلطة الفلسطينية. وسيتعين على هذه الفروع أن تخضع لقواعد وأنظمة السلطة المالية الفلسطينية الخاصة بالمصارف الأجنبية. وذلك بناء على «اتفاق بازل» وستطبق المواد «د» و«هـ» و«و» من المادة العاشرة أدناه على تلك الفروع.

٩ ـ أ ـ سيكون على أي مصرف إسرائيلي آخر يريد فتح فرع أو مصرف تابع في المناطق أن يتقدم بطلب ترخيص من السلطة المالية الفلسطينية وسيعامل على قدم المساواة مع المصارف الأجنبية الأخرى، وذلك في حال انطباق ذلك على المصارف الفلسطينية الراغبة في فتح فرع أو مصرف تابع في إسرائيل.

ب ـ منح الرخص من قبل السلطتين سيخضع للترتيبات اللاحقة المستندة إلى «اتفاق بازل» والتي سيسري مفعولها ابتداء من تاريخ التوقيع على الاتفاق، ويخضع أيضاً إلى القواعد العامة والتنظيمات السائدة لدى السلطة المضيفة بخصوص فتح فروع ومصارف تابعة للمصارف الأجنبية.

في هذا المجال فإن التعبيرين في المقطع «١٠» «السلطة المضيفة» و«السلطة الأصلية» ينحصران فقط ببنك إسرائيل والسلطة المالية الفلسطينية.

ج ـ على المصرف الراغب في فتح أو إنشاء مصرف تابع، التقدم بطلب إلى السلطة المضيفة، بعد أن يحصل أولاً على موافقة سلطته الأصلية، وعلى السلطة المضيفة إخطار السلطة الأصلية بشروط الرخصة وتعطي موافقتها النهائية ما لم تعترض السلطة الأصلية.

د ـ ستكون السلطة الأصلية مسؤولة عن المراقبة الموحدة والشاملة للمصارف، من ضمنها الفروع والمصارف التابعة في المنطقة الواقعة تحت سيطرة السلطة المضيفة، لكن توزيع مسؤوليات المراقبة بين السلطتين المضيفة والأصلية فيما يخص المصارف التابعة سيخضع لـ «اتفاق بازل».

هـ ـ ستقوم السلطة المضيفة بانتظام بالكشف على نشاطات الفروع والمصارف التابعة في المنطقة الخاضعة لها. وللسلطة الأصلية الحق في القيام بكشوف على الأرض في الفروع والمصارف التابعة في المنطقة المضيفة. إلا أن مسؤولية المراقبة من قبل السلطة الأصلية للمصارف التابعة ستكون حسب «اتفاق بازل».

على ذلك فإن كل من السلطتين ستقوم بإعطاء الأخرى نسخاً عن تقارير الكشف وأي معلومات ذات علاقة بالقدرة الإيفائية واستقرار وسلام المصارف والفروع والمصارف التابعة.

و ـ بنك إسرائيل والسلطة المالية الفلسطينية سينشآن آلية للتعاون وتبادل المعلومات عن القضايا التي تمس المصالح المشتركة.

١٠ ـ أ ـ «الشاقل الإسرائيلي الجديد» سيكون إحدى وحدات التداول في المناطق وسيكون وسيلة شرعية للدفع للأغراض كافة من ضمنها المعاملات الرسمية. وستقبل السلطة المالية الفلسطينية وكل الهيئات التابعة لها والسلطات المحلية والبنوك التعامل بأي من عملات التداول ومن ضمنها الشاقل الجديد عندما تعرض وسيلة للدفع في أي معاملة.

ب ـ سيستمر الطرفان في التحادث ضمن اللجنة الاقتصادية المشتركة على إمكان استحداث عملة فلسطينية متفق عليها بينهما أو ترتيبات موقتة للعملة للسلطة الفلسطينية.

١١ ـ أ ـ متطلبات السيولة على كل الإيداعات في البنوك العاملة في المناطق ستحدد وتعلن من قبل السلطة المالية الفلسطينية.

ب ـ ستقبل البنوك في المناطق الإيداعات بالشاقل الإسرائيلي الجديد. ولن تكون متطلبات السيولة على الأنواع المختلفة من الإيداعات بالشاقل الجديد (أو الإيداع المرتبط بالشاقل الجديد) أقل من ٤ في المئة إلى ٨ في المئة وذلك حسب نوع الإيداع. وستستدعي التغييرات في إسرائيل في متطلبات السيولة التي تتجاوز الواحد في المئة للإيداعات بالشاقل الإسرائيلي الجديد (أو الإيداعات المرتبطة به) تغييرات موازية في النسب المذكورة أعلاه.

ج ـ المراقبة والتفتيش على تنفيذ متطلبات السيولة كافة ستقوم بها السلطة المالية الفلسطينية.

د ـ الاحتياطيات والموجودات السائلة المطلوبة حسب هذا البند ستودع لدى السلطة المالية الفلسطينية حسب قواعد ونظم تحددها هي، أما العقوبات على مخالفة متطلبات السيولة فستحددها السلطة المالية الفلسطينية.

١٢ ـ ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بتنظيم وإدارة نظام شباك الحسوم وتوفير التمويل الموقت للبنوك العاملة في المناطق.

١٣ ـ أ ـ ستقوم السلطة المالية الفلسطينية بالمقاصة، أو الترخيص بها، لمقاصة التحويلات المالية بين البنوك العاملة في المنطقة وكذلك مع دول المقاصة الأخرى.

ب ـ مقاصة التحويلات والمعاملات المالية بين البنوك العـاملة في المناطق والبنوك العاملة في إسرائيل ستجري من قبل بيتي المقاصة الإسرائيلي والفلسطيني على أساس يوم العمل نفسه، وحسب الترتيبات المتفق عليها.

١٤ ـ سيسمح الطرفان بعلاقات مراسلة بين بنوك كل منهما.

١٥ ـ للسلطة المالية الفلسطينية الحق في تحويل فائض الشاقل الإسرائيلي الجديد المستلم من البنوك العاملة في المناطق إلى عملة أجنبية لدى بنك إسرائيل، التي يتعامل بها بنك إسرائيـل ما بين البنوك في السوق الداخلية، وذلك ضمن حدود عليا للمبالغ يتم تحديدها على فترات زمنية وحسب الترتيبات المفصلة في مقطع «١٦» أدناه.

١٦ ـ أ ـ المبلغ الفـائض من الشـاقل الإسرائيلي الجـديد، بسـبب متـغـيرات مـيـزان الدفوع، الذي سـيكون للسلطة الماليـة الفلسطينية حق تحويله إلى عملة أجنبية، سيساوي:

أولاً: تقديرات كل «الـواردات» الإسرائيلية من البـضائع والخـدمات من المناطق، التي يجـري تسعيـرها على أساس سـعر السوق (الذي يشمل الضرائب) التي تم دفعها بالشاقل الإسرائيلي الجديد، ناقصاً:

١ ـ الضرائب المسـتحصلة من قبل الـسلطة الفلسطينية على كل «الواردات» الإسرائيليـة من المناطق والتي تم خصمـها إلى إسرائيل، بالشاقل الإسرائيلي الجديد، و:

٢ ـ الضرائب المستحصلة من قبل إسرائيل على كل «الواردات» الإسرائيلية من المناطق والمدرجة في سعرها في السوق، التي لم يتم خصمها لصالح السلطة الفلسطينية، ناقصاً:

١ ـ تقديرات كل «الصـادرات» الإسرائيلية من البضـائع والخدمات إلى المناطق، المسعـرة حسب سعر السـوق (ومن ضمنه الضرائب) التي تم دفع ثمنها بالشاقل الإسرائيلي الجديد، ناقصاً:

(١) الضرائب المستحصلة من قبل السلطة الفلسطينية على هذه «الصادرات» والداخلة في سعرها في السوق.

(٢) الضرائب المستحصلة من قبل السلطة الفلسطينـية على تلك «الصادرات» والداخلة في سعرها في السوق، والتي لم يتم خصمها لصالح إسرائيل.

١ ـ زائداً:

متـراكم المبالغ الصافيـة من العملة الأجنبيـة التي حولت سابقاً إلى الشـاقل الإسرائيلي الجديد، كـما هي مسجلة في غـرفة التعامل في بنك إسرائيل.

ب ـ التبادلات والمبالغ المذكورة سيجري احتسابها اعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاق.

ملاحظات على البند ١٦:

أولاً: تقديرات «الصـادرات والواردات» للبضـائع والخدمـات المذكورة ستـشمل ضـمن ما تشمل خـدمات العـمل والانفاق بالشاقل الإسرائيلي الجديد من قبل السياح والإسـرائيليين في المناطق والإنفاق بالشاقل الإسرائيلي الجديد من قبل فلسطينيي المناطق في إسرائيل.

ثانياً: الضرائب والاستـقطاعات المعاشية على «الواردات» من خـدمات العمل، التي تعطي إلى الجانب «المسـتورد» وتخصم لصالح الجـانب «المصدر» لن تشـملها في تقـديرات المبالغ التي سـيتم تحويلـها، لأن عائدات «الصـادرات» من خدمـات العمل ستسجل في إحصاءات تشملها، بالرغم من انها تحتسب للأفراد الذين يقدمون تلك الخدمات.

١٧ـ ستعقـد السلطة المالية الفلسطينية وبنك إسرائيل اجـتماعاً سنوياً لبحث وتحديد المبـلغ السنوي من الشاقل الإسرائيلي الجديد القابل للتحويل خلال السنة التقويمية المقبلة ويجـتمعان مرتين في السنة لتعديل المبلغ المذكور. المبالغ التي تحدد سنوياً وتعدل مرتين في السنة سـتكون على أساس المعلومات والتقديرات الـتي تتناول الماضي وعلى التقديرات للفترة التـالية، حسب

الصيغة المذكورة في البند «١٦». سيعقد الاجتماع الأول حالما يمكن ضمن ثلاثة أشهر بعد تاريخ توقيع الاتفاق.

١٨ ـ أ ـ تحويل العملات الأجنبية بالشاقل الإسرائيلي الجديد وبالعكس من قبل السلطة المالية الفلسطينية سيجري من خلال غرفة التحويلات في بنك إسرائيل، وذلك حسب أسعار السوق لنسب التحويل.

ب ـ لن يضطر بنك إسرائيل خلال أي شهر واحد إلى تحويل أكثر من خمس المبلغ نصف السنوي المذكور في البند «١٧».

١٩ ـ لن يجري تحديد سقف للتحويلات السنوية إلى الشاقل الإسرائيلي الجديد من قبل السلطة المالية الفلسطينية. لكن، وبهدف تجنب تقلبات غير مرغوب فيها في سوق التحويل الخارجي، سيتم الاتفاق خلال الاجتماعات السنوية ونصف السنوية المذكورة في البند «١٧» على سقوف شهرية لهذه التحويلات.

٢٠ ـ البنوك في المناطق سيكون لها تحويل الشاقل الإسرائيلي الجديد إلى عملات التداول الأخرى والعكس بالعكس.

٢١ ـ سيكون للسلطة الفلسطينية السلطات والصلاحيات والمسؤوليات تجاه تنظيم ومراقبة نشاطات رأس المال في المناطق، ومن ضمنها الترخيص لمؤسسات سوق رأس المال والشركات المالية وصناديق التوظيف.

## المادة الخامسة : الضرائب المباشرة

١ ـ تقرر إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتنظمان في صورة مستقلة كل على حدة السياسة الضريبية المتصلة بالضرائب المباشرة الخاصة بكل منهما بما يشمل ضريبة الدخل على الافراد والمؤسسات وضريبة العقار والضرائب والرسوم البلدية.

٢ ـ لكل من مصلحتي الضرائب الحق في فرض الضرائب المباشرة المستحقة على النشاطات الاقتصادية ضمن منطقتيهما.

٣ ـ يمكن لأي من السلطتين فرض ضرائب إضافية على المقيمين في دائرتيهما (الافراد والمؤسسات) الذين يقومون بنشاطات اقتصادية في المنطقة التابعة للطرف الآخر.

٤ ـ ستنقل إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية مبلغاً يساوي:

أ ـ ٧٥ في المئة (٧٥٪) من الدخل الضريبي الذي يجمع من فلسطينيي قطاع غزة ومنطقة أريحا العاملين في إسرائيل.

ب ـ المبلغ الكامل من الدخل الضريبي المجموع من فلسطينيي قطاع غزة ومنطقة أريحا العاملين في المستوطنات.

٥ ـ يوافق الطرفان على مجموعة من الإجراءات الخاصة بكل المسائل المتعلقة بالازدواج الضريبي.

## المادة السادسة : الضرائب غير المباشرة على المنتوج المحلي

١ ـ تفرض مصلحتا الضرائب الإسرائيلية والفلسطينية وتجمعان في كل من المنطقتين التابعتين لهما ضريبة القيمة المضافة وضرائب المشتريات على المنتوج المحلي وكذا أي ضرائب أخرى غير مباشرة.

٢ ـ سيكون معدل ضريبة المشتريات ضمن المنطقة الواقعة تحت نفوذ أي من سلطتي الضرائب متماثلة في ما يتصل بالمنتوج المحلي والبضائع المستوردة.

٣ ـ معدل ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل حالياً هو ١٧ في المئة وسيكون المعدل الفلسطيني ١٥ في المئة أو ١٦ في المئة.

٤ ـ تقرر السلطة الفلسطينية مستوى العائدات السنوية القصوى للشركات الواقعة تحت سلطتها المعفى من الضرائب على أن يكون السقف الأعلى ١٢ ألف دولار أميركي.

٥ ـ تعود ضريبة القيمة المضافة على الشركات المسجلة لأغراض القيمة المضافة إلى سلطة الضرائب في المنطقة المسجلة فيها الشركة المعنية.

تسجل الشركات نفسها لأغراض ضريبة القيمة المضافة لدى سلطة الضرائب في المنطقة التي يقع فيها مقرها أو في المنطقة التي تعمل فيها.

يجري ترتيب تخليص عائدات ضريبة القيمة المضافة بين السلطتين الإسرائيلية والفلسطينية المكلفتين بتحصيل ضريبة القيمة المضافة وفق الشروط الآتية:

أ ـ ينطبق تخليص ضريبة القيمة المضافة على العمليات المالية بين الشركات (الأعمال) المسجلة لدى مصلحة ضريبة القيمة المضافة في المنطقة التي تقيم فيها تلك الشركات.

ب ـ تنطبق الإجراءات الآتية على تخليص عائدات ضريبة القيمة المضافة المحصلة من العمليات المالية للشركات المسجلة لأغراض ضريبة القيمة المضافة:

(١) لكي تكون الإجراءات مقبولة لغرض التخليص سيجري استخدام فواتير خاصة ذات علامات واضحة لهذا الغرض للعمليات المالية بين الشركات المسجلة لدى الجانب الآخر.

(٢) يمكن أن يكون نص الفواتير بالعبرية أو العربية أو الانكليزية وتجري أرشفتها في أي من اللغات الثلاث المذكورة شريطة أن تكون الأرقام بالعربية وليس بالهندية.

(٣) ستكون مدة صلاحية هذه الفواتير لغرض الحسم الضريبي ستة أشهر اعتباراً من تاريخ الاصدار.

(٤) يجتمع ممثلون عن الجانبين مرة في الشهر في اليوم العشرين منه لكي يقدم الطرف إلى الآخر لائحة بالفواتير المقدمة إليه لإجراء الحسم الضريبي وذلك بغية اتمام عملية تخليص ضريبة القيمة المضافة تتضمن اللائحة التفاصيل الآتية المتعلقة بكل فاتورة:

(أ) رقم الشركة المسجلة التي أصدرتها.

(ب) اسم الشركة المسجلة التي أصدرتها.

(ج) رقم الفاتورة.

(د) تاريخ الاصدار.

(هـ) قيمة الفاتورة.

(و) اسم مستلم الفاتورة.

(٥) تُسدد قيمة طلبات التخليص خلال ستة أيام من الاجتماع عن طريق دفع جانب إلى الجانب الآخر قيمة الميزان الصافي للطلبات المقدمة إليه.

(٦) يقدم كل طرف إلى الآخر عند الطلب الفواتير بهدف التدقيق، كل مصلحة ضرائب مسؤولة عن تقديم الفواتير لأغراض التدقيق لمدة ستة أشهر بعد تسلمها.

(٧) يتخذ كل طرف الخطوات الضرورية للتأكد من صحة الفواتير المقدمة له من الطرف الآخر بهدف التخليص.

(٨) يجري حسم قيمة طلبات ضريبة القيمة المضافة المقدمة للتخليص التي يكتشف انها غير صالحة من دفعة التخليص التالية.

(٩) عندما يبدأ تشغيل النظام الكومبيوتري المتداخل (بين الجهتين) الخاص بعمليات الحسم الضريبي للشركات المتصلة بتخليص ضريبة القيمة المضافة سيحل ذلك محل اجراءات التخليص المحددة في الفقرات الفرعية من (٤) إلى (٨).

(١٠) تتبادل مصلحتا الضرائب لوائح الشركات والأعمال المسجلة لدى كل منهما، كما يقدم الطرف إلى الآخر عند الطلب الوثائق الضرورية للتأكد من العمليات المالية.

(١١) يؤسس الجانبان لجنة فرعية تناط بها مهمة تطبيق الترتيبات المتعلقة بتخليص عائدات ضريبة القيمة المضافة المدرجة أعلاه.

٦ ـ يجري تسليم سلطة الضرائب الفلسطينية ضريبة القيمة المضافة التي تحصلها السلطات الإسرائيلية من المؤسسات والمنظمات الفلسطينية التي لا تبتغي الربح المسجلة لدى السلطة الفلسطينية، وذلك لقاء عمليات مالية تقوم بها في إسرائيل. وينطبق على هذه المؤسسات والمنظمات نظام التخليص المبين في الفقرة ٥ أعلاه.

## المادة السابعة : العمل

١ ـ سيحاول كلا الجانبين الحفاظ على اعتيادية حركة العمل بينهما. بما يخضع لحق كل جانب في تحديد حجم وشروط حركة العمل إلى منطقته من وقت لآخر. فإذا علق أحد الجانبين الحركة العادية موقتاً، فإنه سيعطي الجانب الآخر اشعاراً فورياً، وللجانب الآخر أن يطالب بمناقشة ذلك الأمر في اللجنة الاقتصادية المشتركة.

وسيكون احلال وتوظيف العمال من أحد الجانبين في منطقة الجانب الآخر من خلال جهاز توظيف العمل في إسرائيل من خلال جهاز التوظيف الفلسطيني، وسيتعاون جهاز التوظيف الإسرائيلي وينسق في هذا الصدد.

٢ ـ أ ـ سيؤمن على الفلسطينيين الموظفين في إسرائيل في نظام التأمين الاجتماعي الإسرائيلي حسب قانون التأمين القومي لإصابات العمل التي تحدث في إسرائيل، وإفلاس أصحاب العمل وإجازات الأمومة.

ب ـ سوف تحسم رسوم التأمين القومي التي حسمت من الأجور لتأمين الأمومة حسب حجم تأمين الأمومة المحسوم، وسوف تتزايد معادلة الحسومات التي حولت إلى السلطة الفلسطينية، إن فرضت، وفقاً لذلك.

ج ـ سيتفق على اجراءات التنفيذ المتعلقة بهذا بين معهد التأمين القومي الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية أو مؤسسة التأمين الاجتماعي الفلسطينية المناسبة.

٣ ـ أ ـ ستحول إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية، وعلى أساس شهري، معادلة الحسومات كما حددها القانون الإسرائيلي إذا ما فرضت وبالحجم الذي فرضته إسرائيل. وسوف تستخدم المبالغ التي حولت للمكاسب الاجتماعية والخدمات الصحية التي قررتها السلطة الفلسطينية للفلسطينيين العاملين في إسرائيل وأسرهم.

وستكون معادلة الحسومات التي حولت، تلك التي حصلت بعد تاريخ توقيع الاتفاقية من أجور الفلسطينيين للعاملين في إسرائيل ومن أصحاب العمل الذين وظفوهم.

ولن تشمل هذه المبالغ:

(١) المدفوعات للخدمات الصحية في أماكن التوظيف.

(٢) ثلثي التكاليف الإدارية الفعلية لمعالجة الأمور المتعلقة بالفلسطينيين العاملين في إسرائيل من قبل قسم المدفوعات بجهاز التوظيف الإسرائيلي.

٤ ـ تحول إسرائيل على أساس شهري، إلى مؤسسة تأمين المعاشات ذات العلاقة التي ستقيمها السلطة الفلسطينية، حسومات تأمين المعاشات التي حصلت بعد انشاء المؤسسة أعلاه واكتمال المستندات المذكورة في الفقرة ٦.

وستحصل هذه الحسومات من أجور الفلسطينيين العاملين في إسرائيل ومن أصحاب العمل حسب المعدلات ذات العلاقة الواردة في الاتفاقيات الجماعية الإسرائيلية المطبقة. وسوف يحسم من المبالغ المحولة ثلثا التكاليف الإدارية الفعلية لمعالجة هذه الحسومات من جانب جهاز التوظيف الإسرائيلي. وسوف تستخدم المبالغ المحولة بهذا في تقديم تأمين المعاشات لهؤلاء العمال. وستظل إسرائيل ملتزمة بحقوق المعاشات للموظفين الفلسطينيين في إسرائيل إلى الحد الذي تراكم لدى إسرائيل قبل دخول هذه الفقرة ٤ حيز التنفيذ.

٥ ـ عند استلام الحسومات، ستتولى السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الاجتماعية ذات العلاقة المسؤولية كاملة حسب القانون والترتيبات الفلسطينية، عن حقوق المعاشات والمزايا الاجتماعية الأخرى للفلسطينيين العاملين في إسرائيل التي تحققت من الحسومات المحولة المتعلقة بهذه الحقوق والمزايا. وبالتالي، فإن إسرائيل والمؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة وأصحاب العمل الإسرائيليين سوف يتحررون من المسؤولية ولن يتحملوا أي التزامات أو مسؤوليات تتعلق بالدعاوي الشخصية والحقوق والمزايا الناجمة عن هذه الحسومات المحولة أو من أحكام الفقرات ٢ ـ ٤ أعلاه.

٦ ـ قبل التحويلات المذكورة، ستزود السلطة الفلسطينية أو مؤسساتها ذات العلاقة، حسب الحالة، إسرائيل بالوثائق المطلوبة لاعطاء الصفة القانونية لالتزاماتهم المذكورة سابقاً، بما في ذلك اجراءات التنفيذ المتفق عليها ثنائياً للمبادىء المتفق عليها في الفقرات ٣ ـ ٥ أعلاه.

٧ ـ يمكن للترتيبات أعلاه المتعلقة بمعادلة الحسومات أو/حسومات المعاشات أن تراجع أو تغير من قبل إسرائيل إذا قررت محكمة مخولة في إسرائيل أن الحسومات أو أي جزء منها يجب أن تدفع لأفراد أو يجب أن تستخدم لمزايا اجتماعية فردية أو تأمين في إسرائيل، أو انها لن تكون قانونية. وفي هذه الحالة، لن تتجاوز مسؤولية الجانب الفلسطيني الحسومات المحولة فعلياً المتعلقة بالحالة.

٨ ـ سوف تحترم إسرائيل أي اتفاقية يتم التوصل إليها بين السلطة الفلسطينية أو منظمة أو نقابة تمثل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، ومنظمة تمثل العاملين أو أصحاب العمل في إسرائيل، بشأن المساهمات لتلك المنظمة حسب أي اتفاقية جماعية.

٩ ـ أ ـ للسلطة الفلسطينية أن تدمج مشروع التأمين الصحي الحالي للفلسطينيين العاملين في إسرائيل وأسرهم في أجهزتها للتأمين الصحي. وطالما استمر هذا المشروع، أكان مندمجاً أم منفصلاً، فإن إسرائيل ستحسم من أجورهم رسوم التأمين الصحي («طابع الصحة») وستحولها إلى السلطة الفلسطينية لهذا الغرض.

ب ـ للسلطة الفلسطينية أن تدمج مشروع التأمين الصحي الحالي للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل ويتحصلون على مدفوعات المعاش من خلال جهاز التوظيف الإسرائيلي، فإن أجهزتها للتأمين الصحي وطالما استمر هذا المشروع، أكان مندمجاً أم منفصلاً، فإن إسرائيل ستحسم المبالغ الضرورية من رسوم التأمين الصحي («طابع الصحة») من معادلة المدفوعات وستحولها إلى السلطة الفلسطينية لهذا الغرض.

١٠ ـ ستلتقي اللجنة الاقتصادية المشتركة عند طلب أي من الجانبين وتراجع تطبيق هذه المادة والقضايا الأخرى المتعلقة بالعمل والتأمين الاجتماعي والحقوق الاجتماعية.

١١ ـ ستراجع الحسومات الأخرى التي لم تذكر أعلاه، إن وجدت، بشكل مشترك من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة. ستكون أي اتفاقية بين الجانبين بشأن هذه الحسومات إضافياً، أو إضافة إلى الأحكام التي سبق ادراجها أعلاه.

١٢ ـ سيكون للفلسطينيين العاملين في إسرائيل الحق في طرح النزاعات الناجمة عن علاقات العمال ـ أصحاب العمل والقضايا الأخرى، أمام محاكم العمل الإسرائيلية، ضمن ولاية هذه المحاكم.

١٣ ـ تحكم هذه المادة علاقات العمل المستقبلية بين الجانبين ولن تضر بأي من حقوق العمل قبل تاريخ توقيع الاتفاقية.

## المادة الثامنة : الزراعة

١ ـ ستكون هناك حركة حرة للانتاج الزراعي وبدون جمارك وضرائب استيراد، بين الجانبين، وفقاً للاستثناءات والترتيبات التالية:

٢ ـ ستكون أجهزة البيطرة وحماية النبات الرسمية لكل جانب مسؤولة، ضمن حدود ولايتها، عن مراقبة صحة الحيوان والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية والنباتات وأجزائها، وعن استيرادها وتصديرها أيضاً.

٣ ـ ستكون العلاقات بين أجهزة البيطرة وحماية النبات الرسمية لكلا الجانبين قائمة على المعاملة بالمثل وفقاً للمبادىء التالية التي ستطبق في كل المناطق تحت ولايتهما.

أ ـ ستبذل إسرائيل والسلطة الفلسطينية أقصى جهودها للحفاظ على المستويات البيطرية وتحسينها.

ب ـ ستتخذ إسرائيل والسلطة الفلسطينية كل الإجراءات للوصول إلى مستويات متساوية ومتوافقة بشأن السيطرة على أمراض الحيوان، بما في ذلك التطعيم الجماعي للحيوانات والطيور والكرنتينات واجراءات «الاختام» ومستويات مراقبة المخلفات.

ج ـ ستوضع ترتيبات تبادلية لمنع إدخال أو انتشار الحشرات الزراعية والأمراض، ولاستئصالها ولمستويات ضبط المخلفات في المنتجات النباتية.

د ـ سوف تتعاون أجهزة البيطرة وحماية النبات الرسمية لإسرائيل والسلطة الفلسطينية وتتبادل المعلومات بانتظام بشأن الأمراض الحيوانية، وكذلك الأفات وأمراض النبات، وستنشىء آلية للإبلاغ الفوري عن ظهور هذه الأمراض.

٤ ـ ستكون التجارة بين الجانبين في الحيوانات والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية وفقاً للمبادىء والتحديدات الواردة في الطبعة الحالية من OIE قانون الصحة الحيوانية القومي كما يجدد من وقت إلى آخر (يشار إليه. I.A.H.C).

٥ ـ يجب أن يكون مرور الماشية والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية من أحد الجانبين عبر منطقة تحت ولاية الجانب الآخر، بطريقة تستهدف منع انتشار الأمراض إلى أو من الشحنة أثناء تحركها. ولكي يسمح بهذا المرور، يجب الاستجابة للشروط البيطرية التي اتفق عليها الجانبان بشأن استيراد الحيوانات ومنتجاتها والمنتجات البيولوجية من الأسواق الخارجية. ولذلك، يوافق الطرفان على الترتيبات التالية:

٦ ـ لأجهزة البيطرة الرسمية لكل جانب سلطة إصدار رخص الاستيراد البيطرية لاستيراد الحيوانات والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية إلى المناطق تحت ولايتها. ولمنع إدخال الأمراض الحيوانية من أطراف ثالثة، ستفرض الاجراءات التالية:

أ ـ ستلتزم رخص الاستيراد بدقة بالشروط البيطرية المهنية للواردات المماثلة إلى إسرائيل السارية في وقت إصدارها. وستحدد الرخص بلد المنشأ والشروط المطلوبة التي ستشملها الشهادات البيطرية الرسمية التي يجب أن تصدرها السلطات البيطرية في بلدان المنشأ والتي يجب أن ترافق كل شحنة.

ولكل جانب أن يقترح تغييراً في هذه الشروط. وسيدخل التغيير حيز التنفيذ بعد عشرة أيام من إشعار الجانب الآخر، ما لم يطالب الجانب الآخر بطرح الأمر أمام اللجنة البيطرية الفرعية المذكورة في الفقرة ١٤ (يشار إليها VSC) وإذا كانت أكثر صرامة من الشروط السائدة ـ فإنها ستدخل حيز التنفيذ بعد عشرين يوماً من الطلب، ما لم يقرر الجانبان خلال ذلك من خلال VSC وإذا كانت أكثر ليناً ـ فإنها ستدخل حيز التنفيذ فقط إذا وافق عليها الجانبان من خلال VSC.

ومع ذلك فإذا كان التغيير عاجلاً ومطلوباً لحماية الحيوان والصحة العامة، فإنه سيدخل حيز التنفيذ فوراً بعد إشعار من قبل الجانب الآخر وسيظل سارياً حتى يوافق الجانبان على خلافه من خلال VSC.

ب ـ ستشمل الشهادات البيطرية الرسمية الأحكام بشأن قوائم A و B من لوائح OIE للأمراض كما حددت في IAHC وعندما تسمح IAHC بمتطلبات بديلة بشأن هذه الأمراض، فإن الأكثر صرامة منها هي التي ستطبق ما لم يتفق على خلاف ذلك من قبل VSC.

ج ـ عندما تكون أمراض معدية لم ترد في القائمتين A و B موجودة أو يشك بوجودها وعلى أسس علمية، في البلد المصدر، فإن شروط الاستيراد البيطرية الضرورية التي ستكون مطلوبة وواردة في الشهادات البيطرية الرسمية سوف تناقش في VSC، وفي حالة اختلاف الآراء المهنية، فإن الآراء الأكثر صرامة هي التي ستطبق.

د ـ سوف يسمح باستيراد اللقاحات الحية فقط إذا تقرر ذلك من قبل V.S.C.

هـ ـ سيتبادل الجانبان من خلال V.S.C المعلومات المتعلقة بترخيص الاستيراد، بما في ذلك تقييم الوضع المرضي وقدرات الصحة الحيوانية للبلدان المصدرة التي ستكون قائمة على معلومات رسمية وعلى المعلومات الأخرى المتاحة أيضاً.

و ـ لن يسمح للشحنات التي لا تتوافق مع المتطلبات المذكورة أعلاه أن تدخل المناطق تحت ولاية أي من الجانبين.

٧ ـ سيكون نقل الماشية والدواجن والمنتجات الحيوانية والمنتجات البيولوجية بين المناطق تحت ولاية أحد الجانبين من خلال مناطق تحت ولاية الجانب الآخر، وفقاً للقواعد الفنية التالية:

١ ـ سيكون النقل بواسطة عربات مختومة بخاتم الأجهزة البيطرية الرسمية لمكان المنشأ، ومعلمة بإشارة مرئية «نقل حيوانات» أو «منتجات حيوانية الأصل» بالعربية والعبرية، وبأحرف ملونة مرئية بوضوح على خلفية بيضاء.

ب ـ يجب أن تكون كل شحنة مرفوقة بشهادات بطريقة صادرة من الأجهزة البيطرية الرسمية لمكان المنشأ، تشهد بأن الحيوانات أو منتجاتها قد اختبرت وكانت خالية من الأمراض المعدية وانها من منشأ لم يكن تحت الحجر الصحي أو تحت قيود على حركة الحيوانات.

٨ ـ سيكون نقل الماشية والدواجن والمنشآت الحيوانية البيولوجية المتجهة إلى إسرائيل من المناطق وبالعكس، خاضعاً لتصاريح بيطرية صادرة من الأجهزة البيطرية الرسمية للجانب المستقبل وفقاً لمستويات O.I.E المستخدمة في المرور الدولي في هذا الميدان.

وستنقل كل هذه الشحنات بواسطة سيارة مناسبة ومعلّمة، مرفوقة بشهادة بيطرية بالصيغة المتفق عليها بين الأجهزة البيطرية الرسمية للجانبين. وسوف تصدر هذه الشهادات فقط إذا قدمت رخص الجانب المستقبل.

٩ ـ ولمنع إدخال الحشرات النباتية والأمراض إلى المنطقة، يجب تطبيق الإجراءات التالية:

أ ـ يفتش نقل النباتات وأجزائها (بما في ذلك الفواكه والخضروات) بين المناطق وإسرائيل، ومراقبة مخلفات المبيدات فيها ونقل مواد توالد النبات وعلف الحيوانات، بدون تأخير أو ضرر من قبل أجهزة حماية النباتات للجانب المستقبل.

ب ـ سيطالب نقل النباتات وأجزائها (بما في ذلك الفواكه والخضروات) وكذلك المبيدات بين المناطق عبر إسرائيل، باجتياز تفتيش صحي بدون تأخير أو ضرر.

ج ـ لأجهزة حماية النباتات الفلسطينية الرسمية سلطة إصدار رخص لاستيراد النباتات وأجزائها وكذلك المبيدات من الأسواق الخارجية، وستكون الرخص قائمة على المستويات والمتطلبات السائدة.

وستحدد الرخص الشروط المطلوبة التي يجب أن تدخل الشهادات الصحية الرسمية (P.C) القائمة على مستويات ومتطلبات اتفاقية حماية النباتات الدولية (I.P.P.C) ومستويات ومتطلبات منظمة حماية النباتات الأوروبية والمتوسطة (E.P.P.O) التي يجب أن ترافق كل شحنة.

وسوف تصدر P.C من قبل أجهزة حماية النباتات في بلدان المنشأ. وستطرح الحالات المشكوك فيها أو المثيرة للجدل أمام اللجنة الفرعية لحماية النباتات.

١٠ ـ سيكون للانتاج الزراعي مدخل حر وبلا قيود إلى أسواق بعضهما بعضاً، مع استثناء موقت لمبيعات أحد الجانبين إلى الجانب الآخر للبنود التالية فقط: الدواجن والبيض والبطاطس والخيار والبندورة والبطيخ. وستزال القيود الموقتة على هذه البنود بالتدرج بمعدل متزايد إلى أن تستأصل نهائياً بحلول ١٩٩٨، كما وردت أدناه.

ملاحظة: تشير الأرقام أعلاه إلى الكميات المسوقة معاً من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل وبالعكس. وستشعر السلطة الفلسطينية إسرائيل بتحصيص هذه الكميات في هذه المناطق بشأن الكميات المتعلقة بالانتاج الفلسطيني.

١١ ـ سيكون للفلسطينيين الحق في تصدير انتاجهم الزراعي إلى الأسواق الخارجية بدون قيود، على أساس شهادات المنشأ التي تصدرها السلطة الفلسطينية.

١٢ ـ وبدون الأضرار بالالتزامات الناجمة عن الاتفاقية الدولية القائمة، سيمتنع الجانبان عن استيراد المنتجات الزراعية من أطراف ثالثة التي قد تؤثر سلباً على مصالح مزارعي بعضهم بعضاً.

١٣ ـ وسيتخذ كل جانب الاجراءات الضرورية في المنطقة تحت ولايته لمنع الضرر الذي قد تتسبب به زراعته في بيئة الجانب الآخر.

١٤ ـ سينشيء الجانبان لجاناً فرعية لأجهزتهما البيطرية ولحماية النبات الرسمية، لتجدد المعلومات وتراجع القضايا والسياسات والاجراءات في هذه الميادين، وسيتفق الجانبان على أي تغيرات في أحكام هذه المادة.

١٥ ـ سينشيء الجانبان لجنة فرعية من الخبراء في قطاع الألبان من أجل تبادل المعلومات ومناقشة وتنسيق انتاجهما في هذا القطاع لحماية مصالح الجانبين. ومن حيث المبدأ، سينتج كل جانب حسب استهلاكه المحلي.

## المادة التاسعة : الصناعة

١ ـ ستكون هناك حركة حرة للسلع الصناعية بدون أي قيود، بما في ذلك الجمارك وضرائب الاستيراد بين الجانبين، وفقاً لتشريع كل جانب.

٢ ـ أ ـ للجانب الفلسطيني الحق في تطبيق طرق مختلفة لتشجيع وتعزيز تنمية الصناعة الفلسطينية عن طريق تقديم المنح والقروض ومساعدة البحث والتطوير والمزايا الضريبية المباشرة، وللجانب الفلسطيني الحق أيضاً في تطبيق طرق أخرى لتشجيع الصناعة يلجأ إليها في إسرائيل.

ب ـ سيتبادل الجانبان المعلومات حول الطرق التي يطبقونها لتشجيع صناعتيهما.

ج ـ لن يسمح بحسومات الضريبة غير المباشرة أو المزايا والإعانات الأخرى للمبيعات في التجارة بين الجانبين.

٣ ـ سيبذل كل جانب قصارى جهده ليتجنب الاضرار بصناعة الجانب الآخر، وسيأخذ في الاعتبار اهتمامات الجانب الآخر في سياسته الصناعية.

٤ ـ سيتعاون الجانبان في منع الممارسات المضللة والتجارة في السلع التي قد تعرض الصحة والسلامة والبيئة للخطر وفي السلع التي انتهت صلاحيتها.

٥ ـ سيتخذ كل جانب الاجراءات الضرورية في المنطقة الخاضعة لولايته لمنع الضرر الذي قد تتسبب به صناعته في بيئة الجانب الآخر.

٦ ـ سيكون للفلسطينيين الحق في تصدير انتاجهم الصناعي إلى الأسواق الخارجية بدون قيود، على أساس شهادات المنشأ التي تصدرها السلطة الفلسطينية.

٧ ـ ستلتقي JEC وتراجع القضايا المتعلقة بهذه المادة.

## المادة العاشرة : السياحة

١ ـ ستنشيء السلطة الفلسطينية سلطة سياحة فلسطينية وستمارس، ضمن أشياء أخرى، السلطات التالية في المناطق:

أ ـ التنظيم والترخيص والتصنيف والإشراف على الخدمات السياحية والأماكن والصناعات السياحية.

ب ـ تعزيز السياحة الأجنبية والمحلية وتنمية المصادر والأماكن السياحية الفلسطينية.

ج ـ الإشراف على التسويق وتعزيزه وعلى الخدمات الإعلامية المتعلقة بالسياحة الأجنبية والمحلية.

٢ ـ سيحمي كل جانب، تحت ولايته، ويحرص ويؤمن صيانة وحسن الأماكن التاريخية والأثرية والثقافية والدينية والأماكن السياحية الأخرى لتلاؤم وضعها وغرضها أيضاً كمقصد للزوار.

٣ ـ سيحدد كل جانب ساعات وأياماً معقولة لزيارات لكل الأماكن السياحية من أجل تسهيل الزيارات متعددة الأنواع للأيام والساعات مع الأخذ في الاعتبار العطل الدينية والقومية. وسيعلن كل جانب هذه الأوقات المفتوحة. وستأخذ التغييرات ذات

المعنى في الأوقات المفتوحة في الاعتبار البرامج السياحية الملتزم بها حالياً.

٤ ـ سوف يسمح للحافلات السياحية وأي شكل آخر من النقل السياحي المخول من أي من الجانبين، وللشركات التي تشغلها والمسجلة والمرخصة من قبل أحد الجانبين بالدخول ومواصلة رحلاتها ضمن المنطقة تحت ولاية الجانب الآخر، على أن تكون هذه الحافلات والسيارات الأخرى متوافقة مع المواصفات الفنية للمجموعة الأوروبية (P المطبقة حالياً)، وستكون كل هذه السيارات معلّمة بوضوح كسيارات سياحية.

٥ ـ سيحمي كل جانب البيئة والنظام البيئي حول الأماكن السياحية الخاضعة لولايته. ونظراً لأهمية الشواطىء والنشاطات البحرية للسياحة، سيبذل كل جانب قصارى جهده لتأمين أن تكون التنمية والبنى على ساحل المتوسط وخاصة في الموانىء (مثل اسدود أو غزة) قد خططت ونفذت بطريقة لا تؤثر سلباً في البيئة أو وظائف الساحل والشواطىء للجانب الآخر.

٦ ـ ستتمتع شركات ووكالات السياحة المرخص بها من قبل كل جانب، بمدخل متساو إلى المنشآت والأماكن المتعلقة بالسياحة في نقط الخروج والدخول الحدودية وفقاً لنظم السلطة التي تديرها.

٧ ـ أ ـ سيرخص كل جانب حسب قواعده ونظمه، لوكلاء السفر وشركات السفر والأدلاء السياحيين وأعمال السياحة الأخرى (يشار إليها ـ كيانات السياحة) ضمن ولايته.

ب ـ سيسمح لكيانات السياحة المخولة من قبل أي من الجانبين، تنفيذ جولات تشمل المنطقة تحت ولاية الجانب الآخر، على أن يكون تفويضها وكذلك عملياتها وفقاً للقواعد والمتطلبات والمستويات المهنية المتفق عليها من الجانبين في اللجنة الفرعية المذكورة في الفقرة ٩.

وانتظاراً لتلك الاتفاقية، سيسمح للهيئات السياحية الحالية في المناطق المسموح بها حالياً بالقيام بجولات تشمل إسرائيل، بأن تواصل عملها، وسيظل مسموحاً للهيئات السياحية الإسرائيلية المخولة أن تقوم بجولات تشمل المناطق.

بالإضافة إلى ذلك، سوف يسمح لأي هيئة سياحية لأحد الجانبين تشهد لها سلطات السياحة للجانب الآخر باستجابتها لكل قواعدها وللمتطلبات والمستويات المهنية، أن تقوم بجولات تشمل ذلك الجانب الآخر.

٨ ـ سيضع كل جانب ترتيبه لتعويض السياحة عن الإصابة الجسدية والأضرار في الممتلكات التي تسبب بها العنف السياسي في المناطق الخاضعة لولايته.

٩ ـ ستلتقي JEC ولجنة السياحة الفرعية التي أنشأتها عند طلب أي من الجانبين من أجل مناقشة تطبيق أحكام هذه المادة وحل المشكلات التي قد تبرز.

وستناقش اللجنة الفرعية أيضاً وتدرس القضايا السياحية لصالح الجانبين، وستعزز البرامج التعليمية للهيئات السياحية للجانبين من أجل تعزيز مستوياتها المهنية وأخلاقياتها. وستحول شكاوي أحد الجانبين ضد سلوك الهيئات السياحية للجانب الآخر من خلال اللجنة.

ملاحظة: اتفق على أن تكون الصياغة النهائية للجملة الأخيرة في الفقرة (٤) وفقاً للصياغة النهائية لاحكام الاتفاقية ذات العلاقة.

## المادة الحادية عشرة : قضايا التأمين

١ ـ ستحول السلطات والصلاحيات والمسؤوليات في مجال التأمين في المناطق، بما فيها وضمن أشياء أخرى، الترخيص للمؤمنين ولوكلاء التأمين وأحكام نشاطاتهم، إلى السلطة الفلسطينية.

٢ ـ أ ـ ستبقي السلطة الفلسطينية على نظام الالتزام المطلق الإجباري لضحايا حوادث الطرقات بسقف لمبلغ التأمين يقوم على المبادىء التالية:

(١) الالتزام المطلق للموت أو الإصابة الجسدية لضحايا حوادث الطرقات، إن كانت غير مادية سواء كان هناك خطأ أم لا من جانب السائق وسواء كان هناك خطأ أو خطأ غير مباشر من جانب الآخرين، وكان كل سائق مسؤولاً عن الأشخاص المسافرين في سيارته وعن المشاة الذين صدمتهم سيارته.

(٢) التأمين الإجباري لكل السيارات، يغطي الموت أو الإصابة الجسدية لكل ضحايا حوادث الطرقات ويشمل السائقين.

(٣) ليس هناك سبب لعمل ضار عند الموت أو الإصابة الجسدية الناجمة عن حوادث الطرق.

(٤) الحفاظ على صندوق قانوني (الصندوق) لتعويض ضحايا حوادث الطرق الذين لا يستطيعون المطالبة بتعويض من المؤمن للأسباب التالية:

(I) مسؤولية السائق عن التعويض غير معروفة.

(II) ليس السائق مؤمناً أو لا يغطي تأمينه المسؤولية المعنية.

(III) لم يستطع المؤمن تلبية التزاماته.

ب - سيكون للمصطلحات في هذه المادة نفس المعنى كما في التشريع السائد في تاريخ توقيع الإتفاقية المتعلقة بتأمين السيارات الإجباري والتعويض لضحايا حوادث الطرقات.

ج - أي تغيير من قبل أحد الجانبين في القواعد والنظم المتعلقة بتطبيق المبادىء المذكورة أعلاه، سيتطلب إشعاراً مسبقاً للجانب الآخر. وسيتطلب التغيير الذي قد يؤثر جوهرياً في الجانب الآخر، إشعاراً مسبقاً قبل ثلاثة أشهر على الأقل.

٣ - أ - عند توقيع الإتفاقية، ستنشىء السلطة الفلسطينية صندوقاً للمناطق (الصندوق الفلسطيني) للأغراض التي فصلت في الفقرة ٢ - أ (٤) أعلاه وللأغراض المفصلة أدناه وسيتولى الصندوق الفلسطيني مسؤوليات الصندوق القانوني لتعويض ضحايا حوادث الطرقات في الضفة الغربية وقطاع غزة (يشار إليه - الصندوق الحالي) بشأن المناطق، وفقاً للقانون السائد في ذلك الوقت.

وعليه، ستنتهي مسؤولية الصندوق الحالي عن أي التزام بشأن الحوادث التي تقع في المناطق من تاريخ توقيع الاتفاقية.

ب - سيحول الصندوق الحالي إلى الصندوق الفلسطيني بعد تولي المسؤوليات المذكورة أعلاه من قبله، الأقساط المدفوعة إلى الصندوق الحالي من جانب المؤمنين على السيارات المسجلة في المناطق عن الفترة غير المنقضية لكل بوليصة تأمين.

٤ - أ - ستكون بوالص تأمين السيارات الإجباري الصادرة من قبل مؤمنين مرخص لهم من قبل أي من الجانبين، صالحة في مناطق الجانبين. وعليه، فإن السيارات المسجلة لدى أحد الجانبين التي تغطيها هذه البوالص، لن تطالب بتغطية تأمين إضافية للسفر في المناطق الخاضعة لولاية الطرف الآخر. وستغطي بوالص التأمين هذه، كل الالتزامات حسب التشريع في مكان الحادث.

ب - من أجل تغطية جزء من الالتزامات التي قد تحدث بسبب حوادث الطرقات في إسرائيل من قبل سيارات غير مؤمنة مسجلة لدى السلطة الفلسطينية، سيحول الصندوق الفلسطيني إلى الصندوق الإسرائيلي شهرياً، عن كل سيارة مؤمنة، مبلغاً يساوي ٣٠ في المئة من المبلغ المدفوع للصندوق الإسرائيلي من جانب المؤمن المسجل في إسرائيل، لنفس نوع السيارة ولنفس فترة التأمين (التي لن تقل عن ٩٠ يوماً).

٥ - في الحالات التي يرغب فيها ضحية حوادث الطرقات بالمطالبة بتعويض من مؤمن مسجل لدى الجانب الآخر أو من صندوق للجانب الآخر، أو في الحالات التي قاضى فيها الضحية السائق أو مالك السيارة أو قاضاه المؤمن أو صندوق الجانب الآخر، فله أن يسمي صندوق جانبه كوكيل له لهذا الغرض وللصندوق المسمى أن يخاطب أي طرف ذا علاقة من الجانب الآخر مباشرة أو من خلال صندوق الجانب الآخر.

٦ - في حالة حادث الطريق الذي لا يكون فيه رقم تسجيل السيارة ولا هوية السائق معروفتين، فإن صندوق الجانب الذي تغطي ولايته مكان الحادث، سيعوض الضحية حسب تشريعه.

٧ ـ سيكون صندوق كل جـانب مسؤولاً تجاه ضحـايا الجانب الآخر عن أي التزام لمؤمني جانبه بشأن التـأمين الاجباري وسيضمن إلتزاماتهم.

٨ ـ سيضمن كل جانب التزامات صندوقه طبقاً لهذه المادة.

٩ ـ سيفـاوض الجانبان في غضون ثلاثة أشـهر من تاريخ توقيع الاتفاقـية على إبرام اتفاقية فـصل بين الصندوق الحالي والصندوق الفلسطيني، بشأن الحوادث التي وقعت في المناطق قبل تاريخ توقيع الإتفاقية، سواء سجلت المطالب أم لا.

ولن تشمل إتفاقية الفـصل تعويض الضحايا الإسرائيليين الذين شملتهم الحـوادث التي وقعت في المناطق قبل تاريخ توقيع الإتفاقية.

١٠ ـ أ ـ سينشيء الجـانبان فوراً عند توقيع الإتفـاقية، لجنة فـرعية من الخبـراء (يشار إليها اللجنة الفـرعية) لتتـعامل مع القضايا المتعلقة بتطبيق هذه المادة، بما في ذلك:

(١) الإجراءات المتعلقة بمعالجة مطالب ضحايا أحد الجانبين من المؤمنين أو من صندوق الجانب الآخر.

(٢) الإجراءات المتعلقة بتمويل المبالغ بين صندوقي الجانبين كما ذكرت في الفقرة ٤ ـ ب أعلاه.

(٣) تفاصيل الإتفاقية المبرمة بين الصندوق الحالي والصندوق الفلسطيني، كما وردت في الفقرة ٩ أعلاه.

(٤) أي قضية أخرى ذات علاقة يثيرها أحد الجانبين.

ب ـ ستعمل اللجنة الفرعية كلجنة دائمة للقضايا المتعلقة بهذه المادة.

ج ـ سيتبادل الجانبان من خلال اللجنة الفرعية، المعلومات ذات العلاقة بشأن تطبيق هذه المادة، بما في ذلك تقارير السياسة والمعلومات الطبية والإحصاءات ذات العلاقة والأقساط... الخ.

١١ ـ لكل جانب أن يطالب بإعادة تقييم الترتيبات الواردة في هذه المادة بعد سنة من تاريخ توقيع الإتفاقية.

١٢ ـ للمؤمنين من الجانبين أن يتقدموا بطلبات رخص إلى السلطات ذات الـعلاقة لدى الجانب الآخر، حسب القواعد والنظم المتعلقة بالمؤمنين الأجانب في الجانب الآخر؛ ويوافق الجانبان على عدم التمييز ضد هذه الطلبات.

وضعت في باريس، في اليوم التاسع والعشرين من نيسان / ابريل ١٩٩٤

عن حكومة إسرائيل: وزير المال إبراهام شوحاط

عن منظمة التحرير الفلسطينية: أحمد قريع (أبو علاء)

| السنة | الدواجن (بالطن) | البيض (بالمليون) | البطاطس (بالمليون) | البطيخ (بالطن) | الخيار (بالطن) | البطيخ (بالطن) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٤ | ٥٠٠٠. | ٣٠ | ١٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠ | ١٣٠٠٠ | ١٠٠٠٠ |
| ١٩٩٥ | ٦٠٠٠ | ٤٠ | ١٣٠٠٠ | ١٣٠٠٠ | ١٦٠٠٠ | ١٣٠٠٠ |
| ١٩٩٦ | ٧٠٠٠ | ٥٠ | ١٥٠٠٠ | ١٥٠٠٠ | ١٩٠٠٠ | ١٥٠٠٠ |
| ١٩٩٧ | ٨٠٠٠ | ٦٠ | ١٧٠٠٠ | ١٧٠٠٠ | ٢٢٠٠٠ | ١٧٠٠٠ |
| ١٩٩٨ | غير محدودة | غير محدودة | غير محدودة | غير محدودة | غير محدودة | غير محدودة |

# اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي
# في قطاع غزة ومنطقة أريحا

اتفاق في شأن قطاع غزة ومنطقة أريحا

الطرفان: حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني.

## الديباجة

يؤكد الطرفان في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ما يأتي:

عزمهما على التعايش السلمي والعيش في ظل الكرامة والأمن المتبادلين مع الاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة.

ويؤكدان رغبتهما في تحقيق سلام عادل وشامل من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

ويؤكدان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والتعهدات الواردة في الرسائل التي تبادلها ووقعها رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

ويؤكدان أن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي بما في ذلك الترتيبات التي ستسري على قطاع غزة ومنطقة أريحا الواردة في هذا الاتفاق هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام برمتها وأن المفاوضات في شأن الوضع النهائي ستفضي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

ويرغبان في تجسيد إعلان المبادىء في شأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الذي وقع في واشنطن في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وأيضاً محاضر الجلسات (المسماة في ما بعد جميعاً «إعلان المبادىء») وبوجه خاص البروتوكول الذي يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا:

يتفق الطرفان على الترتيبات الواردة أدناه في ما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا.

### المادة الأولى : تنفيذاً لهذا الاتفاق

أ ـ تم رسم حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا في الخريطتين ١ و٢ المرفقتين بهذا الاتفاق.

ب ـ «المستوطنات» تعني غوش قطيف ومناطق مستوطنات إريتز وكذلك بقية المستوطنات في قطاع غزة على النحو المبين في الخريطة الرقم ١.

ج ـ «منطقة المنشآت العسكرية» تعني منطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية على طول الحدود المصرية في قطاع غزة على النحو المبين في الخريطة الرقم ١.

د ـ تعبير «الإسرائيليون» يتضمن أيضاً الوكالات الإسرائيلية القانونية والمؤسسات المسجلة في إسرائيل.

### المادة الثانية : الجدول الزمني لانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية

١ ـ تبدأ إسرائيل تنفيذ جدول زمني سريع لانسحاب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور توقيع هذا الاتفاق. وتنهي إسرائيل هذا الانسحاب في غضون ثلاثة أسابيع اعتباراً من تاريخ التوقيع.

٢ ـ يتضمن انسحاب إسرائيل إخلاء كل القواعد العسكرية وأية منشآت عسكرية ثابتة تسلم إلى الشرطة الفلسطينية التي ستشكل طبقاً للمادة التاسعة (والمسماة في ما بعد «الشرطة الفلسطينية») في إطار الترتيبات الواردة في البروتوكول الذي

يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية العسكرية والمرفقة بهذا الاتفاق في الملحق الرقم ١.

٣ ـ يتزامن انسحاب إسرائيل مع إعادة انتشار بقية قواتها العسكرية عند المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق تنفيذاً لمسؤولية إسرائيل عن الأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات والإسرائيليين. ويتعين أن تكون إعادة الانتشار هذه تنفيذاً كاملاً للمادة الثالثة عشرة من إعلان المبادىء في ما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا فقط.

٤ ـ وتنفيذاً لهذا الاتفاق يمكن أن تتضمن «القوات العسكرية الإسرائيلية» الشرطة الإسرائيلية وقوى الأمن الإسرائيلية الأخرى.

٥ ـ للإسرائيليين بما في ذلك القوات الإسرائيلية العسكرية أن يستخدموا بحرية الطرق الواقعة داخل حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا. وللفلسطينيين أن يستخدموا بحرية الطرق العامة التي تجتاز المستوطنات كما ينص على ذلك الملحق الرقم ١.

٦ ـ تنتشر الشرطة الفلسطينية وتنهض بمسؤولية الحفاظ على الأمن والنظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين طبقاً لهذا الاتفاق وللملحق الرقم ١.

## المادة الثالثة :

١ ـ تقوم إسرائيل بنقل السلطات حسبما ينص هذا الاتفاق من القيادة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى السلطة الفلسطينية التي ينص الاتفاق على إقامتها طبقاً للمادة الخامسة من هذا الاتفاق باستثناء السلطة التي ستستمر إسرائيل في ممارستها حسبما ينص هذا الاتفاق.

٢ ـ في ما يتعلق بنقل السلطات وممارستها في المجالات المدنية يتم نقل الصلاحيات والمسؤوليات والنهوض بها على النحو الذي يحدده البروتوكول الذي يتعلق بالشؤون المدنية والمرفق بهذا الاتفاق في الملحق الرقم ٢.

٣ ـ يحدد الملحق الرقم ٢ الترتيبات الرامية إلى نقل الصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها في هدوء وسلام.

٤ ـ عند إتمام الانسحاب الإسرائيلي ونقل الصلاحيات والمسؤوليات على النحو المفصل في الفقرتين ١ و٢ أعلاه وفي الملحق الرقم ٢ يتم حل الإدارة الإسرائيلية المدنية في قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم انسحاب القيادة العسكرية الإسرائيلية. ولا يحول انسحاب القيادة العسكرية الإسرائيلية دون استمرار هذه الإدارة المدنية في ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي ينص عليها هذا الاتفاق.

٥ ـ يتم تشكيل لجنة مدنية مشتركة للتنسيق والتعاون ولجنتين فرعيتين إقليميتين للشؤون المدنية في غزة ومنطقة أريحا على التوالي للنهوض بالتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على النحو المفصل في الملحق الرقم ٢.

٦ ـ تقع مقرات مكاتب السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا إلى حين بدء عمل المجلس الذي سينتخب طبقاً لإعلان المبادىء.

## المادة الرابعة : بنية السلطة الفلسطينية وتشكيلها

١ ـ تتألف السلطة الفلسطينية من هيئة تضم ٢٤ عضواً تمارس جميع السلطات الاشتراعية والتنفيذية وتنهض بالمسؤوليات التي تنقل إليها بموجب هذا الاتفاق طبقاً لهذه المادة وستكون مسؤولة عن ممارسة الوظائف القضائية طبقاً للفقرة (١ ـ ب) من المادة السادسة من هذا الاتفاق.

٢ ـ تتولى السلطة الفلسطينية إدارة المصالح التي تنقل إليها ولها أن تنشىء في حدود اختصاصها إدارات أخرى وتلحق بها وحدات إدارية على النحو الذي يقتضيه تنفيذ مسؤولياتها. وعليها أن تحدد الإجراءات الداخلية الخاصة بها.

٣ ـ على منظمة التحرير الفلسطينية أن تبلغ إلى حكومة إسرائيل أسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وأي تغيير في أعضائها. ويسري أي تغيير في عضوية السلطة الفلسطينية بموجب رسائل متبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

٤ ـ بمجرد تنفيذ الخطوات المنصوص عليها في الفقرة السابقة يبدأ كل عضو في السلطة الفلسطينية ممارسة مهمات وظيفته.

## المادة الخامسة : الولاية القانونية

١ ـ تشمل صلاحيات السلطة الفلسطينية كل الشؤون التي تدخل في نطاق اختصاصها الإقليمي والوظيفي والشخصي كما يأتي:

أ ـ يشمل نطاق الاختصاص الإقليمي قطاع غزة ومنطقة أريحا على النحو المحدد في المادة الأولى باستثناء المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية.

ويدخل في نطاق الاختصاص الإقليمي الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق.

ب ـ يشمل الاختصاص الوظيفي جميع السلطات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا الاتفاق. ولا تتضمن هذه الولاية العلاقات الخارجية والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي.

ج ـ تمتد الولاية على الأشخاص إلى جميع الأفراد الكائنين في نطاق الاختصاص الإقليمي المشار إليه أعلاه باستثناء الإسرائيليين ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا الاتفاق.

٢ ـ تخول السلطة الفلسطينية في حدود صلاحياتها سلطات ومسؤوليات قانونية واشتراعية وتنفيذية وقضائية حسبما ينص هذا الاتفاق.

٣ ـ أ ـ تملك إسرائيل سلطة على المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والصلاحيات والمسؤوليات الأخرى المتفق عليها والمنصوص عليها في هذا الاتفاق.

ب ـ تمارس إسرائيل سلطتها من خلال قيادتها العسكرية التي ستظل في هذا السبيل تحتفظ بالصلاحيات الاشتراعية والقضائية والتنفيذية والمسؤوليات الضرورية طبقاً للقانون الداخلي. ولا يحد هذا النص من تطبيق القانون الإسرائيلي على أي شخص من الإسرائيليين.

٤ ـ تمارس السلطات التي تتعلق بالمجال الكهربائي المغناطيسي والمجال الجوي طبقاً لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه.

٥ ـ تخضع أحكام هذه المادة للترتيبات القانونية المحددة والمفصلة في البروتوكول الذي يتعلق بالشؤون القانونية والوارد في الملحق الرقم ٣ المرفق بهذا الاتفاق. ولإسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تتفاوضا في شأن أية ترتيبات قانونية أخرى.

٦ ـ تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الأمور التي تتعلق بالاستشارات القانونية في المجالين الجنائي والمدني من خلال اللجنة الفرعية المختصة المشتركة.

## المادة السادسة : صلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها

١ ـ للسلطة الفلسطينية الصلاحيات الآتية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه:

أ ـ الصلاحيات القانونية المحددة في المادة السابعة من هذا الاتفاق وأيضاً الصلاحيات التنفيذية.

ب ـ تتولى مسؤولية القضاء من خلال سلطة قضائية مستقلة.

ج ـ تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحية وضع سياسات والإشراف على تنفيذها واستخدام موظفين وإنشاء إدارات ومصالح وهيئات ومؤسسات وإقامة دعاوى على الغير والتقاضي في مواجهة الغير وإبرام العقود.

د ـ تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحية وضع سجلات وملفات للسكان وإصدار شهادات وتراخيص ومستندات.

٢ ـ أ ـ طبقاً لإعلان المبادىء لا يكون للسلطة الفلسطينية أية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية الذي يتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج أو السماح بإقامتها في قطاع غزة أو منطقة أريحا أو تعيين موظفين دبلوماسيين أو قنصليين وممارسة وظائف دبلوماسية.

ب ـ مع عدم الإخلال بأحكام هذه الفقرة لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري مفاوضات وتوقع اتفاقات مع حكومات أو منظمات دولية لمصلحة السلطة الفلسطينية في الحالات الآتية فقط:

(١) اتفاقات اقتصادية على النحو المحدد في الملحق الرقم ٤ لهذا الاتفاق.

(٢) اتفاقات مع بلدان مانحة للمعونات بغرض تنفيذ الترتيبات الرامية إلى تقديم العون إلى السلطة الفلسطينية.

(٣) الاتفاقات الرامية إلى تنفيذ خطط التنمية الإقليمية المفصلة في الملحق الرقم ٤ لإعلان المبادىء أو الاتفاقات التي تسري في إطار المفاوضات المتعددة الطرف.

(٤) الاتفاقات الثقافية والعلمية والتعليمية.

ج ـ لا تعد من العلاقات الخارجية المعاملات بين السلطة الفلسطينية وممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية وأيضاً إنشاء مكاتب تمثيلية خلاف تلك المنصوص عليها في الفقرة ٢ ـ أ أعلاه بغرض تنفيذ الاتفاقات المشار إليها في الفقرة ٢ ـ ب أعلاه.

## المادة السابعة: الصلاحيات القانونية للسلطة الفلسطينية

١ ـ للسلطة الفلسطينية ضمن حدود ولايتها سلطة إصدار قوانين بما في ذلك القوانين الأساسية والعادية واللوائح وأية قوانين أخرى.

٢ ـ يجب أن تكون القوانين التي تصدرها السلطة الفلسطينية مطابقة لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه.

٣ ـ يتم إبلاغ لجنة فرعية قانونية تنشئها اللجنة المشتركة المختصة أية قوانين تصدرها السلطة الفلسطينية. ولإسرائيل أن تطلب في مهلة ثلاثين يوماً من إبلاغ اللجنة المذكورة أن تقرر ما إذا كانت هذه القوانين تجاوز اختصاص السلطة الفلسطينية أو تخالف أحكام هذا الاتفاق.

٤ ـ وعند تسلم الطلب الإسرائيلي تفصل اللجنة الفرعية الاشتراعية مبدئياً في دخول هذه القوانين حيز التنفيذ إلى حين صدور قرار منها في شأن الموضوع.

٥ ـ في حال عجز اللجنة الفرعية القانونية عن التوصل في غضون ١٥ يوماً إلى قرار في شأن دخول أي قانون حيز التنفيذ يحال الموضوع على هيئة لإعادة النظر تتألف من قاضيين سواء من القضاة المتقاعدين أو كبار القانونيين (يسميان في ما بعد «القاضيين») بحيث يكون هناك قاض عن كل طرف يتم تعيينه من قائمة من ثلاثة قضاة يقترحها كل من الطرفين.

يتولى القاضيان وضع قواعد وإجراءات خطية غير رسمية تسهيلاً للإجراءات في هيئة إعادة النظر.

٦ ـ تسري القوانين المحالة على هيئة إعادة النظر إذا ما قررت الهيئة أنها لا تتناول مسألة أمنية تدخل في إطار مسؤولية إسرائيل وأنها لا تهدد بصورة خطيرة مصالح إسرائيلية كبرى يحميها هذا الاتفاق وأن سريان هذه القوانين لا يسبب أضراراً لا يمكن إصلاحها.

٧ ـ على اللجنة الفرعية القانونية أن تسعى إلى التوصل إلى قرار في شأن موضوع القانون المعروض عليها في مهلة ٣٠

يوماً من تقديم الطلب الإسرائيلي. فإذا عجزت عن التوصل إلى قرار في هذه الفترة يحال الموضوع على لجنة الارتباط الإسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة المشار إليها في المادة ١٥ أدناه (المسماة في ما بعد «لجنة الارتباط»). وتبحث لجنة الارتباط في الموضوع على الفور وتعمل على بته في غضون ٣٠ يوماً.

٨ ـ في حال عدم سريان أي قانون بموجب الفقرة ٥ أو ٧ أعلاه يبقى الوضع على ما هو إلى حين صدور قرار عن لجنة الارتباط في شأن الموضوع ما لم تقرر خلاف ذلك.

٩ ـ تبقى القوانين والأوامر العسكرية السابقة لتوقيع هذا الاتفاق سارية في قطاع غزة ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها طبقاً لهذا الاتفاق.

## المادة الثامنة : ترتيبات الأمن والنظام العام

١ ـ تنشىء السلطة الفلسطينية شرطة فلسطينية قوية حسبما تنص المادة التاسعة أدناه وذلك لضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا. وتستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية بما في ذلك المسؤولية عن حماية الحدود المصرية وخط الهدنة الأردني والدفاع في مواجهة التهديدات الخارجية من البحر والجو وأيضاً المسؤولية عن أمن الإسرائيليين والمستوطنات بصفة عامة حفاظاً على أمنهم الداخلي والنظام العام وتكون لها الصلاحية الكاملة لاتخاذ الخطوات اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤولية.

٢ ـ ينص الملحق الرقم ١ على الترتيبات الأمنية المتفق عليها وسبل التنسيق.

٣ ـ ينص الملحق الرقم ١ على إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون بغرض الحماية الأمنية المتبادلة وأيضاً ثلاثة مكاتب مشتركة للتنسيق الإداري في دائرة غزة ودائرة خان يونس ودائرة أريحا.

٤ ـ يجوز إعادة النظر في الترتيبات الأمنية التي ينص عليها هذا الاتفاق والملحق الرقم ١ بناء على طلب أي من الطرفين ويجوز تعديلها باتفاق بين الطرفين. ويتضمن الملحق الرقم ١ ترتيبات إعادة النظر.

## المادة التاسعة : المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة

١ ـ تنشىء السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية هي المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة (المسماة في ما بعد «الشرطة الفلسطينية»). وتنص المادة الثالثة من الملحق الرقم ١ على واجبات الشرطة الفلسطينية ووظائفها وبنيتها وانتشارها وتشكيلها والأحكام التي تتعلق بعتادها وعملياتها. وتنص المادة الثامنة من الملحق الرقم ١ على القواعد السلوكية التي تحكم نشاطات الشرطة الفلسطينية.

٢ ـ باستثناء الشرطة الفلسطينية المشار إليها في هذه المادة والقوات العسكرية الإسرائيلية لا يجوز إنشاء أو استخدام أية قوات مسلحة أخرى في قطاع غزة أو منطقة أريحا.

٣ ـ وباستثناء الأسلحة والذخيرة وعتاد الشرطة الفلسطينية على النحو المبين في المادة الثالثة من الملحق الرقم ١ وأيضاً أسلحة القوات العسكرية الإسرائيلية وذخيرتها وعتادها لا يجوز لأية منظمة أو لأفراد في قطاع غزة ومنطقة أريحا تصنيع أو بيع أو شراء أو حيازة أو استيراد أو إدخال أية أسلحة نارية أو ذخيرة أو أسلحة أخرى أو متفجرات أو بارود أو أي عتاد آخر إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا ما لم ينص على خلاف ذلك في الملحق الرقم ١.

## المادة العاشرة : الممرات

ترتيبات التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المعابر بين قطاع غزة ومصر وبين أريحا والأردن إلى أي معابر تعتبر دولية، مدرجة في الملحق الرقم ١، المادة العاشرة.

## المادة الحادية عشرة : العبور بين قطاع غزة ومنطقة أريحا

ترتيبات العبور الآمن للأشخاص والنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا مدرجة في الملحق الرقم ١، المادة التاسعة.

## المادة الثانية عشرة : العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

١ ـ تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح وفي ضوء ذلك عليهما الامتناع عن أي تحريض بما فيه الحملات الدعائية إحداهما ضد الأخرى وتتخذان من دون الانحراف عن مبدأ حرية التعبير الإجراءات القانونية اللازمة لمنع مثل هذا التحريض من جانب أي منظمات أو مجموعات أو أشخاص خاضعين لولايتهما القانونية.

٢ ـ من دون الانحراف عن الموجبات الواردة في هذا الاتفاق تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية على محاربة النشاطات الإجرامية التي قد تؤثر على الجانبين بما فيها التعديات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والمنشطات والتهريب والاعتداءات على الأملاك بما فيها الاعتداء على السيارات.

## المادة الثالثة عشرة : العلاقات الاقتصادية

إن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين مدرجة في البروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وقد جمعت النسخ الموقعة في الملحق الرقم ٤ وهي خاضعة لبنود هذا الاتفاق وملحقاته.

## المادة الرابعة عشرة : حقوق الإنسان وحكم القانون

تمارس إسرائيل والسلطة الفلسطينية صلاحياتهما ومسؤولياتهما بموجب هذا الاتفاق آخذتين في الاعتبار الأعراف الدولية المتفق عليها وحقوق الإنسان وحكم القانون.

## المادة الخامسة عشرة : لجنة الارتباط الإسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة

١ ـ على لجنة الارتباط التي أنشئت بموجب المادة العاشرة من إعلان المبادىء أن تعمل على تطبيق هذا الاتفاق بمرونة. وتتعامل مع قضايا تحتاج إلى تنسيق ومع قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ومع النزاعات.

٢ ـ تتألف لجنة الارتباط من عدد متساو من الأعضاء من كلا الجانبين. وفي استطاعتها أن تضيف فنيين آخرين وخبراء إذا دعت الحاجة.

٣ ـ تقرر لجنة الارتباط أسلوب عملها بما فيه وتيرة اجتماعاتها ومكانها أو أماكنها.

٤ ـ تتخذ لجنة الارتباط قراراتها بالتوافق.

## المادة السادسة عشرة : العلاقات والتعاون مع الأردن ومصر

١ ـ بموجب المادة ١٢ من إعلان المبادىء يدعو الطرفان حكومتي الأردن ومصر إلى المشاركة في إقامة علاقة أوثق وترتيبات تعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وكل من حكومتي مصر والأردن من جهة أخرى وذلك من أجل تطوير التعاون بينهم. وتتضمن هذه الإجراءات إنشاء لجنة متابعة.

٢ ـ تقرر لجنة المتابعة بالاتفاق إجراءات قبول الأشخاص المهجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وذلك مع اتخاذ التدابير الضرورية لمنع الإخلال بالأمن وشيوع الفوضى.

٣ ـ تعالج لجنة المتابعة قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

## المادة السابعة عشرة : تسوية الخلافات والنزاعات

أي خلاف يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق يحال على هيئات التنسيق والتعاون المختصة التي أنشئت بموجب هذا الاتفاق. وتطبق أحكام المادة ١٥ من إعلان المبادىء على أي خلاف لا تتم تسويته من هيئة التنسيق والتعاون المختصة، أي:

١ ـ الخلافات الناجمة عن تطبيق أو تفسير هذا الاتفاق أو أي اتفاقات فرعية تتعلق بالمرحلة الانتقالية تسوى بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط.

٢ ـ الخلافات التي لا تسوى بالتفاوض يمكن تسويتها من خلال آلية للمصالحة يتفق عليها الجانبان.

٣ ـ يستطيع الجانبان أن يخضعا للتحكيم الخلافات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها بالتوافق. لهذه الغاية، وباتفاق الجانبين، ينشىء الطرفان لجنة تحكيم.

## المادة الثامنة عشرة : منع الأعمال العدائية

يتخذ الجانبان الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم والاعتداءات أحدهما ضد الآخر وضد الأفراد الموجودين تحت سلطة الطرف الآخر وضد أملاكهم ويتخذان الإجراءات القانونية الضرورية ضد المعتدين. إلى ذلك يتخذ الجانب الفلسطيني جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدوانية ضد المستوطنات، وضد المنشآت التابعة لها وللمنطقة العسكرية ويتخذ الجانب الإسرائيلي جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدائية الصادرة عن المستوطنين والموجهة ضد الفلسطينيين.

## المادة التاسعة عشرة : الأشخاص المفقودون

على السلطة الفلسطينية أن تتعاون مع إسرائيل عبر تقديم كل المساعدة اللازمة للبحث عن إسرائيليين مفقودين في قطاع غزة ومنطقة أريحا وكذلك عبر تقديم المعلومات عن إسرائيليين مفقودين. على إسرائيل أن تتعاون مع السلطة الفلسطينية في البحث عن مفقودين فلسطينيين وأن تقدم المعلومات اللازمة في هذا الصدد.

## المادة العشرون : تدابير تعزيز الثقة

بهدف إيجاد مناخ إيجابي ومؤات لتطبيق هذا الاتفاق، وبهدف إقامة قاعدة صلبة للثقة المتبادلة والإرادة الطيبة يوافق الطرفان على اتخاذ تدابير لتعزيز الثقة كما يأتي:

١ ـ لدى توقيع هذا الاتفاق تقوم إسرائيل بالإفراج عن، أو تسليم السلطة الفلسطينية في مهلة خمسة أسابيع، نحو خمسة آلاف معتقل وسجين فلسطيني، من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. والأشخاص الذين سيتم الإفراج عنهم سيكونون أحراراً في العودة إلى منازلهم في أي مكان من الضفة الغربية أو قطاع غزة. والسجناء الذين يتم تسليمهم إلى السلطة الفلسطينية سيكونون ملزمين البقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا طوال المدة المتبقية من مدة عقوبتهم.

٢ ـ بعد تطبيق هذا الاتفاق يواصل الجانبان التفاوض للإفراج عن عدد إضافي من السجناء والمعتقلين الفلسطينيين، على أسس متفق عليها.

٣ ـ تطبيق هذه التدابير المدرجة أعلاه يتم بموجب الإجراءات التي ينص عليها القانون الإسرائيلي للإفراج عن السجناء والمعتقلين ونقلهم.

٤ ـ يتعهد الطرف الفلسطيني حل مشكلة الفلسطينيين الذين كانوا على اتصال مع السلطات الإسرائيلية. وإلى حين التوصل

إلى حل متفق عليه يتعهد الطرف الفلسطيني عدم ملاحقة هؤلاء الفلسطينيين قضائياً أو إيذائهم في أي شكل.

٥ ـ فلسطينيو الخارج الذين تمت الموافقة على دخولهم قطاع غزة ومنطقة أريحا طبقاً لهذه الاتفاق، والذين تنطبق عليهم أحكام هذه المادة، لن يتعرضوا للملاحقة القضائية لمخالفات ارتكبت قبل ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣.

## المادة الحادية والعشرون : الوجود الدولي الموقت

١ ـ يوافق الجانبان على وجود دولي أو أجنبي موقت في قطاع غزة ومنطقة أريحا (وجود دولي موقت لاحقاً) طبقاً لأحكام هذه المادة.

٢ ـ يتألف الوجود الدولي الموقت من ٤٠٠ شخص مؤهل بمن فيهم مراقبون وموجهون وخبراء آخرون من خمس أو ست دول مانحة.

٣ ـ على الطرفين أن يطلبا من الدول المانحة إنشاء صندوق خاص لتمويل «الوجود الدولي الموقت».

٤ ـ يمارس «الوجود الدولي الموقت» مهمته مدة ستة أشهر ويمكن أن يمدد هذه الفترة أو يغير هدف العملية التي يقوم بها بموافقة الطرفين.

٥ ـ يتمركز «الوجود الدولي الموقت» ويعمل بين المدن والقرى الآتية: غزة وخان يونس ورفح ودير البلح وجباليا وعبسان وبيت حانون وأريحا.

٦ ـ تتفق إسرائيل والسلطة الفلسطينية على بروتوكول خاص لتطبيق هذه المادة بهدف إنجاز المفاوضات مع الدول المانحة المساهمة في عناصر (الوجود الدولي الموقت) في غضون شهرين.

## المادة الثانية والعشرون : الحقوق والمسؤوليات والالتزامات

١ ـ أ ـ إن نقل جميع السلطات والمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية، كما هو مبين في الملحق الرقم ٢، يتضمن جميع ما يتصل بها من حقوق ومسؤوليات والتزامات تنشأ عن عمل أو امتناع عن عمل قبل (عملية) نقل السلطات. تكف إسرائيل عن تحمل أي مسؤولية مالية تتعلق بمثل هذه الأعمال أو الامتناع عن أعمال وتتحمل السلطة الفلسطينية كل المسؤولية المالية عن ذلك وعن سير عملها.

ب ـ أي دعوى مالية تقام في هذا الصدد ضد إسرائيل ستحال على السلطة الفلسطينية.

ج ـ تزود إسرائيل السلطة الفلسطينية ما لديها من معلومات عن شكاوى عالقة أو سابقة أحيلت على إحدى المحاكم ضد إسرائيل في هذا الإطار.

د ـ في حال وجود دعوى قضائية متعلقة بهذه الشكاوى تبلغ إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية وتمكنها من المشاركة في الدفاع عن القضية وتقديم أي حجج لمصلحتها.

هـ ـ إذا قررت أي محكمة أو جهة قضائية تقديم تعويض من إسرائيل في إطار مثل هذه القضية يتعين على السلطة الفلسطينية أن تسدد هذا التعويض كاملاً لإسرائيل.

و ـ مع عدم الإخلال بما ورد أعلاه وفي حال استخلاص المحكمة المعنية بهذه القضية أن المسؤولية تقع فقط على عاتق موظف أو وكيل تجاوز نطاق صلاحياته أو تعمد الإساءة، لا تتحمل السلطة الفلسطينية أي مسؤولية مالية.

٢ ـ إن نقل السلطة في ذاته ينبغي ألا يؤثر على الحقوق والواجبات والمسؤوليات لأي شخص أو هيئة اعتبارية موجودة حتى تاريخ توقيع الاتفاق.

**المادة الثالثة والعشرون : البنود النهائية**

١ ـ يصير هذا الاتفاق نافذاً بمجرد توقيعه.

٢ ـ الأحكام التي نص عليها هذا الاتفاق تبقى سارية حتى يحل محلها الاتفاق الانتقالي الذي ورد في اتفاق إعلان المبادىء أو أي اتفاق آخر بين الطرفين.

٣ ـ تبدأ المرحلة الانتقالية التي تمتد خمس سنوات والتي نص عليها اتفاق إعلان المبادىء اعتباراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

٤ ـ يتفق الطرفان على أنه ما دام هذا الاتفاق نافذاً، فإن الحاجز الأمني الذي أقامته إسرائيل حول قطاع غزة يبقى قائماً، كما أن الخط الذي يحدده هذا الحاجز، كما هو مبين في الخريطة الرقم ١، لا يكون له أي معنى خارج إطار هذا الاتفاق.

٥ ـ ينبغي ألا يسيء أي بند في هذا الاتفاق في أي شكل أو يؤثر على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالاتفاق الانتقالي أو الوضع النهائي الذي سيتم تحديده كما ينص عليه إعلان المبادىء. في ضوء هذا الاتفاق لا يمكن اعتبار أي من الطرفين تراجع أو تخلى عن أي من حقوقه أو مطالبه أو مواقفه.

٦ ـ يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، يجب المحافظة على سلامتها ووحدتها في الفترة الانتقالية.

٧ ـ يبقى قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولا يتغير وضعهما أثناء فترة تطبيق هذا الاتفاق. ولا شيء من هذا الاتفاق يمكن أن يغير هذا الوضع.

٨ ـ إن ديباجة الاتفاق وكل ملاحقه وإضافاته والخرائط الملحقة به تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

وُضع في القاهرة اليوم الرابع من أيار/ مايو ١٩٩٤.

وتلي تواقيع رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق رابين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات، وبصفة شهود الرئيس المصري حسني مبارك ووزير الخارجية للولايات المتحدة وروسيا راعيتي مؤتمر السلام السيدين وارن كريستوفر وأندريه كوزيريف.

## اتفاق النقل المبكر للصلاحيات في الضفة الغربية

**المادة ١ : تعريفات محددة لعدد من المصطلحات والتعبيرات كي لا تنشا خلافات عليها من الجانبين:**

ـ «السلطة الفلسطينية»: وتعني السلطة الفلسطينية التي تأسست بناء على اتفاق غزة ـ أريحا.

ـ «لجنة الاتصال المشتركة»: وتعني لجنة الاتصال الإسرائيلية ـ الفلسطينية المقررة طبقاً للمادة العاشرة في اعلان المبادىء.

ـ «اتفاق مرحلي»: ويعني ما أشير إليه في المادة السابعة من اعلان المبادىء.

ـ مصطلح «الإسرائيليون» وهو يمتد ليشمل جميع الوكالات ذات الوضعية الإسرائيلية والمؤسسات المسجلة في اسرائيل.

**المادة ٢ : عن المرحلة التحضيرية لنقل السلطات المدنية:**

١ ـ تسلم اسرائيل السلطات المتفق عليها للسلطة الفلسطينية من خلال الادارة العسكرية الإسرائيلية وادارتها المدنية في الضفة الغربية في المجالات الخمسة المذكورة بما في ذلك سلطة فرض ضرائب مباشرة وضريبة التنمية المضافة على المنتجات المحلية.

٢ ـ ومن أجل تحقيق الهدف السابق فإن السلطة الفلسطينية سوف تقوم بتشكيل جهة الاختصاص الفلسطينية المشار لها في المادة السادسة من اعلان المبادىء.

٣ ـ ستقوم الأطراف المعنية باستكشاف إمكانية توسيع نطاق نقل السلطات في مجالات أخرى غير الخمسة المتفق عليها.

**المادة ٣: عن نقل السلطات:**

**أولاً:** مجال التعليم والثقافة: ويشمل جميع القوانين المنظمة للعملية التعليمية الصادرة عام ١٩٦٤ وحتى الآن والمسؤولية عن التعليم العالي والخاص والتدريب والتعليم الثقافي والمعاهد والبرامج الثقافية والتعليمية والمعاهد الثقافية والتعليمية الحكومية وغير الحكومية.

**ثانياً:** مجال الصحة ويشمل:

١ ـ نقل السلطات الصحية من الادارة العسكرية الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية.

٢ ـ يتضمن مجال الصحة جميع القوانين واللوائح المنظمة لهذا المجال بدءاً من عام ١٩٥٤ وحتى الآن والاشراف على جميع المؤسسات الطبية سواء كانت خاصة أو حكومية.

٣ ـ الادارة العسكرية الإسرائيلية ومن خلال أدائها لمهامها الأمنية ستبذل قصارى جهدها كي تحترم وتحفظ كرامة المرضى وتمتنع عن إحداث أي تلفيات في المعدات الطبية.

٤ ـ ما تقدم لن يمنع اسرائيل وادارتها العسكرية في الضفة من مباشرة مسؤولياتها في المسائل الجنائية مثل إجراء التشريح الطبي والتحقيق وإجراء فحوصات بشأن جرائم المخدرات.

٥ ـ ستقوم السلطة الفلسطينية ـ كإجراء روتيني ـ بإبلاغ الادارة المدنية الإسرائيلية في الضفة بأي حالات ولادة أو وفاة داخل المؤسسات الطبية.

٦ ـ ستطبق السلطة الفلسطينية المعايير الدولية في التطعيم.

٧ ـ تتخذ السلطة الفلسطينية الاجراءات الضرورية لضمان الابلاغ عن دخول أي مريض أو مريضة من الإسرائيليين مؤسسة طبية فلسطينية فوراً.

٨ ـ تتخذ السلطة الفلسطينية جميع الاجراءات الضرورية لابلاغ الشرطة الإسرائيلية في الضفة بوصول حالات مصابة بأي نوع من الأسلحة أو المتفجرات أو بأي وفاة لأسباب غير طبيعية.

٩ ـ ستقوم السلطة الفلسطينية بتسليم أي جثة لوفاة غير طبيعية لاجراء التشريح اللازم في معهد الطب الشرعي الإسرائيلي وذلك بمجرد تقديم القائد العسكري الإسرائيلي طلباً بهذا، ومن حق ممثل فلسطيني حضور التشريح بشرط الا يؤخر ذلك العمل كما يجب أن تتضمن السلطة الفلسطينية عدم اجراء أي صفة تشريحية على الجثة قبل تسليمها للجانب الإسرائيلي.

١٠ ـ يتبادل الجانبان المعلومات بشأن الأوبئة والأمراض المعدية والتعاون في مكافحتها وتبادل الملفات والوثائق الطبية.

١١ ـ ستقوم لجنة خبراء مشتركة بمناقشة قضايا الصحة التي تتطلب تعاوناً وتنسيقاً.

١٢ ـ سيتم تأسيس لجنة مشتركة لتسهيل التنسيق والتعاون.

**ثالثاً:** مجال الشؤون الاجتماعية ويشمل:

١ ـ السيطرة على جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال بما في ذلك المؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات التي لا تستهدف الربح والطوعية.

٢ ـ السلطة الفلسطينية ستشرف على المنظمات والمؤسسات الأجنبية، من النوع ذاته العاملة حاليا في الضفة الغربية وسوف توافق على الجديد منها في حالة عدم تعارض أهدافه مع عملية السلام.

٣ ـ نقل السلطة في هذا المجال لن يؤثر على استمرار ممارسة السلطة العسكرية والمدنية الإسرائيلية كامل سلطاتها لحفظ الأمن والنظام العام.

٤ ـ وبالنسبة إلى الأحداث المرتكبين جرائم فإن الجانبين سيقرران الاجراءات الواجبة بالنسبة إلى تنفيذ هؤلاء (من المقيمين في الضفة الغربية) فترات العقوبة الصادرة من محاكم اسرائيلية في الضفة وتوفير المعلومات المطلوبة لضباط المراقبة للأحداث المفرج عنهم تحت المراقبة.

٥ ـ حماية حقوق الأفراد في التمتع بالخصوصية في حالة تبادل الجانبين معلومات في هذا المجال.

**رابعاً:** في مجال السياحة:

١ ـ مجال نقل السلطة في السياحة يشتمل على جميع القوانين واللوائح والأوامر العسكرية الإسرائيلية بما في ذلك مسؤولية تنظيم واصدار التراخيص وتحديد المستويات السياحية للفنادق والاشراف على وتنمية صناعة السياحة وخدماتها بما في ذلك المنشآت السياحية الخاصة والحكومية والأجنبية.

٢ ـ خلال أدائها مهامها الأمنية فإن السلطة العسكرية الإسرائيلية ستأخذ في اعتبارها تلك الأهداف السياحية كما ان الادارة الإسرائيلية العسكرية والمدنية ستساعد السلطة الفلسطينية في تطوير السياحة وتوسيع نطاقها من فنادق ومطاعم ووكالات سياحية وفي الوقت نفسه فإن ذلك لن يؤثر على قيام السلطة الإسرائيلية بمهامها الأمنية.

٣ ـ سيسمح لوكلاء السياحة والشركات السياحية والمرشدين السياحيين وجميع الكيانات السياحية المرخصة بواسطة السلطة الفلسطينية باستمرار نشاطها داخل اسرائيل بشرط توافر الشروط المهنية المناسبة لها وينسحب ذلك على جميع وسائل المواصلات السياحية المرخصة بواسطة السلطة الفلسطينية بشرط وضع اشارات واضحة عليها كما لها حق المساواة في التمتع بالخدمات والوصول إلى المنشآت السياحية في حدود القوانين الإسرائيلية.

٤ ـ يتم تأسيس لجنة مشتركة لتسهيل التعاون والتنسيق بين الجانبين في هذا المجال.

**خامساً:** مجال الضرائب المباشرة:

١ ـ سيتم نقل سلطة فرض وتحصيل الضريبة المباشرة على الدخل للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، أما الضريبة على الممتلكات فستظل تحت سيطرة الادارة المدنية الإسرائيلية التي ستحولها للسلطة بعد خصم مستحقات البلديات.

٢ ـ السلطة الفلسطينية ستقوم بجباية ضرائب الدخل من الفلسطينيين في الضفة الغربية فيما عدا المستوطنات والمواقع العسكرية الإسرائيلية وذلك على أي مشاريع يزيد دخلها على سبعة آلاف دولار سنوياً وستتم الجباية طبقاً للقانون الفلسطيني المعمول به في الضفة الغربية.

٣ ـ في حالة أي خلاف بين الجانبين يمكن الاحتكام للجنة مشتركة في هذا الشأن.

٤ ـ بالنسبة إلى تحصيل ضريبة الدخل من الأجانب المقيمين في الضفة الغربية خارج المستوطنات والمواقع العسكرية سيعهد بذلك للسلطة الفلسطينية.

٥ ـ جميع أنواع الخصومات من متحصلات الضرائب ستقوم بها الادارة المدنية الإسرائيلية أو جهة اسرائيلية وسيتم سداد هذه الخصومات للسلطة الفلسطينية فيما بعد، بشكل سيتفق عليه وستتم العملية كلها تحت اشراف لجنة مشتركة منصوص عليها في اتفاق غزة ـ أريحا.

٦ ـ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ سيتم خصم ضريبة الدخل من المنبع بواقع ٥ في المئة من أجور الفلسطينيين الموظفين واعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير سيتم الخصم من المنبع طبقاً لاجراءات سيتم الاتفاق عليها.

٧ ـ عندما يقوم فلسطيني بسداد ضريبة لإسرائيل لن يتم الخصم من المنبع وسيقوم الجانبان بتبادل المعلومات عن تحصيل الضرائب من الجانبين على أساس نصف شهري.

٨ ـ إلى أن يدخل الاتفاق المرحلي حيز التنفيذ ستقـوم اسرائيل بتحويل ٧٥ في المئة من ضرائب الدخل المحصلة من العاملين الفلسطينيين داخل المستوطنات والمواقع العسكرية.

**سادساً:** سبل تنفيذ جباية الضرائب المباشرة على الدخل:

١ ـ بالنسبة إلى جمع المعلومات في هذا الصدد سيخول للسلطة الفلسطينية طلب التحفظ على الوثائق والسجلات المالية من الممول أو أي طرف ثالث وطلب مثول أي شخص أمام سلطات الضرائب في الضفة وطلب احضار أي وثائق في هذا الشأن وحق دخول أي مكان عمل ثابت للممول.

٢ ـ بالنسبة إلى جمع الضرائب سيكون للسلطة الفلسطينية الحق في:

أ ـ الحجز على الأموال والممتلكات بما في ذلك الماشية الموجودة في مكان الاقامة الدائم للممول المدين.

ب ـ طرح ما جاء عليه في مزادات عامة.

جـ ـ تقديم طلبات للمحاكم المحلية في الضفة لاصدار قرارات حظر سفر الممول المدين للخارج وطلبات القبض على المتهربين من الضرائب.

د ـ يحق للسلطة إنشاء محكمة ضرائب في الضفة للنظر في طلبات الاستئناف من الممولين كما يمكن للمحاكم المحلية النظر في طلبات الاستئناف.

**سابعاً:** مجال التنفيذ:

١ ـ لا يحق للسلطة الفلسطينية اتخاذ أي مـن اجراءات التنفـيذ السابقـة ضد الإسـرائيليين أو الادارة المدنية والعـسكرية الإسرائيلية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

٢ ـ استخدام القوة لتنفيذ اجراءات أعمال قوانين الضرائب سيتم فقط بموافقة ومساعدة اسرائيل للسلطة الفلسطينية.

**ثامناً:** مجال ضريبة القيمة المضافة على الإنتاج المحلي:

١ ـ يستمر النظام المعـمول به حالياً بالنسبة إلى ضريبـة القيمة المضافة في الضفـة في حين تلتزم السلطة الفلسطينية بألا تقل الضريبة عن ١٥ في المئة ـ ١٦ في المئة، وألا يتجاوز الحد الأقصى للاعفاء منها ١٢ ألف دولار سنوياً.

٢ ـ بالنسبـة إلى من تسري عليهم هذه الضـريبة عن أعمال اسـرائيلية في الضفـة خارج المستـوطنات والمواقع العسكرية سيقومون بتـسجيل أنفسهم لدى الادارة المدنية الإسرائيليـة وان كانت ستطبق عليهم التشريعات الفلسطينـية وستقوم الادارة الإسرائيلية بسداد المستحقات منهم للسلطة الفلسطينية.

٣ ـ سيتم اعتـبار الأعمال المشتركة بين اسـرائيليين وفلسطينيين أعمالاً تخضع للجبـاية من أي الطرفين بناء على حصة كل طرف في الشركة.

٤ ـ بالنسبة إلى الموزعين التجاريين الأجانب سيتم تسجيلهم حسب مكان نشاطهم.

٥ ـ تأسيس نظام مقاصة خاص بين الجانبين بالنسبة إلى ضريبة القيمة المضافة التي يقوم كل طرف بجبايتها.

**المادة ٤:**

١ ـ نقل السلطة في مجال التعليم والثقافة سيتم اعتباراً من الاثنين ٢٩ آب/أغسطس.

٢ ـ بمجرد التوقيع على الاتفاق سيسمح الجانب الإسـرائيلي للجانب الفلسطيني بالحصول على كل المعلومات الخاصة في المجالات المنقولة بشكل يؤمن انتقالاً هادئاً وسليماً.

**المادة ٥: بشأن ادارة المكاتب المنقولة:**

١ ـ السلطة الفلسطينية ستكون مسؤولة بشكل كامل عن التشـغيل السليم للمكاتب والمباني المسلمة من الجانب الإسرائيلي بما في ذلك توظيف العمالة ودفع أجورها، بالإضـافة إلى استمرارها في الحفاظ على العمـالة الفلسطينية التي كانت تعمل لدى الادارة الإسرائيلية.

٢ ـ ستكون المكاتب الرئيسية لجميع مجالات السلطة في غزة وأريحا.

**المادة ٦: عن العلاقات بين الجانبين:**

١ ـ يتم التنسيق بين الجانبين بالنسبة إلى جميع ما يتعلق بالمجالات التي لم يتم نقلها حتى الآن.

٢ ـ الجانب الإسرائيلي سيدعم ويساعد الجانب الفلسطيني في الاضطلاع بمهامه ورفع العراقيل من أمامه، وفي المقابل ستعمل السلطة الفلسطينية على عدم تحويل أي نشاط في حدود المجالات المنقولة إلى طابع عسكري، كما ستبلغ الجانب الإسرائيلي مسبقاً بأي توسعات كبيرة أو أي تجمعات بالنسبة إلى أي من المجالات الخمسة إذ إن السلطة الإسرائيلية ستواصل حفظ الأمن.

**المادة ٧: السلطات التشريعية للسلطة الفلسطينية:**

١ ـ سيكون للجانب الفلسطيني الحق في الاضطلاع بسلطات تشريعية ثانوية بالنسبة إلى المجالات المنقولة وبشكل يتسق مع أحكام وبنود الاتفاق الموقع.

٢ ـ سيتم إخطار الجانب الإسرائيلي بأي تعديلات تشريعية وللطرف الأول معارضتها في غضون مدة لا تزيد على ٣٠ يوماً من ابلاغه للأسباب التالية:

أ ـ أنها توسع من صلاحيات وسلطات الفلسطيني بشكل يتجاوز المجالات المنقولة.

ب ـ أنها لا تكون متسقة مع أحكام الاتفاق.

٣ ـ في حالة معارضة السلطة الإسرائيلية يجب أن تحدد سبب المعارضة.

٤ ـ في حالة الموافقة سيبلغ الجانب الإسرائيلي موافقته في أسرع وقت، وإذا لم يتم ذلك في غضون ٣٠ يوماً يصبح التشريع الفلسطيني سارياً.

٥ ـ من حق السلطة الفلسطينية في حالة معارضة اسرائيل للتشريع، تقديم طلب جديد لإعادة النظر أمام اللجنة الفرعية المختصة والمقررة في اتفاق غزة ـ أريحا، والتي ستحاول التوصل إلى قرار في هذا الشأن في غضون ٣٠ يوماً من تقديم طلب إعادة النظر في الرفض، وفي حالة عجز اللجنة الفرعية خلال تلك الفترة عن الوصول إلى قرار، من حق السلطة الفلسطينية إحالة المسألة على لجنة الاتصال المشتركة التي ستنظر في الأمر حال تقديمه وستحاول الوصول إلى قرار فيه في غضون ٣٠ يوماً.

٦ ـ أي تشريع فلسطيني جديد في الضفة يجب نشره في أي منشور خاص بالتشريعات الجديدة بشرط صدوره في أريحا أو غزة فقط.

**المادة ٨: تطبيق القانون:**

١ ـ يمكن للسلطة الفلسطينية اتخاذ اجراءات تأديبية لموظفيها في الضفة أمام محاكم تأديبية تعمل في غزة وأريحا فقط.

٢ ـ يمكن للسلطة الفلسطينية في المجالات الخمسة المنقولة تحويل موظفيها للعمل كمفتشين مدنيين لمراقبة مدى الالتزام بالقوانين والاجراءات في هذه المجالات على ألا يعمل هؤلاء المفتشون كوحدة واحدة وإنما متفرقين وألا يرتدوا زياً موحداً ولا يحملون أسلحة نارية وأن يتم ابلاغ أسمائهم لإسرائيل ويتحدد عددهم بناء على تفاهم مشترك، كما سيحملون أوراق اثبات هوية فلسطينية تحدد اداراتهم.

٣ ـ في ما عدا ما تحدد سابقاً فإن مسؤولية تنفيذ القانون بما في ذلك اجراء التحقيقات والاجراءات القضائية والحبس ستستمر تحت السلطة الإسرائيلية.

**المادة ٩: الحقوق والواجبات والمسؤوليات:**

١ ـ سوف تتحمل السلطة الفلسطينية كل الأعباء المالية الخاصة بالمجالات الخمسة المنقولة بدلاً من السلطة الإسرائيلية، كما أن أي دعاوى تعويض مالية في هذه المجالات ضد اسرائيل سوف تحول للسلطة الفلسطينية، في حين تزود اسرائيل الجانب الفلسطيني بجميع المعلومات الخاصة بدعوى التعويض قبل النظر فيها في المحكمة.

٢ ـ في حالة قبول دعوى التعويض وقيام اسرائيل بدفعها سيكون على السلطة الفلسطينية دفع قيمة التعويض كاملة لإسرائيل.

**المادة ١٠: الاتصال والتنسيق:**

ستضطلع لجنة التعاون والتنسيق المدنية المشتركة المؤسسة طبقاً لاتفاق غزة ـ أريحا بجميع المسائل ذات الاهتمام المشترك الخاصة بهذا الاتفاق.

**المادة ١١: قضايا الموازنة:**

١ ـ الادارتان العسكرية والمدنية الإسرائيليتان ستزودان السلطة الفلسطينية بمعلومات كاملة بالنسبة إلى المجالات الخمسة المنقولة.

٢ ـ ستبدأ السلطة الفلسطينية على الفور في توظيف موظفين متخصصين في شؤون الموازنات، في الوقت الذي ستستمر اسرائيل في توفير خدمات خبرائها العاملين حالياً بالفعل في مجالي الضرائب المباشرة والقيمة المضافة.

٣ ـ يقوم الجانبان بتقديم طلبات مشتركة للدول المانحة خلال اجتماعها القادم في باريس أيام ٨ و٩ و١٠ أيلول/سبتمبر المقبل وذلك بهدف تمويل العجز الصغير الذي يمكن أن يحصل في جباية الضرائب خلال المرحلة الأولى من نقل السلطة، وسوف يجتمع الجانبان ـ الفلسطيني والإسرائيلي ـ بعد اجتماعات باريس بثلاثة أيام لتحديد تواريخ البدء في نقل السلطات في المجالات الأربعة الأخرى بناءً على رد الدول المانحة.

**المادة ١٢: المساهمة المشتركة في السلام والمصالحة:**

سيعمل الجانبان على أن يسهم نقل مجالات السلطة الخمسة في تعزيز وتأمين السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني والسلام في المنطقة بأسرها.

**المادة ١٣: بنود نهائية:**

١ ـ يدخل هذا الاتفاق في حيز التنفيذ منذ تاريخ توقيعه.

٢ ـ الترتيبات المتضمنة في هذا الاتفاق هي ترتيبات تحضيرية وستبقى موضع تنفيذ حتى يحل محل اتفاق آخر بين الجانبين.

٣ ـ لن يؤدي أي تفصيل في هذا الاتفاق إلى تحديد مسار أو إجهاض نتيجة المفاوضات على الاتفاق المرحلي أو أن يؤثر على الوضع الناشىء عن اعلان المبادىء.

٤ ـ يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة اقليمية واحدة يتم الحفاظ على وحدتها خلال المرحلة الانتقالية.

٥ ـ ستستمر أريحا وقطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن وضع الضفة الغربية لن يتغير خلال فترة هذا الاتفاق ولا شيء في هذا الاتفاق سيغير من وضعها.

القاهرة: ٢٤ / ٨ / ١٩٩٤

الدكتور نبيل شعث

الجنرال داني روتشيلد منسق الشؤون المدنية الاسرائيلية

# الاتفاقات الاسرائيلية - الأردنية

## الاتفاق الأردني - الإسرائيلي التمهيدي

### جدول الأعمال الفرعي
### في مجال المياه والطاقة والبيئة

«في إطار سعيهما لتحقيق أهداف المسار الإسرائيلي - الأردني في المفاوضات حددت إسرائيل والأردن مواضيع محادثاتهما الثنائية وأدرجاها في الجزء «ب» من جدول أعمالهما المشترك. وينص البند «ب - ٧» على مراحل مناقشة بنود جدول الأعمال المشترك والاتفاق عليها وتطبيقها، بما في ذلك الآليات الملائمة لإجراء مفاوضات حول مسائل محددة. وسيتعاون الطرفان بهدف التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف. وسيسمح التوصل إلى حل مسائل النزاع بالحد من الآثار السلبية والأضرار الناجمة عنه.

إن بنود جدول الأعمال الفرعي المذكورة لاحقاً ترمي إلى إجراء مفاوضات مفصلة حول مختلف المسائل المتعلقة بالمياه والطاقة والبيئة وبغور الأردن، وتنص على تدابير عملية لتحقيق أهداف البنود «ب - ٣» و«ب ٦ - ١» و«ب - ٧» من جدول الأعمال المشترك.

١ - أحواض المياه السطحية:

أ - إجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى اعتراف متبادل بالحصة المشروعة لكل من الطرفين في مياه نهري الأردن واليرموك بنوعية يرضى بها الطرفان.

ضمان التدفق من دون انقطاع للحصة المشروعة والمعترف بها من قبل الأردن وإسرائيل في مياه نهري الأردن واليرموك وبالنوعية المتفق عليها عبر استخدام جر مياه متفق عليه أيضاً.

ب - تحسين نوعية مياه نهري الأردن في المنطقة التي تقع أسفل بحيرة طبرية وجعلها قابلة للاستعمال.

ج - المحافظة على نوعية المياه.

٢ - المياه الجوفية المشتركة.

أ - الطبقة الجوفية من المياه العذبة القابلة للتجدد - المنطقة الجنوبية الواقعة بين البحر الميت والبحر الأحمر.

ب - الطبقة المائية الإحفورية - المنطقة الواقعة بين البحر الميت والبحر الأحمر.

ج - المحافظة على نوعية الطبقتين.

٣ ـ التخفيف من النقص في المياه:

أ ـ تنمية الموارد المائية.

ب ـ النقص في المياه البلدية.

ج ـ النقص في مياه الري.

٤ ـ إمكانات التعاون المشترك في المستقبل في إطار إقليمي محتمل:

أ ـ مبادىء عامة.

١ ـ حماية الطبيعة والموارد الطبيعية والتنوع البيئي.

٢ ـ مراقبة نوعية الهواء بما في ذلك المستويات والمقاييس العامة وكل أنواع الإشعاعات والبخار والغازات الخطرة الناجمة عن الإنسان.

٣ ـ البيئة البحرية وإدارة الموارد الساحلية.

٤ ـ إدارة النفايات بما في ذلك النفايات الخطرة.

٥ ـ مراقبة الطاعون.

٦ ـ مراقبة الأضرار البيئية والحد منها.

٧ ـ التصحر.

٨ ـ التوعية العامة والتربية في مجال البيئة.

٩ ـ آليات إدارة البيئة.

١٠ ـ الكوارث الطبيعية.

١١ ـ تنمية المصادر المحلية للطاقة.

١٢ ـ تحويل الطاقة التقليدية وغير التقليدية، حاجات المياه والاعتبارات البيئية.

١٣ ـ إقامة شبكات الكهرباء وأنابيب النفط.

١٤ ـ مواثيق إقليمية.

ب ـ غور الأردن.

١ ـ قناة من البحر الأحمر إلى البحر الميت.

٢ ـ الصناعات الكيميائية للبحر الميت.

٣ ـ إدارة أحواض المياه.

٤ ـ تنمية الموارد الحرارية الجوفية.

٥ ـ استثمار الموارد المنجمية والمعدنية.

٦ ـ مناطق معالجة الصادرات الصناعية.

٧ ـ بنى تحتية وتجهيزات النقل.

٨ ـ تنمية وعمليات الزراعة.

٩ ـ الآثار والسياحة.

١٠ ـ الأنشطة المشتركة في مجالات المياه والبيئة والطاقة.

## جدول الأعمال الفرعي المشترك في مجال «الأمن»

ـ في سعيهما لتحقيق سلام عادل، دائم وشامل، واستناداً إلى مبدأ احترام سيادة وسلامة أراضي دول المنطقة، حدد الأردن وإسرائيل في مفاوضاتهما الرامية إلى ابرام معاهدة سلام وفق بند رقم «ج» من جدول الأعمال المشترك، مواضيع المفاوضات، وأورداها ضمن قسم الأمن، المستند إلى بند «ب ـ ٢» من جدول الأعمال المشترك.

١ ـ البند، الذي يتحدث عن «امتناع أي من الجانبين عن القيام بأي أنشطة قد تؤثر سلباً في أمن الطرف الآخر، أو الحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات»، يشير إلى الفترة على امتداد المفاوضات، التي ترمي إلى إبرام معاهدة سلام، إضافة إلى العلاقات الثنائية في ظل المعاهدة. تم الاتفاق على أن تحوي المفاوضات حزمة شاملة من القضايا الأمنية، كما تطور مبادىء وأساليب التعامل مع تلك القضايا.

٢ ـ الترتيبات الأمنية المتفق عليها من كلا الطرفين:

أ ـ مناقشة ترتيبات أمنية يمكن تطبيقها بين البلدين، بما في ذلك على طول الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، وذلك على أساس بند «ب ـ ٥» من جدول الأعمال المشترك.

ب ـ سيتم الاتفاق على تحديد آليات التطبيق في إطار جدول زمني محدد.

٣ ـ التهديدات الأمنية الناجمة عن كافة أنواع الإرهاب.

استناداً إلى مبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية»، ومن أجل الحفاظ على استقرار العلاقات السلمية، والترتيبات الأمنية على امتداد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، فقد اتخذت الخطوات التالية:

أ ـ تحديد كافة التهديدات الإرهابية المحتملة، بما في ذلك الإرهاب عبر الحدود: «التسلل» والتخريب.

ب ـ مناقشة مبادىء وأساليب معالجة هكذا تهديدات.

٤ ـ إجراءات بناء الثقة أمنياً استناداً إلى احترام والتقيد بالحدود الدولية المتفق عليها بين الأردن وإسرائيل، كما حددت في بند ب (٥) تم الاتفاق على البنود التالية:

أ ـ دراسة الأمور العسكرية وإجراءات بناء ثقة أخرى من شأنها تعزيز الترتيبات الأمنية المتفق عليها وتطوير العلاقات السلمية.

ب ـ دراسة متعددة الأطراف حول قضايا الحد من التسلح وإجراءات بناء الثقة والأمن في مجالات تبادل معلومات عسكرية وأنشطة لها تطبيقات ثنائية.

ج ـ دراسة وضع آليات تطبيق محتملة ضمن جدول زمني.

٥ ـ الاتفاق على إجراءات مرضية لكلا الجانبين سيشكل جزءاً من معاهدة السلام.

٦ ـ مراقبة التسلح والأمن الإقليمي.

إضافة إلى الاتفاقات التي أبرمت حول الترتيبات الأمنية وإجراءات بناء الثقة في المناطق الواقعة حول الحدود الدولية المشتركة بين الأردن وإسرائيل، فإن الطرفين يطوران آليات عمل للتنسيق حول قضايا تتعلق بالحد من التسلح والأمن الإقليمي، بالتوافق مع الاتفاقات المشابهة في إطار مجموعة العمل المتعددة الأطراف حول الحد من التسلح والأمن الإقليمي.

## جدول الأعمال الفرعي المشترك في مجال «الحدود والأراضي»

«في إطار سعيهما لتحقيق سلام عادل، دائم وشامل، واستناداً إلى مبدأ احترام سيادة وسلامة أراضي دول المنطقة، حدد الأردن وإسرائيل ـ في مفاوضاتهما الرامية إلى إبرام معاهدة سلام وفق البند رقم (ج) من جدول الأعمال المشترك ـ مواضيع مفاوضاتهما حول الحدود والمسائل المتعلقة بالأرض، استناداً إلى البند «ب ـ ٥» من جدول الأعمال المشترك على الشكل الآتي:

ـ سيقوم الطرفان بتسوية المسائل المتعلقة بالأرض وترسيم ووضع علامات الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل، استناداً إلى ترسيم الحدود على عهد الانتداب، وذلك دون الإساءة إلى وضع أي من المناطق التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧. سيحترم الجانبان الحدود الدولية الواردة أعلاه ويلتزمان بها، وسيحافظان على التعايش السلمي على امتدادها عبر خلق واقع يخدم مصالح شعبي البلدين.

ـ تم الاتفاق على خطوات العمل المذكورة لاحقاً، وستعتمد في المفاوضات التي ستعقد في المنطقة.

أ ـ الاتفاق على تشكيل آلية عمل مشتركة «لجنة فرعية حول الحدود منبثقة عن لجنة الأمن والحدود والمياه والبيئة والقضايا الأخرى ذات الصلة» تكون أهدافها المساعدة في التوصل إلى تسوية حول الحدود والمسائل المتعلقة بالأرض.

ب ـ ستقوم اللجنة الفرعية أولاً بصياغة أساليب تحضير خرائط مشتركة للمنطقة وترسيم الحدود ومسائل إضافية أخرى، بما في ذلك القيام بمسح مشترك لهذا الغرض بحسب ما تتطلب الحاجة.

وسيتم صياغة الخرائط المشتركة بالانكليزية وستظهر فيها الملامح الجغرافية للمناطق الواقعة على امتداد الحدود المشتركة بين البلدين.

ج ـ ستقوم اللجنة الفرعية بتقديم النصح إلى كل من الطرفين حول طرق التوصل إلى اتفاق في ما يتعلق بالعملية التي نص عليها البند «ب ـ ٥» من جدول الأعمال المشترك.

د ـ في حال التوصل إلى اتفاق ستكون اللجنة الفرعية مسؤولة عن تحضير وتنفيذ خطوات العمل الهادفة إلى ترسيم الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل ووضع العلامات.

هـ ـ ستعمل آلية العمل المقترحة بالتنسيق التام مع لجنة الأمن الفرعية مما سيسهل المناقشات الموازية الأكثر تفصيلاً حول كافة المواضيع المتعلقة بترتيبات الأمن الثنائي في المناطق المتاخمة للحدود الدولية التي تم ترسيمها استناداً إلى البند «ب ـ ٥» من جدول الأعمال المشترك.

و ـ ستنتهي المفاوضات حول إيجاد حلول مرضية للطرفين في شأن قضايا الحدود، بإبرام معاهدة سلام بموجب ما نص عليه البند «ج» من جدول الأعمال المشترك.

٧ حزيران / يونيو ١٩٩٤

## إعلان واشنطن

ـ بعد عدة أجيال من العداء والدم والدموع، وفي أعقاب ما خلفته سنوات الالم والحروب، فقد عقد جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء [اسحق] رابين العزم على وضع حد لاراقة الدماء والأحزان. فبهذه الروح عقد اجتماع اليوم في واشنطن بين جلالة الملك الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ورئيس الوزراء وزير الدفاع الاسرائيلي السيد اسحق رابين بناء على دعوة الرئيس بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأميركية. وتشكل مبادرة الرئيس كلينتون هذه منعطفاً تاريخياً في محاولات الولايات المتحدة الدؤوبة لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ولقد كان لمشاركة الرئيس كلينتون الشخصية الفضل في الاتفاق على مضمون هذا الاعلان التاريخي وما التوقيع عليه الا شاهد على رؤياه البعيدة وتفانيه من أجل قضية السلام.

ـ لقد أكد جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين من جديد أثناء اجتماعهما على المبادىء الخمسة التي تحكم فهمهما المشترك لجدول الأعمال المتفق عليه والذي يهدف إلى التوصل إلى إقامة سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين واسرائيل.

١ ـ تسعى اسرائيل والأردن إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين اسرائيل وجيرانها مثلما تسعيان إلى التوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين.

٢ ـ سيواصل البلدان بشكل حثيث مفاوضاتهما للوصول إلى حالة سلام تقوم على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ في سائر جوانبهما مثلما تقوم على الحرية والمساواة والعدالة.

٣ ـ تحترم اسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها فإن اسرائيل ستولي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات، وبالإضافة لذلك فقد اتفق الطرفان على العمل معاً لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث.

٤ ـ يعترف البلدان بحقهما والتزامهما بسلام مع بعضهما البعض وكذلك مع باقي الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها كما يؤكدان على احترامهما واعترافهما بسيادة كل دول المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.

٥ ـ يرغب البلدان بتطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما وصولاً لتحقيق الأمن الدائم ولتفادي التهديدات واستخدام القوة بينهما.

ـ ان الصراع الطويل بين الدولتين يقترب من نهايته، وعليه فإن حالة الحرب بين الأردن واسرائيل قد طويت صفحتها.

ـ وبناء على هذا الاعلان، وعملاً بجدول الأعمال المشترك المتفق عليه فإن كلا البلدين سيمتنع عن القيام بأعمال أو نشاطات من شأنها أن تؤثر سلباً على أمن الطرف الآخر، أو أن تحكم مسبقاً على الوضع النهائي للمفاوضات. وسيمتنع أي طرف عن تهديد الطرف الآخر باستخدام القوة والسلاح أو أي وسيلة أخرى ضده. وسيحول الطرفان دون وقوع أي تهديدات تخل بالأمن نتيجة لأي عمل ارهابي مهما كان نوعه.

ـ لقد أحاط جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين علماً بالتقدم الذي تحقق في المفاوضات الثنائية على المسار الأردني ـ الإسرائيلي في الأسبوع الماضي في ما يتصل بالخطوات التي اتفق عليها لتنفيذ جداول الأعمال الفرعية المتعلقة بالحدود وقضايا الأراضي والأمن والمياه والطاقة والبيئة ووادي الأردن.

وإذ يدركان بنود جدول الأعمال المشترك المتفق عليه، الحدود ومسألة الأراضي، فقد أحاطا علماً بأن اللجنة الفرعية للحدود قد توصلت إلى اتفاق في تموز/يوليو ١٩٩٤ محققة بذلك جزءاً من الدور المناط بها في جدول الأعمال الفرعي. كما أحاطا علماً بأن اللجنة الفرعية للمياه والبيئة والطاقة، وانسجاماً مع ما تستهدفه مفاوضاتها، قد وافقت على الاعتراف المتبادل بالحصص المحقة لكل من الطرفين في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك، كما واتفقا على أن يحترم ويمتثل الطرفان بشكل كامل لما تتمخض عنه المفاوضات من حقوق في التخصيصات وفقاً للمبادىء المقبولة والمتفق عليها وبالنوعية التي يوافق عليها الطرفان.

كما عبر جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين عن ارتياحهما العميق واعتزازهما بعمل اللجنة الثلاثية في اجتماعها الذي عقد في الأردن يوم الأربعاء الموافق ٢٠ تموز ١٩٩٤ والتي استضافت رئيس الوزراء الأردني الدكتور عبد السلام المجالي بحضور وزير الخارجية وارن كريستوفر ووزير الخارجية شيمون بيريز. وعبرا كذلك عن سعادتهما لمشاركة الولايات المتحدة والتزامها في هذا المسعى. ويعتقد جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين بأنه لا بد من اتخاذ خطوات من أجل تجاوز الحواجز النفسية والانعتاق من تركة الحرب. ان الأردن واسرائيل وهما يسعيان بتفاؤل نحو تعميم مكاسب السلام على الجميع في المنطقة لعازمان على النهوض بمسؤولياتهما تجاه البعد الإنساني في مجال صنع السلام ويدركان أن الاختلالات والتفاوتات الاقتصادية هي السبب الرئيس للتطرف الناجم عن الفقر والبطالة وانحطاط كرامة الإنسان، وبهذه الروح فقد أقر جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين مجموعة من الخطوات لترمز إلى المرحلة الجديدة:

١ ـ الربط الهاتفي المباشر بين الأردن واسرائيل.

٢ ـ ربط الشبكات الكهربائية بين الأردن واسرائيل كجزء من تصور إقليمي.

٣ ـ فتح نقطتي عبور جديدتين بين اسرائيل والأردن واحدة في الطرف الجنوبي للعقبة ايلات والثانية في نقطة في الشمال يتفق عليها.

٤ ـ ستعطى من حيث المبدأ حرية المرور بين الأردن واسرائيل للسواح من رعايا الدول الثالثة.

٥ ـ تسريع المفاوضات لفتح ممر جوي دولي بين البلدين.

٦ ـ ستتعاون قوات الأمن العام في الأردن واسرائيل على مكافحة الجريمة مركزين على التهريب وبخاصة تهريب المخدرات وستدعى الولايات المتحدة الأميركية للاشتراك في هذا المجهود.

٧ ـ تستمر المفاوضات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية تمهيداً للتعاون الثنائي المستقبلي بما في ذلك الغاء سائر أنواع المقاطعة الاقتصادية.

يجري تنفيذ كل هذه الخطوات في إطار خطط التنمية المتعلقة بالبنية التحتية على صعيد المنطقة ككل، وبالترابط مع المفاوضات الثنائية بين الأردن واسرائيل في مواضيع الحدود والأمن والمياه، والقضايا ذات الصلة دون المس بالنتيجة النهائية للمفاوضات المتعلقة بالبنود المدرجة على جدول الأعمال الأردني ـ الإسرائيلي المشترك المتفق عليه.

ـ واتفق جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين على عقد اجتماعات دورية أو عندما تدعو الحاجة للنظر في التقدم الذي تحرزه المفاوضات وقد أعربا عن عزمهما على رعاية وتوجيه عملية السلام بكل جوانبها.

ـ وفي الختام فإن جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين يرغبان بالتعبير عن جزيل شكرهما وتقديرهما للرئيس بيل كلينتون وادارته على جهودهم الدؤوبة في دفع قضية السلام والعدالة والرخاء لجميع شعوب المنطقة ويرغبان بتوجيه الشكر للرئيس شخصياً على ترحيبه الحار بهما وعلى حسن ضيافته واعترافاً بتقديرهما فإن جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء رابين قد طلبا من الرئيس كلينتون توقيع هذه الوثيقة كشاهد وكمضيف لاجتماعهما.

جلالة الملك الحسين          رئيس الوزراء رابين

الرئيس وليام ج. كلينتون

٢٥ تموز / يوليو ١٩٩٤

## معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة إسرائيل.

إذ تأخذان في الاعتبار اعلان واشنطن الذي وقعتاه في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٤ والذي تتعهدان الوفاء به.

وإذ تهدفان إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ بكل جوانبهما.

وإذ تأخذان في الاعتبار أهمية المحافظة على السلام وتعزيزه على أسس من الحرية والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان الاساسية متخطيتين بذلك الحواجز النفسية ومعززتين الكرامة الإنسانية.

وإذ تؤكدان إيمانهما بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتعترفان بحقهما وواجبهما في العيش بسلام بينهما ومع كل الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وإذ ترغبان في تنمية علاقات صداقة وتعاون بينهما بموجب مبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية زمن السلم.

وإذ تأخذان في الاعتبار انهما أعلنتا انتهاء حال العداء بينهما بموجب إعلان واشنطن الموقع في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

فقد اتفقتا على ما يأتي:

## المادة ١: إقامة السلام

يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل (الطرفان) اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

## المادة ٢: المبادىء العامة

سيطبق الطرفان في ما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول زمن السلم وخصوصاً:

١ ـ يعترفان بسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ويحترمانها.

٢ ـ يعترفان بحق كل منهما في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ويحترمانه.

٣ ـ سينميان علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لضمان آمن دائم وسيمتنعان عن التهديد بالقوة وعن استعمالها وسيحلان كل النزاعات بينهما بالوسائل السلمية.

٤ ـ يحترمان سيادة كل دولة في المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ويعترفان بها.

٥ ـ يحترمان الدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقات الإقليمية والدولية ويعترفان به.

٦ ـ ويعتقدان أيضاً أنه يجب ضمن نفوذهما عدم السماح بالتحركات القسرية للسكان التي من شأنها أن تؤثر سلباً على الطرف الآخر.

## المادة ٣: الحدود الدولية

١ ـ تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب كما هو مبين في الملحق ١ (أ) المشار إليه في المواد الخرائطية المضافة إليه والإحداثيات.

٢ ـ تعتبر الحدود كما هي محددة في الملحق ١ (أ) الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها دولياً بين الأردن وإسرائيل من دون المساس بوضع الأراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم الذاتي الإسرائيلي عام ١٩٦٧.

٣ ـ يعتبر الطرفان ان الحدود الدولية بما فيها المياه الإقليمية والمجال الجوي حدود لا يجوز اختراقها وسوف يحترمانها.

٤ ـ سيكون ترسيم الحدود حسبما هو منصوص عليه في المرفق ١ من الملحق ١ (أ) وسيتم الانتهاء منه في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر بعد توقيع المعاهدة.

٥ ـ من المتفق عليه أنه حيثما تبعت الحدود مجرى نهر فإنه إذا تغير مسيل مجرى النهر تغيراً طبيعياً كما هو موضح في الملحق ١ (أ) فإن الحدود تتبع المجرى الجديد للمسيل. وإنه في حال حصول أي تغييرات أخرى فإن الحدود لن تتأثر إلا إذا اتفق على خلاف ذلك.

٦ ـ عند تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة مباشرة سيعيد كل طرف الانتشار إلى جهته من الحدود الدولية حسبما هو معرف في الملحق ١ (أ).

٧ ـ عند تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة مباشرة سيدخل الطرفان في مفاوضات للوصول إلى اتفاق في غضون تسعة أشهر في شأن تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة.

٨ ـ آخذين في الاعتبار الأوضاع الخاصة في منطقة الباقورة/ نهاريهم التي هي تحت السيادة الأردنية وفيها حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية يقرر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق ١ (ب).

٩ ـ في ما يتعلق بمنطقة تسوفار تطبق المواد المنصوص عليها في الملحق ١ (ج).

المادة ٤: الأمن

١ ـ (أ) إذ يتقبل الطرفان أن التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقة بالأمن سيكون جزءاً مهما من علاقاتهما وسيؤدي أيضاً إلى تعزيز أمن المنطقة فإنهما يأخذان على عاتقهما أن يؤسسا علاقاتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركة والتعاون، وان يهدفا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام.

(ب) نحو ذلك الهدف يعترف الطرفان بانجازات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويلتزمان إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط.

ويعني هذا الالتزام تبني أطر إقليمية بالشكل الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية (على الخطوط نفسها التي سار عليها مؤتمر هلسنكي) بما يتوج بمنطقة أمن واستقرار.

٢ ـ لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٣ ـ يتعهد الطرفان بموجب هذه المادة ما يأتي:

(أ) الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية أو من أي نوع بعضهما ضد بعض وعن الأعمال والأنشطة الأخرى التي تضر بأمن الطرف الآخر.

(ب) الامتناع عن تنظيم الأعمال والتهديدات العدائية أو المعادية أو ذات الطبيعة التخريبية أو العنيفة وعن التحريض عليها والمساهمة أو المشاركة فيها ضد الطرف الآخر.

(ج) اتخاذ الاجراءات الضرورية والفعالة للتأكد من أن الأعمال أو التهديدات بالعداء أو المعاداة أو التخريب أو العنف لا ترتكب من أراضيها (وحيثما وردت كلمة أراض بعد هذه الفقرة فإنها تشمل المجال الجوي والمياه الإقليمية) أو غير أراضيها أو فوقها.

٤ ـ بما يتماشى مع حقبة السلام ومع الجهود لبناء أمن إقليمي وما يمنع العدوان والعنف ويحول دونهما يتفق الطرفان أيضاً على الامتناع عما يلي:

(أ) الدخول إلى أي تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن العدوان أو أي أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة.

(ب) السماح بدخول قوى عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود إلى طرف ثالث أو إقامتهم أو عملهم على أراضيها في أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر.

٥ ـ يتخذ الطرفان اجراءات ضرورية فعالة وسيتعاونان في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، ويتعهد الطرفان:

(أ) اتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضيهما أو عبر أراضيهما واتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمكافحة هذه النشاطات ومرتكبيها.

(ب) من دون المساس بالحريات الأساسية كالتعبير عن الرأي والتنظيم، اتخاذ اجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول أي منظمة أو مجموعة أو بنيتها الأساسية ووجودها وعملها في أراضيهما إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله.

(ج) التعاون في منع التسلل عبر الحدود ومكافحته.

٦ ـ تتم معالجة أي مسألة تتعلق بتنفيذ هذه المادة ضمن آلية للتشاور ستضم جهاز ارتباط وتحقق وإشراف حيثما كان ذلك ضرورياً مشاورات على مستوى أعلى. وسيضم اتفاق، سيتم الانتهاء منه في غضون ثلاثة أشهر من تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة، التفاصيل المتعلقة بآلية المشاورات.

٧ ـ العمل على أساس الأولوية وبالسرعة الممكنة ضمن المجموعة المتعددة الطرف المتعلقة بضبط التسلح والأمن الإقليمي

وبشكل مشترك بتحقيق ما يأتي:

(أ) إيجاد منطقة خالية من التحالفات والائتلافات العدائية في الشرق الأوسط.

(ب) إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل سواء منها التقليدي وغير التقليدي في الشرق الأوسط ضمن سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بالامتناع عن استعمال القوة والتوفيق والنيات الحسنة.

## المادة ٥: الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى

١ ـ يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين في مدة شهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

٢ ـ يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضاً العلاقات الاقتصادية والثقافية.

## المادة ٦: المياه

بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكل مشاكل المياه القائمة بين الطرفين.

١ ـ يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي العربة بموجب المبادىء المقبولة والمتفق عليها وحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق ٢ والتي يصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأتم.

٢ ـ انطلاقاً من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي وعادل ومتفق عليه لمشاكلهما المائية إذ يشكل موضوع المياه أساساً لتطوير التعاون بينهما، فإن الطرفين يتعهدان بالتعاون العمل على ضمان عدم تسبب إدارة الموارد المائية وتنميتها لأحدهما، بأي شكل من الأشكال، في الإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر.

٣ ـ يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية لإبقاء حاجاتهما الأمر الذي يوجب تخصيص كميات إضافية بغية استخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٤ ـ في ضوء أحكام الفقرة ٣ أعلاه وعلى أساس أن التعاون في المواضيع المتعلقة بالمياه يكون لمنفعة الطرفين ويساعد على تخفيف حدة شح المياه لديهما وعلى أساس أن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لا بد أن تعالج بصفتها وحدة كاملة، بما في ذلك إمكان نقل كميات من المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها تخفيف حدة شح المياه وعلى العمل ضمن المجالات الآتية:

(أ) تنمية الموارد المائية الموجودة منها والجديدة والعمل على زيادة وفرة كميات المياه بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي كما هو ملائم وتخفيف هدر الموارد المائية عبر مراحل استخدامها.

(ب) منع تلوث الموارد المائية.

(ج) التعاون المتبادل في مجال تخفيف حدة النقص في كميات المياه.

(د) نقل المعلومات ونشاطات البحوث والتنمية المشتركة في المواضيع المتعلقة بالمياه فضلاً عن عرض إمكانات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها.

٥ ـ يضم الملحق ٢ كل التفاصيل المتعلقة بتنفيذ التزامات كلتا الدولتين بموجب أحكام هذه المادة.

## المادة ٧: العلاقات الاقتصادية

١ ـ انطلاقاً من اعتبار التنمية الاقتصادية والرفاهية دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة في ما بين الدول

والشعوب والافراد، فإن الطرفين، تقويماً لأوجه التفاهم التي تم التوصل إليها، يؤكدان رغبتهما المتبادلة في تشجيع التعاون الاقتصادي ليس فقط بينهما بل أيضاً ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

٢ ـ لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يأتي:

(أ) إزالة كل أوجه التمييز التي تعتبر حواجز في وجه تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر والتعاون في مجال انهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة أحدهما ضد الآخر من أطراف ثالثة.

(ب) إذ يعترف الطرفان بأن العلاقات بينهما يجب أن تسير على مبادىء انتقال السلع والخدمات بحرية تامة سيجريان مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقات تتعلق بالتعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة وذلك لأغراض تشجيع علاقات اقتصادية ذات منفعة تقوم على مبادىء يتم الاتفاق عليها وعلى اعتبارات إقليمية خاصة بالتنمية البشرية. وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على المعاهدة.

(ج) التعاون الثنائي والمتعدد الطرف بهدف تشجيع اقتصاداتهما وتعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف اقليميين آخرين.

## المادة ٨: اللاجئون والنازحون

١ ـ اعترافاً من الطرفين بالمشاكل الإنسانية الكبيرة التي خلفها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة إليهما وبما لهما من مساهمة في تخفيف شدة المعاناة الإنسانية فإنهما يسعيان إلى الاستمرار في تخفيف حدة المشاكل الناجمة على صعيد ثنائي.

٢ ـ اعترافاً من الطرفين أن المشاكل الإنسانية المشار إليها أعلاه التي خلفها النزاع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي، سيسعى الطرفان إلى تسوية في المحافل والمنابر المناسبة وبموجب أحكام القانون الدولي بما في ذلك ما يأتي:

(أ) في ما يتعلق بالنازحين: في إطار لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

(ب) في ما يتعلق باللاجئين:

(١) في إطار عمل المجموعة المتعددة الطرف حول اللاجئين.

(٢) عبر اجراء حوار ثنائي أو غير ذلك يتم في إطار يتفق عليه ويأتي مقترناً بالمفاوضات الخاصة بالوضع القانوني الدائم أو متزامناً معها وذلك في ما يتعلق بالمناطق المشار إليها في المادة الثالثة من هذه المعاهدة.

٣ ـ عبر تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة في مجال العمل على توطينهم.

## المادة ٩: الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية

١ ـ سيمنح كل طرف الطرف الآخر حرية الدخول إلى الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

٢ ـ وفي هذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل الدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن أولوية كبرى.

٣ ـ سيقوم الطرفان بالعمل معاً لتعزيز الحوار بين الأديان التوحيدية الثلاثة بهدف العمل في اتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام.

## المادة ١٠: أوجه التبادل الثقافي والعلمي

انطلاقاً من رغبة الطرفين في إزالة كل حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترفان بكون أوجه التبادل الثقافي والعلمي في كل الحقول مرغوباً فيها. ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما. وعليه فإنهما يقومان في أسرع وقت ممكن على ألا يتجاوز ذلك فترة تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة باختتام المفاوضات في شأن الاتفاقات الثقافية والعلمية.

## المادة ١١: التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار

١ ـ يسعى الطرفان إلى تعزيز التفاهم المتبادل في ما بينهما والتسامح القائم على ما لديهما من القيم التاريخية المشتركة، وبموجب ذلك فإنهما يتعهدان ما يأتي:

(أ) الامتناع عن بث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز واتخاذ كل الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات وذلك من أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منهما.

(ب) القيام في أسرع وقت ممكن وفي فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تبادل وثائق المصاقة على هذه المعاهدة بإلغاء كل ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية وتلك التي تعكس التعصب والتمييز والعبارات العدائية في نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما.

(ج) الامتناع عن مثل هذه الإشارات أو التعابير في كل المطبوعات الحكومية.

(د) تأكيد تمتع مواطني كل طرف بالمعاملة القانونية المناسبة في الأنظمة القانونية للطرف الآخر وأمام محاكم ذلك الطرف.

٢ ـ تطبيق الفقرة ١ (أ) بما لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير المنصوص عليها في المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية.

٣ ـ تأليف لجنة مشتركة لدرس الحوادث التي يدعي فيها أحد الطرفين حصول انتهاك لهذه المادة.

## المادة ١٢: مكافحة الجريمة والمخدرات

سيتعاون الطرفان في مكافحة الجريمة وخصوصاً التهريب وسيتخذان كل الاجراءات الضرورية لمكافحة انتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها ومنع نشاطاتهما وسيقدمان مرتكبي هذه النشاطات إلى المحاكمة. وفي هذا الخصوص سيأخذان في الاعتبار مجالات التفاهم التي توصلا إليها في هذه المجالات مثل الملحق ٣ من هذه المعاهدة. كما يلتزم الطرفان اتمام الاتفاقات المرتبطة بهذا المجال في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

## المادة ١٣: النقل والطرق

يأخذ للطرفان في الاعتبار التقدم المحرز في مجال النقل، ولهذا يعترف الطرفان بالاهتمام المتبادل بإقامة علاقات جوار طبيعية في مجال النقل ولتعزيز العلاقات في هذا المجال يتفق الطرفان على ما يأتي:

١ ـ سيسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقله بحرية الحركة في أراضيه وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدول الأخرى ووسائل نقلها ولن يفرض أي طرف ضرائب تمييزية أو قيوداً على حرية الحركة على الأشخاص ووسائل النقل من أراضيه إلى أراضي الطرف الآخر.

٢ ـ سيقوم الطرفان بفتح طرق ونقاط عبور وإقامتها بين بلديهما وسيدرسان احتمال إقامة اتصالات برية واتصالات في السكك الحديد إضافية بينهما.

٣ ـ سيستمر الطرفان في التفاوض في شأن اتفاقات النقل المتبادل في المجالات السابقة والأخرى مثل المشاريع المشتركة والأمان على الطرق (المروري) ومعايير النقل وترخيص المركبات والممرات البرية وشحن البضائع والقضايا المتعلقة بالأرصاد الجوية على أن تتم هذه الاتفاقات في فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ تبادل الطرفين وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

٤ ـ سيستمر الطرفان في التفاوض لإقامة طريق سريع يربط الأردن ومصر وإسرائيل قرب إيلات.

## المادة ١٤: حرية الملاحة والوصول إلى الموانيء

١ ـ يعترف كل طرف، بما لا يتعارض مع الفقرة ٣، بحق سفن الطرف الآخر في المرور البحري في مياهه الإقليمية وفقاً لقواعد القانون الدولي.

٢ ـ يمنح كل طرف سفن الطرف الآخر وحمولاتها منفذاً عادياً إلى موانئه وكذلك السفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو التي تأتي منه. ويمنح هذا المنفذ وفقاً للشروط نفسها المطبقة عادة على السفن وبضائع الدول الأخرى.

٣ ـ يعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرين مائيين دوليين مفتوحين لكل الدول للملاحة فيهما والطيران فوقهما من دون إعاقة أو توقف. ويحترم كل طرف حق الطرف الآخر في الملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

## المادة ١٥: الطيران المدني

١ ـ يعترف الطرفان بتطبيق الحقوق والامتيازات والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات المتعددة الطرف التي يكونان طرفين فيها ولا سيما منها اتفاق الطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤ (اتفاق شيكاغو) واتفاق خدمات المرور الجوي الدولي (ترانزيت) لعام ١٩٤٤.

٢ ـ في حال إعلان حال الطوارىء الوطنية في أي طرف وفقاً للمادة ٨٩ من اتفاق شيكاغو فلن يطبق هذا الإعلان على الطرف الآخر على أساس تمييزي.

٣ ـ يأخذ الطرفان في الاعتبار المفاوضات بينهما في شأن افتتاح ممر جوي بين بلديهما وفقاً لإعلان واشنطن. إضافة إلى ذلك وبعد المصادقة على هذه المعاهدة سيدخل الطرفان في مفاوضات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق للنقل المدني بينهما وسيجري اتمام هذه المفاوضات في فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

## المادة ١٦: البريد والاتصالات

يأخذ الطرفان في الاعتبار افتتاح خطوط الهاتف والفاكس بينهما طبقاً لإعلان واشنطن. أما في ما يتعلق بالربط البريدي الذي اختتمت جولة المفاوضات في شأنه فسيجري تشغيله عند توقيع هذه المعاهدة. كما يتفق الطرفان على إنشاء اتصالات سلكية ولاسلكية عادية وعلى إنشاء خدمات الربط التلفزيوني بالأسلاك والراديو والأطباق اللاقطة (ساتلايت) وفقاً للمعاهدات والأنظمة الدولية في هذا المجال. وسيجري اتمام المفاوضات في هذه المواضيع في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

## المادة ١٧: السياحة

يؤكد الطرفان رغبتهما المتبادلة في تعزيز التعاون بينهما في حقل السياحة وبغية تحقيق هذا الهدف ـ ويأخذ الطرفان هنا في الاعتبار التفاهم المشترك الذي توصلا إليه في مجال السياحة ـ يتفق الطرفان على التفاوض في أسرع وقت ممكن

والتوصل إلى اتفاق في فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة وذلك بغية تسهيل السياحة المتبادلة والسياحة من الدول الأخرى وتشجيعهما.

**المادة ١٨: البيئة**

يتعاون الطرفان في المواضيع المرتبطة بالبيئة ـ وهو مجال يوليه الطرفان أهمية كبرى ـ وفي مواضيع منها المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث كما هي واردة في الملحق ٤. وسيدخل الطرفان في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي في هذا الشأن في فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق مصادقة على هذه المعاهدة.

**المادة ١٩: الطاقة**

١ ـ يتعاون الطرفان في تنمية موارد الطاقة بما في ذلك تنمية المشاريع المتعلقة بالطاقة كاستخدام الطاقة الشمسية.

٢ ـ نظراً إلى اتمام الطرفين التفاوض في شأن الربط المشترك لشبكات الكهرباء في منطقة ايلات ـ العقبة سيقومان بتنفيذ هذا الربط عند توقيع هذه المعاهدة. ويعتبر الطرفان هذه الخطوة جزءاً من مفهوم ثنائي واقليمي أوسع. ويتفق الطرفان على استئناف المفاوضات بينهما في أسرع وقت ممكن لتوسيع مجال الربط المشترك للشبكات الكهربائية.

٣ ـ يتوصل الطرفان إلى اتفاقات مشتركة في مجال الطاقة في غضون ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

**المادة ٢٠: تنمية أخدود وادي الأردن**

يولي الطرفان التنمية المتكاملة لمنطقة أخدود وادي الأردن أهمية كبرى، ويشمل ذلك مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئية والمشاريع المتعلقة بالطاقة والسياحة. آخذين في الاعتبار الإطار المرجعي الذي وضع ضمن اللجنة الاقتصادية الثلاثية الأردنية ـ الإسرائيلية ـ الأميركية بهدف التوصل إلى خطة رئيسية لتنمية أخدود وادي الأردن سيبذل الطرفان قصارى جهدهما لاتمام التخطيط والسير في التطبيق.

**المادة ٢١: الصحة**

يتعاون الطرفان في مجال الصحة ويقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق في فترة لا تزيد عن تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

**المادة ٢٢: الزراعة**

يتعاون الطرفان في مجال الزراعة بما في ذلك الخدمات البيطرية وحماية النباتات والتقنية الحيوية والتسويق. ويقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون ستة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

**المادة ٢٣: العقبة وايلات**

يتفق الطرفان على الدخول في المفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة على الترتيبات التي ستمكنهما من تحقيق التنمية المشتركة في مدينتي العقبة وايلات في مجالات

تتعلق بتنمية السياحة المشتركة والرسوم الجمركية المشتركة ومنطقة تجارة حرة والتعاون في الطيران ومكافحة التلوث والأمور البحرية والشرطة والرسوم الجمركية. ويقوم الطرفان باتمام هذه الاتفاقات في غضون تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة.

## المادة ٢٤: التعويضات

يتفق الطرفان على إقامة لجنة تعويضات لحل كل المشاكل المتعلقة بالتعويضات المالية على أساس متبادل.

## المادة ٢٥: الحقوق والواجبات

١ ـ لا تؤثر هذه المعاهدة ويجب ألا تفسر على انها تؤثر بأي شكل من الأشكال على حقوق الطرفين وواجباتهما المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ يتعهد الطرفان تنفيذ التزاماتهما بموجب هذه المعاهدة بحسن نية ومن دون الالتفات إلى الأفعال أو الامتناع عن الأفعال من أي طرف آخر وبشكل مستقل عن أي وثيقة لا تتماشى مع هذه المعاهدة. ولأغراض هذه الفقرة يبين كل طرف للآخر أنه حسب رأيه وتفسيره لا وجود لأي تعارض بين التزاماته التعاقدية القائمة وهذه المعاهدة.

٣ ـ يتعهد الطرفان أيضاً اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتطبيق مواد المعاهدة المتعددة الطرف التي هما طرفان فيها في إطار علاقاتهما بما في ذلك تقديم اشعارات مناسبة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وغيره ممن يمارسون مهمات ادعاء على المعاهدات الدولية.

٤ ـ يتخذ الطرفان كل الاجراءات اللازمة لإزالة الإشارات المسيئة إلى الطرف الآخر في المعاهدات الدولية التي هما طرفان فيها في حال وجود هذه الإشارات.

٥ ـ يتعهد الطرفان عدم الدخول في أي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.

٦ ـ مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة في حال التعارض بين التزامات الطرفين بموجب هذه المعاهدة أو أي من التزاماتها الأخرى فإن الالتزامات الواردة بموجب هذه المعاهدة ستكون ملزمة ويتم تنفيذها.

## المادة ٢٦: تشريعات

يتعهد الطرفان في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة اعتماد التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ولإنهاء أي التزامات دولية وإلغاء أي تشريعات تتنافى مع هذه المعاهدة.

## المادة ٢٦: تشريعات

يتعهد الطرفان في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ تبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة اعتماد التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ولإنهاء أي التزامات دولية أو أي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة.

## المادة ٢٧: المصادقة

١ ـ تتم المصادقة على هذه المعاهدة من الطرفين كل حسب اجراءاته الوطنية وتدخل حيز التنفيذ بتبادل وثائق المصادقة.

٢ ـ تعتبر الملاحق والمرفقات والخرائط والإضافات لهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

### المادة ٢٨: الإجراءات الموقتة

يطبق الطرفان في بعض المجـالات التي يتم الاتفاق عليها اجـراءات موقتة تنفذ عند عـقد الاتفاقات ذات العـلاقة المنصوص عليها في هذه المعاهدة بموجب الملحق.

### المادة ٢٩: حل النزاعات

١ ـ تحل النزاعات الناتجة من تطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها بالتفاوض.

٢ ـ تحل النزاعات التي لا يمكن حلها بواسطة التفاوض عبر التوفيق أو تحال على التحكيم.

### المادة ٣٠: التسجيل

ترسل هذه المعاهدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها بموجب المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢٦ / ١٠ / ١٩٩٤

رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي

رئيس الوزراء الاسرائيلي رابين

الرئيس الاميركي بيل كلينتون (بصفة شاهد)

# برنامج الخلاص الوطني

## مقدمة

بتوقيعها على اتفاقيات القاهرة، في الرابع من أيار /مايو ١٩٩٤ تكون القيادة البيروقراطية اليمينية المتسلطة على القرار في منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) قد استكملت مسارها الاستسلامي حتى نهاياته الكارثية. لقد كان واضحاً أن هذا المسار، الذي دشن بقبول الشروط الأميركية ـ الاسرائيلية المذلة للمشاركة في مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن، ومرّ بالتوقيع على اتفاق أوسلو الذي يسلم بالعناصر الرئيسية للحل التصفوي الأميركي ـ الإسرائيلي، كان لا بد أن يقود إلى الخضوع الكامل للاملاءات الاسرائيلية، كما تجسدت في اتفاقيات القاهرة.

إن اتفاق أوسلو ـ القاهرة يسلم بفصل قضية القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ويطلق يد اسرائيل لتعجيل عملية تهويدها. وهو يضفي شرعية زائفة على وجود المستوطنات، ويكرس بقاءها، ويعترف ضمناً بالسيادة الاسرائيلية عليها. ويتجاهل الاتفاق قضية اللاجئين، الذين يشكلون ٦٠ في المئة من شعبنا الفلسطيني ويترك مصيرهم مرهوناً لمخططات التوطين والتهجير. وهو يجيز استمرار الوجود العسكري والاستيطاني الاسرائيلي في سائر مناطق الضفة والقطاع، ويتجاهل صفته كقوة احتلال، وينطوي، بالتالي، ضمناً، على تحويل الأرض المحتلة إلى «أراض متنازع عليها». وإذا كان الاتفاق، نظرياً، يؤجل البت بهذه القضايا (القدس، اللاجئين، المستوطنات، المصير النهائي للضفة والقطاع) إلى مفاوضات لاحقة، تبدأ بعد سنتين من موعد تطبيقه، فهو، في الواقع العملي، يقرر، سلفاً، نتيجة هذه المفاوضات، ويجعلها رهناً بإرادة العدو الإسرائيلي وقراره. فهو يخلو من أي تعهد ملزم لاسرائيل بالامتناع عن خلق وقائع جديدة على الأرض خلال الفترة الانتقالية المزعومة، بينما هو يلزم، بالمقابل، الطرف الفلسطيني الموقع عليه بتعهدات تسري منذ لحظة توقيع الاتفاق، وتتضمن وقف المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، ونبذ العنف، والدعوة إلى وقف الانتفاضة وإعادة الحياة إلى طبيعتها في الأرض المحتلة، والبدء بالتطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل والتعاون معها لتطبيع علاقاتها مع العالم العربي. إن الاتفاق يمنح اسرائيل فرصة استثمار الفترة الانتقالية للإمعان في خلق الوقائع الجديدة على الأرض، وفتح الطريق لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية وتعزيز موقعها الدولي تحت مظلة «السلام» المزعوم وتمييع الالتزام الدولي إزاء الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا الفلسطيني. وإذا نجح الاتفاق في شق طريقه واستقرار تطبيقاته على الأرض، فإن الواقع الذي سوف يتولد سيقرر نتائج مفاوضات الوضع النهائي دون مستوى السقف الاسرائيلي الذي يصر، في الحد الأدنى، على ضم القدس ومناطق الاستيطان وإلحاقها بدولة العدو، ورفض حق اللاجئين في العودة وتوطينهم خارج أرض الوطن، ورفض الاعتراف بحق شعبنا في تقرير المصير ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة. إن رسائل ما يسمى بالاعتراف المتبادل، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق، فضلاً عن وصمها نضال شعبنا المشروع بتهمة الارهاب، تنطوي على تنازل خطير باعترافها بما يسمى «حق اسرائيل في الوجود»، وهو المبدأ الذي يشكل الركيزة الأساس للايديولوجية الصهيونية ومشروعها الاستيطاني الغاصب على أرض فلسطين، وبتعهدها تعديل ميثاق م. ت. ف. بما ينسجم مع هذا الاعتراف، مما يعني التخلي النهائي عن حقوق شعبنا التاريخية في وطنه.

في المقابل، يقضي الاتفـاق، وملاحقه التطبيقـية الموقعة في القاهرة، بإقامـة نظام للإدارة الذاتية للسكان في بعض مناطق غزة وأريحا، قـابل للامتداد، بعد فـترة اختبـار، إلى بعض المناطق الكثيفـة بالسكان في الضفة (باستـثناء القدس)، وهو نظام خاضع للهيمنة والوصاية الاسرائيليـة في كافة القضايا الحيوية المتعلقة بالسيادة. فالاتفـاق لا يضمن انسحاب قوات الاحتلال من غزة وأريحا، بل فقط اخلاء مواقـعها في المناطق كثيفة السكان مع احتفاظهـا بحرية التحرك على الطرق والمحاور داخل هذه المناطق وحقها في الـعودة للتدخل فيها متى رأت ذلك ضـروريا، على أن تعيد انتشارها في مناطق المسـتوطنات وأحزمة الأمن المحيطة بها والطرق التي تربطها باسرائيل وفي شريط الحدود والسـاحل. والاتفاق يسلم لسلطات الاحتلال بالمسؤولية الكاملة عن الأمن الخارجي، بما في ذلك السيطرة على المعـابر والحدود والمجالين الجوي والبحري، وصلاحـيات المصادقة على أذونات الزيارة والإقـامة في مـعازل الإدارة الذاتيـة. ويضمن الاتفـاق للمسـتوطنين وسـائر المدنيين الاسـرائيليين، فضـلاً عن جنود الاحـتلال، حرية التـحرك والتجـول داخل هذه المعازل، دون أن تكون لأجـهزة الإدارة الذاتيـة، من شرطة أو قضـاء، أية سلطة عليهم، ان تعيين أعضـاء الـسلطة الفلسطينية، التي ستتولى إدارة شؤون السكان في هذه المعازل، أو إجراء أيـة تغييرات عليهم، سيخضع لموافقة حكومة العـدو، وكذلك انتقاء أفراد وضباط الشرطة الفلسطينية، التي يحدد الاتفاق عـتادها وسلاحها وقواعد سلوكها ويخضعها لإمرة لجان الارتباط الأمنية المشتـركة، ويلزمها بقمع أية مقاومة ضد الاحتلال وتسليم المطلوبين. والاتفاق يلزم سلطة الإدارة الذاتية، فوق ذلـك، بفرض الحظر على أية دعاية معادية للاحـتلال، وبتعديل مناهج التعليم وافـراغها من أي مضمون وطني مناهض للصهيونية. ويخلو الاتفاق من أي تعهـد اسرائيلي بالإفراج الكامل عن المعتقلين، بل هو يربط قضيتهم بحل مشكلة العملاء المتعاونين مع العدو، وبالتوقيع على تعهـد بتأييد اتفاق أوسلو والامتناع عن مقاومة الاحتلال. وهو لا يلزم اسرائيل بإعادة المبـعدين، ويحيل قضية نازحي ١٩٦٧ إلى لجنة رباعـية (اسرائيلية ـ فلسطينية ـ أردنيـة ـ مصرية) للبت في أمرهم، على أساس فردي، وعلى قاعدة الإقرار بحق اسرائيل في الاعـتراض على عودة أي منهم، خلافاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ للعام ١٩٦٧ الذي ينص على عـودتهم فوراً دون قيـد أو شرط. إن الاتفاق يجعل من كـيان الإدارة الذاتية الهزيل جـسراً للتطبيع الاقتصادي وللعبـور الاسرائيلي إلى عمق السوق العربية. إن عملية الدمج والالحاق الاقتـصادي، التي كانت مفروضة على المناطق المحتلة بفعل الأمـر الواقع وسلطة الاحتلال، باتت مرسمة بموجب الاتفاق، الذي يعطي اسـرائيل سيطرة كاملة على السوق المحليـة، عبـر ابقائها مـفتـوحة للسلع والرسامـيل الاسرائيليـة دون قيود، وعـبر تحكم إسـرائيل بالنظم والسيـاسات الجمركية، وبالشؤون المالية والنقدية والمصرفيّة، وبالعلاقـات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وكذلك بالضرائب غير المباشرة على المشتريات والقيمة المضافة. إن الاتفاق يحـيل إلى سلطة الإدارة الذاتية صـلاحيات إدارة الشؤون المدنية للسكان في معازل غزة وأريـحا وأمنهم الداخلي، ولكنه يقـيد سلطتـها الـتشريعـية، حـتى في هذه المجالات، بالـسقف المحدد فـي الاتفاق نفـسه، ويخضعها لحق السلطة المحتلة في نقض أية تشريعات ووقف تنفيذها إذا وجـدت فيها ما يتعارض مع المصالح الاسرائيلية التي يحميـها الاتفاق، وهو ينص على استـمرار سريان مفعـول القوانين والأوامر العسكرية النافـذة عند توقيعه، ما لم يـتم تعديلها بموافقة السلطة المحتلة.

إن اتفاق أوسلو ـ القاهرة يمزق وحدة شعبنا الفلسطيني، وينطوي على تجزئة قضيته الوطنية وتبديدها، والتفريط بحقوقه الوطنية المشـروعة التي تكفلها قرارات الشـرعية الدولية. إن الاتفاق يعـزل قضية فلسطين عن عـمقها القومي الـعربي، ويعفي الدول العربية من مسـؤوليتها إزاء نضال شعبنا وحقـوقه، ويفتح الطريق لتطبيع علاقاتها مع العدو الإسـرائيلي، مع استمرار هيمنتـه على أرضنا المحتلة وتنكره لحقوق شـعبنا. إن الولايات المتحدة وإسـرائيل تريدان لهذا الاتفاق أن يكون مـدخلاً لفرض نظام اقليمي شرق أوسطي جديد تتـمتع فيه إسرائيل بدور القوة الاقليمية المهـيمنة، استراتيجياً واقتـصادياً، وتخضع شعوبنا العربية في ظله لمزيـد من النهب والتبعية والامـتهان والتجزئة والتـفتيت. إن إبرام الاتفاق يضعف الالتـزام الدولي إزاء حقوق شـعبنا، ويعرض مسـتقبله ومـصيره الوطـني لأفدح الأخطار، ويتناقض بحدة مع المـصالح الأساسـية والطموحـات الوطنية للأغلبية الساحقـة من جماهير شعبنا داخل الوطن، ولمجموع شعـبنا اللاجيء في الشتات. وهو، بذلك، ينطوي، في داخله، على عوامل فـشله وعناصر انهيـاره، كونه لا يصلح مدخلاً لاحـلال السلام ولا يشكل ممراً نحو الاسـتقلال. وإلى جـانب مواصلة النضال ضد الاحـتلال من أجل دحره وانتزاع حق شـعبنا في الاستقلال والعـودة، فإن مقاومة اتـفاق أوسلو ـ القاهرة، ودرء مخاطره وانعكاساته المدمرة على قضيـة شعبنا ومصيره، والتصدي لتطبيقاته العمليـة ومنع استقرارها، والعمل على إسقاطه، تبرز باعتبارها المهمة الملحة أمام شعبنا ونضاله الوطني في المرحلة الراهنة. إن البدء بعملية تطبيق الاتفاق لا يعني نهاية المعركة

الهادفة إلى إسقاطه، بقدر ما يعني دخولها مرحلة جديدة تتطلب تطويراً في مهمات النضال وبرامجه وأساليبه. إن درء المخاطر الكبرى التي يحملها الاتفاق على مصير شعبنا وقضيته الوطنية يتطلب وحدة كل القوى والشخصيات الوطنية والديمقراطية والإسلامية، على أساس برنامج للخلاص الوطني يعبىء طاقات الشعب، في الوطن والشتات، ويستنهضها لمقاومة الاتفاق ومواصلة النضال من أجل طرد الاحتلال وانتزاع حق العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني.

إن الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وهما تواصلان التقدم نحو انجاز اتحادهما الجبهوي كخطوة على طريق وحدة القوى الديمقراطية الفلسطينية، تتوجهان إلى جماهير شعبنا داخل الوطن وخارجه بهذا البرنامج، وتدعوان جميع القوى والهيئات والشخصيات الوطنية والديمقراطية والإسلامية المناهضة للاحتلال ولاتفاق الاستسلام إلى الحوار على أساسه، وإلى توحيد صفوفها وطاقاتها للنهوض بمهماته:

## أولاً : مواصلة النضال من أجل التحرر الوطني

**ـ من أجل حق شعبنا في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة.**

**ـ من أجل إعادة بناء مؤسسات م. ت. ف. على أسس ديمقراطية واستعادة مكانتها كممثل شرعي وحيد لشعبنا.**

إن اتفاق أوسلو ـ القاهرة لا يشكل حلاً لقضيتنا الوطنية، ولا يفتح أفقاً أمام شعبنا لتحرير وطنه المحتل ونيل حقوقه، بل هو يكرس الاحتلال على أرضنا ويعيد تنظيمه بعملية تجميلية مفضوحة، ويقطع الطريق على طموح شعبنا إلى الاستقلال، ويسعى لترسيم وتثبيت نتائج عملية التبديد والتشريد التي تعرض لها على أيدي الغزوة الصهيونية منذ عام ١٩٤٨. إن إبرام الاتفاق لا يغير، في الجوهر، من طبيعة المرحلة التي يمر بها نضال شعبنا، بصفتها مرحلة تحرر وطني، ولكنه يفرض تغييرات نوعية على سمات هذه المرحلة وقوانينها، ويزيد شروطها النضالية صعوبة وتعقيداً.

منذ انطلاق ثورتنا الفلسطينية المعاصرة، ناضل شعبنا من أجل بناء وحدته وإبراز هويته الوطنية المستقلة في مجابهة المشروع الصهيوني، وحقق انجازات هامة على هذا الصعيد، تمثلت بالاعتراف العربي والدولي بحقوقه الوطنية المشروعة في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني، وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً له، وإطاراً لوحدة كيانه وعنواناً لهويته المستقلة. لقد قامت هذه المنجزات على التضحيات الجسام التي قدمتها جماهير شعبنا في جميع أماكن تواجده، وارتكزت إلى الوحدة الوطنية لكافة طبقات الشعب وفئاته في سياق النضال المشترك ضد الاحتلال والعدوان الصهيوني، الوحدة التي وجدت تجسيدها السياسي في الائتلاف الوطني القائم في إطار م. ت. ف. على أساس برنامج الاجماع الوطني، برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة.

إن إبرام اتفاق أوسلو ـ القاهرة يهدد هذه المنجزات بالتبديد والضياع. إن الاتفاق هو صفقة مع العدو أبرمتها شريحة اجتماعية ضيقة من البيروقراطية الطفيلية والكومبرادورية بهدف تأمين مصالحها الطبقية الأنانية على حساب مصالح الشعب وحقوقه الوطنية، في سياق مراهنتها على دور السمسرة الذي تأمل القيام به، من موقع الارتهان والتبعية، في إطار النظام الاقليمي شرق الأوسطي، الجديد، الذي يسعى الحلف الأميركي ـ الاسرائيلي لفرضه على المنطقة. إن توقيع الاتفاق والانخراط في تنفيذه يستكمل انسلاخ هذه الشريحة عن مسار النضال الوطني المناهض للاحتلال، وانتقالها إلى موقع التبعية والارتهان والتواطؤ مع العدو. إن هذه الشريحة لا تمثل سوى أقلية محدودة بين صفوف الشعب، ولكنها تستغل دورها القيادي المتسلط على القرار في مؤسسات م. ت. ف.، وتغتصب عنوانها وتوظفه في محاولة تمرير اتفاقاتها الاستسلامية مع العدو. وهي، بذلك، مسؤولة عن تدمير الأساس السياسي للائتلاف الوطني القائم في إطار م. ت.ف.، وتمزيق هذا الائتلاف، الذي منه تستمد مؤسسات المنظمة شرعيتها ومكانتها التمثيلية، مما يقود إلى تدمير هذه المؤسسات، ويقضي على دورها في تمثيل شعبنا والتعبير عن إرادته.

إن شعبنا لم يظفر بعد بأي من حقوقه الوطنية، بل لقد باتت هذه الحقوق في مهب الريح بفعل مخاطر اتفاق أوسلو ـ

القـاهرة. إن نضاله من أجل درء هذه المخـاطر ونيل تلك الحـقوق سـوف يتواصل تحت رايات بـرنامج التحـرر الوطني. ولكن انسلاخ القيادة البيروقراطية ـ الكومبرادورية عن مسيرة هذا النضال يملي إعادة بناء التحالف الوطني والأطر الموحدة للحركة الوطنية الفلسطينية على أسس جديدة. إن م. ت. ف. تبقى هي العنوان للهوية الوطنيـة المستقلة لشعبنا والإطار المجسد لوحدته وحركته الوطنية. ولكن الدمار الذي أصاب مؤسساتهـا، بفعل خروج القيادة المتسلطة عن الصف الوطني، يطرح مهمات جديدة للنضـال من أجل إنقـاذ المنظمة وإعادة بناء مؤسسـاتها على أسس ديمقراطية، تضـمن تمثيلاً شعبـياً حقاً، باعتـبار ذلك شرطاً لاستعادة مكانتها كممثل شرعي وحيد لشعبنا الفلسطيني.

وفي ضوء ذلك، فإن الجبهتين تؤكدان على:

(١) التمسك ببرنامج الاجـماع الوطني ومواصلة النضـال تحت راياته من أجل حق شعبنا في العـودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

(٢) التمسك بحق شعبنا في مواصلة نضاله ضد الاحتلال بكافة الوسائل، والعمل على تصعيد المقاومة المسلحة ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه، حيثما تواجدوا على أرض الوطن.

(٣) التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية إطاراً مجسداً لوحدة شعبنا وعنواناً لهويته، والنضـال من أجل انقاذها وإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية واستعادة مكانتها كممثل شرعي وحيد لشعبنا. وهذا يتطلب:

أ ـ الدعوة إلى إقالة قـيادة عرفات ونزع الشـرعية عنها باعتـبارها لا تمثل شعبنا ولا تعـبر عن إرادته، ولا تملك حق النطق بلسان م. ت. ف.

ب ـ الدعوة إلى انتخـابات ديمقراطية عامة يشارك فـيها أبناء شعبنا الفلسطيني، داخل الوطن وفي الشـتات، تحت إشراف دولي مناسب، لاختيار مجلس وطني فلسطيني جديد تنبثق عنه قيادة وطنية مؤتمنة تمثل الشعب تمثيلاً حقاً.

(٤) اعتبار التعهدات التي التزمتها قيادة عرفات، بموجب اتفاق أوسلو ـ القاهرة، باطلة ولاغية ولا تلزم شعبنا الفلسطيني.

(٥) الدعوة إلى اخـضـاع اتفاق أوسلو ـ القاهرة، وأية اتفـاقات تمس المصيـر الوطني لشعبنا، لاستـفتاء شعـبي شامل في الوطن والشتات تحت إشراف دولي.

(٦) إن نضـال شعـبنا من أجل إسقاط اتفاق أوسلو ـ القـاهرة يستهدف فتح الطريق نـحو سلام حقيـقي شامل، يقوم على تطبيق قرارات الشرعية الدولية، التي تضمن الجلاء الاسرائيلي التـام عن جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس، وتفكيك المستوطنات، وممارسة شعبنا لحقه في تقرير مصيره بحرية وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وحق النازحين واللاجئين من ابنائه في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرارين ١٩٤ و٢٣٧.

## ثانياً : التمسك بخيار الانتفاضة واستنهاضها وتجديد برنامجها النضالي

### مهمات النضال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧:

إن تطبيق اتفاق أوسلو ـ القاهرة هو عملية إعادة تنظيم للاحتلال تسـتهدف تجميل وجهه دون المساس بوجوده وسيطرته على أرضنا المحتلة في الضفة والقطاع. إن الـتناقض الموضوعي بين مصالح الشعب وحقوقه وبين وجـود الاحتلال وممارساته القمـعية والاسـتيطانية والالحـاقية، هذا التناقض الذي قـاد إلى اندلاع الانتفاضـات المتوالية على مـدى ربع قرن، وتتويجـها بالانتفـاضة الشـعبيـة الكبرى المسـتمـرة منذ ١٩٨٧، لن يجد حلاً لـه عبر تطبيـق الاتفاق، وسـوف يبقى يدفع باتجـاه تجدد الانتفـاضة وتواصلها، حيث مـا تزال عواملها ومبـررات اندلاعها قائمـة وستبقى مـا بقي الاحتلال. إن تعهـدات فريق أوسلو الفلسطيني بوقف الانتفـاضة تحت ستار إعادة الحـياة إلى طبيعتـها لا تلزم سوى أصحابهـا. إن استمرار التصـدي للاحتلال لاجبـاره على الرحيل، ومقاومـة اتفاق أوسلو ـ القاهرة علـى طريق اسقاطه، يتطلبـان التمسك بخيـار الانتفاضـة والعمل على

استنهاضها وتجديدها. ولكن الواقع الجديد المترتب على بدء تطبيق الاتفاق يملي تطويراً لبرنامجها النضالي وتجديداً لأساليبها ووسائلها الكفاحية. إن الجبهتين الديمقراطية والشعبية تدعوان جميع القوى المتمسكة بخيار الانتفاضة إلى التصدي لهذه المهمة وفق الاتجاهات التالية:

(١) ان تجديد الانتفاضة واستنهاضها يتطلبان، في ظل الوضع الجديد، وأكثر من أي وقت مضى، حلاً ديمقراطياً وتوحيدياً للمعضلات القيادية والتنظيمية الجماهيرية التي كانت تضعف من زخمها، وتضفي عليها سمات من العفوية والفوضى، وتنتقص من طابعها الشعبي الشامل والديمقراطي المنظم.

إن حل هذه المعضلات يتطلب:

أ ـ إعادة بناء المركز القيادي الموحد للانتفاضة بصفته شرطاً ضرورياً لاستمرارها وتصاعدها في ظل الوضع الجديد. إن الجبهتين توجهان الدعوة إلى سائر القوى الفاعلة المتمسكة بخيار الانتفاضة، للالتقاء فوراً لتشكيل القيادة الوطنية والاسلامية المشتركة للانتفاضة الشعبية، لمواصلة طريقها حتى طرد الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال.

ب ـ تشكيل القيادات الميدانية، على المستويين اللوائي والمحلي، من جميع الفصائل الفاعلة من أجل تنسيق الفعاليات الانتفاضية وتوحيد عمل الفرق الضاربة، وتعزيز العلاقات بينها وبين الجماهير على أساس احترام حقوق المواطن وأمنه وكرامته.

ج ـ الدعوة إلى مؤتمرات شعبية، في المدينة والحي والمخيم والقرية، تنبثق عنها لجان منتخبة تشكل مرجعيات وطنية لحل معضلات المجتمع المحلي وتسيير شؤونه، تعزيزاً لسلطة الشعب في مواجهة السلطة المحتلة والإدارة الذاتية التابعة لها، والعمل على بلورة مرجعية وطنية مركزية لعموم الضفة والقطاع، بديلاً عن سلطة الإدارة الذاتية التابعة.

د ـ صوغ مهمات العمل الانتفاضي وفعالياته، بالتفاعل بين المركز القيادي الموحد للانتفاضة وبين القيادات الميدانية واللجان الشعبية في المواقع، بما ينسجم مع درجة الاستعداد الكفاحي للجماهير على طريق محاصرة وشل السلطة المحتلة ومقاطعتها، واجبارها على الانكفاء والجلاء عن أرضنا الفلسطينية.

(٢) إن تجديد الانتفاضة واستنهاضها يتطلبان إعادة صوغ برنامجها النضالي الشامل، الذي ينطلق من المصالح المباشرة لمختلف قطاعات الشعب وطبقاته ويعمل على تعبئتها للإنخراط في النضال الوطني العام من أجل الحرية والاستقلال. إن عناصر هذا البرنامج يجب أن تبرز مهمات التصدي لمخاطر اتفاق أوسلو ـ القاهرة والتنازلات التفريطية التي انطوى عليها، وتفضح التناقض بينها وبين مصالح الشعب وحقوقه الأساسية. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، كذلك، الخصوصية التي سوف يتميز بها الوضع في المناطق الخاضعة لنظام الحكم الذاتي الإداري المحدود وما تمليه من تمايز في المهمات وأساليب النضال، وهو ما سوف نعالجه في النقاط اللاحقة. إن الجبهتين تقترحان العناصر التالية لبرنامج نضالي وطني شامل يوحد جماهير شعبنا في الضفة (بما فيها القدس) والقطاع، ويؤطرها في النضال ضد الاحتلال وضد تطبيقات الاتفاق التصفوي وصولاً إلى إسقاطه وتحقيق هدف الانتفاضة المركزي في جلاء المحتلين والظفر بالحرية والاستقلال.

أ ـ الدفاع عن عروبة القدس: إدانة بنود الاتفاق التي تسلم بفصل القدس عن سائر الأرض الفلسطينية المحتلة، بعدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وتطلق يد اسرائيل لتعجيل عملية تهويدها، والدعوة إلى مؤتمر وطني للدفاع عن عروبة القدس تحت شعار «لا سلام بدون تحرير القدس عاصمة دولة فلسطين»، وتنظيم مؤتمرات وطنية نوعية تعبىء جماهير القدس في مواجهة مخططات التهويد وسياسة الاغلاق، وتعالج القضايا الأساسية التي تعاني منها أوسع القطاعات من أبناء المدينة، كالدفاع عن ملكية الأرض وحقوق البناء والاسكان، والتصدي لمخططات زرع الأحياء اليهودية في المدينة، ومواجهة سياسة النهب الضريبية التي تثقل كاهل المواطنين، وحماية المؤسسات الوطنية في المدينة وتعزيز صمودها. وتنبثق عن هذه المؤتمرات لجان متابعة دائمة لاستنهاض وتنظيم الحالة الشعبية دفاعاً عن عروبة المدينة.

ب ـ الدفاع عن الأرض والنضال ضد الإستيطان: التصدي لوجود المستوطنين وتجاوزاتهم، والعمل على تنظيم أوسع الجماهير في لجان التصدي للاستيطان، لقيادة النضال من أجل تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين، تحت شعار: لا سلام

دون إزالة المستوطنات ورحيل المستوطنين، وتشكيل لجان دفاع عن الأرض من الفلاحين والمزارعين وأصحاب الأراضي المصادرة أو المهددة بالاستيلاء عليها، لقيادة النضال ضد سياسة مصادرة ونهب الأرض وسرقة المياه، وضد اتفاقات تقاسم المياه الملحقة باتفاقية القاهرة، من أجل إعادة الأراضي المصادرة إلى أصحابها الشرعيين، ومن أجل حق الشعب في السيادة على أرضه ومياهه.

ج ـ الدفاع عن حق الأسرى والمعتقلين في الحرية دون أي قيد أو شرط: إدانة سلوك الوفد المفاوض برضوخه للابتزاز الاسرائيلي وتنازله عن حق المعتقلين بالحرية دون أي قيد أو شرط، وقبوله بسياسة التمييز بين المعتقلين، وربط الافراج عنهم بقضية العملاء المتعاونين مع العدو وبتوقيع وثيقة التعهد المذلة، أو بتحديد أماكن إقامتهم بعيداً عن أهلهم وديارهم، والعمل على اطلاق حملة جماهيرية شاملة ودائمة، يشكل نواة هذه المنظمة الأسرى المحررون وعائلات المعتقلين وجميع المعنيين بحقوق الإنسان، من أجل الافراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين دون تمييز ودون قيد أو شرط، وإغلاق كافة معسكرات الاعتقال.

د ـ النضال ضد سياسة الدمج والالحاق الاقتصادي، من أجل اقتصاد وطني منتج ومتحرر: في مواجهة الهيمنة الاسرائيلية المباشرة على اقتصادنا الوطني، وسياسة الدمج الاقتصادي التي تدمر الانتاج الوطني وتحتجز نموه وتقوض مقومات استقلاله، ينبغي تنظيم النضال الجماهيري من أجل انهاء الهيمنة الاسرائيلية على السوق الوطنية، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية، وإلغاء الضرائب اللصوصية الباهظة التي تكبل نمو الانتاج الوطني، والتصدي للإجراءات الهادفة إلى ربط اقتصادنا الوطني وتعميق تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي.

وفي مواجهة سلطة الإدارة الذاتية المقيدة ببنود اتفاق أوسلو ـ القاهرة، ينبغي تصعيد المطالبة بالغاء اتفاق باريس، الذي يرسم الالحاق الاقتصادي ويكرسه، والنضال من أجل الغاء النظم والضرائب الجمركية التي يمليها الاتفاق، واستبدالها بسياسة جمركية تحمي الانتاج الوطني وتغلق السوق المحلية بوجه البضائع والرساميل الاسرائيلية، وتؤمن الانفتاح والتكامل مع محيطنا العربي، من أجل الغاء الضرائب غير المباشرة التي ترفع كلفة الانتاج الوطني وتثقل كاهل المواطنين، من أجل سياسة ضريبية عادلة موجهة في خدمة التنمية وتوزيع العبء الضريبي على نحو عادل بين طبقات المجتمع، من أجل انهاء تحكم اسرائيل بالسياسات النقدية والمالية والمصرفية، من أجل رفض سياسة الوصاية التي يمارسها البنك الدولي وتوجيه العون الخارجي نحو بناء مقومات الاستقلال الاقتصادي وتنمية الانتاج وامتصاص البطالة بمعزل عن ترتيبات السوق الشرق أوسطية، ومن أجل فضح ومكافحة الفساد وامتيازات المسؤولين واخضاع الشأن المالي والاقتصادي للمساءلة والعلانية الكاملة والرقابة الشعبية الفاعلة.

هـ ـ الدفاع عن حق العمل وحقوق العمال: في مجابهة سلطات الحكم العسكري المباشر واجراءاتها التعسفية، وفي مواجهة سلطة الإدارة الذاتية المكبلة باتفاقات القاهرة وباريس، التي تتجاهل قضايا العمال وتفرط بحقوقهم، ينبغي تعبئة وتوحيد النضال العمالي من أجل التصدي لاجراءات الاغلاق وحصار الجوع وضمان حق العمل والتنقل بحرية لجميع العمال، من أجل استعادة حق العاملين داخل «الخط الأخضر» في الاستقطاعات اللصوصية التي حسمت من أجورهم على مدى سني الاحتلال، أو التي ستحسم في المستقبل، وتحويلها إلى صندوق للتضامن العمالي تنتخب إدارته مباشرة من قبل العمال، من أجل الالغاء الفوري للقوانين المتخلفة والأوامر العسكرية المتعلقة بشؤون العمل، والدعوة إلى مؤتمر وطني لممثلي مختلف الطبقات الاجتماعية بهدف صياغة قانون عمل فلسطيني عصري وديمقراطي متطور، يحمي الحقوق الأساسية للعمال ويؤمن نظاماً شاملاً للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ويصون الحريات النقابية، من أجل وحدة الحركة النقابية العمالية في الضفة (بما فيها القدس) والقطاع في اتحاد عام موحد قائم على أسس نقابية كفاحية وديمقراطية، من أجل الدفاع عن استقلالية الحركة النقابية و كف يد السلطة المحتلة أو سلطة الإدارة الذاتية عن التدخل في شؤونها.

و ـ الدفاع عن الثقافة الوطنية وصون المناهج الوطنية واستقلالية مؤسسات التعليم:

النهوض بحملة تعبوية شاملة في صفوف الطلبة والشبان والمعلمين والمثقفين والكفاءات العلمية من أجل حماية الثقافة الوطنية والتصدي لخطر التطبيع والغزو الثقافي الصهيوني، من أجل حماية مناهج التعليم من التدخلات الاسرائيلية المباشرة

أو من الاملاءات المفروضة عبر اتفاق أوسلو ـ القاهرة والدعوة إلى مؤتمر وطني لإعادة صوغ المناهج التعليمية بروح وطنية وديمقراطية تحافظ على تراث شعبنا ومقدساته وقيمه وهويته الوطنية، ومن أجل الدفاع عن استقلالية مؤسسات التعليم العالي ضد تدخلات سلطات الاحتلال وسلطة الحكم الإداري الذاتي والضغط لتقديم العون اللامشروط لها بهدف تعميم العلم وتخفيض أكلافه، بحيث يصبح في متناول الجميع.

ز ـ التصدي لممارسات القمع والاستبداد البوليسي ومن أجل الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان:

تتواصل معاناة شعبنا من الممارسات القمعية الفظة لسلطات الاحتلال وانتهاكاتها البشعة لحريات المواطنين وحقوقهم الوطنية. ويسود القلق أوساط الجماهير إزاء القيود المذلة التي يفرضها الاتفاق على سلطة الإدارة الذاتية وطبيعتها البيروقراطية الفردية والاستبدادية المتسلطة. وفي مواجهة هذا القمع المزدوج، يحتل النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان مكانة بارزة في سياق نضال شعبنا ضد الاحتلال، وضد تطبيقات اتفاق أوسلو ـ القاهرة التصفوي، وذلك وفق المحاور التالية:

ـ النضال من أجل فرض اعتراف السلطة المحتلة باتفاقية جنيف الرابعة وتطبيقها، والغاء قوانين الطوارىء والأوامر العسكرية التي تنتهك حقوق الإنسان، ووقف سياسات الاعتقال الإداري والإبعاد، وتحريم العقوبات الجماعية، والتصدي لممارسات الاغلاق والحصار ومنع التجول والتدمير وهدم المنازل.

ـ تصعيد الضغط الجماهيري على سلطة الحكم الإداري الذاتي من أجل الالغاء الفوري لكافة القوانين والأوامر العسكرية التي تحد من حريات المواطنين وحقوقهم المدنية، ومن أجل ضمان حرية الصحافة والنشر والتعبير والاجتماع والتظاهر دون قيود، بما في ذلك حريّة ممارسة الدعاية المناهضة للاحتلال والمدافعة عن الحقوق الوطنية، ومن أجل ضمان التعددية السياسية والحزبية، واحترام حق جميع القوى الوطنية في التنظيم والنشاط السياسي دون قيد أو شرط، من أجل الدفاع عن استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من نقابات عمالية ومهنية وجمعيات نسائية ومجالس طلابية ومؤسسات اجتماعية وثقافية وخيرية والتصدي لمحاولات التدخل السلطوية في شؤونها وضمان حقها في ممارسة نشاطها بحرية.

ـ النضال من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية حرة للمجالس البلدية والقروية، ورفض سياسة التعيينات، ومقاومة أية محاولات لحرف هذه المجالس عن وظائفها كمؤسسات للحكم المحلي أو لربطها بترتيبات تنفيذ اتفاق أوسلو ـ القاهرة.

ـ الدفاع عن حق المرأة في المساواة وإلغاء جميع القوانين والتشريعات التي تنطوي على التمييز ضدها في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية، والمطالبة باستبدالها بتشريعات مدنية عصرية وديمقراطية بمعزل عن تدخل سلطات الاحتلال في هذا الشأن.

(٣) ان الموقف من السلطة الذاتية الفلسطينية المشكلة بموجب اتفاق أوسلو ـ القاهرة لا يتقرر وفقاً لادعاءاتها أو دورها السابق في الحركة الوطنية، بل وفقاً لواقعها الفعلي الراهن بصفتها سلطة تشكلت بموافقة الاحتلال وتستمد صلاحياتها من الوظائف المحالة إليها من قبل الحكم العسكري بموجب الاتفاق، وهي مكبلة بالقيود التي يمليها عليها الاتفاق و خاضعة للهيمنة الاسرائيلية في كافة القضايا الحيوية. إن الاتفاق يجعل من هذه السلطة رهينة تابعة وأداة تنفيذية بيد الاحتلال. وفي ضوء ذلك، فإن الجبهتين الشعبية والديمقراطية تدعوان جماهير شعبنا وقواه وشخصياته الوطنية والديمقراطية والاسلامية إلى:

أ ـ مقاطعة سلطة الإدارة الذاتية وأجهزتها التي تتولى المسؤولية السياسية عن تنفيذ اتفاق أوسلو ـ القاهرة، ومقاطعة انتخابات المجلس التنفيذي الذي ستوكل إليه إدارة الحكم الذاتي في المرحلة اللاحقة من عملية تنفيذ الاتفاق، والمطالبة بانتخابات سياسية عامة تجري تحت إشراف دولي لاختيار ممثلي الداخل في مجلس وطني فلسطيني جديد في إطار عملية انتخابية شاملة لشعبنا في الوطن والشتات.

ب ـ النضال بالوسائل السياسية و الجماهيرية الديمقراطية للضغط على هذه السلطة ومواجهتها بالمطالب التي تعبر عن المصالح المعيشية والديمقراطية والوطنية لمختلف قطاعات الشعب، بهدف فضح سياساتها المتناقضة مع مصالح الشعب وكشف تبعيتها وخضوعها وتواطؤها مع العدو وتعرية استبدادها وفسادها، وصولاً إلى عزلها جماهيرياً وتفكيك قاعدتها الاجتماعية.

ج ـ التمسك بحق شعبنا في مواصلة المقاومة المسلحة والنضال الانتفاضي ضد الوجود العسكري والاستيطاني الاسرائيلي حيثما تواجد على أرضنا المحتلة، وإدانة أي تواطؤ فلسطيني في محاولة طمس هذا الحق أو وضع حد لهذا النضال.

د ـ تعبئة الرأي العام الشعبي الضاغط من أجل درء محاولات إثارة الفتنة ووأد بذور الحرب الأهلية، وتوليد اجماع شعبي شامل على تحريم الاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني. لقد أعلنت قوى المعارضة الوطنية كافة عن التزامها بتفادي الفتنة والاقتتال مع تمسكها بحقها المقدس في مواصلة النضال ضد العدو المحتل. وبذلك، فإن درء مخاطر الفتنة يتطلب تصعيد الضغط الجماهيري على سلطة الإدارة الذاتية بهدف شل قدرتها على تنفيذ التزاماتها بقمع المقاومة ومعاقبة المناضلين ضد الاحتلال.

هـ ـ تعبئة الرأي العام الجماهيري الضاغط على أفراد وضباط الشرطة لدعوتهم إلى رفض التعاون مع قوات الاحتلال في مواجهة شعبهم، والامتناع عن ملاحقة المناضلين أو قمع التحركات الشعبية، ورفض التطاول على حريات المواطنين، ومطالبتهم بالانضمام إلى صفوف الشعب في نضاله من أجل جلاء المحتلين ورحيل المستوطنين.

## ثالثاً : صون وحدة الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية، ومقاومة مخططات التوطين والتهجير

**مهمات النضال في أراضي ١٩٤٨ وبلدان اللجوء والشتات:**

إن اتفاق أوسلو ـ القاهرة يجزىء القضية الوطنية لشعبنا الفلسطيني، ويهدد بتمزيق وحدته وبتكريس عملية تبديده وتذويبه وطمس هويته الوطنية المستقلة في مختلف أماكن تواجده في أراضي ١٩٤٨ وبلدان اللجوء والشتات، فضلاً عن تفريطه بحق اللاجئين من أبنائه في العودة. إن درء المخاطر الكارثية التي ينطوي عليها اتفاق أوسلو ـ القاهرة يتطلب مقاومة انعكاساته السلبية على وحدة الشعب وعلى مصالحه وحقوقه في مختلف تجمعاته:

(١) إن الاتفاق يعرض شعبنا في أراضي ١٩٤٨ لمخاطر تصعيد المحاولات الصهيونية الهادفة إلى طمس هويته الوطنية وفصله عن انتمائه القومي واضعاف صموده في مواجهة مخططات الأسرلة وممارسات التمييز العنصري. إن التصدي لهذه المخاطر يتطلب تأكيد الهوية القومية لجماهيرنا الفلسطينية في أراضي ١٩٤٨ بصفتها جزءاً لا يتجزأ من شعبنا الفلسطيني الموحد في جميع أماكن تواجده، وتصعيد نضالها في مواجهة سياسة الهضم والاستيعاب القومي وممارسات التمييز والتفرقة العنصرية، من أجل حقها في المساواة الكاملة في جميع الميادين، ومن أجل وقف مخططات نهب وتهويد الأرض وتدمير القرى العربية وإجلاء سكانها، وإعادة المهجرين إلى قراهم، ومن أجل الاعتراف بهويتها القومية وانتمائها الفلسطيني وحقها في التعبير عنها وضمان مكانتها وحقوقها كمجموعة قومية متميزة.

(٢) يهدد اتفاق أوسلو ـ القاهرة بتصفية حقوق اللاجئين وطمس حقهم في العودة. ورغم أنه يؤجل، نظرياً، البحث في هذه القضية إلى مفاوضات الوضع النهائي، فهو، في الواقع العملي، يفتح الطريق لفرض أمر واقع يقود إلى تصفية القضية على قاعدة التوطين والتهجير. ففي إطار المفاوضات متعددة الأطراف يتم تجاوز البعد السياسي لمسألة اللاجئين، وصرف النظر عن القرار ١٩٤ الذي يكفل حقهم بالعودة، ويجري البحث العملي في نطاق جمع شمل العائلات وإعادة التأهيل ومشاريع الاسكان وتحسين الأحوال المعيشية وغيرها من الجوانب الإنسانية للقضية بعد طمس جوهرها السياسي. إن تعبئة جماهير شعبنا في بلدان اللجوء والشتات للدفاع عن حقها في العودة ومقاومة مخططات التوطين والتهجير تشكل محوراً رئيسياً من محاور برنامج النضال للتصدي لاتفاق أوسلو ودرء مخاطره، على طريق إسقاطه.

وفي ضوء ذلك، فإن الجبهتين الديمقراطية والشعبية تؤكدان على:

أ ـ ضرورة صون الهوية الوطنية المستقلة لشعبنا في الأردن والدفاع عن حقه في المشاركة في صوغ مصيره الوطني عبر مقاومة اتفاقات أوسلو ـ القاهرة، وحماية حق جميع النازحين واللاجئين في العودة إلى أرض الوطن، والتصدي لمخططات التوطين، ومشاركة جماهير الشعب الأردني الشقيق في النضال ضد سياسات التطبيع والانخراط في مسيرة التسوية

التصفوية، ومطالبة الحكومة الأردنية بشطب مسألة اللاجئين من جدول أعمال مفاوضاتها مع اسرائيل، باعتبارها مسألة تتعلق بالصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، ويجب أن تجد حلاً لها في إطار الحل الشامل للمسألة الفلسطينية، وعلى قاعدة الاعتراف بحق العودة الذي تكفله قرارات الشرعية الدولية.

ب ـ التصدي لمخاطر التبديد التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني في لبنان باعتباره يشكل العنوان الأبرز لقضية اللاجئين، وتعبئة جماهيرنا الفلسطينية في لبنان، وتأمين الدعم الفعال لها من سائر تجمعات شعبنا، للنضال من أجل احباط مخططات التهجير والتوطين، ومقاومة سياسة قضم وتبديد المخيمات، والضغط على الحكومة اللبنانية للسماح بإعادة اعمارها وتوفير الخدمات الأساسية لها، وحل مشكلات المهجرين الفلسطينيين من خلال إعادة اسكانهم في المخيمات، ومن أجل اقرار الحقوق المدنية والاجتماعية لفلسطينيي لبنان ودعم نضالهم من أجل حقهم في العودة.

## رابعاً : على الصعيدين العربي والدولي

في الإطار العربي، وباعتبار الشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، تعمل الجبهتان الشعبية والديمقراطية من أجل:

أ ـ تعزيز وتعميق العلاقات والروابط الكفاحية بين الحركة الوطنية لشعبنا الفلسطيني وقوى وفصائل حركة التحرر الوطني العربية بكافة تياراتها القومية والديمقراطية والاسلامية المجاهدة، ومع جماهير الشعوب العربية الشقيقة من أجل مناهضة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني.

ب ـ مقاومة المشروع الامبريالي ـ الصهيوني الذي يستهدف إقامة نظام اقليمي شرق أوسطي لا يحمل للشعب الفلسطيني وشعوب الأمة العربية غير تكريس الهيمنة والنهب والاستغلال وتعميق التجزئة القطرية والتفتيت وضرب المشروع القومي العربي الوحدوي الديمقراطي النهضوي، واخضاع المنطقة للحلف الأميركي ـ الصهيوني.

ج ـ مقاومة كافة أشكال التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي مع العدو الصهيوني.

د ـ مواصلة النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن أجل حق شعوب الأمة العربية في السيادة على أراضيها واستعادة السيطرة على ثرواتها الوطنية، وتوظيفها في خدمة التنمية والتكامل الاقتصادي لصالح شعوبها.

وعلى الصعيد الدولي، تدعو الجبهتان إلى تعميق وتطوير العلاقات مع قوى الديمقراطية والتقدم والتحرر الوطني في جميع أرجاء العالم، لتنسيق وتوحيد الجهود في مواجهة مشاريع السيطرة الامبريالية، وخاصة الأميركية، على عالمنا. وتعمل الجبهتان، بالتعاون مع هذه القوى الصديقة، من أجل فضح اتفاق أوسلو ـ القاهرة على الصعيد الدولي، وكشف تعارضه مع قرارات الشرعية الدولية ومتطلبات السلام الشامل، ومن أجل تعزيز الالتزام الدولي الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه، ومن أجل مواصلة وتعزيز دعم شعوب وحكومات العالم لنضال شعبنا من أجل نيل هذه الحقوق باعتبارها السبيل إلى احلال سلام وطيد في منطقتنا.

## خامساً : نحو جبهة عريضة للقوى والشخصيات الوطنية والديمقراطية والاسلامية تصون وحدة الشعب وتقود نضاله في المرحلة الجديدة

إن الجبهتين الشعبية والديمقراطية تتقدمان بهذا البرنامج كقاعدة لحوار شامل مع جميع القوى والشخصيات الوطنية والديمقراطية والإسلامية، داخل الوطن وفي الشتات، وتدعوان إلى الاتحاد على أساسه، لبناء جبهة وطنية عريضة تصون وحدة شعبنا وتقود نضاله الوطني ضد الاحتلال، وضد اتفاق أوسلو ـ القاهرة بهدف اسقاطه، وفتح الطريق لانتزاع حقوق

شعبنا في العـودة وتقرير المصير والدولة المستقلة. وترى الجـبهتان الديمقراطية والشـعبية ان هذه الجبهـة العريضة يجب أن تنبثق من أعـماق الشعب، وترتبط بصلة ديمقـراطية وثيقة مع جـماهيره، في الوطن والشـتات، وان السبيل الأمـثل لبنائها هو تجاوز الصيغ الفـوقية والحسـاسيات الفصائليـة، والتوجه نحو الشـعب ليفرز بنفســه القيادات الجديرة بحمـل أعباء المرحلة الجديـدة. ولذلك، تدعو الجـبهـتان إلى عـقد مـؤتمرات شعـبيـة، على المستـويات المحلية والقطريـة، مفتـوحة لجـميع الـقوى والشخصـيات المناهضة لاتفاق الاذعان والمتـمسكة بخيار الانتفـاضة والبرنامج الوطني، بهدف اخـتيار قياداتهـا المحلية وفرز مندوبيهـا إلى مؤتمر وطني فلسطيني عام، يبلـور برنامج الجبهة وتنبـثق عنه هياكله القيـادية. وترى الجبهـتان أن هذا النهج الديمقراطي لبناء الجـبهة العريضـة هو الذي يشكل مدخلاً سليـماً لعمليـة تصحيح شاملة لبنيـة الحركة الوطنيـة الفلسطينية، ويمهد الطريق لاعادة بناء مؤسسات م. ت. ف. على أسس ديمقراطية.

إن الجبهتين تعاهدان الشعب، في هذه المرحـلة الدقيقة في مسيرة نضاله الوطني، على تعجيل اتحادهمـا الجبهوي وتوحيد قواهما للعمل المشترك على هدى هذا البرنامج، وتمدان يد الاخوة والرفقة النضـالية إلى جميع الحريصين على مستقبل الشعب ومصـيره الوطني، لضم الصفوف، وتوحـيد الجهـود لانقاذ قضيـتنا الوطنية من مخاطـر الضياع والتبـديد، ومواصلة طريق النضال من أجل حقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس.

حزيران/ يونيو ١٩٩٤

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

# يوميات لبنان
## شباط/فبراير - أيار/مايو ١٩٩٤

### شباط / فبراير ١٩٩٤

١/٢/٩٤: علّق اتحادا المصالح المستقلة والنقل البحري اللذان يرئسهما انطوان بشارة ومحمد الأسير، عضويتهما في الاتحاد العمالي العام بعدما انتقدا بشدة سياسة هذا الاتحاد.

٢/٢/٩٤: اجتمع مجلس الأمن المركزي برئاسة رئيس الجمهورية الياس الهراوي وحضور رئيس الوزراء رفيق الحريري. وتداول المجلس بالوضع الأمني في البلاد في ضوء التطورات الأمنية الأخيرة، وخصوصاً اغتيال الدبلوماسي الأردني نائب عمران المعايطة. وأقر المجلس سلسلة من الاجراءات والتدابير.

٤/٢/٩٤: جرح ثلاثة عناصر من «جيش لبنان الجنوبي» في ست هجمات لرجال المقاومة على مواقعه في منطقة الشريط الحدودي المحتل.

٥/٢/٩٤: نفذ «حزب الله» حكم الإعدام بشخص قام بارتكاب جريمة قتل في إحدى قرى البقاع.

٦/٢/٩٤: قال قائد المنطقة العسكرية في شمال إسرائيل الجنرال إسحق موردخاي إن «جنوب لبنان سيبقى منطقة ساخنة مالم يوقّع إتفاق بين إسرائيل وسوريا».

- بدأ رئيس الجمهورية الياس الهراوي زيارة لساحل العاج.

- ندد البطريرك الماروني نصرالله بطرس صفير بقرار وزير الإعلام ميشال سماحة حذف مقاطع من عظته قبل أيام.

٧/٢/٩٤: قتل أربعة جنود إسرائيليين وجرح خمسة آخرون في كمين للمقاومة قرب موقع سجد في الشريط الحدودي المحتل. وقام الطيران الحربي الإسرائيلي بشن سبع غارات متلاحقة على مواقع المقاومة في إقليم التفاح، في حين ردت المقاومة بقصف المواقع الإسرائيلية في عمق الشريط. وقد لوحت إسرائيل بـ «عملية جديدة مماثلة لحرب الأيام السبعة» في الصيف الماضي.

٨/٢/٩٤: رأت وزارة الخارجية الأميركية أن التصعيد العسكري الأخير في جنوب لبنان «جزء من حملة معلنة تهدف إلى تخريب عملية السلام في الشرق الأوسط». واتهمت سوريا بأنها تواصل «نوعاً ما تأمين مأوى لجماعات مرتبطة بحملات تخريب عملية السلام».

- وُضع الجيش الإسرائيلي في شمال إسرائيل في حالة تأهب، وهدد قادته «حزب الله» بالرد، ودعوا سوريا إلى «ضبط» نشاط هذا الحزب.

- تراجعت السخونة نسبياً على محاور الجنوب، واقتصر الوضع على تراشق صاروخي ومدفعي متقطع مع تعزيزات إسرائيلية في منطقة الشريط.

٩/٢/٩٤: رفضت سوريا الدعوة الإسرائيلية إلى العمل على وقف عمليات المقاومة في جنوب لبنان. وأكدت أن «مقاومة الإحتلال واجب وطني» وأنها «لن تعمل شرطياً لهذا الإحتلال».

- هاجم رجال المقاومة موقعين ودورية للإسرائيليين و«جيش لبنان الجنوبي» فيما استمر التراشق المدفعي بين الطرفين وسط مخاوف لبنانية من عدوان إسرائيلي جديد.

- أكد رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني أن إسرائيل «ستستمر في توجيه ضرباتها في كل مناسبة وبكل الوسائل إلى حزب الله والمنظمات التخريبية الأخرى». ورأى أن الرئيس السوري حافظ الأسد «يستخدم ورقة حزب الله» للضغط على إسرائيل في المفاوضات، وأنه «يريد بذلك ان يفرض علينا ثمناً كي يرفع هذا التهديد».

ـ شن قائد حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع حملة مزدوجة على السلطة اللبنانية والوزير وليد جنبلاط. فاتهم الأولى باستحضار «أجواء الحرب وتشنجاتها» وبـ «تحطيم الأرقام القياسية في ضرب الحريات السياسية»، فيما وصف جنبلاط بـ «وزير الإدارة المدنية».

١٠/٢/٩٤: أعلن رسمياً عن القاء القبض على أربعة فلسطينيين متهمين باغتيال السكرتير الأول في السفارة الأردنية في بيروت نائب عمران المعايطة.

١١/٢/٩٤: أكد وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه، عشية جولة له في الشرق الأوسط، «ان القرار ٤٢٥ يجب أن يطبق بكل أجزائه». وأوضح «أن فرنسا ترى أن السلام الشامل يجب ألا يتم على حساب لبنان الذي ينبغي ألا يكون وضعه جزءاً من الملف السوري». وشدد جوبيه على «ضرورة استعادة لبنان سيادته الناجزة وسلامة أراضيه كاملة عبر جلاء كل القوات غير اللبنانية من أراضيه».

١٣/٢/٩٤: عقد رئيس مجلس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ندوة مفتوحة مع المواطنين في المدرسة المركزية في جونية. وأكد الحريري في الندوة «ان توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتم مع لبنان وسوريا» و«أن لا انتخابات نيابية في المدى المنظور، ولا تغيير حكومياً، وأننا نحاول توسيع المشاركة في الحكم».

١٤/٢/٩٤: أكد رئيس الجمهورية الياس الهراوي «أن كل محاولة للمساس بالعيش المشترك سيضربها كل لبنان». وأضاف «أن دولة السلام منعت من الاستمرار عبر استعمال لبنان ساحة لتصفية الأزمات ولتمرير حلول الآخرين».

١٥/٢/٩٤: تصاعد التوتر في جنوب لبنان، بعدما شن الطيران الإسرائيلي غارات على مواقع المقاومة الإسلامية في اقليم التفاح. كما صعّدت إسرائيل تهديداتها للبنان داعية إياه إلى فرض قيود على نشاط المقاومة. ونقلت وزارة الخارجية الاميركية هذه التهديدات إلى الجانب اللبناني.

ـ أبدت الإدارة الأميركية قلقها من تصاعد العنف في جنوب لبنان، وأشارت إلى انها «أثارت مع سوريا مؤخراً موضوع دعم سوريا للمنظمات التي تعارض السلام».

١٦/٢/٩٤: جرى تبادل للقصف المدفعي والصاروخي بين مواقع المقاومة والمواقع الإسرائيلية في الشريط الحدودي المحتل، وقد سقط صاروخ كاتيوشا في شمال إسرائيل هو الأول منذ تموز/ يوليو الماضي.

ـ حذرت الإدارة الأميركية من استمرار التصعيد في الجنوب «لان من شأنه ان ينسف عملية السلام». وأكدت أنها مستمرة في بذل جهدها «للحؤول دون تطورات عسكرية واسعة».

ـ نشطت الاتصالات على خط واشنطن ـ بيروت ـ دمشق لمنع تفاقم الوضع العسكري في الجنوب.

ـ أكد مجلس الوزراء اللبناني ان إسرائيل «هي التي تصعّد دائماً. وما دام الاحتلال قائماً فلا تستطيع الحكومة أن تمنع أي فريق من المواطنين من مواجهة هذا الاحتلال بأي وسيلة متاحة لديه».

ـ دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري «المغتربين السياسيين» إلى «وقف التقليل من شأن عملية صنع السلام الأهلي والتشكيك بالشرعية والعودة إلى لبنان الذي يتسع للجميع».

١٦/٢/٩٤: نقلت وسائل الإعلام نص رسالة من وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر إلى السلطات اللبنانية، ووصفتها بأنها نوع من الانذار «من تجدد العنف في جنوب لبنان والبقاع الغربي» مشددة على «ضرورة ضبط النفس لأن العنف لا يتجانس أبداً مع الأجواء الإيجابية التي سادت مؤتمر قمة جنيف» و«لأن استمرار التصعيد العسكري من شأنه أن ينسف عملية السلام».

ـ أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي أن الجيش الإسرائيلي «سيواصل شن الهجمات والقيام بعمليات سرية لضرب حزب الله سواء في منطقة الحزام الأمني أو ما وراءها».

١٧/٢/٩٤: ساد الحذر الشديد محاور الجنوب والبقاع الغربي، فيما شن رجال المقاومة عدداً من الهجمات على مواقع الإسرائيليين وجيش لبنان الجنوبي.

ـ قلّل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين من شأن صاروخ الكاتيوشا الذي سقط قبل يومين شمال إسرائيل. والقى رابين تبعة ذلك على «منظمة فلسطينية هامشية» نافياً علاقة حزب الله بذلك. وأعلن أن «الترتيبات التي اتفق عليها بعد عملية تقديم الحساب لا تزال قائمة».

ـ توجه رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري إلى العاصمة السورية دمشق والتقى الرئيس السوري حافظ الأسد لبحث الوضع المتفجر في جنوب لبنان.

١٨/٢/٩٤: انحسر التوتر في الجنوب، وخصوصاً بعد اتصال هاتفي بين وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر ونظيره السوري فاروق الشرع.

ـ جددت الإدارة الأميركية دعوتها الأطراف إلى «ضبط النفس» والعمل للحد من التوتر في الجنوب.

ـ زار قائد القوات اللبنانية سمير جعجع السفير البابوي في لبنان بابلو بوانتي، كما زار البطريرك الماروني بطرس صفير في مقره في بكركي.

٢١/٢/٩٤: طرح رئيس

الجمهورية الياس الهراوي وجوب تحصين الوضع الأمني الداخلي وسد أي ثغرات أمنية محتملة لمواجهة الإستحقاقات وعدم إعطاء صورة عن لبنان «انه الحلقة الأضعف في خضم ما يجري في المنطقة».

ـ زار وفد من الاتحاد العمالي العام ووزير العمل والشؤون الاجتماعية عبد الله الأمين سوريا واجتمعا بنائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام. وتم التوافق على «قيام علاقة موضوعية وإيجابية يسودها التعاون بين الوزارة والاتحاد».

٢٢/٢/٩٤: عُقد إجتماع أمني موسع في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية الياس الهراوي وحضور رئيس الوزراء رفيق الحريري ووزيري الدفاع والداخلية وقادة الأجهزة الأمنية. وفتح الاجتماع ملف الأجهزة الأمنية وطريقة عملها. وقد أقر اللقاء سلسلة من الاجراءات.

ـ أصدر قاضي التحقيق العسكري الأول قراراً ظنياً طلب فيه عقوبة الإعدام بحق رقيب من الجيش وأربعة عناصر من القوات اللبنانية بتهمة «شل الدفاع الوطني والاضرار بمنشآت الجيش والقيام بتفجيرات داخل المراكز العسكرية».

ـ هاجم رجال المقاومة ثلاثة اهداف للإسرائيليين في الشريط الحدودي المحتل.

٢٣/٢/٩٤: أكد مجلس الوزراء قراره السابق بتكليف الجيش مساعدة قوى الأمن ومساندتها في المهمات الأمنية.

ـ اتهمت القوات اللبنانية الدولة «بضرب اتفاق الوفاق الوطني ومنطق الدولة والعدالة عرض الحائط، وبالتعدي على حرية الانسان وإكمال حرب الإلغاء على القوات».

٢٤/٢/٩٤: مددت وزارة الخارجية الأميركية الحظر المفروض على سفر الأميركيين إلى لبنان ستة أشهر عوضاً من سنة كما كان يجري سابقاً.

٢٥/٢/٩٤: رأت القوات اللبنانية أن القرار الظني الصادر ضد عناصر لها «بمثابة سعي رسمي لإحداث مجزرة جماعية ضدها».

٢٧/٢/٩٤: سقط عشرة قتلى و٤٨ جريحاً في انفجار عبوة ناسفة في أثناء قداس في كنيسة سيدة النجاة في زوق مكايل شمال بيروت. وقد أثار الحادث موجة استنكار عارمة، اجمعت في معظمها على اتهام إسرائيل بتدبير الحادث لتغطية مجزرة الخليل في الأراضي المحتلة.

ـ انعقد مجلس الوزراء استثنائياً برئاسة رئيس الجمهورية الياس الهراوي، وناقش جريمة كنيسة سيدة النجاة وأبعادها، وقرر إحالتها على المجلس العدلي، ودعا إلى حداد وطني وإقفال عام.

ـ وجّه رئيس الجمهورية كلمة إلى اللبنانيين أكد فيها «ثبات مسيرة السلام والانقاذ» وأنه «لن تنجح المحاولات الرامية لإعادتنا إلى الوراء».

ـ دان البابا يوحنا بولس الثاني «الاعتداء الخطير جداً» على كنيسة سيدة النجاة. أما الرئيس الأميركي بيل كلينتون فوصفها بأنها «جريمة تستهدف بكل وضوح عملية المصالحة في لبنان» وحمل «قوى التطرف» المسؤولية.

ـ جرت انتخابات فرعية في الشمال لملء المقعد الأورثوذكسي الشاغر بوفاة النائب عبدالله الراسي، وقد فاز فيها نجله كريم الراسي وسط إقبال ضعيف إجمالاً.

ـ تعرض عدد من البلدات الجنوبية لقصف مدفعي من «جيش لبنان الجنوبي» بعد سقوط قتيل وجريح من عناصره في إثر هجوم للمقاومة.

٢٩/٢/٩٤: لف الحداد والاقفال المناطق اللبنانية، استنكاراً لجريمة زوق مكايل، في الوقت الذي جرى تشييع الضحايا في مأتم جماعي بحضور البطريرك الماروني بطرس صفير ورئيس الجمهورية الياس الهراوي. وقد ألقى البطريرك في التشييع كلمة عنيفة أكد فيها أنه «لن تقتلع جذورنا وهي عميقة تضرب في أعماق التربة والتاريخ». ودعا إلى «إصلاح الأخطاء وتصحيح المعادلة» بـ «دولة قادرة تحمي الأعناق والأرزاق يشارك في تسيير شؤونها، في قاعدة العدالة، جميع أبنائها». وانتقد ضمناً سلوك الدولة. وقد ألقى الرئيس الهراوي كذلك كلمة أكد فيها «أن الأيدي التي امتدت لتعكر سلام لبنان ستقطع بإذن الله» مؤكداً أن «الجريمة لا تغطي بجريمة» مردداً كلمة السيد المسيح «أطردوا اللصوص من الهيكل».

ـ زار مقر البطريركية المارونية في بكركي قائمقام مفتي الجمهورية محمد رشيد قباني ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى محمد مهدي شمس الدين معزيين بضحايا مجزرة كنيسة الزوق. وأكد شمس الدين «أننا جئنا شركاء في هذه المصيبة».

٣٠/٢/٩٤: حمّل قائد القوات اللبنانية سمير جعجع، في مؤتمر صحافي، السلطة اللبنانية «المسؤولية الكاملة» عن حادث تفجير الكنيسة «لوجود ثغرات أمنية بأحجام كبيرة في مناطق عدة من لبنان» و«لانشغال الأجهزة الأمنية عن متابعة ما يحاك ضد لبنان واللبنانيين من مؤامرات» وطالب جعجع بسلسلة من الإجراءات منها تحصين السلم الأهلي «بإطلاق حياة سياسية جدية واطلاق الديمقراطية».

ـ انتقد الوزير وليد جنبلاط «تصريحات التباكي والتنظير السياسي». واقترح «اجراءات حادة وصارمة لردع المجرمين» متخوفاً من «عودة بعض أرباب التقسيم والفدرالية».

# آذار / مارس ١٩٩٤

١/٣/٩٤: انعقد لقاء سوري ـ لبناني في عنجر في البقاع، ضم من الجانب اللبناني الرؤساء الياس الهراوي ورفيق الحريري ونبيه بري وعن الجانب السوري نائب الرئيس عبد الحليم خدام. وتناول اللقاء الوضع الأمني في البلاد وسبل تفعيل الأجهزة الأمنية.

ـ تدهور الوضع الأمني على محاور الجنوب حيث تم تبادل القصف المدفعي بين الجيش الإسرائيلي ورجال المقاومة.

٢/٣/٩٤: أعرب مجلس المطارنة الموارنة عن خشيته «سقوط هيبة الحكم إذا كان مصير التحقيق مماثلاً لما سبقه من تحقيقات». ورأى المجلس أن الاشتباكات التي تكررت في ملاعب كرة القدم «ليست دليل عافية».

٤/٣/٩٤: تقدم ١١ نائباً بطعن لدى المجلس الدستوري في دستورية قانون موازنة السنة الحالية الذي أقره مجلس النواب في كانون الثاني/ يناير الفائت.

٧/٣/٩٤: تأزم الوضع العسكري في الجنوب مجدداً في إثر سلسلة هجمات ومكامن نفذتها المقاومة ضد أهداف لـ «جيش لبنان الجنوبي»، وأسفرت عن مقتل أحد مسؤوليه وستة آخرين من عناصره وجرح ثمانية. وقد أعقب ذلك قصف مدفعي واسع على مرتفعات اقليم التفاح.

ـ قرر مجلس الوزراء احياء قانون إعدام القاتل عمداً، وتعديل المادة ١٩٨ من قانون العقوبات لتشمل إعدام القاتل لدوافع سياسية.

٨/٣/٩٤: أغار الطيران الإسرائيلي على مواقع للمقاومة في اقليم التفاح. وقد نفذت المقاومة سلسلة هجمات أدت إلى مقتل خمسة عناصر من «الجنوبي» وجرح ثمانية آخرين وأسر عنصر.

ـ صادق مجلس النواب على مشروع قانون يعتبر الإمام موسى الصدر رئيساً مؤسساً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى مدى الحياة.

٩/٣/٩٤: زار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين لساعات منطقة الشريط الحدودي المحتل بهدف تقويم الوضع في ضوء عمليات المقاومة الأخيرة. وأكد رابين تضامن إسرائيل مع «جيش لبنان الجنوبي»، ودعا إلى «التخلص من التنظيمات التخريبية ولا سيما منها حزب الله».

ـ تم العثور على عبوة لم تنفجر قرب المركز الثقافي الفرنسي في غدير، واعتقل عدد من المشبوهين بوضعها.

١٠/٣/٩٤: سيطر هاجس المتفجرات على المواطنين في أكثر من منطقة، وخصوصاً في كسروان حيث تردد العثور على أكثر من متفجرة.

ـ طوقت قوة من الجيش اللبناني مقر قائد «القوات اللبنانية» في غدراس (كسروان). وقد أوضح الجيش أن تحركاته «تندرج في إطار خطة عملانية لتعزيز الوضع الأمني».

ـ قال الرئيس الياس الهراوي، أمام حشد كبير من السياسيين والفاعليات، أن متفجرة كنيسة سيدة النجاة «أتت ضد الدولة والمواطن ولبنان كله». ورأى «أننا كلما تقدمنا خطوة في اتجاه السلام سنتعرض للمزيد من الضغوط»، ورفع شعار «لا لتحطيم الدولة نعم للتصويب والانتقاد» مؤكداً «عدم التهاون في التصدي لكل اخلال بالأمن». ورأى «أن تهديم الدولة يجر إلى كوارث أفظع كثيراً من أمر التعرض لحريات المشبوهين». وأكد الهراوي «أن المسألة في حقيقتها ليست مسألة حرية وديمقراطية وليست مسألة خوف وغبن، إنها قضية مصالح خارجية، وقضية نزاع على السلطة».

١١/٣/٩٤: نفذ الجيش اللبناني حملة مداهمات بحثاً عن مطلوبين. فيما أعلنت «القوات اللبنانية» عن توقيف ٢٤ عنصراً لها في الساعات الماضية.

ـ أحيا «حزب الله» مهرجانات واحتفالات في مناسبة يوم القدس في الضاحية الجنوبية لبيروت وفي بعلبك. وتميزت هذه الاحتفالات بظهور مسلح كثيف للحزب في بعلبك خلال عرض عسكري رمزي شهدته المدينة. وقد حذر الحزب من «عودة المشروع الإسرائيلي» إلى الساحة اللبنانية «لاحياء الفتنة». ودعا إلى الحفاظ على السلم الأهلي لكونه «الانجاز الوحيد».

ـ سقط ١٠ جرحى، بينهم جندي فيجي، من القوات الدولية في الجنوب، في قصف مدفعي إسرائيلي شمل ٦ بلدات في القطاع الأوسط. ورافق ذلك هجمات بصواريخ الكاتيوشا أطلقتها المقاومة على مواقع في الشريط الحدودي المحتل.

١٥/٣/٩٤: استمرت الاجراءات الأمنية للجيش اللبناني في محيط مقر قيادة «القوات اللبنانية» وفي غدراس لليوم السادس على التوالي.

ـ وضعت النيابة العامة استنابات قضائية للبحث والتحري عن حملة السلاح في بعلبك في أثناء احتفالات «حزب الله».

ـ أوضح رئيس الحكومة رفيق الحريري «أن قانون العفو العام يعفي المجرم السابق من العقوبة لكنه لا يمنع الأجهزة الأمنية من التحقيق في أي جريمة سابقة أو لاحقة حفاظاً على أمن البلاد».

ـ سقط مقاتلان فلسطينيان ينتميان

إلى «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» في أثناء قيامهما بمحاولة تسلل إلى شمال فلسطين عبر جنوب لبنان.

١٦/٣/٩٤: أصدر قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع بياناً أكد فيه «وقوفه إلى جانب الدولة في العمل على كشف المخططين والمنفذين لأعمال التفجير والجرائم». ودعا «إلى عدم استغلال الاجراءات الأمنية للتضييق على الحريات السياسية».

١٧/٣/٩٤: دهم الجيش اللبناني المركز الرئيسي لـ «القوات اللبنانية» في زوق مكايل، في إطار البحث عن مطلوبين في تفجير كنيسة سيدة النجاة.

ـ أعلنت قوى الأمن عن اعتقال ثلاثة أشخاص اعتدوا على رجل دين مسيحي، بينهم عنصران ينتميان إلى «القوات اللبنانية».

ـ شدد السفير الأميركي في بيروت مارك هامبلي على أهمية الأمن والاستقرار في لبنان متمنياً أن يرى «الخطوات الضرورية الآيلة إلى ضمان أمن أفضل في المستقبل».

١٨/٣/٩٤: أصدر المحقق العدلي في جريمة كنيسة الزوق مذكرات توقيف وجاهية في حق شبكة معظم أفرادها من «القوات اللبنانية».

ـ انتُخب الشيخ محمد مهدي شمس الدين رئيساً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى والمفتي عبد الأمير قبلان نائباً له بالإجماع في أول انتخاب يجري في هيئتي المجلس منذ عام ١٩٧٤.

٢٠/٣/٩٤: دهم الجيش اللبناني بعض المراكز التابعة لـ «القوات اللبنانية» في الزوق وطبرجا. وقد رفض قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع اتهام القوات كمؤسسة بارتكاب أعمال التفجير. كما ندد بـ «القمع السياسي» الذي تمارسه السلطة ضد حزبه.

٢١/٣/٩٤: انفجر الوضع العسكري في الجنوب. فقد شنت المقاومة هجمات عدة داخل الشريط الحدودي أسفرت عن مقتل جنديين إسرائيليين وجرح آخر، وعن مقتل ضابطين من «الجنوبي» وإصابة أربعة آخرين. وردت المدفعية الإسرائيلية بقصف عنيف للأماكن الآهلة في صيدا و١٠ بلدات في منطقتي النبطية وإقليم التفاح. وأصابت القذائف حافلة تقل طلاباً فأوقعت قتيلاً و٢٥ جريحاً معظمهم من القاصرين.

ـ اتهم قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع السلطة اللبنانية باستغلال «حادث أمني للانقضاض على الحريات». وأشار إلى أن ما يجري هو بمثابة محاكمة سياسية للقوات اللبنانية بسبب موقفها المعارض».

٢٢/٣/٩٤: اشتعلت محاور الجنوب لليوم الثاني. وشهد الوضع العسكري تطوراً لافتاً بسقوط عشرات صواريخ الكاتيوشا في منطقتي الشريط الحدودي والجليل. ورأى قائد المنطقة الشمالية لإسرائيل أسحق موردخاي، في هذا التطور، أنه «قد يكون خرقاً للتعهدات التي قطعت في تموز/يوليو ١٩٩٣».

ـ كشف النقاب أن وزير الداخلية بشارة مرهج رفض طلباً لحزب «القوات اللبنانية» لتعديل أحد بنود نظامه الأساسي لجهة اعتبار لبنان ذا «نظام ديمقراطي اتحادي».

٢٣/٣/٩٤: استمر القصف الصاروخي على منطقة الشريط الحدودي، كما هاجم رجال المقاومة عدداً من المواقع الإسرائيلية في القطاعين الأوسط والغربي.

ـ اتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» بنصب الكمين الذي قتل فيه عسكريان إسرائيليان، و«ليس حزب الله». كما تنصل رابين من قصف النبطية متهماً «الجنوبي» بقصف المدينة التي أصيبت فيها حافلة مدرسية ورأى أن صواريخ الكاتيوشا على الجليل «جاءت رداً على ذلك على ما يبدو».

ـ أصدر المحقق العدلي في متفجرة كنيسة الزوق تسع مذكرات توقيف في حق متهمين ينتمون إلى جهاز الأمن التابع لـ «القوات اللبنانية». كما ألقي القبض على رئيس الهيئة الإدارية في «القوات» فؤاد مالك.

ـ أصدر مجلس الوزراء، بعد ساعات من صدور مذكرات التوقيف، مجموعة من القرارات وصفت بأنها «انقلاب مضاد للانقلاب السياسي الذي كان سيعلن عن نفسه لو نجح مخطط الفتنة» و«أن بعض المتضررين من عودة السلم الأهلي لم يتردد في الإنخراط في مشروع يستهدف وحدة البلاد تنفيذاً لمآرب العدو». وكانت القرارات هي الآتية: حل حزب «القوات اللبنانية»، إسقاط منحة العفو العام عن مرتكبي الجرائم المتمادية والمتتابعة، وقف النشرات الإخبارية والبرامج السياسية في الإذاعات والتلفزيونات الخاصة إلى حين صدور قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع، تكليف الجيش الانتشار في كل الأراضي اللبنانية وضبط الأمن ومصادرة أي سلاح غير شرعي.

٢٤/٣/٩٤: دهمت وحدات من الجيش اللبناني مراكز «القوات اللبنانية» في جبيل والنبعة والمعاملتين والأشرفية، وصادرت السلاح من بعضها.

ـ دعا وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه إلى «عدم التضحية بسيادة لبنان والتنازل عنها لسوريا ثمناً لإقناعها بالمشاركة في المسيرة السلمية في الشرق الأوسط».

٢٥/٣/٩٤: التهبت محاور منطقتي جزين وإقليم التفاح طوال ١٢ ساعة من الاشتباكات والتراشق المدفعي والصاروخي بين مواقع «الجنوبي»

والجيش الإسرائيلي من جهة، وبين مواقع المقاومة من جهة أخرى، وتزامن ذلك مع هجوم واسع شنه رجال المقاومة على بلدة ميدون في قضاء جزين وأسفر ذلك عن سقوط ثلاثة قتلى بينهم جندي لبناني وستة جرحى بينهم خمسة عسكريين لبنانيين إضافة إلى أربعة عناصر من «الجنوبي».

– قام رئيس الوزراء رفيق الحريري بزيارة لفرنسا التقى خلالها رئيس وزرائها جاك شيراك الذي توجه للمسيحيين «أنه يمكنهم اليوم من جديد أن يثقوا ببلدهم».

٢٧/٣/٩٤: صادر الجيش اللبناني كميات من السلاح في جرود تنورين.

– قال البطريرك الماروني بطرس صفير «لا يؤثم كل المسيحيين إذا ثبت أن بعضهم فعل الفعلة الشنعاء».

– أعلن عن ملاحقة قضائية لصحيفتي الديار و السفير لنشرهما معلومات عن مسار التحقيق مع المتهمين في تفجير كنيسة الزوق.

٢٩/٣/٩٤: أعاد مجلس الوزراء تكليف اللجنة الوزارية المختصة صوغ مشروع قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع من جديد. كما كلفها وضع صيغة جديدة لمشروع تعديل المرسوم رقم ١٠٤ الخاص بالصحافة.

٣٠/٣/٩٤: اتهم رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني سوريا بأنها وراء الحوادث الأمنية الأخيرة في لبنان لأنها «تريد تركيع هذا المجتمع لينسجم معها».

٣١/٣/٩٤: صادر الجيش اللبناني أسلحة من مستودعات في كسروان والبترون وغسطا.

– سلمت القوات السورية في البقاع ١١ موقوفاً من «حزب الله» مطلوبين بتهمة الظهور المسلح في تظاهرة يوم القدس في بعلبك.

٤/٤/٩٤: لم يحضر أي من الرسميين قداس الفصح في البطريركية المارونية في بكركي. وقال السفير الأميركي مارك هامبلي الذي حضر القداس «إننا نؤيد كل جهد يرمي إلى المصالحة وإلى تحقيق الأهداف السلمية».

– قال وزير الخارجية اللبناني فارس بويز إن «لبنان مقبل على مرحلة حساسة على مستوى المفاوضات. وأعتقد أن الساحة اللبنانية يجب أن تحصن في شكل يمكّن لبنان من التعاطي وهذه المرحلة».

٦/٤/٩٤: تدهور الوضع العسكري في الجنوب بعد هجوم للمقاومة في القطاع الأوسط. وجرى تراشق مدفعي وصاروخي أوقع خمسة جرحى في بنت جبيل.

– عدّل مجلس الوزراء مشروع المرسوم ١٠٤ الخاص بقانون المطبوعات بإلغاء بعض نصوصه وإضافة نصوص أخرى قاسية في حق الصحافة.

## نيسان / ابريل ١٩٩٤

١/٤/٩٤: صعّد البطريرك الماروني نصر الله صفير لهجته حيال الدولة، فدعا في رسالة الفصح إلى «تدارك الأمور وإزالة الخلل»، مشيراً إلى «فقدان التوازن في توزيع الأدوار بعد وفاة التسوية. الأمر الذي جعل معظم المسيحيين ينكفىء عن المشاركة في مسيرة الدولة». ورأى «أن الدولة لم تعامل جميع الناس على قدم المساواة. وهي تتعقبهم دون سواهم، سواء في إسناد الوظائف بطريقة غير عادلة أم في إبعاد زعمائهم ورؤساء أحزابهم».

٢/٤/٩٤: زار وزير الدولة جان عبيد البطريركية المارونية في بكركي، وقال بعد لقائه البطريرك «إن مجلس النواب الذي اقر قانون الانتخاب الذي جرت على أساسه انتخابات صيف ١٩٩٢ هو المجلس الذي انتخب خمسة رؤساء جمهورية». ورأى «أن المشاركة في الماضي لم تكن على أفضل ما يرام». وأشار إلى «أن لكل من القياديين المسيحيين الموجودين في الخارج سبباً لهذا الوجود». ولفت عبيد إلى أن الرؤساء منذ الاستقلال «حموا المسيحيين بحنكتهم وليس بالتهييج وبأخذهم إلى الحروب الخاسرة سلفاً كما يحصل الآن».

٣/٤/٩٤: جرح ستة عناصر من «جيش لبنان الجنوبي» في انفجار عبوة ناسفة بدورية له في منطقة مرجعيون. وأعقب ذلك تبادل القصف المدفعي والصاروخي بين المواقع الإسرائيلية في الشريط الحدودي ومواقع المقاومة شمال الشريط.

–حمل مجلس المطارنة الموارنة على «التعتيم» الإعلامي عبر استمرار منع أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة من نشر الأخبار السياسية. ودعا المجلس إلى الإسراع في نشر القرار الظني في ما يخص متفجرة كنيسة الذوق وإلى وضع حد للمداهمات والتعقبات.

٧/٤/٩٤: تم في شتورا توقيع ثلاثة بروتوكولات لبنانية – سوريّة للتعاون بين البلدين في المجالات الزراعية.

– رفضت نقابتا الصحافة والمحررين بعنف التعديلات التي أدخلها مجلس الوزراء على المرسوم ١٠٤، ودعتا إلى إعادة النظر في ذلك.

٨/٤/٩٤: بدأت نقابتا الصحافة والمحرّرين تحركاً واسعاً على الرؤساء بهدف شرح وجهة نظرهما من المرسوم ١٠٤.

ـ رأى السفير الأميركي في بيروت مارك هامبلي أن رسالة الفصح للبطريرك الماروني «تهدف إلى المصالحة وتوحّد الرؤية لدى الجميع».

١٠/٤/٩٤: زار الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد بيروت والتقى رئيس الوزراء رفيق الحريري.

ـ دارت اشتباكات عنيفة في منطقة النبطية بين المواقع الإسرائيلية ومواقع المقاومة، وأسفرت عن مصرع ثلاثة مقاومين وإصابة ثلاثة آخرين من أنصار «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في أثناء محاولة تسلل إلى الشريط الحدودي.

ـ توصل رئيس الوزراء رفيق الحريري ونقابتا الصحافة والمحررين إلى اتفاق على تعديل المرسوم ١٠٤ بشكل يتفق ورؤية النقابتين.

١١/٤/٩٤: أقر مجلس الوزراء التعديلات المقترحة على المرسوم ١٠٤ وأبرزها إلغاء عقوبات التوقيف الاحتياطي للصحف والصحافيين قبل صدور الأحكام القضائية والتعطيل الإداري وسحب الترخيص وخفض الغرامات.

ـ أعلن في بيروت والفاتيكان عن إرجاء زيارة البابا يوحنا بولس الثاني للبنان «إلى فترة أكثر ملاءمة».

ـ أكد مجلس الأمن الداخلي المركزي، بعد اجتماع له، «وجوب متابعة التدابير الأمنية المتخذة بحزم وتطبيقها على الجميع من دون تمييز».

ـ وقّع الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد ووزير الخارجية فارس بويز «اتفاق المقر» للمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع للجامعة في بيروت.

١٢/٤/٩٤: أعلن وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط عن إقفال إذاعة «صوت الجبل» بسبب «زوال الأسباب التي دعت إلى فتحها».

١٣/٤/٩٤: أغتيل المعارض العراقي طالب السهيل في منزله في بيروت. وقد أوقفت الأجهزة الأمنية دبلوماسيين عراقيين في السفارة العراقية في بيروت بتهمة اغتيال السهيل، وأعلنت عن فرار ثالث ولجوئه إلى مقر السفارة في الحازمية شمال بيروت. وبناء لذلك استدعت السلطات اللبنانية القائم بأعمال السفارة في لبنان.

١٤/٤/٩٤: اشتعلت محاور الجنوب قصفاً متبادلاً بعد إنفجار عبوة في بلدة عرمتى قرب جزين أوقعت ٧ قتلى و٩ جرحى. وقد شمل القصف مدينة صيدا موقعاً ثلاثة قتلى و١١ جريحاً. وسقط بعض صواريخ «الكاتيوشا» في الجليل شمال إسرائيل. وقد وصف قائد المنطقة الشمالية في إسرائيل إسحاق موردخاي القصف على صيدا بأنه «تم عن طريق الخطأ من الجنوبي».

ـ طلبت السلطات اللبنانية رسمياً رفع الحصانة عن الموقوفين العراقيين بتهمة اغتيال المعارض العراقي، وفي المقابل رفضت السفارة العراقية «الاجراءات بشدة لانتهاكها الاعراف الدبلوماسية».

١٥/٤/٩٤: حمل السفير الأميركي مارك هامبلي طلباً أميركياً من لبنان لـ «تثبيت الأمن والهدوء على الحدود». وقال هامبلي: «نحن نعلق أهمية كبرى على هذا الموضوع لتوفير المناخ المؤاتي من اجل التوصل إلى إنجاح مفاوضات السلام».

١٦/٤/٩٤: دعا وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط إلى الإكتفاء بالعمليات المحددة على عناصر «الجنوبي» والإسرائيليين في جنوب لبنان معتبراً أن القصف على مستوطنات الجليل «غير مجدٍ سياسياً» ومحذراً من الوقوع «في خطأ ١٩٨٢ وما قبل ١٩٨٢».

١٧/٤/٩٤: تجدد التراشق المدفعي والصاروخي على محاور الجنوب موقعاً قتيلاً وخمسة جرحى في جزين وثلاثة في النبطية، فيما شن رجال المقاومة ثلاثة هجمات على أهداف لـ «الجنوبي» في منطقة جزين موقعة قتيلين في صفوفه.

ـ رفض العراق طلب لبنان رفع الحصانة عن الموظفين في سفارته في بيروت والمتهمين بقتل معارض عراقي.

ـ أوقف شخصان جديدان في التحقيق في متفجرة كنيسة الزوق. كما صادر الجيش أسلحة ومتفجرات في قضاءي جبيل وكسروان لدى مجموعات تابعة لـ «القوات اللبنانية».

١٨/٤/٩٤: قطع لبنان علاقاته الدبلوماسية بالعراق وأمهل أعضاء السفارة العراقية ٧٢ ساعة لمغادرة لبنان.

ـ جدد مجلس البطاركة الموارنة والكاثوليك في لبنان تمسكه بالحريات ولا سيما حرية الإعلام.

١٩/٤/٩٤: قال رئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان أوري لوبراني إن «سوريا تستخدم حزب الله ورقة لابتزاز تنازلات منا والضغط علينا في المفاوضات»، مؤكداً أن «الجنوبي سيبقى رأس الحربة للدفاع عن حدودنا».

٢٠/٤/٩٤: أصيب عنصر لـ «جيش لبنان الجنوبي» في هجوم نفذته المقاومة على أحد مواقعه في الشريط. كما سقط ثلاثة قتلى وعدد من الجرحى في قصف مدفعي إسرائيلي على بلدة فرون.

٢١/٤/٩٤: اقتادت قوة من الجيش اللبناني قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع لاستجوابه بناء على استنابات قضائية أصدرها المدعي العام للتحقيق معه في جريمة اغتيال داني شمعون عام ١٩٩٠. أما جعجع فقد رأى «أن وراء الاتهام ضغطاً سياسياً». كما نفذت

الأجهزة الأمنية حملة مداهمات في عدد من المناطق لعدد من المطلوبين.

ـ صادر الجيش اللبناني حمولة ٢٥ شاحنة من الأسلحة من منطقة عيتا الفخار في البقاع من قاعدة تابعة لحركة «فتح ـ المجلس الثوري»، واعتقل العناصر الموجودة في القاعدة.

ـ تم ترحيل أعضاء البعثة الدبلوماسية العراقية من بيروت، وجرى اعتقال مطلوبين عراقيين لـلسلطات اللبنانية من أعضاء البعثة في أثناء عملية الترحيل.

ـ وقع الرئيسان الياس الهراوي ورفيق الحريري مرسوماً يجيز اعدام القاتل.

٢٢/٤/٩٤: باشرت الأجهزة القضائية التحقيق مع قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع و١٥٧ موقوفاً جميعهم من «القوات اللبنانية».

ـ أضربت بلدة بشري احتجاجاً على اعتقال سمير جعجع. كما قامت مجموعات مؤيدة لـ «القوات» بالاعتصام في مقر البطريركية المارونية في بكركي، للغرض نفسه. وأبدى البطريرك نصر الله صفير استياءه أمام المعتصمين من بعض «الممارسات» ومن «طريقة التعامل» مع الأمور «لأن ما يحصل يصور أن كل الجرائم يرتكبها المسيحيون، وتظل الجرائم الأخرى مطوية». ودعا صفير إلى «فتح كل الملفات المماثلة».

٢٣/٤/٩٤: نفذ في صيدا حكم الإعدام بقاتل طفلة، وهو أمر يحدث أول مرة منذ سنوات طويلة.

٢٤/٤/٩٤: أصدر المحقق العدلي في جريمة اغتيال داني شمعون وعائلته مذكرة توقيف وجاهية في حق سمير جعجع.

ـ نشط أنصار «القوات اللبنانية» في التظاهر والاعتصام أمام مدخل بكركي.

ـ تساءل وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط «هل من منحى جديد يرتسم ليحول البلاد إلى دكتاتورية مالية وأمنية وعسكرية؟ وهل المطلوب أن يتحول البلد إلى جمهورية موز؟». وحمل جنبلاط على وزير العمل عبد الله الأمين متهماً إياه بأنه «يمعن في ضرب الانجازات العمالية وتقسيم الاتحاد العمالي».

٢٥/٤/٩٤: علق الاتحاد العمالي العام التظاهرة التي كان دعا إليها احتجاجاً على الوضع الاقتصادي وعلى موقف الحكومة حياله، وسبق ذلك يوم طويل من الاتصالات والوساطات بين الطرفين حيث هددت الحكومة بمنع التظاهرة متذرعة بالوضع الأمني في البلاد.

ـ أصيب عنصران تابعان لـ «جيش لبنان الجنوبي» في هجوم لرجال المقاومة في الشريط الحدودي.

٢٦/٤/٩٤: قال السفير الأميركي في لبنان مارك هامبلي «إن أي قضية فردية تخضع حاضراً للتحقيق هي شأن داخلي لبناني. وأن اهتمامنا في لبنان يتركز في الأساس على أهمية أن يأخذ القضاء مجراه تماماً مع التشديد على الحقوق الإنسانية والمدنية».

٢٧/٤/٩٤: أغار الطيران الإسرائيلي على مواقع للمقاومة في اقليم التفاح.

ـ تحدى قائد الجيش السابق ميشال عون، من منفاه في فرنسا، الدولة «في أن تفتح كل الملفات ومنها ملفا اغتيال الرئيسين بشير الجميل ورينيه معوض».

٢٨/٤/٩٤: قال الرئيس الياس الهراوي أن «القانون فوق الجميع، وأن أحداً لن يستثنى إذا ثبت ارتكابه جرماً، وأن العدالة ستأخذ مجراها».

ـ دعا العميد ريمون إده المسيحيين إلى «الصمود» وعدم بيع ممتلكاتهم والهجرة «فلا خطر يهددكم وحدكم».

ـ دعا وزير الإعلام ميشال سماحة إلى «إعادة النظر في ما اعترى اتفاق الطائف من عدم تطبيق صحيح له خلال المرحلة الماضية» و«تصحيح تطبيقه في المرحلة المقبلة». وشدد على دور البطريرك الماروني «شريكاً أساسياً» في هذا الاتفاق.

٣٠/٤/٩٤: تمّ في بعبدا إعدام مجندين سوريين أدينا باغتيال صائغين في المنطقة نفسها في شتاء ١٩٩٢.

ـ قال قائد الجيش السابق ميشال عون «إن المسلمات التي لا حوار عليها هي السيادة والاستقلال واحترام الشخصية اللبنانية. أما ما تبقى فقابل للبحث على قاعدة الواجب والأخوة وحسن الجوار مع سوريا».

## ايار / مايو ١٩٩٤

٣/٥/٩٤: أوقفت الأجهزة الأمنية ١٢ عنصراً من حزب «القوات اللبنانية» بتهم أمنية مختلفة.

٤/٥/٩٤: رأى مجلس المطارنة الموارنة أن الانتقال من ملف جريمة كنيسة سيدة النجاة في الزوق إلى سواه من الملفات «حمل على الظن أن هذه الجريمة باتت تحتل الدرجة الثانية من الاهتمام الرسمي، وأنها سبيل إلى محاكمات سياسية أكثر منها جزائية».

٥/٥/٩٤: أكد وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط أنه «لا بد من

قيادة مسيحية، وستخرج قيادة مسيحية جديدة فوق كل الاعتبارات وفوق الميليشيات».

٨/٥/٩٤: اعتكف رئيس الوزراء رفيق الحريري عن مزاولة مهماته، مفجراً بذلك أزمة وزارية نتيجة خلاف على توسيع وتعديل الحقائب الوزارية بينه وبين رئيس الجمهورية الياس الهراوي، وقد أثار ذلك موجة واسعة من الجدل السياسي في البلاد.

١٠/٥/٩٤: شنّ الطيران الإسرائيلي سلسلة من الغارات على مراكز تابعة لـ «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» في تلال الناعمة جنوب بيروت. وأسفر ذلك عن سقوط قتيلين وستة جرحى.

١١/٥/٩٤: قال رئيس الوزراء رفيق الحريري «إن اعتكافي ليس امتناعاً عن ممارسة السلطة بل ينطوي على رغبتي في معالجة مشكلة لم تعد قابلة للتأجيل».

١٣/٥/٩٤: تكثفت الوساطات لانهاء أزمة اعتكاف رئيس الوزراء، حيث تركزت على تأمين لقاء بين الرئاسات الثلاث.

ـ دعا رئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون إلى العمل على إعادة النظر في «المسائل الجوهرية» التي تقررت في ظروف الأحداث وتأثيراتها «بما يحرر صيغة النظام من أي عامل خارجي ويعيد من إرادة الشعب اللبناني». وأكد شمعون أن ذلك «لن يتم إلا من خلال انتخابات نيابية حرة».

ـ سقط قتيل وجريح لـ «جيش لبنان الجنوبي» في انفجار عبوة ناسفة بدورية على طريق الريحان داخل الشريط الحدودي.

١٥/٥/٩٤: أنهى رئيس الوزراء رفيق الحريري اعتكافه بعد لقائه الرئيس السوري حافظ الأسد في دمشق. وقد شجع الرئيس الأسد كل المؤسسات الدستورية في لبنان على ممارسة صلاحياتها من غير أن يتداخل بعضها ببعض. كما زار الحريري وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط في دارته في المختارة مؤكداً التعاون بينهما.

١٦/٥/٩٤: عقد مجلس الوزراء جلسة تقويمية في القصر الحكومي برئاسة الرئيس رفيق الحريري، وناقش أزمة الاعتكاف، وقرر اجراء «جلسات دورية للمناقشة السياسية».

١٧/٥/٩٤: زار وفد من رؤساء الطوائف الإسلامية رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس الوزراء رفيق الحريري، وطالب الوفد بإبعاد البلاد من الهزات السياسية.

ـ زار رئيس الوزراء رفيق الحريري رئيس الجمهورية الياس الهراوي في بعبدا وناقشا إزالة آثار الأزمة الأخيرة. وأوضح الحريري أن نتائج الاجتماع «كانت جيدة وإيجابية وهي تؤسس لمرحلة جديدة» مؤكداً «أن لا تعديل أو تغيير حكومياً في الوقت الحاضر».

ـ تعرض عدد من البلدات الجنوبية للقصف المدفعي الإسرائيلي مترافقاً مع طلعات جوية مكثفة للطيران الإسرائيلي فوق الجنوب.

٢٠/٥/٩٤: ادّعت النيابة العامة التمييزية على قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع في قضية تفجير كنيسة سيدة النجاة في الزوق.

ـ رأى قائد الجيش الأسبق العماد ميشال عون أن «الحكم فيه أقلية ساحقة» ورأى أن ما تتعرض له «القوات اللبنانية» هو عملية «تصفية سياسية».

٢١/٥/٩٤: توغلت وحدة كوماندوس إسرائيلي في قرية قصر نبا قرب بعلبك في عمق سهل البقاع وخطفت أحد قادة «حركة أمل ـ المقاومة المؤمنة» مصطفى الديراني من منزله بحجة امتلاك هذا الأخير معلومات عن مصير الطيار الإسرائيلي رون أراد المفقود في لبنان منذ الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. وقد أثارت العملية موجة احتجاج واسعة.

٢٣/٥/٩٤: زار الرئيس الإسرائيلي عازر وايزمان الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان مطمئناً سكان الشريط «أن إسرائيل مهتمّة بمصيرهم وأنها لا يمكن أن تتخلى عنهم قبل أن تكون على يقين من مستقبل منطقتهم».

٢٤/٥/٩٤: قرر «حزب الله» إعلان التعبئة العامة في صفوفه عقب عملية قصر نبا. وأعلنت قيادة الحزب «أن المواجهة مع إسرائيل لم تعد محصورة في بقعة جغرافية محددة وإنما أصبحت كل المناطق اللبنانية عرضة للانتهاكات الأمنية والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية».

٢٥/٥/٩٤: شن رجال المقاومة عدداً من الهجمات على مواقع الميليشيات الحدودية في الشريط الحدودي المحتل. كما قصفت القوات الإسرائيلية بعض القرى شمال الشريط، فيما قصفت الطائرات الإسرائيلية مواقع للمقاومة في مرتفعات اقليم التفاح.

ـ وصفت سوريا العملية الإسرائيلية في قصر نبا بأنها «عمل ارهابي يعرقل الجهود التي تبذل من أجل تسوية تفاوضية في الشرق الأوسط». ودعت الولايات المتحدة وروسيا إلى إعلان استنكارهما للعملية.

ـ رفض قائد الجيش اللبناني العماد اميل لحود «أن يقتنص أحد الاعتداء الإسرائيلي الأخير بخطف مصطفى الديراني للنيل من معنويات الجيش والمواطنين».

ـ رفض الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي إدانة العملية الإسرائيلية في البقاع مبدياً استعداده للقيام بدور الوسيط بين لبنان وإسرائيل.

٢٦/٥/٩٤: قرر مجلس الوزراء اللبناني دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد لبحث الاعتداء الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية. كما انتقد المجلس موقف الأمين العام للأمم المتحدة من الاعتداء.

ـ سلّم الحزب التقدمي الاشتراكي إلى الجيش اللبناني حمولة ٢٠ شاحنة من الأسلحة كانت لا تزال بحوزة الحزب. وأكّد رئيس الحزب الوزير وليد جنبلاط أن «التشكيك في الجيش في هذه المرحلة هو خدمة للعدو الإسرائيلي».

ـ طلب الادعاء العام الإعدام لقائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع في قضية اغتيال رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون عام ١٩٩٠.

٢٧/٥/٩٤: التقى الرؤساء الثلاثة الياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري في منزل بري لتهنئة الأخير بعودته من الحج. وأكدوا المصالحة بينهم.

٢٨/٥/٩٤: تم اعدام قاتل ثلاثة عناصر من الدرك، قبل أشهر، رمياً بالرصاص في باحة مخفر شتورا في البقاع.

٣٠/٥/٩٤: قررت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لجنوب غرب آسيا (اسكوا) في مؤتمرها المنعقد في الأردن عودة المنظمة إلى مقرها السابق في بيروت.

# يوميات الشرق الأوسط

## شباط / فبراير - أيار / مايو ١٩٩٤

### شباط / فبراير ١٩٩٤

**الأردن**

١/٢/٩٤: جُرح شخصان في انفجار عبوة في قاعة سينما قرب عمان، وهو الانفجار الثالث الذي يحدث خلال أسبوع.

٢/٢/٩٤: اعتقلت السلطات الأردنية عدداً من المشتبه بهم بضلوعهم في زرع متفجرات في دور السينما في العاصمة الأردنية. وأشارت وسائل الإعلام إلى أنهم من «افغان» الأردن.

٩/٢/٩٤: أعلنت وزارة الداخلية الأردنية عن اعتقال مجموعات عدة «كانت تخطط لتفجير عدد من الأماكن العامة ومنها مجلس الأمة الأردني».

١٣/٢/٩٤:اتهم العاهل الأردني الملك حسين «مجموعة متطرفة تلقت أوامرها من دولة عربية» بقتل الدبلوماسي الاردني نائب عمران المعايطة في بيروت.

١٤/٢/٩٤: نفت ليبيا الاتهامات بأنها دبرت قتل الدبلوماسي الأردني المعايطة في بيروت.

٢٢/٢/٩٤: شنت أجهزة الأمن الأردنية حملة دهم على مراكز تابعة لحركة «فتح ـ المجلس الثوري» واعتقلت ١٥ عنصراً من هذه المجموعة (جماعة «أبو نضال»).

**اسرائيل**

١٠/٢/٩٤: كشف مسؤول روسي أن إسرائيل تملك حالياً نحو ٢٠٠ راس نووي، وتستخدم مفاعلاً نووياً يعمل بالماء الثقيل.

١٥/٢/٩٤:انهى وزير الخارجية الفرنسي ألان جوبيه زيارة لإسرائيل استغرقت يومين. وشدد جوبيه في أثناء الزيارة على عودة العلاقات الفرنسية ـ الإسرائيلية «حميمة وقوية» وعلى «تنميتها أكثر في مجالات عدة» وخصوصاً في المجالين السياسي والعسكري، مشيراً إلى «أن إسرائيل تستطيع الاعتماد على فرنسا، وأن فرنسا ستساعد إسرائيل بكل ما تملك من وسائل لأنها تؤمن بما تقوم به، ولأن ذلك في مصلحتها ايضاً». وقد تفقد جوبيه خلال زيارته مدينة غزة ملتقياً وفداً فلسطينياً برئاسة فيصل الحسيني.

٢١/٢/٩٤: قام رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بجولة في إسبانيا والبرتغال بهدف كسب دعمهما في المفاوضات التي تجريها إسرائيل مع الإتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات الثنائية.

٢٨/٢/٩٤: إفتتح وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، في تل أبيب، مؤتمراً دولياً حول الفرص الإقتصادية في الشرق الأوسط بعد إحلال السلام، شارك فيه عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسية. ودعا الوزير الإسرائيلي إلى إقامة «السوق المشتركة» في الشرق الأوسط.

**أفغانستان**

١/٢/٩٤: سقط مئات القتلى والجرحى، إضافة إلى عدد كبير من النازحين، نتيجة استمرار القتال الضاري في العاصمة الأفغانية كابول بين قوات الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني من جهة وبين قوات «الحزب الإسلامي» بزعامة قلب الدين حكمتيار المتحالفة مع الميليشيات الأوزبكية بقيادة الجنرال عبد الرشيد دوستم من جهة أخرى.

٤/٢/٩٤: اتهم الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني جمهورية أوزبكستان بالتواطؤ مع التحالف المعارض له ومده بالسلاح.

١٤/٢/٩٤: تم الاتفاق على وقف للنار لمدة أربعة أيام بين الفصائل الافغانية المتحاربة في كابول.

١٧/٢/٩٤: تجدد القتال بعنف في كابول.

٢٣/٢/٩٤: تم الاتفاق مرة أخرى على وقف للنار لإفساح المجال أمام وساطة باكستانية، إلا أن هذه الوساطة فشلت وتجدد القتال.

## إيران

١/٢/٩٤: تعرض الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني لاطلاق نار مسدس من قبل رجل كان بين الحشود في أثناء القاء رفسنجاني كلمته داخل حرم مزار الإمام الخميني جنوب طهران. وقد نجا الرئيس من هذا الحادث واعتقلت الشرطة مطلق النار.

٤/٢/٩٤: حمّل الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني الولايات المتحدة مسؤولية محاولة اغتياله.

٦/٢/٩٤: منح مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي وزير الداخلية الإيراني علي محمد بشارتي صلاحيات أمنية واسعة «من أجل ضمان الأمن وسلامة المواطنين»، عقب أحداث شغب شهدتها مدينة زهدان قرب الحدود مع باكستان.

٧/٢/٩٤: أعلنت السلطات الإيرانية عن اعتقال مجموعة من المتورطين في محاولة اغتيال الرئيس الإيراني، إضافة الى مجموعات أخرى «على اتصال بالعراق» و«من واضعي المتفجرات» في الأشهر الأخيرة في البلاد.

١١/٢/٩٤: جرى إحياء الذكرى الخامسة عشرة لانتصار الثورة الإسلامية في إيران في احتفالات جماهيرية في شوارع طهران رافقتها اجراءات أمنية مشددة.

٢٢/٢/٩٤: هبطت طائرة مروحية إيرانية في شمال العراق وطلب ملاحوها اللجوء السياسي من السلطات الكردية في تلك المنطقة.

## البحرين - قطر

٢٨/٢/٩٤: تصاعد التوتر بين البحرين وقطر بعد اتهام الأولى للثانية بتعزيز قواتها المسلحة في إحدى الجزر المتنازع عليها بين الطرفين.

## البلقان

١/٢/٩٤: لوحت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على جمهورية كرواتيا بسبب إرسالها قوات نظامية تابعة لها إلى البوسنة لمساعدة الكروات هناك في قتالهم ضد المسلمين.

٢/٢/٩٤: قامت رئيستا وزراء باكستان بنازير بوتو وتركيا تانسو تشيلر بزيارة مشتركة للعاصمة البوسنية ساراييفو اظهاراً لدعمهما لمسلمي البوسنة. والتقتا الرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش، وحضتا على «وقف تدمير البوسنة». كما أصدرتا بياناً مشتركاً دعتا الأمم المتحدة فيه إلى رفع حظر إرسال السلاح المفروض على البوسنة، وانتقدتا أوروبا بسبب عجزها عن إنهاء الحرب.

٤/٢/٩٤: ندد مجلس الأمن بـ «العمل العدواني» الذي أقدمت عليه كرواتيا بإرسالها قوات إلى البوسنة والهرسك، وحذرها باتخاذ «إجراءات أخرى أشد خطورة» إذا لم تسحب هذه القوات «فوراً» من البوسنة.

- تعرضت كرواتيا لانتقادات عدد من الدول الأوروبية بسبب تدخلها العسكري في البوسنة.

- زار وزير الخارجية الإيراني علي اكبر ولايتي اليونان التي طلبت منه استخدام نفوذ بلاده لدى المسلمين البوسنيين كي يوافقوا على خطة السلام الأوروبية المقترحة لإنهاء الحرب في تلك المنطقة.

٥/٢/٩٤: أسفر سقوط قذيفة صربية على سوق مكتظة بالناس في العاصمة ساراييفو عن مقتل ٦٨ شخصاً وجرح أكثر من ٢٠٠ آخرين. وأدى ذلك إلى إثارة الرأي العام العالمي وإلى المطالبة برفع الحصار عن المدينة.

٦/٢/٩٤: طلب الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي من حلف شمال الأطلسي الموافقة على توجيه ضربات جوية إلى المواقع الصربية حول ساراييفو.

٧/٢/٩٤: أيدت كل من الولايات المتحدة وفرنسا مبدأ قصف المواقع الصربية في البوسنة من الجو، ودعتا إلى جمع الأسلحة الثقيلة من المتنازعين بإشراف قوات الأمم المتحدة.

٨/٢/٩٤: أبدت روسيا معارضتها القصف الجوي للمواقع الصربية في البوسنة ملوِّحة باستخدام حق النقض ضد أي قرار في هذا الشأن في مجلس الأمن.

- أكدت الولايات المتحدة انها قررت إعتماد خطوات دبلوماسية جديدة لإنهاء الحرب في البوسنة منها الحضّ على تنشيط عملية السلام واقتراح ضربات جوية أو خطوات أخرى لردع الصرب عن قصف ساراييفو.

٩/٢/٩٤: وجّه حلف شمال الأطلسي إنذاراً إلى صرب البوسنة أمهلهم فيه عشرة أيام كي يسحبوا مدفعيتهم الثقيلة من محيط ساراييفو وإلا تعرضوا لضربات جوية.

- أعلنت قيادة القوات الدولية في البوسنة أنها توصلت إلى عقد إتفاق بين الصرب والمسلمين يقضي بسحب

المدفعية الثقيلة من محيط سارايبفو.

- اعترفت الولايات المتحدة بجمهورية مقدونيا.

١٢/٢/٩٤: تم في جنيف تعليق محادثات السلام الخاصة بالبوسنة بين الأطراف المتحاربين. ورأى زعيم صرب البوسنة أن «تهديدات حلف شمال الأطلسي أثرت سلباً في محادثات السلام».

١٦/٢/٩٤: فرضت اليونان حظراً تجارياً على مقدونيا التي كانت تتزود بالبضائع عبر مرفأ سالونيك اليوناني. وطالبت السلطات اليونانية هذه الجمهورية بتعديل اسمها وتغيير دستورها، مشيرة إلى أن الاعتراف الأميركي بها كان له دور كبير في إصدار هذا القرار.

١٧/٢/٩٤: أعلنت روسيا أن صرب البوسنة وافقوا على «سحب أسلحتهم الثقيلة من محيط سارايبفو إلى مسافة ٢٠ كلم، بناء على تدخل شخصي من الرئيس الروسي بوريس يلتسين». وبدأ تنفيذ ذلك بإشراف قوات الأمم المتحدة في البوسنة.

٢٠/٢/٩٤: أنهى صرب البوسنة سحب أسلحتهم الثقيلة من محيط سارايبفو قبل انتهاء مهلة الانذار الأطلسي لهم.

٢١/٢/٩٤: رأت روسيا أنها «حققت انتصاراً بالغ الأهمية في الأزمة البوسنية بالنسبة إلى موقعها العالمي». وأكدت أنها «عادت إلى جذور سياستها التاريخية وإلى دورها في البلقان».

- تعهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون صوغ «سلام دائم وناجح» في البوسنة محذراً الصرب من «أن أي قصف لسارايبفو أو ظهور لأسلحة ثقيلة في المنطقة المحظورة سيؤدي إلى رد حازم وسريع من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي».

٢٢/٢/٩٤: حضّ ممثلو الولايات المتحدة وروسيا والإتحاد الأوروبي الأطراف البوسنيين على تسوية سلمية عبر تقسيم الجمهورية إلى دويلات إثنية، وذلك عقب اجتماع لهؤلاء في المانيا بحثوا خلاله الوضع في البوسنة. وقد اختلفت هذه الدول على توسيع نطاق إنذار حلف شمال الأطلسي إلى الصرب ليشمل مناطق أخرى في البوسنة غير سارايبفو.

- دعا الرئيس الروسي بوريس يلتسين إلى عقد اجتماع خماسي بين الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا والمانيا لمناقشة تسوية سياسية في البوسنة. وقد تحفظ الغرب على هذه الدعوة.

- رعت الأمم المتحدة توقيع اتفاق بين مسلمي البوسنة وكرواتها ينص على وقف نار شامل بين الطرفين، وعلى وضع الجانبين اسلحتهما الثقيلة تحت إشراف قوات الأمم المتحدة أو سحبها مسافة ١٠ كلم من خطوط القتال بينهما.

٢٤/٢/٩٤: حثّ وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر على إجراء محادثات بين الكروات والمسلمين البوسنيين لإقامة دولة واحدة، لان ذلك «سيسهل إقامة دولة بوسنية قادرة على الاستمرار وذات حدود متماسكة ويمكنها الوصول إلى البحر».

٢٧/٢/٩٤: بدأ كروات ومسلمو البوسنة في واشنطن، برعاية وزارة الخارجية الأميركية، مفاوضات ثنائية هدفها التوصل إلى إقامة إتحاد فدرالي بينهما.

- شدد وزير الخارجية الروسي اندريه كوزيريف على أن يوغسلافيا «هي ضمن دائرة المصلحة السياسية لروسيا».

٢٨/٢/٩٤: أسقطت طائرات أميركية تابعة لحلف شمال الاطلسي أربع طائرات عسكرية صربية جنوب شرق بانيالوكا في البوسنة «لانتهاكها منطقة الحظر الجوي» المفروضة من قبل مجلس الأمن فوق البوسنة.

## تركيا

١/٢/٩٤: قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة خاطفة لتركيا حيث اجتمع بالرئيس التركي سليمان ديميريل، وبحثا دور البلدين في عملية السلام في الشرق الأوسط. ورأى ديميريل أن البلدين يؤلفان «عنصري توازن واستقرار في منطقة حيوية». وأجمع الرئيسان على تأييد «وحدة أراضي العراق».

- وقع عدد من الاشتباكات المتفرقة في جنوب شرق الاناضول بين قوات الأمن التركية من جهة، وبين مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» من جهة أخرى، اسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى من الطرفين.

٤-٥/٢/٩٤: ناقش وزراء خارجية تركيا وإيران وسوريا الذين اجتمعوا في اسطنبول، عدداً من القضايا المشتركة بين هذه البلدان، كمسألتي المياه والاكراد وأزمة البوسنة والهرسك. واصدروا بياناً مشتركاً أكدوا فيه التزامهم وحدة العراق وسلامة أراضيه ورفض دولهم «لأي عمل يهدف إلى تفتيته».

٥/٢/٩٤: زار وفد من النواب الأكراد في البرلمان التركي الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران لمناشدته التدخل لدى الحكومة التركية لمنعها من رفع الحصانة النيابية عنهم تمهيداً لمحاكمتهم.

٦/٢/٩٤: أغارت الطائرات الحربية

التركية على قواعد للمقاتلين الأكراد على طول الحدود مع العراق.

٧/٢/٩٤: انفجرت قنابل عدة في عدد من المدن التركية استهدفت في معظمها محطات القطارات وخصوصاً في اسطنبول وضواحيها. وبلغ عدد هذه التفجيرات خلال الشهر ٢٢ انفجاراً أوقعت ستة قتلى و٥٠ جريحاً من المدنيين. وأعلن «حزب العمال الكردستاني» مسؤوليته عنها.

١٤/٢/٩٤: انفجرت عبوة ناسفة في مقر الحزب الديمقراطي التركي الموالي للأكراد في العاصمة أنقرة.

٢٤/٢/٩٤: فجّر مقاتلو «حزب العمال الكردستاني» خط أنابيب النفط العراقي الممتد في جنوب شرق الأناضول.

## الجزائر

١/٢/٩٤: حثت الولايات المتحدة الرئيس الجزائري الجديد الأمين زروال على بدء عملية اصلاحات سياسية واقتصادية في البلاد لمواجهة الأزمة التي تواجه الجزائر.

- ازدادت حدة العنف في البلاد التي شهدت مزيداً من المواجهات بين أجهزة الأمن الجزائرية والإسلاميين والتي اسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى.

- قتل صحافي فرنسي وأصيب أوسترالي بجروح في إثر تعرضهما لهجوم مسلح في العاصمة الجزائرية.

٢/٢/٩٤: اغتيل احد قادة حركة «التحدي» الجزائرية (الشيوعي سابقاً) بعد خطفه في مدينة قسنطينة شرق الجزائر، وهو العضو الثاني من الحركة الذي يقتل خلال أسبوع.

- دعت قيادات «الجبهة الإسلامية للانقاذ» في الخارج إلى وقف الهجمات في الجزائر على المدنيين والعسكريين «غير المتورطين في عمليات أمنية».

- نفت فرنسا وجود أي اتصالات بينها وبين «الجبهة الإسلامية للانقاذ».

٧/٢/٩٤: حدد الرئيس الجزائري الأمين زروال، في أول خطاب له، أن «الأولوية للحوار» معلناً أنه سيقاتل «أنصار العنف» تمهيداً للتوصل إلى «تسوية سياسية» للأزمة القائمة في البلاد.

١٧/٢/٩٤: حذرت السلطات الجزائرية المانيا من أن تصبح ممراً لتهريب الأسلحة من باكستان وإيران إلى «المتطرفين» الإسلاميين في الجزائر، وقد جاء ذلك عقب ضبط كميات من الأسلحة على متن باخرة قادمة من المانيا.

٢١/٢/٩٤: قتل مواطن فرنسي في هجوم مسلح في العاصمة الجزائر.

٢٣/٢/٩٤: أفرجت السلطات الجزائرية عن اثنين من قيادات «الجبهة الإسلامية للانقاذ» كانا معتقلين لديها.

- جدد الرئيس الجزائري الأمين زروال تأكيده العزم على «فتح باب الحوار مع المعارضة دون استبعاد أي طرف».

٢٨/٢/٩٤: أعرب وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه عن «القلق البالغ من الوضع في الجزائر» داعياً إلى حوار سياسي بين السلطة الجزائرية و«الجبهة الإسلامية للانقاذ».

## السعودية

١/٢/٩٤: وقعت السعودية وفرنسا ثلاثة اتفاقات بقيمة مليار ونصف المليار دولار لتطوير السفن العسكرية السعودية وصيانة الصواريخ والرادارات في المملكة.

١٦/٢/٩٤: أعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن السعودية وافقت على إبدال أسطول طائراتها التجارية بطائرات جديدة أميركية الصنع. ورأى كلينتون أن هذه الصفقة ستوجد عشرات الآلاف من الوظائف أمام الأميركيين.

## السودان

٤/٢/٩٤: سقط ١٢ قتيلاً و١٦ جريحاً في هجوم مسلح على مصلين في مسجد «أنصار السنة» في أم درمان، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن العملية. وقد تمكنت الشرطة السودانية من قتل إثنين من المهاجمين بعد مطاردتهما.

٦/٢/٩٤: بدأت القوات الحكومية السودانية حملة عسكرية جديدة على معاقل المتمردين في جنوب السودان. وتركزت المعارك على الحدود مع أوغندا، حيث شهدت هذه المناطق نزوحاً كثيفاً للمدنيين في اتجاه مناطق آمنة.

٨/٢/٩٤: اتهمت السلطات السودانية الولايات المتحدة بتشجيع «الإنفصاليين» في جنوب السودان على «رفض السلام» معها.

١٣/٢/٩٤: احتجت الولايات المتحدة وفرنسا لدى السودان على الهجمات الجديدة التي تشنها قواته المسلحة في الجنوب.

١٥/٢/٩٤: أجرى الرئيس السوداني عمر حسن البشير سلسلة تعيينات إدارية شملت حكام الولايات الـ ٢٦ في السودان. كما عيّن الجنرال جورج كونقور أروب (المسيحي الجنوبي) نائباً ثانياً له.

٢٠/٢/٩٤: دعا السفير الأميركي في السودان دونالد بيترسون إلى وقف «فوري» للحرب الدائرة في جنوب السودان. وذلك عقب جولة للسفير في الجنوب. وقد نددت الحكومة السودانية بهذه الجولة ورأت فيها «انتهاكاً للسيادة».

٢٣/٢/٩٤: وافقت السلطات السودانية على انزال إمدادات إغاثة عاجلة جواً للمدنيين في جنوب السودان.

## سوريا

٢٤/٢/٩٤: قال نائب رئيس الطائفة اليهودية في سوريا يوسف جاجاتي إن جميع يهود سوريا قد حصلوا على تأشيرات خروج من قبل السلطات السورية.

## سوريا ـ لبنان

٢٠/٢/٩٤: إنعقدت في دمشق قمة لبنانية ـ سورية بين الرئيسين اللبناني الياس الهراوي والسوري حافظ الأسد. وتناولت القمة الوضع المتفجر في جنوب لبنان والوضع الداخلي اللبناني بشكل عام وتطورات العملية السلمية في الشرق الأوسط.

## الشرق الأوسط / الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي

٤/٢/٩٤: طلب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يهود باراك من حكومته إدخال تعديلات على مسودة اتفاق دافوس (الذي توصل إليه وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الشهر الفائت في سويسرا). ورأى باراك أن يتحمل الجيش الإسرائيلي «المسؤولية الكاملة» على الطرق الرئيسية في قطاع غزة ورفح المؤدية إلى المستوطنات اليهودية.

٦/٢/٩٤: انتقد الساسة الإسرائيليون تدخل القيادات العسكرية الإسرائيلية في المفاوضات مع الفلسطينيين عبر وضع شروط على الحكومة.

٧/٢/٩٤: التقى الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز في القاهرة للاتفاق على تسوية النقاط المعلقة في المفاوضات. وقد انهيا محادثاتهما بتوقيع اتفاق حول بعض المسائل الأمنية الرئيسية، وأكدا أنهما احرزا تقدماً مهماً.

١٣/٢/٩٤: رأى وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه «ضرورة التزام إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية» المواعيد المحددة لتنفيذ الحكم الذاتي. كما أشار إلى ضرورة بحث وضع مدينة القدس في المرحلة الانتقالية.

١٤/٢/٩٤: عاودت منظمة التحرير وإسرائيل مفاوضاتهما في المنتجع المصري في طابا، وتركزت على سبل تأليف الشرطة الفلسطينية وآليات عملها وصلاحياتها وهيكليتها وتسلحها.

ـ رأى وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، بعد «اتفاق القاهرة الأمني»، انه «ليس لدى الفلسطينيين شيء كبير يقدمونه إلى إسرائيل، فإننا بطريقة ما نتفاوض مع أنفسنا».

١٧/٢/٩٤: انتقد الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الإدارة الأميركية «لأنها تواصل النأي بنفسها عن المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية» على الرغم من دعواته المتكررة «إلى تدخل أميركي». وأكد عرفات «اننا بحاجة إلى دور إيجابي من الولايات المتحدة وإلى عدم تركنا وحدنا مع الإسرائيليين».

٢١/٢/٩٤: انتقلت المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية إلى القاهرة وباريس بهدف إنجاز ما تبقى من نقاط تعرقل الوصول إلى اتفاق شامل. وتحدث الطرفان في ختام هذه الجولة عن «تحقيق تقدم» في المفاوضات.

٢٥/٢/٩٤: طلب الرئيس الأميركي بيل كلينتون، عقب مجزرة الخليل، من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني الحضور إلى واشنطن «في أسرع ما يمكن والبقاء في حال انعقاد مستمرة للمفاوضات إلى أن ينهيا عملهما». واشار كلينتون إلى أن الطرفين وافقا على ذلك.

٢٦/٢/٩٤: رأى وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن مجزرة الخليل قد «أضرت بمركز إسرائيل التفاوضي مع الفلسطينيين».

٢٨/٢/٩٤: رفضت منظمة التحرير الفلسطينية استئناف المفاوضات مع الإسرائيليين بعد مجزرة الخليل قبل تنفيذ عدد من الشروط، منها تأمين الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فيما رأى وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز انه «ليس أمام الفلسطينيين خيار آخر غير العودة إلى طاولة المفاوضات».

## الشرق الأوسط ـ المفاوضات الثنائية

١ ـ ٣/٢/٩٤: واصل رؤساء الوفود العربية والإسرائيلية جولة مفاوضاتهم الثنائية المنعقدة في واشنطن.

٢/٢/٩٤: أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين انه يثق بالرئيس السوري حافظ الأسد أكثر مما يثق بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، لأن الأسد «يتولى رئاسة دولة وانه قد احترم دائماً الاتفاقات التي وقعت مع إسرائيل عبر وسيط ثالث. في حين أننا لم نستطع إطلاقاً أن نتأكد من ان ياسر عرفات سيفي بالتزاماته». وربط رابين ذلك بأن «عرفات يتعرض لضغوط من كل الجهات، وأكثر من ذلك فهو لا يمثل جميع الفلسطينيين». وامتدح رابين «استقرار» النظام السوري وأهميته في عملية السلام.

٨/٢/٩٤: إعتبر المنسق الأميركي

للمفاوضات الثنائية دنيس روس «أن الولايات المتحدة لا تعتقد ان انطلاقة حدثت في القمة الاميركية ـ السورية في جنيف الشهر الماضي». وأضاف: «إننا سمعنا من الرئيس السوري أشياء لم نكن نسمعها من قبل، إلا أن الانطلاقة لم تحدث».

٩/٢/٩٤: طالب الرئيس الأميركي بيل كلينتون سوريا «أن تظهر انها تريد سلاماً كاملاً وذا معنى لإحراز ثقة شعب إسرائيل التي تجعل مثل هذا السلام ممكناً».

١٢/٢/٩٤: جدد وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز المطالبة بعقد لقاء سوري إسرائيلي على مستوى القمة داعياً إلى توسيع نطاق المفاوضات مع سوريا «كي لا تتعثر».

١٤/٢/٩٤: أصر رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين انه «يجب على سوريا أن تقنع الإسرائيليين أنها تريد السلام حقاً». وجدد موقفه من السلام مع لبنان مؤكداً أن «الحل في هذا المسار هو عبر اتفاق سلام عندما تكون الحكومة اللبنانية، وبمساعدة سوريا، قادرة على إثبات أنها ستحافظ تماماً على كل مناطق السيادة اللبنانية».

ـ أكد العاهل الأردني الملك حسين أن هناك قضايا كثيرة ينبغي تسويتها قبل «أن يستطيع الأردن التوصل إلى اتفاق للسلام مع إسرائيل». وأشار الملك إلى تعرض الأردن لضغوط لدفعه إلى توقيع معاهدة مع إسرائيل أولاً، ثم التفاوض بعد ذلك على القضايا المتبقية.

١٥/٢/٩٤: عاودت المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية اجتماعاتها في واشنطن بعد توقف بسبب الأعياد وسط أجواء سادتها الإتهامات المتبادلة بين سوريا وإسرائيل.

٢٥/٢/٩٤: أعلنت الوفود العربية في واشنطن تعليق المفاوضات مع إسرائيل قبل ثلاثة أيام من نهايتها «تضامناً» مع الفلسطينيين عقب مجزرة الخليل.

## الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

١ ـ ٣/٢/٩٤: انعقدت لجنة الأمن والحد من انتشار الأسلحة، المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف، في القاهرة بمقاطعة من لبنان وسوريا. وقد وضعت الوفود المشاركة مسودة «وثيقة مشتركة» حول حظر انتشار الأسلحة في الشرق الأوسط.

٧/٢/٩٤: التقت في القاهرة مجموعة العمل للتعاون الاقليمي في مجال السياحة، المنبثقة من لجنة التنمية الإقتصادية في المفاوضات المتعددة، على مستوى الخبراء. وقررت عقد جولة مقبلة لها في المغرب.

## الصومال

٤/٢/٩٤: أعاد مجلس الأمن تحديد مهمة عملية الأمم المتحدة في الصومال بالتشديد على العملية السياسية في هذا البلد وليس على النزع الالزامي لسلاح الفصائل الصومالية.

١١/٢/٩٤: وقعت معارك عنيفة بين فصائل صومالية متنافسة في مرفأ كيسمايو جنوب الصومال.

٢٨/٢/٩٤: وصلت مجموعة من القيادات الصومالية إلى القاهرة بدعوة من الرئيس المصري حسني مبارك بهدف البدء في محادثات سلام في ما بينها.

## العراق

٦/٢/٩٤: قال رئيس بعثة التفتيش الدولية رولف إيكيوس إنه «غير مقتنع» أن العراق قدم إليه جميع المعلومات في شأن تدمير أسلحته الكيميائية.

١٨/٢/٩٤: رفضت الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة على العراق حتى تتأكد من التزام العراق جميع قرارات مجلس الأمن.

## شؤون فلسطينية

١/٢/٩٤: تصاعدت حدة المواجهات في الأراضي العربية المحتلة بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية التي كثفت عمليات المطاردة لاعتقال نشاط الإنتفاضة. وتركزت هذه المواجهات في قطاع غزة ومدينة الخليل في الضفة الغربية.

١٣/٢/٩٤: قتل عنصر من جهاز الأمن العام الإسرائيلي (شين بيت) وأصيب اثنان آخران بجروح في كمين قرب القدس نصبه مسلحون فلسطينيون. وقد تبنت «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس» هذه العملية.

١٧/٢/٩٤: حذر الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من انتشار السلاح «بكثافة» بين أيدي الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. واتهم مجموعات في الجيش الإسرائيلي بتهريب الأسلحة إلى الفلسطينيين بهدف «التشجيع على الاقتتال الداخلي» بين الفلسطينيين وتحويل مناطق الحكم الذاتي «أفغانستان جديدة».

١٩/٢/٩٤: تكررت الهجمات الفلسطينية على المستوطنين الإسرائيليين في عدد من مدن الضفة الغربية.

٢٥/٢/٩٤: سقط ٥٣ فلسطينياً قتلى وجرح نحو ٢٨٠ آخرون في اطلاق نار على المصلين فجراً داخل مسجد الحرم الإبراهيمي في الخليل. ومع انتشار النبأ في المدينة عمت التظاهرات الغاضبة شوارع المدينة وعدداً من المدن

الأخرى، واشتبكت مع القوات الإسرائيلية التي ردت باطلاق نار أسفر عن سقوط ٢١ قتيلاً وعشرات الجرحى بين الفلسطينيين. وقد اعلنت إسرائيل أن المجزرة ارتكبها طبيب يهودي من أصل أميركي. فيما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية ذلك وأكدت أن الجريمة ارتكبتها مجموعة، وحملت إسرائيل المسؤولية عن ذلك.

ـ دانت الحكومة الإسرائيلية مجزرة الخليل ومرتكبيها. واتصل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات معزياً ومؤكداً «أن التصرف الجنوني لن يمنع المصالحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين». كما اتصل رابين بالرئيس المصري حسني مبارك طالباً تدخله.

ـدعت منظمة التحرير الفلسطينية مجلس الأمن إلى الانعقاد للنظر في مجزرة الخليل ودعته إلى «توفير الاجراءات اللازمة لحماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عبر وجود دولي مباشر».

ـ دان الرئيس الأميركي بيل كلينتون «الجريمة» في الخليل مشدداً على أن مرتكبها «مستوطن إسرائيلي تصرف بمفرده».

ـ أثارت مجزرة الخليل ردود فعل شاجبة ومستنكرة من جميع دول العالم.

ـ أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية والأردن عن اتفاقهما على «خطوات عملية» للتعاون المستقبلي بينهما.

٩٤/٢/٢٦: عمت التظاهرات الفلسطينية مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة احتجاجاً على مجزرة الخليل. ووقعت صدامات عنيفة مع الجنود الإسرائيليين الذين حاولوا قمع هذه التظاهرات التي امتدت أيضاً إلى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨.

٩٤/٢/٢٧: أغلقت السلطات الإسرائيلية الأراضي العربية المحتلة في محاولة لتخفيف حدة الاحتجاجات على مجزرة الخليل. كما أعلنت عن تأليف لجنة للتحقيق في المجزرة، وعن انها قررت نزع سلاح بعض المتطرفين اليهود وتقييد حرية حركتهم. وأبدت استعدادها لاطلاق سراح عدد من المعتقلين الفلسطينيين لديها.

ـ قلّل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من شأن الاجراءات التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية وعدّها «جوفاء وخالية من المحتوى». وأكد ضرورة الحماية الدولية للفلسطينيين ونزع سلاح المستوطنين.

ـ رحبت الإدارة الأميركية بقرارات الحكومة الإسرائيلية وعدتها «خطوة مهمة نحو ضمان أمن الفلسطينيين».

٩٤/٢/٢٨: اعتقلت السلطات الإسرائيلية خمسة من المستوطنين اليهود إضافة إلى أنها قيدت حركة ١٥ آخرين ينتمي معظمهم إلى حركة «كاخ» اليهودية العنصرية.

ـ أبدى رئيس الوزراء إسحق رابين موافقته على وجود دولي مدني محدود في منطقتي الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا.

ـ أعلنت الولايات المتحدة معارضتها مبدأ الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة التي تطالب به منظمة التحرير الفلسطينية. وانتقدت بشدة اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي المحتلة.

ـ كررت منظمة التحرير الفلسطينية مطالبتها بالحماية الدولية ونزع سلاح المستوطنين اليهود وإزالة بعض المستوطنات في الضفة الغربية بوصفها مصدراً دائماً للتوتر.

## القوقاز

٩٤/٢/١٩: وافق ممثلون عن أرمينيا وأذربيجان، بضغط روسي، على اتفاق مبدئي لوقف تام على إطلاق نار في إقليم قره باغ المتنازع عليه بين البلدين.

## ليبيا

٩٤/٢/٣: أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي حكماً لمصلحة تشاد في نزاعها الحدودي مع ليبيا على شريط أوزو.

## مصر

٩٤/٢/٢: دعت «الجماعة الإسلامية»، في بيان لها، المستثمرين والسياح الأجانب إلى مغادرة مصر حرصاً على سلامتهم. وبررت ذلك في أن عملياتها المقبلة «ستكون بالغة الشراسة والقوة».

ـ ارتفعت حدة المواجهات العنيفة بين الأجهزة الأمنية المصرية وبين عناصر الجماعات الإسلامية المتشددة.

٩٤/٢/٨: تعهدت الحكومة المصرية حماية الأجانب والمستثمرين الموجودين في مصر.

٩٤/٢/١٠: أطلقت النار على عدد من وسائل نقل مخصصة للسياح الأجانب.

ـ طالبت النقابات المهنية المصرية بفتح الباب أمام جميع الاتجاهات السياسية في مصر للمشاركة في الحوار الوطني الذي اقترحت السلطة المصرية عقده في آذار/ مارس المقبل.

٩٤/٢/٢٢: شنت السلطات المصرية عمليات دهم واعتقال واسعة في صعيد مصر مستهدفة انصار الجماعات الإسلامية.

## اليمن

٩٤/٢/١: حذر رئيس لجنة

المصالحة اليمنية العميد مجاهد أبو شوارب من «عدم القبول بالحلول المطروحة لأنه سيعني الكارثة».

٩٤/٢/٢: تبادل حزبا المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني الاتهامات في شأن عدم رغبة كل منهما في توقيع اتفاق المصالحة وبحشد قوات على الحدود السابقة بين شطري اليمن والتحضير لحرب أهلية في البلاد.

٩٤/٢/١٥: رأى نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض أن «الفيدرالية هي أفضل صيغة» لدولة واحدة في اليمن.

٩٤/٢/٢٠: وقّع زعماء الأحزاب اليمنية في العاصمة الأردنية عمّان «وثيقة العهد والاتفاق» برعاية الملك حسين وبحضور الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات والأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد. وتولى توقيع الوثيقة كل من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض ورئيس مجلس النواب عبدالله الأحمر. وقد تعهدت جميع الأطراف اليمنية العمل على تنفيذ الوثيقة.

٩٤/٢/٢١: انتقل نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض من الأردن مباشرة إلى السعودية حيث التقى العاهل السعودي الملك فهد.

- اندلعت اشتباكات عنيفة بين لواء «العمالقة» الشمالي ولواء «الوحدة» الجنوبي في محافظة أبين جنوب عدن.

٩٤/٢/٢٣: توسعت الاشتباكات بين القوات العسكرية اليمنية إلى مدينتي لورد وزنجبار وذمار ورفض بعض الوحدات العسكرية الانصياع لمساعي التهدئة.

- وصل نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض إلى عمان، فيما قام عدد من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني بزيارات للكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقد انتقد وزير الخارجية اليمني محمد باسندوه هذه التحركات «التي تتم بشكل إفرادي، الأمر الذي ينم عن توجه حاد نحو الإنفصال».

٩٤/٢/٢٥: نجحت اللجنة العسكرية التي ألفتها الحكومة اليمنية في تهدئة الوضع العسكري المتوتر في المناطق التي شهدت اشتباكات بين ألوية جنوبية وأخرى شمالية.

٩٤/٢/٢٨: تجددت الاشتباكات في مدينة مودية في محافظة أبين. ولم تفلح لجنة الوساطة الأردنية ـ العمانية المشتركة في التوصل إلى اجراءات لإزالة التوتر بين الطرفين المتقاتلين.

## آذار / مارس ١٩٩٤

### الأردن

٩٤/٣/٣: اتفق الأردن والفاتيكان على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين.

٩٤/٣/٢٢: احتج الأردن على تشدد القوات البحرية الأميركية في حصارها لميناء العقبة الأردني، المفروض منذ حرب الخليج الثانية، لما يسببه ذلك من خسائر للاقتصاد الأردني.

### إسرائيل

٩٤/٣/٣: أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين مفاوضات مع حزب «تسوميت» اليميني بهدف ضمه إلى الائتلاف الحكومي «لأن مجزرة الخليل تزيد أهمية الاعتماد على أوسع ائتلاف في البرلمان».

٩ ـ ٩٤/٣/١١: قام وزير الدفاع الفرنسي فرنسوا ليوتار بزيارة لإسرائيل هي الأولى لوزير دفاع فرنسي. وأكد ليوتار «أن على فرنسا استعادة مكانتها». وقد أسفرت الزيارة عن توقيع اتفاق للتعاون العسكري بين البلدين وعن انهاء حظر عسكري فرنسي على إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، على أمل «أن تستحيل فرنسا في المستقبل شريكاً لإسرائيل».

١٥ ـ ٩٤/٣/١٦: زار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين الولايات المتحدة، وقد تركزت محادثاته على الوضع المتدهور في الأراضي العربية المحتلة وعلى الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط.

٩٤/٣/١٧: زار رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين البابا يوحنا بولس الثاني في مقره في الفاتيكان، ودعاه إلى زيارة إسرائيل، فقبلها الأخير بانتظار الظروف التي تسمح القيام بها.

### إيران

٩٤/٣/٣٠: وقعت إيران مع الكويت إتفاقاً للتعاون في مجال النقل البحري بهدف تطوير التبادل التجاري بين البلدين.

### البلقان

٩٤/٣/١: توصل ممثلو الحكومة البوسنية المسلمة والحكومة الكرواتية في واشنطن إلى «اتفاق تمهيدي» حول إقامة اتحاد فيدرالي في البوسنة والهرسك. وأوضحت وزارة الخارجية الأميركية أن هذا الاتفاق يتضمن أيضاً «الخطوط العريضة لاتفاق تمهيدي» آخر لإقامة نظام كونفيدرالي بين جمهورية

كرواتيا والاتحاد الفيدرالي الجديد في البوسنة.

- أعلن زعيم صرب البوسنة رادوفان كارادزيتش، من موسكو، عن فتح مطار توزلا في شمال البوسنة بإشراف الأمم المتحدة، وأشار وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف إلى إرسال مراقبين روس إلى المطار «للتأكد من أنه لن يستخدم لأغراض عسكرية».

٩٤/٣/٢: رحب المبعوث الروسي الخاص إلى يوغسلافيا فيتالي تشوركين بالاتفاق بين المسلمين والكروات، واصفاً إياه أنه «نقطة تحول جديدة» نحو تسوية سلمية للنزاع في البوسنة.

رأى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن الاتفاق الكرواتي مع مسلمي البوسنة «يولد توازناً جديداً للقوى يمكن أن يجعل الصرب يفاوضون بجد لإنهاء الحرب». كما أوفدت الإدارة الأميركية مبعوثاً لها لإقناع صرب البوسنة وجمهورية صربيا بالموافقة على الفيدرالية بين المسلمين والكروات.

- قال الوسيط الدولي دايفيد اوين إنه «يتعين على أوروبا ألاّ تشعر بالاحباط أو بأنها أقصيت عن عملية السلام في البوسنة» عقب الاتفاق بين الكروات والمسلمين برعاية الولايات المتحدة. وأكد أن هذا الاتفاق «هو امتداد منطقي لخطة العمل الأوروبية وتطور معقول جداً في مسار المفاوضات».

٩٤/٣/٣: رأت الأمم المتحدة أنه يتعين على دول العالم إرسال نحو ١١ ألف جندي إضافي إلى البوسنة في أسرع وقت للمساعدة على تثبيت وقف النار هناك، ولا سيما في ساراييفو.

٩٤/٣/٥: أصدر مجلس الأمن قراراً بالإجماع يدعو إلى اتخاذ إجراءات سريعة لإعادة الخدمات الأساسية في مدينة ساراييفو. كما طلب القرار من أمينه العام إعداد اقتراحات في شأن تعزيز الحماية في «المناطق الآمنة» المعلنة سابقاً من جانبه في البوسنة.

٩٤/٣/٨: أعلن الرئيس الصربي سلوبودان ميلو سيفيتش أن الاتفاق بين المسلمين والكروات في البوسنة «هو شأنهم الداخلي»، وأن الصرب «ليسوا ملزمين الاشتراك فيه».

٩٤/٣/٩: أكدت الحكومة البوسنية المسلمة أن مشروع الفيدرالية مع الكروات «لا يستثني أحداً». كما سعت لكسب تأييد روسيا لهذا المشروع.

٩٤/٣/١٥: وقّع الكروات والمسلمون برعاية أميركية اتفاقاً لدمج قواتهما العسكرية.

- قام رئيس الوزراء الفرنسي إدوار بالادور بزيارة منطقة بيهاتش المسلمة في شمال البوسنة. وانتقد بالادور بطء عملية اتخاذ القرار في الأمم المتحدة بسبب تعرض مواقع الوحدة الفرنسية العاملة في المدينة للقصف دون أن يقابل ذلك تحرك فاعل من الأمم المتحدة.

٩٤/٣/١٦: لوحت الإدارة الأميركية بإمكان رفع العقوبات الدولية عن صربيا تدريجاً في حال موافقة الصرب على الانضمام إلى الاتفاق الكرواتي مع المسلمين في البوسنة.

٩٤/٣/١٧: وقّع الصرب والمسلمون اتفاقاً على فتح الطرق التي تربط العاصمة البوسنية ساراييفو بالخارج، أمام حركة تنقل المدنيين.

٩٤/٣/١٨: رعى الرئيس الاميركي بيل كلينتون في واشنطن حفل توقيع اتفاق الاتحاد الفيدرالي في البوسنة بين المسلمين والكروات، واتفاق آخر لربط الفيدرالية الناشئة في البوسنة بكونفيدرالية مع كرواتيا.

٩٤/٣/٢٢: استبعد الرئيس الكرواتي فرانيو توديمان انضمام صرب البوسنة إلى الاتفاق الموقع بين الكروات والمسلمين.

- وافقت الأمم المتحدة على انضمام تركيا إلى الدول المشاركة في قوة الحماية الدولية العاملة في البوسنة. وقد اعترضت اليونان ويوغسلافيا (صربيا ومونتينيغرو) على ذلك.

- بدأت في السفارة الروسية في زغرب مفاوضات بين صرب جيب كراينا الكرواتي وبين الحكومة الكرواتية.

٩٤/٣/٢٤: رفض زعيم صرب البوسنة رادوفان كارادزيتش الإنضمام إلى الفيدرالية الكرواتية - المسلمة في البوسنة، معتبراً أن «الأولوية هي للإتحاد الكامل مع صربيا أو مع أراضٍ صربية أخرى».

٩٤/٣/٢٧: شهدت منطقة غوراجدي في شمال وسط البوسنة معارك عنيفة بين الصرب والمسلمين.

٩٤/٣/٣٠: اجتمعت الجمعية التأسيسية للإتحاد الفيدرالي في البوسنة في أول جلسة لها في العاصمة ساراييفو، وأقرت بأغلبية كبيرة الدستور الجديد للبلاد.

- أعلن في زغرب عن توقيع اتفاق بين الحكومة الكرواتية وصرب كراينا لوقف نار شامل وسحب الأسلحة الثقيلة من خطوط القتال بينهما.

## تركيا

٩٤/٣/١: تواصلت الاشتباكات العنيفة والمتفرقة بين قوات الأمن التركية ومقاتلي «حزب العمال الكردستاني» في جنوب شرق البلاد، في وقت كثف الجيش التركي عملياته ضد عناصر هذا الحزب.

٩٤/٣/٣: رفع البرلمان التركي الحصانة عن ستة من أعضائه من أصل كردي بسبب «نزعتهم الإنفصالية». وقد استسلم هؤلاء النواب بعد اعتصامهم في

مبنى البرلمان احتجاجاً على القرار المذكور.

٩٤/٣/١١: قال مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون أوروبا الغربية ستيف اوكسمان إن بلاده «تؤيد حلاً سياسياً للمشكلة الكردية في إطار وحدة تركيا».

ـ دان البرلمان الأوروبي قرار البرلمان التركي رفع الحصانة عن عدد من نوابه من أصل كردي.

٩٤/٣/١٧: أمرت محكمة أمن الدولة في تركيا بسجن النواب الستة بعد رفع الحصانة عنهم من جانب البرلمان التركي.

٩٤/٣/٢٠: سلمت إيران عدداً من الثوار الأكراد إلى السلطات التركية، بعد فرار هؤلاء إلى الأراضي الإيرانية في أثناء اشتباكات مع الجيش التركي في المنطقة المتاخمة للحدود الإيرانية.

٩٤/٣/٢٧: جرت انتخابات المجالس البلدية في تركيا وتخللتها أعمال عنف أوقعت نحو مئة قتيل. وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز مرشحي حزب «الطريق القويم»، إلا أن حزب «الرفاه» الإسلامي سجل انتصارات كبيرة في شرق البلاد وجنوب شرقها، وخصوصاً في المدن الكبرى والعاصمة أنقرة.

## تونس

٩٤/٣/٢٠: حقق الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وحزبه (التجمع الدستوري الديمقراطي) فوزاً كاسحاً في أول انتخابات برلمانية ورئاسية تعددية، لم تشارك فيها الأحزاب الإسلامية بسبب الحظر المفروض عليها.

## جامعة الدول العربية

٢٦ ـ ٩٤/٣/٢٧: انعقدت الدورة الـ ١٠١ لمجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية في القاهرة، وكان موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل هو الأبرز على جدول الأعمال. وأصدر المجلس بياناً حض فيه الولايات المتحدة وروسيا على «منع التراجع» في عملية السلام في الشرق الأوسط بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، كما طالب البيان بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في شأن المجزرة. وأرجأ الوزراء مناقشة كل القرارات المتعلقة بالتضامن العربي والأمن ومقاطعة إسرائيل وتعديل ميثاق الجامعة بسبب الخلاف الشديد حولها.

## الجزائر

٩٤/٣/١: استمرت أعمال العنف في الشارع الجزائري. فقد واصلت قوى الأمن الجزائرية مطاردة الجماعات الإسلامية المسلحة التي كثفت عملياتها في عدد من المدن الجزائرية.

ـ أضرب المعلمون في العاصمة الجزائر احتجاجاً على اغتيال مدرّسة في ضاحية المدينة. فيما تم اغتيال صحافي يعمل في التلفزيون الجزائري.

٩٤/٣/٦: عيّن الرئيس الجزائري الأمين زروال هيئة من المستشارين من أنصار الحوار مع الإسلاميين.

٩٤/٣/٧: استبعد رئيس الوزراء رضا مالك إجراء حوار مع «القوى التي تستخدم العنف وسيلة للعمل السياسي». كما أكد أن حكومته لا تعترف بـ «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

٩٤/٣/٨: سارت تظاهرة نسائية في العاصمة تحت شعار «لا حجاب ولا جلباب»، ونددن بجهد الحكومة لفتح حوار مع الإسلاميين.

٩٤/٣/١١: هاجمت مجموعة مسلحة معتقل تازولت في جنوب شرق الجزائر وأخلت سبيل ١٠٠٠ سجين من الإسلاميين بعد تصفية حراس السجن.

٩٤/٣/١٢: بدأت السلطات الجزائرية حملة تمشيط ومطاردة واسعة للسجناء الفارين من معتقل تازولت. فيما تبادلت وزارتا العدل والداخلية الاتهامات عن مسؤولية ما جرى.

٩٤/٣/١٨: أعلن الرئيس الجزائري الأمين زروال أنه سيقوم قريباً «بحوار صادق ومن دون استثناء» مع الأحزاب السياسية والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية للنهوض مجدداً بالبلاد.

٩٤/٣/٢٠: قتل ٦٤ إسلامياً في عمليات عدة في أنحاء متفرقة في البلاد. كما اغتيل قاضٍ وصحافي هو الثالث منذ بداية الشهر.

ـ نفى رئيس الوزراء رضا مالك، وكذلك قيادة أركان القوات المسلحة، وجود تناقض في التوجه بينهما وبين الرئيس الجزائري الأمين زروال حول أسلوب مواجهة العنف السياسي في البلاد.

٩٤/٣/٢١: اقتحم مسلحون مكاتب مجلة أسبوعية في العاصمة وقتلوا شخصين من العاملين وجرحوا ثلاثة آخرين.

٩٤/٣/٢٢: تظاهر عشرات الآلاف من الجزائريين في العاصمة بدعوة من المنظمات النسائية تحت شعار «إدانة الإرهاب ورفض أي حوار مع الجبهة الإسلامية للانقاذ».

٩٤/٣/٢٣: قتل فرنسيان طعناً في منزلهما في العاصمة.

٩٤/٣/٢٤: التقى الرئيس الجزائري الأمين زروال وفدين: الأول من «الحركة من أجل الديمقراطية» بزعامة الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، والثاني من «حركة المجتمع الإسلامي ـ حماس» بزعامة الشيخ محفوظ نحناح الذي أكد أن «الحوار السياسي سيشمل قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

٩٤/٣/٢٧: امتنعت الصحف الجزائرية عن الصدور احتجاجاً على الاعتداءات التي تستهدف وسائل الإعلام والصحافيين.

٩٤/٣/٢٩: أكد الرئيس الأمين زروال رسمياً أن السلطات الجزائرية تجري «اتصالات» مع قادة «الجبهة الإسلامية للانقاذ». كما استقبل زروال وفداً من حزب «التحدي» (الشيوعي سابقاً).

٩٤/٣/٣٠: دعا الأمين العام لـ «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» سعيد سعدي إلى «المقاومة المسلحة ضد العنف الإسلامي»، وأعلن عن تأليف «مجموعات مسلحة وخلايا للدفاع الذاتي» لهذه الغاية.

٩٤/٣/٣١: أعلنت الرئاسة الجزائرية حصولها على تعهد من القادة الإسلاميين في السجن بإنهاء حملة العنف، بعد اجتماع بين الرئيس الجزائري وبينهم.

## السعودية

٩٤/٣/٣١: تقدمت السلطات المالية السعودية بطلبات قروض إلى مصارف محلية لتغطية مدفوعات متأخرة من صفقة أسلحة أميركية.

## السودان

٩٤/٣/٨: فرض الإتحاد الأوروبي حظراً على توريد السلاح إلى السودان.

٢١ - ٩٤/٣/٢٣: جرت في العاصمة الكينية نيروبي جولة من محادثات السلام في جنوب السودان بين الحكومة السودانية وممثلين عن فصيلي «الجيش الشعبي لتحرير السودان» برعاية من كينيا وأوغندا وأثيوبيا وأريتريا. ولكن هذه المحادثات لم تسفر إلا عن الاتفاق على السماح بوصول امدادات الإغاثة إلى سكان جنوب السودان.

٩٤/٣/٢٤: أعلن الرئيس السوداني عمر حسن البشير أن «المتمردين في جنوب السودان تلقوا أسلحة إسرائيلية عبر أوغندا».

## سوريا

٧ - ٩٤/٣/٩: قام وفد من الشخصيات العربية في إسرائيل برئاسة عضو الكنيست الإسرائيلي عبد الوهاب الدرواشة بأول زيارة لسوريا منذ عام ١٩٤٨، وذلك لتقديم التعازي للرئيس السوري حافظ الأسد بوفاة نجله. وأكد الدرواشة «أننا لا نحمل أي رسالة»، و«لا نمثل أي موقف رسمي داخل إسرائيل».

٩٤/٣/٢٣: أجرى مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو جولة من المحادثات في سوريا مع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع تركزت على «العلاقات الثنائية بين سوريا والولايات المتحدة وسبل تحسينها في ضوء ما اتفق عليه في قمة جنيف».

٩٤/٣/٢٤: قام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بزيارة سوريا، وعقد جولتين من المحادثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد تركزت حول الأزمة التي يشهدها اليمن. كما التقى صالح الرئيس اليمني الجنوبي سابقاً علي ناصر محمد المقيم في دمشق.

٩٤/٣/٣١: أبقت الولايات المتحدة اسم سوريا على اللائحة الأميركية للدول «المتورطة في تجارة المخدرات» عالمياً.

## الشرق الأوسط / الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي

٩٤/٣/٢: دعت الولايات المتحدة الفلسطينيين إلى العودة إلى المفاوضات مع الإسرائيليين «لأن رفض ذلك سيكون انتصاراً للمجنون» الذي ارتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل.

٩٤/٣/٣: أوفدت روسيا مبعوثاً خاصاً إلى الشرق الأوسط للقاء الفلسطينيين والإسرائيليين بهدف التوصل إلى استئناف المفاوضات المعلقة بين الجانبين.

- قال الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات أن «عملية السلام فقدت مصداقيتها، ونحن بحاجة إلى خطوات ملموسة لإقناع شعبنا».

٩٤/٣/٧: بدأت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتصالات مباشرة في القاهرة للبحث في شروط معاودة مفاوضاتهما.

٩٤/٣/٩: دعا الموفد الروسي الخاص إلى الشرق الأوسط ايفور ايفانوف مجلس الامن إلى إصدار قرار في أسرع وقت ممكن لضمان أمن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتحديد شروط إقرار حماية دولية على الأرض.

٩٤/٣/١٥: فشلت الإتصالات الدبلوماسية المكثفة التي شهدتها تونس بين منظمة التحرير الفلسطينية ودبلوماسيين أميركيين وروس ونروجيين وإسرائيليين، في اقناع المنظمة في معاودة مفاوضاتها مع إسرائيل. وأصرت المنظمة على أن لا مفاوضات قبل صدور قرار من مجلس الأمن يدين مجزرة الخليل ويؤمن حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

٩٤/٣/١٨: تبنى مجلس الأمن قراراً يدين بشدة مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، ويدعو إلى وجود دولي موقت لضمان حماية سكان الأراضي المحتلة. وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على فقرتين في مقدمة القرار، تتحدث الأولى عن «الأراضي العربية المحتلة»، وتدرج الثانية

القدس ضمن الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧.

٢٤/٣/٩٤: اجتمع في القاهرة مندوبو الدول الممولة للشرطة الفلسطينية لبحث تمويل هذه الشرطة وحضوا الأسرة الدولية على المساعدة في ذلك.

-أعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون، أمام ممثلي المنظمات اليهودية الأميركية، أنه «يؤمن بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل»، مخالفاً بذلك الموقف الأميركي الرسمي من هذه المدينة.

٢٩/٣/٩٤: اتهم الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات «منظمة سرية» داخل الجيش الإسرائيلي والمستوطنين بأنها «تريد تخريب الحل السلمي».

٣١/٣/٩٤: توصلت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بعد جولات من المفاوضات المكوكية في القاهرة وتونس، إلى توقيع اتفاق لتنفيذ قرار مجلس الأمن حول المراقبين الدوليين في مدينة الخليل. ونص الاتفاق على انتشار ١٦٠ مراقباً من النروج والدانمارك وإيطاليا في المدينة. وتم التوصل إلى الاتفاق بجهود أميركية ومصرية وروسية ونروجية. وفور انتهاء مراسم التوقيع، بدأت المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية في شأن تطبيق الحكم الذاتي.

## الشرق الأوسط - المفاوضات الثنائية

٩/٣/٩٤: قال نائب وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف، بعد عودته من الشرق الأوسط، أن مجزرة الخليل «نسفت تماماً عملية التفاوض العربية - الإسرائيلية» التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١. وطرح في المقابل، فكرة عقد مؤتمر دولي ثانٍ، مؤكداً أنها «تلقى دعم أطراف النزاع والولايات المتحدة».

- أعلنت الحكومة الإسرائيلية معارضتها فكرة عقد «مؤتمر ثانٍ على غرار مؤتمر مدريد».

-أوضحت الولايات المتحدة أنها «تركز حالياً على معاودة المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية للتوصل إلى تطبيق سريع لإعلان المبادىء بينهما» معتبرة أن «الأولوية الآن هي لمعاودة المفاوضات على المستوى الثنائي وليس بالضرورة التقدم على طريق متعدد الطرف».

١٦/٣/٩٤: دعا الرئيس الأميركي بيل كلينتون مجدداً إلى استئناف عملية السلام في المسار الفلسطيني والمسارات العربية الأخرى. وأوضح أنه بحث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين في الوسائل الكفيلة بذلك. وأضاف أن رابين أبلغه أن السلام مع سوريا «هو التزام استراتيجي» بالنسبة إلى إسرائيل. كما أكد رابين، من جهته، أنه مستعد لاتخاذ «اجراءات مؤلمة» لتحقيق السلام مع سوريا.

١٨/٣/٩٤: أعلنت الولايات المتحدة، مباشرة بعد صدور قرار مجلس الأمن حول مجزرة الخليل، عن موافقة الأطراف العربية على استئناف المفاوضات الثنائية مع إسرائيل في نيسان/ابريل المقبل.

٢٣/٣/٩٤: زار المنسق الأميركي لعملية السلام دنيس روس سوريا، والتقى الرئيس السوري حافظ الأسد، مؤكداً التزام واشنطن العمل على تحقيق تقدم على المسار السوري - الإسرائيلي.

٢٧/٣/٩٤: أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن المفاوضات مع سوريا «ستتمحور على مراحل الانسحاب من الجولان والترتيبات الأمنية والطريقة التي تستطيع الولايات المتحدة أن تساهم فيها في هذه المفاوضات».

- وصف وزير الخارجية اللبناني فارس بويز المفاوضات العربية مع إسرائيل بـ «العقم». ورأى أن إسرائيل «غير مستعدة» لتحقيق أي تقدم على أي من المسارات العربية إلا بعد إتمام اتفاقها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأن إسرائيل أرادت «أن تثبت أن قمة جنيف السورية - الأميركية كانت فاشلة وأن الحوار يجب أن يتم مع إسرائيل مباشرة».

٢٨/٣/٩٤: رهن العاهل الأردني الملك حسين استئناف الأردن دوره في عملية السلام بمعالجة الحصار المفروض على ميناء العقبة الأردني.

## الصومال

١-١١/٣/٩٤: استضافت القاهرة سلسلة من اللقاءات بين زعماء الفصائل الصومالية، باستثناء زعيم «التحالف الوطني الصومالي» الجنرال محمد فارح عيديد الذي لم يحضرها، واتفق المجتمعون على تأليف مجلس انقاذ وطني وحكومة مركزية. وقد انتقد عيديد هذه المحادثات، واتهم مصر بالانحياز إلى التكتل الصومالي المناوىء له.

٤/٣/٩٤: اندلعت اشتباكات عنيفة بين قبائل متناحرة في كيسمايو جنوب الصومال، ذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى.

٨/٣/٩٤: رأى المبعوث الأميركي الخاص إلى الصومال روبرت أوكلي أن الصومال «ينزلق للتحول إلى افغانستان أخرى». كما أوضح أوكلي أن زعيم «التحالف الوطني الصومالي» الجنرال محمد فارح عيديد يسعى لبذل جهوده لإقناع الصوماليين بأنه يحظى بتأييد زعماء شرق أفريقيا بهدف «تعزيز موقعه التفاوضي مع الفصائل الصومالية الأخرى التي توجهت بدورها نحو

القاهرة لإعطاء الانطباع بأنها تحظى بتأييد قوي من مصر». ورأى أوكلي أن التنافس الأثيوبي ـ المصري في شأن الصومال «هو عامل سلبي ويعقد الموقف».

١١/٣/٩٤: أعلنت إيطاليا عن سحب كتيبتها العاملة في إطار القوات الدولية في الصومال.

١٦/٣/٩٤: دعا الجنرال محمد فارح عيديد خصومه الصوماليين إلى التعاون معه في صوغ دستور جديد للصومال وتأليف حكومة انتقالية.

١٨/٣/٩٤: أعلنت كل القوات العربية المشاركة في القوات الدولية العاملة في الصومال، باستثناء مصر، تعليق مشاركتها.

٢٤/٣/٩٤: وقع الجنرال محمد فارح عيديد ومنافسه الرئيس الموقت علي مهدي محمد اتفاقاً للسلام، في العاصمة الكينية نيروبي، برعاية الأمم المتحدة.

٢٥/٣/٩٤: أنهت القوات الأميركية انسحابها من الصومال، تاركة قوة لحفظ السلام مؤلفة من قوات تابعة لدول من العالم الثالث.

## العراق

٧/٣/٩٤: ناشد البطاركة الكاثوليك، بعد زيارة قاموا بها للعراق، الأمم المتحدة والبابا يوحنا بولس الثاني العمل على «رفع الحصار عن الشعب العراقي».

١٨/٣/٩٤: مدّد مجلس الأمن العمل بالعقوبات الدولية المفروضة على العراق، على الرغم من بروز خلاف بين أعضائه في هذا الشأن.

## شؤون فلسطينية

١/٣/٩٤: أطلقت إسرائيل نحو ٥٠٠ معتقل فلسطيني في سجونها معتبرة ذلك «خطوة لتهدئة الوضع في المناطق وإقناع الفلسطينيين والعالمين العربي والإسلامي انه لا شأن لنا، سواء للحكومة أم للجيش، في ما حدث في الخليل، بل إننا محبطون ومشمئزون من وقوع المجزرة في الخليل».

٢/٣/٩٤: تواصلت المواجهات في الأراضي العربية المحتلة بين السكان الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين وأدت إلى سقوط قتيلين و٧٤ جريحاً.

ـ فرضت الحكومة الإسرائيلية قيوداً على تنقل بعض المستوطنين اليهود المتطرفين في مستوطنة كريات أربع ومدينة الخليل.

٣/٣/٩٤: أفرجت إسرائيل عن ٣٢٨ معتقلاً فلسطينياً.

٤/٣/٩٤: قتل أربعة فلسطينيين في أثناء محاولتهم اقتحام مستوطنة في الضفة الغربية. كما استمرت الصدامات في الأراضي المحتلة وخصوصاً في مخيم بلاطة.

٦/٣/٩٤: استمرت المواجهات في الأراضي المحتلة ليرتفع عدد الجرحى بين الفلسطينيين إلى ٣٠ جريحاً في خلال يومين.

ـ تظاهر عشرات الآلاف من العرب واليهود داخل إسرائيل احتجاجاً على مجزرة الخليل وللمطالبة بنزع سلاح المستوطنين.

٧/٣/٩٤: سقط المزيد من القتلى والجرحى برصاص الجنود الإسرائيليين في صدامات وقعت في مدينة الخليل.

١٣/٣/٩٤: أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن الحكومة الإسرائيلية حظرت نشاط منظمتين يهوديتين متطرفتين هما «كاخ» و«كاهاناحي».

١٥/٣/٩٤: رحبت الإدارة الأميركية بقرارات الحكومة الإسرائيلية بحظر نشاط اليهود المتطرفين.

١٦/٣/٩٤: جرح نحو ٦٠ فلسطينياً في مواجهات عنيفة شهدتها الأراضي المحتلة.

١٧/٣/٩٤: قتل فلسطينيان اثنان وجرح ٣٢ آخرون في مواجهات عنيفة بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي.

٢١/٣/٩٤: جرح خمسة مستوطنين يهود بالرصاص في هجوم على حافلة كانت تقلهم قرب رام الله في الضفة الغربية. وأعلنت «حماس» مسؤوليتها عن العملية.

٢٣/٣/٩٤: قتل ستة نشطاء فلسطينيين من «حماس» في اشتباك مع القوات الإسرائيلية في الخليل دام أكثر من ٢٢ ساعة.

٢٤/٣/٩٤: جُرح نحو ٢٥ فلسطينياً في صدام مسلح بين «صقور فتح» وحركة «حماس» في قطاع غزة.

٢٨/٣/٩٤: قتل الجيش الإسرائيلي ستة من نشطاء «صقور فتح» في مخيم جباليا في قطاع غزة.

٢٩/٣/٩٤: عمت تظاهرات الغضب والاستنكار الأراضي المحتلة مسفرة عن سقوط قتيل فلسطيني ونحو ٧٨ جريحاً.

٣٠/٣/٩٤: عم الإضراب الأراضي المحتلة والقرى العربية في إسرائيل في الذكرى الثامنة عشرة ليوم الأرض. كما سقط نحو ٢٠ جريحاً في صدامات مع الجيش الإسرائيلي في بعض المناطق.

## مصر

١/٣/٩٤: اقتحم ثلاثة مسلحين مصرفاً في مدينة أبو تيج في صعيد مصر، وأطلقوا النار على الموظفين.

٢/٣/٩٤: قتل ثلاثة أقباط مصريين في حوادث متفرقة في صعيد مصر.

٣/٣/٩٤: فرقت الشرطة المصرية بالقوة تظاهرة طلابية في جامعة القاهرة احتجاجاً على مجزرة الخليل في الأراضي المحتلة.

٤/٣/٩٤: أطلق مسلحون النار على باخرة سياحية في أثناء رحلة في النيل، أسفر عن إصابة سائحة أجنبية.

ـ اصطدمت الشرطة بمتظاهرين في الجامع الأزهر تجمعوا للاحتجاج على مجزرة الخليل.

٧/٣/٩٤: هاجم مسلحون ثلاثة قطارات في صعيد مصر، فأصيب اكثر من ستة ركاب بجروح. كما انفجرت قنبلة في وسط أسيوط في الصعيد.

١١/٣/٩٤: سقط أربعة قتلى في هجوم مسلح على دير قبطي في صعيد مصر.

١٧/٣/٩٤: نفذت السلطات المصرية في الاسكندرية حكم الاعدام في عسكريين مصريين أدينا بالتآمر لاغتيال الرئيس المصري حسني مبارك.

٢٠/٣/٩٤: قتل خمسة من رجال الشرطة وجرح أربعة آخرون في اشتباك مع مجموعة من الإسلاميين المتطرفين.

٢١/٣/٩٤: شنت الشرطة المصرية حملة دهم ومطاردة واسعة في صعيد مصر، قتل خلالها ستة متطرفين إسلاميين.

٣١/٣/٩٤: انفجرت عبوة ناسفة أمام مصرف في القاهرة، أدت إلى إصابة شخصين وتدمير عدد من السيارات.

### اليمن

١/٣/٩٤: أبدى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح استعداده «لمغادرة الحكم» إذا كان ذلك «يسمح بوضع حد للأزمة في البلاد».

٢/٣/٩٤: فشلت المساعي لعقد جلسة لمجلس الوزراء اليمني.

٣/٣/٩٤: أعلن نائب رئيس الوزراء العميد مجاهد أبو شوارب والزعيم القبلي اسنان أبو لحوم انسحابهما من لجنة الحوار الوطني «لأن البلاد تسير نحو الانفصال» ولعدم قدرتهما على منع ذلك.

٦/٣/٩٤: حذر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح خصومه السياسيين أنهم «سيدفعون الثمن إذا أصروا على إبقاء التوتر العسكري» مؤكداً «أن لا رجعة عن وحدة اليمن».

١١/٣/٩٤: قام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف شرح موقفه من الأزمة في البلاد. كما اتهم «الحزب الاشتراكي اليمني» بأنه «اتخذ قرار الانفصال».

١٧/٣/٩٤: حذر نائب الرئيس علي سالم البيض من مخاطر استمرار الأزمة السياسية في البلاد، وأبدى تخوفه «أن يؤدي عدم تطبيق وثيقة العهد والاتفاق إلى انهيار الوحدة» محملاً «زعماء الشمال» تبعة ذلك.

١٨/٣/٩٤: اندلعت اشتباكات مسلحة بين وحدات عسكرية شمالية وأخرى جنوبية في محافظة شبوة. وقد تمكنت اللجنة العسكرية المشتركة من وقفها.

٢٠/٣/٩٤: تبادل طرفا الأزمة اليمنية الاتهامات والمطالبة بتنحية مسؤولين من الطرفين من السلطة.

٢٢/٣/٩٤: أعلن حزب «المؤتمر الشعبي العام» الحاكم أنه يفضل توسط مصر في الأزمة اليمنية بدل الأردن «لأن الوساطة المصرية ستحظى بدعم دول الخليج».

٢٣/٣/٩٤: بدأ مبعوث مصري خاص إلى اليمن مهمة في تقريب وجهات النظر بين طرفي الأزمة اليمنية.

ـ عقد مجلس الوزراء اليمني أول جلسة له منذ ثلاث سنوات بحضور جميع أعضائه، واتفق على إتخاذ إجراءات للحد من تفاقم الأزمة السياسية في البلاد.

٢٧/٣/٩٤: أعلنت الحكومة اليمنية عن سلسلة من الاجراءات الصارمة حيال المشتبه بتورطهم في أعمال العنف السياسي في البلاد.

ـ دعا مجلس النواب اليمني الذي انعقد أول مرة منذ شهرين، إلى تطبيق «وثيقة العهد والاتفاق».

٢٨/٣/٩٤: رفض «الحزب الاشتراكي اليمني» حضور اجتماع لمجلس الرئاسة، وأصر على القبض على منفذي الاغتيالات بحق كوادره.

ـ وصل وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي إلى صنعاء في مهمة وساطة بين أطراف الأزمة.

٣٠/٣/٩٤: تجددت الاشتباكات في محافظة شبوة.

## نيسان / ابريل ١٩٩٤

### آسيا الوسطى

٢٤ ـ ٢٥/٤/٩٤: قام الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران بزيارة أوزبكستان على رأس وفد ضم كبار ممثلي الشركات الفرنسية بهدف دفع المساهمة الفرنسية في تطوير إقتصاد هذه الجمهورية.

### اتحاد المغرب العربي

٣ ـ ٤/٤/٩٤: انعقدت في تونس قمة دول اتحاد المغرب العربي بغياب العاهل المغربي الحسن الثاني والزعيم الليبي معمر القذافي. وتضمن البيان الختامي للقمة رفض هذه الدول «كل مظاهر الارهاب والعنف والتطرف». ووقّع المجتمعون عدداً من اتفاقات

التعاون أبرزها مشروع إقامة منطقة للتبادل الحرّ.

## الأردن

١١/٤/٩٤: حذر الملك حسين من استمرار الحصار البحري المفروض على ميناء العقبة الأردني منذ حرب الخليج. ووصف ذلك بأنه «وضع غير قابل للاحتمال» بسبب ما يلحقه من خسائر بالاقتصاد الأردني. وربط حسين بين استئناف دور الأردن في عملية السلام في الشرق الأوسط وبين «إيجاد حل لهذه المشكلة».

١٥/٤/٩٤: عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين ووزير خارجيته شيمون بيريز مؤتمراً صحافياً طالبا فيه الأردن بوضع حد لنشاط «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس» على أراضيه.

١٦/٤/٩٤: أعلن الملك حسين حظر نشاط حركة «حماس» في الأردن، وشدد على أن بلاده «لا تعترف أو تتعامل» مع أي تنظيم فلسطيني غير منظمة التحرير الفلسطينية، وأن أي تنظيم غير المنظمة «سيعامل على أساس أنه غير قانوني». ونفى حسين تهمة دعم نشاط «حماس».

٢٨/٤/٩٤: قام الرئيس السوري حافظ الأسد بزيارة للأردن هي الأولى منذ عام ١٩٨٧، والتقى خلالها بالملك حسين معزياً بوفاة والدته.

## إسرائيل

٤/٤/٩٤: اعتقلت الشرطة الإسرائيلية زعيم حركة «كاخ» اليهودية العنصرية باروخ مارزيل في إطار الاجراءات للحد من ذيول مجزرة الخليل ضد الفلسطينيين.

١٥/٤/٩٤: نظم عشرات الجنرالات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي تظاهرة في تل أبيب تأييداً للحوار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٢٤ ـ ٢٧/٤/٩٤: قام رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بزيارة رسمية لروسيا وهي الأولى لمسؤول إسرائيلي رفيع المستوى منذ قيام دولة إسرائيل. وتركزت محادثاته مع المسؤولين الروس على تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين وزيادة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل. ورأى رابين أن «إمكان نمو السكان في إسرائيل يعتمد على الهجرة من روسيا وبلدان مجموعة الدول المستقلة». وأثار رابين مع الرئيس الروسي بوريس يلتسين مسألة وجوب امتناع روسيا عن تزويد سوريا وإيران بالسلاح. كما وقّع رابين عدداً من اتفاقات التعاون الثنائي.

## افغانستان

٣/٤/٩٤: تجدد القتال بين الفصائل الأفغانية في تاغوب شرق العاصمة كابول.

ـ وصلت إلى أفغانستان بعثة الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى وقف القتال في البلاد.

٤/٤/٩٤: عاد التراشق الصاروخي والمدفعي إلى كابول بين قوات «الحزب الإسلامي» بزعامة قلب الدين حكمتيار وقوات «الجمعية الإسلامية» بزعامة أحمد شاه مسعود.

## إيران

٢٨/٤/٩٤: توترت العلاقات الإيرانية ـ البريطانية بعد تحذير بريطاني لإيران من الاتصال بـ «الجيش الجمهوري الإيرلندي».

## البلقان

١/٤/٩٤: قرر مجلس الأمن تعزيز قوة الحماية الدولية في البوسنة والهرسك بإرسال ٣٥٠٠ جندي إضافي.

ـ توصل المسلمون وصرب البوسنة إلى مشروع اتفاق لوقف المعارك في جيب بيهاتش شمال غرب البوسنة. فيما تعرضت مدينة غوراجدي المسلمة في شرق البوسنة لقصف عنيف من الميليشيات الصربية.

٤/٤/٩٤: بدأ الصرب سحب مدفعيتهم الثقيلة ودباباتهم من خطوط جبهة القتال مع الجيش الكرواتي في جيب كرايينا داخل كرواتيا.

ـ أعلنت الولايات المتحدة انها لن تقدم على عمل جوي في البوسنة والهرسك على الرغم من الهجمات الصربية على مدينة غوراجدي.

٥/٤/٩٤: اخترق الصرب دفاعات غوراجدي وسيطروا على ١٢ قرية في ضواحيها.

٨/٤/٩٤: فشلت هدنة بين الصرب والمسلمين في غوراجدي، قامت الأمم المتحدة بترتيبها.

ـ نفذت طائرات حلف شمال الأطلسي غارة على مواقع صربية في محيط غوراجدي بناء على طلب ممثل الأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة ياسوشي اكاشي. وأوضح الحلف أن الغارة جاءت لدعم جنود الأمم المتحدة، فيما رأى فيها الصرب «عدواناً واضحاً على الشعب الصربي».

١٠/٤/٩٤: أغارت الطائرات الأميركية التابعة لحلف شمال الأطلسي مرة ثانية على مواقع للصرب قرب غوراجدي. وفي الوقت نفسه دعا الرئيس الأميركي بيل كلينتون الصرب إلى العودة إلى طاولة المفاوضات مؤكداً «اننا سنتصرف إذا ما طلب منا ذلك. لقد فعلنا الآن وسنفعل ذلك مرة ثانية».

١١/٤/٩٤: طلب الرئيس الروسي بوريس يلتسين عقد جلسة عاجلة لمجلس

الأمن لبحث الوضع في البوسنة، وأبدى احتجاجه على الغارات الأميركية على المواقع الصربية في البوسنة. كما وجّه وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف تحذيراً رسمياً إلى الحلف الأطلسي من مغبة قصف الأهداف الصربية دون استشارة روسيا.

١٢/٤/٩٤: واصلت القوات الصربية تقدمها في اتجاه مدينة غوراجدي.

- نبّه الرئيس الروسي بوريس يلتسين إلى أن أي محاولة لحل الأزمة البوسنية بالقوة «ستؤدي إلى حرب إلى الأبد».

- حذر الرئيس الأميركي بيل كلينتون مسلمي البوسنة من استغلال الوضع الناشىء عقب الغارتين الأميركيتين.

١٣/٤/٩٤: كررت روسيا تحذيراتها من أنها ستعارض أي إنذار أطلسي إلى صرب البوسنة إذا «لم تستشر سلفاً».

١٤/٤/٩٤: احتجزت القوات الصربية ١٥٥ جندياً من قوة الحماية الدولية في أنحاء متفرقة من البوسنة. فيما هدد الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي بطلب «دعم جوي إذا كان أمن قوات الأمم المتحدة في خطر».

١٥/٤/٩٤: شهد الوضع العسكري مزيداً من التدهور في غوراجدي التي باتت على وشك السقوط في أيدي الصرب.

- أوضح الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن دور حلف شمال الأطلسي في الحرب في البوسنة «هو أن يكون حازماً ولكن ليس استفزازياً أو أن يحاول تغيير الميزان العسكري».

١٦/٤/٩٤: أسقطت القوات الصربية طائرة بريطانية في أثناء تحليقها في أجواء غوراجدي.

١٧/٤/٩٤: اندفعت القوات الصربية داخل مدينة غوراجدي على الرغم من توصل قيادتها إلى اتفاق مع قيادة قوات الأمم المتحدة لوقف النار في هذه المدينة.

- شددت الولايات المتحدة على دورها الدبلوماسي في البوسنة، وطلبت إلى روسيا ممارسة نفوذها على الصرب لوقف هجومهم في غوراجدي.

١٨/٤/٩٤: انتقد الموفد الروسي الخاص إلى يوغسلافيا السابقة فيتالي تشوركين بشدة صرب البوسنة لخرقهم اتفاقات وقف النار وتعهّداتهم لروسيا. وأعلن «ان على الصرب أن يدركوا انهم يتعاملون مع قوة عظمى وليس مع جمهورية موز».

- أكد الرئيس الروسي بوريس يلتسين، في بيان رسمي، أن «على قيادة صرب البوسنة أن تلتزم وعودها التي قطعتها لروسيا وتوقف هجماتها وتنسحب من غوراجدي». ودعا إلى عقد قمة دولية لبحث الوضع في يوغسلافيا السابقة.

- دعا الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران إلى «المبادرة بلا إبطاء» إلى دفع المفاوضات الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية في البوسنة.

٢٠/٤/٩٤: واصل الصرب قصفهم لمدينة غوراجدي.

- حضّ الرئيس الأميركي بيل كلينتون حلف شمال الأطلسي على اللجوء إلى مزيد من العمل العسكري لوقف هجمات الصرب على «المناطق الآمنة» في البوسنة. وأشار إلى أن الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي تخطط «لمبادرة دبلوماسية رئيسية» لإنهاء الصراع.

٢٢/٤/٩٤: وجّه حلف شمال الأطلسي انذاراً إلى صرب البوسنة بوقف قصفها لـ «المناطق الآمنة» الست في البوسنة وإلى الانسحاب من مدينة غوراجدي في خلال يومين. وقد دعمت روسيا هذا الانذار معتبرة إياه «رداً ملائماً على طلب الأمم المتحدة التدخل، وإن الخيار الوحيد أمام الصرب هو احترام تعهداتهم».

٢٣/٤/٩٤: أبرم صرب البوسنة والأمم المتحدة اتفاقاً لوقف النار حول غوراجدي وعلى سحب الأسلحة الثقيلة مسافة ٢٠ كلم من خطوط المواجهة حول المدينة.

٢٦/٤/٩٤: عقد ممثلون عن الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي اجتماعاً أول في لندن لما يدعى «مجموعة الاتصال الدولية»، للبحث عن حل للصراع في البوسنة والهرسك.

٢٧/٤/٩٤: وافق مجلس الأمن على إرسال ٣٥٠٠ جندي إضافي لتعزيز قوات الأمم المتحدة في البوسنة.

٢٩/٤/٩٤: عقدت «مجموعة الاتصال الدولية» أول اتصالاتها مع زعيم صرب البوسنة رادوفان كارادزيتش مقترحة وقفاً للنار لمدة شهرين.

## تركيا

٥/٤/٩٤: دعت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر إلى اتباع برنامج اقتصادي تقشفي بهدف إصلاح الاقتصاد التركي.

٨/٤/٩٤: أعلنت المانيا أنها أوقفت تزويد تركيا بالسلاح بسبب تقارير عن استخدام هذا السلاح في محاربة الأكراد.

١١-١٢/٤/٩٤: دعا وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز في أثناء زيارته لتركيا، إلى إنشاء صيغة اتفاق أمني في الشرق الأوسط «على

نسق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وحضّ بيريز على «جعل التقارب الجغرافي ميزة اقتصادية» مشيداً بدور تركيا «في صوغ السلام في الشرق الأوسط».

١٢/٤/٩٤: أعلنت السلطات التركية أن قواتها العسكرية بدأت حملة واسعة النطاق على قواعد الأكراد في شمال العراق.

## الجزائر

١/٤/٩٤: كشفت قوات الأمن الجزائرية عمليات مطاردة العناصر الإسلامية المتشددة في أنحاء البلاد في سبيل استعادة المبادرة.

٥/٤/٩٤: أكدت «الجبهة الإسلامية للانقاذ» أنها لم تلتزم توجيه دعوة إلى وقف أعمال العنف في الجزائر.

٦/٤/٩٤: شنت قوات الجيش سلسلة عمليات أمنية واسعة أسفرت عن قتل عشرات المطلوبين من العناصر الإسلامية، وعن مصادرة كميات من الأسلحة والذخائر.

– أعلنت الشرطة الفرنسية عن كشف شبكة أصولية جزائرية تعمل في فرنسا على امداد «الجبهة الإسلامية للانقاذ» وتموينها بالسلاح.

٧/٤/٩٤: دعا زعيم «حركة المجتمع الإسلامي – حماس» الشيخ محفوظ نحناح قادة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» إلى المشاركة في الحوار الوطني «حقناً للدماء وحفاظاً على الوحدة الوطنية».

١٠/٤/٩٤: توصلت الجزائر وصندوق النقد الدولي إلى اتفاق اولي ينص على منح الجزائر مبلغ مليار دولار كقروض مقابل التزامها برنامجاً للاصلاحات الاقتصادية. وكان أول قرارات الحكومة الجزائرية في هذا السياق خفض قيمة العملة الوطنية.

١١/٤/٩٤: قدم رئيس الحكومة رضا مالك استقالة حكومته إلى الرئيس الجزائري الأمين زروال الذي قبلها وكلف وزير التجهيز (وهو من التكنوقراط) مقداد سيفي تأليف حكومة جديدة.

١٣/٤/٩٤: رأى أحد قادة «الجبهة الإسلامية للانقاذ» رابح كبير في تعيين رئيس وزراء جديد «بادرة إيجابية في إطار البحث عن تسوية» في الجزائر.

١٥/٤/٩٤: أعلن رئيس الوزراء الجزائري الجديد مقداد سيفي حكومته التي جاءت بمعظمها من التكنوقراط.

## السودان

١/٤/٩٤: أنهت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة مادلين أولبريت زيارة لها للسودان، أجرت خلالها عدداً من اللقاءات مع المسؤولين السودانيين الكبار. وأعلنت أولبريت انها نقلت إلى السلطات السودانية «قلق الولايات المتحدة والمجتمع الدولي» حيال السياسة السودانية الراهنة، ورأت «أن أمام السودان أحد خيارين: إما تغيير سلوكه وكسب فوائد العضوية الكاملة في المجتمع الدولي أو الاستمرار في نهجه الحالي، الأمر الذي سيزيد من عزلته الدولية».

١٩/٤/٩٤: أنهى الفصيل الرئيسي من «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بزعامة جون غارانغ مؤتمره الأول معلناً ولادة «السودان الجديد» على «مناطق جنوب كردفان وأقاليم الجنوب الثلاثة وجنوب النيل الأزرق».

٢٠/٤/٩٤: سقط عشرات القتلى والجرحى في مواجهات عنيفة اندلعت في واد مدني بين قوات الأمن السودانية ومواطنين خرجوا متظاهرين احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية.

٢٤/٤/٩٤: احتدم القتال بين القوات الحكومية وقوات «الجيش الشعبي لتحرير السودان»، في المناطق الجنوبية المتاخمة لاوغندا.

## سوريا

١١/٤/٩٤: قام وزير الداخلية التركي ناهد منقشة بزيارة سوريا أجرى خلالها محادثات مع نظيره السوري محمد حربة تناولت مسائل أمنية بين البلدين. وأكد الوزير السوري حرص بلاده على تمتين العلاقات بتركيا والحفاظ على أمنها واستقرارها. وأعرب الوزير التركي، عقب لقائه الرئيس السوري حافظ الأسد، عن رضا بلاده عن «الجهود السورية لوقف أنشطة المتمردين الأكراد، سواء على أراضيها أو في المناطق الواقعة تحت سيطرتها في لبنان». وتمنى أن يشارك لبنان في المستقبل في أي محادثات تتعلق بمسألة الأكراد.

٢٧/٤/٩٤: وقّع النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي أوليغ سوسكوفتس، في دمشق، اتفاقاً للتعاون الفني والعسكري، وذلك في أثناء زيارة للوزير الروسي لسوريا استمرت يومين، وتناولت التعاون في شتى المجالات وسبل حل مسألة الديون السورية المتوجبة لروسيا. كما دافع المسؤول الروسي عن حق سوريا في امتلاك الأسلحة الدفاعية وعن حقها في الحصول على قطع غيار لترسانتها العسكرية.

## سوريا – لبنان

٢٠/٤/٩٤: عقدت قمة لبنانية – سورية في دمشق بين الرئيسين السوري حافظ الأسد واللبناني الياس الهراوي تناولت آخر المستجدات في عملية السلام في الشرق الأوسط والوضع اللبناني الداخلي.

## الشـــرق الأوسط / الاتفـــاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي

١/٤/٩٤: واصلت منظمة التـحرير الفلسطينية وإسـرائيل مفاوضاتهـما في كل من القـاهرة وباريس بهدف التـوصل إلى اتفـاق نهـائي على بدء تطبـيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا.

١٠/٤/٩٤: اتهمت منظمـة التحرير الفلسطينيـة إسرائيل بالمماطلة وإضـاعة الوقت، فيما أصر الإسـرائيليون على أن المواعيد «ليست مقدسة».

١٣/٤/٩٤: أخــفــق الطـرفـــان الفلسطيني والإســرائيلي في التــزام استحـقاق مـوعـد الشروع في تطبـيق الحكم الـذاتي الذي نص علـيــه اتفــاق أوسلو.

٢٠ ـ ٢١/٤/٩٤: عــقــد الزعـيم الفلسطيني يـاسـر عـرفـات ووزير الخـارجيـة الإسرائيلـي شيـمون بيـريز خـمـسـة اجـتـمـاعـات مـتـلاحـقـة في بوخارست، أعلنا في ختـامها أن الطرفين شارفا على التوصل إلى «نهاية ناجحة».

٢٨/٤/٩٤: عــقــد في القـــاهرة اجـتـمــاع رباعي ضـم الرئيس المصــري حسني مبـارك والزعيم الفلسطيني ياسر عـرفات ووزيري الخـارجيـة الأميـركي وارن كريستوفر والإسـرائيلي شيـمون بيـريز. وأعلن في خـتــام الاجتـمــاع عن اتفـاق منظمـة التحـرير وإسـرائيل على تحديد ٤ أيار/مايو المقبل مـوعداً لتوقيع الاتفاق النهائي لبدء تطبيق الحكم الذاتي.

٢٩/٤/٩٤: اخــتــتـــمـت منظمـــة التــحـــرير الـفـلسطينـيـــة وإســـرائيل مفـاوضاتهـما الاقـتصـادية في باريس بتــوقـيـع اتفـاق يحــدد الإطار العـــام لعلاقاتهما الاقتصادية في المستقبل. وقد جرى التـوقيع في احـتفال رعـته وزارة الخارجية الفرنسية.

## الشـرق الأوسط / المفـاوضـات الثنائية

٤/٤/٩٤: رحب الرئيس السـوري حـافظ الأسد بدور نشـط لروسيـا لدفع المفاوضـات العربية ـ الإسرائيليـة «نحو تحقيق سلام عـادل وشامل في المنطقة». وجـاء ذلك بعـد لقائه المبـعـوث الروسي الخـاص ايغور ايفـانوف الذي حمل إليـه رســـالة من الرئيس الروسي بـوريس يلتسين.

ـ حـذر مـسـؤولون سـوريون من «تزعـزع» الثـقـة بمصـداقـيـة الإدارة الأمـيـركـيـة ودورها الوسـيـط في المفـاوضات مـع إسرائيل، بسـبب إبقـاء واشنطن اسم سـوريا على لائحـة الدول التي لا تتـعـاون في مكافـحة المخـدرات. ورأى هؤلاء المســـؤولـون أن اللـوبي الصـهـيـوني داخل الإدارة الأمـيـركـيـة يسعـى لتخريب العـلاقات الأمـيركـية ـ السورية.

٥/٤/٩٤: أنهى الرئيـس السـوري حـافظ الأسد زيارة لمصـر عقـد خلالهـا جولتين من المحادثات مـع الرئيس المصري حـسني مـبـارك تناولت تنسـيق الموقف العـربي في عـمليـة السلام وانـتـقـادات الأسد على الموقف الأميركي إزاء سوريا. ورأى مبارك أن «على الجانب الإسرائيلي أن يكون أكثـر مرونة كي تتـقدم عـملية السلام».

١١/٤/٩٤: أكـــد رئيس الوزراء الإسـرائيلي إسـحق رابين عـدم وجـود مـفـاوضـات سـرية بين بلاده وسـوريا خارج إطار المفاوضات الثنائية. ولكنه أمل في أن تنتقل هذه المفاوضات إلى «مستوى أفضل من الذي جرى حتى الآن».

١٢/٤/٩٤: رفضت سوريا الدعوة الإسرائيليـة إلى تغيير إطار المفـاوضات متهمـة إسرائيل بتفريغ العمليـة السلمية من محتواها.

١٧/٤/٩٤: كـشـف رئيس الوزراء الإسـرائيلي اسـحق رابين أن فـريقـاً من خبرائه العسكريين يعدون خطط انسحاب وإعادة انتـشار للقـوات الإسرائيلـية في الجـولان، مـؤكـداً «أن هـذه الخطط لا تفترض انسحاباً شاملاً من هناك».

٢٠/٤/٩٤: اعتبر وزيـر الخارجية الأمـيركي وارن كـريسـتوفـر أن زيارته للشرق الأوسط «روتينية إلى حـد كبير»، واستـبعـد تحقيـق «أي انفراج درامي أو اخـتـراقات مـهـمـة». كمـا نفى وجـود طروحــات إســرائيليـة لوقف حــرب «الكاتيـوشا» في جنوب لبنان، داعـياً إلى التـمسـك بتفـاهم تموز/يوليـو ١٩٩٣. ووصف العلاقـات الأميـركيـة ـ الأردنية بأنهــا «ممتـــازة». ورحب بمشــاركــة «حـمـاس» في عـمليـة السلام «إذا كـانت على استـعداد لتغييـر أدائها والاضطلاع بدور مختلف».

٢١/٤/٩٤: أبـدى رئيس الـوزراء الإسرائيلي اسحق رابين استعداده لإزالة المستوطنات الإسرائيلية من الجولان «من أجل السـلام» مـع سـوريا مـعـتـبـراً أن «للســلام قـيـمـة أكـبـر لأمن إسـرائيل مستقبلاً من مجموعة من المستوطنات».

٢٣/٤/٩٤: حدد وزيـر الخارجـية الأميركي وارن كريسـتوفر ثلاثة أهداف لجـولتـــه المقبلة في الـشـرق الأوسط: «تشجيع الأطراف عـلى اتمام المفاوضات على المسار الفلسطيني، والبدء في تطبيق اتفاق غـزة ـ أريحا، وبذل الجـهد لوضع أسس للتـقدم على المسـارات الأخرى، إذ عندمـــا تستـــأنف المفـاوضــات تكون الأطراف في مـوقـع أفـضل لاحراز تقـدم في حـوارها، وإظهار تـصـمـيم الولايات المتحدة على المضي في سياستها المعتمدة إزاء العراق».

٢٥ ـ ٣٠/٤/٩٤: قـــــام وزيـر الخارجـية الأمـيركي وارن كـريستـوفر

بجولة جديدة في الشرق الأوسط، استهلها بلقاء العاهل الأردني الملك حسين في العاصمة البريطانية لندن. وقد تجاوب كريستوفر مع طلب الأردن رفع الحصار البحري عن خليج العقبة الأردني، وأشار إلى إبدال الحصار بنظام مراقبة بري. ومن ثم انتقل كريستوفر إلى السعودية حيث اجتمع إلى وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، مؤكداً لهم ثبات الموقف الأميركي من إبقاء الحظر الدولي المفروض على العراق. وفي مصر، عقد كريستوفر لقاءً موسعاً ضم الرئيس المصري حسني مبارك والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيرين، وحثهم على التوصل إلى اتفاق نهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لبدء تطبيق الحكم الذاتي. وزار كريستوفر إسرائيل ملتقياً رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين مرتين، ونقل إلى سوريا «خطة للسلام الشامل» تتضمن انسحاباً على مراحل من مرتفعات الجولان.

## الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

١٧ ـ ١٩/٤/٩٤: انعقدت في سلطنة عمان الجولة الخامسة للجنة الموارد المائية المتصلة بالمفاوضات المتعددة الأطراف. وكان البارز وجود الوفد الإسرائيلي رسمياً لأول مرة في دولة خليجية. وحضر المحادثات، وفود من ٤٣ دولة ومنظمة دولية في ظل مقاطعة لبنان وسوريا كالمعتاد. وقد حققت المحادثات «تقدماً جوهرياً» بالاتفاق على «عدد من الاقتراحات الملموسة» للتعاون في مجال حفظ المياه وتحليتها وإدخال تقنيات وأنظمة جديدة لمعالجة هدر المياه.

## الصومال

١١/٤/٩٤: شهدت مدينة كيسمايو جنوب الصومال اشتباكات عنيفة أدت إلى تعليق منظمات الإغاثة الدولية أعمالها في هذه المنطقة. كما شهدت مدينة مركا جنوب مقديشو اشتباكات مماثلة.

١٧/٤/٩٤: تجدد القتال القبلي في جنوب الصومال وفي العاصمة مسفراً عن سقوط عشرات القتلى والجرحى.

## العراق

١٤/٤/٩٤: قامت مقاتلتان اميركيتان بإسقاط طائرتي هليكوبتر أميركيتين ظناً إنهما طائرتان عراقيتان تنتهكان المنطقة الجوية المحظورة. وأدى هذا الحادث إلى مقتل ٢٦ ضابطاً من جنسيات مختلفة، وقد أثار ذلك انتقادات شديدة للأداء الأميركي. كما أعلنت القيادة العسكرية الأميركية عن تعليق تحليق المقاتلات فوق شمال العراق ليوم واحد بهدف تحسين إجراءات الأمان.

## عُمان

١٠/٤/٩٤: قام وزير الدفاع الفرنسي فرنسوا ليوتار بزيارة لسلطنة عمان، أجرى خلالها لقاءات مكثفة مع المسؤولين العمانيين بهدف تطوير التعاون العسكري بين البلدين وانعاش سوق السلاح الفرنسي في الخليج.

١٨/٤/٩٤: أجرى الوفد الإسرائيلي (برئاسة نائب وزير الخارجية يوسي بيلين) المشارك في محادثات لجنة المياه المتفرعة من المفاوضات المتعددة، سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين خليجيين على هامش اجتماعات اللجنة. وكان أبرزها اللقاء مع وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي. ورأى بيلين أن الدول العربية عموماً ودول الخليج خصوصاً باتت أكثر ميلاً إلى إنهاء حال العداء مع إسرائيل.

## شؤون فلسطينية

٤/٤/٩٤: وقعت صدامات عنيفة في أنحاء الأراضي المحتلة، وخصوصاً في مدينة الخليل بين نشاط فلسطينيين والجنود الإسرائيليين حيث سقط ٢٧ جريحاً بين الفلسطينيين.

٥/٤/٩٤: وصل إلى الأراضي المحتلة ٤٩ فلسطينياً مبعدين منذ العام ١٩٦٧، بعدما سمحت لهم إسرائيل بالعودة.

ـ أخلى الجيش الإسرائيلي بعض مواقعه في قطاع غزة استعداداً لتطبيق الحكم الذاتي.

٦/٤/٩٤: إنفجرت سيارة مفخخة قرب حافلة إسرائيلية تنقل طلاباً في مدينة العفولة شمال إسرائيل. وأسفر الحادث عن مقتل سبعة إسرائيليين وجرح أكثر من ٥٢ آخرين. وقد تبنت «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس» العملية متوعدة بالمزيد «إلى حين انسحاب آخر جندي ومستوطن يهودي من الضفة الغربية وقطاع غزة»، فيما ردت السلطات الإسرائيلية بإغلاق الأراضي المحتلة.

٧/٤/٩٤: حضت إسرائيل والولايات المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية على إدانة «قتل الإسرائيليين» بطريقة لا لبس فيها.

ـ أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً من تونس أسفت فيه لعملية العفولة الأخيرة «التي أودت بحياة عدد من المدنيين».

١٠/٤/٩٤: طعنت امرأة إسرائيلية في مدينة القدس، كما شهد قطاع غزة مواجهات، بين نشاط الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين.

ـ قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي الاستعانة بالعمالة الآسيوية والأوروبية

الشرقية بهدف الاستغناء عن اليد العاملة الفلسطينية للحد من الهجمات الفلسطينية داخل إسرائيل.

١١/٤/٩٤: وصل ١٦ مراقباً دولياً إلى مدينة الخليل هم الدفعة الأولى من المراقبين الذين تم الاتفاق على وجودهم في المدينة عقب مجزرة الحرم الإبراهيمي.

١٢/٤/٩٤: قتل مستوطن يهودي امرأة فلسطينية حامل في الضفة الغربية، الأمر الذي أثار موجة من الاحتجاجات الفلسطينية.

١٣/٤/٩٤: نفذ عنصر من «حماس» هجوماً انتحارياً جديداً مفجراً عبوة داخل حافلة إسرائيلية في الخضيرة شمال تل أبيب. وأسفر الهجوم عن مقتل ستة أشخاص وجرح ٣٠ آخرين.

ـ اتصل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات برئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين مبدياً أسفه لحادث الخضيرة كما بعث عرفات إلى الإدارة الأميركية مديناً «أعمال العنف ضد أشخاص أبرياء».

١٤/٤/٩٤: توعدت «حماس» إسرائيل بمزيد من الهجمات لارغامها على وضع حد لتجاوزات المستوطنين اليهود.

١٥/٤/٩٤: نفذت السلطات الإسرائيلية حملة اعتقالات واسعة في الأراضي المحتلة في حق أنصار حركة «حماس».

١٨/٤/٩٤: قام الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بزيارة لروسيا هي الأولى له منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. وطلب عرفات من الرئيس الروسي بوريس يلتسين المساعدة على دفع عملية السلام وإرساء الحكم الذاتي الفلسطيني.

ـ نفذت «حماس» هجوماً آخر في شمال القدس أسفر عن جرح أربعة إسرائيليين.

١٩/٤/٩٤: عاد ستة مبعدين ينتمون إلى حركة «فتح» إلى الأراضي المحتلة.

ـ أوضح رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» موسى أبو مرزوق أنه «إذا ارادوا أن تتوقف المقاومة فالمطلوب انسحاب القوات الصهيونية من الضفة والقطاع والقدس وتفكيك المستوطنات وتعويض الخسائر وإجراء انتخابات حرة».

٢١/٤/٩٤: سمحت إسرائيل بعودة عشرة آخرين من المبعدين الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة.

٢٢/٤/٩٤: وقّع الجناحان العسكريان لحركتي «فتح» و«حماس» في قطاع غزة اتفاقاً يقضي بمنع الاقتتال بين الطرفين.

٢٤/٤/٩٤: عاد ستة مبعدين جدد إلى الأراضي المحتلة.

٢٥/٤/٩٤: منحت السلطات الإسرائيلية بعض الفلسطينيين الذين تعاونوا معها، إبان احتلالها للضفة الغربية والقطاع، الجنسية الإسرائيلية.

٢٧/٤/٩٤: وصلت دفعة جديدة من المبعدين (١١ مبعداً) إلى الأراضي المحتلة.

ـ قال الزعيم الروحي لحركة «حماس» الشيخ أحمد ياسين، من معتقله الإسرائيلي، أن «مواصلة حماس لعملياتها العسكرية ضد الأهداف الإسرائيلية بعد تطبيق الحكم الذاتي ستتوقف على مدى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة». وأكد أن الحركة ستخوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية، إلا انه أكد أيضاً معارضة الحكم الذاتي بموجب الاتفاق الحالي.

## القوقاز

١٣/٤/٩٤: احتدم القتال حول اقليم قرة باخ بين القوات الارمنية والجيش الأذري. في الوقت الذي دعا الرئيس الأذري حيدر علييف مواطنيه إلى «التوحد للدفاع عن أذربيجان».

١٨/٤/٩٤: شنت القوات الأرمنية هجوماً واسعاً على غياندجا، ثاني كبرى المدن الأذرية.

٢٢/٤/٩٤: استطاعت القوات الأذرية استعادة أراضٍ في ضواحي مدينة فضولي الاستراتيجية، فيما ضغط الأرمن في الشطر الشمالي من قرة باخ.

## الكويت

١٥/٤/٩٤: ألف ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح حكومة جديدة من ١٥ وزيراً، وتميزت بخروج خمسة وزراء أبرزهم وزير النفط السابق علي أحمد البغلي، كما فقد الإسلاميون اثنين من وزرائهم.

## مجلس التعاون الخليجي

٤/٤/٩٤: أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، في ختام دورتهم الـ ٥٠ في الرياض، بياناً أكدوا فيه أن العراق «لا يزال يشكل تهديداً لأمن دول المنطقة واستقرارها». وعبّروا عن «استنكارهم» للحملة الإيرانية ضد السعودية.

٢٧/٤/٩٤: اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي إلى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في أثناء زيارته للسعودية. وصدر عن الاجتماع بيان شديد اللهجة ضد العراق، دعا إلى «إبقاء اليقظة حياله». وناقش المجتمعون تطورات العملية السلمية في الشرق الأوسط، والرؤية الأميركية للمساهمة الخليجية في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف.

## مصر

٤/٤/٩٤: قتل ثلاثة عناصر من الإسلاميين في محافظة اسيوط وآخر في

القاهرة في اشتباكات متفرقة بين هذه العناصر والشرطة المصرية.

٩/٤/٩٤: أغتيل لواء في الشرطة مكلف ملف الأنشطة الإرهابية، قرب منزله في القاهرة. وأعلنت «الجماعة الإسلامية» مسؤوليتها عن العملية.

١٧/٤/٩٤: اعتقلت الشرطة ٥٥٠ شخصاً في عمليات مداهمة شنتها في محافظتي القاهرة وأسيوط.

٢٠/٤/٩٤: اغتيل قائد قوى الأمن في محافظة أسيوط في عملية تبنتها «الجماعة الإسلامية».

٢٨/٤/٩٤: جدد الرئيس المصري حسني مبارك تأكيده مكافحة التطرف الديني في مصر.

## المغرب

١٤/٤/٩٤: التقى نائب الرئيس الأميركي آل غور في مراكش العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، على هامش مفاوضات «الغات» التي انعقدت في المغرب. وشدد نائب الرئيس على «سبل تعزيز الدعم الأميركي للمغرب في وجه المدّ الأصولي الإسلامي وكحلقة وصل بين العرب وإسرائيل».

## اليمن

١/٤/٩٤: سيطر التصعيد على مواقف القادة اليمنيين، فيما تراجعت أسهم التوصل إلى حل سياسي للأزمة التي تعصف بالبلاد.

٥/٤/٩٤: تبادل الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) الاتهامات بتصعيد الأزمة وتهديد وحدة اليمن.

٦/٤/٩٤: اغتيل أحد كوادر «الحزب الاشتراكي» في محافظة تعز.

٧/٤/٩٤: وقعت اشتباكات بين وحدات عسكرية شمالية وأخرى جنوبية في مدينة ذمار جنوب العاصمة صنعاء.

- تابعت «لجنة الحوار الوطني» اجتماعاتها دون التوصل إلى حل يرضي الطرفين.

١٠/٤/٩٤: أجرى وزيرا خارجية مصر صفوت الشريف ودولة الإمارات العربية المتحدة راشد عبد الله النعيمي محادثات مع المسؤولين اليمنيين في مهمة وساطة لتسوية الأزمة في اليمن.

- أكد الرئيس السوري حافظ الأسد ضرورة تسوية الأزمة اليمنية «عبر الحوار».

- أبدى الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني استعداد بلاده «للمساهمة في المحافظة على وحدة اليمن»، لدى استقباله وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه.

١٦/٤/٩٤: قرر الأردن سحب بعثته العسكرية من اليمن التي كانت تعمل على فض الاشتباك بين قوات الطرفين العسكرية. كذلك فعلت البعثة العمانية.

٢١/٤/٩٤: أكد نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض أن «لا تراجع عن الوحدة لأنها قدر الشعب ومصيره». ورأى أن حل الأزمة لن يتم إلا بـ«التراضي والحوار». ودعا إلى عدم توريط الجيش «في الصراعات السياسية».

٢٢/٤/٩٤: تبادل الطرفان اليمنيان المتنافسان اتهامات بارسال تعزيزات عسكرية إلى عدد من المناطق.

٢٣/٤/٩٤: اجتمعت الحكومة اليمنية في صنعاء، أول مرة منذ أشهر، ولكنها فشلت في التوصل إلى اتفاق.

٢٧/٤/٩٤: اندلعت اشتباكات عنيفة بين وحدتين مدرعتين متنافستين في الجيش اليمني قرب مدينة عمران شمال صنعاء. وأسفر ذلك عن وقوع مئات الإصابات لدى الجهتين. واستمرت هذه الاشتباكات لمدة ثلاثة أيام، فيما لف التوتر مناطق أخرى في الشمال والجنوب.

# ايــار / مايــو ١٩٩٤

## الأردن

٥/٥/٩٤: عقدت اللجنة الأردنية ـ المصرية العليا المشتركة أول اجتماع لها في العاصمة الأردنية عمان، أول مرة منذ حرب الخليج عام ١٩٩٠.

## إسرائيل

٢٥/٥/٩٤: كشف النقاب عن اعداد وثيقة تمهيدية بين الفاتيكان وإسرائيل تقر فيها الكنيسة الكاثوليكية، أول مرة بمسؤوليتها عن ظاهرة اللاسامية واضطهاد اليهود عبر التاريخ حتى المحرقة النازية.

٢٦/٥/٩٤: أعلنت بريطانيا رفع الحظر على توريد الأسلحة إلى إسرائيل الذي فرضته منذ اجتياح لبنان عام ١٩٨٢.

## إيران

١٢/٥/٩٤: توترت العلاقات الإيرانية ـ البريطانية بشدة عقب اكتشاف أجهزة تنصت في مقر السفارة الإيرانية في لندن.

## إيران ـ السعودية

١٦/٥/٩٤: تصاعدت حدة التوتر

في العلاقات بين إيران والسعودية في أثناء موسم الحج.

١٧/٥/٩٤: ألغت السلطات الإيرانية تظاهرة في مكة كان الحجاج الإيرانيون يعتزمون القيام بها. فيما اتخذت السلطات السعودية اجراءات أمن مشددة حول مقر بعثة الحج الإيرانية.

٣١/٥/٩٤: انتقد الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني «الضغوط غير المقبولة» التي تمارسها السعودية على دول الخليج.

## البلقان

١/٥/٩٤: شهدت جبهات شمال البوسنة معارك متفرقة بين الجيش البوسني المسلم والميليشيات الصربية. وشاركت القوات الكرواتية هذه المرة في القتال إلى جانب المسلمين.

٣/٥/٩٤: توترت الأجواء بين الميليشيات الصربية وقوات الأمم المتحدة العاملة في البوسنة. ومنع الصرب هذه القوات من إيصال امدادات إلى مدينة غوراجدي المسلمة.

٥/٥/٩٤: طالبت الحكومة البوسنية باستقالة ممثل الأمم المتحدة في البوسنة ياسوشي أكاشي بسبب سماحه للصرب بتحريك قطعهم العسكرية في المنطقة المحظورة حول العاصمة ساراييفو ومدينة غوراجدي.

٧/٥/٩٤: بدأت في السفارة الأميركية في فيينا جولة محادثات بين الكروات ومسلمي البوسنة لبحث تفاصيل الاتفاق الذي توصلا إليه الشهر الفائت.

٨/٥/٩٤: افتتح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي سفارة بلاده في ساراييفو مؤكداً دعم إيران «قضية المسلمين في البوسنة».

١١/٥/٩٤: أعلن المبعوث الأميركي الخاص إلى يوغسلافيا السابقة تشارلز ريدمان أن المفاوضين من كروات البوسنة ومسلميها قد توصلوا في فيينا إلى اتفاق حول «المسائل الشائكة» المتعلقة بتوزيع المناصب الرئيسية في الفيدرالية الكرواتية ـ المسلمة المزمع انشاؤها. كما اتفقوا على الحدود والكانتونات.

١٢/٥/٩٤: أقر مجلس الشيوخ الأميركي اقتراحاً يطلب من الإدارة الأميركية السعي للتوصل إلى اتفاق دولي لرفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى مسلمي البوسنة.

١٣/٥/٩٤: اتفق وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا والمانيا واليونان، بعد اجتماعهم في جنيف، على استراتيجية مشتركة جديدة تهدف إلى معاودة مفاوضات السلام في البوسنة خلال فترة مقترحة لوقف النار مدتها أربعة أشهر. كما أقر الوزراء خطة لتقسيم البوسنة تعطي الصرب ٤٩ في المئة من الأراضي في حين يحصل المسلمون والكروات على البقية.

ـ صوت مجلس النواب الروسي على قرار يدعو الحكومة الروسية إلى الانسحاب من المشاركة في العقوبات المفروضة على الاتحاد اليوغسلافي المؤلف من صربيا ومونتينيغرو.

١٥/٥/٩٤: حقق الجيش البوسني المسلم عدداً من النجاحات في توزلا شمال البوسنة ضد القوات الصربية.

١٧/٥/٩٤: لوحت فرنسا بسحب جنودها من قوة الحماية الدولية العاملة في يوغسلافيا السابقة ما لم يتحقق اختراق في مفاوضات السلام.

٢٣/٥/٩٤: انهار اتفاق عقده صرب البوسنة مع قوات الأمم المتحدة لتخفيف حدة التوتر في محيط مدينة غوراجدي بعدما رفض الصرب سحب مسلحيهم من المنطقة المحظورة حول المدينة.

٢٤/٥/٩٤: أعلن الرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش رفضه الخطة الدولية لتقسيم البوسنة.

ـ واصل الجيش البوسني هجماته في شمال البوسنة.

٢٥/٥/٩٤: اجتمعت «مجموعة الاتصال الدولية» بممثلين عن الأطراف البوسنية في مدينة تالوار في جنوب شرق فرنسا بهدف اقناعهم بالخطة التي اعتمدتها هذه المجموعة للسلام في البوسنة.

ـ رأى الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن رفع بلاده وحدها حظر إرسال الأسلحة المفروض على البوسنة «يقضي على فرص إحلال السلام» في البوسنة، ويضر بعلاقات واشنطن بأوروبا.

ـ أكدت فرنسا أنها لن تدعم فكرة رفع الحظر على إرسال الأسلحة إلى البوسنة، لأن ذلك سيؤدي إلى إطالة أمد الحرب. وأعلن الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران ربط بلاده بين استمرار وجود قواتها في البوسنة وبين عقد مؤتمر للسلام وبالاتفاق على خطة سلام مشتركة.

ـ طالب وزير الخارجية الإيطالي انطونيو مارتينو باشتراك بلاده في «مجموعة الاتصال الدولية» الخاصة بالبوسنة، مبدياً استعداد حكومته لإرسال جنود إيطاليين «بشروط» إلى البوسنة في إطار القوة الدولية العاملة هناك.

٢٦/٥/٩٤: أنهت «مجموعة الاتصال الدولية» مفاوضاتها مع الأطراف البوسنيين في جنوب فرنسا دون أن تحرز أي تقدم سوى الإعلان عن انها ستعاود المفاوضات في الشهر المقبل.

٢٨/٥/٩٤: رأى القائد العام

للجيش البوسني راسم ديلتيش أن قواته «أصبحت الآن مستعدة لتحرير الأراضي التي كانت تسكنها أغلبية مسلمة قبل الحرب واحتلها الصرب».

٣١/٥/٩٤: اجتمع برلمان الفيدرالية الكرواتية المسلمة في سارايفو في جلسة خاصة، وانتخب زعيم كروات البوسنة كريسيمير زومباك رئيساً للفيدرالية والمسلم أيوب غانيتش نائباً للرئيس.

## تركيا

١/٥/٩٤: واصل الجيش التركي عملياته العسكرية في مطاردة مجموعات «حزب العمال الكردستاني» في جنوب شرق البلاد.

١٠/٥/٩٤: أدت المواجهات العنيفة في جنوب شرق الأناضول إلى موجة نزوح كبيرة بين أكراد تركيا في اتجاه شمال العراق.

١٨/٥/٩٤: قصفت الطائرات التركية معسكراً رئيسياً للمقاتلين الأكراد في شمال العراق.

- أعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل عن وجود «تعاون وثيق مع إيران في شأن حزب العمال الكردستاني والوضع في شمال العراق».

٢٥/٥/٩٤: اتهمت تركيا اليونان بتدريب مقاتلين أكراد على تنفيذ هجمات ضد أهداف مختلفة في تركيا.

## الجزائر

٥/٥/٩٤: أجرى الرئيس الجزائري الأمين زروال تعديلات واسعة في قيادة القوات المسلحة وقيادات المناطق العسكرية.

٨/٥/٩٤: اغتال مسلحون كاهناً وراهبة من التابعية الفرنسية في العاصمة الجزائر. وقد تبنت «الجماعة الإسلامية المسلحة» العملية.

- تظاهر مئات الجزائريين في العاصمة وعدد من المدن تأييداً للسياسة التي تنتهجها الحكومة.

١٠/٥/٩٤: نفذت قوى الأمن الجزائرية حملة مطاردة واسعة على الجماعات الإسلامية المتشددة. وأعلنت عن مقتل ٦٦ إسلامياً منذ أول الشهر الجاري.

١٢/٥/٩٤: وصف وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه الوضع في الجزائر بأنه «خطير جداً» واصفاً «الجبهة الإسلامية للانقاذ منظمة إرهابية معادية لأوروبا والغرب»، مشيراً إلى أنها «إذا وصلت إلى السلطة لا يمكن تصور النتائج». وأوضح أن فرنسا تنفق نحو مليار دولار في السنة لمساعدة الجزائر. كما نبه الوزير الفرنسي الولايات المتحدة إلى أخطار سيناريو وصول الإسلاميين إلى السلطة في الجزائر.

١٣/٥/٩٤: رأى مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية انه ليس لدى الإدارة الأميركية أي دليل يظهر أن «الجبهة الإسلامية للانقاذ» متورطة في أعمال العنف في الجزائر، وبالتالي فإن الإدارة لا تعدها «منظمة إرهابية». وأضاف المسؤول أن معظم أعمال العنف في الجزائر يقوم بها «منظمة الجماعة الإسلامية المسلحة».

١٥/٥/٩٤: رحبت «الجبهة الإسلامية للانقاذ» بالموقف الاميركي منها، فيما حملت بعنف على الموقف الفرنسي.

- عينت الحكومة الجزائرية ١٧٨ عضواً في «المجلس الوطني الانتقالي»، تم اختيارهم من ٣٠ حزباً ونقابة واتحاد مهني. وأهم الأحزاب التي قبلت المشاركة في المجلس كانت «حركة المجتمع الإسلامي - حماس».

١٨/٥/٩٤: افتتح الرئيس الجزائري الأمين زروال أعمال «المجلس الوطني الانتقالي» مؤكداً الخيار المزدوج لحكومته في «مكافحة الإرهاب والعنف» من جهة، و«إطلاق الحوار» مع المعارضة من جهة أخرى.

١٩/٥/٩٤: قتل ثلاثة رعايا روس وجرح خمسة آخرون في هجوم مسلح على حافلة كانت تقلهم إلى مطار الجزائر. كما قتل في الهجوم ١١ جندياً جزائرياً من حراس الحافلة.

- أمر الرئيس الجزائري الأمين زروال بالافراج عن ١٠٠٠ سجين، وخفّض عقوبة عدد آخر.

٢٦/٥/٩٤: قتل نحو ٧٠ جندياً في هجوم مسلح على ثكنة للجيش الجزائري في ولاية سيدي بلعباس غرب العاصمة.

- أبدت الولايات المتحدة قلقها العميق من تدهور الأوضاع في الجزائر مجددة الدعوة إلى اجراء «تغييرات سياسية جادة».

٢٩/٥/٩٤: أغتيل قاضٍ في ولاية تيزي أوزو جنوب الجزائر.

- وافق صندوق النقد الدولي على منح الجزائر قرضين قيمتهما ١,٠٤ مليار دولار لدعم الإصلاحات الاقتصادية فيها.

## حركة عدم الانحياز

٣١/٥/٩٤: بدأت في القاهرة أعمال المؤتمر الحادي عشر لوزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز تحت شعار البحث عن صيغة جديدة للحركة بعد نهاية الحرب الباردة. وشارك في المؤتمر ممثلون عن ١٠٩ دول كان أبرزهم وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي. وقد وافق المؤتمر على طلب انضمام جنوب افريقيا إلى الحركة.

## السودان

١٧/٥/٩٤: بدأت في العاصمة

الكينية نيروبي جولة جديدة من مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية وفصيلي «الجيش الشعبي لتحرير السودان»، ولكنها لم تسفر عن أي تقدم إلا عن اتفاق على نقل المساعدات الإنسانية إلى سكان جنوب السودان.

٩٤/٥/٢٩: رعى الرئيس النمساوي توماس كليستك لقاءً في فيينا بين الرئيسين السوداني عمر حسن البشير والأوغندي يويري موسيفيني. وتناول اللقاء سبل إنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان ومعالجة مشكلة اللاجئين السودانيين في أوغندا.

## سوريا

٩٤/٥/١٠: أبقت الإدارة الأميركية على اسم سوريا على لائحة «الدول الراعية للإرهاب»، إلى جانب دول أخرى، لأنها «لا تزال تقدم الدعم والملجأ الآمن لجماعات عدة متورطة في الإرهاب الدولي».

## سوريا ـ لبنان

٩٤/٥/٥: عقدت في العاصمة السورية دمشق قمة لبنانية ـ سورية موسعة تركز البحث فيها حول المرحلة الجديدة على الصعيدين الاقليمي والداخلي اللبناني. وتم الاتفاق بين الجانبين على مضي السلطات اللبنانية في ضبط الوضع الأمني وتحصين الوضع السياسي. كما اتفق أيضاً على مزيد من التنسيق بين لبنان وسوريا في ضوء توقيع الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

## الشرق الأوسط / الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي

٩٤/٥/٣: عقد اجتماع في القاهرة بين الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين بحضور الرئيس المصري حسني مبارك ووزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر. وكرس الاجتماع لتسوية النقاط المعلقة في المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، وخصوصاً «حق إسرائيل في التدخل العسكري في مناطق الحكم الذاتي في حال تعرض أمنها للخطر». وقد حث كريستوفر الجانبين على الإسراع في التوصل إلى اتفاق. وقد أعلن عن التوصل إلى اتفاق على بدء تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا وتأجيل البحث في بعض النقاط الشائكة إلى مرحلة مقبلة.

٩٤/٥/٤: رعى الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة حفل توقيع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين اتفاقاً حول بدء تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي في غزة وأريحا. وحضر الاحتفال وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر ونظيره الروسي اندريه كوزيريف اللذان وقعا الاتفاق بصفة شاهدين. ولم يخل الاحتفال من المفاجآت بسبب إشكال في توقيع بعض الخرائط الملحقة بالاتفاق، التي كادت تطيح بالعملية. وقد أشادت الولايات المتحدة وأوروبا بالخطوة ودعتا إلى الاسراع في تطبيق الاتفاق. فيما قاطع لبنان وسوريا الاحتفال، ورأت الأخيرة أن هذا الاتفاق يعيق «عملية السلام» في الشرق الأوسط. كما استقبل سكان الأراضي المحتلة الاتفاق بفتور.

## الشرق الأوسط / المفاوضات الثنائية

٩٤/٥/٥-١: واصل وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في جولته في الشرق الأوسط التي كان بدأها أواخر الشهر الماضي. فانتقل إلى إسرائيل، بعد سوريا، حيث عقد عدداً من اللقاءات مع المسؤولين الإسرائيليين معترفاً بأن «فجوات كبيرة جداً» لا تزال تفصل بين وجهتي النظر السورية والإسرائيلية. لكنه أشار إلى أنه لمس «أول مرة» جدية لدى كل طرف في درس مقترحات الآخر. بعدها وصل كريستوفر إلى القاهرة ليشارك في رعاية الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

٩٤/٥/٤: أوضح الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن أي اتفاق سلام في الشرق الأوسط يجب أن يتضمن اتفاقاً «يعترف بسيادة لبنان ووحدة أراضيه ويقضي على الإرهاب في هذا البلد». ورأى أن ثمة فرصة حقيقية لتحقيق انفراج على المسار السوري ـ الإسرائيلي هذه السنة.

٩٤/٥/١١: استبعدت وزارة الخارجية الأميركية «تحقيق نجاح كبير» في جولة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في الشرق الأوسط. وذكرت أن «جولات كثيرة» ستحصل قبل الوصول إلى نتيجة، ورأت أن المحادثات على المسار السوري دخلت «مرحلة جديدة».

٩٤/٥/١٢: شككت سوريا في احتمالات نجاح جولة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في المنطقة. ونددت بإبقاء الإدارة الأميركية اسمها على اللائحة الأميركية «للدول الراعية للإرهاب» واصفة ذلك أنه «رسالة في غير محلها». ودعت كريستوفر، إلى أن يمارس «ضغوطاً حقيقية» على إسرائيل «إذا ما أراد أن يتوصل إلى نتيجة ما في جولته».

٩٤/٥/١٩-١٥: بدأ وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر المرحلة الثانية من جولته في الشرق الأوسط بزيارة سوريا، حيث التقى الرئيس السوري حافظ الأسد ووزير خارجيته فاروق الشرع. وحذر كريستوفر من توقع حصول «تقدم سريع» في عملية السلام بين سوريا

واسرائيل، فيما رحبت سوريا بجهوده مشيرة إلى انها تقبل جدولاً زمنياً سريعاً للانسحاب الإسرائيلي من الجولان. ثم انتقل كريستوفر إلى إسرائيل وعقد جولة محادثات مع المسؤولين فيها واصفاً «مسيرة السلام بين سوريا وإسرائيل» بأنها «طويلة وشاقة». ثم عاد كريستوفر مرة ثانية إلى سوريا، ومنها إلى مصر، حيث أنهى جولته، واصفاً الرئيس الأسد بأنه «جاد جداً في هذه العملية ومصمم جداً».

١٩/٥/٩٤: أوضح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع «أن المقترحات التي نقلها الوزير وارن كريستوفر خلال زيارته لسوريا لم تساعد على تحقيق تقدم لأنها تنطلق من نيات إسرائيلية مبيتة لعدم الانسحاب الكامل من كل الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧».

٢٠/٥/٩٤: قام العاهل الأردني الملك حسين بزيارة سريعة لسوريا، التقى خلالها الرئيس السوري حافظ الأسد، وناقشا آخر المستجدات في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأكدا، بعد لقائهما، مواصلة العمل من أجل تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي وضرورة التنسيق العربي بين الأطراف المعنيين بالعملية السلمية.

٢٣/٥/٩٤: بدأ المبعوث الشخصي للرئيس الروسي فيكتور بوسافاليوك جولة في الشرق الأوسط استهلها بزيارة سوريا. وأعلن بوسافاليوك أن بلاده «لن تدخر جهداً بوصفها قوة عظمى في سبيل احلال سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط».

٢٥/٥/٩٤: طلب وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز أن يبدأ «تطبيع» العلاقات بين سوريا وإسرائيل في أثناء المفاوضات الجارية بينهما.

٣١/٥/٩٤: رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية «مجمدة» لأن السوريين «يريدون تعهداً بالانسحاب الكامل من الجولان ولست مستعداً لاعطائهم ذلك».

## الشرق الأوسط / المفاوضات المتعددة الأطراف

٣ـ٥/٥/٩٤: عقدت لجنة الحد من التسلح، المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف، اجتماعاتها في قطر بحضور وفد إسرائيلي رسمي. وشارك في الاجتماعات ٤٢ وفداً وقاطعها لبنان وسوريا كالمعتاد. وبرز في مناقشات اللجنة محاولة من الوفد الاميركي لحث الدول الخليجية إلى انهاء مقاطعتها لإسرائيل وإلى إقامة علاقات طبيعية معها. وانتهت أعمال اللجنة وسط خلاف بين الوفود العربية والوفد الإسرائيلي على مدى الحد من الأسلحة في المنطقة، ولا سيما موضوع الأسلحة النووية منها.

١٠ ـ ١١/٥/٩٤: انعقدت اللجنة الخاصة باللاجئين، المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف، في القاهرة بمشاركة ٤٠ وفداً قاطعها لبنان وسوريا. وأقرّ المشاركون تقديم مساعدات مالية بهدف تحسين فرص العمل وظروف المعيشة في المخيمات الفلسطينية في الاراضي المحتلة وسوريا ولبنان والأردن. ورأى الوفد الاميركي أن ذلك بمثابة «رسالة» إلى اللاجئين الفلسطينيين تشعرهم بأنهم «مستفيدون من السلام».

## العراق

٣/٥/٩٤: اندلعت معارك عنيفة في شمال العراق بين قوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» من جهة، وأخرى تابعة لـ«الاتحاد الوطني الكردستاني». وأسفر ذلك عن سقوط عشرات القتلى والجرحى من الطرفين، وأدى إلى انقسام المنطقة الكردية إلى منطقتين متنازعتين.

١٢/٥/٩٤: تم الاتفاق على وقف للنار في شمال العراق بين الفصيلين الكرديين المتنافسين برعاية من «المؤتمر الوطني العراقي». إلا أن هذا الاتفاق لم يعمر طويلاً.

١٨/٥/٩٤: قرر مجلس الأمن الاستمرار في فرض العقوبات الاقتصادية على العراق. وبرز في المناقشات التي سبقت اتخاذ القرار، خلاف بين أعضاء المجلس حول هذه المسألة.

١٩/٥/٩٤: اتهم زعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني» جلال الطالباني «حراس الثورة» الايرانيين بدعم المقاتلين الأكراد الإسلاميين المتحالفين مع «الحزب الديمقراطي الكردستاني» ضده.

٢٣/٥/٩٤: كشف الرئيس التركي سليمان ديميريل عن وساطة تركية لانهاء الاقتتال بين أكراد شمال العراق.

٢٩/٥/٩٤: أقال الرئيس العراقي صدام حسين رئيس الوزراء أحمد حسين الخضير، وتولى بنفسه هذا المنصب. وألف حكومة جديدة تحت شعار مكافحة الغلاء ومعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد.

٣٠/٥/٩٤: هددت الأمم المتحدة بوقف برامج الإغاثة المخصصة لشمال العراق، وبسحب الحرس الدولي من هذه المنطقة، في حال استمرار القتال بين الأحزاب الكردية هناك.

٣١/٥/٩٤: توصلت الأحزاب الكردية المتصارعة إلى اتفاق لوقف القتال في ما بينها بعد وساطة تركية وجهود سورية.

## شؤون فلسطينية

٣/٥/٩٤: وقع ممثلون عن

إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والدانمارك وإيطاليا والنروج اتفاقاً على إرسال ١٦٠ مراقباً دولياً إلى مدينة الخليل في الضفة الغربية عملاً بقرار مجلس الأمن الصادر عقب مجزرة الحرم الإبراهيمي.

٨/٥/٩٤: بدأ المراقبون الدوليون انتشارهم في مدينة الخليل. وشهد هؤلاء في أثناء انتشارهم اشتباكات عنيفة بين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين.

١٠/٥/٩٤: وقع هجوم مسلح على حافلة إسرائيلية في منطقة رام الله في الضفة الغربية أسفر عن إصابة اثنين من الركاب.

١٦/٥/٩٤: وقعت مواجهات عنيفة في مدينة الخليل بين نشّاط فلسطينيين والقوات الإسرائيلية والمستوطنين اليهود بعدما دخلوا المدينة بأسلحتهم وحاولوا دخول مسجد عنوة. وقد أسفرت هذه المواجهات عن جرح ١٨ فلسطينياً وفرض الجيش الإسرائيلي حظر التجول على المدينة.

١٧/٥/٩٤: هوجم مستوطن يهودي وامرأة قرب مدينة الخليل من جانب عناصر من حركة «حماس» التي تبنت العملية، ودعت السلطات الإسرائيلية «إلى وقف عمليات إطلاق النار على الفلسطينيين وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية وسحب أسلحة المستوطنين».

٣١/٥/٩٤: توتر الوضع الأمني في الضفة الغربية المحتلة عقب قتل الجيش الإسرائيلي عمداً لنشاطٍ من حركة «حماس» كان يطاردهما عند المدخل الشمالي لمدينة القدس.

## شؤون فلسطينية / الحكم الذاتي

٤/٥/٩٤: أفرجت السلطات الإسرائيلية عن نحو ألف سجين فلسطيني من سجونها على دفعات تنفيذاً لاتفاق الحكم الذاتي مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٥/٥/٩٤: قام الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بزيارة الأردن لإطلاع العاهل الأردني الملك حسين على تفاصيل اتفاق الحكم الذاتي ولكسب تأييده له.

١٠/٥/٩٤: دخلت طليعة الشرطة الفلسطينية قطاع غزة. فيما شرعت القوات الإسرائيلية بإخلاء مواقعها.

١٢/٥/٩٤: سمّى الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ١٥ شخصية فلسطينية كأعضاء في السلطة الوطنية التي ستتولى إدارة الحكم الذاتي برئاسته.

١٣/٥/٩٤: تسلمت الشرطة الفلسطينية مدينة أريحا بعد ٢٧ سنة من الاحتلال الإسرائيلي وسط ابتهاج السكان بانسحاب القوات الإسرائيلية. كما وصلت دفعة جديدة من الشرطة إلى غزة.

ـ رأى رئيس الاستخبارات الإسرائيلي الجنرال أوري ساغي أن تقوية منظمة التحرير الفلسطينية «شرط ضروري» لنجاح عملية السلام. لكنه حذر، في الوقت نفسه، من هذا الأمر «لأنه قد يفتح شهية المنظمة للمطالبة بإقامة دولة فلسطينية».

١٥/٥/٩٤: شرعت الشرطة الفلسطينية في ممارسة مهماتها التنظيمية في أريحا. فيما تحدى المستوطنون الإسرائيليون الشرطة بدخولهم إلى أريحا بسلاحهم للصلاة في كنيس يهودي في المدينة.

ـ فشلت المحادثات الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن في التوصل إلى اتفاق مستقبلي للتعاون بين سلطات الجانبين.

١٦/٥/٩٤: أكد قائد الشرطة الفلسطينية في أريحا اللواء اسماعيل جبر أن دخول المستوطنين اليهود للصلاة في أريحا بسلاحهم «أمر لن يتكرر».

١٧/٥/٩٤: قام وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر بزيارة أريحا، واجتمع بوفد من سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني برئاسة فيصل الحسيني. وأوضح كريستوفر أن الزيارة ترمي إلى التأكيد للفلسطينيين «انهم ليسوا وحدهم في هذه المهمة، وأن المجتمع الدولي مستعد لمساندتهم في تحقيق الانتقال التاريخي».

ـ وقعت مواجهات عنيفة في غزة بين القوات الإسرائيلية وهي تخلي مواقعها، مع متظاهرين فلسطينيين.

ـ ثارت ثائرة السلطات الإسرائيلية بسبب كلمة للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات القاها في مسجد في جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا، ودعا فيها إلى «الجهاد من أجل تحرير القدس». ورأى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين في ذلك «انتهاكاً خطيراً لتعهدات عرفات الخطية وتهديداً لعملية السلام».

١٨/٥/٩٤: تسلمت الشرطة الفلسطينية مسؤولية الأمن في كامل قطاع غزة وسط مظاهر الابتهاج والفرح من جانب الفلسطينيين الذين لاحقوا الجنود الإسرائيليين بالحجارة في أثناء انسحابهم من القطاع.

ـ أعلنت قيادة الشرطة الفلسطينية انها تنوي تنظيم حمل الأسلحة في مناطق الحكم الذاتي. وردّت «حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس» بأنها «لن تسمح لأحد بأن ينتزع منها سلاحها ما دام الاحتلال الصهيوني جاثماً على الأرض الفلسطينية»، ودعت إلى تفادي حرب أهلية «على النمط الجزائري».

١٩/٥/٩٤: أوضح الزعيم

الفلسطيني ياسر عرفات لوزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، في أثناء لقائهما في النروج، أنه عنى بكلمة الجهاد «الجهاد السلمي وليس العنفي». فيما أشار بيريز إلى أن عرفات «تعهد مرة أخرى التزام المبادىء الأساسية لاتفاق الحكم الذاتي».

٩٤/٥/٢٠: قتل جنديان إسرائيليان على معبر ايريتز عند المدخل الجنوبي لقطاع غزة، في هجوم مسلح تبنته «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين». وردت إسرائيل بإغلاق الطرق المفضية إلى القطاع لتسعة أيام، فيما وعدت الشرطة الفلسطينية باتخاذ «الاجراءات الضرورية» للحؤول دون تكرار مثل هذه العمليات التي «تضر بالأمن الوطني الفلسطيني».

٩٤/٥/٢٤: أصدر الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات قراراً بوصفه رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، الغى بموجبه العمل بالأوامر العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة وأريحا «باستثناء بعض الأوامر المتعلقة باتفاق الحكم الذاتي» أي الأمن الخارجي. وقد احتجت إسرائيل على ذلك مشيرة إلى أن «لا حق لعرفات» في ذلك.

٩٤/٥/٢٥: دعا وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى أن يؤكد مجدداً التزامه اتفاق الحكم الذاتي، وذلك بعد لقاء كريستوفر نظيره الإسرائيلي شيمون بيريز في واشنطن. ورأى كريستوفر أن «عملية السلام لا يمكن أن تستمر إلا في مناخ الثقة»، وأنه «من المهم جداً الوفاء بالالتزامات».

ـ كشف قائد المنطقة العسكرية الجنوبية في إسرائيل الجنرال ماتان فيلناي أن لدى قيادة الاركان في الجيش الإسرائيلي «خططاً لعودة قواتنا إلى غزة إذا لاحظنا في الأشهر المقبلة أن الفلسطينيين يخرقون اتفاق الحكم الذاتي وأن هذا الاتفاق لا يطبق».

٩٤/٥/٢٦: عقد مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية اجتماعه الرسمي الأول برئاسة ياسر عرفات في تونس. واستمر الاجتماع ثلاثة أيام حيث أقر البرنامج السياسي لإدارة الحكم الذاتي، كما تم توزيع الحقائب على أعضاء المجلس. وتعهد المجلس تطبيق الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل وأكد العزم على «إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس في المستقبل». فيما رفضت حركة «حماس» عرضاً من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في هذا المجلس.

ـ تبنت «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين» هجوماً بالأسلحة النارية على سيارة عسكرية إسرائيلية قرب معبر رفح في قطاع غزة.

٩٤/٥/٢٧: شدد المسؤولون الإسرائيليون على أنهم سيتصدون لإقامة أي مؤسسات فلسطينية في مدينة القدس، مؤكدين أن المدينة «ستبقى عاصمة موحدة لإسرائيل» وأنها لن تقسم.

٩٤/٥/٣٠: أطلقت إسرائيل سراح مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين لديها الذين وصلوا إلى قطاع غزة حيث لقوا ترحيباً حاراً.

ـ أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية تمسكها بمراكزها في القدس. واتهمت إسرائيل بأنها «تحاول حسم موضوع المدينة قبل موعد المفاوضات الخاصة في هذا الشأن والمحددة بعد ثلاث سنوات».

٩٤/٥/٣١: أكد الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات أنه سيذهب «إلى النهاية في عملية السلام» مشدداً على «عدم التهاون أمام أي عرقلة». ودعا إلى «الجهاد من أجل التنمية» في مناطق الحكم الذاتي. وحضّ رجال الأعمال الفلسطينيين على المشاركة في هذه العملية.

## القوقاز

٩٤/٥/١٣: وقّعت أرمينيا وأذربيجان وممثلون عن أرمن اقليم قرة باخ في موسكو اتفاقاً لوقف النار رعته روسيا، ينص على نشر قوات من روسيا ودول المجموعة المستقلة للفصل بين المتحاربين.

٩٤/٥/١٧: رفضت المجالس النيابية في أرمينيا وأذربيجان المصادقة على اتفاق موسكو الذي تم التوصل إليه بين الأطراف المتحاربين لوقف القتال في قرة باخ.

## مصر

٩٤/٥/٣: تم تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بخمسة إسلاميين دينوا في محاولة اغتيال رئيس الوزراء المصري عاطف صدقي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٩٤/٥/٩: احتجت نقابة المحامين المصريين بشدة بعد الإعلان عن وفاة محامٍ معتقل، ورأت النقابة أن المحامي توفي بسبب التعذيب، فيما نفت السلطات المصرية ذلك.

٩٤/٥/١٥: أكّد وزير الداخلية المصري حسن الألفي أن أجهزة الأمن حققت السيطرة الأمنية على محافظة أسيوط في صعيد مصر بعدما «تمكنت من ضرب أوكار الإرهاب».

٩٤/٥/١٧: منعت الشرطة المصرية بالقوة مئات المحامين المصريين من التظاهر احتجاجاً على وفاة زميل لهم في معتقله. وقد القت الشرطة القبض على نحو ١٥ محامياً.

٩٤/٥/٢٩: أعلن الرئيس المصري حسني مبارك عن تأليف لجنة خاصة للإعداد لـ «المؤتمر العام للحوار الوطني»

الذي سيعقد قريباً. ورأى مبارك أن هدف هذا المؤتمر هو «توحيد البلاد ضد الإسلاميين المتطرفين».

## المغرب

٩٤/٥/٢٥: قدّم رئيس الوزراء المغربي محمد كريم العمراني استقالة حكومته إلى الملك الحسن الثاني الذي قبلها وكلف عبد اللطيف الفيلالي تأليف حكومة جديدة.

## اليمن

٩٤/٥/٤: انفجرت الحرب في اليمن بين القوات الشمالية والقوات الجنوبية حيث استخدم الطرفان في المعارك مختلف أنواع الأسلحة بما فيها الطيران. وشملت المعارك سبع محافظات تقع كلها عند خط التقسيم القديم بين شطري اليمن.

-أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تجريد نائبه علي سالم البيض وعدد من المسؤولين الآخرين من صلاحياتهم.

- وصل مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو إلى العاصمة اليمنية صنعاء، وباشر سلسلة من الاتصالات داعيا إلى احتواء الأزمة في اليمن مؤكداً دعم بلاده «للوحدة والديمقراطية في اليمن»، وقدّم «مقترحات» أميركية لحل النزاع منها «فصل الوحدات الشمالية والجنوبية والاتفاق على إعادة توزيع القوات العسكرية».

٩٤/٥/٥: احتدمت المعارك في لحج وأبين وتعز وذمار وشنت الطائرات الجنوبية غارات على مطار صنعاء ومحيط القصر الرئاسي في العاصمة.

-عقد مجلس النواب اليمني جلسة طارئة تغيب عنها عدد كبير من نواب «الحزب الاشتراكي اليمني». وأقر المجلس إعلان حال الطوارىء في البلاد.

٩٤/٥/٧: تساقطت الصواريخ على العاصمة صنعاء محدثة دماراً كبيراً في عدد من الأحياء.

- دعا الرئيس اليمني علي عبد الله صالح «العناصر الانفصالية في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى الاستسلام فوراً». وأعلن رفضه أي وساطة او دعوة تستهدف استقدام قوات عربية أو دولية إلى اليمن للفصل بين القوات باعتبار أن «ما يجري هو تمرد على الشرعية».

- اعتبر مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو أن «الحرب الدائرة في اليمن تنطوي على أخطار هائلة على الاستقرار الاقليمي في شبه الجزيرة العربية وعلى المصالح الاميركية في اليمن والمنطقة». وحدد بيلليترو هذه الأخطار في «استمرار سقوط الضحايا البريئة بسبب استمرار القتال مما قد يقود إلى تدفق سيل من اللاجئين إلى الدول المجاورة لليمن. ثم في بروز خطر بحث الطرفين المتحاربين عن مزيد من الأسلحة، مما قد يوفر فرصة للحكومات التي تسعى إلى خلق الاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة». وتوقع المسؤول الأميركي أن تكون الحرب «طويلة» مؤكداً تفضيله «أن يأتي الحل من المنطقة».

٩٤/٥/٨: أعلنت حكومة صنعاء أن قواتها تزحف باتجاه الجنوب نحو مدينة عدن من أربعة اتجاهات، فيما وقعت أشرس المعارك في محافظة أبين وسط تضارب الأنباء والبيانات حول مصير المعارك. وقد أشارت المعلومات إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى بين الطرفين.

٩٤/٥/١٠: أرسل طرفا النزاع في اليمن موفدين لهما إلى الدول العربية في محاولة لكسب تأييد هذه الدول كل إلى جانبه.

٩٤/٥/١١: اتهمت حكومة صنعاء «أطرافاً خارجيين بمساعدة التمرد في جنوب البلاد».

- رأى مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو أن «لا حل عسكرياً للأزمة في اليمن»، وذلك أثناء قيامه بجولة خليجية شملت سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين والكويت.

٩٤/٥/١٢: تركزت المعارك بين اليمنيين في مدينة الضالع الجنوبية الاستراتيجية فيما تضاربت بيانات الطرفين حول نتائج هذه المعارك، بينما استمر سقوط الصواريخ على صنعاء.

٩٤/٥/١٣: تقدم الحزب الاشتراكي اليمني بمبادرة تضمنت: وقف الحرب فوراً وتشكيل حكومة انقاذ وطني وإعادة تنظيم القوات المسلحة وتنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق». وقد رفضت صنعاء هذه المبادرة.

- وصل وفد من جامعة الدول العربية إلى صنعاء في مهمة وساطة لانهاء القتال في اليمن.

٩٤/٥/١٥: حققت القوات اليمنية الشمالية عدداً من الاختراقات لمواقع القوات الجنوبية فيما احتدمت الهجمات والهجمات المضادة بين الطرفين.

- شنّ رئيس مجلس النواب عبد الله الأحمر هجوماً عنيفاً على الحزب الاشتراكي اليمني وقيادته، ورأى «أن الحسم العسكري سيمثل قريباً المخرج الذي تتجاوز به البلاد الأزمة».

١٦/٥/٩٤: اشتدت المعارك وبلغت منطقة شبوة النفطية في جنوب شرق البلاد، وسط تأكيد القوات الجنوبية صدها كل محاولات التقدم الشمالية.

ـ اجتمع وفد جامعة الدول العربية بالرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي اعتبر «ما يجري شأناً داخلياً» رافضاً وقف النار «إلا إذا استسلم» القادة الجنوبيون أو «غادروا البلاد».

١٧/٥/٩٤: خاضت القوات الشمالية معارك عنيفة مع القوات الجنوبية المدافعة عن قاعدة العند الجوية الاستراتيجية والواقعة على الطريق إلى مدينة عدن. فيما كثف الطيران الجنوبي غاراته على القوات الشمالية.

ـ أعلن الحزب الاشتراكي اليمني من عدن وخمسة من أحزاب المعارضة اليمنية عن تأليف مجلس للانقاذ الوطني من أجل «تولي قيادة شؤون البلاد في كل أنحاء اليمن».

ـ دعت الإدارة الأميركية القادة اليمنيين إلى «وضع نهاية سلمية للنزاع القائم في إطار الوحدة والديمقراطية والشرعية الدستورية».

١٨/٥/٩٤: دعا رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى وقف القتال «فوراً» في اليمن محملاً الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مسؤولية استمرار القتال «بسبب عدم استجابته لنداءات وقف النار».

ـ تخوف الرئيس المصري حسني مبارك من تحول الحرب في اليمن «إلى حرب استنزاف» ورأى انها «لن تحل المشكلة أبداً». وكشف أنه نصح الرئيس اليمني بعدم اقحام الجيش في القتال «إلا انه لم يوافق». كما ناشد مبارك الرئيس اليمني وقف القتال.

٢٠/٥/٩٤: انتقل الزعيم الجنوبي علي سالم البيض من عدن إلى حضرموت وسط تحقيق القوات الشمالية مزيداً من التقدم نحو عدن.

٢١/٥/٩٤: أعلن الزعيم الجنوبي علي سالم البيض «قيام جمهورية اليمن الديمقراطية دولة مستقلة ذات سيادة عاصمتها عدن ودينها الإسلام وتشكل جزءاً من الأمة العربية والإسلامية». وأعلن البيض أيضاً عن تأليف مجلس رئاسي يضمه وشخصيات يمنية أخرى يتولى السلطة في «الجمهورية». وقد وصف الرئيس اليمني علي عبد الله صالح هذا القرار بأنه «باطل ولا يستند إلى أي صفة قانونية» وتعهد مواصلة القتال ودخول عدن.

ـ قال العاهل السعودي الملك فهد «ان الواقعية في التفكير والتفاهم بين الأطراف كفيلان بجلب دواعي الأمن والاستقرار إلى اليمن».

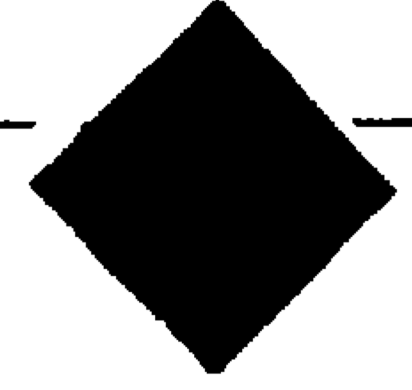
ـ نددت وزارة الخارجية الأميركية بإعلان «استقلال اليمن الجنوبي» ودعت إلى وقف النار وإلى الحوار السياسي معتبرة أن «اعلان الاستقلال سيؤدي إلى إطالة أمد المعارك».

٢٥/٥/٩٤: نشطت الاتصالات الأميركية بمصر والسعودية والدول الخليجية الأخرى للتوصل إلى حل للأزمة في اليمن.

٢٨/٥/٩٤: تقدمت الدول الخليجية بطلب عقد جلسة لمجلس الأمن للبحث في الوضع في اليمن. وقد احتجت حكومة صنعاء على ذلك بشدة معتبرة ذلك «تدخلاً في الشؤون اليمنية الداخلية»، ومحذرة من استغلال أي قرار دولي «لتصفية حسابات اقليمية».

٣١/٥/٩٤: بدا أن مشاورات مجلس الأمن توصلت إلى الاتفاق على مشروع سعودي ـ عماني (رفضته قطر) يدعو إلى وقف النار وحظر ارسال الأسلحة إلى اليمن وإلى ارسال بعثة لتقصي الحقائق إلى اليمن. وقد وافقت الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا على هذا المشروع فيما اعترضت فرنسا عليه وأصرت على ايراد بند ينص على ابقاء اليمن موحداً.

إعداد: رانيا غانم



# ببليوغرافيا

## المصادر العربية

### اجتماع

#### كتب

- ابراهيم، سعد الدين. **الملل والنحل والاعراف: هموم الاقليات في الوطن العربي.** القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ١٩٩٤.
- الانصاري، محمد جابر. **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل الى اعادة فهم الواقع العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٢٠٣ ص.
- برنامج الامم المتحدة الانمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٢٢٧ ص.
- جعيط، هشام. **الكوفة: نشأة المدينة العربية الاسلامية.** ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣. ٣٥١ ص.
- الجمل، مايسة. **النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ٢٣٤ ص.
- زناتي، محمود سلام. **نظام الجوار او حق اللجوء في الاعراف القبلية العربية المعاصرة.** الرياض: أجا، ١٩٩٤.
- زهر الدين، صالح. **الارمن والعرب بين الطورانية والصهيونية.** بيروت: الحلقة الادبية الارمنية اللبنانية، ١٩٩٤. ٩٢ ص.
- ضاهر، مسعود. **مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي.** دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٤. ٣٩٤ ص.
- ظاهر، فضل. **الدفاع الاجتماعي ومكافحة الجريمة.** بيروت: مؤسسة بحسون، ١٩٩٤. ٢٩٤ ص.
- العمري، اكرم ضياء. **قيم المجتمع الاسلامي من منظور تاريخي.** قطر: وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، ١٩٩٤.
- محمود، نجوى ابراهيم. **السياسات العامة والتغير السياسي في مصر، سياسة الاسكان: دراسة حالة ١٩٧٤-١٩٨٦.** القاهرة: مركز ابن خلدون، ١٩٩٣.
- منظمة العفو الدولية. **السودان وبلات الحرب: القتل لاسباب سياسية والكارثة الانسانية.** لندن: المنظمة، ١٩٩٣. ٢٨ ص.
- ــــــ. **العراق: اختفاء رجال دين وطلاب شيعة.** تعريب عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٩٣. ١٦٧ ص.

#### دوريات

- الاتاسي، سيف الدين. «بدو الصحراء العربية.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤١، ربيع ١٩٩٤. ص ١١٧-١٢٤.
- الامين، محمد السيد. «نسق القيم في لبنان: مقاربة اولية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٣، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٨٧-٨٩.
- برغوثي، اياد. «الديمقراطية والتعددية في فكر وسلوك الاسلاميين الفلسطينيين.» **السياسة الدولية:** العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٧٨-٨٥.
- بعلبكي، احمد. «تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في لبنان.» **الطريق:** العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ١١٢-١١٩.
- الجباعي، يوسف. «الاحكام الخاصة بمنظمات العمل واصحاب الاعمال في لبنان والبلاد العربية.» **الشؤون**

الاقتصادية: نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٤-٢١.

- الخازن، فريد. «النخب السياسية في لبنان.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص٩٠ - ١٠٦.
- زكريا، فؤاد(وآخرون). «الفيلسوف... والمرأة.» **المجلة العربية للعلوم**: العدد ٤٦، شتاء ١٩٩٤. ص ١٤٦_١٧٤.
- الزين، جهاد. «لبنان على أطلال أنماط قضت من الولاء والاعتراض.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١١١_١١٦.
- الزين، عبد الفتاح. «الاطر المرجعية للتمثل المتبادل بين العرب والاوروبيين.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٢_٣١.
- خليل، فؤاد. «دولة الخلافة: التاريخ والمجتمع والمعرفة.» **الطريق**: العدد ٢، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١١٤_١٢٠.
- سلام، نواف. «الغاء طائفية الغاء الطائفية.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٧٧-٨٢.
- الشوربجي، منار. «حقوق الانسان: دعوة للخوض في التفاصيل.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٧٤_٧٨.
- صافي، لؤي. «نموذج التحديث الغربي: الخصوصية التاريخية واشكالية التعميم.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٢٨_٥٩.
- الضاحي، ارجوان سعد الدين. «تنظيم الاسرة في الوطن العربي بين هموم الحاضر وآمال المستقبل.» **دراسات عربية**: العددان ٧_٨، أيار/مايو- حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٠٥_١١٤.
- الطلافحة، حسين. «عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الاردن.» **ابحاث اليرموك**: العدد ٤، ١٩٩٣. ص ٢٧١_٣٠٧.
- كيوان، فاديا. «حدود المجتمع المدني في لبنان.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص٨٢-٩٠.
- نظمي، وميض. «المثقف العربي بين السلطة والجماهير: اشكالية العلاقة الصعبة.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٥٩_٧٧.
- النيفر، احميدة. «النخب والاصلاح واشكالية الحوار.» **مستقبل العالم الاسلامي**: العددان ١٠_١١، ربيع - صيف ١٩٩٣. ص ٢٥٧_٢٧٥.

## مراجعة كتب

- ابراهيم، سعد الدين. «مشكلة الاقليات في الوطن العربي.» **شوون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢١٦_٢٢٠. (مازن عكيلي)
- برنامج الامم المتحدة الانمائي. «تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٤، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٣٨_١٤٨. (ماجد هادي مسعود)
- السائح، عبد الحميد. «فلسطين: لا صلاة تحت الحراب.» **شؤون الأوسط**: العدد ٣٢، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٢١_١٢٤. (مأمون كيوان)
- صبور، احمد. «المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الاكاديميون العرب والسلطة.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٤٨_١٥٤. (رسول محمد رسول)
- فرجاني، نادر. «عن نوعية الحياة في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٤٠_١٤٨. (ابراهيم العيسوي)

## اعلام

### كتب

- جامعة تونس ١. **الاعلام الاقتصادي**. تونس: مؤسسة فريدريش نومان، المركز الثقافي الفرنسي، ١٩٩٣. ١٣١ ص.
- حمادة، بسيوني ابراهيم. **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ٣٦٨ ص.
- عواد، علي. **الدعاية والرأي العام: مضمون ونماذج من الحرب في لبنان والخليج**. بيروت: المؤلف، ١٩٩٣.

### دوريات

- ابو عامود، محمد سعد. «الاعلام العربي والسياسة الخارجية العربية.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص. ٨٧_١٠٢.
- البياتي، ياس خضير. «الاعلام العربي: الوظيفة الحضارية واشكالية التوصيل.» **آفاق عربية**: العدد ٥، أيار/مايو، ١٩٩٤. ص ٢٢_٢٧.
- رحال، حسين. «المضمون المعرفي للاعلام الغربي في حرب الخليج.» **الفكر العربي**: العدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤. ص ١٥٢_١٧٤.
- عبد الرحمن، عزي. «الواقع والخيال في الثنائية الاعلامية: نحو تأسيس فكر اعلامي متميز.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٧٥_٨٧.
- ———. «الاعلام والتسيير في تجربة الجزائر.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٧٤، كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٥٠_٥٧.
- عبد المنعم، احمد فارس. «التعاون الاعلامي العربي بين الانجاز والقصور.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٠٢_١١٧.
- غندور، صبحي. «ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية.» **الحوار**: العدد ٣٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ٢٨_٣١.

- نوفل، ميشال. «الاعلام العربي والتغيرات الدولية.» **شؤون دولية**: العدد ٤، شتاء ١٩٩٤. ص ١٨-٢١.

- الياسري، قيس. «الاعلام العربي والوظيفة المفقودة.» **آفاق عربية**: العدد ٥، ايار/مايو ١٩٩٤. ص ٢٨-٣١.

## مراجعة كتب

- ابو عرقوب، ابراهيم. «الاتصال الانساني ودوره في التفاعل الاجتماعي.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٧٤، كانون الثاني/يناير- آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١١٠-١١٢. (محمد عثمان)

# اقتصاد

## كتب

- اتحاد غرف التجارة السورية. **التقرير السنوي ١٩٩٣**. دمشق: الاتحاد، ١٩٩٤. ١٠٣ ص.

- باترا، رافي. **الانفجار الاقتصادي الكبير في التسعينات في ظل كلينتون والنظام العالمي الجديد**. تعريب عدنان شومان. دمشق: مؤسسة الصالحاني للطباعة والنشر، ١٩٩٣. ١٧٤ ص.

- بريجيز، دنيس. **السياسة العالمية للطاقة: رؤية مستقبلية**. بيروت: المعهد العربي للدراسات الدولية، ١٩٩٤. ٤٦ ص.

- حمودة، عمرو كمال. **منظمة الاوبك... الى اين؟ دور منظمة الدول العربية المصدرة للنفط في حماية المصالح العربية**. مالطا: مركز دراسات العالم الاسلامي، ١٩٩٣. ١٤٧ ص.

- السيد حسين، عدنان. **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٤. ٢١٢ ص.

- قرم، جورج. **العلاقات الاقتصادية والمالية العربية - الأوروبية: ١٩٦٠-١٩٨٧**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. **ابرز القضايا الاقتصادية والتحديات التي يواجهها اليمن الموحد**. اللجنة: ١٩٩٣. ١٠١ ص.

- المؤتمر الدائم للحوار اللبناني. **الثروة المائية في لبنان بين الاطماع والمفاوضات**. بيروت: المؤتمر، ١٩٩٣.

- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. **معلومات اساسية عن صناعة النفط**. الكويت: المنظمة، ١٩٩٣. ٤٩ ص.

- منظمة التحرير الفلسطينية. **البرنامج العام لانماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٠**. تونس: المنظمة، ١٩٩٣.

- منظمة العمل العربية. **التصنيف الدولي المعياري للمهن والتصنيف المهني العربي: دراسة مقارنة**. بغداد: المنظمة، ١٩٩٣. ٩٥ ص.

- النجفي، سالم. **اشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ١١٥ ص.

- الهرماسي، عبد اللطيف. **الدولة والتنمية في المغرب العربي: تونس نموذجاً**. تونس: سراس للنشر، ١٩٩٣. ٢٦٨ ص.

- اليماني، احمد. **جمعية العمال العربية الفلسطينية بحيفا**. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٣. ٢٣١ ص.

## دوريات

- ابن غريبة، سالم محمد. «المعلومات واهميتها للاسواق المالية.» **المصارف العربية**: العدد ١٩٥، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٤٤-٤٩.

- البابا، طلال. «التخصيص والاقتصاد الوطني في البلدان المتخلفة.» **دراسات عربية** : العددان : ٩ - ١٠، تموز/ يوليو - آب / اغسطس ١٩٩٤. ص ٥٠ - ٣٦.

- جودة، شاكر.« السياسات الزراعية الفلسطينية.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٨، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤٧-٦٤.

- حسن، سعيد فاضل. «دور الامن في التكامل الاقتصادي العربي.» **الموقف**: العدد ١٠٣، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٤٢-٤٥.

- حماد، خليل. «تقدير دوال الطلب والانتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالامن الغذائي الاردني.» **ابحاث اليرموك**: العدد ٤، ١٩٩٣. ص ٢٢٣-٢٦٩.

- حمادي، سعدون. «الاقتصاد والسياسة: آراء في العلاقات الاقتصادية العربية.» **دراسات عربية**: العدد ٩-١٠، تموز/يوليو- آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٣-١٧.

- حمدان، كمال. «هواجس ما بعد التسوية: هل يفقد لبنان دوره الاقتصادي في محيطه العربي؟» **الطريق**: العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص٣٧-٤٨.

- حمود، سمير. « مفهوم إدارة الاموال وانعكاساتها على استقرار وربحية المصارف: الحالة اللبنانية.» **المصارف العربية**: العدد ١٦٠، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٢٦-٣٣.

- خليل، انور عبد الرحمن. «النشاط الاحصائي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**: العدد ١١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ١٦٣-٢٠٢.

- خيري، مجد الدين. «الأزمة التنموية

الراهنة في الاقطار العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٠٦_١٣٢.

ـ خشيم، مصطفى عبد الله. «دراسة حالة التجارة الليبية مع الاقطار العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٤١_١٥٣.

ـ الطرابلسي، عبد القادر. «التنمية في الوطن العربي بين التقليد والتبعية وهدر الامكانات.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٧_٢٤.

ـ عبد اللطيف، عادل محمد. «استيعاب العمالة العائدة: حالة الاردن والسودان ومصر ولبنان واليمن.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤٨-٧٥.

ـ عبد الله، عبد الخالق. «النفط والنظام الاقليمي الخليجي.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٤_٣٩.

ـ العزي، غسان. «إشكالية النظام التجاري العالمي الجديد.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٥٠_٧٠.

ـ عيسى، نجيب. «الابعاد التنموية لمسالة المياه في الشرق الأوسط.» **الشؤون الاقتصادية**: نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤٥_٥٦.

ـ فقيه، اسامة جعفر. «التكتلات الاقتصادية الدولية: معالمها، دورها ومستقبلها.» **المجلة العربية للدراسات الدولية**: العدد ١، شتاء ١٩٩٤. ص ٣٩_٥٦.

ـ لبكي، بطرس. «السياسة الانمائية في لبنان بين الماضي والمستقبل.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ١١٦-١٣٦.

ـ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. «التطورات النفطية في العالم والاقطار الاعضاء.» **النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول**: العدد ٣، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٢_١٥.

ـ النجار، خالد السبع. «الزراعة والتكامل الاقتصادي العربي: الواقع وآفاق المستقبل.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٤_٤٢.

ـ نهرا، فؤاد. « حول مفهوم التنمية المتمركزة على الذات في فكر سمير أمين.» **اصول**: العدد ١، شباط/فبراير ١٩٩٤. ص ٨١_٨٧.

ـ هيلان، رزق الله. «نظام عالمي جديد ام حالة عابرة.» **الطريق**: العدد ٣، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٣٩_٦٠.

### مراجعة كتب

ـ سلوم، عبد الامير. «السياسات المالية والنقدية والمصرفية في لبنان: أزمات وحلول.» **الشؤون الاقتصادية**: نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤٠-٤١.

ـ السيد حسين، عدنان. «الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٨، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١١٢_١١٤.

## بيئة

### كتب

ـ نصار، علي. **التفاعلات البيئية الاقتصادية وتخطيط التنمية في الاقطار العربية**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣. ١٥٩ ص.

### دوريات

ـ جمعة، حازم حسن. «الامم المتحدة والنظام الدولي لحماية البيئة.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٢٣_١٢٧.

ـ حمدان، هشام. « الضوابط البيئية واثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٤٩_٦٦.

ـ خضور، رسلان. «الاقتصاديات العربية والبيئة.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٦٤_١٧٦.

## تاريخ وجغرافيا

### كتب

ـ بدوي، جمال. **نظرات في تاريخ مصر**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤. ٢٤٣ ص.

ـ بوتشيش، ابراهيم القادري. **المغرب والأندلس في عصر المرابطين: المجتمع ـ الذهنيات ـ الاولياء**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣. ١٢٧ ص.

ـ البعيني، حسن أمين. **دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي: ١٩٢٠–١٩٣٤**. بيروت: المركز اللبناني للبحوث والتوثيق، ١٩٩٣.

ـ الجمالي، محمد فاضل. **صفحات من تاريخنا المعاصر**. الصفاة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣. ٤٧٠ ص.

ـ الدجاني، برهان وهادية الدجاني (محرران). **الصراع الاسلامي ـ الفرنجي على فلسطين في القرون الوسطى**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤. ٦٦٨ ص.

ـ الدجاني، هادية. أنظر: برهان الدجاني.

ـ سرحان، محمد. **النظام العثماني والهجرة اليهودية الى فلسطين: ١٤٩٢_١٩٥٢**. دمشق: دار دمشق، ١٩٩٤.

ـ عطاالله، سمير. **قافلة الحبر: الرحالة الغربيون الى الجزيرة والخليج ١٨٦٢_١٩٥٠**. لندن: دار الساقي، ١٩٩٤. ٣٤٥ ص.

ـ القمني، سيد. **اسرائيل: التوراة، التاريخ، التضليل**. قبرص: مؤسسة

عيبال للدراسات والنشر، ١٩٩٤. ٢٢٠ ص.

- الكعبي، المنجي (محقق). **تاريخ العباسيين لابن وادران.** بيروت: دار الغرب الاسلامي، ١٩٩٣. ٨٥٢ ص.

- موراني، انطوان حميد. **في هوية لبنان التاريخية.** بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤.

- يزبك، يوسف ابراهيم. **الجذور التاريخية للحرب اللبنانية من الفتح العثماني الى بروز القضية اللبنانية.** بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩٣. ٣٠٠ ص.

## دوريات

- ابو شقرا، سناء. «الشهابية: نهج لم يكتمل.» **الطريق:** العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ٢٢-٣٠.

- اسماعيل، منير. «مجلس الادارة الكبير في عهد المتصرفية ومواقفه الوطنية.» **الفكر العربي:** العدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤. ص ١٩٣-٢٠٦.

- التميمي، عبد الجليل. «اهمية الموروث التاريخي - العثماني وتاثيره في العلاقات العربية- التركية.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٨٣-٩٣.

- الجميل، سيار. «التكوينات التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٣٩-٥٩.

- حميش، سالم. «الاستشراق والعقد الاستعماري.» **الاجتهاد:** العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٤. ص ١٩٧-٢١١.

- الشلق، احمد زكريا. «مشروع الاتحاد التساعي في الخليج : ١٩٦٨-١٩٧١.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤١، ربيع ١٩٩٤. ص ٥-٤٢.

- فودة، محمد رضا. «المتغيرات الحديثة في الساحة الاقليمية: اريتريا.» **شؤون عربية:** العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٠٥-٢١٠.

- كامل، سليم مطر. «الديانة المنبوذة: المانوية حلقة مفقودة من التاريخ العربي.» **الناقد:** العدد ٧٠، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤٤-٥٢.

- كوثراني، وجيه. «صورة الدولة السلطانية في الوعي التاريخي العربي:جدلية الوحدة والتعدد.» **الاجتهاد:** العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٤، ص ١٧٧-١٩٦.

- النابوده، حسن محمد عبد الله. «مقدمة في تاريخ الخليج العربي منذ مطلع المسيحية وحتى قدوم البرتغاليين.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤١، ربيع ١٩٩٤. ص ٢٥-٤٢.

## مراجعة كتب

- «بحوث ودراسات في التاريخ العربي.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية:** العدد ٤٦، شتاء ١٩٩٤. ص ٢٣٦-٢٤٧. (قاسم عبده قاسم)

- حزين، سليمان. «ارض العروبة: رؤية حضارية في المكان والزمان.» **شؤون عربية:** العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢١٠-٢١٦. (محسن خضر)

- راشد، محمد علي. «الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين امارات ساحل عمان وبريطانيا: ١٨٠٦-١٩٧١.» **شؤون اجتماعية:** العدد ٤١، ربيع ١٩٩٤. ص ١٤٥ -١٤٧. (عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم)

- فرومكين، دافيد. «سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط، ١٩١٤-١٩٢٢.» **العربي:** العدد ٤٢٥، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٩٧-١٠٠. (محمد حسين غلوم)

## تربية ولغة

### كتب

- الجمالي، محمد فاضل. **خبرات وآراء في الدراسة الجامعية.** الصفاة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣. ٢٤٥ ص.

- داية، جان. **جبران تويني وعصر النهضة.** بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤.

- رضا، محمد جواد. **العرب و التربية والحضارة: الاختيار الصعب.** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ٢٦٦ ص.

- ———. **ازمات الحقيقة والحرية في التربية العربية المعاصرة.** الكويت: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ١٩٩٤. ٢٦٧ ص.

- الريس، نجيب. **الاعمال المختارة: مئوية نجيب الريس، ١٨٩٨ - ١٩٥٢.** بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤.

- زيتوني، لطيف. **حركة الترجمة في عصر النهضة.** بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤. ١٩٠ ص.

- شوقي، أحمد. **العلم... ثقافة المستقبل.** القاهرة: المكتبة الاكاديمية، ١٩٩٣. ٢٣٤ ص.

- الصيادي، محمد المنجي. **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي.** ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ٦٢١ ص.

- طعيمه، صابر. **منهج الاسلام في تربية النشء وحمايته.** بيروت: دار الجيل، ١٩٩٤.

- العاصي، محمد مطر. **مسيرة التعليم في دولة الامارات العربية المتحدة.** [ د.م ]، المؤلف، ١٩٩٣. ٣٢٠ ص.

- عاصي، ميشال. **من أيام الضوء والظلمة: سيرة ذاتية.** بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤.

ـ علوش، ناجي. **ابو الطيب المتنبي: دراسة في هويته وشعره والمختارات.** بيروت: الرواد للتوزيع والنشر، ١٩٩٣. ٤٩٥ ص.

ـ الكعبي، ربيعة. **التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم : دراسة نحوية بلاغية.** بيروت : دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣. ١٩٣ص.

ـ مجموعة من الباحثين. **المواطن والتربية المدنية في لبنان.** بيروت: المركز اللبناني للدراسات ، ١٩٩٤. ١١٢ص.

ـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. **مؤسسات التعليم العالي في السودان: الجامعات الحكومية والكليات الاهلية والاجنبية.** الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٣. ١٠٥ ص.

## دوريات

ـ بافضل، صباح عبد الله محمد. «القراءات واللهجات والعلاقة بينهما.» **عالم الكتب:** العدد ٢، آذار/مارس ـ نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٢٣ـ١٤٦.

ـ بورايو، عبد الحميد. «الرواية الشعبية الاحترافية وتحولات المجتمع الجزائري ابان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر.» **دراسات عربية:** العددان ٩ـ١٠، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١١٧ـ١٢٥.

ـ ثاني، احمد راشد. «ملاحظات حول القصيدة الشعبية في الامارات.» **الرافد:** العدد ٣، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٩٩ـ١٠٣.

ـ حمادي، صبري مسلم. «المأثورات الشعبية في شعر شاذل طاقة.» **دراسات عربية:** العددان ٩ـ١٠، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٢٥ـ١٣٧.

ـ الخطيب، حسام. «الشعر العربي: هل انصرف عنه القراء؟» **العربي:** العدد ٤٣٦، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٣٣ـ١٣٧.

ـ رضا، محمد جواد. «الجامعات العربية المعاصرة: من الغربة الى الاغتراب.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤ـ٢٧.

ـ «دراسة مسحية حول الاوضاع التربوية والتعليمية في فترة ما بعد التحرير في دولة الكويت.» **الطفولة العربية:** العدد ٢٧، شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٦ـ٢٠.

ـ طه، مصطفى يوسف. «بواكير التعليم الحديث في الامارات.» **الرافد:** العدد ٣، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٢٠ـ٢٧.

ـ عبد الملك، بدر. «السرد النثري في الخليج: شيء عن الملامح والهوية.» الرافد: العدد ٣، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١١٤ـ١٢٧.

ـ الفيصل، سمر روحي. «نحو أدب موحد للأطفال العرب.» **شؤون عربية:** العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٧٢ـ١٨٤.

ـ «مثقفون اماراتيون يتحدثون عن دور التعليم في صياغة الهوية الوطنية.» **الرافد:** العدد ٣، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٤٩ـ٦٢.

ـ منصور، فاطمة. «رياض الاطفال في الكويت: من اللعب الى النشاط الذاتي التلقائي.» **العربي:** العدد ٤٢٥، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٦٢ـ١٦٧.

ـ المهيري، سعيد عبد الله حرب. «التعليم من اجل التنمية.» **الرافد:** العدد ٣، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٦٣ـ٧٠.

ـ يفوت، سالم. «الكتابة الابداعية العربية وشروط تحديثها.» **شؤون عربية:** العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٩٤ـ٩٨.

## مراجعة كتب

ـ محسن، مصطفى. «المعرفة والمؤسسة: مساهمة في التحليل السوسيولوجي للخطاب الفلسفي المدرسي في المغرب.» **دراسات عربية:** العددان ٧ـ٨، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٢٩ـ١٣٤. (فاوبار محمد)

## ثقافة وفكر

### كتب

ـ آل ياسين، جعفر. **الفكر الفلسفي عند العرب.** بيروت: دار المناهل، ١٩٩٤. ١٨٣ ص.

ـ اومليل، علي. **في شرعية الاختلاف.** ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣. ١١٢ ص.

ـ بازامه، محمد مصطفى. **اثر الدين والقومية في تاريخ الامة الاسلامية: النشأة والازدهار.** دار الحوار الثقافي والاوروبي، ١٩٩٤.

ـ الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية.** ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٢١٨ ص.

ـــــــ. **مدخل الى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي.** ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٤٧٧ ص.

ـ الجمعية الدولية لابحاث السلام ومنظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. **التربية على حلّ النزاعات بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان بلوغاً الى السلام.** بيروت: الجمعية والمنظمة، ١٩٩٤. ٨٧ ص.

ـ حوراني، البرت. **الاسلام في الفكر الاوروبي.** بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع ومؤسسة نوفل، ١٩٩٤.

ـ خوري، رئيف. **الفكر العربي الحديث: اثر الثورة الفلسطينية في التوجيه السياسي والاجتماعي.** دمشق: وزارة

الثقافة، ١٩٩٣.

ـ الخوري، مارون عيسى. **في اليقظة العربية: الخطاب السوسيوسياسي عند فرح انطون**. بيروت: جروس برس، ١٩٩٤. ١٨٤. ص.

ـ الدينوري، ابن قطيبة. **عيون الاخبار**. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٤.

ـ السايح، احمد عبد الرحيم. **في الغزو الفكري**. قطر: وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، ١٩٩٣. ١٥٨ ص.

ـ صعب، أديب. **المقدمة في فلسفة الدين**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٤. ٢٤٥ ص.

ـ الصيادي، مخلص. **دعوة الى المستقبل**. (د.م): المؤلف، ١٩٩٤. ١٨٤ ص.

ـ ضاهر، محمد كامل. **الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر**. بيروت: دار البيروني، ١٩٩٤.

ـ الكيلاني، عبد الرزاق اشرف. **من مواقف عظماء المسلمين**. بيروت: دار النفائس، ١٩٩٤.

ـ المجمع العلمي العراقي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. **وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات** (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المجمع العلمي العراقي بمشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ١٧٧ ص.

ـ المركز الثقافي العربي. **المسرح اللبناني: مشاكل وآفاق**. بيروت: المركز، ١٩٩٣.

ـ ميكشيللي، اليكس. **الهوية**. تعريب علي وطفة. دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، ١٩٩٣. ١٩٠ ص.

ـ نصار، ناصيف. **تصورات الامة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الامة في الفكر العربي الحديث والمعاصر**. ط ٢. بيروت: دار امواج، ١٩٩٤. ٥٦٠ ص.

## دوريات

ـ آل جميع، حبيب. «الثقافة والمثقفون: الواقع والطموح.» **الكلمة**: العدد ٢، شتاء ١٩٩٤. ص ١٤٦ـ١٥١.

ـ ابراهيم، عبد الله. «تأملات في رصيد الحركة الوطنية المغربية.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٧٧ـ٩٣.

ـ ابو زيد، نصر حامد. «الاستقطاب الفكري بين الاسلام العصري واسلمة العصر في مصر.» **الطريق**: العدد ٣، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٨ـ١٢.

ـ امين، سمير «الطوباوية في المجتمع وفي الفكر.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٤، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٤٢ـ٥٣.

ـ باروت، محمد جمال. « المثقف التقليدي والمثقف الحديث: صراعات حلقة حلب التنويرية في العشرينات.» **الطريق**: العدد ٣، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٦٨ـ١٧٨.

ـ البزري، دلال. «الاسلاميون في لبنان : ورثة مربكون لإرث ثقيل.» **ابعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٠٦ـ١١٠.

ـ بن شرقي، بن مزيان. «تجديد الوعي التاريخي العربي مهمة الجيل القادم: قراءة في فكر قسطنطين زريق.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٩٣ـ١٠٧.

ـ بيضون، احمد. «طوائف لبنان والطريق الصعب الى هوية جامعة.» **ابعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٤٠ ـ٤٦.

ـ جواد، حسن فاضل. «نقد العقل العربي في فكر الاستاذ ميشال عفلق.» **آفاق عربية**: العدد ٥، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٤ـ١٠.

ـ حتر، ناهض. «الماركسية العربية والحركة الشيوعية العربية: عود على بدء.» **الطريق**: العدد ٢، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٦٤ـ٨٨.

ـ حيدر، عزيز. «الفكر الاجتماعي والسياسي للجامعيين الفلسطينيين في اسرائيل.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٥٩ـ٨٦.

ـ خليل، خليل احمد. «حول بقاء اللغة واختفاء الامة.» **الفكر العربي**: العدد ٧٥، شتاء ١٩٩٤. ص ٣ـ٥.

ـ دحماني، مصطفى. «فضح الزمن الاصولي: قراءة تحليلية نقدية لبعض مفاهيم الحركات الاسلامية المعاصرة.» **دراسات عربية**: العددان ٩ـ١٠، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٨٥ـ٩٧.

ـ الرفاعي، حصة. «الفولكلور والعلوم الانسانية.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: العدد ٤٦، شتاء ١٩٩٤. ص ٨ـ٥٥.

ـ سجاديور، محمد كاظم. «الدين والسلطة في روسيا في مرحلة ما بعد الشيوعية.» **شؤون الأوسط**: العدد ٣٢، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٦٣ـ٧٣.

ـ سيدا، عبد الباسط. «واقع البحث العلمي عربياً.» **الطريق**: العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ١١٢ـ١١٧.

ـ طحان، محمد جمال. «ماهية الاستبداد: مقاربات اولية لتحديد المصطلح.» **الاجتهاد**: العدد ٢٣، ربيع ١٩٩٤. ص ١٥١ـ١٧٥.

ـ الغالي، أحرشاو. «مظاهر الثقافة العربية وشروط تحديثها.» **شؤون عربية** : العدد ٧٨، حزيران/ يونيو ١٩٩٤. ص ٨٧ ـ ٩٤.

ـ غليون، برهان.«سمير أمين محارباً أو الايديولوجية في نجدة العلم.» **اصول**: العدد ١، شباط/فبراير ١٩٩٤. ص

٨٨ـ١١٤.

ـ قاسم، رياض. «القومية، الفصحى والمجتمع: تحديات الحاضر والمستقبل.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٣٢ـ٤٨.

ـ النفيسي، عبد الله فهد. «الفكر الحركي للتيارات الاسلامية: محاولة تقويمية.» **المستقبل العربي**: العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٠٧ـ١٢٧.

## مراجعة كتب

ـ أبو غربية، بهجت. «في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٩، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١١٧ـ١٢١. (فايز سارة)

ـ بوقربة، عبد المجيد. « الحداثة والتراث: الحداثة بوصفها اعادة تأسيس للتراث.» **دراسات عربية**: العددان ٧ـ٨، أيار/مايو- حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ١٢٤ـ١٢٨. (رسول محمد رسول)

ـ الجابري، محمد عابد. «الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ٢٩٤ـ٢٩٦. (صلاح سالم)

ـ خليل، خليل أحمد. «العقل في الاسلام: بحث فلسفي في حدود الشراكة بين العقل العلمي والعقل الديني.» **الفكر العربي**: العدد ٧٥، شتاء ١٩٩٤، ص ١٦١ـ١٦٤. (عصام نور الدين)

ـ غصيب، هشام. «هل هناك عقل عربي؟» **الطريق**: العدد ٢، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٨٥ـ١٩٠. (محمد سعيد مضية)

## سياسة

### كتب

ـ أبو غزالة، عبد الحليم (المشير). **الحرب العراقية- الايرانية، ١٩٨٠ـ١٩٨٨**. القاهرة: المؤلف، ١٩٩٤.

ـ بيريز، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد**. تعريب محمد حلمي عبد الحافظ. عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤. ١٨٦ ص.

ـ جامعة الكويت. **موسوعة العلوم السياسية، ١٩٩٣/١٩٩٤**. الكويت: الجامعة، ١٩٩٤.

ـ جميل، امين. **رؤيا المستقبل**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٣.

ـ الحاج، عزيز. **القضية الكردية في العراق: التاريخ والآفاق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤.

ـ الحوت، شفيق. **اتفاقية غزة ـ اريحا اولاً: الحل المرفوض**. بيروت: دار الاستقلال، ١٩٩٤.

ـ الخازن، فريد وبول سالم. **الانتخابات الاولى في لبنان مابعد الحرب: الارقام والوقائع والدلالات**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤. ٤٩٣ ص.

ـ الدجاني، برهان. **مفاوضات السلام: المسار والخيارات والاحتمالات**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤. ١٨٧ ص.

ـ زهر الدين، صالح. **مخاطر الدور التركي في المنطقة العربية**. بيروت: المؤلف، ١٩٩٣. ١٠٢ ص.

ـ سالم، بول. انظر: فريد الخازن.

ـ سماحة، يوسف. **سلام عابر: نحو حل عربي للمسألة اليهودية**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٤. ١٤٥ ص.

ـ السلطان، عبد الله عبد المحسن. **البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٣٦٠ ص.

ـ السيد حسين، عدنان . **العلاقات الدولية: الحرب والسلم، مفاهيم اساسية**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

ـ السيد، محمود وهيب. **ازمة الخليج الثانية وانعكاساتها المحلية والعالمية**. مصر: جامعة قناة السويس، ١٩٩٤.

ـ صيام، شحاتة. **العنف والخطاب الديني في مصر**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤. ١٦٥ ص.

ـ العايدي، زكي (وآخرون). **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**. ترجمة سوزان خليل. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤. ٢٩٥ ص.

ـ عثمان، السيد عوض محمد. **دور منظمة التحرير الفلسطينية في تنمية الشعب الفلسطيني**. (اطروحة دكتوراه)، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

ـ عوني، درية. **عرب واكراد: خصام أم وئام؟** القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣. ٢٢٧ ص.

ـ فلاح، غازي. **الجليل ومخططات التهويد**. ترجمة زايد محمود. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣. ١٤٥ ص.

ـ مركز الابحاث الاستراتيجية الاسرائيلي (يافا). حرب الخليج. تعريب بدر عقيلي. عمان: دار الجليل، ١٩٩٣. ٤١٩ ص.

ـ مجموعة من المؤلفين. **جزر الخليج العربي: أسباب النزاع... ومتطلبات الحل**. باريس: مركز الدراسات العربي ـ الاوروبي، ١٩٩٤. ٢٨٢ ص.

ـ مشتاق، حازم طالب. **من الوعي الايديولوجي الى الوعي الاستراتيجي**. بغداد: [د.ن.] ١٩٩٣. ١٣٠ ص.

ـ مصالحة، عمر. **السلام الموعود: الفلسطينيون من النزاع الى التسوية**. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤. ٤٢٨ ص.

ـ المصري، جورج. **الامن المائي العربي في عـالم متـغيـر.** قبرص: دار الملتقى للطباعة والنشر، ١٩٩٤.
ـــــــ . **الايديولوجيـة على المحك.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٤. ١٧٥ ص.
ـ النعيمي، عبد الرحمن محمد. **الصراع على الخليج العربي.** بيروت: دار الكنوز الادبية، ١٩٩٤. ٧٩ ص.
ـ منسى، بشـارة. **بين الطائف والطوائف.** بيروت: شركة المشرق للنشر، ١٩٩٣. ٢٢١ ص.
ـ النيرب، محمد. **اصول العلاقات السعودية ـ الامريكية.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٤.
ـ الهاجري، يوسف. **سراب الوحدة في الخليج: دراسة في الاشكاليـة الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي.** لندن: دار الصفا، ١٩٩٢. ٢٢٧ ص.
ـ هانف، تيودور. **لبنان: تعـايش في زمن الحرب من انهيار الدولة الى انبعاث الامة.** تعريب موريس صليبا. بيروت: دار لحد خاطر، ١٩٩٤. ٨٣٢ ص.
ـ الهيئة اللبنانية للسلام. **سلام واستشراف: لبنان آفاق ٢٠٠٢، وقائع المؤتمر الاول، ١٨-١٩-٢٠ كانون الاول ١٩٩٣.** بيروت: المطبعة البولسية، ١٩٩٤.

## دوريات

ـ ابرش، ابراهيم. «حدود النظام : ازمة الشرعية في النظام الدولي الجديد.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٥، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٤ـ٢١.
ـ احمدي، هوشنك امير. «سياسة ايران الاقليمية.» **شؤون الأوسط:** العدد ٢٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٦ـ٣١.
ـ الأعرج، عبد العزيز. «المستوطنون ضد اتفاق اوسلو.» **شؤون الأوسط:** العدد ٢٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص٣١ـ ٣٦.
ـــــــ . «متاهات مفاوضات السلام من مدريد الى اوسلو.» **شؤون الأوسط:** العدد ٢٩، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٤٣ـ٧٤.
ـ أمين، سمير. «المشكلة الفلسطينية والشرق أوسطية بعد غزة ـ أريحا.» **أبعاد:** العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٣٦-١٤١.
ـ بن جدو، غسان. «العلاقات العربيةـ العربية ... في منتصف الطريق.» **شؤون دولية:** العدد ٤، شتاء ١٩٩٤. ص ٢ـ٤
ـ التميمي، عبد المالك. «مسمّى الخليج: دراسة في العلاقات العربية ـ الايرانية.» **شؤون عربية:** العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٤٢ـ٥٨.
ـ تويني، غسان. «أزمة الديمقراطية في لبنان.» **أبعاد:** العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص٦٩-٧٦.
ـ جاد، عماد. «البوسنة: أوهام المراهنة على الحسم العسكري.» **السياسة الدولية:** العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٣١ـ٢٣٥.
ـ الجرباوي، علي. « الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي: تحليل وتقويم.» **قراءات سياسية:** العدد ١، شتاء ١٩٩٤، ص ٢١ـ٥١.
ـ جلال، محمد نعمان. «تعامل الامم المتحدة مع القضايا العربية.» **شؤون عربية:** العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٢٢ـ١٣٥.
ـ جوني، علي. «الاختراق الاسرائيلي في الخليج.» **شؤون الأوسط:** العدد ٢٩، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٠٥ـ١٠٧.
ـــــ . «التطبيع الاردني ـ الاسرائيلي.» **شؤون الأوسط:** العدد ٣٢، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٩ـ٢٥.
ـ حاتم، صفوت. «شبح الحرب الاهلية في اسرائيل.» **الموقف:** العدد ١٠٣، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٢٥ـ٢٨.
ـ حداد، معين. «حدود الجيوبوليتيكا الصهيونية.» **شؤون الأوسط:** العدد ٢٨، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٢٣ـ٤٧.
ـ خمايسي، راسم. «الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي وانعكاساته على الفلسطينيين داخل الخط الاخضر.» **قراءات سياسية:** العدد ١، شتاء ١٩٩٤. ص٧٢ـ٨٣.
ـ الدجاني، احمد صدقي. «السياسة الاميركية تجاه فلسطين لم تتغير منذ عام ١٩٤٨.» **شؤون دولية:** العدد ٤، شتاء ١٩٩٤. ص ٢٢ـ٢٦.
ـ درويش، منير. «الصراع العربي ـ الاسرائيلي: من التحرير والعودة الى غزة واريحا أولاً.» **دراسات عربية** :العددان ٧ـ ٨، أيار/مايوـ حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٣ـ٩.
ـ دكروب، عبد الامير. «مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط.» **الفكر العربي:** العدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤. ص ٢٠٧ـ٢٤١.
ـ الرز، محمد سعيد. «استمرار الحرب ينذر اليمن بالموت.» **الموقف:** ١٠٤، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٦ـ١٢.
ـ الرشيدي، احمد. «مبدأ السيادة في ميثاق جامعة الدول العربية وامكانيات تعزيز العمل العربي المشترك.» **شؤون عربية:** العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٠٩ـ١٢١.
ـ الرفاعي، غسان. «الدولة ـ الديموقراطية ـ الطائفية: أفكار للنقاش.» **الطريق:** العدد ٢، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٣٢-٤٣.
ـ ساسين، فارس. «الفكرة اللبنانية في أطوارها.» **أبعاد:** العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٦٢ـ٦٨.
ـ سالم، بول. «افكار حول القومية اللبنانية.» **أبعاد:** العدد ١، أيار/مايو

١٩٩٤. ص ٤٧_٦١.

ـ سلامة، غسان. «مدى وطنية الاستقلال اللبناني.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٢٨-٣٢.

ـ سويد، ياسين. «دور لبنان ووظيفته: آفاق تحديات المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ١٥، صيف ١٩٩٣. ص ٩٠-١٠١.

ـ شولر، هنري. «ليبيا بعد القذافي: التوقعات والوعود.» **شؤون دولية**: العدد ٤، شتاء ١٩٩٤. ص ٥٠_٥٣.

ـ الصلح، منح. «الوحدة العربية... والليبرالية.» **العربي**: العدد ٤٢٦، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٦٣_٦٨.

ـ عبد الناصر، وليد محمود. «ايران: نحو الحسم والتصعيد ام الاستمرار؟» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٤_٣٨.

ـ عزمي، محمود. «ميزان القوى الاستراتيجي العربي - الاسرائيلي: مدخل إلى المفهوم والواقع التاريخي.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٤١-١٦١.

ـ القرعي، احمد يوسف. «اليابان والعضوية الدائمة في مجلس الامن.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢١٢_٢١٥.

ـ الكيلاني، هيثم. «هموم الأمن القومي العربي مع جواره.» **شؤون عربية**: العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٧_٤٦.

ـ مراد، هشام احمد. «السياسة الخارجية المصرية وتعبئة الموارد الاقتصادية.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٣٨_٧٤.

ـ مرتضى، احسان. «استراتيجية اسرائيل للعلاقات الدولية.» **شؤون الأوسط**: العدد ٣٢، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٥٤_٦٣.

ـ مرهون، عبد الجليل. «تحديات الوحدة اليمنية.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٨، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١٧_٢٢.

ـ «مصالح القوى العظمى في الخليج العربي: التطلعات الاميركية نحو الخليج.» **آفاق عربية**: العدد ٥، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٠_١٥.

ـ مسرة، انطوان. «كيف نكون مستقلين.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٣٣-٣٩.

ـ المصري، جورج. «قضية المياه في المباحثات متعددة الاطراف.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٩٨_١٠٦.

ـ مقلد، محمد علي. «أصوليات دينية أم تطرف سياسي؟» **الطريق**: العدد ٢، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٠٧_١٣٠.

ـ نافعة، حسن. «تجربة التكامل والوحدة الأوروبية: هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي؟» **مستقبل العالم الاسلامي**: العددان ١٠_١١، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ١٩٧_٢١٣.

ـ نعمه، عصماء. «تقرير عن مؤتمر مشكلة المياه في الشرق الأوسط.» **الفكر العربي**: العدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤. ص ٢٤٢_٢٥٨.

ـ نور الدين، محمد. «الانتخابات البلدية التركية.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٨، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٨_١١٧.

ـ مسرة، انطوان. «كيف نكون مستقلين.» **أبعاد**: العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ٣٣-٣٩.

ـ نويهض، وليد. «التيار السياسي الطائفي والقومي في لبنان.» **قراءات سياسية**: العدد ١، شتاء ١٩٩٤. ص ١٣٤-١٤٠.

## مراجعة كتب

ـ الاعظمي، وليد حمدي. «النزاع بين دولة الامارات العربية وايران حول الجزر الثلاث.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٢١_٢٢٥. (عبد الله الاشعل)

ـ جلال، محمد نعمان. «مصر وحقوق الانسان بين الحقيقة والافتراء: دراسة وثائقية.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ٢٩٦_٢٩٧. (إسلام عفيفي)

ـ الدجاني، احمد صدقي. «الحوار العربي ـ الاوروبي، الفكرة والمسار والمستقبل: وجهة نظر عربية.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٢٢٥_٢٢٨. (أسامة فاروق مخيمر)

ـ سليم، محمد السيد. «النظام العالمي الجديد.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٣٤٢_ ٣٤٤. (أسامة فاروق مخيمر)

ـ السيد، محمود وهيب. «ازمة الخليج الثانية وانعكاساتها المحلية والعالمية.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٣٣٧ ـ ٣٣٩. (السيد عليوه)

ـ صالح، ناهد. «قياس الرأي العام: الماضي والحاضر والمستقبل.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ٢٩٧_ ٢٩٩. (ألفت حسن آغا)

ـ صلاح، هدى عبد العزيز. «السلوك التصويتي للمجموعة العربية في الجمعية العامة للامم المتحدة.» **شؤون عربية**: العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٨٥_١٩٠. (محمد سعيد مضية)

## عسكري

### كتب

ـ البوسعيد، نزار. **الحرب العراقية الايرانية: دراسة سياسية عسكرية**.

[د.م.]، [د.ن.]،١٩٩٤.

ـ مجموعة من الباحثين العرب. **أسرار التسلح العسكري في العراق منذ ١٩٦٨: الفضائح والاحتيالات.** لندن: منشورات دار الابحاث والدراسات العربية، ١٩٩٣.

ـ مسلم، طلعت أحمد. **الوجود العسكري الاجنبي في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

ـ منظمة العفو الدولية. **تقرير موجز لمنظمة العفو الدولية: تواطؤ على الارهاب.** لندن: منظمة العفو الدولية، ١٩٩٣.

### دوريات

ـ الدسوقي، مراد ابراهيم. «التجارب العالمية في مجال تحويل الصناعات الدفاعية الى الصناعات المدنية.» **السياسة الدولية:** العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٦٦ـ٢٧٠.

ـ محمود، احمد ابراهيم. «الابعاد العسكرية للصراع في اليمن.» **السياسة الدولية:** العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٤٥ـ٢٦٦.

ـ نصار، علي. «البرنامج النووي الكوري والجيوستراتيجية الاميركية.» **شؤون الأوسط:** العدد ٣٢، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ٧٣ـ٨٥.

### مراجعة كتب

ـ الفارس، عبد الرزاق. «السلاح والخبز: الانفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ـ١٩٩٠.» **السياسة الدولية:** العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٢٣٦ـ٢٣٧. (داليا محمود ثابت)

## علم نفس

### كتب

ـ ابراهيم، عبد الستار. **العلاج النفسي السلوكي المعرفي الحديث: أساليبه وميادين تطبيقه.** القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤. ٤٩٥ ص.

ـ شرابي، هشام. **النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي.** تعريب محمود شريح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ١٨٢ ص.

ـ عيسوي، عبد الرحمن. **علم النفس الاسري.** بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٣. ٣٣١ ص.

ـ محسن، مصطفى. **المعرفة والمؤسسة: مساهمة في التحليل السوسيولوجي للخطاب الفلسفي المدرسي في المغرب.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٣. ٢٢٣ ص.

### دوريات

ـ سميسم، حميدة. «مدخل في مفهوم الخطاب الدعائي: تحديد فعاليته في اطار التعامل النفسي.» **آفاق عربية:** العدد ٥، أيار/مايو ١٩٩٤. ص ١٦ـ٢١.

ـ المنوفي، كمال. «العروبة وفلسطين في مخيال الطفل المصري: دراسة امبريقية.» **شؤون عربية:** العدد ٧٧، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٥٣ـ١٧١.

## علوم وتقانة

### كتب

ـ أبو النصر، غسان. **معادلة فيثاغوراس بين(٠-٠) و(٠ ـ X): كيف فهم فيرما هذه المعادلة؟** بيروت: معهد إنماء الذكاء، ١٩٩٣.

ـ أبو النصر، غسان. **العدد ٢ كيف حدس فيرما به؟ علاقة ابتكاراته الارقامية بفرضيته.** بيروت: معهد إنماء الذكاء، ١٩٩٣.

ـ حلمي، أحمد زكي. **تكنولوجيا الخراطة: نظري وعملي.** القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٩٤. ٣٥٢ ص.

ـ زيتون، عايش. **علم حياة الانسان: موسوعة علمية للجسم البشري.** عمان: دار الشروق للتوزيع والنشر، ١٩٩٤. ٥٧٦ ص.

ـ علي، نبيل. **العرب وعصر المعلومات.** سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤. ١٨٤ ص.

### دوريات

ـ زحلان، انطوان. «أدوات العلم والتقانة.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ١١٧ـ١٣١.

ـــــــ. «العرب والتحدي التقاني: البعد الدولي.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨١، آذار/مارس ١٩٩٤. ص ٨٦ـ١٠١.

ـــــــ. «العرب والتحدي التقاني: قاعدة البحث.» **المستقبل العربي:** العدد ١٨٦، آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٢٧ـ١٤٤.

ـ سلمان، رشيد سلمان. «الاتجاهات العلمية الحديثة والبحث العلمي العربي: نظرة اولية.» **شؤون عربية:** العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٧٨ـ٨٧.

ـ «من تقرير اليونسكو: حالة العلم في العالم، العلم والتكنولوجيا... ملف المستقبل.» **الدراسات الاعلامية:** العدد ٧٤، كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٤. ص ١٣٣ـ١٤٦.

## قانون وادارة

### كتب

ـ الأشعل، عبد الله. **النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي.** القاهرة: كتاب الاهرام الاقتصادي، ١٩٩٣.

ـ الغنوشي، راشد. **الحريات العامة في الدولة الاسلامية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. ٣٨٢ ص.

- مالكي، محمد. **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**. مراكش: تينمل للطباعة والنشر، ١٩٩٣. ٢٢٦ ص.
- مجموعة من الباحثين. **نظرة في الادارة في الاسلام: بحوث المؤتمر الدولي** الرابع للادارة. بيروت: دار الحق، ١٩٩٤.
- محفوظ، لعشب. **المبادىء العامة للقانون المدني في الجزائر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤. ٢٠٥ ص.
- المرزوقي، منصف. **حقوق الانسان: الرؤيا الجديدة**. تونس: دار اقواس للنشر، ١٩٩٤. ٨١١ ص.
- الهداوي، حسن. **الجنسية واحكامها في القانون الاردني**. عمان: دار مجدلاوي للنشر، ١٩٩٤. ٢٤٨ ص.

## دوريات

- الديثي، خليل اسماعيل. «تصور عربي للوضع القانوني لمضيق هرمز.» **شؤون عربية**: العدد ٧٨، حزيران/يونيو ١٩٩٤. ص ٥٨_٧٨.
- الرشيدي، احمد. «محكمة العدل الدولية: بين أهمية التحديث ومخاطر التسييس.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ١٤٦_١٥٠.
- السيد حسين، عدنان . «منظمة الوحدة الافريقية : بين الحرب الباردة والمتغيرات الاقليمية والدولية.» **ابعاد**: العدد ١، ايار/مايو ١٩٩٤. ص ١٦٢-١٧٧.
- شحاته، ابراهيم.» الاصلاح الاداري في البلدان العربية: ملاحظات عامة وحلول مقارنة.» **المستقبل العربي**: العدد١٨٢، نيسان/ابريل ١٩٩٤. ص ٢٧_٤٨.
- غالي، بطرس بطرس. «الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية المشتركة.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٧، تموز/يوليو ١٩٩٤. ص ٨٨_٩٤.
- فضل الله، مهدي. «الزواج المتعدد في النص القرآني.» دراسات عربية: العدد ٩_١٠، تموز/يوليو_آب/اغسطس ١٩٩٤. ص ١٧_٤١.
- كنعان، نواف. «قرارات الاستملاك في التشريع والقضاء الاردني.» **ابحاث اليرموك**: العدد ٤، ١٩٩٣. ص ١٨٢_٢٣١.

## مراجعة كتب

- الاشعل، عبد الله. «النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي.» **السياسة الدولية**: العدد ١١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ص ٣٠٨_٣٠٩. (محمود طه شيحة).

# المصادر الأجنبية

## CULTURE and THOUGHT

### Books

- Abul Fadl, Mona. *Islam and the Middle East: The Aesthetics of a Political Inquiry*. Islamic Publications International, 1993.
- Corbin, Henry. *L'imagination créatrice dans le soufisme d'Ibn Arabi*. Paris: Ed. Aubier, 1993. 328 p.
- Kalpan, Robert. *The Arabists: The Romance of an American Elite*. New York: Free Press, 1993. 317 p.
- Landau, David. *Piety and Power: The World of Jewish Fundamentalism*. London: Secker Warburg, 1993.
- Laurens, Henry. *L'Orient arabe*. Paris: Armand Colin, 1993.

### Articles

- Bulliet, Richard. «The Future of the Islamic Movement.» *Foreign Affairs:* vol. 72, no. 5, November - December 1993. pp. 38 - 44.
- Hasnawi, Ahmad. «Alexandre D'Aphrodise vs Jean Philopon: Notes sur quelques traités d'Alexandre perdus en Grec, conservés en Arabe.» *Arabic Sciences and Philosophy:* vol. 4, no. 1, March 1994. pp. 53 - 109.
- Huntington, Samuel. «The Clash of Civilizations?» *Foreign Affairs:* vol. 72, no. 3, Summer 1993. pp. 22 - 49.
- Jihad, Kadhim. «Mahmoud Darwich: Une traversée poétique.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 49, Automne 1993. pp. 93 - 199.
- Al-Qatam, Abdulla. «Political Religious Poetry of the Shi'ites During the Umayyad Period.» *Arab Journal for the Humanities:* vol. 11, no. 44, Summer 1993. pp. 328 - 346.
- Weismann, Itzchak. «Sa'id Hawwa: The Making of a Radical Muslim Thinker in Modern Syria.» *Middle Eastern Studies:* vol. 29, no. 4, October 1993. pp. 601 - 623.

### Book Reviews

- Ajami, Fouad. «The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 709 - 710. (Tareq Ismael)
- Berque, Jacques. «Relire le Coran.» *Etudes:* no. 379/1, Octobre 1993. p. 428. (H. Loucel)
- Carré, Olivier. «Le nationalisme arabe.» *Prologues:* no. 2, Automne 1993. pp. 35 - 37. (Ab-

delouhab Maalmi)
- Duignan, Peter. «The Rebirth of the West: Cuture, Politics and Society.» *Domes:* vol. 3, no. 1, Winter 1994. pp. 30 - 38. (Paul John Rich)
- Kalpan, Robert. «The Arabists: The Romance of an American Elite.» *Foreign Affairs:* vol. 72, no. 5, November - December 1993. pp. 175 - 177. (William Quandt)
- Liauzu, C. [et. al.]. «Pratiques et résistances culturelles au Maghreb.» *Prologues:* no. 2, Automne 1993. pp. 19 - 23. (Guizlaine Laghzaoui)
- Makiya, Kanan. «Cruelty and Silence.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 127 - 129. (Hala Maksoud)
- Zarcone, Thierry. «Mystiques, philosophes et francs-macons en Islam». *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Winter 1994. pp. 154 - 156. (Rudolf El-Kareh)

## ECONOMY

### Books

- Awartani, Hisham. *The Agriculture Sector of the West Bank and the Gaza Strip.* Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 1993.
- Ayoub, Antoine. *Rente petrolière et développement économique dans les pays arabes producteurs de pétrole.* Quebec, Canada: Université Laval, 1993. 19 p.
——. *L'Economie mondiale, 94.* Paris: La Découverte, 1993.
- Fischer, Stanley [et. al.]. *The Economics of Middle East Peace: Views From the Region.* Cambridge, MA: MIT, 1993. 370 p.
- Institut de Recherche sur le Monde Arabe Contemporain. *Travail, travailleurs et espace urbain.* L'Institut, 1994. 69 p.
- Jahr, Hisham. *The Financial and Banking Policies in the Occupied West Bank.* Nablus: An-Najah University, Documentation Manuscripts and Publishing Center, 1993. 126 p.
- Kliot, Nurit. *Water Resources and Conflict in the Middle East.* London, New York: Routledge, 1994. 309 p.
- Le Roy, Pierre. *La faim dans le monde.* Paris: Editions le Monde, Marabout, 1994. 214 p.
- Valmont, André. *Economie et stratégie dans le monde arabe et musulman.* Paris: EMAM, 1993.
- World Bank. *Global Economic Prospects and the Developing Countries, 1993.* Washington D.C.: The Bank, 1993. 93 p.
- World Bank. *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace.* Washington, D.C.: The Bank, 6 vols. 1993.

### Articles

- Abdel-Fadil, Ahmad. «Les projets économiques pour le Moyen-Orient.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Hiver 1994. pp. 35 - 67.
- Béraud, Philippe. «Maghreb: Vers une intégration trans-méditerranéenne.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 137 - 146.
- Fischer, Stanley. «Building Palestinian Prosperity.» *Foreign Policy:* no. 93, Winter 93 - 94. pp. 60 - 76.
- Gaymard, Hervé. «Pax Economica? L'économie de la paix au Moyen-Orient.» *Politique Etrangère:* Hiver 93 - 94. pp. 1023 - 1045.
- Ghanem, Shihab. «Industrial Development in the United Arab Emirates.» *Economic Horizons:* vol. 14, no. 56, October 1993. pp. 1 - 35.
- Hinnebush, Raymond. «The Politics of Economic Reform in Egypt.» *Third World Quarterly:* vol. 14, no. 1, 1993. pp. 159 - 171.
- «Les Pays du CCG à la recherche de l'équilibre budgétaire.» *Dossier Euro-Golfe:* no. 18, Juin 1994. pp. 6 - 9.
- Owen, Roger. «The Transformation of Systems of Economic and Political Management in the Middle East and North Africa: The Lessons So Far.» *Review of Middle East Studies:* no. 6, 1993. pp. 15 - 34.
- Roy, Sara. «Separation or Integration: Closure and the Economic Future of the Gaza Strip Revisited.» *Middle East Journal:* vol. 48, no. 1, Winter 1994. pp. 11 - 30.
- Youssef, Samir. «The Egyptian Private Sector and the Bureaucracy.» *Middle Eastern Studies:* vol. 30, no. 2, April 1994. pp. 369 - 377.

### Book Reviews

- Ayari, Chedlly. «Enjeux méditerranéens pour une coopération euro-arabe.» *Prologues:* no. 2, Automne 1993. pp. 41. (Seddik Mouaffak)
- Hansen, Brent. «The Political Economy of Poverty, Equity and Growth: Egypt and Turkey.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 738 - 739. (Manochehr Dorveaj)
- Harik, Iliya and Denis Sullivan. «Privatization and Liberalization in the Middle East.» *Middle East Policy:* vol. 2, no. 1, 1993. pp. 140 - 143. (Sheldon Richman)
- Lavy, Victor and Eliezer Sheffer. «Foreign Aid and Economic Development in the Middle East: Egypt, Syria and Jordan.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 27, no. 1, July 1993. pp. 74 - 75. (Hadi Saleh Esfahani)
- «Masterplanning the State of Palestine: Suggested Guidelines for Comprehensive Development. Preliminary Presentation.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 40, Hiver 1994. pp. 151 - 153. (George Abed)
- Shalev, Michael. «Labor and Political Economy in Palestine.» *International Journal of Middle*

*East Studies:* vol. 26, no. 1, February 1994. pp. 135 - 137. (Michael Keren)
- Zahran, M.D. and A.J. Willis. «The Vegetation of Egypt.» *Domes:* vol. 3, no. 1, Winter 1994. pp. 59 - 62. (Eltigani Shabbour)

## EDUCATION and LANGUAGE

### Books
- Society for Austro-Arab Relations. *Needs for Training and Continuing Education in Health, Engineering and Agriculture in the occupied Palestinian Territories.* Jerusalem: The Society, 1993. 29 p.

### Articles
- Harde, E. «Education, Islam and the Challenge to Contemporary Muslim Societies.» *Islamic Thought and Scientific Creativity:* no. 2, 1993. pp. 7 - 28.
- Jarbawi, Tafida. «Le sexisme dans les manuels scolaires.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Printemps 1994. pp. 81 - 95.
- Philipp, Thomas. «The Autobiography in Modern Arabic Literature and Culture.» *Poetics Today:* vol. 14, no. 3, Autumm 1993. pp. 573 - 604.
- Soysal, Ismail. «A Report on the Observations Relating to the Passages Concerning the Turks in Egyptian History School Books.» *Turkish Review of Middle East Studies:* no. 7, 1993. pp. 261 - 266.
- Versteeghs, Kees. «The Arabic Linguistic Tradition in a Comparative Perspective.» *Arab Journal for the Humanities:* vol. 12, no. 46, Winter 1994. pp. 280 - 297.

### Book Reviews
- Abu-Lughod, Leila. «Writing Women's Worlds: Bedouin Stories.» *MESA Bulletin:* vol. 27, no. 2, December 1993. pp. 183 - 184. (P. Dresch)
- Berkey, Jonathan. «The Transmission of Knowledge in Medieval Cairo: A Social History of Islamic Education.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 26, no. 1, February 1994. pp. 124 - 127. (Michael Chamberlain)
- Matt - Douglas, Fedwa. «Woman's Body, Woman's Word: Gender and Discourse in Arab-Islamic Writing.» *Middle East Journal:* vol. 48, no. 1, Winter 1994. pp. 143 - 144. (M. Fayad)
- Menashri, David. «Education and the Making of Modern Iraq.» *Middle Eastern Studies* : Vol. 29, no. 3, July 1993. p 592. (Parvin Amini)
- Rouchdy, Aleya. «The Arabic Language in America.» *International journal of middle East Studies* : Vol. 25, no. 3, August 1993. pp. 534 - 537. (Carolyn Killean)

## ENVIRONMENT

### Books
- International Research Center for Energy and Economic Development. *Energy, Economics, and Environment: Imperatives, Realities and Balance and Pacific Basin Demand and Downstream Activities: Is Middle East Supply the Answer?* Boulder, Co: The Center, 1993. 188 p.
- Roland - Host, David. *International Trade and the Transfer of Environmental Costs and Benefits.* Paris: OECDD, 1993. 56 p.

### Articles
- Bin Ammar, Samira. «Protection of the Environment Through the Management and Exploitation of Solid Waste: The Tunisian Experience.» *Al-Raida:* vol. 10, no. 46, Winter 1994. pp. 28 - 29.

## HISTORY and GEOGRAPHY

### Books
- Benjelloun, Abdelmajid. *Pages d'histoire du Maroc: Le patriotisme marocain face au protectorat espagnol.* Rabat: A. Benjelloun, 1993. 299 p.
- Bertotti, Ruggero. *Un soldat italien en Afrique du Nord, une guerre méconnue: La Tunisie 1942 - 1943.* Paris: L'Harmattan, 1993. 128 p.
- Burman, Thomas. *Spain's Arab-Christians and Islam: 1050 - 1200.* Leiden: E.J. Brill, 1994. 360 p.
- Cairo University. *The Second International Conference on Geology of the Arab World.* Cairo: The University, 1994. 226 p.
- Centre d'Études et de Recherches (URBAMA). *Recherches urbaines dans le monde arabo-musulman: Approches comparées des géographes allemands, britaniques et francais.* Tours: URBAMA, 1993. 207 p.
- Cole, Juan. *Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's Urabi Movement.* Princeton: Princeton University Press, 1993. 341 p.
- Guilhaume, Jean-Francois. *Les mythes fondateurs de l'Algérie française.* Paris: L'Harmattan, 1993. 331 p.
- Kelly, J.B. *Persian Gulf, 1795 - 1880.* Oxford: Oxford University Press, 1993. 911 p.
- Martin, Jean-Francois. *Histoire de la Tunisie contemporaine.* Paris: L'Harmattan, 1993.
- Niebuhr, M. *Travels Through Arabia and Other Countries in the East.* London: Garnet Publishing, 2 vols, 1994.
- Petry, Carl. *Twilight of Majesty: The Reigns of the Mamluk Sultans Al-Ashraf Qaytbay and Qansuh Al-Ghawri in Egypt.* University of Washington Press, 1994. 261 p.
- Rice, Michael. *The Archeology of the Arabian Gulf.* London: Routledge, 1994. 330 p.

### Articles
- Abi-Ayad, Ahmed. «Le siège d'Oran et de Mers-El-Kebir en 1563 et ses répercussions littéraires.» *Turkish Review of Mid-*

*dle East Studies:* no. 7, 1993. pp. 23 - 34.

- Doumani, Beshara. «The Political Economy of Population Counts in Ottoman Palestine: Nablus, Circa 1850.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 26, no. 1, February 1994. pp 1 - 17.
- Haley, Charles. «The Desperate Ottoman: Enver Pasa and the German Empire-II.» *Middle Eastern Studies:* vol. 30, no .2, April 1994. pp. 224 - 252.
- Hawwari, Mahmoud. «Jérusalem: L'archéologie dévoyée.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 51, Printemps 1994. pp. 116 - 132.
- Laurens, Henry. «1917 - 1920: Les alliés et la question de la Palestine.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Hiver 1994. pp. 125 - 137.
- Moaddel, Mansour. «The Egyptian and Iranian Ulama at the Threshold of Modern Social Change: What Does and What Does not Account for the Difference?» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 21 - 46.

## Book Reviews

- Botman, Selma. «Egypt From Independence to Revolution, 1919 - 1952.» *Middle East Studies:* vol. 27, no. 1, July 1993. pp. 61 - 62. (Joel Gordon)
- Cummins, David Dean. «Islamic Reform: Politics and Social Change in Late Ottoman Syria.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 26, no. 1, February 1994. pp. 113 - 115. (Rashid Khalidi)
- Cuno, Kenneth. «The Pasha's Peasants: Land, Society and Economy in Lower Egypt, 1740 - 1858.» *Domes:* vol. 3, no. 1, Winter 1994. pp. 63 - 66. (Khaled Fahmy)
- Daly, M. W. «Imperial Sudan: The Anglo - Egyptian Condominium 1934 - 56.» *Middle Eastern Studies:* vol. 29, no. 3, July 1993. (William Kontos)
- Korn, David «Stalemate: The War of Attrition and Great Power Diplomacy in the Middle East, 1967-1970.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 22, no. 4, Summer 1993. pp. 104 - 105. (Richard Parker)
- Martel, André. «La Libye, 1835-1990.» *Etudes Internationales:* vol. 24, no. 2, Juin 1993. pp. 445 - 446. (Adnan Moussaly)
- Pipes, Daniel. «Greater Syria: The History of an Ambition.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 739-741. (Malcom Russel)
- Ruedy, John. «Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation.» *Middle East Journal:* vol. 47, no. 3, Summer 1993. pp. 517 - 518. (Allan Christellaw)
- Salibi, Kamal. «The Modern History of Jordan.» *International Affairs:* vol. 70, no. 1, January 1994. pp. 180. (Philip Robins)
- Sellier, Jean and André Sellier. «Atlas des peuples d'Orient: Moyen Orient, Caucase, Asie Centrale.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 49, Automne 1993. pp. 132 - 135. (Alain Chenal)
- Shapir, Anita. «Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 111 - 126. (Norman Finklestein)

# LAW and PUBLIC ADMINISTRATION

## Books

- Ahnish, Faraj Abdullah. *The International Law of Maritime Boundaries and the Practice of States in Mediterranean States.* Oxford: Clarendon Press, 1993.
- Arab Organisation for Human Rights. *The Human Rights Situation in the Arab World.* Cairo: The Organisation, 1993. 29 p.
- Botiveau, Bernard. *Loi islamique et droit dans les sociétés arabes.* Paris: Karthala, 1994. 360 p.
- Yahav, David (ed.). *Israel, the Intifada and the Rule of Law.* Tel Aviv: Ministry of Defense, 1993. 249 p.

## Articles

- «La question du droit au retour.» *Pour la Palestine:* no. 41, Juillet - Septembre 1993. pp. 16-17.
- Bruschi, Christian. «Immigration: Les jeunes... Et la loi.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 117-128.
- Gaff, Angela. «An Illusion of Legality: A Legal Analysis of Israel's Mass Deportation of Palestinians on 17 December 1992.» *Al-Haq, Occasional Paper:* no. 9, 1993. pp. 1 - 112.
- Hamzeh, Nizar. «Qatar: The Dualism of the Legal System.» *Middle Eastern Studies:* vol. 30, no. 1, January 1994. pp. 79 - 91.
- Neff, Donald. «L'administration Clinton et la résolution 242 de l'ONU.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Hiver 1994. pp. 67 - 79.
- Shehadeh, Raja. «Questions of Jurisdiction: A Legal Analysis of the Gaza - Jericho Agreement.» *Journal of Palestine Studies:* vol. XXIII, no. 4, Summer 1994. pp. 26 - 41.
- Ziadeh, F. «Property Rights in the Middle East: From Traditional Law to Modern Codes.» *Arab Law Quarterly:* no. 1, 1993. pp. 3 - 12.
- Zoller, Elisabeth. «La définition des crimes contre l'humanité.» *Journal du Droit International:* vol. 120, no. 3, Juillet-Septembre 1993. pp. 549-568.

# MEDIA

## Books

- Elias, Hanna Elias. *La presse arabe.* Paris: Maisonneuve et Larose, 1993.
- Gall, Sandy. *News From the*

*Front: A Television Reporter's Life.* London: Heinemann, 1994. 344 p.

### Articles

- Al-Munayes, Jamal. «The Effects of Causal Reasoning on Understanding: Media Presentations of the News.» *Arab Journal for the Humanities:* vol. 12, no. 45, Autumn 1993. pp. 326 - 361.
- Smith, John. «From the Front Lines to the Front Page: Media Access to War in The Persian Gulf and Beyond.» *Columbia Journal of Law and Social Problems:* no. 2, Winter 1993. pp. 291 - 340.
- Telhami, Shibley. «Arab Public Opinion and the Gulf War.» *Political Science Quarterly:* vol. 108, no. 3, Fall 1993. pp. 437 - 452.

### Book Reviews

- «Gulf Crisis Chronology: Day-to-Day Coverage of Events in the Gulf Conflict from 2 August 1990 to the 3 March 1991 Ceasefire.» Compiled by the BBC World Service. *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 20, no. 3, 1993. pp. 134. (Gred Nonneman)

## MILITARY

### Books

- Aspin, Les and William Dickinson. *Defense for a New Era: Lessons of the Persian Gulf War.* New Jersey: Brassey's 1993. 93 p.
- Cordesman, Anthony. *After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East.* Boulder, CO: Westview Press, 1993.
- Dickinson, William. See Les Aspin.
- Dufour, Jean-Louis. *La guerre au XXème siècle.* Paris: Hachette, 1993.
- International Institute for Strategic Studies. *The Military Balance 1993 - 1994.* Brassey's for the IISS, 1993.
- Legault, Albert and John Sigler [dir] *Les conflits dans le monde 1992 - 1993: Rapport annuel sur les conflits internationaux.* Québec: Centre Québécois de Relations Internationales, 1993.
- Moller, Bjorn. *Non-Offensive Defence and the Arab - Israeli Conflict.* Copenhagen: Center for Peace and Conflict Research, 1994. 54 p.
- Rabah, Jamil and Natasha Fairweather. *Israeli Military Orders in the Occupied Palestinian West Bank, 1967 - 1992.* Jerusalem: Jerusalem Media and Communication Center. 214 p.
- El - Sayegh, Selim. *La crise du Golfe: De l'interdiction à l'autorisation du recours à la force.* Paris: LGDJ, 1993.
- Winnefeld, James A. *A League of Airmen: U.S. Air Power in the Gulf War.* Washington, D.C.: Rand, 1994. 400 p.

### Articles

- Allsop, Dee. «Group Differences in Early Support for Military Action in the Gulf: The Effect of Gender, Generation and Ethnicity.» *American Politics Quarterly:* no. 3, July 1993. pp. 343 - 360.
- Barnea, Nahum and Simon Schiffer. «L'armée israélienne recherche une crise avec Arafat.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 51, Printemps 1994. pp. 23 - 31.
- Clawson, Patrick and A. Volpin. «The Economics of Soviet Arms Transfers to the Middle East Governments.» *Iranian Journal of International Affairs:* no. 1, 1993. pp. 70 - 91.
- Cohen, Eliot. «Mystique of U.S. Power.» *Foreign Affairs:* vol. 73, no. 1, January - February 1994. pp. 109 - 124.
- Khalidi, Ahmad. «Après l'accord: Les questions de sécurité.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Winter 1994. pp. 27 - 35.
- Steinberg, Gerald. «Israeli Responses to the Threat of Chemical Warfare.» *Armed Forces and Society:* no. 1, Autumn 1993. pp. 85 - 101.
- Schiffer Simon : See Nahum Barnea.
- Volpin, A. See Patrick Clawson.
- Yates, Mark. «Coalition Warfare in Desert Storm.» *Military Review:* vol. 73, no. 10, October 1993. pp. 4.

### Book Reviews

- Hammel, Eric. «Six Days in June: How Israel Won the 1967 Arab-Israeli War.» *Naval War College Review:* vol. 48, no. 1, Winter 1994. pp. 127 - 128. (C.C. Kingseed)
- Klieman, Aharon and Reuven Pedatzur. «Rearming Israel: Defense Procurement Through the 1990's.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 27, no.1, July 1993. pp. 59 - 60. (Henri Barkey)
- Sadowski, Yahya. «Scuds or Butter? The Political Economy of Arms Control in the Middle East.» *IJMES:* vol. 27, no. 1, February 1994. pp. 127 - 129. (R. Mainuddin)

## POLITICS

### Books

- Abdelnasser, Walid. *The Islamic Movement in Egypt: Perceptions of International Relations, 1967 - 1981.* London: Kegan Paul International, 1994.
- Ahrens, Matt and Yehuda Mirsky. *Democracy in the Middle East: Defining the Challenge.* Washington, D.C.: Washington Institute Monograph, 1993. 138 p.
- *Arab - Israeli Security Agreements: Negotiating Asymmetric Reciprocity.* Washigton, D.C.: Carnegie Endowement for International Peace, 1993. 150 p.
- Arab Thought Forum. *Arab-German Relations in the Nineties: Acts of the Arab-German Dialogue.* Amman: Arab Thought Forum, 1993. 80 p.

- Badeeb, Saeed. *Saudi-Iranian Relations, 1932-1982.* London: Center for Arab and Iranian Studies, 1993. 164 p.
- Bahout, Joseph. *Les entrepreneurs syriens: Economie, affaires, politique.* Beyrouth: CERMOC, 1994. 154 p.
- Barzilai, Gad [et. al.]. *The Gulf Crisis and its Global Aftermaith.* London: Routledge, 1993. 304 p.
- Bulloch, John and Adel Darwish. *Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East.* London: Victor Gollancz, 1993. 224 p.
- Chesnot, Christian. *La bataille de l'eau au proche-orient.* Paris: L'Harmattan, 1994. 222 p.
- Corbin, Jane. *Gaza First: The Secret Norway Channel to Peace Between Israel and the PLO.* London: Bloomsbury, 1994.
- Clawson, Patrick. *How Has Saddam Hussein Survived Economic Sanctions? 1990 - 1993.* National Defense University, 1993.
- Commission on Peace Building in the Middle East. *Peace and Justice for the People of the Middle East.* Boulder, CO: University of Colorado, International Peace Research Association. 1993. 58 p.
- Darwish, Adel. See John Bulloch.
- Faour, Muhammad. *The Arab World After Desert Storm.* Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1993. 129 p.
- Frémeaux, Jacques. *Les bureaux arabes dans l'Algérie de la conquete.* Paris: Denoel, 1993. 310 p.
- Gross, Janice and Richard Ned Lebow. *We All Lost the Cold War.* Princeton : Princeton University Press, 1994. 521 p.
- Hazelton, Frans. *Iraq since the Gulf War: Prospects for Democracy.* London: Zed Books, 1994. 260 p.
- Joffé, E. G. H. (ed.). *North Africa: Nation, State and Religion.* New York: Routledge, 1993. 288 p.
- Khader, Bichara. *L'Europe et les pays arabes du Golfe: Des partenaires distants.* Paris: Publisud, Quorum, 1994. 244 p.
- King, John. *Handshake in Washington: The Beginning of Middle East Peace?* London: Ithaca Press, 1994. 234 p.
- Korany, Bahgat. *The Many Faces of National Security in the Arab World.* New York: St. Martin's Press, 1993. 332 p.
- Lavenue, Jean-Jacques. *Algérie: La démocratie interdite.* Paris: L'Harmattan, 1993. 279 p.
- Lebow, Richard Ned. See Janice Gross.
- Massalha, Omar. *Towards the Long - Promised Peace.* London: Saqi Books, 1994. 346 p.
- Miquel, Pierre. *La Guere d'Algérie.* Paris: Fayard, 1993.
- Mirsky, Yehuda. See Matt Ahrens.
- Pérès, Shimon. *Le temps de la paix.* Paris: Editions Odile Jacob, 1993. 262 p.
- Pipes, Daniel (ed.). *Sand Storm: Middle East Conflicts and America.* London: University Press of America, 1994.
- Rajaee, Farhang (ed.). *The Iran-Iraq War: The Politics of Aggression.* Gainesville: University Press of Florida, 1993. 245 p.
- Rubin, Barry. *Revolution until Victory? The Politics and History of the PLO.* Cambridge, M.A: Harvard University Press, 1994. 288 p.
- Salamé, Ghassan [ed.], *Démocraties sans démocrates: Politiques d'ouverture dans le monde arabe et islamique.* Paris: Fayard, 1994. 125 p.
- Vallet, Odon. *L'Etat et le Politique.* Paris: Fayard, 1994. 125 p.
- Al-Yahya, Mohammed Abdulrahman. *Kuwait: Fall and Rebirth.* London: Kegan Paul International, 1993. 130 p.

## Articles

- Abdullah, Abdurahman. «Political Islam in Somalia.» *Middle East Affairs Journal:* vol. 1, no. 3, Spring - Summer 1993. pp. 44 - 55.
- Alpher, Joseph. «Israel's Security Concerns in the Peace Process.» *International Affairs:* vol. 70, no. 1, April 1994. pp. 229 - 241.
- «The Arabs and the Turks: A Dialogue on the Future. Seminar held in Beirut on 15 - 18 November 1993.» *Turkish Review of Middle East Studies:* no. 7, 1993. pp. 269 - 273.
- Ashrawi, Hanan. «The Accord Incorporated Key Concessions We Couldn't Get in the Negotiations.» *Middle East Report:* vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 21.
- Barkey, Henry. «Reluctant Neighbors: Reflections on Turkish-Arab Relations.» *The Beirut Review:* no. 7, Spring 1994. pp. 3 - 23.
- Berdal, Mats. «Fateful Encounter: The United States and UN Peacekeeping.» *Survival:* vol. 36, no. 1, Spring 1994. pp. 30 - 50.
- Bolton, John. «Wrong Turn in Somalia.» *Foreign Affairs:* vol. 73, no. 1, January - February 1994. pp. 109 - 124.
- Bowker, Bob. «Israel, Syria and Hezbollah.» *Centre for Middle Eastern and Central Asian Studies Bulletin:* vol. 1, no. 1, 1994. pp. 4 - 6.
- Chehadé, Mehdi. «Négotiations multilatérales: le role du CCG et le souci de renforcer le rang arabe.» *Dossier Euro-Golfe:* no. 18, Juin 1994. pp. 2 - 7.
- Daguzan, Jean-Francois. «Les rapports franco-algériens. 1962 - 1992. Réconciliation ou conciliation permanente?» *Politique Etrangère:* Hiver 93 - 94. pp. 885 - 897.
- Destremeau, Blandine. «Deux camps de réfugiés à Amman.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 52, Ete 1994. pp. 21 - 69.
- Doumani, Beshara and Joe Stork. «After Oslo.» *Middle East*

*Report:* vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 2 - 4, 26.
- Dunn, Michael Collins. «Things Fall Apart: Yemeni Union in Danger.» *Washington Report on Middle East Affairs:* vol. 12, no. 7, April - May 1994. pp. 20 and 29.
- Fandy, Mamoun. «The Tensions Behind the Violence in Egypt.» *Middle East Policy:* vol. 2, no. 1, 1993. pp. 25 - 34.
- Halevi, Ilan. «Glossaire de la Négotiation palestino-israélienne.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Hiver 1994. pp. 3 - 26.
- Hooglund, Eric. «Iran and the Arab Countries.» *The Beirut Review:* no. 7, Spring 1994. pp. 23 - 39.
- Hyman, Anthony. «Arab Involvement in the Afghan War.» *The Beirut Review:* no. 7, Spring 1994. pp. 74 - 91.
- Juster, Kenneth. «The Myth of Iraqgate.» *Foreign Policy:* no. 94, Spring 1994. pp. 105 - 119.
- Khurshid, Ahmad. «Islam and the New World Order.» *Middle East Affairs Journal:* vol. 1, no. 3, Spring - Summer 1993. pp. 2 - 13.
- Kodmani - Darwish Bassma and Dominique Moisi. «Arabes et Israéliens: La paix avant la réconciliation.» *Politique Etrangère:* Hiver 93 - 94. pp. 941 - 957.
- Lagarde, Dominique. «Proche - Orient: Les années Mitterrand I-II.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 32 - 33, 1994. pp. 11 - 31.
- Al-Malki, Majdi. «Clans et partis politiques dans trois villages palestiniens.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 52, Ete 1994. pp. 101 - 127.
- Moisi, Dominique. See Bassma Kodmani - Darwish.
- Naumkin, Vitaly and Irina Zviagelskaya. «Central Asia and the Islamic States After the Collapse of the USSR.» *The Beirut Review:* no. 7, spring 1994. pp. 39 - 57.
- Neff, Donald. «Les Etats - Unis et Jérusalem.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 52, Ete 1994. pp. 69 - 101.
—— . «Israel - Syria: Conflict at the Jordan River, 1949 - 1967.» *Journal of Palestine Studies:* vol. XXIII, no. 4, Summer 1994. pp. 26 - 41.
- Paris, Jonathan. «When to Worry in the Middle East.» *Orbis:* vol. 37, no. 4, Fall 1993. pp. 553 - 565.
- Pons, Jean - Claude. «Colonisation et confiscations de terres en Cisjordanie d'Aout à Décembre 1993.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 51, Printemps 1994. pp. 5 - 23.
- Rais, Rasol Bakhsh. «Faith and Realpolitik: The Dynamics of Pakistan's Relations with the Arab World.» *The Beirut Review:* no. 7, Spring 1994. pp. 57 - 73.
- Robins, Philip. «The Overload State: Turkish Policy and the Kurdish Issue.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. pp. 657 - 676.
- Sharon, Moshe. «The Islamic Factor in Middle East Politics.» *Midstream:* vol. 40, no. 1, January 1994. pp. 7 - 10.
- Stork, Joe. See Beshara Doumani.
- Talhami, Ghada. «The Ubiquitous Partner : The Jordanian Option Resurrected.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 47 - 61.
- Zviagelskaya, Irina. See Vitaly Naumkin.

**Book Reviews**

- Abir, Mordechai. «Saudi Arabia: Government, Society and the Gulf Crisis.» *International Affairs:* vol. 70, no. 1, April 1994. pp. 381 - 382. (Gerd Nonneman)
- Aftandilian, Gregory. «Egypt's Bid for Arab Leadership: Implications for U.S. Policy.» *International Affairs:* vol. 70, no. 1, January 1994. pp. 179. (Ritchie Ovendale)
- Amirhamadi, Hooshang and Entessar Nader. «Iran and the Arab World.» *International Affairs:* vol. 80, no. 1, January 1994. pp. 180 - 181. (Stephen Vickers)
- Arnett, Peter. «Live from the Battlefield: From Vietnam to Baghdad, 35 Years in the World's War Zones.» *Foreign Affairs:* vol. 73, no. 3, May - June 1994. pp. 141 - 47. (Elliot Cohen)
- Ayubi, Nazih. «The State and Public Policies in Egypt since Sadat.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 27, no. 1, July 1993. pp. 62 - 63 (Clement Henry Moore)
—— . «The State and Public Policies in Egypt since Sadat.» *Middle East Journal:* vol. 47, no. 3, Summer 1993. pp. 518 - 519. (Robert Vitalis)
- Brand, Laurie. «Palestinians in the Arab World.» *SAIS Review:* vol. 13, no. 2, Summer - Fall 1993. pp. 144 - 146. (Houeida Saad)
- Bulliet, Richard. «Islam: The View From the Edge.» *Foreign Affairs:* vol. 73, no. 3, May - June 1994. pp. 169. (William Quandt)
- Esposito, John. «The Islamic Threat: Myth or Reality?» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no.3, Summer 1993. pp. 130 - 133. (Anthony Sullivan)
—— . «The Islamic Threat: Myth or Reality?» *The Beirut Review:* no. 7, Spring 1994. pp. 153 - 157. (Dennis Sullivan)
- Israeli, Raphael. «Muslim Fundamentalism in Israel.» *International Affairs:* vol. 70, no. 1, January 1994. pp. 177 - 178. (B. A. Roberson)
- Jeandet, Noel. «Un Golfe pour trois reves: Le triangle de crise Iran, Iraq, Arabie.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Hiver 1994. pp. 156 - 157. (Rudolf El - Kareh)
- Lenczowski, George. «American Presidents and the Middle East.» *Middle East Policy:* vol. 2, no. 1, 1993. pp. 128 -

132. (Thomas Mattair)
- Lesch, Ann Mosley. «Transition to Palestinian Self - Government: Practical Steps Towards Israeli - Palestinian Peace.» *Orbis:* vol. 47, no. 4, Fall 1993. pp. 685 - 686. (Darian Unger)
- Makiya, Kanan. «Cruelty and Silence: War and Tyranny, Uprising and the Arab World.» *Middle East Report:* vol. 24, no.187 - 188, March - June 1994. pp. 61 - 63. (Fawwaz Traboulsi)
- Owen, Roger. «State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East.» *The Beirut Review:* no. 7, Spring 1994. pp. 135 - 145. (Fawaz Gerges)
- Picard, Elizabeth. «La nouvelle dynamique au Moyen - Orient: Les relations entre l'Orient Arabe et la Turquie.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 51, Printemps 1994. pp. 133 - 135. (Alain Chenal)
- Quandt, William. «Peace Process: American Diplomacy and the Arab - Israeli Conflict Since 1967.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. p. 810. (A. William)

## SOCIOLOGY

### Books

- Abdeen, Ziad and Hassan Abu - Libdeh. *Palestinian Population Handbook. Part I: The West Bank and the Gaza Strip.* Jerusalem: Jerusalem Planning and Research Center, 1993. 154 p.
- Abu - Libdeh, Hassan. See Ziad Abdeen.
- Afshar, Haleh (ed.). *Women in the Middle East: Perceptions, Realities and Struggles for Liberalization.* New York: St. Martin's Press, 1993. 250 p.
- Belarchi, Aicha. *Le salaire de madame.* Casablanca: Editions Le Fennec, 1993. 109 p.
- Curmi, Brigitte and Sylvia Chiffoleau. *Mèdecins et protection sociale dans le monde arabe.* Beyrouth, Amman: CERMOC; Paris: Institut Francais de Recherche Scientifique en Coopération pour le Développement, 1993. 283 p.
- Chiffoleau, Sylvia. See Brigitte Curmi.
- Graeff - Wassink, Maria. *Women at Arms: Is Ghadafi a Feminist?* London: Darf Publishing, 1993.
- Hajjar, George. *Transformation or Trunction for the Arab Homeland?* The Lebanese Arab Forum Publishers, 1994.
- Joris, Lieve. *Les portes de Damas.* Actes Sud, 1994. 324 p.
- Krystall, Nathan. *Urgent Issues of Palestinian Residency in Jerusalem.* Jerusalem: Alternative Information Centre, 1993.
- Lechevry, Christian and Philippe Ryfman. *Action humanitaire et solidarité internationale: Les ONG.* Paris: Hatier, 1993.
- Naff, Alixa. *Becoming American: The Early Arab Immigrant Experience.* Illinois: Southern Illinois University Press, 1993.
- National Academy of Sciences. *Scientists and Human Rights in Syria.* Washington, D.C.: National Academy Press, 1993. 65 p.
- Oerum, Arne (ed.). *Refugees in the Middle East with Special Focus on the Palestinian Refugee Situation.* Oslo: Norwegian Refugee Council, 1993. 59 p.
- Salman, Hind Kattan. *Palestinian Women and Economic and Social Development in the West Bank and Gaza Strip.* Geneva: United Nations, 1993.
- Wieviorka, Michel. *Racisme et xénophobie en Europe.* Paris: La Découverte, 1994. 306 p.
- World Bank. *Social Indicators of Development, 1994.* Washington, D.C.: The Bank, 1994. 409 p.

### Articles

- Criss, Nur Bilge. «A Face of Muslim Womanhood: The Turkish Case.» *Turkish Review of Middle East Studies:* no. 7, 1993. pp. 237 - 259.
- Giacaman, Rita. «Le sexisme et les conditions de santé dans les territoires occupés.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 51, Printemps 1994. pp. 73 - 81.
- Giacaman, Rita and Penny Johnson. «Searching for Strategies: The Palestinian Women's Movement in the New Era.» *Middle East Report:* vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 22 - 25.
- Hammami, Rema. «L'intifada a-t-elle émancipé les femmes?» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 51, Printemps 1994. pp. 59 - 67.
- Al - Isa, Abdulwahab. «Perception of Social Norms Related to Obesity among Kuwaiti Women.» *Arab Journal for the Humanities:* vol. 12, no. 45, Autumn 1993. pp. 310 - 325.
- Johnson, Penny. See Rita Giacaman.
- Kerrou, Mohamed and Mostapha Kharoufi. «Maghreb: Familles, valeurs et changements sociaux.» *Maghreb - Machrek:* no. 144, Avril - Juin 1994. pp. 26 - 40.
- Kharoufi, Mostapha. See Mohamed Kerrou.
- Kuttab, Eileen. «Libération des femmes, libération nationale.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 51, Printemps 1994. pp. 67 - 73.
- Kharoufi, Mostapha. See Mohamed Kerrou.
- Lustick, Ian. «Reinventing Jerusalem.» *Foreign Policy:* no. 93, Winter 93 - 94. pp. 41 - 60.
- Scnell, Itzhak. «Urban Restructuring in Israeli Arab Settlements.» *Middle Eastern Studies:* vol. 30, no. 2, April 1994. pp. 30 - 351.

### Book Reviews

- Barakat, Halim. «The Arab World: Society, Culture and State.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. p. 806. (Maria Holt)
- Bernstein, Deborah (ed.). «Pioneers and Homemakers: Jew-

ish Women in Pre - State Israel.» *Middle East Report:* vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 29 - 30. (Purnima Bose)
- Entessar, Nader. «Kurdis Ethnonationalism.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 27, no. 1, July 1993. pp. 51 - 52. (Robert Oslon)
- Kandiyoti, Deniz. «Women, Islam and the State.» *Signs:* vol. 19, no. 2, Winter 1994. pp. 535 - 539. (M. Hatem)
- Kazemi, Farhard and John Waterbury. «Peasants and Politics in the Modern Middle East.» *Middle East Studies Association Bulletin:* vol. 27, no. 1, July 1993. p. 86 (Eric Hooglund)
- Melman, Billie. «Women's Orients: English Women and the Middle East, 1718 - 1918: Sexuality, Religion and Work.» *Middle Eastern Studies:* vol. 29, no. 3, July 1993. pp. 595 - 596. (M. E. Yapp)
- Najjar, Orayeb Aref and Kitty Warnock. «Portraits of Palestinian Women.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Hiver 1994. pp. 145 - 151. (Suha Sabbagh)
- Strum, Philippa. «The Women are Marching: The Second Sex and the Palestinian Revolution.» *Middle East Report:* vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 29 - 30. (Purnima Bose)
- Thornhill, Theresa. «Making Women Talk: The Interrogation of Palestinian Women Detainees by Israel.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Hiver 1994. pp. 145 - 151. (Suha Sabbagh)
- Young, Elise S. «Keepers of the History: Women and the Israeli - Palestinian Conflict.» *Middle East Report:* vol. 24, no. 186 (1), January - February 1994. pp. 29 - 30 (Purnima Bose)
___ . «Keepers of the History: Women and the Israeli - Palestinian Conflict.» *Revue d'Etudes Palestiniennes:* no. 50, Winter 1994. pp. 145 - 151. (Suha Sabbagh)

## SCIENCE

### Books

- ESCWA. *Biogas Technology and the Development of Rural Women in Yemen.* New York: UN, 1994. 93 p.
- UNCTAD. *Information Technology and International Competitiveness: The Case of the Construction Services Industry.* New York: UN, 1993. 182 p.

### Articles

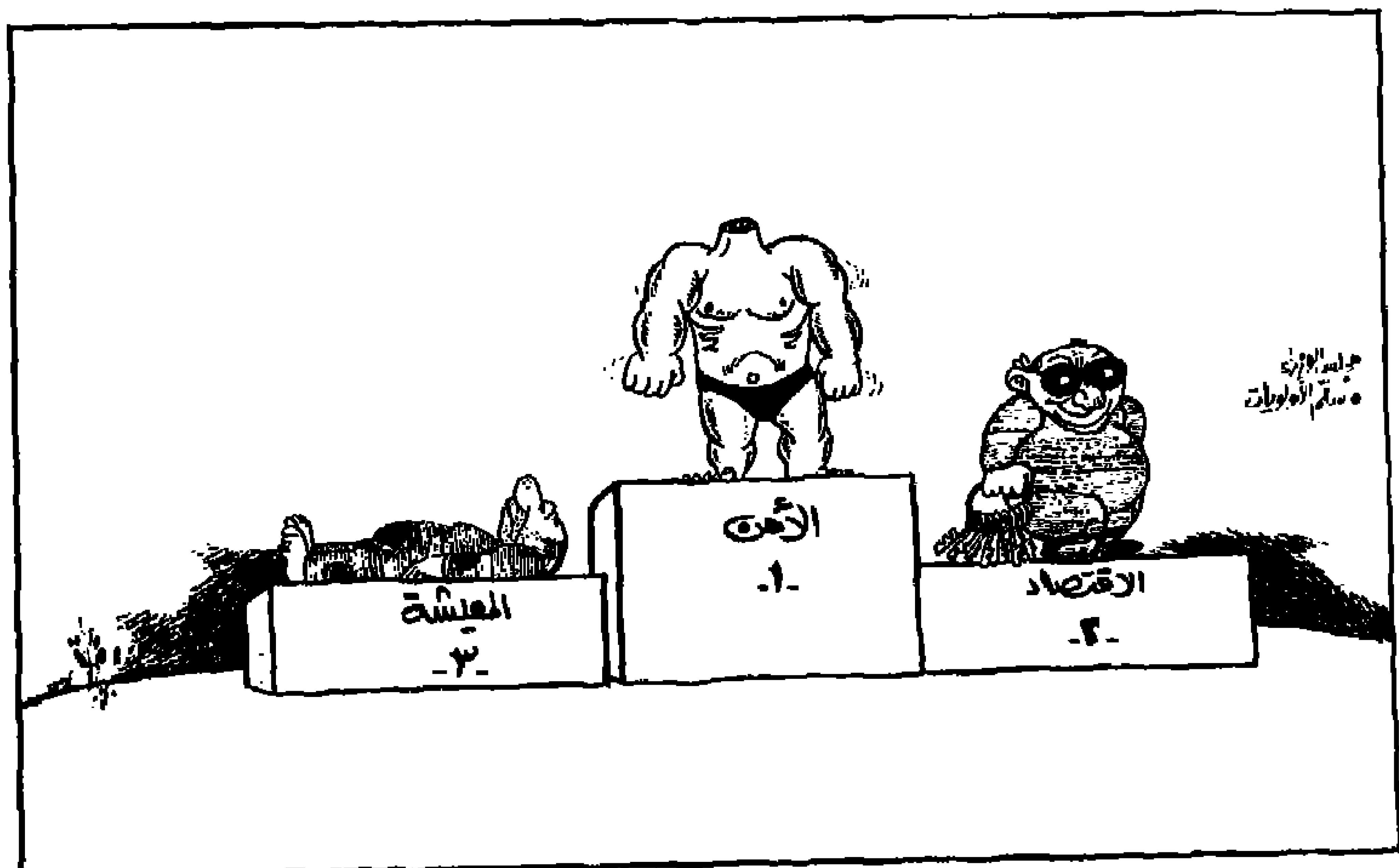
- Crozet, Pascal. «L'idée de dimension chez Al - Sizji.» *Arabic Sciences and Philosophy:* vol. 3, no. 2, September 1993. pp. 251 - 286.
- Morelon, Régis. «Tabit B. Qurra and Arab Astronomy in the 9th. Century.» *Arabic Sciences and Philosophy:* vol. 4, no. 1, March 1994. pp. 111 - 139.
- Strousma, Sarah. «Al - Farabi and Maimonides on Medicine as a Science.» *Arabic Sciences and Philosophy:* vol. 3, no.2, September 1993. pp. 235 - 249.
- Thompson, Chris. «Planned International Technology Transfer: The Economic Offset.» *Domes:* vol. 3, no. 1, Winter 1994. pp. 1 - 28.
- Vahabzadeh, Bijan. «Two Commentaries on Euclid's Definition of Proportional Magnitudes.» *Arabic Sciences and Philosophy:* vol. 4, no. 1, March 1994. pp. 181 - 198.

# كاريكاتور




ياسين الخليل

**السفير**، ٢١ / ٦ / ١٩٩٤



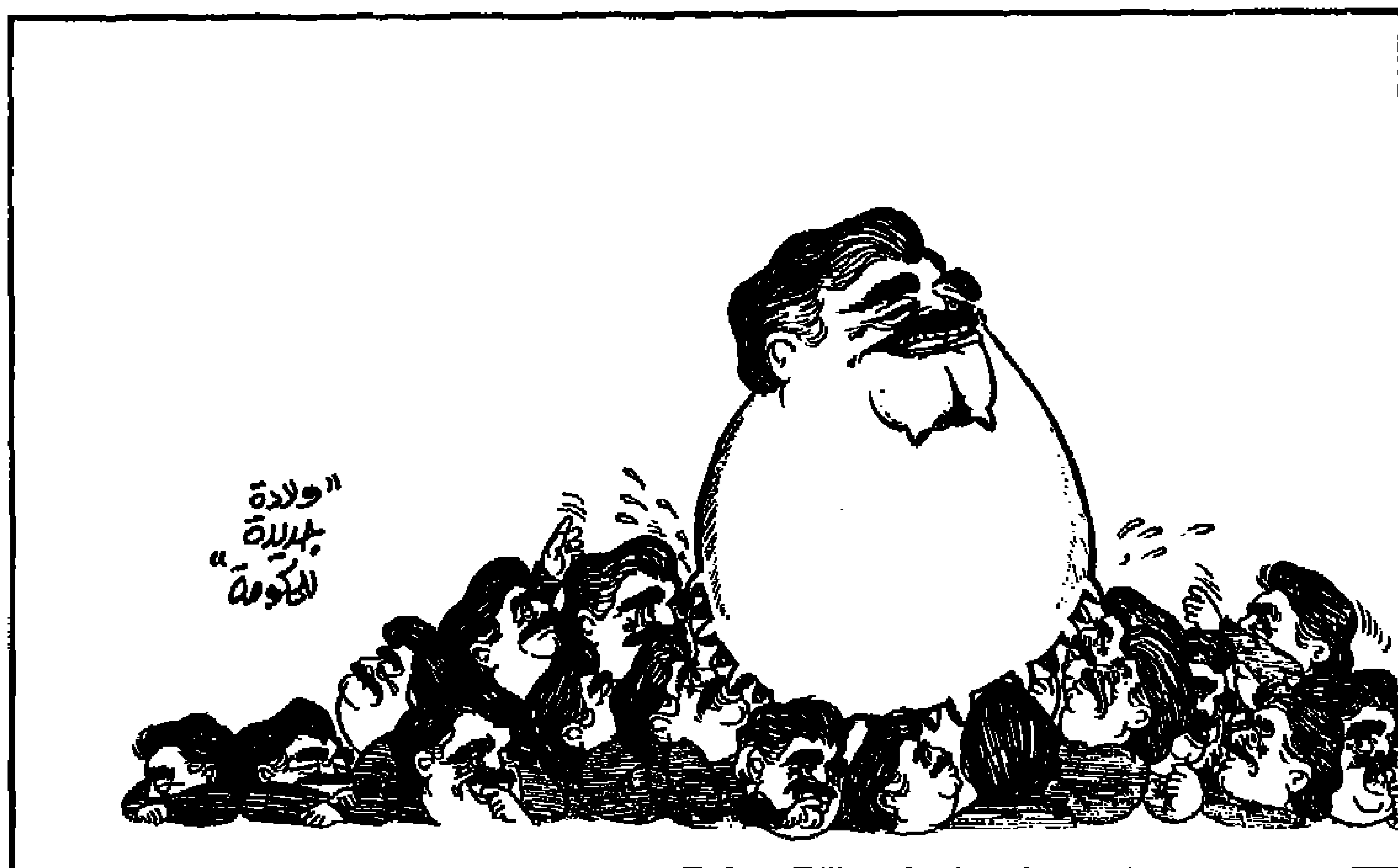

بيار صادق

**النهار**، ٢٧ / ٥ / ١٩٩٤



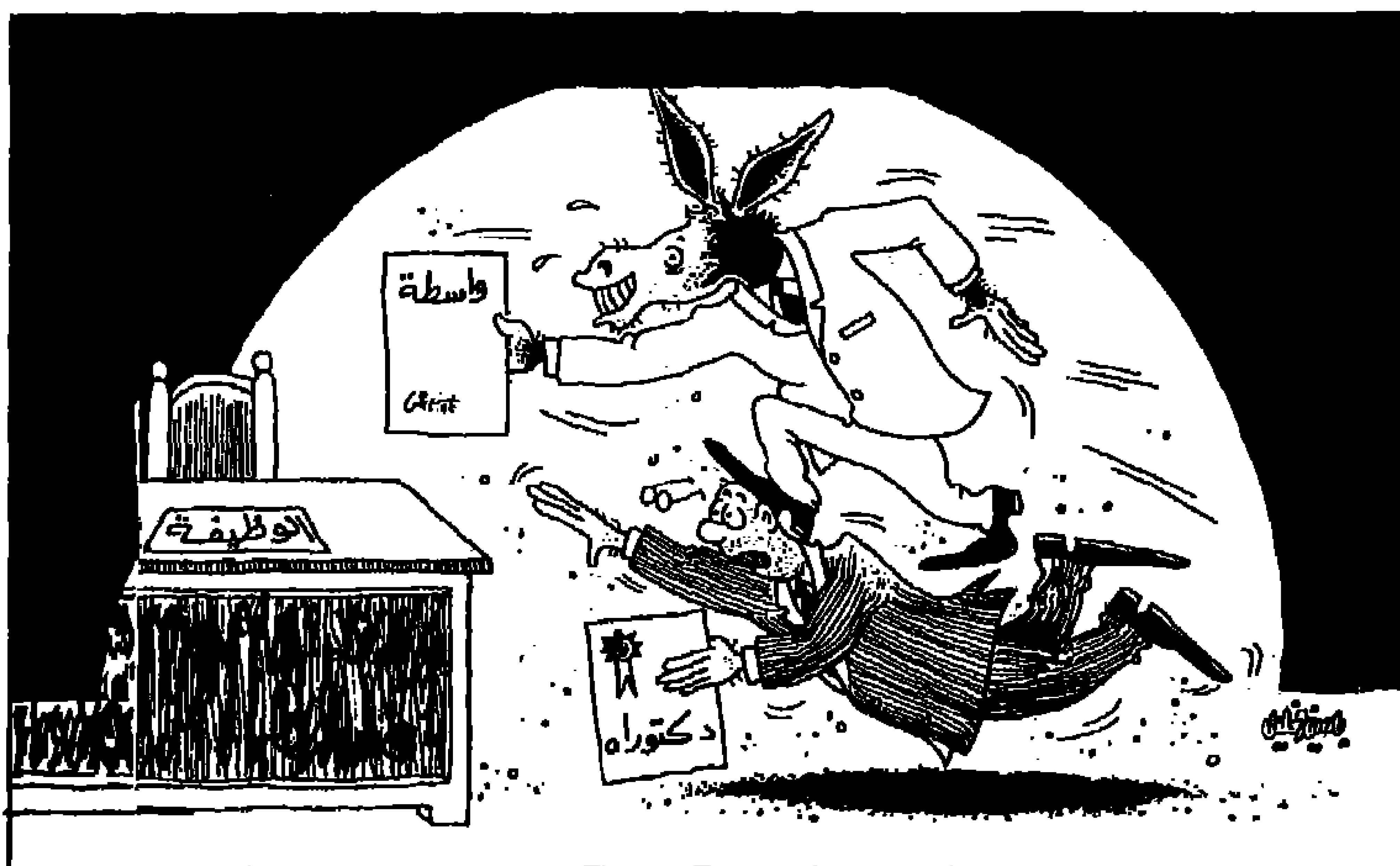

ياسين الخليل

**السفير**، ٤ / ٥ / ١٩٩٤



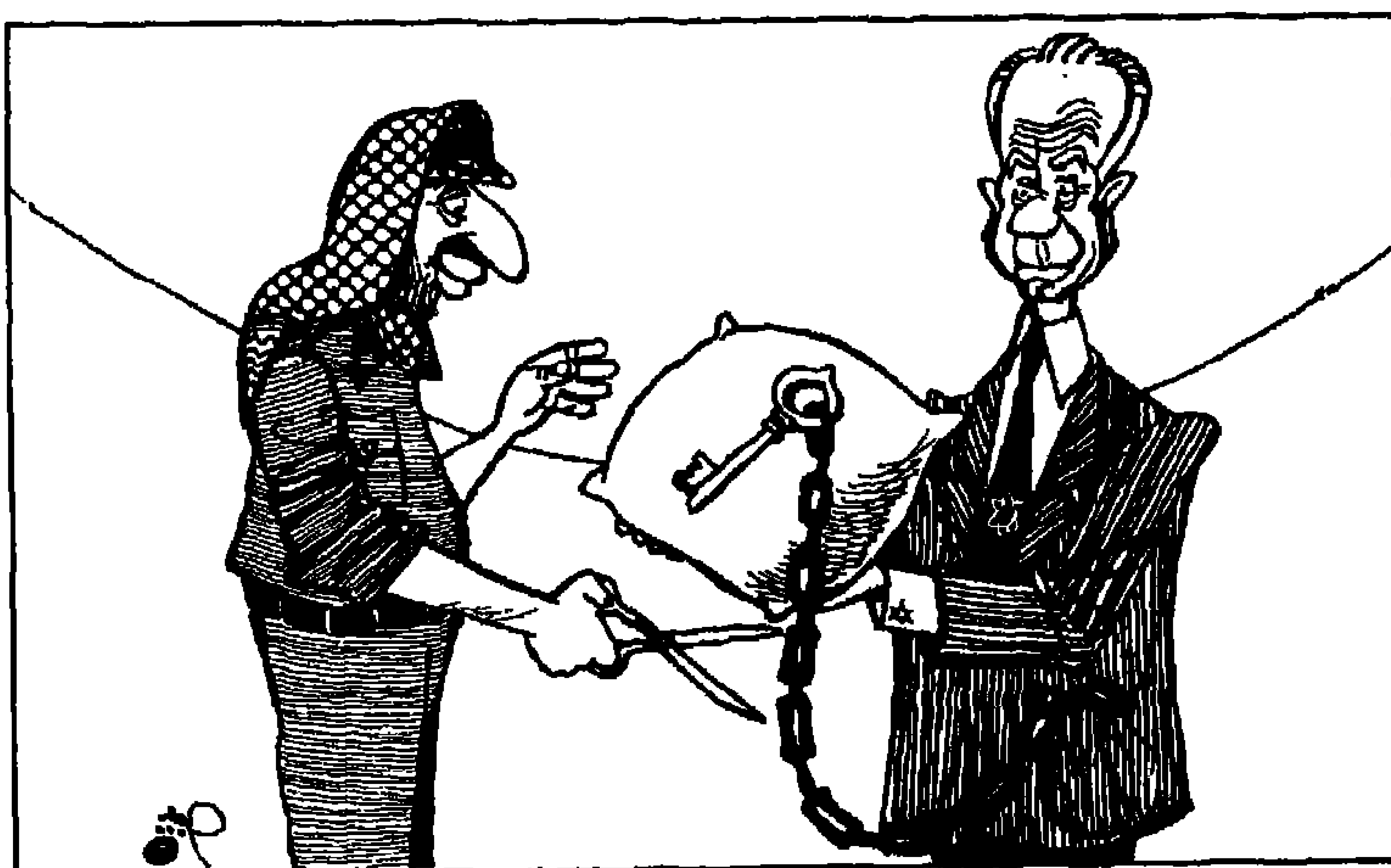

بيار صادق

**النهار**، ١٩ / ٥ / ١٩٩٤




ياسين الخليل

**السفير**، ٢٥ / ٦ / ١٩٩٤



حبيـــب

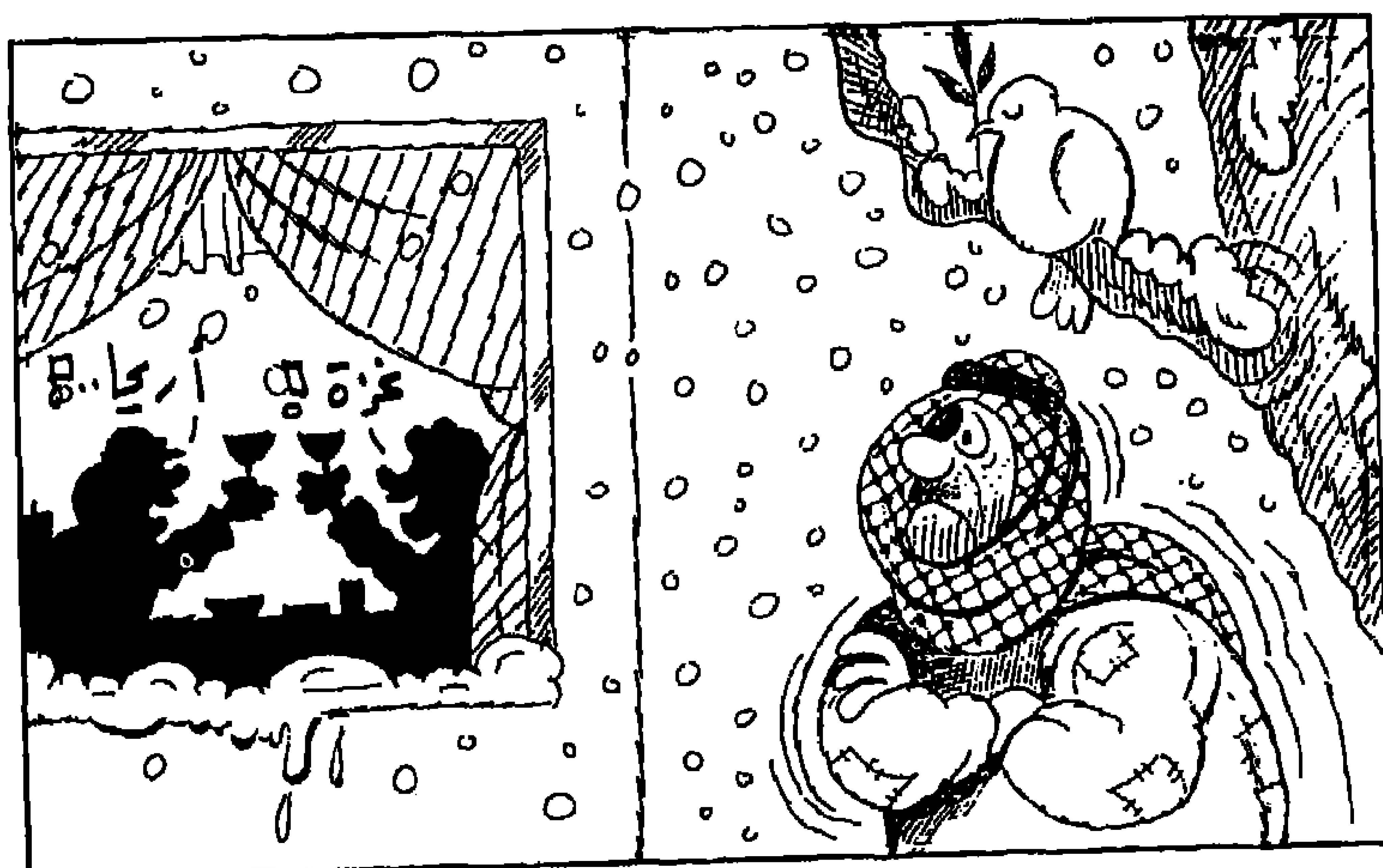
**الحياة**، ٤ / ٥ / ١٩٩٤




أحمـد حسـن

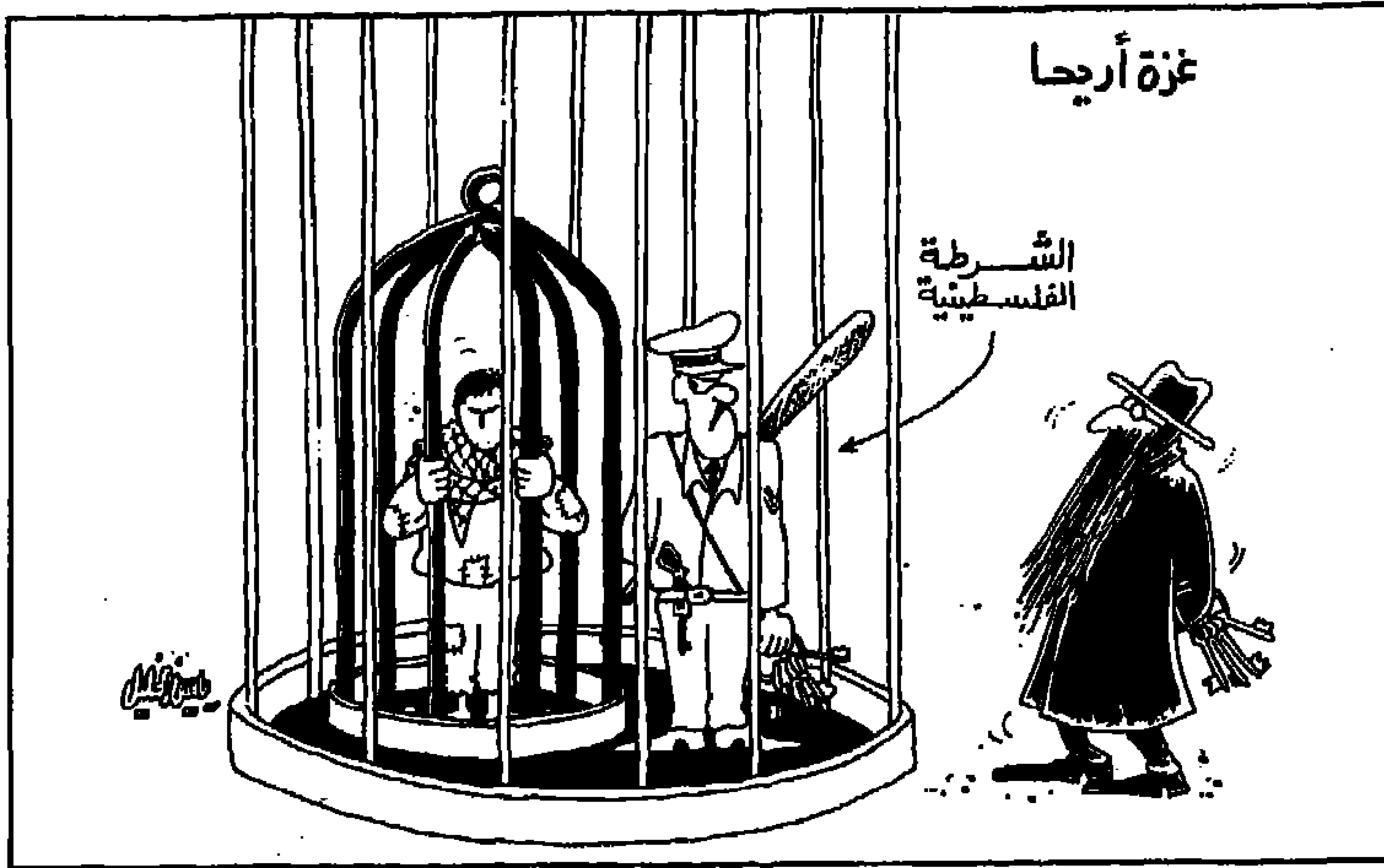
**الشعب (القاهرة)**،

١٠/٥/١٩٩٤




عبد السلام مقبول

**القبس**، ٨ / ١ / ١٩٩٤




ياسين الخليل

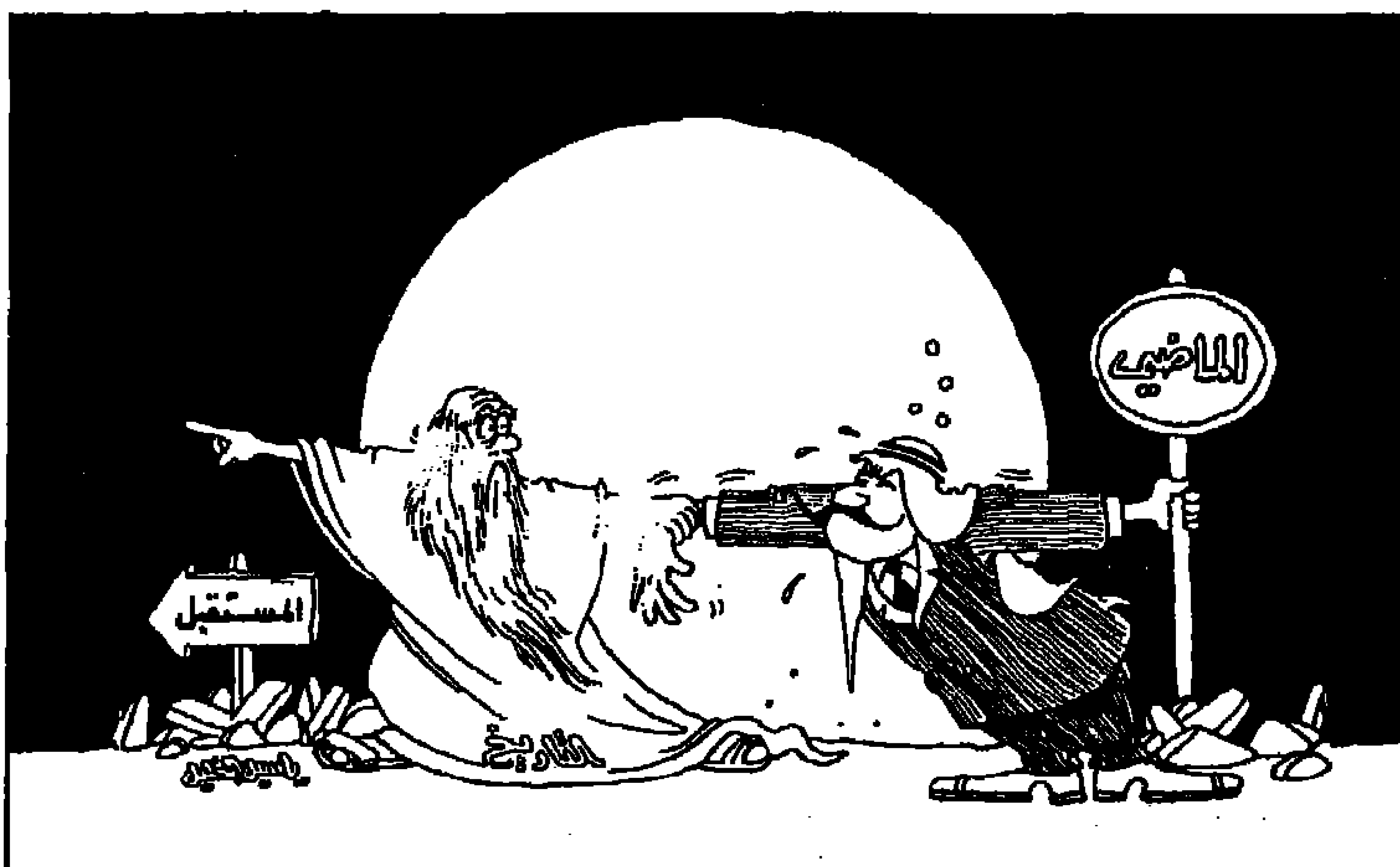
**السفير**، ٢ / ٦ / ١٩٩٤



علي فرزات

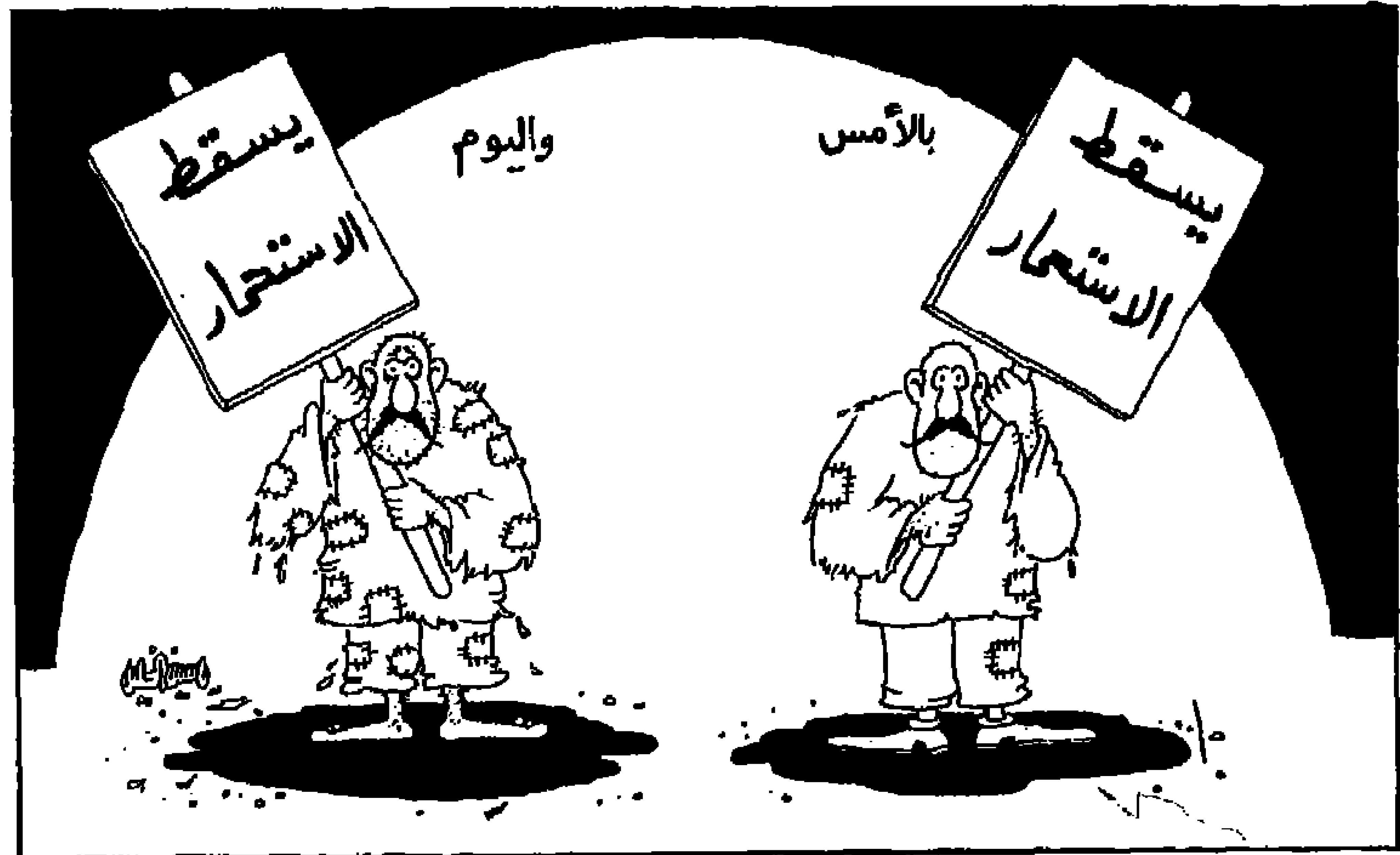
**الوطن (الكويت)**،

١٣/١٢/١٩٩٤ (٣ رمضان)




ياسين الخليل

**السفير**، ١٦ / ٦ / ١٩٩٤




ياسين الخليل

السفير، ١٧ / ٦ / ١٩٩٤



ياسين الخليل

السفير، ١٣ / ٦ / ١٩٩٤




ياسين الخليل

السفير، ٢٧ / ٥ / ١٩٩٤

General Supervisor : **Paul Salem**

Editor : **Fares Abi Saab**

Responsible Director : **Habbouba Isshaq**

# Abaad

*A Quarterly Journal of Lebanese and Arab Studies*



*Abaad - No.2, November 1994*

## CONTENTS

«أبعاد» مجلة فصلية تُعنى بالشؤون اللبنانية والعربية، وهي تصدر عن المركز اللبناني للدراسات، وهو مؤسسة خاصة لا تبغي الربح ، ويهتم بقضايا الإنماء السياسي والإقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم «أبعاد» بالشؤون السياسية والإقتصادية والتربوية والبيئية والفكرية وبكل ما يتفرع من العلوم الإنسانية، المتعلقة بلبنان والعالم العربي، دون أن يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببعديها الإقليمي والعالمي، في حدود ما يكون لها علاقة أو تأثير على المستويين اللبناني والعربي، على أن تركز المقالات والدراسات المعدة لها على محاولة اقتراح الحلول والبدائل للأزمات والاشكاليات المطروحة.

تجري المساهمة في المجلة عبر أبواب رئيسية ثلاثة :

- باب «المحور» الذي يعالج موضوعه من خلال عدد من المقالات والأبحاث المتناسقة، التي تتناول الموضوع من زوايا متعددة ومن وجهات نظر مختلفة. على أن يلتزم المقال أسلوب البحث العلمي المرتكز على الأرقام والوقائع والتجارب والتحليل. ويراوح حجم المقال بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلمة.

- باب «دراسة»، الذي تنشر المجلة فيه عدداً من الدراسات يكون موضوعها مستقلاً عن موضوع المحور. ويجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي وأن تقدم جديداً في الموضوع الذي تعالج. ويراوح حجم الدراسة بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ كلمة.

- باب «مراجعة كتاب» حيث يفترض أن تقوم المراجعة بعرض مضمون الكتاب ومناقشته ونقده، مع محاولة تحديد البنية المنهجية للكتاب موضوع المراجعة. ويمكن أن تراوح المراجعة بين ٢٤٠٠ و ٤٠٠٠ كلمة.

ترحب المجلة بمساهمات جميع الكتّاب والباحثين والمفكرين العرب، على أن يقع الموضوع المعد للنشر ضمن اهتماماتها، وشرط ألاّ يكون قد سبق نشره ، أو هو معدٌ للنشر، في مكان آخر، مستقلاً أو في دورية أو كفصل في أحد الكتب.

يجري إرسال الدراسات والموضوعات باسم مدير التحرير على العنوان التالي :

المركز اللبناني للدراسات
بناية الطيار
ص.ب: ٥٥٢١٥ سن الفيل
بيروت – لبنان

# أبعاد

## العنوان


المركز اللبناني للدراسات ـ بناية الطيار
ص.ب : ٥٥٢١٥ ـ سن الفيل، بيروت ـ لبنان
تلفون : ٦ / ٤٩٠٥٦١ (٠١)
فاكس : ٦٠١٧٨٧ ـ ١ ـ ٩٦١


## Address


The Lebanese Center for Policy Studies - Tayyar Center
P.O.Box : 55215 - Sin al-Fil - Beirut - Lebanon
Tel : (01) 490561 / 6
Fax : 961 - 1 - 601787


## الإشتراك والتوزيع (خارج لبنان)

الفلاح للنشر والتوزيع
ص.ب : ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت ـ لبنان
فاكس : ٤٧٨١٤٩١ ـ ٢١٢ ـ ٠٠١
اشتراك الأفراد : لبنان ٢٤ دولاراً خارج لبنان ٥٤ دولاراً
اشتراك المؤسسات : لبنان ٤٨ دولاراً خارج لبنان ٩٠ دولاراً

## Subscription & Distribution (Outside Lebanon)

AL-FALAH Publisher and Distributor
P.O.Box : 113 / 6590 Beirut - Lebanon
Fax : 001 - 212 - 4781491
Individuals : Lebanon $ 24 Outside Lebanon $ 54
Institutions : Lebanon $ 48 Outside Lebanon $ 90

## سعر العدد

■ لبنان ٥٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ٧٥ ل.س. ■ الأردن ٢,٢٥ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً ■ الكويت ديناران ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٥ درهماً ■ البحرين ٢,٥ دينار ■ قطر ٢٥ ريالاً ■ السعودية ٣٠ ريالاً ■ عمان ٣ ريالات ■ اليمن ٧٥ ريالاً ■ مصر ٥ جنيهات ■ السودان ١٥٠ جنيهاً ■ الصومال ٥٠٠٠ شلن ■ ليبيا ٥ دنانير ■ الجزائر ٧٥ ديناراً ■ تونس ٣ دنانير ■ المغرب ٣٠ درهماً ■ موريتانيا ٢٥٠ أوقي ■ فرنسا ٥٠ فرنكاً ■ المانيا ١٥ ماركاً ■ بريطانيا ٥,٥٠ جنيهات ■ الولايات المتحدة الأميركية ١٢ دولاراً